

تَدْرِيبُ الرَّاوِي

فِي شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّوَاوِي

لِلْحَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ مَهْدِي الدَّرَجَةِ السُّوَيْطِيِّ
(٨٤٩ - ٩١١ هـ)

قَدَّمَ لَهُ وَرَاجَعَهُ وَأَضَافَ عَلَيْهِ بَعْضَ التَّعْلِيلَاتِ

الدُّكْتُورُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ مَعْبُدُ عَبْدِ الْكَرِيمِ

الْأُسْتَاذُ بِكَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بِالرِّيَاضِ سَابِقًا
جَامِعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أَبُو مَعَاذٍ طَارِقُ بْنُ عَمْرٍاءِ السَّبَّحِيِّ

وَيْلِيُّهِ

الْمُخْتَصَرُ الْحَاوِي لِمَهْمَاتِ تَدْرِيبِ الرَّاوِي

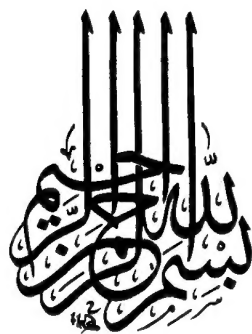
تَأَلَّفَتْ

أَبُو مَعَاذٍ طَارِقُ بْنُ عَمْرٍاءِ السَّبَّحِيِّ

الْجُزْءُ الثَّانِي

بِئَارِ الْعَبَّاسِيَّةِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ



نَدْوَى الْبَرَاءِ
فِي شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّوَائِي

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ويليهِ كتاب المختصر الحاوي لمهمات تدريب الراوي

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

طارق عوض الله محمد الرياض، ١٤٢٣هـ

٧٤٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (الجزء الثاني).

ردمك: ٠٠٨-٨٣٧-٩٩٦٠

١ - الحديث - مصطلح

(١) محمد، طارق عوض الله (محقق)

ديوي ٢٣١

٢ - الحديث - رواية

(ب) العنوان

٥٨٦٤ / ١٤٢٣هـ

رقم الإيداع: ٥٨٦٤ / ١٤٢٣هـ
ردمك: ٠٠٨-٨٣٧-٩٩٦٠ (ج ٢)

جميع الحقوق محفوظة

لدار العاصمة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

دار العاصمة

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الميناء البريدي ١١٥٥١

هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

• النوع الخامس والعشرون :

كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبْطُهُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ :

إِحْدَاهَا : اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ : فَكَرِهَهَا طَائِفَةٌ ، وَأَبَاحَهَا طَائِفَةٌ ، ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهَا ، وَجَاءَ فِي الْإِبَاحَةِ وَالنَّهْيِ حَدِيثَانِ :

فَالْإِذْنُ لِمَنْ خِيفَ نِسْيَانُهُ ، وَالنَّهْيُ لِمَنْ أَمِنَ وَخِيفَ اتِّكَالُهُ ، أَوْ نُهِيَ حِينَ خِيفَ اخْتِلَاطُهُ بِالْقُرْآنِ ، وَأُذِنَ حِينَ أَمِنَ .

ثُمَّ عَلَى كَاتِبِهِ صَرْفُ الْهِمَّةِ إِلَى ضَبْطِهِ وَتَحْقِيقِهِ شَكْلًا وَنَقْطًا يُؤْمَنُ اللَّبْسُ ، ثُمَّ قِيلَ : إِنَّمَا يُشَكِّلُ الْمُشَكِّلَ ، وَنُقِلَ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَاهِيَةُ الْإِعْجَامِ وَالْإِعْرَابِ إِلَّا فِي الْمُلْتَبَسِ ، وَقِيلَ : يُشَكِّلُ الْجَمِيعَ .

(النوع الخامس والعشرون : كتابة الحديث وضبطه ، وفيه مسائل :

إحداها^(١) : اختلف السلف من الصحابة والتابعين (في كتابة الحديث ؛ فكرها طائفة) منهم : ابن عمر ، وابن مسعود ، وزيد بن

(١) في «ص» ، و«م» : «أحداها» .

ثابت، وأبو موسى، وأبو سعيد الخُدري، وأبو هريرة، وابن عباس، وآخرون.

(وأباحها طائفة) وفعلوها، مِنْهُمْ: عُمَرُ، وعليّ، وابنه الحسن^(١)، وابن عمرو، وأنس، وجابر، وابن عباس، وابن عمر أيضًا، والحسن، وعطاء، وسعيد بن جبير، وعُمَرُ بن عبد العزيز.

وحكاه عياض^(٢) عَنْ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، مِنْهُمْ: أَبُو قَلَابَةَ وَأَبُو الْمَلِيحِ.

وَمِنْ مُلَحِّ قَوْلِهِ فِيهِ: يَعْيُونَ عَلَيْنَا أَنْ نَكْتُبَ الْعِلْمَ وَنَدُونَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢].
قال البلقيني^(٣): وفي المسألة مذهب ثالث حكاه الرامهرمزي وهو: الكتابة والمحو بعد^(٤) الحفظ.

(ثم أجمعوا) بعد ذلك (على جوازها) وزال الخلاف.
قال ابن الصلاح^(٥): ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأغصير الأخيرة.

(وجاء في الإباحة والنهي حديثان):

(١) في «ص»: «الحسين».

(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٣٠٢).

(٣) «علوم الحديث» (ص: ٢٠٤).

(٤) في «ص»: «بغير».

فحديث النهي : ما رواه مُسْلِمٌ ^(١) عن أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا إِلَّا الْقُرْآنَ ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ » .

وحديث الإباحة : قوله ﷺ : « اَكْتُبُوا لِأَبِي سَاءٍ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ ^(٣) وَغَيْرُهُمَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الشَّيْءَ فَأَكْتُبُهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . قَالَ : فِي الْغَضَبِ وَالرَّضَى ؟ قَالَ : « نَعَمْ ؛ فَإِنِّي لَا أَقُولُ فِيهِمَا إِلَّا حَقًّا » .

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ ، وَلَا أَكْتُبُ . رواه البخاري ^(٤) .

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ ^(٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَجْلِسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَسْمَعُ مِنْهُ الْحَدِيثَ ، فَيُعْجِبُهُ وَلَا يَحْفَظُهُ ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ » ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْخَطِّ .

وَأَسَدُ الرَّامهرمزي ^(٦) عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَسْمَعُ مِنْكَ أَشْيَاءَ ، أَفَنَكْتُبُهَا ؟ قَالَ : « اَكْتُبُوا ذَلِكَ ، وَلَا حَرَجَ » .

(١) « الصحيح » (٢٢٩/٨) .

(٢) أخرجه : البخاري (٣/١٦٤ ، ١٦٥) ، ومسلم (٤/١١٠) .

(٣) أخرجه : أبو داود (٣٦٤٦) ، والحاكم (١/١٠٥ ، ١٠٦) .

(٤) « صحيح البخاري » (١/٣٩) . (٥) « جامع الترمذي » (٢٦٦٦) .

(٦) « المحدث الفاضل » (ص : ٣٦٩) .

وروى الحاكم^(١) وغيره من حديث أنس وغيره [مرفوعاً]^(٢) وموقوفاً : « قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ » .

وأسند الديلمي عن عليّ مرفوعاً : « إِذَا كَتَبْتُمُ الْحَدِيثَ فَارْتَبِعُوهُ بِسَنَدِهِ » . وفي الباب أحاديث غير ذلك .

وقد اختلف في الجمع بينها وبين حديث أبي سعيد السابق كما أشار إليه المصنف بقوله :

(فَالِإِذْنُ لِمَنْ خِيفَ نَسْيَانُهُ ، وَالنَّهْيُ لِمَنْ أَمِنَ) النَّسْيَانُ ، ووثق بحفظه (وخيْفَ اتكأله) على الخط إذا كتب ، فيكون النهي مخصوصاً .

وقد أسند ابن الصلاح^(٣) هنا عن الأوزاعي أنه كان يقول : كان هذا العلم كريماً يتلقاه الرجال بينهم ، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله .

(أو نُهي) عنه (حين خيف اختلاطه بالقرآن ، وأذن) فيه (حين أمن) ذلك ، فيكون النهي منسوخاً .

وقيل : المراد النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة ؛ لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية فربما كتبوه معها ، فنهوا عن ذلك لخوف الاشتباه .

(١) « المستدرک » (١/ ١٠٦) .

(٢) من « م » .

(٣) « علوم الحديث » (ص : ٢٠٣) .

وقيل : النهي خاصٌ بوقتِ نزولِ القرآنِ خَشْيَةَ التباسه ، والإِذنُ في غيره .

ومنهم مَنْ أعلَّ حديثَ أبي سعيدٍ وقال : الصوابُ وقْفُه عليه ؛ قاله البخاريُّ وغيرُه .

وقد روى البيهقيُّ في « المدخل » عن عُرْوَةَ بن الزبير ، أَنَّ عُمَرَ بن الخطَّابِ أراد أَنْ يَكْتُبَ السُّنَنَ فاستشار في ذلك أصحابَ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فأشاروا عليه أَنْ يَكْتُبَهَا ، فَطَفِقَ عُمَرُ يَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهَا شَهْرًا ، ثُمَّ أَصْبَحَ يَوْمًا وَقَدْ عَزَمَ اللَّهَ لَهُ ، فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ ، وَإِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا كَانُوا قَبْلَكُمْ ، كَتَبُوا كُتُبًا فَأَكْبُوا عَلَيْهَا ، وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا ^(١) .

(ثم على كاتبه صرفُ الهمةِ إلى ضبطه ، وتحقيقه شكلاً ونقْطاً يؤمِّنُ) معهما (اللبس) ليؤدِّيه كما سمِعَهُ .

قال الأوزاعيُّ : نورُ الكتابِ إعْجَامُهُ .

قال الرامهرمزيُّ ^(٢) : أَي نَقْطُهُ ؛ أَنْ يُبَيِّنَ التَّاءَ مِنَ الْيَاءِ ، وَالْحَاءَ مِنَ الْخَاءِ .

(١) وقال ابن حبان في « الصحيح » (١/ ٢٦٥ - ٢٦٦ / إحسان) :

« زجره ﷺ عن الكِتْبَةِ عنه سوى القرآن ، أراد به الحثُّ على حفظِ السُّنَنِ دون الاتكال على كِتْبَتِهَا وترك حفظها والتفقه فيها ، والدليل على صحة هذا : إباحته ﷺ لأبي شاهٍ كَتَبَ الخطبة التي سمعها من رسولِ اللَّهِ ﷺ ، وإِذْنُهُ ﷺ لعبدِ اللَّهِ بن عمرو بالكِتْبَةِ .

(٢) « المحدث الفاصل » (ص : ٦٠٨) .

قال : والشَّكْلُ تقييدُ الإعرابِ .

قال ابنُ الصلاح^(١) : إعجامُ المكتوبِ يمنعُ من استعجামِهِ ، وشكْلُهُ يمنعُ من إشكالِهِ .

قال : وكثيرًا ما يعتمدُ الواثقُ على ذهنِهِ ، وذلك وخيمُ العاقبةِ ؛ فإنَّ الإنسانَ مُعرَّضٌ للنسيانِ . انتهى .

وقد قيل : إنَّ النَّصارى كفروا بلفظةٍ أخطئوا في إعجامها وشكْلِها ؛ قال الله في الإنجيل لعيسى : أَنْتَ نَبِيِّ وَلَدْتُكَ مِنَ الْبَتُولِ . فصَحَّفوها ، وقالوا : أَنْتَ بُنْي وَلَدْتُكَ . مخفَّفًا .

وقيل : أولُ فتنَةٍ وقعت في الإسلامِ سببُها ذلك أيضًا ، وهي فتنَةُ عُثْمَانَ رضي الله عنه ؛ فإنه كَتَبَ للذي أرسله أميرًا إلى مصر : إذا جاءكم فاقْبَلُوهُ . فصَحَّفوها : فاقْتُلُوهُ . فَجَرَى ما جَرَى .

وكتبَ بعضُ الخلفاءِ إلى عاملٍ له ببلدٍ : أَنْ أَحْصِ الْمُخَشَّينَ ، أي : بالعدَدِ ، فصَحَّفها بالمُعْجَمَةِ فحَصَّاهم .

(ثم قيل : إنما يُشكَلُ المُشْكَلُ . ونُقِلَ [عن]^(٢) أهل العلم كراهيةَ الإعجامِ) أي النَّقْط (والإعرابِ) أي : الشَّكْل (إلا في الملتبسِ) إذ لا حاجةَ إليهما في غيره . (وقيل : يُشكَلُ الجميعُ) قال القاضي عياض^(٣) : وهو الصوابُ ، لا سيمًا للمبتدئ وغير المتبحر في العلم ؛ فإنه لا يميِّزُ

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٠٤) . (٢) زيادة من المطبوع .

(٣) «الإلماع» (ص : ١٥٠) .

ما يُشكِّلُ مما لا يُشكِّلُ ، ولا صواب وجه إعراب الكلمة من خطئه^(١) .

قال العراقي^(٢) : وربما ظنَّ أنَّ الشيءَ غيرُ مشكِّلٍ لوضوحه ، وهو في الحقيقة محلٌّ نظرٍ محتاجٌ إلى الضبط .

وقد وقعَ بين العلماءِ خلافٌ في مسائلٍ مُرتبةٍ على إعرابِ الحديثِ ؛ كحديثِ « ذكاةُ الجنينِ ذكاةُ أمه » . فاستدلَّ به الجمهورُ على أنَّه لا تجبُ ذكاةُ الجنينِ بناءً على رفعِ « ذكاةُ أمه » .

ورجَّحَ الحنفيةُ الفتحَ على التشبيهِ ، أي : يُذَكَّى مثلَ ذكاةِ أمه .

* * *

الثَّانِيَّةُ : يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اعْتِنَاؤُهُ بِضَبْطِ الْمُلْتَبِسِ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَكْثَرَ ، وَيُسْتَحَبُّ ضَبْطُ الْمُسْكَلِ فِي نَفْسِ الْكِتَابِ وَكُتْبُهُ مَضْبُوطًا وَاضِحًا فِي الْحَاشِيَةِ قُبَالَتَهُ .

وَيُسْتَحَبُّ تَحْقِيقُ الْخَطِّ دُونَ مَشْقِهِ وَتَعْلِيْقِهِ ، وَيُكْرَهُ تَدْقِيقُهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ : كَصِيْقِ الْوَرَقِ ، وَتَخْفِيفِهِ ، لِلْحَمْلِ فِي السَّفَرِ ، وَنَحْوِهِ ، وَيَنْبَغِي ضَبْطُ الْحُرُوفِ الْمُهْمَلَةِ ، قِيلَ : يَجْعَلُ تَحْتَ الدَّالِ ، وَالرَّاءِ ، وَالسِّينِ ، وَالصَّادِ ، وَالطَّاءِ ، وَالْعَيْنِ - النُّقْطَ الَّتِي فَوْقَ نَظَائِرِهَا . وَقِيلَ : فَوْقَهَا ، كَقَلَامَةِ الظُّفْرِ مُضْطَجِعَةً عَلَى قَفَاهَا ، وَقِيلَ : تَحْتَهَا حَرْفٌ صَغِيرٌ مِثْلُهَا . وَفِي بَعْضِ

(٢) « التبصرة » (٢/ ١١٩) .

(١) في « م » : « خطئها » .

الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ فَوْقَهَا حَظٌّ صَغِيرٌ ، وَفِي بَعْضِهَا تَحْتَهَا هَمَزَةٌ .
وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْطَلِحَ مَعَ نَفْسِهِ بِرَمْزٍ لَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ ، وَإِنْ
فَعَلَ فَلْيُبَيِّنْ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ أَوْ آخِرِهِ مُرَادَهُ .
وَأَنْ يَعْتَنِيَ بِضَبْطِ مُخْتَلَفِ الرِّوَايَاتِ وَتَمْيِيزِهَا ، فَيَجْعَلَ كِتَابَهُ عَلَى
رِوَايَةٍ ، ثُمَّ مَا كَانَ فِي غَيْرِهَا مِنْ زِيَادَاتٍ أَلْحَقَهَا فِي الْحَاشِيَةِ ، أَوْ
نَقَصٍ أَعْلَمَ عَلَيْهِ ، أَوْ خِلَافٍ كَتَبَهُ ، مُعَيِّنًا فِي كُلِّ ذَلِكَ مَنْ رَوَاهُ
بِتَمَامِ اسْمِهِ لَا رَازِمًا ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ أَوَّلَ الْكِتَابِ أَوْ آخِرَهُ . وَاكْتَفَى
كَثِيرُونَ بِالْتَّمْيِيزِ بِخُمْرَةٍ : فَالزِّيَادَةُ تُلْحَقُ بِخُمْرَةٍ ، وَالنَّقْصُ يُحَوِّقُ
عَلَيْهِ بِخُمْرَةٍ ، مُبَيِّنًا اسْمَ صَاحِبِهَا أَوَّلَ الْكِتَابِ أَوْ آخِرَهُ .

(الثانية : ينبغي أن يكون اعتناؤه بضبط الملتبس من الأسماء أكثر)

فإنها لا تستدرك بالمعنى ، ولا يستدل عليها بما قبل ولا بعد .

قال أبو إسحاق النجيري : أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس ؛ لأنه
لا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ ، وَلَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ .

وذكر أبو علي الغساني أن عبد الله بن إدريس قال : لما حدثني شعبة
بحديث أبي الحوراء عن الحسن بن علي ، كتبت تحته : « حور عين » .
لئلا أغلط فأقرأه « أبو الجوزاء » بالجيم والزاي^(١) .

(١) « العلل » لعبد الله بن أحمد بن حنبل (٣٠٤٥) ، والخطيب في « الجامع » (١/٢٦٩) ،
وابن السمعاني في « أدب الإملاء » (ص ١٧١) .

(ويستحبُّ ضبطُ المُشكِـلِ في نفسِ الكتابِ ، وكتَبُه) أيضًا (مضبوطًا واضحًا في الحاشيةِ قُبَالَتِه) فَإِنَّ ذلكَ أبلغُ ؛ لأنَّ المضبوطَ في نفسِ الأسطرِ رُبَّمَا داخله نقطٌ غيره وشكله مما فوقه أو تحته ، لا سيَّما عند ضيقها ودقَّة الخطِّ .

قال العراقي^(١) : وأوضحُ مِنْ ذلكَ : أنْ يُقَطَّعَ حروفُ الكلمةِ المشكـلةِ في الهامشِ ؛ لأنَّه يُظهِرُ شكلَ الحرفِ بكتابته مُفردًا في بعضِ الحروفِ ، كالثَوْنِ والياءِ التَّحتيةِ ، بخلافِ ما إذا كتبتِ الكلمةُ كلها .

قال ابنُ دقيق العيد في «الافتراح»^(٢) : ومن عادةِ المُتقنين أنْ يُبالغوا في إيضاحِ المُشكِـلِ ، فيفرِّقوا حروفَ الكلمةِ في الحاشيةِ ، ويضبطوها حرفًا حرفًا .

(ويُستحبُّ تحقيقُ الخطِّ دونَ مَشَقِّهِ وتعليقه) .

قال ابنُ قتيبةَ : قال عُمرُ بنُ الخطابِ : شرُّ الكتابةِ المَشَقُّ ، وشرُّ القراءةِ الهذرمةُ ، وأجودُ الخطِّ أَيْبُهُ . انتهى .
والمَشَقُّ : سرعةُ الكتابةِ .

(ويُكرهُ تدقيقُه) أي : الخطُّ ؛ لأنَّه لا ينتفع به مَنْ في نظره ضعفٌ ، ورُبَّمَا ضَعُفَ نظرُ كاتبه بعد ذلك فلا ينتفع به .

وقد قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ لابنِ عمِّه حنبل بنِ إسحاق ، وراه يكتُبُ خطًّا دقيقًا : لا تفعلْ ؛ أحوَجُ ما تكونُ إليه يخونُك .

(١) «التبصرة» (٢/ ١٢٠ ، ١٢١) . (٢) (ص : ٢٨٦) .

(إلا من عُذِرَ ، كضيقِ الورقِ ، وتخفيفه للحمل في السفرِ ، ونحوه .
وينبغي ضبطُ الحروفِ المهملةِ) أيضًا .

قال البلقينيُّ : يُستدلُّ لذلك بما رواه المرزبانيُّ وابنُ عساكر ، عن عُبَيْدِ
ابنِ أَوْسٍ الغساني قال : كتبتُ بين يدي مُعاويةَ كتابًا ، فقالَ لي : يا عُبَيْدُ ،
ارْقُشْ كِتَابَكَ ؛ فإنني كنتُ بين يدي رسولِ اللَّهِ ﷺ فقالَ : « يا مُعاويةُ ،
ارْقُشْ كِتَابَكَ » . قلت : وما رَقْشُهُ يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قال : أَعْطِ كُلَّ حَرْفٍ
ما ينوبُهُ من النقط .

قال البلقينيُّ : فهذا عامٌّ في كلِّ حرفٍ .
ثم اختلفَ في كيفيةِ ضبطِها :

(قيل : يجعلُ تحتَ الدالِ والراءِ والسَّينِ والصادِ والطاءِ والعينِ النُّقْطَ
التي فوقَ نظائرها) .

واختلفَ على هذا في نَقْطِ « السَّينِ » من تحت : فقيل : كصورةِ النقطِ من
فوق . وقيل : لا ، بَلْ يجعلُ من فوق كالْأَثافي ، ومن تحت مبسوطةً صَفًا .
(وقيل) : يجعلُ (فوقَها) أي المهملاتِ المذكورة صورة هِلَالٍ
(كقَلامةِ الظفرِ مضطبعةً على قفاها) .

(وقيل) : يجعلُ (تحتها حرفٌ صغيرٌ مثلُها) ويتعيَّن ذلك في « الحاء » .
قال القاضي عياضٌ^(١) : وعليه عملُ أهلِ المشرقِ والأندلسِ .

(١) «الإلماع» (ص : ١٥٧) .

(وفي بعض الكتب القديمة فوقها خطٌ صغيرٌ) كَفَتْحَةٍ ، وقيل : كَهَمْزَةٍ (وفي بعضها تحتها همزة) ؛ فهذه خمسُ علاماتٍ .
● فائدة:

لم يتعرَّض أهلُ هذا الفنِّ للكافِ واللامِ ، وذكرهما أصحابُ التصانيفِ في الخطِّ .

ف«الكافُ» إذا لم تُكتبْ مبسوطةً تُكتبْ في بطنها^(١) كافٌ صغيرةٌ أو همزةٌ .

و«اللامُ» يُكتبْ في بطنها «لامٌ» ، أي هذه الكلمة بحروفها الثلاثة لا صورة «ل» ، ويُوجد ذلك كثيرًا في خطِّ الأدباء .

و«الهاءُ» آخرَ الكلمة يُكتبْ عليها «هاءٌ» مشقوقةٌ تميزها^(٢) من هاءِ التانيث التي في الصِّفاتِ ونحوها .

و«الهمزةُ» المكسورةُ ، هل تُكتبْ فوقَ الألفِ والكسرةُ أسفلها ، أو كلاهما أسفل ؟ اصطلاحان للكتَّاب ، والثاني أوضح .

(ولا ينبغي أن يصطلحَ مع نفسه) في كتابهِ (برمزٍ لا يعرفه الناسُ) فيوقع غيرةً في حيرةٍ في فهمٍ مرادِهِ (وإن فعلَ) ذلك (فليبيِّن في أولِ الكتابِ أو آخره مرادهُ) .

وأن يعتني بضبطِ مختلفِ الرواياتِ وتمييزها ، فيجعل كتابه

(٢) في «م» : «يميزها» .

(١) في «ص» : «وسطها» .

مَوْصَلًا^(١) (على رواية) واحدة (ثم ما كان في غيرها من زيادات ألحقها في الحاشية، أو نقص أعلم عليه، أو خلاف كتبه، معينا في كل ذلك من رواه بتمام اسمه لا رامزا) له بحرف أو حرفين من اسمه (إلا أن يبين أول الكتاب أو آخره) مراده بتلك الرموز.

(واكتفى كثيرون بالتمييز بحُمْرة^(٢)، فالزيادة تُلحق بحُمْرة^(٢)، والنقص يحوق عليه بحُمْرة، مبيئا اسم صاحبها أول الكتاب أو آخره). هذا الفرع كله ذكره ابن الصلاح عقب مسألة الضرب والمخو، قدمه المصنف هنا للمناسبة مع الاختصار.

* * *

الثالثة: ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة، نُقل ذلك عن جماعات من المصنفين، واستحب الخطيب أن تكون غفلا، فإذا قابل نقط وسطها. ويكره في مثل «عبد الله وعبد الرحمن ابن فلان» كتابة «عبد» آخر السطر واسم «الله» مع «ابن فلان» أول الآخر. وكذا يكره «رسول» آخره و «الله» مع ﷺ أوله. وكذا ما أشبهه.

وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله

(١) في «ص»: «موصولا».

(٢) في «ص»، و«م»: «بجرة»، والمثبت من المطبوع.

عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلَا يَسَامُ مِنْ تَكَرَّارِهِ ، وَمَنْ أَغْفَلَهُ حُرْمَ حَظٍّ عَظِيمًا ،
وَلَا يَتَّقِيْدُ فِيهِ بِمَا فِي الْأَصْلِ إِنْ كَانَ نَاقِصًا ، وَكَذَا الثَّنَاءُ عَلَى
اللَّهِ ﷻ كـ « بِرَحْمَةِ » وَشِبْهِهِ ، وَكَذَا التَّرْضَى وَالتَّرْحُمُ عَلَى
الصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ وَسَائِرِ الْأَخْيَارِ ، وَإِذَا جَاءَتِ الرَّوَايَةُ بِشَيْءٍ
مِنْهُ كَانَتْ الْعِنَايَةُ بِهِ أَشَدَّ .

وَيُكْرَهُ الْأَقْتِصَارُ عَلَى الصَّلَاةِ أَوْ التَّسْلِيمِ وَالرَّمْزُ إِلَيْهِمَا فِي
الْكِتَابَةِ ، بَلْ يَكْتُبُهُمَا بِكَمَالِهِمَا .

(الثالثة : ينبغي أن يجعلَ بينَ كلِّ حديثينِ دائرة) للفصلِ بينهما (نُقل
ذلك عن جماعاتٍ من المصنفين^(١)) كأبي الزنادِ ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ ،
وإبراهيمَ الحربي ، وابنِ جرير .

(واستحبَّ الخطيبُ^(٢) أن تكونَ) الداراتُ (غُفْلًا ، فإذا قابلَ نَقَطَ
وَسَطُهَا) أي : نقطَ وَسَطَ كلِّ دائرة عقبَ الحديث الذي يَفْرُغُ منه ، أو خطَّ
في وسطها خطًّا .

قال : وقد كَانَ بعضُ أهلِ العلم لا يعتدُّ مِنْ سماعه إلا بما كان
كذلك ، أو في مَعْنَاهُ .

(ويُكْرَهُ في مثلِ «عبدُ اللَّهِ» و«عبدُ الرحمنِ» بنِ فلانٍ) وكلِ [اسم]^(٣)
مُضَافٍ إِلَى اسمِ اللَّهِ تعالى (كتابةُ «عبدٍ» آخرَ السطرِ واسمِ «اللَّهِ» معَ «ابنِ
فلانٍ» أَوَّلِ الْآخِرِ) .

(١) في «المطبوع» : «المتقدمين» وهو أشبه .

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٧٣٨) . (٣) زيادة من المطبوع .

وأوجب اجتناب مثل ذلك ابن بطة ، والخطيب^(١) .

ووافق ابن دقيق العيد^(٢) على أن ذلك مكروه لا حرام .

(وكذا يُكره) في «رسول الله» أن يكتب («رسول» آخره ، و«الله»

مع^(٣) «ﷺ» أوله ، وكذا ما أشبهه) من الموهومات والمستشنعات .

كان يكتب «قاتل» من قوله : «قاتل ابن صفية في النار» في آخر

السطر ، و«ابن صفية» في أوله .

أو يكتب «فقال» من قوله في حديث شارب الخمر : «فقال عمر :

أخزاه الله ، ما أكثر ما يؤتى به» آخره ، و«عمر» وما بعده أوله .

ولا يكره فصل المتضايين إذا لم يكن فيه مثل ذلك ، ك«سبحان الله

العظيم» ، يكتب «سبحان» آخر السطر ، و«الله العظيم» أوله ، مع أن

جمعهما في سطر واحد أولى .

(وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ)

كلما ذكر (ولا يسأم من تكراره) فإن ذلك من أكثر الفوائد التي يتعجلها طالب الحديث .

(ومن أغفله حُرِمَ حظًا عظيمًا) فقد قيل في قوله ﷺ : «إن أولى الناس

(١) «الجامع» (٢٦٨/١) .

(٢) «الاقتراح» (ص : ٢٨٩ ، ٢٩٠) .

(٣) ليس في «م» .

بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة» صحّحه ابن حبان^(١) : إنهم أهل الحديث ؛ لكثرة ما يتكرّر ذكره في الرواية فيصلّون عليه^(٢) .

وقد أوردوا^(٣) في ذلك حديث : «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ» .

وهذا الحديث وإن كان ضعیفًا فهو مما یَحْسُنُ إیراؤه في هذا المعنى ، ولا یَلْتَفِتُ إلى ذکر ابن الجوزي له في «الموضوعات» ، فإن له طرقًا تُخرجه عن الوضع ، وتقتضي أنّ له أصلًا في الجملة .

فأخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة ، وأبو الشيخ الأصبهاني

(١) «صحيح ابن حبان» (٩١١) إحسان .

(٢) قال العلامة صديق حسن خان في كتابه «نزل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأذكار» (ص ١٦١) :

«لا شك في أن أكثر المسلمين صلاة عليه ﷺ هم أهل الحديث ورواة السنة المطهرة ؛ فإن من وظائفهم في هذا العلم الشريف التصلية عليه أمام كل حديث ، ولا يزال لسانهم رطبًا بذكره ﷺ ، وليس كتاب من كتب السنة ، ولا ديوان من دواوين الحديث ، على اختلاف أنواعها ، من الجوامع والمسانيد والمعاجم والأجزاء وغيرها ، إلا وقد اشتمل على آلاف من الأحاديث ، حتى إن أخصرها حجمًا كتاب «الجامع الصغير» للسيوطي فيه عشرة آلاف حديث ، وقس سائر الصحف النبوية على ذلك ؛ فهذه العصاة الناجية ، والجماعة الحديثية أولى بالناس برسول الله ﷺ يوم القيامة ، وأسعدهم بشفاعته ﷺ ، بأبي هو وأمي ، ولا يساويهم في هذه الفضيلة أحد من الناس ، إلا من جاء بأفضل مما جاءوا به ، ودونه خسر القتاد ، فعليك يا باغي الخير ، وطالب النجاة ، بلا ضير ، أن تكون محدثًا أو متطفلاً على المحدثين ، وإلا فلا تكن ، فليس فيما سوى ذلك من عائدة تعود إليك» .

(٣) في «ص» : «أورد» .

والديلمي من طريقٍ أخرى عنه ، وابن عديٍّ من حديث أبي بكر الصديق ، والأصبهاني في «ترغيبه» من حديث ابن عباس ، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» من حديث عائشة .

وذكر البلقيني في «محاسن الاصطلاح»^(١) هنا عن «فضل الصلاة» للتجبي قال : جاء بإسنادٍ صحيحٍ من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن ابن شهاب ، عن أنس يرفعه : «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَاءَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَبِأَيْدِيهِمُ الْمَحَابِرُ ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ جَبْرِيلُ ، فَيَسْأَلُهُمْ مَنْ أَنْتُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ؟ فَيَقُولُونَ : أَصْحَابُ الْحَدِيثِ . فَيَقُولُ : ادْخُلُوا الْجَنَّةَ طَالَمَا كُنْتُمْ تُصَلُّونَ عَلَيَّ نَبِيِّ فِي دَارِ الدُّنْيَا» .

وهذا الحديث رواه الخطيب عن الصوري ، عن أبي الحسين بن جميع ، عن محمد بن يوسف بن يعقوب الرقي ، عن الطبراني ، عن الزبير ، عن عبد الرزاق به ، وقال : إنه موضوع ، والحمل فيه على الرقي .

قلت : له طريقٌ غيرُ هذه عن أنس ، أوردها الديلمي في «مسند الفردوس» ، وقد ذكرتها في «مختصر الموضوعات» .

● تنبيه :

يَبْغِي أَنْ يَجْمَعَ عِنْدَ ذِكْرِهِ ﷺ بَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ بِلِسَانِهِ وَبَنَانِهِ ، ذَكَرَهُ التَّجِيبِيُّ .

(ولا يتقيد فيه) أي ما ذكر من كتابة الصلاة عليه ﷺ (بما في الأصل إن كان ناقصاً) بل يكتبه ويتلفظ به عند القراءة مطلقاً ؛ لأنه دعاء لا كلام يرويه ، وإن وقع في ذلك الإمام أحمد ، مع أنه كان يصلي نطقاً لا خطاً ، فقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين .

ومال إلى صنيع أحمد ابن دقيق العيد^(١) ، فقال : ينبغي أن يتبع الأصول والروايات .

وإذا ذكر الصلاة لفظاً من غير أن تكون في الأصل فينبغي أن يصحبها^(٢) قرينة تدل على ذلك ؛ كرفع رأسه عن النظر في^(٣) الكتاب ، وينوي بقلبه أنه هو المصلي لا حاك لها عن غيره .

وقال عباس العنبري وابن المدني^(٤) : ما تركنا الصلاة على رسول الله ﷺ في كل حديث سمعناه ، وربما عجلنا فنبيض الكتاب في كل حديث حتى نرجع إليه .

(وكذا) ينبغي المحافظة على (الثناء على الله سبحانه وتعالى ، كـ «عز وجل») و «سبحانه وتعالى» (وشبهه) وإن لم يكن في الأصل .

قال المصنف - زيادة على ابن الصلاح - : (وكذا الترضي والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار) .

(١) «الاقتراح» (ص : ٢٩١ ، ٢٩٢) .

(٢) في «ص» : «تصحبها» . (٣) في «م» : «إلى»

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (١/٢٧٢) .

قال المصنف في «شرح مسلم»^(١) وغيره: «ولا يُستعملُ» «ﷺ» ونحوه في النبي ﷺ وإن كان عزيزاً جليلاً، ولا «الصلاة والسلام» في الصحابة استقلالاً، ويجوز تبعاً.

(وإذا جاءت الرواية بشيء منه كانت العناية به) في الكتابة (أشد^(٢)) وأكثر.

(ويكره الاقتصار على الصلاة أو التسليم) هنا، وفي كل موضع شرعت فيه الصلاة، كما في «شرح مسلم» وغيره؛ لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وإن وقع ذلك في خط الخطيب وغيره.

قال حمزة الكناني: كنتُ أكتبُ عند ذكر النبي ﷺ الصلاة دون السلام، فرأيتُ النبي ﷺ في المنام، فقال لي: ما لك لا تُتِمُّ الصَّلَاةَ عليّ؟!.

(و) يكره (الرمز إليهما في الكتابة) بحرفٍ أو حرفين، كمن يكتب «صلعم» (بل يكتبهما بكمالهما^(٣)) ويقال: إن أول من رمَهما^(٤) بـ«صلعم» قُطعت يده.

* * *

(١) (١٢٧/٤).

(٢) في «ص»، و«م»: «أشبه»، والمثبت من المطبوع.

(٣) في «ص»، و«م»: «يكتبها بكمالها»، والمثبت من المطبوع.

(٤) في «ص»، و«م»: «رمزها»، والمثبت من المطبوع.

الرابعة : عَلَيْهِ مُقَابَلَةُ كِتَابِهِ بِأَصْلِ شَيْخِهِ وَإِنْ إِجَازَةً ، وَأَفْضَلُهَا أَنْ يُمَسِكَ هُوَ وَشَيْخُهُ كِتَابَيْهِمَا حَالَ التَّسْمِيعِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْظُرَ مَعَهُ مَنْ لَا نُسخَةَ مَعَهُ ، لَا سِيَّما إِنْ أَرَادَ النُّقْلَ مِنْ نُسخَتِهِ . وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَوِيَ مِنْ غَيْرِ أَصْلِ الشَّيْخِ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ حَالَ السَّمَاعِ .

وَالصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ الْجُمْهُورُ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ نَظَرُهُ وَلَا مُقَابَلَتُهُ بِنَفْسِهِ ، بَلْ يَكْفِي مُقَابَلَةُ ثِقَةٍ أَيْ وَقْتِ كَانَ ، وَتَكْفِي مُقَابَلَتُهُ بِفِرْعٍ قُوبِلَ بِأَصْلِ الشَّيْخِ ، وَمُقَابَلَتُهُ بِأَصْلِ الشَّيْخِ الْمُقَابِلِ بِهِ أَصْلُ الشَّيْخِ ، فَإِنْ لَمْ يُقَابِلْ أَصْلًا ، فَقَدْ أَجَازَ لَهُ الرُّوَايَةُ مِنْهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ ، وَأَبَاءُ بَكْرٍ : الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالْبُرْقَانِيُّ وَالْخَطِيبُ ، إِنْ كَانَ النَّاقِلُ صَحِيحَ النُّقْلِ ، قَلِيلَ السَّقْطِ ، وَنَقَلَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَبَيَّنَّ حَالَ الرُّوَايَةِ أَنَّهُ لَمْ يُقَابِلْ .

وَيُرَاعَى فِي كِتَابِ شَيْخِهِ مَعَ مَنْ فَوْقَهُ مَا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِهِ ، وَلَا يَكُنْ كَطَائِفَةٍ إِذَا أَرَادُوا سَمَاعَهُ لِكِتَابِ سَمِعُوا مِنْ أَيْ نُسخَةَ اتَّفَقَتْ ، وَسَيَأْتِي فِيهِ خِلَافٌ وَكَلَامٌ آخَرُ فِي أَوَّلِ التَّوَجُّعِ الْآتِي .

(الرابعة : عليه) وَجُوبًا - كما قال عياض^(١) - (مقابلة كتابه بأصل شيخه ، وإن إجازة) .

(١) «الإلماع» (ص : ١٥٨) .

فقد روى ابن عبد البر وغيره، عن يحيى بن أبي كثير والأوزاعي،
قالا : مَنْ كَتَبَ وَلَمْ يُعَارِضْ كَمَنْ دَخَلَ الْخَلَاءَ وَلَمْ يَسْتَنْجِ .

وقال عروة بن الزبير لابنه هشام : كَتَبْتَ ؟ قال : نَعَمْ . قال : عَرَضْتَ
كِتَابَكَ ؟ قال : لَا . قال : لَمْ تَكْتُبْ . أَسْنَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الْمَدخل » .

وقال الأخفش : إِذَا نَسَخَ الْكِتَابَ وَلَمْ يُعَارِضْ ، ثُمَّ نَسَخَ وَلَمْ
يُعَارِضْ ؛ خَرَجَ أَعْجَمِيًّا .

قال البلقيني^(١) : وَفِي الْمَسْأَلَةِ حَدِيثَانِ مَرْفُوعَانِ :

أحدهما : مِنْ طَرِيقٍ عَقِيلٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ
ثَابِتٍ^(٢) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : كُنْتُ أَكْتُبُ الْوَحْيَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِذَا
فَرَعْتُ قَالَ : « أَقْرَأْ » ، فَأَقْرؤه ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقَطٌ أَقَامَهُ . ذَكَرَهُ الْمَرْزُبَانِيُّ
فِي « كِتَابِهِ » .

الحديث الثاني : ذَكَرَهُ السَّمْعَانِيُّ فِي « أَدَبِ الْإِمْلَاءِ »^(٣) مِنْ حَدِيثِ
عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : كَتَبَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ : « كَتَبْتَ ؟ » قَالَ :

(١) « محاسن الاصطلاح » (ص ٣١٠) .

(٢) كذا ؛ وهو كذلك في كتاب البلقيني ، لكن ليس عنده : « عن جده » ، وكل هذا خطأ ،
والصواب أنه : « ابن سليمان بن زيد بن ثابت » ، واسمه : « سعيد » ؛ هكذا الحديث
عند الطبراني في « الكبير » (١٤٢/٥) ، و « الجامع » (١٣٣/٢) ، والسَّمْعَانِيُّ فِي « أَدَبِ
الْإِمْلَاءِ » (ص ٧٧) .

و « سعيد » جاء منسوبا عند الطبراني في « الأوسط » (١٩١٣) .

(٣) (ص : ٧٧) .

نعم . قال : « عَرَضْتُ ؟ » قال : لا . قال : « لم تكتب حتى تعرضه فيصح » .

قال : وهذا أصرح في المقصود إلا أنه مرسل . انتهى .

قلت : الحديث الأول رواه الطبراني في « الأوسط »^(١) بسند رجاله مؤثقون .

(وأفضلها أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال التسميع) وما لم يكن كذلك فهو أنقص رتبة .

وقال أبو الفضل الجارودي : أصدق المعارضة مع نفسك .

وقال بعضهم : لا يصح مع أحد غير نفسه ، ولا يقلد غيره . حكاه عياض عن بعض أهل التحقيق .

قال ابن الصلاح^(٢) : وهو مذهب متروك ، والقول الأول أولى .

(ويستحب أن ينظر معه^(٣) فيه (من لا نسخة معه) من الطلبة حال السماع (لا سيما إن أراد النقل من نسخته^(٤)) .

(وقال يحيى بن معين : لا يجوز) للحاضر بلا نسخة (أن يروي من غير أصل الشيخ إلا أن ينظر فيه حال السماع) .

قال ابن الصلاح : وهذا من مذاهب أهل التشديد .

(١) « المعجم الأوسط » (١٩١٣) .

(٢) « علوم الحديث » (ص : ٢١١) .

(٣) « معه » ليست في « م » . (٤) في « ص » : « نسخة » .

(والصواب الذي قاله الجمهور أنه لا يُشترط) في صِحَّة السماع (نظره، و) أنه (لا) يُشترط (مقابلته^(١) بنفسه، بل يكفي مقابلة ثقة له (أي وقت كان) حال القراءة أو بعدها.

(وتكفي مقابلته بفرع قوبل بأصل الشيخ، ومقابلته بأصل أصل^(٢) الشيخ المقابل به أصل الشيخ) لأنَّ الغرض مطابقة كتابه لأصل شيخه، فسواء حصل ذلك بواسطة أو غيرها.

(فإن لم يقابل) كتابه بالأصل ونحوه (أصلاً فقد أجاز له الرواية منه) والحالة هذه (الأستاذ أبو إسحاق) الإسفرائيني (وآباء بكر) بلفظ الجمع في «آباء»، وهم: (الإسماعيلي، والبرقاني، والخطيب) بشروط ثلاثة (إن كان الناقل) للنسخة (صحيح النقل قليل السقط، و) إن كان (نقل من الأصل، و) إن (بيّن حال الرواية أنه لم يقابل).

ذكر الشرط الأخير فقط الإسماعيلي، وهو مع الثاني الخطيب، والأوّل ابن الصلاح.

وأما القاضي عياض^(٣) فجزم بمنع الرواية عند عدم المُقابلة، وإن اجتمعت الشروط.

(ويراعي في كتاب شيخه مع من فوقه ما ذكرنا) أنه يراعيه (في كتابه، ولا يَكُنْ كطائفة) من الطلبة (إذا أرادوا سماعه) أي الشيخ (لكتاب

(٢) سقط من «ص».

(١) في «ص»: «مقابلة».

(٣) «الإلماع» (ص: ١٥٩).

سمعوا) عليه ذلك الكتاب (من أي نسخة اتفقت ، وسيأتي فيه خلاف وكلام آخر في أول النوع الآتي) .

* * *

الخامسة : المختار في تخريج الساقط - وهو اللحق : بفتح اللام والحاء - أن يخط من موضع سقوطه في السطر خطأ صاعداً معطوفاً بين السطرين عطفاً يسيرة إلى جهة اللحق . وقيل : يمدُّ العطفاً إلى أول اللحق ويكتب اللحق قبالة العطفاً في الحاشية اليمنى إن اتسعت ، إلا أن يسقط في آخر السطر فيخرجهُ إلى الشمال ، وليكتبهُ صاعداً إلى أعلى الورقة ، فإن زاد اللحق على سطر ابتداء سطوره من أعلى إلى أسفل ، فإن كان في يمين الورقة انتهت إلى باطنها ، وإن كان في الشمال فإلى طرفها ، ثم يكتب في انتهاء اللحق «صح» .

وقيل : يكتب مع «صح» : «رجع» . وقيل : يكتب الكلمة المتصلة به داخل الكتاب ، وليس بمرضي ، لأنه تطويل موهم . وأما الحواشي من غير الأصل : كشرح ، وبيان غلط ، أو اختلاف رواية ، أو نسخة ، ونحوه - فقال القاضي عياض : لا يخرج له خط ، والمختار استحباب التخرج من وسط الكلمة المخرج لأجلها .

(الخامسة: المختارُ في) كَيْفِيَّةِ (تخريج الساقطِ) في الحواشي (وهو اللِّحْقُ، بفتح اللام والحاء) المهملة، يُسَمَّى بذلك عند أهل الحديث والكتابة أَخْذاً مِنْ «الإلحاقِ»، أو مِنْ «الزيادةِ»؛ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لُغَةً (أَنْ يَخْطُ مِنْ مَوْضِعِ سَقُوطِهِ فِي السَّطْرِ خَطًّا صَاعِداً) لَفَوْقَ (معطوفاً بَيْنَ السَّطْرَيْنِ عَطْفَةً يَسِيرَةً إِلَى جِهَةٍ) الْحَاشِيَةِ الَّتِي يَكْتُبُ فِيهَا (الليحَق). وقيل: يَمُدُّ العطفَةَ مِنْ مَوْضِعِ التَّخْرِيجِ (إِلَى أَوَّلِ اللَّحْقِ) واختارَهُ ابنُ خَلَادٍ.

قال ابنُ الصَّلاح^(١): وهو غيرُ مرضيٍّ؛ لَأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ بَيَانٍ فَهُوَ تَسْخِيمٌ لِلْكِتَابِ وَتَسْوِيدٌ لَهُ، لَا سِيَّما عِنْدَ كَثْرَةِ الْإِلْحَاقَاتِ. قال العراقي^(٢): إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ مُقَابِلَهُ خَالِياً، وَيَكْتُبُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَيَتَعَيَّنُ حِينَئِذٍ جَرُّ الْخَطِّ إِلَيْهِ، أَوْ يَكْتُبُ قُبَالَتَهُ: «يَتْلُوهُ كَذَا وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ الْفُلَانِي»، وَنَحْوَ ذَلِكَ لَزَوَالِ اللَّبْسِ.

(ويَكْتُبُ اللَّحَقُ قُبَالَهَ الْعَطْفَةِ فِي الْحَاشِيَةِ الْيُمْنَى إِنْ اتَّسَعَتْ) لَهُ لَاحْتِمَالُ أَنْ يَطْرَأَ فِي بَقِيَةِ السَّطْرِ سَقْطٌ آخَرُ، فَيُخْرَجُ لَهُ إِلَى جِهَةِ الْيَسَارِ، فَلَوْ خَرَجَ لِلْأُولَى إِلَى الْيَسَارِ ثُمَّ ظَهَرَ فِي السَّطْرِ سَقْطٌ آخَرُ، فَإِنْ خَرَجَ لَهُ إِلَى الْيَسَارِ أَيْضاً اشْتَبَهَ مَوْضِعُ هَذَا بِمَوْضِعِ ذَلِكَ، وَإِنْ خَرَجَ لِلثَّانِي إِلَى الْيُمْنَى تَقَابَلَ^(٣) طَرَفَا التَّخْرِيجَتَيْنِ^(٤) وَرُبَّمَا التَّقَاتَا^(٥) لِقَرْبِهِمَا، فَيُظَنُّ أَنَّهُ

(١) «علوم الحديث» (ص: ٢١٢). (٢) «التبصرة» (٢/ ١٤١).

(٣) في «ص»، و«م»: «يقابل»، والمثبت من المطبوع.

(٤) في «ص»: «التخريجين». (٥) في «ص»: «التقيا».

ضرب على ما بينهما (إلا أن يسقط في آخر السطر فيخرجه إلى) جهة (الشمال).

قال القاضي عياض^(١): لا وجه إلا ذلك؛ لقرب التخريج من اللحق، وسرعة لحاق الناظر به، ولأنه أَمِنَ نقص^(٢) يحدث بعده.

قال العراقي^(٣): نعم، إن ضاق ما بعد آخر السطر، لقرب الكتابة من طرف الورق أو لضيقه بالتجليد، بأن يكون السقط في الصفحة اليمنى، فلا بأس حينئذٍ بالتخريج إلى جهة اليمنى، وقد رأيت ذلك في خط غير واحد من أهل العلم. انتهى.

(وليكتبه) أي: الساقط (صاعداً إلى أعلى الورقة) من أي جهة كان، لاحتمال حدوث سقط آخر، فيكتب إلى أسفل.

(فإن زاد اللحق على سطر ابتدأ سطره من أعلى إلى أسفل، فإن كان) التخريج (في يمين الورقة انتهت) الكتابة (إلى باطنها، وإن كان^(٤) في) جهة (الشمال، فإلى طرفها) تنتهي الكتابة؛ إذ لو لم يفعل ذلك لانتقل إلى موضع آخر يكمله بتخريج^(٥) أو اتصال.

(ثم يكتب في انتهاء اللحق) بعده («صح») فقط.

(وقيل: يكتب مع «صح»: «رجع».

(٢) في «ص»: «ليس نقص».

(٤) في «م»: «كانت».

(١) «الإلماع» (ص: ١٦٤).

(٣) «التبصرة» (٢/١٤١).

(٥) في «ص»: «بكلمة تخريج».

وقيل : يكتبُ الكلمةَ المتصلةً به داخلَ الكتابِ (ليدلَّ على أنَّ الكلامَ انتظمَ) وليس بمرضي^(١) ؛ لأنه تطويلٌ موهمٌ) لأنه قد يجيء في الكلام ما هو مُكرَّر مرَّتين وثلاثًا لمعنى صحيح ، فإذا كرَّرنا الحرفَ لم نأمن أن يوافق ما يتكرَّر حقيقةً أو يُشكِّل أمره ، فيوجب ارتيابًا وزيادة إشكالٍ .

قال عياض^(٢) : وبعضهم يكتب : « انتهى الحق » . قال : والصواب : « صحَّ » .

هذا كله في التخريج الساقط ، (وأما الحواشي) المكتوبة (من غير الأصل ؛ كشرح ، وبيان غلط ، أو^(٣) اختلاف رواية ، أو نسخة ونحوه ، فقال القاضي عياض)^(٤) الأولى أنه (لا يخرج له خط) لأنه يدخل اللبس ، ويُحسب من الأصل ، بل يجعل على الحرف ضبةً أو نحوها تدلُّ^(٥) عليه .

قال ابنُ الصلاح^(٦) : (والمختار استحبابُ التخريج) لذلك أيضًا ، ولكن (من) على (وسطِ الكلمة المخرج لأجلها) لا بينَ الكلمتين ، وبذلك يفارقُ التخريج للساقط .

* * *

السادسة : شأنُ المتقين : التصحيح ، والتضبيب ، والتَّمريض .

فـ « التصحيح » : كتابة « صحَّ » على كلامٍ صحَّ روايةً ومعنى ،

(١) في « ص » : « بمرضى » . (٢) « الإلماع » (ص : ١٦٢) .
 (٣) في « ص » : « و » . (٤) « الإلماع » (ص : ١٦٤) .
 (٥) في « م » : « يدل » . (٦) « علوم الحديث » (ص : ٢١٣) .

وَهُوَ عُرْضَةٌ لِلشَّكِّ أَوْ الْخِلَافِ . وَ«التَّضْيِيبُ» - وَيُسَمَّى :
«التَّمْرِيطُ» - : أَنْ يُمَدَّ خَطُّ أَوَّلِهِ كَالصَّادِ ، وَلَا يُلْزَقُ بِالْمَمْدُودِ
عَلَيْهِ ، يُمَدُّ عَلَى ثَابِتٍ نَقْلًا ، فَاسِيدَ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، أَوْ مُصَحِّفٍ ،
أَوْ نَاقِصٍ ، وَمِنْ النَّاقِصِ : مَوْضِعُ الْإِرْسَالِ أَوْ الْانْقِطَاعِ .
وَرُبَّمَا اخْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَامَةَ التَّصْحِيحِ فَأَشْبَهَتْ الضُّبَّةَ .
وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ الْأُصُولِ الْقَدِيمَةِ فِي الْإِسْنَادِ الْجَامِعِ جَمَاعَةٌ
مَعْطُوفًا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ - عَلَامَةٌ تُشْبِهُ الضُّبَّةَ بَيْنَ أَسْمَائِهِمْ ،
وَلَيْسَتْ ضُبَّةً ، وَكَانَهَا عَلَامَةً اتِّصَالٍ .

(السادسة : شَأْنُ الْمُتَقِينَ^(١)) مِنْ الْحُذَاقِ (التَّصْحِيحُ ، وَالتَّضْيِيبُ ،
وَالْتَّمْرِيطُ) مَبَالِغَةٌ فِي الْعَنَاءِ بِضَبْطِ الْكِتَابِ .

(فِ «التَّصْحِيحِ» : كِتَابَةُ «صَحَّ» عَلَى كَلَامٍ صَحَّ رَوَايَةً وَمَعْنَى ، وَهُوَ
عُرْضَةٌ لِلشَّكِّ) فِيهِ (أَوْ الْخِلَافِ) فَيَكْتُبُ ذَلِكَ لِيَعْرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَغْفُلْ عَنْهُ ،
وَأَنَّهُ قَدْ ضَبَطَ وَصَحَّ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ .

(وَ«التَّضْيِيبُ» : وَيُسَمَّى) أَيْضًا («التَّمْرِيطُ» : أَنْ يُمَدَّ عَلَى الْكَلِمَةِ
(خَطُّ ، أَوَّلُهُ كِ «الصَّادِ») هَكَذَا «ص» ، وَفَرَقَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ حَيْثُ
كُتِبَ عَلَى الْأَوَّلِ حَرْفٌ كَامِلٌ لَتَمَامِهِ ، وَعَلَى الثَّانِي حَرْفٌ نَاقِصٌ لِيَدُلَّ
نَقْصُ الْحَرْفِ عَلَى اخْتِلَافِ الْكَلِمَةِ .

(١) فِي «م» : «الْمُتَقَدِّمِينَ» .

وَيُسَمَّى ذَلِكَ «ضَبَّةً» لكون الحرفِ مُقْفَلًا بها ، لا يَتَجَّه لِقِرَاءَةٍ ، كضبة البابِ مُقْفَلٌ بها . نقله ابنُ الصلاحِ عن أبي القاسمِ الإفليليِّ اللُّغويِّ .

(ولا ^(١) يُلزَقُ) التضييبُ (بالمُدودِ عليه) لئلا يُظَنَّ ضَرْبًا ، وإنَّما (يُمدُّ) هذا التضييبُ (على ثابتٍ نقلاً ، فاسدٍ لفظاً أو معنى) أو خطاً من الجهة العربية أو غيرها (أو مصحفٍ أو ناقصٍ) فيُشار بذلك إلى الخللِ الحاصلِ ، وأنَّ الروايةَ ثابتةٌ به ، لاحتمالِ أن يأتي مَنْ يظهرُ له فيه وَجْهٌ صحيحٌ .

(ومن الناقصِ) الذي يُضَبُّ عليه (موضعُ الإرسالِ ، أو الانقطاعِ) في الإسنادِ .

(وربما اختَصَر بعضهم علامةَ التصحيحِ) فَيَكْتُبُهَا هكذا : «صح» (فأشبهت الضبةَ) .

(ويوجدُ في بعضِ الأصولِ القديمةِ في الإسنادِ الجامعِ جماعةٌ) من الرواةِ في طبقةٍ (معطوفاً بعضهم على بعضٍ علامةً تُشَبِّهُ الضبةَ) فيما (بينَ أسمائهم) فيتوهمُ مَنْ لا خِبرةَ له أنها ضَبَّةٌ (وليست ضبةً ، وكأنها علامةُ اتصالٍ) بينهم ، أثبتت ^(٢) تأكيداً للعطفِ ، خوفاً من أن يجعلَ «عن» مكانَ الواوِ .

* * *

السَّابِعَةُ : إِذَا وَقَعَ فِي الْكِتَابِ مَا لَيْسَ مِنْهُ نُفْيٌ بِالضَّرْبِ ، أَوْ

(١) في «ص» ، و«م» : «فلا» ، والمثبت من المطبوع .

(٢) في «ص» : «أثبت» .

الْحَكُّ، أَوْ الْمَحْوُ، أَوْ غَيْرِهِ، وَأَوَّلَاهَا الضَّرْبُ. ثُمَّ قَالَ الْأَكْثَرُونَ :
يَخْطُ فَوْقَ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ خَطًّا بَيِّنًا دَالًّا عَلَى إِبْطَالِهِ مُخْتَلَطًا بِهِ ،
وَلَا يَطْمِسُهُ بَلْ يَكُونُ مُمَكِّنَ الْقِرَاءَةِ، وَيُسَمَّى هَذَا «الشَّقُّ» .
وَقِيلَ : لَا يَخْلِطُهُ بِالْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ ، بَلْ يَكُونُ فَوْقَهُ مَعْطُوفًا عَلَى
أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ . وَقِيلَ : يُحَوِّقُ عَلَى أَوَّلِهِ نِصْفَ دَائِرَةٍ وَكَذَا آخِرِهِ .
وَإِذَا كَثُرَ الْمَضْرُوبُ عَلَيْهِ ، فَقَدْ يُكْتَفَى بِالتَّحْوِيقِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ،
وَقَدْ يُحَوِّقُ أَوَّلَ كُلِّ سَطْرِ وَآخِرَهُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ اكْتَفَى بِدَائِرَةٍ صَغِيرَةٍ أَوَّلَ الزِّيَادَةِ وَآخِرَهَا ، وَقِيلَ :
يَكْتُبُ « لا » فِي أَوَّلِهِ وَ«إِلَى» فِي آخِرِهِ .

وَأَمَّا الضَّرْبُ عَلَى الْمُكَرَّرِ : فَقِيلَ : يَضْرَبُ عَلَى الثَّانِي ، وَقِيلَ :
يُبْقَى أَحْسَنُهُمَا صُورَةً وَأَبْيَنُهُمَا .

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ : إِنْ كَانَا أَوَّلَ سَطْرِ ضَرَبَ عَلَى الثَّانِي ، أَوْ
آخِرَهُ فَعَلَى الْأَوَّلِ ، أَوْ أَوَّلَ سَطْرِ وَآخِرَ آخِرَ فَعَلَى آخِرِ السَّطْرِ ،
فَإِنْ تَكَرَّرَ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ، أَوْ الْمَوْصُوفُ وَالصِّفَةُ ،
وَنَحْوُهُ - رُوِيَ اتِّصَالُهُمَا .

وَأَمَّا «الْحَكُّ» وَ«الْكَشْطُ» وَ«المحو» : فَكَرِهَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ .

(السابعة : إِذَا وَقَعَ فِي الْكِتَابِ مَا لَيْسَ مِنْهُ نَفْيٌ) عَنْهُ ، إِمَّا (بِالضَّرْبِ)
عَلَيْهِ (أَوْ الْحَكِّ) لَهُ (أَوْ الْمَحْوِ) بِأَنْ تَكُونَ الْكِتَابَةُ فِي لَوْحٍ أَوْ رَقٍّ ، أَوْ

وَرَقٍ صَقِيلٍ جَدًّا فِي حَالِ طَرَاوَةِ الْمَكْتُوبِ ، وَقَدْ رُوي عَنْ سَحْنُونَ أَنَّهُ كَانَ رُبَّمَا كَتَبَ الشَّيْءَ ثُمَّ لَعَقَهُ ، (أَوْ غَيْرِهِ .

وأولاهما الضَّرْبُ) فقد قال الرامهرمزي^(١) : قال أصحابنا : الحكُّ تَهْمَةٌ .

وقال غيره^(٢) : كان الشيوخُ يكرهون حضورَ السُّكِينِ مجلسَ السَّمَاعِ ، حَتَّى لَا يَبْشُرَ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ مَا يَبْشُرُ مِنْهُ رُبَّمَا يَصْخُ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى ، وَقَدْ يَسْمَعُ الْكِتَابَ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى شَيْخٍ آخَرَ يَكُونُ مَا بَشَرَ مِنْ رِوَايَةِ هَذَا صَحِيحًا فِي رِوَايَةِ الْآخَرِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْإِحَاقَةِ بَعْدَ أَنْ بَشَرَ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا خَطَّ عَلَيْهِ وَأَوْفَقَهُ [مِنْ]^(٣) رِوَايَةِ الْأَوَّلِ وَصَحَّ عِنْدَ الْآخَرِ ، اكْتَفَى بِعَلَامَةِ الْآخَرِ عَلَيْهِ بِصَحَّتِهِ .

(ثُمَّ) فِي كَيْفِيَةِ هَذَا الضَّرْبِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ :

(قَالَ الْأَكْثَرُونَ : يَخْطُ فَوْقَ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ خَطًّا بَيْنًا دَالًّا عَلَى إِبْطَالِهِ) بِكَوْنِهِ (مَخْتَلَطًا بِهِ) أَيِ بِأَوَائِلِ كَلِمَاتِهِ (وَلَا يَطْمَسُهُ ، بَلْ يَكُونُ) مَا تَحْتَهُ (مُمْكِنَ الْقِرَاءَةِ ، وَيُسَمَّى هَذَا) «الضَّرْبُ» عِنْدَ أَهْلِ الْمَشْرِقِ ، وَ«الشَّقُّ» عِنْدَ أَهْلِ الْمَغْرِبِ وَهُوَ بَفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْقَافِ - مِنْ الشَّقِّ وَهُوَ

(١) «المحدث الفاصل» (ص : ٦٠٦) .

(٢) ذكره القاضي عياض في «الإلماع» (ص ١٧٠) عن شيخه سفيان بن العاصي الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول . . .

(٣) زيادة من «الإلماع» .

الصَّدْعُ ، أو شق العصا ، وهو التَّفْرِيقُ ، كأنَّه فَرَّقَ بَيْنَ الزَّائِدِ وما قَبْلَهُ وبعدهُ
مِنَ الثَّابِتِ بِالضَّرْبِ .

وقيل : هو « النَّشْقُ » - بفتح النون والمعجمة - من نَشَقَ الطَّبِيُّ فِي
جِبَالَتِهِ : عَلِقَ فِيهَا ، فَكَأَنَّهُ أَبْطَلَ حَرَكَةَ الْكَلِمَةِ وَإِعْمَالَهَا بِجَعْلِهَا فِي وَثَاقٍ
يَمْنَعُهَا مِنَ التَّصَرُّفِ .

(وقيل : لَا يَخْلِطُهُ) - أي : الضَّرْبُ - (بالمضروبِ عليه ، بل يَكُونُ
فَوْقَهُ) ، منفصلاً عنه ، (معطوفاً) طَرَفَا الْخَطِّ (على أولِهِ وَآخِرِهِ) ، مثَالُهُ
هكذا :



(وقيل) : هذا تسويدٌ ، بل (يُحَوِّقُ عَلَى أَوَّلِهِ نِصْفَ دَائِرَةٍ ، وَكَذَا)
عَلَى (آخِرِهِ) بِنِصْفِ دَائِرَةٍ أُخْرَى ، مِثَالُهُ هَكَذَا : () .

(و) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ؛ (إِذَا كَثُرَ) الْكَلَامُ (الْمُضْرُوبُ عَلَيْهِ ، فَقَدْ يُكْتَفَى
بِالتَّحْوِيقِ أَوَّلُهُ أَوْ آخِرُهُ) فَقَطْ (وَقَدْ يَحَوِّقُ أَوَّلُ كُلِّ سَطْرِ وَآخِرُهُ) فِي الْأَثْنَاءِ
أَيْضًا ، وَهُوَ أَوْضَحُ .

(وَمِنْهُمْ مَنْ) اسْتَبَحَ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَ(اكَتَفَى بِدَائِرَةٍ صَغِيرَةٍ أَوَّلَ الزِّيَادَةِ
وَآخِرَهَا) وَسَمَّاها صَفْرًا ، لِإِشْعَارِهَا بِخُلُوءِ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ صِحَّةٍ ، مِثَالُ ذَلِكَ
هَكَذَا : 0

(وقيل : يَكْتُبُ «لَا» فِي أَوَّلِهِ) أَوْ «زَائِد» أَوْ «مِنْ» (و«إِلَى» فِي
آخِرِهِ) .

قال ابنُ الصلاح^(١) : ومثل هذا يَحْسُنُ فيما سَقَطَ في روايةٍ وثَبَّتَ في روايةٍ .

وعلى هذين القولين أيضًا : إذا كَثُرَ المضروبُ عليه ، إمَّا يُكْتَفَى بعلامة الإبطالِ أوله وآخره ، أو يُكْتَبُ على أولِ كلِّ سطرٍ وآخره ، وهو أوضح . هذا كله في زائدٍ غير مُكْرَرٍ .

(وأما الضربُ على المكررِ ، فقليل : يَضْرَبُ على الثاني) مُطلقًا دونَ الأولِ ؛ لأنَّه كتب على صوابٍ ، فالخطأُ أولى بالإبطالِ .

(وقيل : يُبْقَى أحسنهما صورةً وأبينهما) قراءةً ويضربُ على الآخرِ . هكذا حكى ابنُ خلداد القولين من غيرِ مراعاةٍ لأوائلِ السُّطورِ وآخرها ، وللفصلِ بين المتضايقين^(٢) ونحو ذلك .

(وقال القاضي عياض^(٣)) : هذا إذا تساوتِ الكلمتان في المنازلِ بأن كانتا في أثناء السطرِ ، أمَّا (إن كانا أولَ سطرٍ ضربَ على الثاني ، أو آخره فعلى الأولِ) يضربُ صوتًا لأوائلِ السُّطورِ وأواخرها عن الطَّمْسِ (أو الثانية (أولَ سطرٍ ، و) الأولى (آخرَ) سطرٍ (آخرَ ، فعلى آخرِ السطرِ) لأنَّ مراعاةَ أولِ السطرِ أولى .

(فإن تَكَرَّرَ المضافُ والمضافُ إليه ، أو^(٤) الموصوفُ والصفةُ ،

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢١٦) . (٢) في «م» : «للمتضايقين» .

(٣) «الإلماع» (ص : ١٧٢) . (٤) في «ص» : «و» .

ونحوه ، رُوِيَ اتصَالُهُمَا^(١)) بأن لا يضرب على المتكرّر بينهما ، بل على الأول في المضاف والموصوف ، أو الآخر في المضاف إليه والصفة ؛ لأنّ ذلك مضطرٌّ إليه للفهم ، فمراعاته أولى من مُراعاة تحسين الصورة في الخطّ .

قال ابن الصلاح^(٢) : وهذا التفصيل من القاضي حسنّ .

(وَأَمَّا « الْحُكُّ » ، و« الْكُشْطُ » ، و« الْمَحْوُ » ، فَكِرْهَها أَهْلُ الْعِلْمِ) كما تقدّم .

الثَّامِنَةُ : غَلَبَ عَلَيْهِمُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الرَّمْزِ فِي « حَدَّثَنَا » و« أَخْبَرَنَا » ، وَشَاعَ بِحَيْثُ لَا يَخْفَى فَيَكْتُبُونَ مِنْ « حَدَّثَنَا » : الثَّاءُ وَالتُّونَ وَالْأَلِفَ ، وَقَدْ تُحْذَفُ الثَّاءُ ، وَمِنْ « أَخْبَرَنَا » : « أَنَا » ، وَلَا يَحْسُنُ زِيَادَةُ الْبَاءِ قَبْلَ التُّونِ - وَإِنْ فَعَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ - وَقَدْ تُرَادُّ رَاءُ بَعْدَ الْأَلِفِ ، وَدَالَ أَوَّلُ رَمَزِ « حَدَّثَنَا » ، وَوَجَدْتُ الدَّالَّ فِي خَطِّ الْحَاكِمِ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ .

وَإِذَا كَانَ لِلْحَدِيثِ إِسْنَادَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، كَتَبُوا عِنْدَ الْاِنتِقَالِ مِنْ إِسْنَادٍ إِلَى إِسْنَادٍ « ح » ، وَلَمْ يُعْرِفْ بَيَانُهَا عَمَّنْ تَقَدَّمَ ، وَكَتَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ مَوْضِعَهَا « صَحَّ » ، فَيُشْعِرُ ذَلِكَ بِأَنَّهَا رَمَزُ « صَحَّ » ، وَقِيلَ : مَنْ التَّحْوِيلِ مِنْ إِسْنَادٍ إِلَى إِسْنَادٍ . وَقِيلَ :

(١) في « ص » : « اتصاليها » . (٢) « علوم الحديث » (ص : ٢١٧) .

لأنَّهَا تَحُولُ بَيْنَ إِسْنَادَيْنِ ؛ فَلَا تَكُونُ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَلَا يُلْفَظُ
عِنْدَهَا بِشَيْءٍ . وَقِيلَ : هِيَ رَمَزٌ إِلَى قَوْلِنَا : « الْحَدِيثُ » ، وَإِنَّ
أَهْلَ الْمَغْرِبِ كُلَّهُمْ يَقُولُونَ إِذَا وَصَلُوا إِلَيْهَا : « الْحَدِيثُ » .
وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَقُولُ : « حَا » وَيَمُرُّ .

(الثامنة : غَلَبَ عَلَيْهِمُ الْاِقْتِصَارُ) فِي الْخَطِّ (عَلَى الرَّمْزِ فِي «حَدَّثْنَا
و«أَخْبَرْنَا») لِتَكَرُّرِهَا (وَشَاعَ) ذَلِكَ وَظَهَرَ (بَحِثْ لَا يَخْفَى) وَلَا يَلْتَبَسُ .
(فِيكْتَبُونَ مِنْ «حَدَّثْنَا» : الثَّاءُ وَالنُّونُ وَالْأَلْفُ) وَيَحْذِفُونَ الْحَاءَ وَالْدَّالَّ
(وَقَدْ تَحْذَفُ^(١) الثَّاءُ) أَيْضًا ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى الضَّمِيرِ .

(و) يَكْتَبُونَ (مِنْ «أَخْبَرْنَا» : «أَنَا») أَيِ الْهَمْزَةِ وَالضَّمِيرِ (وَلَا يَحْسُنُ
زِيَادَةُ الْبَاءِ قَبْلَ النُّونِ وَإِنْ فَعَلَهُ الْبِهْقِيُّ) وَغَيْرُهُ لثَلَا يَلْتَبَسُ بِرَّمْزِ «حَدَّثْنَا» .
(وَقَدْ تَزَادَ رَاءٌ بَعْدَ الْأَلْفِ) قَبْلَ النُّونِ ، أَوْ حَاءٌ ، كَمَا وَجَدَ فِي خَطِّ
الْمَغَارِبَةِ (و) قَدْ تَزَادَ (دَالٌّ أَوَّلَ رَمِزِ «حَدَّثْنَا») وَيَحْذَفُ الْحَاءُ فَقَطْ .

(وَوَجَدْتُ الدَّالَّ) الْمَذْكُورَةَ (فِي خَطِّ الْحَاكِمِ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ
السُّلَمِيِّ وَالْبِهْقِيِّ) هَكَذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢) ، فَالْمَصْنُفُ حَالِكٌ كَلَامُهُ ، أَوْ
رَأَى ذَلِكَ أَيْضًا ، أَوْ «وُجِدَتْ» فِي كَلَامِهِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ .
● تَنْبِيْهُ :

يَرْمِزُ أَيْضًا «حَدَّثَنِي» ؛ فَيَكْتُبُ : «ثَنِي» أَوْ «دَثَنِي» ، دُونَ «أَخْبَرَنِي»
و«أَنْبَأْنَا» «وَأَنْبَأَنِي» .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢١٨) .

(١) فِي «م» : «يَحْذَفُ» .

وأما « قال » ، فقال العراقي^(١) : منهم من يرمز لها بقاف .
ثم اختلفوا : فبعضهم يجمعها مع أداة التحديث ، فيكتب « قثنا »
يريد : « قال : حدثنا » .
قال : وقد توهم بعض من رآها هكذا أنها الواو التي تأتي بعد حاء
التحويل ، وليس كذلك .
وبعضهم يفردها فيكتب : « ق ثنا » ، وهذا اصطلاح متروك .
وقال ابن الصلاح^(٢) : جرت العادة بحذفها خطأ ، ولا بُدَّ من النطق
بها حال القراءة . وسيأتي ذلك في الفرع^(٣) التاسع من النوع الآتي .
(وإذا^(٤)) كان للحديث إسنادان أو أكثر (وجمعوا بينها في متن واحد
كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد : « ح ») مفردة مهملة (ولم يعرف
بيانها) أي : بيان أمرها (عمن تقدم) .
(وكتب جماعة من الحفاظ) كأبي مسلم الليثي وأبي عثمان الصابوني
(موضعها : « صح » ، فيشعر ذلك بأنها رمز « صح ») .
قال ابن الصلاح^(٥) : وحسن إثبات « صح » هنا ؛ لثلاث يتوهم أن
حديث هذا الإسناد سقط ، ولثلاث يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول
فيجعل إسنادا واحدا .

(٢) « علوم الحديث » (ص : ٢١٩) .

(٤) في « م » : « إن » .

(١) « التبصرة » (١٥٤ / ٢) .

(٣) في « م » : « النوع » .

(٥) « علوم الحديث » (ص : ٢١٩) .

(وقيل) : هي حاءٌ (مِن التحويلِ مِنْ إسنَادٍ إِلَى إسنَادٍ) .

(وقيل) : هي «حاء» من «حائل» (لأنها تحول بين إسنادين ، فلا تكون^(١) من الحديث) كما قِيلَ بذلك (ولا يُلَفْظُ عندها بشيء) .

(وقيل : هي رمزٌ إِلَى قولنا : «الحديث» . وَإِنَّ أَهْلَ الْمَغْرِبِ كُلَّهُمْ يَقُولُونَ إِذَا وَصَلُوا إِلَيْهَا : «الحديث» .

والمختارُ ؛ أَنَّهُ يَقُولُ) عند الوصولِ إِلَيْهَا : («حا» ، وَيَمُرُّ) .

* * *

التَّاسِعَةُ : يَنْبَغِي أَنْ يَكْتُبَ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ اسْمَ الشَّيْخِ وَنَسْبَهُ وَكُنْيَتَهُ ، ثُمَّ يَسُوقَ الْمَسْمُوعَ ، وَيَكْتُبُ فَوْقَ الْبَسْمَلَةِ أَسْمَاءَ السَّامِعِينَ ، وَتَارِيخَ السَّمَاعِ ، أَوْ يَكْتُبُهُ فِي حَاشِيَةِ أَوَّلِ وَرَقَةٍ أَوْ آخِرِ الْكِتَابِ ؛ أَوْ حَيْثُ لَا يَخْفَى مِنْهُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِحَظِّ ثِقَةٍ مَعْرُوفِ الْخَطِّ ، وَلَا بِأَسَ عِنْدَ هَذَا بِأَنْ لَا يَصِحَّ الشَّيْخُ عَلَيْهِ ، وَلَا بِأَسَ أَنْ يَكْتُبَ سَمَاعَهُ بِحَظِّ نَفْسِهِ إِذَا كَانَ ثِقَةً كَمَا فَعَلَهُ الثُّقَاتُ

وَعَلَى كَاتِبِ التَّسْمِيعِ التَّحْرِي ، وَبَيَانُ السَّامِعِ وَالْمُسْمِعِ وَالْمَسْمُوعِ بِلَفْظٍ غَيْرِ مُحْتَمِلٍ ، وَجَانِبَةُ التَّسَاهُلِ فِيمَنْ يُثَبِّتُهُ ، وَالْحَذَرُ مِنْ إِسْقَاطِ بَعْضِهِمْ لَغَرَضٍ فَاسِدٍ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ ، فَلَهُ أَنْ يَعْتَمِدَ فِي حُضُورِهِمْ خَيْرَ ثِقَةٍ حَاضِرٍ ، وَمَنْ يَثْبُتُ

(١) في «م» : «يكون» .

فِي كِتَابِهِ سَمَاعٌ غَيْرُهُ ، فَقَبِيحٌ بِهِ كِتْمَانُهُ وَمَنْعُهُ نَقْلَ سَمَاعِهِ مِنْهُ
أَوْ نَسَخَ الْكِتَابِ .

وَإِذَا أَعَارَهُ فَلَا يُبْطِئُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ مَنَعَهُ ، فَإِنْ كَانَ سَمَاعُهُ مُثَبَّتًا
بِرِضَى صَاحِبِ الْكِتَابِ - لَزِمَهُ إِعَارَتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ كَذَا قَالَهُ أَئِمَّةُ
مَذَاهِبِهِمْ فِي أَزْمَانِهِمْ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ الْحَنْفِيُّ ،
وَإِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي الْمَالِكِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ الشَّافِعِيُّ ،
وَحَكَمٌ بِهِ الْقَاضِيَانِ ، وَخَالَفَ فِيهِ بَعْضُهُم وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ ،
فَإِذَا نَسَخَهُ فَلَا يَنْقُلُ سَمَاعُهُ إِلَى نُسخَتِهِ إِلَّا بَعْدَ الْمُقَابَلَةِ
الْمَرْضِيَّةِ ، وَلَا يَنْقُلُ سَمَاعٌ إِلَى نُسخَةٍ إِلَّا بَعْدَ مُقَابَلَةٍ مَرْضِيَّةٍ إِلَّا
أَنْ يُبَيِّنَ كَوْنَهَا غَيْرَ مُقَابَلَةٍ .

(التاسعة: ينبغي) في كتابة التسميع (أن يكتب) الطالب (بعد البسملة
اسم الشيخ) المُسمِّع (ونسبه وكنيته) .

قال الخطيب^(١) : وصورة ذلك : « حَدَّثَنَا أَبُو فُلَانٍ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ابْنِ
فُلَانٍ الْفُلَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا فُلَانٌ » (ثم يسوق المسموع) على لفظه .
(ويكتب فوق البسملة أسماء السامعين) وأنسابهم (وتاريخ) وقت
(السماع ، أو يكتبه^(٢)) في حاشية أول ورقة من الكتاب (أو آخر الكتاب ،
أو موضع آخر (حيث لا يخفى منه) والأول أحوط .

(١) « الجامع » (١/٢٦٨) .

(٢) في «ص» ، و«م» : « يكتب » ، والمثبت من المطبوع .

قال الخطيب^(١): وَإِنْ كَانَ السَّمَاعُ فِي مَجَالِسَ عِدَّةٍ، كَتَبَ عِنْدَ انْتِهَاءِ السَّمَاعِ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ عِلَامَةَ الْبَلَاغِ.

(وينبغي أن يكونَ) ذلك (بخطِّ ثقةٍ معروفِ الخطِّ، ولا بأسَ) عليه (عند هذا بأن لا يصحَّ الشيخُ عليه) أي لا يحتاجُ حينئذٍ إلى كتابةِ الشيخِ خطَّهُ بالتصحيح.

(ولا بأسَ أن يكتبَ سماعَهُ بخطِّ نفسه إذا كانَ ثقةً كما فعَلَهُ الثقاتُ).

قال ابنُ الصلاح^(٢): وقد قرأ عبد الرحمن بنُ مَنذَه جُزْءًا على أبي أحمد الفرضيِّ، وسأله خطَّهُ ليكون حُجَّةً له، فقال له: يا بُني، عليك بالصدقِ؛ فَإِنَّكَ إِذَا عُرِفْتَ بِهِ لَا يُكْذِّبُكَ أَحَدٌ، وَتُصَدِّقُ فِيمَا تَقُولُ وَتَنْقُلُ، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَوْ قِيلَ لَكَ: مَا هَذَا خَطُّ الْفُرْضِيِّ. ماذا تقول لهم؟

(وعلى كاتبِ التسميعِ التحري) في ذلك، والاحتياطُ (وبيانُ السامعِ، والمُسمِعِ، والمسموعِ، بلفظٍ غيرِ محتملٍ، ومجانبةُ التساهلِ فيمن يثبتُهُ، والحذرُ من إسقاطِ بعضهم) أي: السامعين (لغرضٍ فاسدٍ) فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُوْذِيهِ إِلَى عَدَمِ انْتِفَاعِهِ بِمَا^(٣) سَمِعَ.

(فإن لم يحضر) مثبتُ السماعِ^(٤) ما سُمِعَ (فله أن يعتمدَ) في إثباتِهِ (في حضورِهِم) على (خبرِ ثقةٍ حَضَرَ) ذلك.

(١) «الجامع» (٢٦٨/١). (٢) «علوم الحديث» (ص: ٢٢٠).

(٣) في «ص»، و«م»: «مما».

(٤) في «ص»، و«م»: «السامع»، والمثبت من المطبوع.

(ومن يثبت في كتابه سماع غيره فبيع به كتمانته) إياه (ومنعه نقل سماعه منه ، أو نسخ الكتاب) .

فقد قال وكيع : أولُ بركة الحديث إعارَةُ الكتب .

وقال سُفيان الثوري : مَنْ بَخِلَ بِالْعِلْمِ ابْتُلِيَ بِإِحْدَى ثَلَاثٍ : أَنْ يَنْسَاهُ ، أَوْ يَمُوتَ وَلَا يَتَفَعَّعَ بِهِ ، أَوْ تَذْهَبَ كُتُبُهُ .

قلتُ : وقد ذمَّ الله تعالى في كتابه مانعَ العارية بقوله : ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] وإعارةُ الكتب أهمُّ مِنَ الماعونِ .

(وإذا أعاره فلا يبطئ عليه) بكتابه إلا بقدر حاجته .

قال الزهري^(١) : إِيَّاكَ وَغُلُولَ الْكُتُبِ ، وَهُوَ حَبْسُهَا عَنْ أَصْحَابِهَا .

وقال الفضيل : ليس من فعّالٍ أهلِ الوَرَعِ وَلَا مِنْ فعّالِ الحكماءِ أَنْ يأخذ سماعَ رجلٍ وكتابه فيحبسه عنه ، وَمَنْ فعل ذلك فقد ظلم نفسه .

(فإن منعه) إعارته (فإن كان سماعه مثبتاً) فيه (برضى صاحب الكتاب) أو بخطه (لزمه إعارته وإلا فلا . كذا قال أئمة مذاهبهم في أزمانهم منهم : القاضي حفص بن غياث الحنفي) مِنَ الطبقة الأولى مِنْ أصحابِ أبي حنيفة (وإسماعيل) بن إسحاق (القاضي المالكي) إمام أصحابِ مالك (وأبو عبيد الله الزبيري الشافعي ، وَحَكَمَ بِهِ الْقَاضِيَانِ) الْأَوَّلَانِ :

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب (١/٢٤٢) .

أما حُكْمُ حَفْصٍ ؛ فروى الرامهرمزي^(١) أَنَّ رجلاً ادَّعى على رجلٍ بالكوفة سَمَاعًا مَنعه إِيَّاه ، فتَحَاكَمَا إليه ، فقال لصاحب الكتابِ : أخرج إلينا كُتُبَكَ ، فما كان مِن سَمَاعٍ هذا الرجلِ بخطِّ يَدِكَ أَلْزَمْنَاكَ ، وما كان بخطِّه أَعْفَيْنَاكَ مِنْهُ .

قال الرامهرمزي : فسألت أبا عبد الله الزُّبَيْرِيَّ عن هذا ، فقال : لا يجيء في هذا البابُ حُكْمٌ أَحْسَنُ من هذا ؛ لأنَّ خطَّ صاحبِ الكتابِ دالٌّ على رضاه باستماعِ صاحبه معه .

وأما حُكْمُ إِسْمَاعِيلَ ؛ فروى الخطيبُ^(٢) أَنَّهُ تُحَوِّمَ إليه في ذلك ، فأطرق ملياً ، ثُمَّ قال للمدَّعى عليه : إِنْ كَانَ سَمَاعُهُ فِي كِتَابِكَ بِخَطِّ يَدِكَ فَيَلْزِمُكَ أَنْ تُعِيرَهُ .

(وخالف فيه بعضهم ، والصوابُ الأولُ) وهو الوجوب .

قال ابنُ الصلاح^(٣) : قد تعاضدت أقوالُ هذه الأئمة في ذلك ، وَيَرْجِعُ حَاصِلُهَا إِلَى أَنَّ سَمَاعَ غَيْرِهِ إِذَا ثَبَتَ فِي كِتَابِهِ بِرِضَاهُ ، فَيَلْزِمُهُ إِعَارَتُهُ إِيَّاه .

قال : وقد كان لا يَبِينُ لِي وَجْهُهُ ثُمَّ وَجَّهْتُهُ ، بأن ذلك بمنزلة شهادة له عِنْدَهُ ، فعليه أدائها بما حَوَّثَهُ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَذْلٌ مَالِهِ كَمَا يَلْزِمُ مَتَحَمِّلَ الشَّهَادَةِ أدائها ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَذْلٌ نَفْسِهِ بِالسَّعْيِ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ لِأَدَائِهَا .

(١) «المحدث الفاصل» (ص : ٥٨٩) . (٢) «الجامع» (١/ ٢٤١ ، ٢٤٢) .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٢٢١) .

وقال البلقيني^(١) : عِنْدِي فِي تَوْجِيهِهِ غَيْرُ هَذَا ، وَهُوَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنْ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ الَّتِي يُحْتَاجُ إِلَيْهَا ، مَعَ حُصُولِ عِلْقَةٍ بَيْنَ الْمُحْتَاجِ وَالْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ ، يَقْتَضِي إلْزَامَهُ بِإِسْعَافِهِ فِي مَقْصِدِهِ .

قال : وَأَصْلُهُ إِعَارَةُ الْجِدَارِ لَوْضِعِ جُذُوعِ الْجَارِ عَلَيْهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي « الصَّحِيحِينَ » ، وَقَالَ بِوُجُوبِ ذَلِكَ جَمْعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ، فَإِذَا كَانَ يُلْزَمُ الْجَارُ بِالْعَارِيَةِ مَعَ دَوَامِ الْجُذُوعِ فِي الْغَالِبِ ، فَلَأَنَّ يُلْزَمَ صَاحِبُ الْكِتَابِ مَعَ عَدَمِ دَوَامِ الْعَارِيَةِ أَوْلَى .

(فَإِذَا نَسَخَهُ فَلَا يَنْقُلُ سَمَاعَهُ إِلَى نَسَخَتِهِ) أَي : لَا يُثَبِّتُ عَلَيْهَا (إِلَّا بَعْدَ الْمَقَابَلَةِ الْمَرْضِيَّةِ ، وَ) كَذَا (لَا يَنْقُلُ سَمَاعٌ) مَا (إِلَى نَسَخَةٍ إِلَّا بَعْدَ مَقَابَلَةٍ مَرْضِيَّةٍ)^(٢) لئَلَّا يُغْتَرَّ بِتِلْكَ النُّسخَةِ (إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَّ كَوْنُهَا غَيْرَ مَقَابَلَةٍ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٣٢٥) .

(٢) فِي «م» : «تريضه» .

• النوع السادس والعشرون :

صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ

تَقَدَّمَ مِنْهُ جُمْلٌ فِي النَّوْعَيْنِ قَبْلَهُ وَغَيْرِهِمَا ، وَقَدْ شَدَّدَ قَوْمٌ فِي الرِّوَايَةِ فَاَفْرَطُوا ، وَتَسَاهَلَ آخَرُونَ فَفَرَّطُوا ، فَمِنْ الْمُشَدِّدِينَ مَنْ قَالَ : لَا حُجَّةَ إِلَّا فِيَمَا رَوَاهُ مِنْ حِفْظِهِ وَتَذَكُّرِهِ ، رُويَ عَنِ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي بَكْرِ الصَّيْدَلَانِيِّ الشَّافِعِيِّ .

وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَهَا مِنْ كِتَابِهِ إِلَّا إِذَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ .

وَأَمَّا الْمُتَسَاهِلُونَ ، فَتَقَدَّمَ بَيَانُ جُمْلٍ عَنْهُمْ فِي النَّوْعِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ .

وَمِنْهُمْ قَوْمٌ رَوَوْا مِنْ نُسْخٍ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ بِأُصُولِهِمْ ، فَجَعَلَهُمُ الْحَاكِمُ مَجْرُوحِينَ . قَالَ : وَهَذَا كَثِيرٌ تَعَاطَاهُ قَوْمٌ مِنْ أَكَابِرِ الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ الرَّابِعَةِ مِنَ النَّوْعِ الْمَاضِي أَنَّ النُّسْخَةَ الَّتِي لَمْ تُقَابَلْ بِجَوْزِ الرِّوَايَةِ مِنْهَا بِشُرُوطٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْحَاكِمَ يُخَالِفُ فِيهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِذَا لَمْ تَوْجَدْ الشُّرُوطُ .

وَالصَّوَابُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ : وَهُوَ التَّوَسُّطُ ، فَإِذَا أَقَامَ فِي

التَّحْمَلِ وَالْمُقَابَلَةِ بِمَا تَقَدَّمَ جَازَتْ الرُّوَايَةُ مِنْهُ وَإِنْ غَابَ ؛ إِذَا
كَانَ الْغَالِبُ سَلَامَتَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ ، لَا سَيِّمًا إِذَا كَانَ مِمَّنْ لَا يَخْفَى
عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ غَالِبًا .

(النوع السادس والعشرون : صفة رواية الحديث) وأدائه^(١) وما يتعلق
بذلك (تَقَدَّمَ مِنْهُ جُمْلٌ فِي النُّوعَيْنِ قَبْلَهُ وَغَيْرُهُمَا) كَأَلْفَاظِ الْأَدَاءِ (وَقَدْ شَدَّدَ
قَوْمٌ فِي الرُّوَايَةِ فَأَفْرَطُوا) أَي : بِالْغُوَا (وَتَسَاهَلُ) فِيهَا (آخَرُونَ فَقَرَّطُوا)
أَي : قَصَّروا .

(فَمِنَ الْمُشَدِّدِينَ مَنْ قَالَ : لَا حُجَّةَ إِلَّا فِيمَا رَوَاهُ) الرَّاوي (مِنْ حِفْظِهِ
وَتَذَكُّرِهِ . رُوِيَ) ذَلِكَ (عَنْ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي بَكْرِ الصِّدْلَانِيِّ)
الْمُرُوزِيِّ (الشَّافِعِيِّ) .

فَرَوَى الْحَاكِمُ^(٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَشْهَبَ قَالَ : سُئِلَ
مَالِكٌ ، أَيُّوْخَذُ الْعِلْمُ مِمَّنْ لَا يَحْفَظُ حَدِيثَهُ وَهُوَ ثَقَّةٌ ؟ فَقَالَ : لَا . قِيلَ :
فَإِنْ أَتَى بِكُتُبٍ فَقَالَ : سَمِعْتُهَا . وَهُوَ ثَقَّةٌ ؟ فَقَالَ : لَا يُؤْخَذُ عَنْهُ ، أَخَافُ أَنْ
يُزَادَ فِي حَدِيثِهِ بِاللَّيْلِ . يَعْنِي : وَهُوَ لَا يَذَرِي .

وَعَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ : سَمِعْتُ أَشْهَبَ يَقُولُ : سُئِلَ مَالِكٌ
عَنْ الرَّجُلِ الْغَيْرِ فَهَمْ يُخْرِجُ كِتَابَهُ فَيَقُولُ : هَذَا سَمِعْتُهُ ؟ قَالَ : لَا تَأْخُذْ إِلَّا
عَمَّنْ يَحْفَظُ حَدِيثَهُ أَوْ يَعْرِفُ^(٣) .

(٢) «الكفاية» (ص : ٣٣٧) .

(١) فِي «ص» : «آدابه» .

(٣) المصدر السابق .

وروى البيهقي عن مالك وعن أبي الزناد قال : أدركتُ بالمدينة مائةً كُلُّهم مأمونٌ^(١) ، ما يُؤخذ عنهم شيءٌ من الحديث ، يقال : ليس من أهله^(٢) .
ولفظ مالك : لم يكونوا يعرفون ما يُحدثون به^{(٣)(٤)} .

وهذا مذهبٌ شديدٌ ، وقد استقرَّ العملُ على خلافه ، فلعلَّ الرواة في «الصحيحين» ممن يوصف بالحفظ لا يَنلغون النصف^(٥) .
(ومنهم من جَوَّزها من كتابه ، إلا إذا خَرَجَ من يده) بالإعارة ، أو

(١) في «ص» : «مأمونون» . (٢) «الكفاية» (ص : ٢٤٧) .

(٣) سقط من «م» .

(٤) «الكفاية» (ص : ١٨٩) ، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (١٤/١) .

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «النكت» (١/٢٦٩ - ٢٧٠) :

«الرواة الذين للصحيح على قسمين :

قسم ؛ كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم ، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه فلا يزال مبيتاً له ، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد وقلة ما عند الواحد منهم من المتون ، حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع . ومن هنا ؛ دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان .

وقسم ؛ كانوا يكتبون ما يسمعون ويحافظون عليه ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه ، وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم ، كمن حدث من غير كتابه ، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه ، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم .

وإذا تقرر هذا ؛ فمن كان عدلاً ، لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب ، واعتمد على ما في كتابه فحدث منه ، فقد فعل اللازم ، وحديثه - على هذه الصورة - صحيح بلا خلاف» .

ضياح ، أو غير ذلك ، فلا يجوز حينئذٍ منه لجوازٍ تغييره . وهذا أيضًا تشديدٌ .

(وأما المتساهلون ، فتقدم بيانُ جُمَلٍ عنهم في النوعِ الرابعِ والعشرينِ) في وجوهِ التَّحْمُلِ .

(ومنهم قومٌ رَوَوْا مِنْ نُسَخٍ غيرِ مقابلةٍ بأصولهم ، فجعلهم الحاكمُ مجروحين . قال : وهذا كثيرٌ تعاطاه قومٌ مِنْ أكابرِ العلماءِ والصلحاءِ)^(١) .

ومِمَّنْ نُسِبَ إليه^(٢) التَّساهلُ : ابنُ لهيعة ، كان^(٣) الرَّجُلُ يَأْتِيهِ بالكتابِ فيقول : هذا مِنْ حَدِيثِكَ . فَيُحَدِّثُهُ بِهِ مَقْلَدًا لَهُ .

قال المصنَّفُ - زيادةً على ابنِ الصلاح - : (وقد تقدَّم في آخرِ الرَّابِعةِ من النوعِ الماضي أَنَّ النسخةَ التي لم تقابلِ يجوزُ الروايةُ منها بشروطٍ ، فيَحْتَمِلُ أَنَّ الحاكمَ يخالفُ فيه ، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ أرادَ) بما ذكره (إذا لم تُوجدِ الشروطُ .

والصوابُ : ما عليه الجمهورُ وهو التوسطُ) بين الإفراطِ والتفريطِ ، فخيرُ الأمورِ الوسطُ ، وما عَدَاهُ شَطَطٌ .

(١) «المدخل إلى الإكليل» (ص : ٦٥ - ٦٦) .

(٢) في «ص» : «إلى» .

(٣) في «م» : «وكان» .

وراجع ما كتبه عن ابن لهيعة في كتابي «النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء» .

(فإذا أقام^(١)) الراوي (في التحمل والمقابلة) لكتابه (بما تقدّم) من الشروط (جازت الرواية منه) أي من الكتاب (وإن غاب) عنه (إذا كان الغالب) على الظن من أمره (سلامته من التغيير) والتبديل (لا سيما إذا كان ممن لا يخفى عليه التغيير غالباً) لأن الاعتماد في باب الرواية على غالب الظن.

* * *

● فروع:

الأول: الضرير إذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بثقة في ضبطه، وحفظ كتابه، واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير - صحت روايته، وهو أولى بالمنع من مثله في البصير. قال الخطيب: والبصير الأمي كالضرير.

(فروع) أربعة عشر:

(الأول: الضرير إذا لم يحفظ ما سمعه، فاستعان بثقة في ضبطه) أي: ضبط سماعه (وحفظ كتابه) عن التغيير (واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير، صحت روايته، وهو أولى بالمنع من مثله في البصير، قال الخطيب: والبصير الأمي) فيما ذكر (كالضرير) وقد منع من روايتهما غير واحد من العلماء.

* * *

(١) في «ص»: «قام».

الثاني : إذا أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه ولا هي مقابلة به ، لكن سمعت على شيخه ، أو فيها سماع شيخه ، أو كتبت عن شيخه وسكنت نفسه إليها - لم يجز له الرواية منها عند عامة المحدثين ، ورخص فيه أثوب السخيتاني ومحمد بن بكر البرساني .

قال الخطيب : والذي يوجب النظر أنه متى عرف أن هذه الأحاديث هي التي سمعها من الشيخ ، جاز له أن يروها إذا سكنت نفسه إلى صحتها وسلامتها .

هذا إذا لم يكن له إجازة عامة عن شيخه لمروياته ، أو لهذا الكتاب ، فإن كانت جاز له الرواية منها ، وله أن يقول : « حدثنا » و« أخبرنا » ، وإن كان في النسخة سماع شيخ شيخه ، أو مسموعه على شيخ شيخه ، فيحتاج أن يكون له إجازة عامة من شيخه ومثلها من شيخه .

(الثاني : إذا أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه ، ولا هي مقابلة به) كما هو الأولى في ذلك (لكن سمعت على شيخه) الذي سمع هو عليه في نسخة خلافها (أو فيها سماع شيخه) على الشيخ الأعلى (أو ^(١)) كتبت عن شيخه وسكنت نفسه إليها ، لم يجز له الرواية منها عند عامة

(١) في «ص» : «و» .

(المحدثين) وقطع به ابن الصَّبَّاح ؛ لأنه قد تكون فيها رواية ليست في نسخة سماعه .

(ورخص فيه أيوب السَّخْتِيَانِي ومحمد بن بكرِ البرساني ، قال الخطيب^(١) : والذي يوجبُه النظرُ) : التفصيلُ ، وهو (أنه متى عَرَفَ أَنَّ هذه الأحاديثَ هي التي سَمِعَهَا من الشيخِ جازَ له أن يزويها) عنه (إذا سَكَنَتْ نفسه إلى صحتها وسلامتها) وإلا فلا .

قال ابنُ الصلاح^(٢) : (هذا إذا لم يكن له إجازةُ عامةٌ عن شيخه لمروياته ، أو لهذا الكتابِ ، فإن كانت جازَ له الروايةُ منها) مُطلقًا ، إذ ليسَ فيه أكثرُ من روايةٍ تلك الزياداتِ بالإجازة (وله أن يقولَ : «حَدَّثَنَا» ، «وَأَخْبَرَنَا») من غيرِ بيانٍ للإجازة ، والأمرُ قريبٌ يتسامح بمثله .

(وإن كان في النسخةِ سماعُ شيخِ شيخه ، أو مسموعه على شيخِ شيخه ، فيحتاجُ أن يكونَ له إجازةُ عامةٌ من شيخه ، و) يكونَ لشيخه إجازةٌ (مثلها من شيخه) .

الثَّالِثُ : إِذَا وَجَدَ فِي كِتَابِهِ خِلَافَ حِفْظِهِ ، فَإِنْ كَانَ حَفِظَ مِنْهُ رَجَعَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ حَفِظَ مِنْ قَمِ الشَّيْخِ ، اعْتَمَدَ حِفْظَهُ إِنْ لَمْ يَشُكَّ ، وَحَسَنُ أَنْ يَجْمَعَ ، فَيَقُولَ : «حِفْطِي كَذَا ، وَفِي كِتَابِي

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢٢٥) .

(١) «الكفاية» (ص : ٣٧٧) .

كَذَا». وَإِنْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ قَالَ : «حِفْظِي كَذَا ، وَقَالَ فِيهِ غَيْرِي -
أَوْ فُلَانٌ - كَذَا» .

وَإِذَا وَجَدَ سَمَاعَهُ فِي كِتَابِهِ ، وَلَا يَذْكُرُهُ ، فَعَنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ
الشَّافِعِيِّ : لَا يَجُوزُ رِوَايَتُهُ . وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ ،
وَأَبِي يُوسُفَ ، وَتُحَمَّدَ - جَوَازُهَا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَشَرْطُهُ أَنْ
يَكُونَ السَّمَاعُ بِخَطِّهِ أَوْ خَطٍّ مَنْ يَثِقُ بِهِ ، وَالكِتَابُ مَصُونٌ
يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ سَلَامَتُهُ مِنَ التَّغْيِيرِ ، وَتَسْكُنُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ ، فَإِنْ
شَكَّ لَمْ يَجْز .

(الثالث : إِذَا وَجَدَ) الحافظ الحديث (في كتابه خلاف) ما في
(حفظه ، فَإِنْ كَانَ حَفِظَ مِنْهُ رَجَعَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ حَفِظَ مِنْ فَمِ الشَّيْخِ اعْتَمَدَ
حَفْظَهُ إِنْ لَمْ يَشْكُ ، وَحَسَنَ أَنْ يَجْمَعَ) بَيْنَهُمَا فِي رِوَايَةٍ (فَيَقُولُ : «حِفْظِي
كَذَا ، وَفِي كِتَابِي كَذَا») هَكَذَا فَعَلَ شُعْبَةُ وَغَيْرُهُ .

(وَإِنْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ) مِنَ الْحُقَاطِ فِيمَا يَحْفَظُهُ (قَالَ : «حِفْظِي كَذَا ، وَقَالَ
فِيهِ غَيْرِي - أَوْ فُلَانٌ - كَذَا») فَعَلَ ذَلِكَ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ .

(وَإِذَا وَجَدَ سَمَاعَهُ فِي كِتَابِهِ وَلَا يَذْكُرُهُ ، فَعَنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ
الشَّافِعِيِّ : لَا يَجُوزُ) لَهُ (رِوَايَتُهُ) حَتَّى يَتَذَكَّرَ .

(وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ) بَنِ الْحَسَنِ
(جَوَازُهَا) .

وهو الصحيح) لعمل العلماء به سلفًا وخلفًا، وباب الرواية على التوسعة .

(وشرطه أن يكون السماع بخطه، أو خط من يثق به، والكتاب مصون) بحيث (يغلب على الظن سلامته من التغيير، وتسكن^(١) إليه نفسه) وإن لم يذكر أحاديثه حديثًا حديثًا (فإن شك) فيه (لم يجز) له الاعتماد عليه، وكذا إن لم يكن الكتاب بخط ثقة بلا خلاف .

وعبر في «الروضة» و«المنهاج» - كأصليهما^(٢) - عن الشرط^(٣) بقوله: «محموظ عنده». فأشعر بعدم الاكتفاء بظن سلامته^(٤) من التغيير . وتعقبه البلقيني^(٥) في «التصحيح» بأن^(٦) المتمد عند العلماء قديمًا وحديثًا العمل بما يوجد من السماع والإجازة، مكتوبًا في الطباق التي يغلب على الظن صحتها، وإن لم يتذكر^(٧) السماع ولا الإجازة، ولم تكن الطبقة محفوظة عنده . انتهى .

وهذا هو الموافق لما هنا، وقد مشى عليه صاحب «الحاوي الصغير» فقال: ويروى^(٨) بخط المحفوظ، ولم تكن الطبقة محفوظة عنده .

(١) في «ص»، و«م»: «يسكن»، والمثبت من المطبوع .

(٢) في «م»: «كأصليهما» . (٣) في «ص»: «الشروط» .

(٤) في «ص»: «سلامة» . (٥) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٣٣٠) .

(٦) في «ص»: «فإن» . (٧) في «ص»: «يتذكر» .

(٨) في «ص»: «فيروي» .

الرَّابِعُ : إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْأَلْفَاظِ وَمَقَاصِدِهَا ، خَبِيرًا بِمَا يُحِيلُ مَعَانِيَهَا - لَمْ يَجْزْ لَهُ الرُّوَايَةُ بِالْمَعْنَى بِلا خِلَافٍ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ اللَّفْظُ الَّذِي سَمِعَهُ ، فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْأُصُولِ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بِلَفْظِهِ ، وَجُوزَ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يَجُوزْ فِيهِ .

وَقَالَ جُمْهُورُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مِنَ الطَّوَائِفِ : يَجُوزُ بِالْمَعْنَى فِي جَمِيعِهِ إِذَا قَطَعَ بِإِدَاءِ الْمَعْنَى ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمُصَنَّفَاتِ ، وَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ تَصْنِيفٍ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَاهُ .

وَيَنْبَغِي لِلرَّاوِي بِالْمَعْنَى أَنْ يَقُولَ عَقِيبَهُ : «أَوْ كَمَا قَالَ» ، أَوْ «نَحْوَهُ» ، «أَوْ شِبْهَهُ» ، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْأَلْفَاظِ .

وَإِذَا اشْتَبَهَتْ عَلَى الْقَارِئِ لَفْظَةٌ فَحَسَنُ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قِرَاءَتِهَا - عَلَى الشُّكِّ - : «أَوْ كَمَا قَالَ» ، لِتَضْمُنِهِ إِجَازَةً وَإِذْنًا فِي صَوَابِهَا إِذَا بَانَ .

(الرابع : إِنْ لَمْ يَكُنْ الرَّاوِي عَالِمًا بِالْأَلْفَاظِ) وَمَدُلُّوَاتِهَا (وَمَقَاصِدِهَا ، خَبِيرًا بِمَا يُحِيلُ مَعَانِيَهَا) بَصِيرًا بِمَقَادِيرِ التَّفَاوُتِ بَيْنَهُمَا (لَمْ يَجْزْ^(١) لَهُ الرُّوَايَةُ) لَمَّا سَمِعَهُ (بِالْمَعْنَى بِلا خِلَافٍ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ اللَّفْظُ الَّذِي سَمِعَهُ ، فَإِنْ

(١) فِي «ص» : «نَحْز» .

كان عالمًا بذلك ، فقالت طائفةٌ من أصحابِ الحديثِ والفقهِ والأصولِ : لا يجوزُ إلا بلفظه (وإليه ذهبَ ابنُ سيرين ، وثعلبٌ ، وأبو بكرِ الرازي من الحنفية ، وزوي عن ابنِ عمرَ .

(وجوز بعضهم في غيرِ حديثِ النبي ﷺ ، ولم يجوز فيه^(١) .

وقال جمهورُ السلفِ والخلفِ من الطوائفِ) منهم الأئمةُ الأربعةُ : (يجوزُ بالمعنى في جميعه إذا قطعَ بأداءِ المعنى) لأنَّ ذلك هو الذي تشهدُ^(٢) به أحوالُ الصحابةِ والسلفِ ، ويدلُّ عليه روايتهم للقصةِ الواحدةِ بالفاظٍ مُختلفةٍ .

وقد وردَ في المسألةِ حديثُ مرفوعٌ ، رواه ابنُ مندَه في «معرفةِ الصحابةِ» ، والطبرانيُّ في «الكبير»^(٣) ، من حديثِ عبدِ الله بنِ سليمان ابنِ أكيمةَ الليثيِّ ، قال : قلتُ : يا رسولَ الله ، إني أسمعُ منك الحديثَ لا أستطيعُ أن أؤديه كما أسمعُ منك ؛ يزيدُ حرفًا أو ينقصُ حرفًا . فقال : «إذا لم تحلوا حرامًا ولم تحرموا حلالًا وأصبتم المعنى فلا بأس» .

فذكر ذلك للحسن ، فقال : لولا هذا ما حَدَّثنا^(٤) .

(١) هذه الفقرة سقطت من «ص» ، و«م» ، وأثبتته من المطبوع .

(٢) في «م» : «يشهد» . (٣) «المعجم الكبير» (٧/ ١٠٠) .

(٤) هذه الرواية هي رواية ابن مندَه ، وكذا رواية أبي نعيم في «معرفة الصحابة»

(٣/ ١٦٨١) ، والحديث في إسناده اضطراب شديد ، وأدخله الجورقاني في «الأبطل»

واستدل الشافعي^(١) لذلك بحديث : « أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ » . قال : فإذا كَانَ اللَّهُ بِرَأْفَتِهِ بِخَلْقِهِ أَنْزَلَ كِتَابَهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، عَلِمَا مِنْهُ بِأَنَّ الْحِفْظَ قَدْ يَزِلُّ ؛ لِتَحَلٍّ لَهُمْ قِرَاءَتُهُ وَإِنْ اختلفَ لفظُهم فيه ، ما لم يَكُنْ فِي اختلافِهم إحالةٌ معنَى ، كان ما سِوَى كِتَابِ اللَّهِ أَوْلَى أَنْ يَجُوزَ فِيهِ اختلافُ اللفظِ ، ما لم يُحِلَّ مَعْنَاهُ .

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو الْأَزْهَرِ عَلَى واثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ فَقُلْنَا لَهُ : يَا أبا الْأَسْقَعِ ، حَدَّثَنَا بِحَدِيثٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ فِيهِ وَهْمٌ وَلَا تَزِيدٌ وَلَا نِسْيَانٌ . فَقَالَ : هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا ؟ فَقُلْنَا : نَعَمْ ، وَمَا نَحْنُ لَهُ بِحَافِظِينَ جَدًّا^(٢) ، إِنَّا لَنَزِيدُ الْوَاوَ وَالْأَلْفَ^(٣) وَنَنْقُصُ . قَالَ : فَهَذَا الْقُرْآنُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ^(٤) لَا تَأْلُونَهُ حِفْظًا ، وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ تَزِيدُونَ وَتَنْقُصُونَ ، فَكَيْفَ بِأَحَادِيثَ سَمِعْنَاهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَسَى أَنْ لَا نَكُونَ سَمِعْنَاهَا مِنْهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، حَسْبُكُمْ إِذَا حَدَّثْنَاكُمْ بِالْحَدِيثِ عَلَى الْمَعْنَى^(٥) .

= وراجع : «معجم الطبراني الكبير» (١٠٠/٧) ، و«الإصابة» (٣/١٦٦ - ١٦٧) ، (٦/٣٤١ - ٣٤٢) .

وسياتي قريبًا من كلام الزهري نحوه .

(١) «الرسالة» (ص : ٢٧٢ - ٢٧٤) . (٢) سقط من «ص» .

(٣) في «ص» : «أو الألف» . (٤) في «ص» : «أظهرهم» .

(٥) أخرجه : الطبراني في «الكبير» (٢٢/٥٤ ، ٦٥) ، و«مسند الشاميين» (١٥١٠) ، والحاكم (٣/٥٦٩) ، والخطيب في «الكفاية» (ص : ٣٠٨) .

وَأَسْنَدُ أَيْضًا فِي «الْمَدْخَلِ» عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ حَذِيفَةُ :
إِنَّا قَوْمٌ عَرَبٌ ، نُرَدِّدُ الْأَحَادِيثَ فَتُقَدِّمُ وَنُؤَخِّرُ .

وَأَسْنَدُ أَيْضًا عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَعَبْدَانُ عَلَى
الْحَسَنِ فَقُلْنَا : يَا أَبَا سَعِيدٍ ، الرَّجُلُ يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ فَيَزِيدُ فِيهِ أَوْ يَنْقُصُ
مِنْهُ ؟ قَالَ : إِنَّمَا الْكَذِبُ مَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ ^(١) .

وَأَسْنَدُ أَيْضًا عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ يُحَدِّثُ
بِأَحَادِيثَ ، الْأَصْلُ وَاحِدٌ وَالْكَلَامُ مُخْتَلَفٌ ^(٢) .

وَأَسْنَدُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ : كَانَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ وَالشَّعْبِيُّ يَأْتُونَ
بِالْحَدِيثِ عَلَى الْمَعَانِي ، وَكَانَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَابْنُ سِيرِينَ وَرَجَاءُ بْنُ
حَيوةٍ يُعِيدُونَ الْحَدِيثَ عَلَى حُرُوفِهِ ^(٣) .

وَأَسْنَدُ عَنْ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ : سَأَلْنَا الزُّهْرِيَّ عَنِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي
الْحَدِيثِ ؟ فَقَالَ : إِنَّ هَذَا يَجُوزُ فِي الْقُرْآنِ ، فَكَيْفَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ ! إِذَا
أَصَبَتْ مَعْنَى الْحَدِيثِ فَلَمْ تُجَلِّ بِهِ حَرَامًا وَلَمْ تُحَرِّمْ بِهِ حَلَالًا فَلَا بَأْسَ .

وَأَسْنَدُ عَنْ سَفْيَانَ قَالَ : كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ عَلَى
الْمَعْنَى ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا عَلَى مَا سَمِعَ ^(٤) .

(١) أَخْرَجَهُ : الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ص : ٣١٤) .

(٢) أَخْرَجَهُ : الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ص : ٣١٢) .

(٣) أَخْرَجَهُ : التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ص : ٧٤٧) .

(٤) أَخْرَجَهُ : الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ص : ٣١١) .

وَأَسَدٌ عَنْ وَكِيعٍ قَالَ : إِنَّ لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى وَاسِعًا فَقَدْ هَلَكَ النَّاسُ ^(١) .

قال شيخ الإسلام : وَمِنْ أَقْوَى حُجَجِهِمُ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ شَرْحِ الشَّرِيعَةِ لِلْعَجَمِ بِلِسَانِهَا لِلْعَارِفِ بِهِ ، فَإِذَا جَازَ الْإِبْدَالُ بِلُغَةٍ أُخْرَى ، فَجَوَازُهُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْلَى ^(٢) .

وقيل : إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلصَّحَابَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ . وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي « أَحْكَامِ الْقُرْآنِ » . قَالَ : لَأَنَّا لَوْ جَوَّزْنَاهُ ^(٣) لَكُلِّ أَحَدٍ لَمَّا كُنَّا عَلَى ثِقَةٍ مِنَ الْأَخْذِ بِالْحَدِيثِ ، وَالصَّحَابَةُ اجْتَمَعَ فِيهِمْ أَمْرَانِ ؛ الْفَصَاحَةُ وَالْبَلَاغَةُ جِبِلَّةٌ ، وَمُشَاهَدَةُ أَقْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَفْعَالِهِ ، فَأَفَادَتُهُمُ الْمُشَاهَدَةُ عَقْلَ الْمَعْنَى جُمْلَةً وَاسْتِيفَاءَ الْمَقْصِدِ كُلَّهُ .

وقيل : يُمْنَعُ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَيَجُوزُ فِي غَيْرِهِ . حَكَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(٤) ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الْمَدْخَلِ » عَنْ مَالِكٍ ^(٥) .

وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ يَتَحَفَّظُ مِنَ الْبَاءِ وَالْيَاءِ وَالثَّاءِ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَرَوَى عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا .

(١) رَوَاهُ : التِّرْمِذِيُّ فِي « الْعِلَلِ » (ص : ٧٤٧) .

(٢) سَبَقَ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي « تَفْسِيرِهِ » (١/٤١٣) ، وَذَكَرَ احْتِجَاجَ الْحَسَنِ وَالشَّافِعِيِّ بِذَلِكَ الْمَعْنَى .

(٣) فِي « ص » : « جَوَّزْنَا » . (٤) « عُلُومُ الْحَدِيثِ » (ص : ٢٢٦) .

(٥) وَرَوَاهُ عَنْهُ الْخَطِيبُ فِي « الْكِفَايَةِ » (ص : ٢٨٨) .

واستدلَّ له بقوله : «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» ، فإذا رواه بالمعنى فقد أزال عن موضعه معرفة ما فيه .

وقال الماوردي : إن نسي اللفظ جازاً ؛ لأنه تحمّل اللفظ والمعنى ، وعجز عن أداء أحدهما ، فيلزمه أداء الآخر ، لا سيما أن تركه قد يكون كتماً للأحكام . فإن لم ينسه لم يَجْزُ أن يُورده بغيره ؛ لأن في كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس في غيره .

وقيل : عكسه ، وهو الجواز لمن يحفظ اللفظ ؛ ليمكن من التصرف فيه دون من نسيه .

وقال الخطيب^(١) : يجوز بإزاء^(٢) مرادف .

وقيل : إن كان موجباً علماً جازاً ؛ لأنَّ المعوّل على معناه ، ولا يجب مراعاة اللفظ ، وإن كان عملاً لم يَجْزُ .

وقال القاضي عياض : ينبغي سدُّ باب الرواية بالمعنى ، لئلا يتسلط من لا يُحسن ممن يظنُّ أنه يُحسن ، كما وقع للرواة كثيراً قديماً وحديثاً . وعلى الجواز ؛ الأولى إيراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه ، ولا شك في اشتراط أن لا يكون مما تُعبد بلفظه .

وقد صرح به هنا الزركشي ، وإليه يُرشد كلام العراقي الآتي في إبدال «الرسول» بـ«النبى» وعكسه .

وعندي ؛ أنه يُشترط أن لا يكون من جوامع الكلم .

(١) «الكفاية» (ص : ٣٠٠) . (٢) في «ص» : «بإزاء» بالذال المعجمة .

(وهذا) الخلافُ إنّما يجري (في غيرِ المُصنَّفَاتِ ، ولا يجوزُ تغييرُ) شيءٍ من (تصنيف) وإبداله بلفظٍ آخرَ (وإنْ كانَ بمعناه) قَطْعًا ؛ لأنَّ الروايةَ بالمعنى رَخَّصَ فيها من رَخَّصَ لِمَا كانَ عليهم في ضبطِ الألفاظِ من الحرجِ ، وذلك غيرُ موجودٍ فيما اشتملت عليه الكتبُ ، ولأنَّه إنْ مَلَكَ تغييرَ اللفظِ فليس يملكُ تغييرَ تصنيفٍ غيره .

(وينبغي للراوي بالمعنى أنْ يقولَ عَقِيْبَه : «أو كما قال» ، «أو نحوه» ، «أو شِبْهَه» ، أو ما أشبه هذا من الألفاظِ) وقد كان قومٌ من الصَّحَابَةِ يَفْعَلُونَ ذلك ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِمَعَانِي الْكَلَامِ خَوْفًا مِنَ الزَّلَلِ ؛ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِمَا فِي الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى مِنَ الْخَطَرِ .

روى ابنُ ماجه وأحمدُ والحاكمُ^(١) عن ابن مسعودٍ أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَغْرُوزَتْ عَيْنَاهُ وَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ ، ثُمَّ قَالَ : «أو مثله ، أو نحوه ، أو شبيه به» .

وفي «مسندِ الدارمي» و«الكفاية»^(٢) للخطيب عن أبي الدرداء : أَنَّهُ كَانَ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «أو نحوه ، أو شِبْهَه» .

وروى ابنُ ماجه وأحمدُ^(٣) عن أنسِ بن مالكٍ : أَنَّهُ كَانَ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَعَ قَالَ : «أو كما قال رسولُ اللَّهِ ﷺ» .

(١) أخرجه : أحمد (٤٥٢/١) ، وابن ماجه (٢٣) ، والحاكم (١١١/١) .

(٢) «سنن الدارمي» (٨٣/١) ، و«الكفاية» (ص : ٣١٠) .

(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٤) ، و«مسند أحمد» (٢٠٥/٣) .

(وإذا اشتبهت^(١) على القارئ لفظةً فحسن أن يقولَ بعدَ قراءتها على الشُّكِّ : «أو كما قال» . لتضمنه إجازةً) من الشيخ (وإذنا في) رواية (صوابها) عنه (إذا بان^(٢)) .

قال ابنُ الصلاح^(٣) : ثم لا يُشترطُ إفرادُ ذلك في الإجازة كما تقدّم قريباً .

* * *

الخامسُ : اختلفَ العُلَمَاءُ في رِوَايَةِ بَعْضِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ دُونَ بَعْضٍ : فَمَنَعَهُ بَعْضُهُمْ مُطْلَقًا ؛ بِنَاءً عَلَى مَنَعِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى ، وَمَنَعَهُ بَعْضُهُمْ مَعَ تَجْوِيزِهَا بِالْمَعْنَى ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَوَاهُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ بِتَمَامِهِ قَبْلَ هَذَا ، وَجَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ مُطْلَقًا .

وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ وَجَوَّازُهُ مِنَ الْعَارِفِ إِذَا كَانَ مَا تَرَكَهُ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِمَا رَوَاهُ ، بِحَيْثُ لَا يَخْتَلُّ الْبَيَانُ ، وَلَا تَخْتَلِفُ الدَّلَالَةُ بِتَرْكِهِ ، وَسَوَاءٌ جَوَّزْنَاهَا بِالْمَعْنَى أَمْ لَا ، رَوَاهُ قَبْلَ تَامًا أَمْ لَا .

هَذَا إِنْ ارْتَفَعَتْ مَنْزِلَتُهُ عَنِ التُّهْمَةِ ، فَأَمَّا مَنْ رَوَاهُ تَامًا ، فَخَافَ إِنْ رَوَاهُ ثَانِيًا نَاقِصًا أَنْ يُتَّهَمَ بِزِيَادَةٍ أَوَّلًا ، أَوْ نِسْيَانٍ ؛ بِالْعَقْلَةِ وَقَلَّةِ ضَبْطِهِ ثَانِيًا - فَلَا يَجُوزُ لَهُ النُّقْصَانُ ثَانِيًا وَلَا ابْتِدَاءً إِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ .

(٢) في «ص» : «أبان» .

(١) في «ص» : «اشتبه» .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٢٢٧) .

وَأَمَّا تَقْطِيعُ الْمُصَنَّفِ الْحَدِيثِ فِي الْأَبْوَابِ : فَهُوَ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ .
 قَالَ الشَّيْخُ : وَلَا يَخْلُو مِنْ كَرَاهَةٍ ، وَمَا أَظْنُهُ يُوَافِقُ عَلَيْهِ .

(الخامس : اختلف العلماء في رواية بعض الحديث الواحد^(١) دون بعض) وهو المسمى باختصار الحديث (فمنعه بعضهم مطلقاً بناءً على منع الرواية بالمعنى ، ومنعه بعضهم مع تجويزها بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا) وإن رواه هو مرة أخرى أو غيره على التمام جاز (وجوّزه بعضهم مطلقاً) .

قيل : وينبغي تقييده بما إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمأتي به تعلقاً يُخِلُّ بالمعنى حذفه ؛ كالاستثناء ، والشَّرْطُ ، والغاية ، ونحو ذلك ، والأمر كذلك ؛ فقد حَكَى الصَّفِيُّ الهِنْدِيُّ الاتفاقَ على المنع حِينَئِذٍ .

(والصحيح : التفصيل) وهو المنع من غير العالم (وجوّزه من العارف إذا كان ما تركه) مُتَمِيزًا عَمَّا نَقَلَهُ (غير متعلق بما رواه بحيث لا يختلُ البيان ولا تختلفُ الدلالة) فيما نَقَلَهُ (بتركه) .

(و) على هذا يجوز ذلك (سواءً جوّزناها بالمعنى ، أم لا) سواء (رواه قبلُ تاماً أم لا) لأن ذلك بمنزلة خبرين مُتَفَصِّلِينَ .

وقد روى البيهقي في «المدخل» عن ابن المبارك قال : عَلِمْنَا سَفِيَانُ اختصارَ الحديث .

(١) سقط من «ص» .

(هذا؛ إن ارتفعت منزلته عن التهمة، فأما مَنْ رواه) مرّةً (تامًا، فخاف إن رواه ثانيًا ناقصًا أن يُتهمَ بزيادةٍ) فيما رواه (أولًا، أو نسيانٍ بالغفلة وقلّة ضبطه) فيما رواه (ثانيًا، فلا يجوزُ له النقصانُ ثانيًا ولا ابتداءً إن تَعَيَّنَ عليه) أداءُ تمامه، لثلا يخرجَ بذلك باقيه عن حيزِ الاحتجاج به .
قال سليمٌ : فإن رواه أولًا ناقصًا، ثم أرادَ روايته تامًا، وكان ممّن يُتهم بالزيادة، كان ذلك عُذرًا له في تركها وكتمانها .

(وأما تقطيعُ المصنّف الحديثِ) الواحدِ (في الأبوابِ) بحسبِ الاحتجاج به في المسائلِ، كلُّ مسألةٍ على حدةٍ (فهو إلى الجوازِ أقربُ) ومنّ المنعِ أبعدُ .

(قال الشيخُ) ابنُ الصلاحِ (ولا يخلو من كراهةٍ) .

وعن أحمدَ : ينبغي أن لا يفعلَ^(١)؛ حكاؤه عنه الخلالُ .

قال المصنّفُ (وما أظنّه يوافقُ عليه) فقد فعّله الأئمةُ؛ مالكٌ والبخاريُّ وأبو داود والنسائيُّ وغيرُهم .

• تنبيهه :

قال البلقينيُّ^(٢) : يجوزُ حذفُ زيادةٍ مشكوكٍ فيها بلا خلافٍ، وكان

(١) في «الكفاية» (ص : ٢٩٤ - ٢٩٥) ما يدل على أن أحمد فعّله وجوزه .

وفي «الفتح» لابن رجب (١/٤٧٦ - ٤٧٧) عن الخلال، أنه قال : «إنما كره أحمد الاختصار الذي يُخلُ بالمعنى، لا أصل اختصار الحديث» .

(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٣٣٧) .

مالكٌ يفعلُهُ كَثِيرًا تَوَرُّعًا، بل كَانَ يَقْطَعُ إِسْنَادَ الْحَدِيثِ إِذَا شَكَّ فِي وَضْهِهِ^(١).

(١) ومن أمثله في «صحيح البخاري» :

روى البخاري (١/ ٥٤١ فتح) حديث خالد الحذاء عن عكرمة قال لي ابن عباس ولائنه علي : انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حديثه . الحديث ، وفيه : قصة بناء المسجد ، وفيه : «ويح عمار تقتله الفئة الباغية ، يدعوهم إلى الجنة ، ويدعوونه إلى النار» . قال الحافظ ابن حجر :

«اعلم أن هذه الزيادة [يعني : تقتله الفئة الباغية] لم يذكرها الحميدي في «الجمع» ، وقال : إن البخاري لم يذكرها أصلاً ، وكذا قال أبو مسعود . قال الحميدي : ولعلها لم تقع للبخاري ، أو وقعت فحذفها عمداً . قال : وقد أخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث» .

قال الحافظ :

«ويظهر لي أن البخاري حذفها عمداً ؛ وذلك لنكتة خفية ، وهي أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ ، فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة ، والرواية التي بينت ذلك ليست علي شرط البخاري ، وقد أخرجها البزار من طريق داود بن أبي هند ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، فذكر الحديث في بناء المسجد ، وحملهم لبنة لبنة ، وفيه : فقال أبو سعيد : فحدثني أصحابي . ولم أسمعه من رسول الله ﷺ . أنه قال : «يا ابن سمية ! تقتلك الفئة الباغية» . وابن سمية ، هو عمار ، وسمية اسم أمه .

وهذا الإسناد على شرط مسلم ، وقد عيّن أبو سعيد من حدثه بذلك ، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد ، قال : حدثني من هو خير مني أبو قتادة . فذكره . فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره ، وهذا دالٌّ على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث اهـ . وراجع «دلائل النبوة» للبيهقي (٢/ ٥٤٧ - ٥٤٩) ، و«البداية» لابن كثير (٣/ ٢١٧) ، و«المنتخب من العلل للخلال» (ص ٢٢٣ - ٢٢٤ بتحقيقي) .

قال : ومحل^(١) ذلك زيادة لا تعلق للمذكور بها ، فإن تعلق ذكرها مع الشك ؛ كحديث العرايا في خمسة أوسق ، أو دون خمسة أوسق .
● فائدة :

يجوز في كتابة الأطراف الاكتفاء ببعض الحديث مطلقا ، وإن لم يُفد .

* * *

السادس : ينبغي ألا يروي بقراءة لحن أو مصحف ، وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتخريف ، وطريقه في السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق ، وإذا وقع في روايته لحن أو تحريف ، فقد قال ابن سيرين ، وابن سخبرة : يرويه كما سمعه .

والصواب وقول الأكثرين : يرويه على الصواب .

وأما إصلاحه في الكتاب : فجوزة بغضهم ، والصواب تقريره في الأصل على حاله مع التضييب عليه وبيان الصواب في الحاشية ، ثم الأولى عند السماع أن يقرأه على الصواب ، ثم يقول : « في روايتنا - أو عند شيخنا ، أو من طريق فلان - كذا » ، وله أن يقرأ ما في الأصل ، ثم يذكر الصواب ، وأحسن الإصلاح ما جاء في رواية أو حديث آخر .

(١) في «ص» : «يحتمل» .

وَأِنْ كَانَ الْإِصْلَاحُ بِزِيَادَةِ سَاقِطٍ ، فَإِنْ لَمْ يُغَايِرْ مَعْنَى الْأَصْلِ ، فَهُوَ عَلَى مَا سَبَقَ ، فَإِنْ غَايَرَ تَأَكَّدَ الْحُكْمُ بِذِكْرِ الْأَصْلِ مَقْرُونًا بِالْبَيَانِ ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ أَسْقَطَهُ وَحْدَهُ ، فَلَهُ - أَيْضًا - أَنْ يُلْحِقَهُ فِي نَفْسِ الْكِتَابِ مَعَ كَلِمَةٍ : «يَعْنِي» ، هَذَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ شَيْخَهُ رَوَاهُ عَلَى الْخَطَأِ ، فَأَمَّا إِنْ رَوَاهُ فِي كِتَابِ نَفْسِهِ ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مِنْ كِتَابِهِ لَا مِنْ شَيْخِهِ ، فَيَتَّجِهْ إِصْلَاحُهُ فِي كِتَابِهِ وَرِوَايَتِهِ ، كَمَا إِذَا دَرَسَ مِنْ كِتَابِهِ بَعْضَ الْإِسْنَادِ أَوْ الْمَتْنِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِدْرَاكُهُ مِنْ كِتَابٍ غَيْرِهِ إِذَا عَرَفَ صِحَّتَهُ وَسَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّاقِطُ ؛ كَذَا قَالَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ ، وَمَنَعَهُ بَعْضُهُمْ ، وَبَيَّانُهُ حَالُ الرُّوَايَةِ أَوَّلَى ، وَهَذَا الْحُكْمُ فِي اسْتِثْنَاتِ الْحَافِظِ مَا شَكَّ فِيهِ مِنْ كِتَابٍ غَيْرِهِ أَوْ حِفْظِهِ ، فَإِنْ وَجَدَ فِي كِتَابِهِ كَلِمَةً غَيْرَ مَضْبُوتَةٍ أَشْكَلَتْ عَلَيْهِ ، جَازَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا الْعُلَمَاءَ بِهَا ، وَيُرَوِّبَهَا عَلَى مَا يُخْبِرُونَهُ .

(السادسُ : ينبغي) للشيخ (أن لا يروي^(١)) حديثه (بقراءة^(٢)) لَحْنٍ أَوْ مُصَحَّفٍ) فقد قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ - إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَحْوَ - أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةٍ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ ، فَهَمَّا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ كَذَبْتَ عَلَيْهِ .

(١) فِي «ص» : «يَرَى» .

(٢) فِي «ص» : «يَقْرُؤُهُ» .

وشكا سيويه حماد بن سلمة إلى الخليل ، فقال : سألتُه عن حديث هشام بن عروة عن أبيه في ^(١) رجلٍ رَعَفَ ، فأنْتَهَرَنِي وقال : أخطأتُ ، إنما هو رَعَفَ - بفتح العين . فقال الخليلُ : صدَقَ ، أتلقَى بهذا الكلام أبا أسامة ^(٢) .

(وعلى طالبِ الحديثِ أن يتعلَّم مِنَ النَحْوِ واللُّغَةِ ما يَنْسَلِمُ بِهِ مِنَ اللَّخَنِ والتحريفِ) .

روى الخطيب ^(٣) عن شعبة قال : مَنْ طلبَ الحديثَ ولم يُبَصِّرِ العربيةَ كمثلِ رجلٍ عليه بُزْنُسٌ وليس له رأسٌ .

وروى أيضًا عن حماد بن سلمة ^(٤) قال : مثْلُ الذي يَطْلُبُ الحديثَ ولا يعرفُ النَحْوَ مثْلُ الحِمَارِ عليه مخلاةٌ ولا شعيرَ فيها .

وروى الخليلي في «الإرشاد» ^(٥) عن العباس بن المغيرة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، قال : جاء عبدُ العزيز الدراورديُّ في جماعةٍ إلى أبي ليغرضوا عليه كتابًا ، فقرأ لهم الدَّرَاورديُّ ، وكان رَدِيءَ اللسانِ

(١) في «م» : «عن» .

(٢) كذا في «ص» ، و«م» : «أبا أسامة» ، وأيضًا في «شرح الألفية» للعراقي (١٧٥/٢) ، وهو مرجع السيوطي في الغالب ، لكن في «الجامع» للخطيب (٧٢/٢) : «أبا سلمة» وهذه هي كنية حماد بن سلمة . فالله أعلم .

وراجع : «تاريخ بغداد» (١٩٥/١٢) .

(٣) «الجامع» (٢٦/٢) .

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٧/٢) .

(٥) «الإرشاد» (٣٠٢/٢) .

يَلْحَنُ، فقال أبي : وَنَحَكَ يا دراوردي ! أَنْتَ كُنْتَ إِلَى إِصْلَاحِ لِسَانِكَ قَبْلَ
النَّظَرِ فِي هَذَا الشَّأْنِ أَحْوَجَ مِنْكَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

(وطريقه في السلامة من التصحيف : الأخذ من أفواه أهل المعرفة
والتحقيق) والضبط عنهم ، لا من بطون الكتب .

(وإذا وَقَعَ فِي رِوَايَتِهِ لَحْنٌ أَوْ تَحْرِيفٌ ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ ، وَ
عَبْدُ اللَّهِ (بْنُ سَخْبَرَةَ) وَأَبُو مَعْمَرٍ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ - فِيمَا رَوَاهُ
الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُمَا - : (يُرْوِيهِ) عَلَى الْخَطِإِ (كَمَا سَمِعَهُ) .

قال ابن الصلاح^(١) : وهذا غلوٌ في اتباع اللفظ والمنع من الرواية
بالمعنى .

(والصوابُ وقولُ الأكثرين) ، منهم : ابنُ المُبَارَكِ ، والأوزاعيُّ ،
والشَّعْبِيُّ ، والقاسمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وعطاءٌ ، وهَمَّامٌ ، والنضرُ بْنُ شُمَيْلٍ : أَنَّهُ
(يُرْوِيهِ عَلَى الصَّوَابِ) لَا سِيَّمَا فِي اللَّحْنِ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ .

واختارَ ابنُ عَبْدِ السَّلَامِ تَرْكَ الْخَطِإِ وَالصَّوَابِ أَيْضًا ، حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ
دَقِيقِ الْعِيدِ^(٢) ، أَمَّا الصَّوَابُ فَلأنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا الْخَطَأُ فَلأنَّ النَّبِيَّ
ﷺ لَمْ يَقُلْهُ كَذَلِكَ .

(وَأَمَّا إِصْلَاحُهُ فِي الْكِتَابِ) وَتَغْيِيرُ مَا وَقَعَ فِيهِ (فَجَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ)
أَيْضًا .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٢٩) . (٢) «الافتراح» (ص : ٢٩٤ ، ٢٩٥) .

(والصوابُ : تقريرُهُ في الأصلِ على حالِهِ مع التضييبِ عليه ، وبيانِ الصوابِ في الحاشية) كما تقدّم ؛ فإن ذلك أجمعٌ للمصلحةِ وأنفَى للمفسدةِ ، وقد يأتي مَنْ يظهرُ له وَجْهٌ صِحَّتِهِ ، ولو فُتِحَ بابُ التغيرِ لجسر^(١) عليه مَنْ ليس بأهلٍ .

(ثم الأولى عندَ السماعِ أن يقرأه) أَوَّلًا (على الصوابِ ، ثم يقول) : « وقع (في روايتنا ، أو عندَ شيخنا ، أو مِنْ طريقِ فلانٍ كذا» ، وله أن يقرأ ما في الأصلِ) أَوَّلًا (ثم يذكرُ الصوابَ) وإنما كان الأولُ أولى ، كيلا يتقولَ على رسولِ الله ﷺ ما لم يَقُلْ .

(وأحسنُ الإصلاحِ) أن يكونَ (ما جاء في رواية) أخرى (أو حديثٍ آخر) فإن ذكرَه آمنٌ مِنَ القولِ المذكورِ .

(وإن كان الإصلاحُ بزيادةٍ ساقط) مِنَ الأصلِ (فإن لم يغازِ معنى الأصلِ فهو على ما سبق) كذا عبرَ ابنُ الصلاحِ أيضًا .

وعبارَةُ العراقي^(٢) : فلا بأسَ بإلحاقِهِ في الأصلِ مِنْ غيرِ تنبيهٍ على سُقوطِهِ ، بأن يعلمَ أَنَّهُ سقطَ في الكتابةِ ، كلفظةِ «ابن» في النَّسَبِ ، وكحرفٍ لا يَخْتَلِفُ المعنى به .

وقد سأل أبو داودَ أحمدَ بنَ حنبلٍ فقال : وجدتُ في كتابي : «حجاج عن جريج» يجوزُ لي أن أصلَحَه «ابن جُريج» ؟ قال : أرجو أن يكونَ هذا لا بأسَ به^(٣) .

(١) في «ص» : «يجسر» . (٢) «التبصرة» (٢/١٧٨) .

(٣) أخرجه : الخطيب في «الكفاية» (ص : ٣٦٩ ، ٣٧٠) .

وقيلَ لمالكٍ : أَرَأَيْتَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ يُزَادُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْأَلِفُ ،
وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؟ فَقَالَ : أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا ^(١) .

(فإن غايرَ) الساقطُ معنى ما وقع في الأصل (تأكَّد الحكمُ بذكرِ
الأصلِ مقرونًا بالبيان) لما سقطَ (فإن عَلِمَ أن بعضَ الرواةِ) له (أسقطه
وحده) وأنَّ مَنْ فوقه من الرواةِ أتى به (فله أيضًا أن يُلحِّقه في نفس الكتاب
مع كلمةٍ «يَغْنِي») قبله ، كما فَعَلَ الخطيبُ إذ رَوَى عن أَبِي عُمَرَ ابنِ
مَهْدِيٍّ ، عن المحامليِّ ، بسنِّدهِ إلى عُروَةَ ، عن عَمْرَةَ ، يعني : عن
عائشة ، قالت : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ .

قال الخطيبُ : كَانَ فِي أَضَلِّ ابْنِ مَهْدِيٍّ «عن عَمْرَةَ قالت : كَانَ» .
فَالْحَقُّنَا فِيهِ ^(٢) ذِكْرَ عَائِشَةَ ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بُدٌّ ، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْمُحَامِلِيَّ كَذَلِكَ
رَوَاهُ ، وَإِنَّمَا سَقَطَ مِنْ كِتَابِ شَيْخِنَا ، وَقُلْنَا لَهُ فِيهِ : «يَغْنِي» ؛ لِأَنَّ ابْنَ
مَهْدِيٍّ لَمْ يَقُلْ لَنَا ذَلِكَ . قَالَ : وَهَكَذَا رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُيُوخِنَا يَفْعَلُ
فِي مِثْلِ هَذَا .

ثم رَوَى عَنْ وَكِيعٍ قَالَ : أَنَا أَسْتَعِينُ فِي الْحَدِيثِ بِـ«يَغْنِي» ^(٣) .

(هذا إِذَا عَلِمَ أَنَّ شَيْخَهُ رَوَاهُ) لَهُ (عَلَى الْخَطِإِ ، فَأَمَّا إِنْ رَوَاهُ فِي كِتَابٍ
نَفْسِهِ ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ) أَي : السَّقَطُ (مِنْ كِتَابِهِ لَا مِنْ شَيْخِهِ ، فَيَتَّجِهُ)
حِينَئِذٍ (إِصْلَاحُهُ فِي كِتَابِهِ ، وَ) فِي (رَوَايَتِهِ) عِنْدَ تَحْدِيثِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ
أَبِي دَاوُدَ .

(١) أَخْرَجَهُ : ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ» (ص : ١٣٣ ، ١٣٤) .

(٢) فِي «ص» : «بِهِ» . (٣) «الْكَفَايَةُ» (ص : ٣٧١ ، ٣٧٢) .

(كما إذا دَرَسَ من كتابِهِ بعضُ الإسنادِ أو المتنِ) بتقطع أو بَلَلٍ أو نَحْوِهِ (فإنَّهُ يجوزُ) له (استدراكُهُ من كتابٍ غيرِهِ إذا عَرَفَ صِحَّتَهُ) ووثقَ به ، بأنَّ يكونَ أَخَذَهُ عن شيخِهِ وهو ثقةٌ (وَسَكَنْتُ نَفْسُهُ إِلَى أنْ ذلِكَ هو الساقطُ ؛ كذا قاله أهلُ التحقيقِ) وممَّن فعله : نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ .

(وَمَنْعَهُ بعضُهُم) وإنْ كان معروفاً محفوظاً ، نقله الخطيبُ عن أبي مُحمَّدِ بنِ ماسي^(١) .

(وبَيَّانُهُ حالُ الروايةِ أُولَى) ؛ قاله الخطيبُ .

(وهذا الحكمُ) جارٍ (في استثباتِ الحافظِ ما شكَّ فيه من كتابٍ) ثقةٍ (غيرِهِ أو حِفْظِهِ) كما رُوي عن أبي عَوانَةَ وأحمدَ وغيرِهما ، ويحسُن أنْ يبيِّنَ مَنْ ثَبَّتَهُ ، كما فعلَ يزيدُ بْنُ هارونَ وغيرُهُ .

ففي «مسندِ أحمد»^(٢) : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنَا عَاصِمٌ بِالْكُوفَةِ فَلَمْ أَكْتُبْهُ ، فَسَمِعْتُ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ بِهِ فَعَرَفْتَهُ بِهِ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَرَجَسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَافَرَ قَالَ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ» .

وفي غير «المسند» : عن يزيدَ ، أَنَا عَاصِمٌ ، وَثَبَّتَنِي فِيهِ شُعْبَةُ .

فإنَّ بَيِّنَ أَضْلَ الثَّبِتِ دُونَ مَنْ ثَبَّتَهُ فَلَا بَأْسَ ؛ فَعَلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»^(٣) عَقِبَ حَدِيثِ الْحَكَمِ بْنِ حَزْنٍ ، فَقَالَ : «ثَبَّتَنِي فِي شَيْءٍ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا» .

(٢) (٥/٨٢) .

(١) «الكفاية» (ص : ٣٧٣) .

(٣) «السنن» (١٠٩٦) .

(فَإِنْ وَجَدَ فِي كِتَابِهِ كَلِمَةً) مِنْ غَرِيبِ الْعَرَبِيَّةِ (غَيْرِ مُضْبُوطَةٍ أَشْكَلَتْ عَلَيْهِ ، جَازَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا الْعُلَمَاءَ بِهَا ، وَيُرْوِيهَا عَلَى مَا يُخْبِرُونَهُ^(١)) بِهِ ، فَعَلَ ذَلِكَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا .

وَرَوَى الْخَطِيبُ عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ^(٢) أَنَّهُ كَانَ يَجِيءُ إِلَى الْأَخْفَشِ ، وَأَصْحَابِ النَّحْوِ يَعْزِضُ عَلَيْهِمُ الْحَدِيثَ يُغْرِبُهُ .

* * *

السَّابِعُ : إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عِنْدَهُ عَنِ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَاتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ - فَلَهُ جَمْعُهُمَا فِي الْإِسْنَادِ ، ثُمَّ يَسُوقُ الْحَدِيثَ عَلَى لَفْظٍ أَحَدِهِمَا ، فَيَقُولُ : «أَنَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ ، وَاللَّفْظُ لِفُلَانٍ - أَوْ وَهَذَا لَفْظُ فُلَانٍ - قَالَ - أَوْ قَالَا - : أَنَا فُلَانٌ» وَنَحْوَهُ مِنْ الْعِبَارَاتِ . وَلِمُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ : كَقَوْلِهِ : «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ» فَظَاهِرُهُ : أَنَّ اللَّفْظَ لِأَبِي بَكْرٍ . فَإِنْ لَمْ يُخَصَّ فَقَالَ : «أَخْبَرَنَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ قَالَا - : ثَنَا فُلَانٌ» - جَازَ عَلَى جَوَازِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى ، فَإِنْ لَمْ يَقُلْ : «تَقَارَبَا» فَلَا بَأْسَ بِهِ عَلَى جَوَازِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عِيبَ بِهِ الْبُخَارِيُّ أَوْ غَيْرُهُ .

(١) فِي «ص» : «يَجِزُونَهُ» .

(٢) فِي «ص» ، وَ«م» : «سَلْمَةُ» ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْكَفَايَةِ» (ص : ٣٧٤) .

وَإِذَا سَمِعَ مِنْ جَمَاعَةٍ مُصَنَّفًا ، فَقَابَلَ نُسَخَتَهُ بِأَصْلِ بَعْضِهِمْ ، ثُمَّ رَوَاهُ عَنْهُمْ ، وَقَالَ : «الَلْفُظُ لِفُلَانٍ» ، فَيَحْتَمِلُ جَوَازُهُ وَمَنْعُهُ .

(السايعُ : إذا كان الحديثُ عنده عن اثنين أو أكثر) مِنَ الشيوخ^(١) (وَاتَّفَقًا فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، فَلَهُ جَمْعُهُمَا) أَوْ جَمْعُهُمْ (فِي الْإِسْنَادِ) مُسَمَّيْنَ (ثُمَّ يَسُوْقُ الْحَدِيثَ عَلَى لَفْظٍ) رَوَايَةٍ (أَحَدُهُمَا ، فَيَقُولُ : «أَنَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ ، وَاللَّفْظُ لِفُلَانٍ» ، أَوْ «هَذَا لَفْظُ فُلَانٍ») .

وله أن يَخْصَّ فعل القولِ مَنْ له اللفظُ ، وأن يَأْتِيَ به لهما فيقول - بَعْدَمَا تَقَدَّمَ - («قال أو قالَا : أنا فلانٌ» وَ نَحْوَهُ مِنَ الْعِبَارَاتِ) .

(ولمسلم في «صحيحه»^(٢) عبارة حسنة) أَفْصَحُ مِمَّا تَقَدَّمَ (كقوله : «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَأَبُو سَعِيدٍ) الْأَشْجُ (كِلَاهُمَا ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ» ، فَظَاهِرُهُ) حَيْثُ أَعَادَهُ ثَانِيًا (أَنَّ اللَّفْظَ لِأَبِي بَكْرٍ) .

قال العراقي^(٣) : وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَعَادَهُ لِبَيَانِ التَّصْرِيحِ بِالتَّحْدِيثِ ، وَأَنَّ الْأَشْجَّ لَمْ يُصْرِّحْ .

(فَإِنْ لَمْ يَخْصَّ) أَحَدَهُمَا بِنِسْبَةِ اللَّفْظِ إِلَيْهِ ، بَلْ أَتَى بِبَعْضِ لَفْظِ هَذَا وَبَعْضِ لَفْظِ الْآخَرِ (فَقَالَ : «أَخْبَرَنَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ») أَوْ «وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ» (قَالَا : ثَنَا فُلَانٌ» . جَاَزَ عَلَى جَوَازِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى) دُونَ مَا إِذَا لَمْ يُجَوِّزْهَا .

(٢) «صحيح مسلم» (٢/١٣٣) .

(١) في «م» : «شيوخه» .

(٣) «التبصرة» (٢/١٨٤ ، ١٨٥) .

قال ابن الصلاح^(١) : وقول أبي داود : « ثنا مسدد وأبو توبة المعنى ، قالوا : حدثنا أبو الأحوص » . يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ ، فَيَكُونُ اللَّفْظُ لِمُسَدِّدٍ ، وَيُؤَافِقُهُ أَبُو تَوْبَةَ فِي الْمَعْنَى ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الثَّانِي ، فَلَا يَكُونُ أوردَ لَفْظَ أَحَدِهِمَا خَاصَّةً ، بَلْ رَوَاهُ عَنْهُمَا بِالْمَعْنَى .

قال : وهذا الاحتمال يقرب في قول مسلم : « المعنى واحد »^(٢) .

(فإن لم يقل) أيضًا «تقاربًا» ولا شبهه (فلا بأس به) أيضًا (على جواز الرواية بالمعنى ، وإن كان قد عيب به البخاري أو غيره .

وإذا سمع من جماعة) كتابًا (مصنفاً ، فقابل نسخته بأصل بعضهم

(١) « علوم الحديث » (ص : ٢٣٣) .

(٢) كذا نسب السيوطي هذا القول إلى مسلم ، عازيًا ذلك لابن الصلاح ، والذي في « مقدمة ابن الصلاح » (ص ٢٣٣) عزوه لأبي داود ، قال ابن الصلاح بعدما نقله عنه السيوطي مختصرًا :

« وهذا الاحتمال يقرب في قوله : حدثنا مسلم بن إبراهيم وموسى بن إسماعيل - المعنى واحد - ، قالوا : حدثنا أبان » .

فقول ابن الصلاح : « قوله » ، الضمير فيه عائد على أبي داود ، لا على مسلم ، ولعله وقع في نسخة السيوطي من كتاب ابن الصلاح سقط ، فلما جاء ذكر « مسلم بن إبراهيم » - وهو : الفراهيدي - ظنه السيوطي مسلم بن الحجاج صاحب « الصحيح » . أو لعله لما ذكر مسلم بن الحجاج قبله اشتبه على السيوطي على من يعود الضمير في « قوله » ، فحملة على مسلم بن الحجاج .

ثم إن مسلمًا لا يعرف بهذا الصنيع في كتابه « الصحيح » ، بخلاف أبي داود ، فهو يستعمله كثيرًا ، وموضع هذا المثال بعينه في « السنن » في الحديث برقم (٢٦٥٩) ، حديث : « من الغيرة ما يحب الله ، ومنها ما يبغض الله » - الحديث .

دون الباقي (ثم رواه عنهم) كُلَّهُم (وقال : «اللفظ لفلان») المقابل بأضليه (فيحتملُ جوازُهُ) كالأوّل ؛ لأنّ ما أوردَهُ قد سَمِعَهُ بنصّه ممّن يذكرُ أنّه بلفظه^(١) ، (و) يَحْتَمِلُ (منعُهُ) لأنه لا علمَ عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبرَ عنها ، بخلاف ما سبق ؛ فإنّه اطّلع فيه على موافقة المعنى . قاله^(٢) ابنُ الصّلاح^(٣) .

وحكاه أيضًا العراقي^(٤) ولم يرجح شيئًا من الاحتمالين .

وقال البدرُ ابنُ جماعة في «المنهل الروي»^(٥) : يَحْتَمِلُ تفصيلًا آخر ، وهو : النظرُ إلى الطُرُق ، فإن كانت متباينةً بأحاديثٍ مستقلةٍ لم يَجُزْ ، وإن كان تفاوتُها^(٦) في ألفاظٍ ، أو لغاتٍ ، أو اختلافٍ ضبطٍ ، جاز .

* * *

الثَّامِنُ : لَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ فِي نَسَبِ غَيْرِ شَيْخِهِ أَوْ صِفَتِهِ إِلَّا أَنْ يُمِيزَ ، فَيَقُولَ : «هُوَ ابْنُ فُلَانٍ ، الْفُلَانِيُّ» ، أَوْ «يَعْنِي : ابْنُ فُلَانٍ» ، وَنَحْوَهُ . فَإِنْ ذَكَرَ شَيْخُهُ نَسَبَ شَيْخِهِ فِي أَوَّلِ حَدِيثٍ ، ثُمَّ اقْتَصَرَ فِي بَاقِي أَحَادِيثِ الْكِتَابِ عَلَى اسْمِهِ أَوْ بَعْضِ نَسَبِهِ - فَقَدْ حَكَى الْخَطِيبُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ جَوَازَ رِوَايَتِهِ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ مَفْصُولَةً عَنِ الْأَوَّلِ ، مُسْتَوْفِيًا نَسَبَ شَيْخِ شَيْخِهِ . وَعَنْ بَعْضِهِمْ : الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : «يَعْنِي : ابْنُ فُلَانٍ» . وَعَنْ عَلِيٍّ

(١) في «ص» : «لفظه» .

(٢) في «م» : «قال» .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٢٣٣) .

(٤) «التبصرة» (٢/ ١٨٥ ، ١٨٦) .

(٥) (ص : ١٠٢) .

(٦) في «ص» : «تفاوتهما» .

ابن المديني وغيره يقول: «حدَّثني شَيْخِي أَنَّ فُلانَ ابْنَ فُلانٍ حَدَّثَهُ»، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: «أَنَا فُلانٌ هُوَ ابْنُ فُلانٍ»، واستَحَبَّهُ الخطيبُ، وَكُلُّهُ جَائِزٌ، وَأولاهُ: «هُوَ ابْنُ فُلانٍ»، أو «يَعْنِي: ابْنَ فُلانٍ»، ثُمَّ قَوْلُهُ: «أَنَّ فُلانَ ابْنَ فُلانٍ»، ثُمَّ أَنْ يَذْكُرَهُ بِكَمَالِهِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ.

(الثامن: ليس له أَنْ يَزِيدَ فِي نَسَبِ غَيْرِ شَيْخِهِ) من رجالِ الإسنادِ (أو صفته) مُدْرِجًا ذَلِكَ حَيْثُ^(١) اقْتَصَرَ شَيْخُهُ عَلَى بَعْضِهِ (إِلَّا أَنْ يَمِيزُ^(٢)) فيقول) مثلاً («هُوَ ابْنُ فُلانٍ الفلاني»)، أو «يَعْنِي ابْنَ فُلانٍ»، ونحوه) فيجوزُ^(٣)، فَعَلَ ذَلِكَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

(فإن ذَكَرَ شَيْخُهُ نَسَبَ شَيْخِهِ) بتمامه (في أولِ حديثٍ، ثم اقْتَصَرَ في باقي أحاديثِ الكتابِ على اسمِهِ، أو بعضِ نَسَبِهِ، فقد حَكَى الخطيبُ^(٤)) عن أَكْثَرِ العُلَمَاءِ جَوَازَ رِوَايَتِهِ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ مَفْصُولَةً عَنِ الْحَدِيثِ (الأولِ، مستوفياً نَسَبَ شَيْخِ شَيْخِهِ).

(و) حَكَى (عن بعضهم) أَنَّ (الأولى) فِيهِ أَيْضًا (أَنْ يَقُولَ: «يَعْنِي ابْنَ فُلانٍ»).

(و) حَكَى (عن عليّ بن المديني وغيره) - كَشَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ الْأَصْبَهَانِي الْحَافِظِ - أَنَّهُ (يقولُ: «حَدَّثني شَيْخِي أَنَّ فُلانَ ابْنَ فُلانٍ حَدَّثَهُ»).

(٢) في «ص»: «يميزه».

(٤) «الكفاية» (ص: ٣٢٣).

(١) في «م»: «بحيث».

(٣) في «م»: «فجوز».

(و) حَكَى (عن بعضهم) أنه يقول : (أنا فلان ، هو ابنُ فلانِ .
وَاسْتَحَبَّه) أي هذا الأخيرَ (الخطيبُ) لأن لفظَ «أَنَّ» استعملها قومٌ في
الإجازة كما تقدّم .

قال ابنُ الصلاح^(١) : (وكُلُّه جائزٌ ، وأولاه) : أن يقول : (هو ابنُ
فلانٍ ، أو يعني ابنُ فلانٍ ، ثم) بعده : (قوله : «أَنَّ فلانَ ابنُ فلانٍ» ، ثم)
بعده (أن يذكره بكمالِهِ من غيرِ فضلٍ) .

• تنبيه :

قال في «الاقتراح» : وَمِن الممنوعِ أيضًا أن يزيِدَ تاريخَ السماعِ إذا لم يذكره
الشيخُ ، أو يقول : «بقراءة فلانٍ» أو «بتخريج فلانٍ» . حيثُ لم يذكره .

* * *

التَّاسِعُ : جَرَتْ الْعَادَةُ بِحَذْفِ «قَالَ» وَنَحْوِهِ بَيْنَ رِجَالِ الْإِسْنَادِ
خَطًّا ، وَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ اللَّفْظُ بِهَا ، وَإِذَا كَانَ فِيهِ : «قُرِئَ عَلَى
فُلَانٍ أَخْبَرَكَ فُلَانٌ» ، أَوْ «قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ ثَنَّا فُلَانٌ» - فَلْيَقُلْ
الْقَارِئُ فِي الْأَوَّلِ «قِيلَ لَهُ : أَخْبَرَكَ فُلَانٌ» ، وَفِي الثَّانِي «قَالَ : ثَنَّا
فُلَانٌ» . وَإِذَا تَكَرَّرَ لَفْظُ «قَالَ» كَقَوْلِهِ : «حَدَّثَنَا صَالِحٌ ، قَالَ :
قَالَ الشَّعْبِيُّ» ، فَإِنَّهُمْ يَحْذِفُونَ أَحَدَهُمَا خَطًّا ، فَلْيَلْفِظْ بِهِمَا
الْقَارِئُ ، وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ «قَالَ» فِي هَذَا كُلِّهِ فَقَدْ
أَخْطَأَ ، وَالظَّاهِرُ صِحَّةُ السَّمَاعِ .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٣٥) .

(التاسع : جَرَتْ العادةُ بحذفِ « قال » ونحوهِ بينَ رجالِ الإسنادِ خطأً) اختصارًا (وينبغي للقارئِ اللَّفْظُ بها) عبارةُ ابنِ الصلاح : ولا بدُّ من ذكرِهِ حالَ القراءةِ .

(وإذا كان فيه « قُرِئَ على فلانٍ أخبرك فلانٌ » ، أو « قُرِئَ على فلانٍ ثنا فلانٌ » ، فليقل القارئ في الأول : « قيل له أخبرك فلانٌ » ، وفي الثاني : « قال ثنا فلانٌ ») .

قال ابنُ الصلاح : وقد جاء هذا مصرحًا به خطأً^(١) .

قلتُ : وينبغي أن يُقالَ في « قرأتُ على فلانٍ » : « قلتُ له : أخبرك فلانٌ » .

(وإذا تكرر لفظُ « قال » كقوله :) أي : البخاري (« حدثنا صالح) بن حيَّان ، (قال : قال) عامرُ (الشعبيُّ » . فإنهم يحذفون أحدهما خطأً ، وهي الأولى فيما يظهرُ ، (فليلفظ بهما القارئُ) جميعًا .

قال المصنَّفُ - مِن زيادتهِ - : (ولو تَرَكَ القارئُ « قال » في هذا كُلُّهُ فقد أخطأ ، والظاهرُ صحةُ السماعِ) لأنَّ حذفَ القولِ جائزٌ اختصارًا ، جاء به القرآنُ العظيمُ ، وكذا قال ابنُ الصلاح^(٢) أيضًا في « فتاويه » معبرًا بـ « الأظهر » .

(١) « علوم الحديث » (ص : ٢٣٥ ، ٢٣٦) .

(٢) « فتاوى ابن الصلاح » (ص : ٤٥ ، ٤٦) .

قال العراقي^(١) : وقد كان بعضُ أئمةِ العربيةِ وهو العلامة شهابُ الدِّينِ عبدُ اللطيفِ بنِ المرحلِ يُنكرُ اشتراطَ المُحدِّثينِ التَّلَفُّظَ^(٢) بـ «قال» في أثناءِ السَّنَدِ ، وما أدري ما وجهُ إنكارِهِ ؛ لأنَّ الأصلَ هو الفصلُ بينِ كلامي المتكلِّمينِ للتمييزِ بينهما ، وحيث لم يفصل فهو مُضَمَّرٌ ، والإضمارُ خلافُ الأصلِ .

قلت : وجهُ ذلك في غايةِ الظهور ؛ لأنَّ «أخبرنا» و«حدَّثنا» بمعنى «قال لنا» ، إذ «حدَّث» بمعنى «قال» ، و«نا» بمعنى «لنا» ، فقوله : «حدَّثنا فلانٌ ، حدَّثنا فلانٌ» معناه : «قال لنا فلانٌ : قال لنا فلانٌ» وهذا واضحٌ لا إشكالَ فيه .

وقد ظهرَ لي هذا الجوابُ وأنا في أوائلِ الطلبِ ، فعرضتُه لبعضِ المُدرِّسينِ فلم يهتدِ لفهمِهِ ، لجهْلِهِ بالعربيةِ ، ثم رأيتُه بعدَ نحوِ عَشْرِ^(٣) سِنينِ منقولاً عن شيخِ الإسلامِ ، وأنَّه كان ينصرُ هذا القولَ ويُرجِّحه ، ثم وقفتُ عليه بخطِّه ، فللهُ^(٤) الحمدُ .

● تنبيهٌ :

مما يُحذفُ في الخطِّ أيضاً - لا في اللفظِ - لفظُ : «أنَّه» ؛ كحديثِ البخاريِّ : عن عطاءِ بنِ أبي ميمونة ، سَمِعَ أنسَ بنَ مالكٍ . أي : أنه سمع .

(٢) في «ص» : «اللفظ» .

(٤) في «ص» : «ولله» .

(١) «التبصرة» (٢/ ١٥٥) .

(٣) في «ص» : «عشرين» .

قال ابن حجر في « شرحه »^(١) : لفظ^(٢) « أنه » تُحذف في الخط عُرْفًا .

* * *

الْعَاشِرُ : النَّسْخُ وَالْأَجْزَاءُ الْمُسْتَمْلَةُ عَلَى أَحَادِيثَ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ كَنَسْخَةِ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - مِنْهُمْ مَنْ يُجَدِّدُ الْإِسْنَادَ أَوَّلَ كُلِّ حَدِيثٍ ، وَهُوَ أَحْوْطُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتَفِي بِهِ فِي أَوَّلِ حَدِيثٍ ، أَوْ أَوَّلَ كُلِّ مَجْلِسٍ ، وَيُدْرِجُ الْبَاقِي عَلَيْهِ قَائِلًا فِي كُلِّ حَدِيثٍ : « وَبِالْإِسْنَادِ » أَوْ « وَبِهِ » ، وَهُوَ الْأَغْلَبُ .

فَمَنْ سَمِعَ هَكَذَا ، فَأَرَادَ رِوَايَةَ غَيْرِ الْأَوَّلِ بِإِسْنَادِهِ ، جَازَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، وَمَنْعَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَائِينِيُّ وَغَيْرُهُ .

فَعَلَى هَذَا ، طَرِيقُهُ أَنْ يُبَيِّنَ ، كَقَوْلِ مُسْلِمٍ : ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامٍ قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ - وَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أَدْنَى مَقْعَدٍ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ » - الْحَدِيثَ ، وَكَذَا فَعَلَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ .

وَأَمَّا إِعَادَةُ بَعْضِ الْإِسْنَادِ آخِرَ الْكِتَابِ ، فَلَا يَرْفَعُ هَذَا الْخِلَافَ ، إِلَّا أَنَّهُ يُفِيدُ الْإِحْتِيَاطَ وَإِجَارَةَ بَالِغَةً مِنْ أَعْلَى أَنْوَاعِهَا .

(٢) في « ص » : « لفظة » .

(١) « فتح الباري » (١/٢٥٢) .

(العاشرُ : النَّسْخُ) المشهورة (والأجزاء المشتملة على أحاديث بإسنادٍ واحدٍ ، كنسخة هَمَام) بن منبه (عن أبي هُرَيْرَةَ) رواية عبد الرزاق عن معمرٍ عنه .

(منهم مَنْ يجددُ الإسناد) فيذكرُهُ (أول كلِّ حديثٍ) منها (وهو أحوطُ) وأكثرُ ما يُوجدُ في الأصولِ القديمة ، وأوجبُهُ بعضهم .

(ومنهم مَنْ يكتفي به في أولِ حديثٍ) منها (أو أول^(١) كلِّ مجلسٍ) من سماعها (ويُدرجُ الباقي عليه قائلاً في كلِّ حديثٍ) بعدَ الحديثِ الأولِ («وبالإسناد» ، أو «وبه» ، وهو الأغلبُ) الأكثرُ .

(فمن سَمِعَ هكذا فأراد روايةَ غيرِ الأولِ) مُفردًا عنه (بإسناده ، جازَ) له ذلك (عندَ الأكثرينَ) ، منهم : وكيعٌ وابنُ معينٍ والإسماعيليُّ ؛ لأنَّ المعطوفَ له حُكم المعطوفِ عليه ، وهو بمثابة تقطيعِ المتنِ الواحدِ في أبوابِ بإسناده المذكورِ في أوَّلِهِ .

(ومَنَعَهُ) الأستاذُ (أبو إسحاقَ الإسفرائينيَّ وغيرَهُ) كبعضِ أهلِ الحديثِ ، رَأَوْا ذلكَ تدليسًا .

(فعلى هذا ؛ طريقةُ : أن يبينَ) ويَحْكِي ذلكَ ، وهو على الأولِ أحسنُ .

(كقولِ مسلمٍ)^(٢) في الروايةِ من نسخةِ هَمَام : (ثنا محمدُ بنُ رافعٍ ، ثنا عبدُ الرزاقٍ ، أنا معمرٌ عن همام) بنِ مُنْبِهِ ، بكسرِ الموحدةِ المشددةِ

(٢) «صحيح مسلم» (١/١١٤) .

(١) في «ص» : «وأول» .

(قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة ، وذكرَ أحاديثَ منها : وقال رسولُ الله ﷺ : « إِنَّ أَدْنَى مَقْعَدِ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ » الحديث) .

وإِطْرَدَ لمسلمٍ ذلك (وكذا فَعَلَهُ كثيرٌ من المؤلفين) .

وأما البخاريُّ فإنه لم يَسْلُكْ قاعدةً مطردةً ، فتارةً يذكرُ أوَّلَ حديثٍ في النُّسخة ، وَيَعْطِفُ عليه الحديثَ الذي ساق الإسنادَ لأجلِهِ .

كقولِهِ ^(١) في « الطهارة » : ثنا أبو اليمان ، أنا شعيبٌ ، ثنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، أَنَّهُ سَمِعَ أبا هريرةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقول : « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ » . وقال : « لَا يَبُولُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ » الحديث .

فأشكَلَ على قومٍ ذِكْرُهُ « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ » في هذا الباب ، وليس مرادهُ إلا ما ذَكَرْنَاهُ ، وتارةً يَقْتَصِرُ على الحديثِ الذي يُريدُهُ ، وكأنَّهُ أرادَ بيانَ أَنَّ كلاً من الأمرين جائزٌ .

(وأما إعادةُ بعضِ المُحدِّثينَ ^(٢) (الإسنادَ آخرَ الكتابِ) أو الجزء ^(٣)) (فلا يرفعُ هذا الخلافَ) الذي يمنعُ أفرادَ كُلِّ حديثٍ بذلك الإسنادَ عندَ روايتها ؛ لكونه لا يقعُ مُتَّصِلاً بواحدٍ منها .

(إلا أَنَّهُ يفيدُ الاحتياطَ ، و) يَتَضَمَّنُ (إجازةً بالغَةً من أعلى أنواعِها) .

قلتُ : ويُفِيدُ سماعَهُ لمن لم يَسْمَعْهُ أولاً .

* * *

(١) « صحيح البخاري » (١/٦٨ ، ٦٩) .

(٢) في « م » : « من المحدثين » . (٣) في « ص » : « الخبر » .

الْحَادِي عَشَرَ: إِذَا قَدَّمَ الْمَتْنَ: كـ «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَذَا»، أَوْ الْمَتْنَ وَأَخَّرَ الْإِسْنَادَ: كـ «رَوَى نَافِعٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا»، ثُمَّ يَقُولُ: «أَخْبَرَنَا بِهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ» حَتَّى يَتَّصِلَ - صَحَّ وَكَانَ مُتَّصِلًا، فَلَوْ أَرَادَ مَنْ سَمِعَهُ هَكَذَا تَقْدِيمَ جَمِيعِ الْإِسْنَادِ، فَجَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ، وَيَنْبَغِي فِيهِ خِلَافٌ كَتَقْدِيمِ بَعْضِ الْمَتْنِ عَلَى بَعْضٍ، بِنَاءً عَلَى مَنَعِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى.

وَلَوْ رَوَى حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «مِثْلُهُ»، فَأَرَادَ السَّامِعُ رِوَايَةَ الْمَتْنِ بِالْإِسْنَادِ الثَّانِي - فَالْأَظْهَرُ مَنَعُهُ، وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَةَ، وَأَجَازُهُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ مَعِينٍ إِذَا كَانَ مُتَحَفِّظًا مُمَيِّزًا بَيْنَ الْأَلْفَاظِ، وَكَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا رَوَى أَحَدُهُمْ مِثْلَ هَذَا ذَكَرَ الْإِسْنَادَ، ثُمَّ قَالَ: «مِثْلَ حَدِيثٍ قَبْلَهُ مَتْنُهُ كَذَا»، وَاخْتَارَ الْخَطِيبُ هَذَا.

وَأَمَّا إِذَا قَالَ: «نَحْوُهُ»، فَأَجَازَهُ الثَّوْرِيُّ، وَمَنَعَهُ شُعْبَةُ وَابْنُ مَعِينٍ.

قَالَ الْخَطِيبُ: فَرَّقُ ابْنِ مَعِينٍ بَيْنَ «مِثْلُهُ» وَ«نَحْوُهُ» يَصِحُّ عَلَى مَنَعِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، فَأَمَّا عَلَى جَوَازِهَا فَلَا فَرْقَ. قَالَ الْحَاكِمُ: يَلْزَمُ الْحَدِيثُ مِنَ الْإِتِّقَانِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ «مِثْلُهُ» وَ«نَحْوُهُ»، فَلَا

يَحِلُّ أَنْ يَقُولَ : «مِثْلُهُ» إِلَّا إِذَا اتَّفَقَا فِي اللَّفْظِ ، وَيَحِلُّ «نَحْوُهُ» إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ .

(الحادي عشر : إذا قَدَّمَ) الرَّاوي (المتن) على الإسناد (ك) قال رسول الله ﷺ كذا» ثم يذكرُ الإسنادَ بعده (أو المتن وأخرَ الإسنادَ من أعلى (ك) «رَوَى نافعٌ ، عن ابن عمرَ ، عن النبي ﷺ كذا» ، ثم يقولُ : «أخبرنا به فلانٌ ، عن فلان» ، حتى يتصلَ) بما قَدَّمه (صحَّ) وكان متصلاً .

فلو أراد مَنْ سَمِعَهُ هكذا تقديمَ جميعِ الإسنادِ بأن يبدأ به أولاً ، ثم يذكرُ المتنَ (فَجَوَزَهُ بعضهم) أي : أهل الحديث من المتقدمين .
قال المصنَّفُ في «الإرشاد» : وهو الصَّحِيحُ .

قال ابنُ الصلاح^(١) : (وينبغي) أن يكونَ (فيه خلافٌ ، كتقديم^(٢) بعضِ المتنِ على بعضِ) أي كالخلافِ فيه ؛ فإن الخطيبَ حكى فيه المنعَ (بناءً على منعِ الروايةِ بالمعنى) والجوازَ على جوازِها .

قال البلقيني^(٣) : وهذا التخريج ممنوعٌ ، والفرقُ : أن تقديمَ بعضِ الألفاظِ على بعضٍ يُؤدِّي إلى الإخلالِ بالمقصودِ في العطفِ وعودِ

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٣٧) .

(٢) في «ص» ، و«م» : «لتقديم» ؛ خطأ .

وكلام ابن الصلاح في «المقدمة» (ص ٢٣٧) .

(٣) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٣٥١) .

الضمير ، ونحو ذلك ، بخلاف تقديم السند كله أو بعضه ، فلذلك جاز فيه ولم يتخرَّج على الخلاف . انتهى .

قلتُ : والمسألة المبني عليها أشار إليها المصنّف - كابن الصلاح - ، ولم يُفرداها بالكلام عليها ، وقد عقّد الرامهرمزي^(١) لذلك باباً ، فحكى عن الحسن والشعبي وعبيدة وإبراهيم وأبي نضرة الجواز إذا لم يغيّر المعنى .

قال المصنّف^(٢) : وينبغي القطع به إذا لم يكن للمقدّم ارتباط بالمؤخّر .

● فائدة :

قال شيخ الإسلام : تقديم الحديث على السند يقع لابن خزيمة إذا كان في السند من فيه مقال ، فيتدّى به ، ثم بعد الفراغ يذكر السند .

قال : وقد صرح ابن خزيمة بأن من رواه على غير ذلك الوجه لا يكون في حلّ منه ، فحينئذ ينبغي أن يمنع هذا ولو جوزنا الرواية بالمعنى .

(ولو روى حديثاً بإسناد) له (ثم أتبعه بإسناد آخر) وحذف متنه إحالة على المتن الأول (وقال في آخره : « مثله » . فأراد السامع) لذلك منه (رواية المتن) الأول (بالإسناد الثاني) فقط (فالأظهر منعه ، وهو قول شعبة ، وأجازه) سفيان (الثوري ، وابن معين ، إذا كان) الراوي

(١) « المحدث الفاضل » (ص : ٥٤١) .

(٢) مقدمة « شرح مسلم » (١/٣٧) .

(متحفظاً^(١)) ضابطاً (مميزاً بين الألفاظ) وَمَنْعَاهُ^(٢)، إن لم يكن كذلك .

(وكان جماعة من العلماء إذا رَوَى أحدهم مثل هذا ذكر الإسناد، ثم قال : «مثل حديث قبله مثله كذا» . واختار الخطيب^(٣) هذا .

وأما إذا قال : «نحوه» . فأجازه الثوري (أيضاً كـ «مثله» (وَمَنْعُهُ شَعْبَةً) وقال : هو شَكُّ، بَلْ هو أَوْلَى مِنَ الْمَنْعِ فِي «مِثْلِهِ» (وابن معين) أيضاً، وإن جَوَّزَهُ فِي «مِثْلِهِ» .

(قال الخطيب^(٤)) : فَرَّقَ ابْنُ مَعِينٍ بَيْنَ «مِثْلِهِ» و«نَحْوِهِ» يَصِحُّ عَلَى مَنَعِ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، فَأَمَّا عَلَى جَوَازِهَا فَلَا فَرْقَ .

قال الحاكم^(٥) : إِنَّ مِمَّا (يَلْزَمُ الْحَدِيثِيَّ مِنَ) الضَّبْطِ وَ(الِإِتْقَانِ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ «مِثْلِهِ» وَ«نَحْوِهِ»، فَلَا يَحِلُّ أَنْ يَقُولَ : «مِثْلُهُ» إِلَّا إِذَا) عَلِمَ أَنَّهُمَا (اتَّفَقَا فِي اللَّفْظِ، وَيَحِلُّ) أَنْ يَقُولَ : («نَحْوُهُ» إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ) .

* * *

الثَّانِي عَشَرَ : إِذَا ذَكَرَ الْإِسْنَادَ وَبَعْضَ الْمَتْنِ، ثُمَّ قَالَ : «وَذَكَرَ الْحَدِيثَ»، فَأَرَادَ السَّامِعُ رِوَايَتَهُ بِكَمَالِهِ، فَهُوَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِنْ «مِثْلِهِ» وَ«نَحْوِهِ»، فَمَنْعَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَأَجَازَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ إِذَا عَرَفَ الْمُحَدِّثُ وَالسَّامِعُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَالْإِحْتِيَاطُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْمَذْكُورِ، ثُمَّ يَقُولُ : «قَالَ : «وَذَكَرَ

(١) في «ص» : «محتفظاً» . (٢) في «ص» : «ومعناه» .

(٣) «الكفاية» (ص : ٣١٩) . (٤) «الكفاية» (ص : ٣٢٠ - ٣٢١) .

(٥) «سؤالات السجزي» (ص : ١٢٨ - ١٢٩) .

الْحَدِيثَ»، وَهُوَ هَكَذَا وَيَسْوَقُهُ بِكَمَالِهِ، وَإِذَا جُوزَ إِطْلَاقُهُ،
فَالْتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ بِطَرِيقِ الْإِجَازَةِ الْقَوِيَّةِ فِيمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ. وَلَا
يَفْتَقِرُ إِلَى إِفْرَادِهِ بِالْإِجَازَةِ.

(الثاني عشر: إذا ذَكَرَ الإسْنَادَ وبعضَ المتنِ، ثم قال: «وَذَكَرَ
الحديثَ») ولم يُتِمِّهِ، أو قال: «بطولِهِ»، أو: «الحديثَ» وأضمر:
«وَذَكَرَ» (فأَرَادَ السَّامِعُ رَوَايَتَهُ) عنه (بكَمَالِهِ، فهو أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِنْ) مَسْأَلَةِ
«مِثْلِهِ» و«نَحْوِهِ» السابقة.

لأنَّه إذا مُنِعَ هناك مع أَنَّهُ قد ساقَ فيها جميعَ المتنِ قبل ذلك بإسنادٍ
آخَرَ، فَلَأَنَّ^(١) يُمنَعُ هنا ولم يَسْقُ^(٢) إلا بعضَ الحديثِ من بابِ أَوْلَى،
وبذلك جَزَمَ قومٌ.

(فَمَنَعَهُ الأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ) الإسْفَرَايْنِيُّ (وأجازَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ إذا
عَرَفَ المَحْدُثَ والسَّامِعُ ذلكَ الحديثَ).

قال: (والاحتياطُ أن يقتصرَ على المذكورِ، ثم يقول: «قال: وَذَكَرَ
الحديثَ، وهو هَكَذَا») أو «وتمامه كذا» (ويسوقُهُ بِكَمَالِهِ).

وفضَّلَ ابنُ كثيرٍ^(٣) فقال: إنْ كانَ سَمِعَ الحديثَ المشارَ إليه قبل ذلك
على الشَّيْخِ في ذلكَ المَجْلِسِ أو غيرِهِ جازاً، وإلا فلا.

(وإذا جُوزَ إِطْلَاقُهُ، فالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ بِطَرِيقِ الْإِجَازَةِ الْقَوِيَّةِ) الأَكِيدَةُ مِنْ

(١) في «ص»: «فلا» . (٢) في «ص»: «يسبق» .

(٣) «اختصار علوم الحديث» (ص: ١٢٦).

جهات عديدة (فيما لم يذكره الشيخ) فجاز لهذا - مع كون^(١) أوله سماعًا - إدراج الباقي عليه (ولا يفتقر إلى إفراده بالإجازة).

* * *

الثالث عشر: قال الشيخ: الظاهر أنه لا يجوز تغيير: «قال النبي ﷺ» إلى: «قال رسول الله ﷺ»، ولا عكسه، وإن جازت الرواية بالمعنى لاختلافه. والصواب - والله أعلم - جوازه، لأنه لا يختلف به هنا معنى، وهو مذهب أحمد بن حنبل، وحماد بن سلمة، والخطيب.

(الثالث عشر: قال الشيخ) ابن الصلاح^(٢): (الظاهر أنه لا يجوز تغيير «قال النبي ﷺ» إلى «قال رسول الله ﷺ»، ولا عكسه، وإن جازت الرواية بالمعنى).

وكان أحمد^(٣) إذا كان في الكتاب «عن النبي ﷺ»، وقال المحدث: «رسول الله». ضرب وكتب: «رسول الله».

وعلل ابن الصلاح ذلك (لاختلافه) أي: اختلاف معنى «النبي» و«الرسول»؛ لأن الرسول من أوحى إليه للتبليغ، والنبي من أوحى إليه للعمل فقط.

قال المصنف: (والصواب - والله أعلم - جوازه؛ لأنه) وإن اختلف

(٢) «علوم الحديث» (ص: ٢٣٩).

(١) في «ص»: «كونه».

(٣) «الكفاية» (ص: ٣٦٠).

معناه في الأصل (لا يختلف به هنا معنى) إذ المقصودُ نِسْبَةُ القولِ لقائله ، وذلك حاصلٌ بكلِّ مِنَ الوصفين^(١).

(وهذا مذهبُ أحمدَ بنِ حنبلٍ) كما سأله ابنُه صالح^(٢) عنه ، فقال : أَرَجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ . وما تقدّم عنه محمولٌ على استحبابِ اتباعِ اللفظِ دُونَ اللُّزومِ (وحمادُ بنِ سلمة ، والخطيبُ) .

وبعضهم استدلّ للمنع بحديثِ البراءِ بنِ عازبٍ في الدُّعاءِ عِنْدَ النُّومِ ، وفيه «وَنَبِيَّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» . فأعاده على النَّبِيِّ ﷺ فقال : «ورسولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» . فقال : «لا ؛ وَنَبِيَّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» .

قال العراقي^(٣) : ولا دليلٌ فيه ؛ لأنَّ ألفاظَ الأذكارِ تَوْقِيفِيَّةٌ ، ورُبَّمَا كان في اللفظِ سرٌّ لا يَحْصُلُ بِغَيْرِهِ ، ولعلّه أرادَ أَنْ يَجْمَعَ بين اللفظين في موضعٍ واحدٍ .

قال : والصوابُ ما قاله النووي . وكذا قال البلقيني^(٤) .

وقال البدرُ ابنُ جماعة^(٥) : لو قيل : يجوزُ تَغْيِيرُ «النبيِّ» إلى «الرسولِ» ، ولا يجوزُ عَكْسُهُ لما بَعُدَ ؛ لأنَّ في «الرسولِ» مَعْنَى زَائِدًا على «النبيِّ» .

* * *

الرَّابِعُ عَشَرَ : إِذَا كَانَ فِي سَمَاعِهِ بَعْضُ الْوَهْنِ ، فَعَلَيْهِ بَيَانُهُ حَالُ

(١) في «ص» : «الموضعين» . (٢) «الكفاية» (ص : ٣٦٠) .

(٣) «التبصرة» (٢/ ١٩٥) . (٤) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٣٥٦) .

(٥) «المنهل الروي» (ص : ١٠٤) .

الرِّوَايَةِ ، وَمِنْهُ : إِذَا حَدَّثَهُ مِنْ حِفْظِهِ فِي الْمَذَاكِرَةِ فَلْيَقُلْ :
« حَدَّثَنَا فِي الْمَذَاكِرَةِ » ، كَمَا فَعَلَهُ الْأَثَمَةُ . وَمَنْعَ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ
الْحَمْلَ عَنْهُمْ حَالَ الْمَذَاكِرَةِ .

وَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنْ ثِقَةٍ وَبَجْرُوحٍ أَوْ ثِقَتَيْنِ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ
يَذْكُرَهُمَا ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى ثِقَةٍ فِيهِمَا لَمْ يَحْرُمَ .

وَإِذَا سَمِعَ بَعْضَ حَدِيثٍ مِنْ شَيْخٍ ، وَبَعْضَهُ مِنْ آخَرَ ، فَرَوَى
جُمْلَتَهُ عَنْهُمَا مُبَيِّنًا أَنَّ بَعْضَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا ، وَبَعْضَهُ عَنِ الْآخَرِ -
جَازَ ، ثُمَّ يَصِيرُ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ كَأَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ أَحَدِهِمَا مُبَيِّنًا ،
فَلَا يُحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْهُ إِنْ كَانَ فِيهِمَا بَجْرُوحٌ ، وَيَجِبُ ذِكْرُهُمَا
جَمِيعًا مُبَيِّنًا أَنَّ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعْضُهُ وَعَنْ الْآخَرِ بَعْضُهُ .

(الرابع عشر : إذا كان في سماعه بعض الوهن) أي الضعف (فعليه
بيانه^(١) حال الرواية) فإن في إغفاله نوعاً من التدليس ، وذلك كأن يسمع
من غير أصل ، أو يحدث هو أو الشيخ وقت القراءة ، أو حصل^(٢) نوم أو
نسخ ، أو سمع بقراءة مُصَحِّفٍ أو لَحَّانٍ ، أو كان التسميعُ بخط مَنْ فيه
نظرٌ .

(ومنه : إذا حَدَّثَهُ مِنْ حِفْظِهِ فِي الْمَذَاكِرَةِ) لِتَسَاهُلِهِمْ فِيهَا (فليقل :
« حَدَّثَنَا فِي الْمَذَاكِرَةِ ») ونحوه (كما فَعَلَهُ الْأَثَمَةُ .

(٢) في «ص» : «وحصل» .

(١) في «ص» : «بيان» .

ومنع جماعة منهم (كابن مهدي ، وابن المبارك ، وأبي زرعة (الحمل عنهم حال المذاكرة) لتساهلهم فيها ؛ ولأن الحفظ خوأن .

وامتنع جماعة من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم لذلك ، منهم : أحمد بن حنبل .

(وإذا^(١) كان الحديث عن رجلين أحدهما (ثقة ، و) الآخر (مجروح) كحديث لأنس مثلاً ، يرويه عنه ثابت البناني وأبان بن أبي عيَّاش (أو) عن (ثقتين ، فالأولى أن يذكرهما) لجواز أن يكون فيه شيء لأحدهما لم يذكره الآخر ، وحمل لفظ أحدهما على الآخر .

(فإن اقتصر على ثقة فيهما لم يحرم) لأن الظاهر اتفاق الروائتين ، وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد ، ومحذور الإسقاط في الثاني أقل من الأول^(٢) .

قال الخطيب^(٣) : وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح ويذكر الثقة ، ثم يقول : « وآخر » ، كناية عن المجروح . قال : وهذا القول لا فائدة فيه .

وقال البلقيني^(٤) : بل له فائدة تكثير الطرق .

(١) في «ص» : « وإن » .

(٢) وراجع : كتابي « الإرشادات » (ص ٢٤٢ - ٢٦٨) .

(٣) « الكفاية » (ص : ٥٣٧) .

(٤) « محاسن الاصطلاح » (ص : ٣٥٧) .

(وَإِذَا سَمِعَ بَعْضَ حَدِيثٍ مِنْ شَيْخٍ وَبَعْضُهُ الْآخَرُ (مِنْ) شَيْخٍ (آخَرَ ،
فَرَوَى جَمَلَتَهُ عَنْهُمَا مَبِيتًا أَنَّ بَعْضَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا وَبَعْضُهُ عَنِ الْآخَرِ) غَيْرِ
مُمَيِّزٍ لِمَا سَمِعَهُ مِنْ كُلِّ شَيْخٍ عَنِ الْآخَرِ (جَارَ ، ثُمَّ يَصِيرُ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ كَأَنَّهُ
رَوَاهُ عَنْ أَحَدِهِمَا مَبِيتًا ، فَلَا يَحْتَاجُ بِشَيْءٍ مِنْهُ إِنْ كَانَ فِيهِمَا مَجْرُوحٌ) لِأَنَّهُ
مَا مِنْ جُزْءٍ مِنْهُ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَنْ ذَلِكَ الْمَجْرُوحِ .

(وَيَجِبُ ذِكْرُهُمَا) حِينَئِذٍ (جَمِيعًا مَبِيتًا أَنْ عَنْ^(١) أَحَدِهِمَا بَعْضُهُ ، وَعَنْ
الْآخَرِ بَعْضُهُ) وَلَا يَجُوزُ ذِكْرُهُمَا سَاكِنًا عَنْ ذَلِكَ ، وَلَا إِسْقَاطُ أَحَدِهِمَا ،
مَجْرُوحًا كَانَ أَوْ ثَقَّةً .

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ : حَدِيثُ الْإِفْكِ فِي «الصَّحِيحِ»^(٢) مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ ،
حَيْثُ قَالَ : حَدَّثَنِي عُروَةُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَ : وَكُلُّ قَدْ حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنْ
حَدِيثِهَا ، وَدَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ^(٣) فِي بَعْضٍ ، وَأَنَا أَوْعَى لِحَدِيثِ بَعْضِهِمْ
مِنْ بَعْضٍ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

قَالَ الْعِرَاقِيُّ^(٤) : وَقَدْ اعْتَرَضَ بَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَسْقَطَ بَعْضَ شُيُوخِهِ فِي
مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَاقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدٍ ، فَقَالَ فِي كِتَابِ «الرَّقَاقِ» مِنْ
«صَحِيحِهِ» : حَدَّثَنِي أَبُو نَعِيمٍ بِنِصْفٍ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ

(١) فِي «ص» : «عِنْدَ» خَطَأً .

(٢) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (٣/٢٢٧) ، وَمُسْلِمٌ (٨/١١٢) .

(٣) فِي «م» : «بَعْضٌ» . (٤) «التَّقْيِيدُ» (ص : ٢٤٢) .

دينار، ثنا مجاهد، أنَّ أبا هريرة كان يقول : اللَّهُ الذي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، إِنَّ كُنْتُ لَأَعْتَمِدُ بِكَبِدِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجَوْعِ - الحديث .

قال : والجواب أن المُمْتَنِعَ إنما هو إسقاطُ بعضهم وإيرادُ كلِّ الحديثِ عن بعضهم ؛ لأنَّه حينئذٍ يكونُ قد حَدَّثَ عن المذكورِ ببعضِ ما لم يَسْمِعْهُ منه ، فأما إذا بَيَّنَّ أنه لم يسمعْ منه إلا بعضَ الحديثِ ، كما فَعَلَ البخاريُّ ، هُنَا فَلَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ .

وقد بَيَّنَّ البخاريُّ في كتاب «الاستئذان» البعضَ الذي سَمِعَهُ من أبي نعيم ، فقال : ثنا أبو نعيم ، ثنا عمرو ، ثنا محمدُ بنُ مُقاتِلٍ ، أنا عبدُ اللَّهِ ، أنا عمرو بنُ دينارٍ ، أنا مجاهدٌ ، عن أبي هريرة قال : دخلْتُ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ فوجدَ^(١) لَبَنًا فِي قَدَحٍ ، فقال : «أبا هر ، الْحَقُّ أَهْلَ الصُّفَّةِ فَادْعُهُمْ^(٢) إِلَيَّ» . قال : فَأَتَيْتُهُمْ فَدَعَوْتُهُمْ ، فَأَقْبَلُوا فَاسْتَأْذَنُوا ، فَأَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا . انتهى .

فهذا هو بعضُ حديثِ أبي نعيم الذي ذَكَرَهُ في الرقاق ، وأما بقيةُ الحديثِ فَيَحْتَمِلُ أن البخاريَّ أَخَذَهُ مِنْ كتابِ أبي نعيم وَجَادَةً أَوْ إِجَازَةً ، أَوْ سَمِعَهُ مِنْ شَيْخٍ آخَرَ غَيْرِ أَبِي نَعِيمٍ ، إِمَّا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَوْ غَيْرُهُ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ ، بَلْ أَقْتَصَرَ عَلَى اتِّصَالِ بَعْضِ الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ ، وَلَكِنْ مَا مِنْ قِطْعَةٍ مِنْهُ إِلَّا وَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ بِالسَّمَاعِ ، إِلَّا الْقِطْعَةُ الَّتِي صَرَّحَ فِي «الاستئذان» بِاتِّصَالِهَا .


(١) في «م» : «فوجدنا» ، خطأ . (٢) في «ص» : «ادعهم» .

• النوع السابع والعشرون :

مَعْرِفَةُ آدَابِ الْمُحَدِّثِ

عِلْمُ الْحَدِيثِ شَرِيفٌ ، يُنَاسِبُ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ ، وَنَحَاسِنَ الشَّيْمِ ، وَهُوَ مِنْ عُلُومِ الْآخِرَةِ ، مَنْ حُرِّمَتْ حُرْمٌ خَيْرًا عَظِيمًا ، وَمَنْ رَزَقَهُ نَالَ فَضْلًا جَسِيمًا ؛ فَعَلَى صَاحِبِهِ تَصْحِيحُ النِّيَّةِ ، وَتَطْهِيرُ قَلْبِهِ مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا .

(النوع السابع والعشرون : معرفة آداب المحدث :

عِلْمُ الْحَدِيثِ شَرِيفٌ) ، وَكَيْفَ لَا وَهُوَ الْوُصْلَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ وَالْبَاحِثُ عَنْ تَصْحِيحِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَالذَّبُّ عَنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ ، وَقَدْ قِيلَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْعَانِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] لَيْسَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْقَبَةٌ أَشْرَفُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا إِمَامَ لَهُمْ غَيْرُهُ ﷺ ، وَلِأَنَّ سَائِرَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ مُحْتَاجَةٌ إِلَيْهِ ؛ أَمَّا الْفَقْهُ فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا التَّفْسِيرُ فَلَأَنَّ أَوَّلَى مَا فُسِّرَ بِهِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مَا ثَبَتَ عَنْ نَبِيِّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ  .

وَهُوَ عِلْمٌ (يُنَاسِبُ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ ، وَمَحَاسِنَ الشَّيْمِ) ، وَيَنَافِرُ ضِدًّا ذَلِكَ ، (وَهُوَ مِنْ عُلُومِ الْآخِرَةِ) الْمَخْضَةُ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ فِي الْجُمْلَةِ .

قال أبو الحسن شبويه^(١) : مَنْ أَرَادَ عِلْمَ الْقَبْرِ فَعَلِيهِ بِالْأَثَرِ ، وَمَنْ أَرَادَ عِلْمَ الْخُبْرِ فَعَلِيهِ بِالرَّأْيِ .

(مَنْ حُرِمَهُ حُرْمٌ خَيْرًا عَظِيمًا ، وَمَنْ رُزِقَهُ نَالَ فَضْلًا جَسِيمًا) وَيَكْفِيهِ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي دَعْوَتِهِ ﷺ حَيْثُ قَالَ : «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاها» .

قال سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ^(٢) : لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَحَدٌ إِلَّا وَفِي وَجْهِهِ نَضْرَةٌ ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ .

وقال : «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي» ، قِيلَ : وَمَنْ خُلَفَاؤُكَ ؟ قَالَ : «الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي يَرَوْنَ أَحَادِيثِي وَسُتِّي» ، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٣) وَغَيْرُهُ .

وكَأَنَّ تَلْقِيَبَ الْمُحَدِّثِ بِ«أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ» مَأْخُوذٌ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَدْ لُقِّبَ بِهِ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ : سُفْيَانُ ، وَابْنُ رَاهَوِيَّةٍ ، وَالبُخَارِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ .

(فَعَلَى صَاحِبِهِ تَصْحِيحُ النَّيَّةِ) ، وَإِخْلَاصُهَا ، (وَتَطْهِيرُ قَلْبِهِ مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا) وَأَدْنَائِهَا ، كَحُبِّ الرِّيَاسَةِ وَنَحْوِهَا ، وَلِيَكُنْ أَكْبَرَ هَمِّهِ نَشْرُ الْحَدِيثِ وَالتَّبْلِيغُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ .

وقد قال سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ^(٤) : قُلْتُ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ : حَدِّثْنَا ، قَالَ : حَتَّى تَجِيءَ النِّيَّةُ .

(١) «تهذيب الكمال» (١/٤٣٥) .

(٢) «شرف أصحاب الحديث» (ص : ١٩) .

(٣) «المعجم الأوسط» (٦/٧٧) ، و«المحدث الفاصل» (ص : ١٦٣) .

(٤) «المحدث الفاصل» (ص : ٥٨٤) .

وقيل : لأبي الأحوص^(١) سلام بن سليم : حدثنا ، فقال : ليس لي نيّة ، فقالوا له : إنك تُؤجّر؟ فقال : يُمَثُونِي الْخَيْرَ الْكَثِيرَ ، وَلَيْتَنِي نَجَوْتُ كَفَافًا ؛ لَا عَلَيَّ وَلَا لِي .

وقال حمّاد بن زيد^(٢) : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ، إِنَّ لِدِكْرِ الْإِسْنَادِ فِي الْقَلْبِ خِيَلَاءَ .

وَاخْتَلَفَ فِي السُّنَنِ الَّذِي يَتَصَدَّى فِيهِ لِإِسْمَاعِهِ .
وَالصَّحِيحُ ، أَنَّهُ مَتَى احتِيجَ إِلَى مَا عِنْدَهُ ، جَلَسَ لَهُ فِي أَيِّ سِنٍّ كَانَ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُمَسِكَ عَنِ التَّحْدِيثِ إِذَا خَشِيَ التَّخْلِيطَ بِهِرَمَ ، أَوْ خَرَفَ ، أَوْ عَمَى ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ .

(واختلف في السنن الذي يحسن أن يتصدى فيه لإسماعه) ؛ فقال ابنُ خلادٍ : إذا بلغَ الخمسين ؛ لأنها انتهاء الكهولة ، وفيها مُجْتَمَعُ الْأَشْدِّ . قال : وَلَا يُنْكَرُ عِنْدَ^(٣) الْأَرْبَعِينَ ؛ لأنها حدُّ الاستواءِ ومُنْتَهَى الْكَمَالِ ، وعندها يَنْتَهِي عِزُّ الْإِنْسَانِ وَقُوَّتُهُ ، وَتَوَقَّرَ عَقْلُهُ ، وَيَجُودُ رَأْيُهُ .

وَأُنْكَرَ ذَلِكَ الْقَاضِي عِيَاضُ^(٤) ، وَقَالَ : كَمَ مِنَ السَّلَفِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مَنْ لَمْ يَنْتَهِ إِلَى هَذَا السُّنَنِ ، وَنَشَرَ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ مَا لَا يُحْصَى ، كَعُمَرِ

(١) «الجامع» للخطيب» (١/٣١٦) .

(٢) «الجامع» للخطيب» (١/٣٣٨) ، و«السير» للذهبي (٧/٤٦١) .

(٣) في «ص» : «عندي» . (٤) «الإلماع» (ص : ٢٠٠ - ٢٠٢) .

ابن عبد العزيز ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، وجلس مالك للناس ابن نيف وعشرين ، وقيل : ابن سبع عشرة سنة ، والناس متوافرون وشيوخه أحياء ؛ ربيعة ، والزهرى ، ونافع ، وابن المنكر ، وابن هرمز ، وغيرهم ، وكذلك الشافعي وأئمة من المتقدمين والمتأخرين ، وقد حدث بNDAR وهو ابن ثمانى عشرة ، وحدث البخاري وما في وجهه شجرة ، وهلم جرا .

وقال ابن الصلاح^(١) : ما قاله ابن خلاد محله فيمن يؤخذ عنه الحديث لمجرد الإسناد من غير براعة في العلم ؛ فإنه لا يحتاج إليه لعلو إسناده إلا عند السن المذكور ، أما من عنده براعة فإنه يؤخذ عنه قبل السن المذكور .

قال : (والصحيح ، أنه متى احتيج إلى ما عنده ، جلس له في أي سن كان ، وينبغي أن يمسك عن التحديث إذا خشي التخليط بهم ، أو خرف ، أو عمى ، ويختلف ذلك باختلاف الناس) وضبطه ابن خلاد بالثمانين . قال : والتسيخ والذكر وتلاوة القرآن أولى به .

فإن يكن ثابت العقل مجتمع الرأي فلا بأس ، فقد حدث بعدها أنس وسهل بن سعد ، وعبد الله بن أبي أوفى في آخرين ، ومن التابعين : شريح القاضي ، ومجاهد ، والشعبي في آخرين ، ومن أتباعهم^(٢) : مالك ، والليث ، وابن عينة .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٤٤) . (٢) في «ص» : «تابعيهم» .

وقال مالك : إنما يخرفُ الكذابونَ .

وحدث بعد المائة من الصحابة : حكيمُ بنُ حزام ، ومن التابعين :
شريكُ النمرى ، وممن^(١) بعدهم : الحسنُ بنُ عرفة ، وأبو القاسم
البغوي ، والقاضي أبو الطيب الطبري ، والسلفي ، وغيرهم .

* * *

• فصل :

الأوّلُ ألا يُحدّث بحضرةٍ من هو أوّلُ منه لِسَنِّه أو عِلْمِه أو
غَيْرِه . وقيل : يُكره أن يُحدّث في بلدٍ فيها أوّلُ منه ، وينبغي له
إذا طُلِبَ منه ما يَعْلَمُهُ عندَ أرجحِ منه أن يُرشدَ إليه ؛ فالدينُ
النَّصِيحَةُ .

ولا يمتنعُ من تحديثِ أحدٍ ؛ لكونه غيرَ صحيحِ النِّيَّةِ ؛ فإنَّه
يُرجى صِحَّتُها ، وليُخرِصَ على نشرِه مُبتَغياً جَزِيلَ أجرِه .

(فصل : الأوّلُ ألا يُحدّث بحضرةٍ من هو أوّلُ منه لِسَنِّه ، أو عِلْمِه ،
أو غَيْرِه) كأن يكونَ أعلى سَنَدًا ، أو سماعُهُ مُتصلاً وفي طريقه هو إجازةٌ ،
ونحو ذلك .

فقد كان إبراهيمُ النخعي^(٢) لا يتكلّم بحضرةٍ الشعبيّ بشيءٍ .
(وقيل) أبلغُ من ذلك : (يُكره أن يُحدّث في بلدٍ فيها أوّلُ مِنْهُ) .

(٢) « الجامع » (١ / ٣٢٠) .

(١) في «ص» : «ومن» .

فقد قال يحيى بن معين^(١) : إِنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ أَحْمَقُ .

(وَيَنْبَغِي لَهُ إِذَا طُلِبَ مِنْهُ مَا يَعْلَمُهُ عِنْدَ أَرْجَحِ مِنْهُ أَنْ يُرْشِدَ إِلَيْهِ ؛ فَالَّذِينَ النَّصِيحَةُ) .

قال في «الاقتراح»^(٢) : يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ ، فِيمَا عَدَا الصِّفَةِ الْمُرْجُحَةِ ، أَمَا مَعَ التَّفَاوُتِ بِأَنْ يَكُونَ الْأَعْلَى إِسْنَادًا عَامِيًّا ، وَالْأَنْزَلُ عَارِفٌ ضَابِطٌ فَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِي الْإِرْشَادِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَا يُوجِبُ خَلَلًا .

قلتُ : الصَّوَابُ إِطْلَاقُ أَنَّ التَّحْدِيثَ بِحَضْرَةِ الْأَوَّلَى لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ ، وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى ، فَقَدْ اسْتَنْبَطَ الْعُلَمَاءُ مِنْ حَدِيثِ : «إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا» ، الْحَدِيثَ ، وَقَوْلِهِ : «سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي» أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُفْتَنُونَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي بَلَدِهِ .

وقد عَقَدَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ»^(٣) بَابًا لَذَلِكَ ، وَأَخْرَجَ بِأَسَانِيدٍ فِيهَا الْوَاقِدِيُّ : أَنَّ مِنْهُمْ أَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ ، وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ ، وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ .

ورَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : حَدَّثْتَ ، قَالَ : أَحَدْتُ وَأَنْتَ شَاهِدٌ ، قَالَ : أَوْلَيْسَ مِنْ نَعَمِ اللَّهِ عَلَيْكَ أَنْ تُحَدِّثَ وَأَنَا شَاهِدٌ^(٤) ، فَإِنْ أَخْطَأْتَ عَلِمْتُكَ ؟ !

(١) «الجامع» (٣١٩/١) .

(٢) (ص : ٢٧١) .

(٣) (١٠٩/٢) .

(٤) فِي «ص» : «حَاضِرٌ» .

● تنبيه:

إِذَا كَانَتْ جَمَاعَةٌ مُشْتَرِكُونَ فِي سَمَاعٍ ، فَلِلْإِسْمَاعِ مِنْهُمْ فَرَضُ كِفَايَةٍ ،
وَلَوْ طُلِبَ مِنْ أَحَدِهِمْ فَاِمْتَنَعَ لَمْ يَأْتُمْ ، فَإِنْ انْحَصَرَ فِيهِ أَتَمَّ .

(وَلَا يَمْتَنَعُ مِنْ تَحْدِيثِ أَحَدٍ لِكَوْنِهِ غَيْرَ صَحِيحِ النَّيَّةِ ؛ فَإِنَّهُ يُرْجَى) لَهُ
(صِحَّتُهَا) بَعْدَ ذَلِكَ .

قال معمرٌ ، وحبیبُ بنُ أبي ثابتٍ ^(١) : طَلَبْنَا الْحَدِيثَ وَمَا لَنَا فِيهِ نِيَّةٌ ،
ثُمَّ رَزَقَ اللَّهُ النَّيَّةَ بَعْدُ .

وقال معمرٌ ^(١) : إِنَّ الرَّجُلَ لِيَطْلُبَ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ ، فَيَأْبَى عَلَيْهِ الْعِلْمُ
حَتَّى يَكُونَ لِلَّهِ .

وقال الثوري ^(١) : مَا كَانَ فِي النَّاسِ أَفْضَلُ مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ ، فَقِيلَ :
يَطْلُبُونَهُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ؟ فَقَالَ : طَلَبُهُمْ إِيَّاهُ نِيَّةٌ .

(وَلِيُخْرِضَ عَلَى نَشْرِهِ ، مُبْتَغِيًا جَزِيلَ أَجْرِهِ) ، فَقَدْ كَانَ فِي السَّلَفِ مَنْ
يَتَأَلَّفُ النَّاسَ عَلَى حَدِيثِهِ ، مِنْهُمْ : عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ .

وَمِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي فَضْلِ نَشْرِ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ : حَدِيثُ
«الصَّحِيحِينَ» «بَلَّغُوا عَنِّي» - «لِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» .

وحديثُ : «مَنْ أَدَّى إِلَى أُمَّتِي حَدِيثًا وَاحِدًا يُقِيمُ بِهِ سُنَّةً أَوْ يَرُدُّ بِهِ
بِدْعَةً ؛ فَلَهُ الْجَنَّةُ» رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْأَرْبَعِينَ» .

(١) «الجامع» (١/ ٣٣٩ - ٣٤٠) .

وحدیث البیهقی عن أبي ذرٍّ : « أمرنا رسولُ اللَّهِ ﷺ أن لا نُغلبَ على أن نأمرَ بالمعروفِ ، وننهيَ عن المنكرِ ، ونُعلمَ الناسَ السُّننَ » .

* * *

• فصل :

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا أَرَادَ حُضُورَ مَجْلِسِ التَّحْدِيثِ أَنْ يَتَطَهَّرَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيُسْرِحَ لِحْيَتَهُ ، وَيَجْلِسَ مُتَّكِئًا بِوَقَارٍ ، فَإِنْ رَفَعَ أَحَدٌ صَوْتَهُ زَبْرَهُ ، وَيُقْبِلَ عَلَى الْحَاضِرِينَ كُلِّهِمْ ، وَيَفْتَحَ مَجْلِسَهُ ، وَيَخْتِمَهُ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَدُعَاءِ يَلِيقُ بِالْحَالِ ، بَعْدَ قِرَاءَةِ قَارِئٍ حَسَنِ الصَّوْتِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ ، وَلَا يَسْرُدُ الْحَدِيثَ سَرْدًا يَمْنَعُ فَهَمَ بَعْضِهِ .

(فصل : وَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا أَرَادَ حُضُورَ مَجْلِسِ التَّحْدِيثِ أَنْ يَتَطَهَّرَ)

بِغُسْلِ وَوُضُوءٍ ، (وَيَتَطَيَّبُ) ، وَيَتَبَخَّرُ ، وَيَسْتَاكُ ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ ، (وَيُسْرِحُ لِحْيَتَهُ ، وَيَجْلِسُ) فِي صَدْرِ مَجْلِسِهِ (مُتَّكِئًا) فِي جُلُوسِهِ (بِوَقَارٍ) وَهَيْبَةٍ .

وقد كان مالكٌ يفعلُ ذلكَ ، فقلَّ له ، فقال : أحبُّ أن أعظمَ حديثَ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، ولا أحدثُ إلا على طهارةٍ مُتمكِّنا . وكان يكرهُ أن يُحدِّثَ في الطريقِ أو وهو قائمٌ . أسندهُ البیهقی .

وأسندَ عن قتادةَ قال : لقد كان يستحبُّ أن لا يقرأَ الأحاديثَ إلا على طهارةٍ .

وعن ضرار بن مرَّة قال : كانوا يكرهون أن يُحدِّثوا على غيرِ طهرٍ .

وعن ابنِ المُسيَّبِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ فِي مَرَضِهِ ، فَجَلَسَ وَحَدَّثَ بِهِ ؛ فَقِيلَ لَهُ : وَدِدْتُ أَنَّكَ لَمْ تَتَعَنَّ ، فَقَالَ : كَرِهْتُ أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُضْطَجِعٌ .

وَعَنْ بِشْرِ بْنِ الْحَارِثِ : أَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ سُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ وَهُوَ يَمْشِي ، فَقَالَ : لَيْسَ هَذَا مِنْ تَوْقِيرِ الْعِلْمِ .

وعن مالك قال : مجالسُ العلمِ تُخْتَصَرُ بِالْخُشُوعِ وَالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ .
ويُكره أن يقوم لأحدٍ ، فقد قيل : إذا قامَ القارئُ لحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ لأحدٍ فَإِنَّهُ تُكْتَبُ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ .

(فإن رفع أحد صوته) في المجلس (زبره) أي : انتهره وزجره ؛ فقد كان مالك يفعل ذلك أيضًا ، ويقول : قال الله تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] ، فَمَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ عِنْدَ حَدِيثِهِ فَكَأَنَّمَا رَفَعَ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِهِ .

(ويُقْبَلُ عَلَى الْحَاضِرِينَ كُلِّهِمْ) ، فقد قال حبيب بن أبي ثابت^(١) : إِنَّ مِنْ السُّنَّةِ إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ الْقَوْمَ أَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا .

(وَيُفْتَتَحُ مَجْلِسُهُ ، وَيُخْتِمُهُ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَدَعَاءٍ يَلِيقُ بِالْحَالِ ، بَعْدَ قِرَاءَةِ قَارِئٍ حَسَنِ الصَّوْتِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ) .

فقد رَوَى الحَاكِمُ فِي «المستدرِكِ»^(١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اجْتَمَعُوا تَذَاكَرُوا الْعِلْمَ وَقَرَأُوا سُورَةَ .

(وَلَا يَسْرُدُ الْحَدِيثَ سَرْدًا) عَجَلًا (يَمْنَعُ فَهَمَ بَعْضِهِ) ، كَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ : أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَعْجِلُ ، وَيَقُولُ : أَحَبُّ أَنْ أَتَفْهَمَ^(٢) حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَأُورِدَ الْبَيْهَقِيُّ فِي ذَلِكَ حَدِيثَ الْبُخَارِيِّ عَنْ عُروَةَ قَالَ : جَلَسَ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَى جَنْبِ حُجْرَةَ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي^(٣) ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ ، فَلَمَّا قَضَتْ صَلَاتَهَا قَالَتْ : أَلَا تَعْجَبُ إِلَى هَذَا وَحَدِيثِهِ ؛ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ أَحْصَاهُ .

وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ .

وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ عَقِيْبِهِ : إِنَّمَا كَانَ حَدِيثُهُ فَضْلًا تَفْهَمُهُ الْقُلُوبُ .

● فصل :

يُسْتَحَبُّ لِلْمُحَدِّثِ الْعَارِفِ عَقْدُ مَجْلِسٍ لِإِمْلَاءِ الْحَدِيثِ ؛ فَإِنَّهُ أَعْلَى مَرَاتِبِ الرِّوَايَةِ ، وَيَتَّخِذُ مُسْتَمْلِيًا مُحْصَلًا مُتَيَقِّظًا ، يُبْلِغُ عَنْهُ إِذَا كَثُرَ الْجَمْعُ ، عَلَى عَادَةِ الْحَفَاطِ ، وَيَسْتَمْلِي مُرْتَفِعًا ، وَإِلَّا قَائِمًا ، وَعَلَيْهِ تَبْلِيغُ لَفْظِهِ عَلَى وَجْهِهِ .

(٢) فِي «ص» : «أَفْهَمَ» .

(١) (١/ ٩٤) .

(٣) فِي «ص» : «وَهُوَ يَصْلِي» وَهُوَ خَطَأٌ .

(فصل : يُسْتَحَبُّ لِلْمُحَدِّثِ الْعَارِفِ عَقْدُ مَجْلِسٍ لِإِمْلَاءِ الْحَدِيثِ ؛ فَإِنَّهُ أَعْلَى مَرَاتِبِ الرِّوَايَةِ) ، وَالسَّمَاعُ فِيهِ أَحْسَنُ وَجْوهِ التَّحْمِيلِ وَأَقْوَاهَا .

روى ابن عدي ، والبيهقي في « المدخل » من طريقه : ثنا عبد الصمد ابن عبد الله ومحمد بن بشر الدمشقيان ، قالا : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ : ثنا أبو الخطاب معروف الخياط ، قال : رأيت واثلة بن الأسقع رضي الله عنه يُمْلِي عَلَى النَّاسِ الْأَحَادِيثَ ، وَهُمْ يَكْتُبُونَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ .

(وَيَتَّخِذُ مُسْتَمْلِمًا مُحَضَّلًا مَتِيقَظًا ، يُبَلِّغُ عَنْهُ إِذَا كَثُرَ الْجَمْعُ ؛ عَلَى عَادَةِ الْحِفَافِ) فِي ذَلِكَ ، كَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ ، وَشُعْبَةَ ، وَوَكَيْعَ ، وَخَلَّاقَ .

وقد روى أبو داود والنسائي من حديث رافع بن عمرو قال : رأيت رسول الله ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمَنْىَ حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةِ شَهْبَاءَ ، وَعَلَيَّ يُعْبَرُ عَنْهُ .

وفي « الصحيح » عن أبي جَمْرَةَ قَالَ : كُنْتُ أَتْرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ .

فَإِنْ كَثُرَ الْجَمْعُ بِحَيْثُ لَا يَكْفِي مُسْتَمْلِمٌ اتَّخَذَ مُسْتَمْلِمَيْنِ فَأَكْثَرَ ؛ فَقَدْ أَمْلَى أَبُو مُسْلِمٍ الْكَجِّيُّ فِي رَحْبَةِ غَسَّانَ ، وَكَانَ فِي مَجْلِسِهِ سَبْعَةُ مُسْتَمْلِمِينَ ، يُبَلِّغُ كُلُّ وَاحِدٍ صَاحِبَهُ الَّذِي يَلِيهِ ، وَحَضَرَ عَنْده نِيفٌ وَأَرْبَعُونَ أَلْفَ مُحْبِرَةٍ سِوَى النِّظَارَةِ^(١) .

(١) كذا السياق ، ووقع في « ص » و « م » : « أربعين » ، والحكاية في « الجامع » للخطيب (٥٣/٢) ، و « شرح الألفية » للعراقي (٢/٢١٢ - ٢١٣) ، وفيها : « وحسب من حضر بمحبرة ، فبلغ ذلك نيفًا وأربعين ألف محبرة سوى النظارة » .

وكان يحضرُ مجلسَ عاصِم بن عليٍّ أكثرُ من مائة ألفِ إنسانٍ .

ولا يكونُ المستملي بليدًا ، كُستَملي يزيدُ بن هارون ، حيث سئل يزيدُ عن حديثٍ فقال : « ثنا به عِدَّةٌ » ، فصاح المستملي : يا أبا خالد ، عِدَّة ابن مَنْ ؟ فقال له : ابن فَقْدُوكَ .

وَمِنْ لطيفٍ ما ورد في الاستملاء ، ما حكاه المِزِيُّ في « تهذيبه »^(١) عن عبدَانَ بنِ محمدٍ المروزيِّ قال : رأيت الحافظَ يعقوبَ بن سُفيانَ الفسويَّ في النوم ، فقلتُ : ما فعل اللّهُ بك ؟ قال : غَفَرَ لي ، وأمرني أن أُحدِّث في السماءِ كما كنتُ أُحدِّث في الأرضِ ، فحدَّثتُ في السماءِ السابعةِ ، فاجتمعَ عليَّ الملائكةُ واستمليَ عليَّ جبريلُ ، وكتبوا بأقلامٍ من الذهبِ .

وعن أحمدَ بن جعفر التُّستريِّ قال : لَمَّا جَاءَنِي يعقوبُ بنُ سُفيانَ رأيتهُ في النوم ، كأنَّهُ يحدثُ في السماءِ السابعةِ ، وجبريلُ يَستَملي عليه .

(وَيَسْتَملي مُرتَفِعًا) على كُرسيٍّ ونحوِهِ ، (وإلا قائمًا) على قدميهِ ، ليكونَ أَبْلَغَ للسَّامِعِينَ ، (وعَلَيْهِ) أي : المُستَملي وجُوبًا (تَبْلِغُ لَفْظُهُ) أي : المُملي وأداؤه (على وَجْهِهِ) من غيرِ تَغْيِيرٍ .

* * *

وَفَائِدَةُ المُسْتَملي : تَفْهِيمُ السَّامِعِ عَلَى بُعْدٍ .

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا المُبْلَغَ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ رِوَايَتُهُ عَنِ المُملي إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ الحَالَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ .

(١) « تهذيب الكمال » (٣٢/٣٣٤) .

وَيَسْتَنْصِتُ الْمُسْتَمْلِي النَّاسَ بَعْدَ قِرَاءَةِ قَارِي حَسَنِ الصَّوْتِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ يُبَسِّمُ ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ - تَعَالَى - ، وَيُصَلِّي عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ، وَيَتَحَرَّى الْأَبْلَغَ فِيهِ ، ثُمَّ يَقُولُ لِلْمُحَدِّثِ : « مَنْ - أَوْ مَا - ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللَّهُ ، أَوْ رَضِيَ عَنْكَ » ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَكُلَّمَا ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قال الخطيب : وَيَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ : وَإِذَا ذَكَرَ صَحَابِيًّا : رَضِيَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ ابْنُ صَحَابِيٍّ قَالَ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَيَحْسُنُ بِالْمُحَدِّثِ الثَّنَاءُ عَلَى شَيْخِهِ حَالِ الرِّوَايَةِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، كَمَا فَعَلَهُ جَمَاعَاتٌ مِنَ السَّلَفِ ، وَلَيَعْتَنِ بِالذُّعَاءِ لَهُ ، فَهُوَ أَهَمُّ . وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ مَنْ يَرَوِي عَنْهُ بِلَقَبٍ ، أَوْ وَصْفٍ ، أَوْ حِرْفَةٍ ، أَوْ أُمَّ عُرْفٍ بِهَا .

(وفائدة المستملي : تفهيم السامع) لفظ المملي (على بُعد) ليتحققه بصوته . (وأما من لم يسمع إلا المبلغ ؛ فلا يجوز له روايته عن المملي ، إلا أن يبين الحال ، وقد تقدم هذا) بما فيه (في) النوع (الرابع والعشرين) .

(ويستنصت المستملي الناس) أي : أهل المجلس ، حيث احتيج للاستنصات ؛ ففي «الصحيحين» من حديث جابر^(١) : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

(١) في «ص» و«م» : «جابر» ؛ خطأ .

له : « اسْتَنْصِتِ النَّاسَ » ، (بَعْدَ قِرَاءَةِ قَارِئٍ حَسَنٍ الصَّوْتِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ) لما تَقَدَّمَ .

(ثُمَّ يُبَسِّمِلُ^(١)) الْمُسْتَمْلِي ، (وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيُصَلِّي عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ، وَيَتَحَرَّى الْأَبْلَغَ فِيهِ) مِنْ أَلْفَاظِ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ .

وقد ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي «الرَّوْضَةِ» عَنِ الْمُتَوَلَّى وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْخُرَاسَانِيِّينَ : أَنَّ أَبْلَغَ أَلْفَاظِ الْحَمْدِ : «الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ ، وَيَكْفِي مَزِيدَهُ» ، وَقَالَ : لَيْسَ لَذَلِكَ دَلِيلٌ مُعْتَمَدٌ .

قَالَ الْبَلْقِينِيُّ : بَلِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ؛ لِأَنَّهُ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ ، وَآخِرُ دَعْوَى أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَيَنْبَغِي الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا .

وَنَقَلَ فِي «الرَّوْضَةِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْمُرُوزِيِّ^(٢) أَنَّ أَبْلَغَ أَلْفَاظِ الصَّلَاةِ : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، كُلَّمَا ذَكَرَهُ^(٣) الذَّاكِرُونَ ، وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ»^(٤) .

ثُمَّ قَالَ : وَالصَّوَابُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُجْزَمَ بِهِ ، أَنَّ أَبْلَغَهَا مَا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ ، حَيْثُ قَالُوا : كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ؟ فَقَالَ : «قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ،

(١) فِي «ص» : «يَسْتَمْلِي» . (٢) فِي «ص» : «الْمُرُوزِي» .

(٣) فِي «ص» وَ «م» : «ذَكَرَكَ» .

(٤) لَيْسَ فِي «ص» وَ «م» . وَهَذَا الْإِسْتِحْسَانُ مَبْنِي عَلَى أَنَّ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ افْتَتَحَ بِهِ بَعْضَ كِتَابِهِ ، كَ «الرِّسَالَةِ» ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ
إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ .

(ثُمَّ يَقُولُ) الْمُسْتَمْلِي (لِلْمُحَدِّثِ) الْمَمْلِي : («مَنْ» ذَكَرْتَ - أَي :
مِنَ الشُّيُوخِ - (أَوْ مَا ذَكَرْتَ) أَي : مِنْ الْأَحَادِيثِ : (رَحِمَكَ اللَّهُ ، أَوْ
رَضِيَ عَنْكَ ، وَمَا أَشْبَهَهُ) .

قَالَ يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ^(١)^(٢) : نِلْتُ الْقَضَاءَ ، أَوْ قَضَاءَ الْقَضَاةِ وَالْوِزَارَةِ ،
وَكَذَا وَكَذَا ، مَا سَرَرْتُ بِشَيْءٍ مِثْلَ قَوْلِ الْمُسْتَمْلِي : «مَنْ ذَكَرْتَ رَحِمَكَ
اللَّهُ» .

(وَكُلَّمَا ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمُسْتَمْلِي (عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

(قَالَ الْخَطِيبُ^(٣) : وَيَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ ، وَإِذَا ذَكَرَ صَحَابِيًّا رَضِيَ عَلَيْهِ ،
فَإِنْ كَانَ ابْنَ صَحَابِيٍّ قَالَ : «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» .

وَكَذَا يَتَرَحَّمُ عَلَى الْأَئِمَّةِ ، فَقَدْ رَوَى الْخَطِيبُ^(٤) أَنَّ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ
قَالَ لَهُ الْقَارِئُ يَوْمًا : «حَدَّثَكُمْ الشَّافِعِيُّ» ، وَلَمْ يَقُلْ : «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» ،
فَقَالَ الرَّبِيعُ : وَلَا حَرْفَ ، حَتَّى يُقَالَ : «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» .

(وَيَخْسَنُ بِالْمُحَدِّثِ الثَّنَاءَ عَلَى شَيْخِهِ حَالِ الرِّوَايَةِ) عَنْهُ (بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ،
كَمَا فَعَلَهُ جَمَاعَاتٌ مِنَ السَّلَفِ) كَقَوْلِ أَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ : حَدَّثَنِي
الْحَبِيبُ الْأَمِينُ عَوْفُ بْنُ مُسْلِمٍ .

(١) فِي «م» : «أَكْتَمَ» بِالْمِثْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ . (٢) «الْجَامِعُ» (٧١/٢) .

(٣) «الْجَامِعُ» (١٠٣/٢) . (٤) «الْجَامِعُ» (١٠٦/٢) .

وَقَوْلٍ مَسْرُوقٍ^(١) : حَدَّثَنِي الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ حَبِيبَةُ حَبِيبِ اللَّهِ الْمُبَرَّأَةِ .

وَقَوْلٍ^(٢) عَطَاءٍ : حَدَّثَنِي الْبَحْرُ - يَعْنِي : ابْنَ عَبَّاسٍ .

وَقَوْلٍ شُعْبَةَ : حَدَّثَنِي سَيِّدُ الْفُقَهَاءِ أَيُّوبُ .

وَقَوْلٍ وَكِيعٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ .

(وَلْيَغْتَنِ بِالذُّعَاءِ لَهُ^(٣) فَهُوَ أَهَمُّ) مِنَ الثَّنَاءِ الْمَذْكُورِ .

وَيَجْمَعُ فِي الشَّيْخِ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ ، فَهُوَ أَبْلَغُ فِي إِعْظَامِهِ .

قَالَ الْخَطِيبُ^(٤) : لَكِنْ يَقْتَصِرُ فِي الرِّوَايَةِ عَلَى اسْمٍ مَنْ لَا يَشْكُلُ ، كَأَيُّوبَ ، وَيُونُسَ ، وَمَالِكَ ، وَاللَّيْثَ ، وَنَحْوَهُمْ ، وَكَذَا عَلَى نِسْبَةٍ مِنْ هُوَ مَشْهُورٌ بِهَا كَابْنِ عَوْنٍ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

(وَلَا بِأَسَ بَذِكْرٍ مَنْ يَرُوي عَنْهُ بَلَقَبٍ) كَعُنْدَرٍ ، (أَوْ وَضَفٍ) كَالْأَعْمَشِ ، (أَوْ حِرْفَةٍ) كَالْحَنَاطِ^(٥) ، (أَوْ أُمٍّ) كَابْنِ عُلَيَّةَ ، وَإِنْ كَرِهَ ذَلِكَ ، إِذَا (عُرِفَ بِهَا) ، وَقَصَدَ تَعْرِيفَهُ لَا عَيْنَهُ .

(١) «الجامع» (٢/ ٨٥) . (٢) فِي «ص» : «وقول» .

(٣) فِي «ص» ، وَ«م» : «لهم» ، وَالْمَثْبُتُ أَشْبَهُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْمَطْبُوعِ ، وَانْظُرْ «مقدمة ابن الصلاح» (ص : ٢٤٨) .

(٤) «الجامع» (٢/ ٧٢) . (٥) فِي «ص» : «كالخياط» .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْمَعَ فِي إِمْلَائِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِهِ مُقَدِّمًا
أَرْجَحَهُمْ، وَيُرْوَى عَنْ كُلِّ شَيْخٍ حَدِيثًا، وَيَخْتَارَ مَا عَلَا سَنَدُهُ
وَقَصُرَ مَتْنُهُ، وَالْمُسْتَفَادَ مِنْهُ، وَيُنَبِّهَ عَلَى صِحَّتِهِ، وَمَا فِيهِ مِنْ
عُلُوٍّ وَفَائِدَةٍ، وَضَبْطٍ مُشْكِلٍ، وَلِيَّتَجَنَّبَ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ عُقُولُهُمْ
وَمَا لَا يَفْهَمُونَهُ، وَيَخْتِمُ الْإِمْلَاءَ بِحِكَايَاتٍ، وَنَوَادِرٍ، وَإِنْشَادَاتٍ
بِأَسَانِيدِهَا، وَأَوَّلَاهَا مَا فِي الزُّهْدِ، وَالْآدَابِ، وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ .
وَإِذَا قَصَرَ الْمُحَدِّثُ أَوْ اشْتَغَلَ عَنْ تَخْرِيجِ الْإِمْلَاءِ، اسْتَعَانَ
بِبَعْضِ الْحَفَازِ، وَإِذَا فَرَّغَ الْإِمْلَاءُ قَابَلَهُ وَاتَّقَنَهُ .

(وَيُسْتَحَبُّ) لِلْمُحَدِّثِ (أَنْ يَجْمَعَ فِي إِمْلَائِهِ) الرِّوَايَةَ عَنْ (جَمَاعَةٍ مِنْ
شُيُوخِهِ)، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى شَيْخٍ وَاحِدٍ (مُقَدِّمًا أَرْجَحَهُمْ) بَعْلُو سَنَدٍ أَوْ
غَيْرِهِ، وَلَا يُرْوَى إِلَّا عَنْ ثِقَاتِ شُيُوخِهِ، دُونَ كَذَّابٍ أَوْ فَاسِقٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ .
رَوَى مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِهِ»^(١) عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ : لَا يَكُونُ
الرَّجُلُ إِمَامًا وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا وَهُوَ
يُحَدِّثُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ .

(وَيُرْوَى عَنْ كُلِّ شَيْخٍ حَدِيثًا) وَاحِدًا فِي مَجْلِسٍ، (وَيَخْتَارُ) مِنْ
الْأَحَادِيثِ (مَا عَلَا سَنَدُهُ وَقَصُرَ مَتْنُهُ) وَكَانَ فِي الْفَقْهِ، أَوْ التَّرْغِيبِ .

قال علي بن حجر :

وظيفتنا^(١) مائة للغريب في كلِّ يومٍ سوى ما يُعادُ
شريكية أو هُشيمية أحاديثُ فقهِ قِصارٍ جِبادُ

(و) يتحرَّى (المستفاد منه ، ويُنبّه على صحَّته) أي الحديث ، أو حُسْنِهِ ، أو ضَعْفِهِ ، أو عِلَّتِهِ إِنْ كَانَ مَعْلُولًا ، (و) على (ما فِيهِ مِنْ عُلُوٍّ) وجلالة في الإسناد ، (وفائدة) في الحديث أو السُّنَدِ ، كتقديم تاريخ سَمَاعِهِ ، وانفراذه عن شَيْخِهِ ، وكونه لا يُوجَدُ إِلَّا عِنْدَهُ ، (وَضَبْطُ مُشْكِلٍ) في الأسماءِ ، أو غريبٍ ، أو معنًى غامضٍ في المتن .

(ولِيَتَجَنَّبَ^(٢)) مِنْ الْأَحَادِيثِ (ما لَا تَحْتَمِلُهُ^(٣)) عَقُولُهُمْ ، وما لَا يَفْهَمُونَهُ) كَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ؛ لِمَا^(٤) لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْخَطِإِ والوَهْمِ ، والوقوع في التَّشْبِيهِ والتَّجْسِيمِ .

فقد قال عليٌّ : تُحِبُّونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ؟! حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ . رواه البخاري^(٥) .

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ»^(٦) عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِذَا حَدَّثْتُمُ النَّاسَ عَنْ رَبِّهِمْ ، فَلَا تُحَدِّثُوهُمْ بِمَا يَغْرُبُ وَيَشُكُّ عَلَيْهِمْ» .

(١) في «ص» ، «م» : «وظيفتها» . والتصحيح من «الثقات» لابن حبان (٤٦٨/٨) ، و«الكامل» (١٣٢٦/٤) ، و«الجامع» للخطيب (٢١٦/١) ، و«سير الأعلام» (٥١٢/١١) ، و«تهذيب الكمال» (٣٥٩/٢٠) .

(٢) في «ص» : «وليجتنب» . (٣) في «ص» ، «م» : «تحمله» .

(٤) في «ص» : «لمن» . (٥) «الصحيح» (٤٤/١) .

(٦) (٢٨١/٢) .

وقال ابن مسعود: ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تَبْلُغُهُ عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة. رواه مسلم^(١).

قال الخطيب^(٢): وَيَجْتَنِبُ أَيْضًا فِي رِوَايَتِهِ لِلْعَوَامِ أَحَادِيثَ الرُّخَصِ، وما شَجَرَ بَيْنَ الصُّحَابَةِ، والإسرائيليات.

(ويختتم الإملاء بحكايات، ونوادر، وإنشادات بأسانيدِها) كعادة الأئمة في ذلك.

وقد استدل له الخطيب^(٣) بما رواه عن عليّ، قال: رَوَّحُوا الْقُلُوبَ وَابْتَغُوا لَهَا طَرَفَ الْحِكْمَةِ.

وكان الزهري^(٤) يقول لأصحابه: هَاتُوا مِنِ أشْعَارِكُمْ، هَاتُوا مِنْ حَدِيثِكُمْ؛ فَإِنَّ الْأُذُنَ مَجَّةٌ، وَالْقَلْبُ حَمَضٌ.

(وأولاهما ما في الزهد، والآداب، ومكارم الأخلاق) هذا من زوائد المصنّف.

(وإذا قصر المحدث) عن تخريج الإملاء لقصوره عن المعرفة بالحديث، وعِلَّله، واختلاف وجوهه، (أو اشتغل عن تخريج الإملاء، استعان ببعض الحفاظ) في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها قبل يوم مجلسه، فقد فعله جماعة كأبي الحسين ابن بشران، وأبي القاسم السراج، وخلائق.

(٢) «الجامع» (١١٩/٢).

(٤) «الجامع» (١٣٠/٢).

(١) «مقدمة الصحيح» (٩/١).

(٣) «الجامع» (١٢٩/٢).

(وإذا فرغ الإملاء قابله وأتقنه)، لإصلاح ما فسد منه بزيغ القلم وطغيانه، وفيه حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه السابق في فرع المُقابلة.

قال العراقي^(١): وقد رخص ابن الصلاح هناك في الرواية بدونها بشروط ثلاثة، ولم يذكر ذلك هنا فيحتمل أن يحمل هذا على ما تقدم، ويحتمل الفرق بين النسخ من أصل السماع والنسخ من إملاء الشيخ حفظاً؛ لأنَّ الحفظ خَوَّانٌ.

قال: ولكنَّ المُقابلة للإملاء أيضاً إنما هي مع الشيخ أيضاً من حفظه، لا على أصوله.

قلت: جرت عادتنا بتخريج الإملاء وتحريره في كراسة، ثم نملئ حفظاً، وإذا نَجَزَ قابله المملئ معنا على الأصل الذي حرَّزناه، وذلك غاية الإتقان.

وقد كان الإملاء دَرَسَ بعد ابن الصلاح إلى أواخر أيام الحافظ أبي الفضل العراقي، فافتتحه سنة ست وتسعين وسبعمائة فأملئ أربعمئة مجلس وبضعة عشر مجلساً إلى سنة موته سنة ست وثمانمئة، ثم أملئ ولده إلى أن مات سنة ست وعشرين ستمائة^(٢) مجلس وكسراً.

ثم أملئ شيخ الإسلام ابن حجر إلى أن مات سنة ثنتين وخمسين أكثر من ألف مجلس، ثم درس تسع عشرة سنة، فافتتحه أول سنة ثنتين وسبعين، فأملئ ثمانين مجلساً، ثم خمسين أخرى.

(١) «التبصرة» (٢/ ٢٢٢ - ٢٢٣).

(٢) في «ص»: «وستمئة» بزيادة الواو؛ خطأ.

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَمْلِي فِي الْأُسْبُوعِ إِلَّا يَوْمًا وَاحِدًا؛ لِحَدِيثِ الشَّيْخَيْنِ^(١)، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَذْكُرُ النَّاسَ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمِيسٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: لَوِ دِدْنَا أَنَّكَ ذَكَّرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ مَا يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَمْلِكُكُمْ، وَإِنِّي أَتَخَوَّلُكُمْ بِالْمَوْعِظَةِ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ مَخَافَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ^(٢)، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَ النَّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ أَبَيْتَ فَمَرَّتَيْنِ، فَإِنْ أَكْثَرْتَ فَثَلَاثَ مَرَارٍ، وَلَا تَمَلِ النَّاسَ هَذَا الْقُرْآنَ، وَلَا تَأْتِ الْقَوْمَ وَهُمْ فِي حَدِيثٍ فَتَقْطَعَ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ، وَلَكِنْ أَنْصِتْ، فَإِنْ^(٣) أَمْرُوكَ فَحَدِّثْهُمْ، وَهُمْ يَشْتَهَوْنَهُ.

وَلَمْ أَظْفَرْ لِأَحَدٍ بِتَعْيِينِ يَوْمِ الْإِمْلَاءِ وَلَا وَقْتِهِ، إِلَّا أَنَّ غَالِبَ الْحَقَّائِظِ كَابِنِ عَسَاكِرَ، وَابْنَ السَّمْعَانِيِّ، وَالْخَطِيبِ كَانُوا يُمْلُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ صَلَاتِهَا، فَتَبِعْتُهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ ظَفَرْتُ بِحَدِيثٍ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ بَعْدَ عَصْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعْبِ»^(٤) عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ جَلَسَ يَمْلِي خَيْرًا حَتَّى يُنْسِيَ، كَانَ أَفْضَلَ مِمَّنْ^(٥) أَعْتَقَ ثَمَانِيَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ^(٦)».

(١) أخرجه: البخاري (٢٧/١)، ومسلم (١٤٢/٨).

(٢) «الصحيح» (٩١/٨). (٣) في «ص»: «فإذا».

(٤) (٤١٠/١). (٥) في «ص»: «من أن».

(٦) ليس في الحديث أنه يوم الجمعة، والحديث غير صحيح.

• النوع الثامن والعشرون :

مَعْرِفَةُ آدَابِ طَلَبِ الْحَدِيثِ

قَدْ تَقَدَّمَ مِنْهُ جُمْلٌ مُتَفَرِّقَةٌ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَصْحِيحُ النَّيَّةِ،
وَالِإِخْلَاصُ لِلَّهِ تَعَالَى فِي طَلَبِهِ، وَالْحَذَرُ مِنَ التَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى
أَغْرَاضِ الدُّنْيَا، وَلَيْسَ سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقَ، وَالتَّسْدِيدَ،
وَالْتَّيْسِيرَ، وَلَيْسَتْ عَمَلِ الْأَخْلَاقِ الْجَمِيلَةِ وَالْآدَابِ، ثُمَّ لِيُفْرَغَ
جَهْدَهُ فِي تَحْصِيلِهِ، وَيَغْتَنِمَ إِمْكَانَهُ.

(النوع الثامن والعشرون : معرفة آداب طلب^(١) الحديث ، قد تقدم منه
جُمْلٌ متفرقة ، ويجب عليه تصحيح النية ، والإخلاص لله تعالى في
طلبه ، والحذر من التوصل به إلى أغراض الدنيا) .

فقد روى أبو داود وابن ماجه^(٢) من حديث أبي هريرة قال : قال
رسول الله ﷺ : « مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ وَجَهَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا
لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا ، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وقال حماد بن سلمة^(٣) : مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ لغيرِ اللَّهِ مَكْرَ بِهِ .

(١) في «ابن الصلاح» : «طالب» .

(٢) أخرجه : أبو داود (٣٦٦٤) ، وابن ماجه (٢٥٢) .

(٣) «الجامع» للخطيب (٨٤/١ - ٨٥) ، و«تهذيب الكمال» (٢٦٦/٧) .

وقال سُفيانُ الثوريُّ^(١) : ما أَعْلَمُ عَمَلًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ لِمَنْ أَرَادَ اللَّهَ .

قال ابنُ الصلاح^(٢) : وَمِنْ أَقْرَبِ الْوُجُوهِ فِي إِصْلَاحِ النَّيَةِ فِيهِ ، مَا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ نُجَيْدٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ بْنِ حَمْدَانَ ، وَكَانَا عَبْدَيْنِ صَالِحِينَ ، فَقَالَ لَهُ : بِأَيِّ نِيَةٍ أَكْتُبُ الْحَدِيثَ ؟ فَقَالَ : أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ أَنَّ عِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحِينَ تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَرَسُوكُمُ اللَّهُ ﷻ رَأْسُ الصَّالِحِينَ .

(وَلَيْسَالُ اللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقَ ، وَالتَّسْدِيدَ) لِذَلِكَ ، (وَالْتَّيْسِيرَ) ، وَالْإِعَانَةَ عَلَيْهِ ، (وَلَيْسَتَعْمَلُ الْأَخْلَاقَ الْجَمِيلَةَ وَالْآدَابَ) الرَضِيَّةَ .

فَقَدْ قَالَ أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ^(٣) : مَنْ طَلَبَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَدْ طَلَبَ أَعْلَى أُمُورِ الدِّينِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ النَّاسِ .

(ثُمَّ لِيَفْرِغَ جَهْدَهُ فِي تَحْصِيلِهِ ، وَيَغْتَنِمَ إِمْكَانَهُ) .

فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا : «أَحْرَصُ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعْنِ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ» .

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ^(٥) : لَا يُنَالُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٦) : لَا يَطْلُبُ هَذَا الْعِلْمَ مَنْ يَطْلُبُهُ بِالتَّمَلُّلِ وَغَنَى النَّفْسِ

(١) «المحدث الفاضل» (ص : ١٨٢) . (٢) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٠) .

(٣) «الجامع» (٧٨/١) . (٤) (٥٦/٨) .

(٥) «صحيح مسلم» (١٠٥/٢) . (٦) «الحلية» (١١٩/٩ - ١٢٠) .

فَيُفْلَحُ ، وَلَكِنْ مَنْ طَلَبَهُ بِذِلَّةِ النَّفْسِ ، وَضِيقِ الْعَيْشِ ، وَخِدْمَةِ الْعِلْمِ ، أَفْلَحَ .

وَيَبْدَأُ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَرْجَحِ شُيُوخِ بَلَدِهِ إِسْنَادًا ، وَعِلْمًا ، وَشُهْرَةً ،
وَدِينًا ، وَغَيْرَهُ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ مُهِمَّاتِهِمْ فَلْيَرْحَلْ عَلَى عَادَةِ
الْحُقَاطِ الْمُبْرَزِينَ ، وَلَا يَحْمِلْنَهُ الشَّرُّ عَلَى التَّسَاهُلِ فِي
التَّحْمِلِ ، فَيَخِلْ بِشَيْءٍ مِنْ شُرُوطِهِ .

(ويبدأ بالسماع من أرحح شيوخ بلده إسنادًا ، وعلمًا ، وشهرة ، ودينًا
وغيره) إلى أن يفرغ منهم ، ويبدأ بأفرادهم فمن تفرّد بشيء أخذه عنه
أولًا ، (فإذا فرغ من مهمّاتهم) وسماع عواليهم ، (فليرحل) إلى سائر
البلدان (على عادة الحُقَاطِ المبرزين) ولا يرحل قبل ذلك .

قال الخطيب^(١) : فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِالرَّحَلَةِ أَمْرَانِ :

أحدهما : تَحْصِيلُ غُلُوبِ الْإِسْنَادِ ، وَقَدَمِ السَّمَاعِ .

والثاني : لِقَاءُ الْحُقَاطِ ، وَالْمُذَاكِرَةُ لَهُمْ ، وَالِاسْتِفَادَةُ مِنْهُمْ .

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرَانِ مَوْجُودَيْنِ فِي بَلَدِهِ وَمَعْدُومَيْنِ فِي غَيْرِهِ ، فَلَا فَائِدَةَ فِي
الرَّحَلَةِ ، أَوْ مَوْجُودَيْنِ فِي كُلِّ مُنْهَمَا ، فَلْيَحْصُلْ حَدِيثُ بَلَدِهِ ثُمَّ يَرْحَلْ .

قال : وَإِذَا عَزَمَ عَلَى الرَّحَلَةِ ، فَلَا يَتْرُكْ أَحَدًا فِي بَلَدِهِ مِنَ الرُّوَاةِ إِلَّا
وَيَكْتُبُ عَنْهُ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، وَإِنْ قَلَّتْ . فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ : ضَيِّغْ
وَرَقَّةً وَلَا تُضَيِّعَنَّ شَيْخًا .

والأصلُ في الرحلة ما رواه البيهقي في «المدخل»، والخطيبُ في «الجامع»^(١)، عن عبد الله بن مُحمد بن عَقِيلٍ، عن جابر بن عبد الله قال: بَلَّغَنِي حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ أَسْمَعُهُ، فابْتَعْتُ بَعِيرًا فَشَدَدْتُ عَلَيْهِ رَحْلِي، وَسِرْتُ شَهْرًا حَتَّى قَدِمْتُ الشَّامَ فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَنَسٍ، فَقُلْتُ لِلْبَوَّابِ: قُلْ لَه: جَابِرٌ عَلَى الْبَابِ، فَأَتَاهُ فَقَالَ لَه: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ فَأَتَانِي فَقَالَ لِي، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَرَجَعَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَامَ يَطَأُ^(٢) ثَوْبَهُ حَتَّى لَقِينِي، فَاعْتَنَقَنِي وَاعْتَنَقْتُهُ، فَقُلْتُ: حَدِيثٌ بَلَّغَنِي عَنْكَ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقِصَاصِ، لَمْ أَسْمَعُهُ، فَخَشِيتُ أَنْ تَمُوتَ أَوْ أَمُوتَ قَبْلَ أَنْ أَسْمَعَهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَحْشُرُ اللَّهُ الْعِبَادَ- أَوْ قَالَ: النَّاسَ- عُرَاةَ غُرْلًا بُهْمًا» قُلْنَا: وَمَا بُهْمًا؟ قَالَ: «لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ رَبُّهُمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قُرْبَ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدِّيَّانُ، لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ^(٣) مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَلَا أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ حَتَّى أُقْضَى مِنْهُ، حَتَّى اللَّطْمَةُ»، قُلْنَا: كَيْفَ وَإِنَّمَا نَأْتِي اللَّهَ عُرَاةَ غُرْلًا بُهْمًا، قَالَ: «بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ».

وَاسْتَدَلَّ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا بِرَحْلَةِ مُوسَى إِلَى الْخَضِرِ، وَقِصَّتُهُ فِي «الصَّحِيحِ»^(٤).

(١) «الجامع» (٢/٢٢٥).

(٢) فِي «ص»: «يَطَاطَى».

(٣) فِي «م»: «وَلِأَحَدٍ».

(٤) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٦/١١٠)، وَمُسْلِمٌ (٧/١٠٣).

وروى^(١) أيضًا من طريق عَيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ وَاهِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعَاظِيِّ قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى مَسْلَمَةَ بْنِ مَخْلَدٍ، فَأَلْفَاهُ نَائِمًا فَقَالَ: أَيْقِظُوهُ، قَالُوا: بَلْ نَتْرُكُهُ^(٢) حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، قَالَ: لَسْتُ فَاعِلًا، فَأَيْقَظُوا مَسْلَمَةَ لَهُ فَرَحَبَ بِهِ وَقَالَ: انْزِلْ قَالَ: لَا، حَتَّى تُرْسَلَ إِلَى عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ لِحَاجَةٍ لِي إِلَيْهِ، فَأُرْسَلَ إِلَى عُقْبَةَ فَأَتَاهُ، فَقَالَ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَجَدَ مُسْلِمًا عَلَى عَوْرَةِ فَسَّرَهُ، فَكَانَ أَحْيَا مَوْءُودَةً مِنْ قَبْرِهَا»؟ فَقَالَ عُقْبَةُ: قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

وَسَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ أَبَاهُ عَمَّنْ طَلَبَ الْعِلْمِ، تَرَى لَهُ أَنْ يَلْزَمَ رَجُلًا عِنْدَهُ عِلْمٌ فَيَكْتُبُ عَنْهُ، أَوْ تَرَى لَهُ أَنْ يَرْحَلَ إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي فِيهَا الْعِلْمُ فَيَسْمَعُ مِنْهُمْ؟ قَالَ: يَرْحَلُ يَكْتُبُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ، يُشَامُ النَّاسَ يَسْمَعُ^(٣) مِنْهُمْ^(٤).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ^(٥): أَرْبَعَةٌ لَا تَأْنَسُ^(٦) مِنْهُمْ رُشْدًا، مِنْهُمْ: رَجُلٌ يَكْتُبُ فِي بَلَدِهِ، وَلَا يَرْحَلُ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ.

(١) «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب (ص: ١١٨).

(٢) فِي «ص» وَ«م»: «تَنَزَّلُ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «الْمَطْبُوعِ»، وَ«تَالِي التَّلْخِصِ» (١/٥٦).

(٣) فِي «م»: «بِسْمَعِهِ».

وَالْحِكَايَةُ فِي «الْمَسَائِلِ» لِعَبْدِ اللَّهِ (١٥٨٨) وَ«الرحلة للخطيب» (١٢).

(٤) «الجامع» للخطيب (٢/٢٢٤). (٥) «الجامع» للخطيب (٢/٢٢٥).

(٦) فِي «ص»، «م»: «تَوَنَسَ».

وقال إبراهيم بن أدهم^(١) : إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ الْبَلَاءَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِرَحْلَةٍ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ .

(ولا يحملنَّ الشره) والحرص (على التساهل في التحمل ، فيخلّ بشيء من شروطه) السابقة فإن شهوة السماع لا تنتهي ، ونهمة الطلب لا تنقضي ، والعلم كالبحار التي يتعدّر كيؤها ، والمعادن التي لا ينقطع نيلها .

أخرج المروزي في كتاب « العلم » ، قال : حدثنا ابن شعيب بن الحبحاب ، حدثني عمي صالح بن عبد الكبير ، حدثني عمي أبو بكر بن شعيب ، عن قتادة قال : قلت لشعيب بن الحبحاب : نزل عليّ أبو العالية الرياحي ، فأقلت عنه الحديث ، فقال شعيب : السماع من الرجال أزرأق .

* * *

وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَا يَسْمَعُهُ مِنْ أَحَادِيثِ الْعِبَادَاتِ وَالْآدَابِ ، فَذَلِكَ زَكَاةُ الْحَدِيثِ ، وَسَبَبُ حِفْظِهِ .

(وينبغي أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث العبادات والآداب) وفضائل الأعمال (فذلك زكاة الحديث وسبب حفظه) فقد قال بشر الحافي^(٢) : يا أصحاب الحديث ؛ أدوا زكاة هذا الحديث ، اعملوا من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث .

(١) « الرحلة » للخطيب (ص : ٨٩) . (٢) « الجامع » (١/ ١٤٤) .

وقال عمرو بن قيس الملائني^(١) : إذا بلغك شيء من الخير^(٢) فاعمل به ولو مرة ، تكن من أهله .

وقال وكيع^(٣) : إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به .

وقال إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع^(٤) : كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به .

وقال أحمد بن حنبل^(٥) : ما كتبت حديثاً إلا وقد عملت به ، حتى مر بي أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً ، فاحتجمت وأعطيت الحجام ديناراً .

* * *

● فصل :

وينبغي أن يُعَظَّمَ شَيْخُهُ وَمَنْ يَسْمَعُ مِنْهُ ، فَذَلِكَ مِنْ إِجْلَالِ الْعِلْمِ وَأَسْبَابِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، وَيَعْتَقَدُ جَلَالَهَ شَيْخِهِ وَرُجْحَانَهُ ، وَيَتَحَرَّى رِضَاهُ ، وَلَا يُطَوِّلُ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَضْجُرُهُ ، وَلَيْسَتْ شِرْهُ فِي أُمُورِهِ ، وَفِي مَا يَشْتَغَلُ فِيهِ ، وَكَيْفِيَّةِ اشْتِغَالِهِ .

(فصل : وينبغي) للطالب (أن يُعَظَّمَ شَيْخُهُ وَمَنْ يَسْمَعُ مِنْهُ ؛ فَذَلِكَ مِنْ إِجْلَالِ الْعِلْمِ وَأَسْبَابِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ) .

(٢) في «ص» : «الخبر» .

(٤) «الجامع» (٢/٢٥٩) .

(١) «الحلية» (١٠٢/٥) .

(٣) «المنهل الروي» (ص : ١٠٩) .

(٥) «السير» (٢٩٦/١١) .

وقد قال المغيرة^(١) : كنا نهابُ إبراهيم كما يُهابُ الأميرُ .

وقال البخاريُّ : ما رأيتُ أحدًا أوقَرَ للمُحدثين من يحيى بن معين .

وفي الحديث^(٢) : «تَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعْلَمُونَ مِنْهُ» ، رواه البيهقي مرفوعًا من حديث أبي هريرة وضعّفه ، وقال : الصحيح وَفَّقَهُ عَلَى عَمَرٍ .

وأورد في الباب حديثَ عبادة بن الصامتِ مرفوعًا : «ليسَ منّا من لم يُجَلِّ كَبِيرَنَا وَيَرْحَمَ صَغِيرَنَا ، وَيَعْرِفَ لِعَالَمِنَا» رواه أحمد^(٣) وغيره .

وأُسْنَدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤) قَالَ : وَجَدْتُ عَامَةً عِلْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ هَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَإِنْ كُنْتُ لَأَتِي بَابَ أَحَدِهِمْ فَأَقِيلُ بِبَابِهِ ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي عَلَيْهِ لِأُذِنَ لِي بِقِرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَكِنْ كُنْتُ أَبْتَغِي بِذَلِكَ طِيبَ نَفْسِهِ .

وأُسْنَدُ عَنْ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ : مَا دَقَّقْتُ عَلَى مُحَدِّثٍ بَابَهُ قَطُّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات : ٥] .

(ويعتقد جَلَالَةُ شَيْخِهِ وَرُجْحَانَهُ) عَلَى غَيْرِهِ ، فَقَدْ رَوَى الْخَلِيلِيُّ فِي

(١) «تاريخ بغداد» (٣٤٨/١٢) ، و«الجامع» (١٨٣/١) .

(٢) «الجامع» (٣٥٠/١) .

(٣) «المسند» (٣٢٣/٥) ، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣١٢/٧) .

(٤) أخرجه : البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٥) .

«الإرشاد»^(١) عن أبي يوسف القاضي قال : سمعتُ السلف يقولون : مَنْ لا يَعْرِفُ لَأَسْتَاذِهِ لا يُفْلِحُ .

(ويتحرى رضاه) ويحذر سخطه ، (ولا يطول عليه بحيث يضجره) بل يقنع بما يحدثه به ؛ فإن الإضجار يُغيّر الأفهام ، ويُفسد الأخلاق ، ويُحيل الطباع .

وقد كان إسماعيل بن أبي خالدٍ من أحسن الناس خلقاً ، فلم يزلوا به حتى ساء خلقه^(٢) .

ورؤينا عن ابن سيرين^(٣) أنه سأله رجلٌ عن حديثٍ وقد أراد أن يقوم ، فقال :

إِنَّكَ إِنْ كَلَفْتَنِي مَا لَمْ أَطُقْ سَاءَكَ مَا سَرَكَ مِنِّي مِنْ خُلُقٍ

قال ابن الصلاح^(٤) : ويخشى على فاعلٍ ذلك أن يُحرَمَ الانتفاع .

قال : ورؤينا عن الزُّهري^(٥) أنه قال : إذا طَالَ المجلسُ كان للشيطان فيه نصيبٌ .

(وليستشره في أموره) التي تعرضُ له ، (وفيما يشتغل فيه ، وكيفيته اشتغاله) ، وعلى الشيخِ نصحه في ذلك .

(١) (٢/ ٥٧٠) . (٢) «الجامع» للخطيب (١/ ٢١٨) .

(٣) «الحلية» (٢/ ٢٦٥) ، و«الجامع» (١/ ٢١٥) .

(٤) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٢) .

(٥) «الحلية» (٣/ ٣٦٦) ، و«الجامع» (٢/ ١٢٨) ، و«أدب الإملاء والاستملاء»

للسمعاني (ص : ٦٨) .

وَيَنْبَغِي لَهُ إِذَا ظَفَرَ بِسَمَاعٍ أَنْ يُرْشِدَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ ؛ فَإِنَّ كِتْمَانَهُ لَوْمْ يَقَعُ فِيهِ جَهْلَةُ الطَّلَبَةِ ، فَيَخَافُ عَلَى كَاتِمِهِ عَدَمُ الْإِنْتِفَاعِ ؛ فَإِنَّ مِنْ بَرَكَةِ الْحَدِيثِ إِفَادَتَهُ ، وَبَنْشَرِهِ يُنَمَّى .

(وينبغي له) أي : للطالب (إذا ظفر بسماع) لشيخ (أن يرشد إليه غيره) من الطلبة ، (فإن كتمانهم) (لؤم يقع فيه جهلة الطلبة ، فيخاف على كاتميه عدم الانتفاع ؛ فإن من بركة الحديث إفادته) كما قال مالك ، (وبنشره ينمى^(١)) .

وقال ابن معين^(٢) : مَنْ بَخِلَ بِالْحَدِيثِ وَكَتَمَ عَلَى النَّاسِ سَمَاعَهُمْ لَمْ يَفْلَحْ ، وَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ .

وقال ابن المبارك^(٣) : مَنْ بَخِلَ بِالْعِلْمِ ابْتُلِيَ بِثَلَاثٍ : إِمَّا أَنْ يَمُوتَ فَيَذْهَبُ عِلْمُهُ ، أَوْ يُسْأَى ، أَوْ يَتَّبَعَ السُّلْطَانُ .

وروى الخطيب^(٤) في ذلك بسنده عن ابن عباس رفعه : «إخواني ، تناصخوا في العلم ، ولا يكتُم بعضكم بعضًا ؛ فَإِنَّ خِيَانَةَ الرَّجُلِ فِي عِلْمِهِ أَشَدُّ مِنْ خِيَانَتِهِ فِي مَالِهِ» .

قال الخطيب : وَلَا يَحْرُمُ الْكِتْمُ عَمَّنْ^(٥) لَيْسَ بِأَهْلٍ ، أَوْ لَا يَقْبَلُ

(١) في «المطبوع» : «وَنَشَرُهُ يُنَمَّى» .

(٢) «الجامع» (١/٢٤٠) ، وفيه : «وكسر» مكان : «وكتم» .

(٣) «الجامع» (١/٣٢٤) .

(٤) «تاريخ بغداد» (٦/٣٥٧ ، ٣٨٩) ، و«الجامع» (٢/١٤٩) .

(٥) في «م» : «على من» .

الصواب إذا أرشد إليه ، و نحو ذلك ، وعلى ذلك يُحمل ما نُقل عن الأئمة من الكُثم .

وقد قال الخليل^(١) لأبي عبيدة : لا تَرَدَّنْ على مُعْجَبٍ خطأ ، فيستفيد مِنْكَ علماً ، وَيَتَّخِذَكَ به عَدُوًّا .

* * *

وَلِيَحْذَرْ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ أَنْ يَمْنَعَهُ الْحَيَاءُ وَالْكِبَرُ مِنَ السَّعْيِ النَّامِّ
وَالْتَحْصِيلِ وَأَخِذِ الْعِلْمَ مِمَّنْ دُونَهُ فِي نَسَبٍ أَوْ سِنٍّ أَوْ غَيْرِهِ .

(وَلِيَحْذَرْ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ أَنْ يَمْنَعَهُ الْحَيَاءُ وَالْكِبَرُ مِنَ السَّعْيِ النَّامِّ
وَالْتَحْصِيلِ ، وَأَخِذِ الْعِلْمَ مِمَّنْ دُونَهُ فِي نَسَبٍ أَوْ سِنٍّ أَوْ غَيْرِهِ) .
فقد ذكر البخاري^(٢) عن مجاهد قال : لا يَنَالُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ
وَلَا مُسْتَكْبِرٌ .

وقال عمرُ بنُ الخطابِ^(٣) : مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ رَقَّ عِلْمُهُ .

وقالت عائشة^(٤) : نِعَمَ النِّسَاءُ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ ، لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ
أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ .

(١) « الجامع » (١٥٤/٢) .

(٢) (٤٤/١) تعليقاً ، وأسند البيهقي في « المدخل إلى السنن » (٣٦٩/١) ، والخطيب في « الفقيه والمتفقه » (١٤٤/٢) .

(٣) أخرجه الدارمي (١٣٧/١) ، والبيهقي في « المدخل إلى السنن » (٣٦٦/١) .

(٤) أخرجه : البخاري (١٤٤/١) تعليقاً ، ومسلم (١٨٠/١) .

وقال وكيع^(١): لا يَنْبُلُ الرجلُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ
هُوَ فَوْقَهُ ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ .

وكان ابنُ المباركِ يَكْتُبُ عَمَّنْ هُوَ دُونَهُ ، فَقِيلَ لَهُ ، فَقَالَ : لَعَلَّ الْكَلِمَةَ
الَّتِي فِيهَا نَجَاتِي لَمْ تَقَعْ لِي^(٢) .

وروى البيهقي^(٣) عَنِ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ : مَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ ذَلِكَ التَّعْلِيمِ سَاعَةً
بَقِيَ فِي ذَلِكَ الْجَهْلِ أَبَدًا .

وروى أيضًا^(٤) عَنْ عُمَرَ قَالَ : لَا تَتَعَلَّمِ الْعِلْمَ لثَلَاثٍ ، وَلَا تَتْرَكْهُ
لثَلَاثٍ : لَا تَتَعَلَّمْ لثُمَارِي بِهِ ، وَلَا تُرَائِي بِهِ ، وَلَا تُبَاهِي بِهِ ، وَلَا تَتْرَكْهُ
حَيَاءً مِنْ طَلَبِهِ ، وَلَا زُهَادَةً فِيهِ ، وَلَا رِضًى بِجَهَالَةٍ .

وَلْيَضْبِرْ عَلَى جَفَاءِ شَيْخِهِ ، وَلْيَعْتَنِ بِالْمُهَمِّ ، وَلَا يُضَيِّعْ وَقْتَهُ فِي
الاسْتِكْثَارِ مِنَ الشُّيُوخِ ، لِمَجْرَدِ اسْمِ الْكَثْرَةِ ، وَلْيَكْتُبْ وَلْيَسْمَعْ
مَا يَقَعُ لَهُ مِنْ كِتَابٍ أَوْ جُزْءٍ بِكَمَالِهِ ، وَلَا يَنْتَخِبْ ، فَإِنْ احتَاجَ
إِلَيْهِ تَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ قَصَرَ عَنْهُ اسْتَعَانَ بِحَافِظٍ .

(وَلْيَضْبِرْ عَلَى جَفَاءِ شَيْخِهِ ، وَلْيَعْتَنِ بِالْمُهَمِّ ، وَلَا يَضْيَعْ وَقْتَهُ فِي
الاسْتِكْثَارِ مِنَ الشُّيُوخِ لِمَجْرَدِ اسْمِ الْكَثْرَةِ) وَصِيَّتُهَا ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ
لَا طَائِلَ تَحْتَهُ .

(١) «الجامع» (٢/٢١٦) .

(٢) «الجامع» (٢/٢١٩ - ٢٢٠) .

(٣) «المدخل إلى السنن» (١/٣٦٢) .

(٤) «المدخل إلى السنن» (١/٣٧٤) .

قال ابن الصلاح^(١) : وليس من ذلك قول أبي حاتم^(٢) : إذا كتبت فقمّش ، وإذا حدثت ففتّش .

قال العراقي^(٣) : كأنه أراد : اكتب الفائدة ممّن سمعتها ، ولا تؤخّر حتّى تنظر هل هو أهل للأخذ عنه أم لا ؟ فربّما فات ذلك بموته أو سفره أو غير ذلك ، فإذا كان وقت الرواية أو العمل ففتّش حينئذ .

ويُحتمل أنّه أراد استيعاب الكتاب ، وترك انتخابه ، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل ، ويكون النظر فيه حال الرواية .

قال : وقد يكون قصد المحدث تكثير طرق الحديث وجمع أطرافه ، فيكثر بذلك شيوخه ، ولا بأس به .

فقد قال أبو حاتم : لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه .

(وليكتب وليسمع ما يقع له من كتاب أو جزء بكماله ، ولا يتخب) فربّما احتاج بعد ذلك إلى رواية شيء منه لم يكن فيما انتخبه فيندم .

وقد قال ابن المبارك^(٤) : ما انتخبْتُ على عالم قط إلا ندمْتُ .

وقال^(٥) : ما جاء من مُتّق خير قط .

وقال ابن معين^(٦) : صاحبُ الانتخاب يندم ، وصاحبُ النسخ لا يندم .

(٢) « الجامع » (٢/ ٢٢٠) .

(٤) « الجامع » (٢/ ١٥٦) .

(٦) « الجامع » (٢/ ١٨٧) .

(١) « علوم الحديث » (ص : ٢٥٣) .

(٣) « التبصرة » (٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣) .

(٥) « الجامع » (٢/ ١٨٧) .

(فإن احتاج إليه) أي : إلى الانتخاب ، لكون الشيخ مكثرًا ، وفي الرواية عسرا ، أو كون الطالب غريبا لا يمكنه طول الإقامة (تولاه بنفسه) ، وانتخب عوالیه ، وما تكرر من رواياته ، وما لا يجده عند غيره ، (فإن قصر عنه) ؛ لقلة معرفته (استعان) عليه (بحافظ) .

قال ابن الصلاح^(١) ، ويُعلم في الأصل على أول إسناد الأحاديث المنتخبة بخط عريض أحمر ، أو بصاد ممدودة ، أو بطاء ممدودة ، أو نحو ذلك ، وفائدته : لأجل المعارضة ، أو لاحتمال ذهاب الفرع فيرجع إليه .

● فصل :

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى سَمَاعِهِ وَكُتُبِهِ ، دُونَ مَعْرِفَتِهِ وَفَهْمِهِ ، فَلْيَتَعَرَّفْ صِحَّتَهُ وَضَعْفَهُ ، وَفَقْهَهُ وَمَعَانِيَهُ ، وَلُغَتَهُ وَإِعْرَابَهُ ، وَأَسْمَاءَ رِجَالِهِ ، مُحَقِّقًا كُلَّ ذَلِكَ ، مُعْتَنِيًا بِإِتْقَانٍ مُسْكِلِهَا : حِفْظًا وَكِتَابَةً ، مُقَدِّمًا «الصَّحِيحِينَ» ، ثُمَّ «سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ» ، «وَالْتِّرْمِذِيِّ» ، «وَالنَّسَائِيِّ» ، ثُمَّ «السُّنَنَ الْكَبِيرَ» لِلْبَيْهَقِيِّ - وَلِيَحْرِصَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُصَنَّفْ مِثْلُهُ - ثُمَّ مَا تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَسَانِيدِ : «مُسْنَدُ أَحْمَدَ» وَغَيْرِهِ . ثُمَّ مِنَ الْعِلَلِ : «كِتَابُهُ» ، «وَكِتَابُ الدَّارَقُطْنِيِّ» . وَمِنَ الْأَسْمَاءِ : «تَارِيخُ الْبُخَارِيِّ» ،

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٣) .

«وابن أبي خَيْثَمَةَ»، «وَكِتَابُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ». وَمِنْ ضَبْطِ
الْأَسْمَاءِ: «كِتَابُ ابْنِ مَأْكُولًا».

وَلِيَعْتَنَ بِكِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» وَشُرُوحِهِ، وَلِيَكُنِ الْإِتْقَانُ مِنْ
شَأْنِهِ، وَلِيُذَكِّرَ بِمَحْفُوظِهِ، وَيُبَيِّحَ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ.

(فصل : ولا ينبغي) للطالب (أن يقتصر) من الحديث (على سماعه
وكتبه، دون معرفته وفهمه) فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بباطل،
ولا حصول في عداد أهل الحديث.

وقد قال أبو عاصم النبيل^(١): الرِّيَاسَةُ فِي الْحَدِيثِ بِلَا دِرَايَةِ رِيَاسَةٍ
نَذْلَةٌ.

قال الخطيب^(٢): هي اجتماع الطلبة على الراوي للسمع عند علو
سنه، فإذا تميز الطالب بفهم الحديث ومعرفته، تعجل بركة ذلك في
شبيبته.

(فليتعرف صحته)، وحسنه، وضعفه، وفقهه، ومعانيه، ولغته،
وإعرابه، وأسماء رجاله، محققاً كل ذلك، معتنياً بإتقان مشكلها حفظاً
وكتابةً، مقدماً) في السماع والضبط، والتفهم والمعرفة («الصحيحين»،
ثم «سنن أبي داود»، و«الترمذي»، و«النسائي»)، وابن خزيمة، وابن
حبان، (ثم «السنن الكبير» للبيهقي، وليخرص عليه فلم يصنف) في بابهِ
(مثله).

(١) «المحدث الفاضل» (ص: ٢٥٣). (٢) «الجامع» (٢/ ١٨١).

ثُمَّ مَا تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَسَانِيدِ، وَالْجَوَامِعِ؛ فَاهُمْ الْمَسَانِيدُ :
(«مسند أحمد»، و) يليه سائر المسانيد (غيره).

وأهم الجوامع : «الموطأ»، ثم سائر الكتب المصنفة في الأحكام،
ككتاب ابن جريج، وابن أبي عروبة، وسعيد بن منصور، وعبد الرزاق،
وابن أبي شيبة، وغيرهم.

(ثُمَّ مِنْ) كُتِبِ (الْعِلَلِ : كِتَابُهُ) أَي : أَحْمَدَ، (و«كِتَابِ الدَّارِقُطْنِيِّ» .

وَمِنْ) كُتِبِ (الْأَسْمَاءِ : «تَارِيخُ الْبُخَارِيِّ» الْكَبِيرَ» ، (و) «تَارِيخُ (ابنِ
أَبِي حَيْثَمَةَ» ، و«كِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ») فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ .

(وَمِنْ) كُتِبِ (ضَبْطُ الْأَسْمَاءِ : «كِتَابِ ابْنِ مَأْكُولَا» .

وَلْيُعْتَنَ بِ«كِتَابِ^(١) غَرِيبِ الْحَدِيثِ» ، (و) كُتِبِ (شُرُوحِهِ) أَي :
الْحَدِيثِ .

(وَلْيَكُنِ الْإِتْقَانُ مِنْ شَأْنِهِ) بِأَنْ يَكُونَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ اسْمٌ مُشْكَلٌ ، أَوْ كَلِمَةٌ
غَرِيبَةٌ ؛ بَحَثَ عَنْهَا وَأَوْدَعَهَا قَلْبَهُ .

وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ : الْحِفْظُ الْإِتْقَانُ^(٢) .

(وَلْيَذَكِّرْ بِمَحْفُوظِهِ ، وَيُبَاحِثْ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ) ؛ فَإِنَّ الْمَذَاكِرَةَ تُعِينُ عَلَى
دَوَامِهِ .

(١) فِي «الْمَطْبُوعِ» : «بُكُتِبَ» ، وَهُوَ أَشْبَهُ .

(٢) «الْجَامِعُ» (١٣/٢) .

قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ^(١) : تَذَاكَّرُوا هذا الحديثَ ، إنْ لا تفعلوا يذُرْسُ .

وقال ابنُ مسعودٍ^(٢) : تَذَاكَّرُوا الحديثَ ، فإنَّ حَيَاتَهُ مَذَاكِرُهُ .

وقال ابنُ عباسٍ^(٣) : مُذَاكِرَةُ الْعِلْمِ سَاعَةٌ خَيْرٌ مِنْ إِحْيَاءِ لَيْلَةٍ .

وقال أبو سعيدٍ الخدري : مُذَاكِرَةُ الْحَدِيثِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ .

وقال الزُّهْرِيُّ : آفَةُ الْعِلْمِ النُّسْيَانُ وَقِلَّةُ الْمُذَاكِرَةِ ؛ رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ»^(٤) .

وَلِيَكُنْ حِفْظُهُ لَهُ بِالتَّدْرِيجِ قَلِيلًا قَلِيلًا ، فِي «الصَّحِيحِ»^(٥) : «خُذُوا مِنْ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ» .

وقال الزُّهْرِيُّ^(٦) : مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ جُمْلَةً فَاتَهُ جُمْلَةٌ ، وَإِنَّمَا يُذْرَكُ الْعِلْمُ حَدِيثٌ وَحَدِيثَانِ .

* * *

(١) «المستدرک» (٩٥/١) ، و«المحدث الفاصل» (ص : ٥٤٥) .

(٢) «المستدرک» (٩٥/١) ، و«المحدث الفاصل» (٥٤٦/١) .

(٣) أخرجه الدارمي (٨٢/١) بلفظ : تدارس العلم ساعة . . . ، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (٣٦/٢) .

(٤) الأول : أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن» (٣٩/٢ - ٤٠) ، والثاني : أخرجه الدارمي (١٥٠/١) ، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (١٣/٢) .

(٥) أخرجه البخاري (١٩٩/٧ - ٢٠٠) ، ومسلم (١٨٨/٢ - ١٨٩) .

(٦) «الجامع» للخطيب (٢٣٢/١) .

• فصل :

وَلْيَسْتَغْلِ بِالتَّخْرِيجِ وَالتَّصْنِيفِ إِذَا تَاهَلَ لَهُ، وَلْيَعْتَنِ
بِالتَّصْنِيفِ فِي شَرْحِهِ، وَبَيَانِ مُشْكِلِهِ، مُتَقَنًا وَاضِحًا،
فَقَلَّمَا تَمَهَّرَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ هَذَا.

(فصل : وَلْيَسْتَغْلِ^(١) بِالتَّخْرِيجِ وَالتَّصْنِيفِ إِذَا تَاهَلَ لَهُ) مُبَادِرًا إِلَيْهِ،
(وَلْيَعْتَنِ بِالتَّصْنِيفِ فِي شَرْحِهِ، وَبَيَانِ مُشْكِلِهِ، مُتَقَنًا وَاضِحًا، فَقَلَّمَا تَمَهَّرَ
فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ هَذَا).

قال الخطيب^(٢) : لا يتمهّر في الحديث ويقف على غوامضه،
ويستبين الخفي من فوائده، إلا من جمع متفرقه، وألف مشتته^(٣)، وضم
بعضه إلى بعض؛ فإن ذلك مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ، ويذكي
القلب، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف
المُشْتَبِه، ويوضح المُلتَبِس، ويكسب أيضًا جميل الذكر، ويخلده إلى
آخر الدهر، كما قال الشاعر :

يَمُوتُ قَوْمٌ فَيُخَيِّ الْعِلْمُ ذِكْرَهُمْ وَالْجَهْلُ يُلْحِقُ أَمْوَاتًا بِأَمْوَاتِ

قال : وكان بعض شيوخنا يقول : من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ،
وليأخذ قلم التخريج .

(٢) « الجامع » (٢/ ٢٨٠) .

(١) في « م » : « ويستغل » .

(٣) في « ص » : « مُشْتَتَه » .

وقال المصنّف في «شرح المهدّب»^(١) : بالتصنيف يُطلَعُ على حقائق العلوم ودقائقه ، ويثبتُ معه ؛ لأنّه يضطره إلى كثرة التفتيش ، والمطالعة ، والتحقيق ، والمراجعة ، والاطلاع على مُختلفِ كلام الأئمة ومُتَفِقِهِ ، وواضحِهِ مِنْ مُشْكِلِهِ ، وصحيحِهِ مِنْ ضَعِيفِهِ ، وجزله مِنْ رَكِيكِهِ ، وما لا اعتراض فيه مِنْ غَيْرِهِ ، وبه يتّصف المحقّق بصفة المجتهد .

قال الرّبيع^(٢) : لم أرَ الشافعيّ آكِلًا بنهارٍ ولا نائمًا بليلٍ ، لاهتمامِهِ بالتصنيف .

* * *

وَلِلْعُلَمَاءِ فِي تَصْنِيفِ الْحَدِيثِ طَرِيقَتَانِ :
أَجُودُهُمَا : تَصْنِيفُهُ عَلَى الْأَبْوَابِ ، فَيَذْكُرُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا حَضَرَهُ فِيهِ .

وَالثَّانِيَةُ : تَصْنِيفُهُ عَلَى الْمَسَانِيدِ ، فَيَجْمَعُ فِي تَرْجَمَةِ كُلِّ صَحَابِيٍّ مَا عِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِهِ : صَحِيحِهِ ، وَضَعِيفِهِ . وَعَلَى هَذَا ؛ لَهُ أَنْ يُرْتَّبَهُ عَلَى الْحُرُوفِ أَوْ عَلَى الْقَبَائِلِ ، فَيَبْدَأُ بِبَنِي هَاشِمٍ ، ثُمَّ الْأَقْرَبِ قَالِ اقْرَبِ نَسَبًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ عَلَى السَّوَابِقِ ، فَبِالْعَشْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلِ بَدْرٍ ، ثُمَّ الْحَدِيثِيَّةِ ، ثُمَّ الْمُهَاجِرِينَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَتْحِ ، ثُمَّ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ ، ثُمَّ النِّسَاءِ بَادِنًا بِأُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ .

(٢) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/٢٣٧) .

(١) «المجموع» (١/٥٦) .

وَمِنْ أَحْسَنِهِ : تَصْنِيفُهُ مُعَلَّلًا ؛ بِأَنْ يَجْمَعَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ أَوْ بَابٍ طُرُقُهُ وَاخْتِلَافَ رُؤَايِهِ ، وَيَجْمَعُونَ - أَيْضًا - حَدِيثَ الشُّيُوخِ ؛ كُلُّ شَيْخٍ عَلَى انْفِرَادِهِ ؛ كَمَالِكٍ وَسُفْيَانَ ، وَغَيْرِهِمَا ، وَالتَّرَاجِمَ ؛ كَ«مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ» ، «وَهَشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ» وَالْأَبْوَابَ ؛ كَ«رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى» ، «وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ» .

(وللعلماء في تصنيف الحديث) وجمعه (طريقتان :

أجودُهُما : تصنيفُهُ عَلَى الْأَبْوَابِ (الفقهية ، كَالْكَتُبِ السُّتَةِ وَنَحْوِهَا ، أَوْ غَيْرِهَا كَ«شُعَبِ الْإِيمَانِ» لِلْبَيْهَقِيِّ ، وَ«الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ» لَهُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(فَيَذْكُرُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا حَضَرَهُ) مِمَّا وَرَدَ (فِيهِ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حُكْمِهِ ، إِبْتِائًا أَوْ نَفْيًا ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مَا صَحَّ أَوْ حَسُنَ ، فَإِنْ جَمَعَ الْجَمِيعَ فَلْيُسَيِّنْ عِلَّةَ الضَّعِيفِ .

(وَالثَّانِيَةُ : تَصْنِيفُهُ عَلَى الْمَسَانِيدِ) كُلُّ مُسْنَدٍ عَلَى حِدَةٍ .

قال الدارقطني^(١) : أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ مُسْنَدًا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ .

قال الخطيب^(١) : وَقَدْ صَنَّفَ أَسَدُ بْنُ مُوسَى مُسْنَدًا ، وَكَانَ أَكْبَرَ مِنْ نَعِيمٍ سَنًا وَأَقْدَمَ سَمَاعًا .

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَعِيمٌ سَبَقَهُ فِي حَدَاثَتِهِ .

(١) «الجامع» (٢/ ٢٩٠) .

وقال الحاكم: أول من صنّف المسند على تراجم الرجال في الإسلام: عبيد الله بن موسى العبسي^(١)، وأبو داود الطيالسي.

وقد تقدّم ما فيه في^(٢) نوع الحسن.

وقال ابن عدي^(٣): يُقال: إن يحيى الحماني أول من صنّف المُسند بالكوفة، وأول من صنّف المُسند بالبصرة مُسَدَّد، وأول من صنّف المُسند بمصر أسدُ السُّنة، «وأسد» قبلهما، وأقدم موتاً.

وقال العقيلي^(٤) عن علي بن عبد العزيز: سمعت يحيى الحماني يقول: لا تسمعوا كلام أهل الكوفة في، فإنهم يحسدوني؛ لأنّي أول من جمع المُسند.

(فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه: صحيحه)، وحسنه، (وضعيه).

وعلى هذا؛ له أن يُرتب على الحروف) في أسماء الصحابة كما فعل الطبراني، وهو أسهل تناولاً، (أو على القبائل؛ فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب، فالأقرب نسباً إلى رسول الله ﷺ، أو على السوابق) في الإسلام، (فبالعشرة) يبدأ، (ثم أهل بدر، ثم الحديبية، ثم المهاجرين بينها وبين الفتح)، ثم من أسلم يوم الفتح، (ثم أصغر الصحابة) سناً كالسائب بن يزيد وأبي الطفيل، (ثم النساء بادئاً بأمهات المؤمنين).

(١) في «ص» و«م»: «العنسي»؛ خطأ. (٢) في «ص»: «من».

(٣) «الكامل» (٧/ ٢٦٩٤ - ٢٦٩٥). (٤) «الضعفاء» (٤/ ٤١٤).

قال ابنُ الصلاح^(١) : وهذا أحسنُ .

(ومن أحسنه) أي : التصنيف (تصنيفه) أي : الحديث (مُعَلَّلًا ؛ بأن يجمع في كلِّ حديثٍ أو بابٍ طُرُقَه ، واختلافَ روايته) ؛ فإنَّ معرفةَ العللِ أَجَلُّ أنواعِ الحديثِ .

والأوَّلَى جعلُهُ على الأبوابِ ليسهلَ تناوُلَهُ ، وقد صَنَّفَ يعقوبُ بن شيبَةَ «مسنده» مُعَلَّلًا ، فلم يتمَّ .

قيل : ولم يتمَّ^(٢) مُسَنَّدٌ مُعَلَّلٌ قط ، وقد صَنَّفَ بعضهم مسندَ أبي هريرةَ مُعَلَّلًا في مائتي جُزءٍ .

● تنبيهه :

من طُرُقِ التصنيفِ أيضًا : جَمْعُهُ على الأطرافِ ، فيذكرُ طرفَ الحديثِ الدالَّ على بَقِيَّتِهِ ، ويجمعُ أسانيدَهُ ، إمَّا مُستوعبًا أو مُقيَّدًا بكتبٍ مخصوصةٍ .

(ويجمعونَ - أيضًا - حديثَ الشيوخِ ؛ كلَّ شيخٍ على انفرادِهِ ، كمالكٍ ، وسفيانَ ، وغيرهما) ، كـ «حديثِ الأعمشِ» للإسماعيلي ، و«حديثِ الفضيلِ بن عياضٍ» للنسائيِّ ، وغير ذلك .

(و) يجمعونَ أيضًا : (التراجمَ كـ «مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمر» ، و«هشامٍ عن أبيه عن عائشة») ، و«سهيلِ بن أبي صالحٍ عن أبيه عن أبي هريرة» .

(و) يجمعونَ أيضًا : (الأبوابَ) بأن يُفردَ كلَّ بابٍ على حدةٍ

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٥) . (٢) في «ص» : «يتمم» .

بالتصنيف ، (ك «رؤية الله تعالى») أفردَه الآجريُّ ، و«رفع اليدين في الصلاة») ، و«القراءة خلف الإمام» أفردَهما البخاريُّ ، و«النية» أفردَه ابنُ أبي الدنيا ، و«القضاء باليمين والشاهد» أفردَه الدارقطنيُّ ، و«القنوت» أفردَه ابنُ مَنده ، و«البسملة» أفردَه ابنُ عبدِ البرِّ وغيرُهُ ، وغير ذلك .

ويجمعون أيضًا : الطُّرُقَ لحديثٍ واحدٍ كـ «طُرُق حديثٍ : » من كذب عليَّ للطبرانيِّ ، و«طُرُق حديثِ الحوض» للضياء ، وغير ذلك .



وَلِيَحْذَرُ مِنْ إِخْرَاجِ تَصْنِيفِهِ إِلَّا بَعْدَ تَهْذِيبِهِ وَتَحْرِيرِهِ وَتَكْرِيرِ النَّظَرِ فِيهِ . وَلِيَحْذَرُ مِنْ تَصْنِيفِ مَا لَمْ يَتَأَهَّلْ لَهُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَرَّى الْعِبَارَاتِ الْوَاضِحَةَ ، وَالْأَصْطِلَاحَاتِ الْمُسْتَعْمَلَةَ .

(وليحذر من إخراج تصنيفه من يده (إلا بعد تهذيبه، وتحريره، وتكريره النظر فيه ، وليحذر من تصنيف ما لم يتأهل له) فمن فعل ذلك لم يفلح ، وضره في دينه وعلمه^(١) وعرضه .

قال المصنف - من زوائده^(٢) - : (وينبغي أن يتحرى) في تصنيفه (العبارات الواضحة) ، والموجزة ، (والاصطلاحات المستعملة) ، ولا يبالغ في الإيجاز ، بحيث يفضي إلى الاستغلاق ، ولا في الإيضاح بحيث ينتهي إلى الركاكة ، وأن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر .

(٢) في «ص» : «زائدة» .

(١) في «ص» : «عمله» .

قال في «شرح المهذب»^(١): والمراد بذلك أن لا يكون هناك تصنيف يُغني عن مُصنّفه، في جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليصنّف من جنسه ما يزيد زيادات، يُحتفل بها مع ضمّ ما فاتّه من الأساليب.

قال: وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به ويكثر الاحتياج إليه.
وقد رُوينا عن البخاريّ - في آداب طالب الحديث - أثرًا لطيفًا نختم به هذا النوع:

أخبرني أبو الفضل الأزهرّي وغيره سماعًا، أنا أبو العباس المقدسي، أخبرتنا عائشة بنت عليّ، أنا أبو عيسى بن علاّق، أخبرتنا فاطمة بنت سعد الخير، أنا أبو نصر اليونارتي، سمعتُ أبا محمد الحسن بن أحمد السمرقندي يقول: سمعتُ أبا بكر محمد بن أحمد بن محمد بن صالح بن خلف، يقول: سمعتُ أبا ذرّ عمار بن محمد بن مخلد التميمي، يقول: سمعتُ أبا المظفر محمد بن أحمد بن حامد البخاريّ، قال:

لما غزل أبو العباس الوليد بن إبراهيم بن زيد الهمداني عن قضاء الرّيّ، وردّ بخاريّ، فحملني معلّمي أبو إبراهيم الختليّ إليه، وقال له: أسألك أن تحدث هذا الصبيّ مما^(٢) سمعت من مشايخنا، فقال: ما لي سماعًا، قال: فكيف وأنت فقيه؟

(٢) في «ص»: «بما».

(١) «المجموع» (٥٧/١).

قال : لَأَنِّي لَمَّا بَلَغْتُ مَبْلَغَ الرِّجَالِ تَأَقَّتْ نَفْسِي إِلَى طَلَبِ الْحَدِيثِ ،
فَقَصَدْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ ، وَأَعْلَمْتُهُ مُرَادِي ، فَقَالَ لِي : يَا بُنَيَّ
لَا تَدْخُلْ فِي أَمْرِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ حُدُودِهِ وَالْوُقُوفِ عَلَى مَقَادِيرِهِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ
الرَّجُلَ لَا يَصِيرُ مُحَدِّثًا كَامِلًا فِي حَدِيثِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكْتَبَ أَرْبَعًا مَعَ أَرْبَعٍ ،
كَأَرْبَعٍ مِثْلَ أَرْبَعٍ فِي أَرْبَعٍ ، عِنْدَ أَرْبَعٍ بِأَرْبَعٍ ، عَلَى أَرْبَعٍ عَنْ أَرْبَعٍ لِأَرْبَعٍ ،
وَكُلُّ هَذِهِ الرُّبَاعِيَّاتِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِأَرْبَعٍ مَعَ أَرْبَعٍ ، فَإِذَا تَمَّتْ لَهُ كُلُّهَا هَانَ عَلَيْهِ
أَرْبَعٌ وَابْتَلَى بِأَرْبَعٍ ، فَإِذَا صَبَرَ عَلَى ذَلِكَ أَكْرَمَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا بِأَرْبَعٍ ، وَأَثَابَهُ
فِي الْآخِرَةِ بِأَرْبَعٍ .

قلت له : فَسَّرْ لِي - رَحِمَكَ اللَّهُ - مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَحْوَالِ هَذِهِ
الرُّبَاعِيَّاتِ ، قَالَ : نَعَمْ ؛ أَمَّا الْأَرْبَعَةُ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَى كِتَابِهَا هِيَ : أَخْبَارُ
الرَّسُولِ ﷺ ، وَشُرَائِعِهِ ، وَالصَّحَابَةِ وَمَقَادِيرِهِمْ ، وَالتَّابِعِينَ وَأَحْوَالِهِمْ ،
وَسَائِرَ الْعُلَمَاءِ وَتَوَارِيخِهِمْ . مَعَ أَسْمَاءِ رِجَالِهَا وَكُنَاهُمْ وَأَمَكْتَتِهِمْ ،
وَأَزْمَتَتِهِمْ . كَالْتَحْمِيدِ مَعَ الْخُطْبِ وَالِدُّعَاءِ مَعَ التَّوَسُّلِ^(١) ، وَالْبَسْمَلَةِ مَعَ
السُّورَةِ ، وَالتَّكْبِيرِ مَعَ الصَّلَوَاتِ . مِثْلُ الْمُسْنَدَاتِ ، وَالْمُرْسَلَاتِ ،
وَالْمَوْقُوفَاتِ ، وَالْمَقْطُوعَاتِ . فِي صِغَرِهِ ، وَفِي إِدْرَاكِهِ ، وَفِي شَبَابِهِ ،
وَفِي كُهُولَتِهِ . عِنْدَ شُغْلِهِ ، وَعِنْدَ فَرَاغِهِ ، وَعِنْدَ فَقْرِهِ ، وَعِنْدَ غِنَاهُ .
بِالْجِبَالِ ، وَبِالْبَحَارِ ، وَبِالْبُلْدَانِ ، وَبِالْبَرَارِي ، عَلَى الْأَحْجَارِ ، وَالْأَصْدَافِ ،

(١) فِي «ص» وَ«م» : «الرسل» ، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ مِنْ «الإلماع» (ص : ٣٢) .

والجلود، والأكتاف، إلى الوقت الذي يمكنه نقلها إلى الأوراق، عمّن هو فوقه، وعمّن هو مثله، وعمّن هو دونه، وعن كتاب أبيه، يتيقّن أنّه بخطّ أبيه دون غيره، لوجه الله تعالى، طالباً لمرضاته، والعمل بما وافق^(١) كتاب الله منها، ونشرها بين طالبها، والتأليف في إحياء ذكره بعده.

ثمّ لا تتمّ له هذه الأشياء إلا بأربع، هي من كسب العبد: معرفة الكتابة، واللغة، والصرف، والنحو. مع أربع هي من إعطاء الله تعالى: الصّحة، والقدرة، والحرص، والحفظ.

فإذا صحّت له هذه الأشياء هان عليه أربع: الأهل، والولد، والمال، والوطن، وابتلي بأربع: شماتة الأعداء، وملامة الأصدقاء، وطعن الجهلاء، وحسد العلماء.

فإذا صبر على هذه المحن أكرمه الله في الدنيا بأربع: بعزّ القناعة، وبهيبة اليقين^(٢)، وبلذّة العلم، وبحبرة^(٣) الأبد. وأثابه في الآخرة بأربع: بالشفاعة لمن أراد من إخوانه، وبظلّ العرش حيث لا ظلّ إلا ظله، وبسقي من أراد من حوض محمد ﷺ، وبجوار النّبيين في أعلى عليين في الجنة.

(١) في «ص»: «يوافق».

(٢) في «الإلماع»: «النفس».

(٣) «الحبرة»: السرور.

فقد أعلمتُك يا بُنَيَّ بمجملاتٍ جميع^(١) ما كنتُ سمعتُ مِن
مشايخي مُتفرِّقًا في هذا البابِ ، فأقبل الآن على ما قصدتُني له ، أو
دَع^(٢).

* * *

(١) في «ص» : «بجميع مجملات» .

(٢) «تهذيب الكمال» (٤٦١/٢٤) .

وذكر السيد أحمد صقر في تعليقه على «الإلماع» (ص : ٣٤) أن السخاوي نقل عن
الحافظ ابن حجر قوله : «منذ قرأت هذه الحكاية إلى أن كتبت هذه الأسطر وقلبي نافر
من صحتها ، مستبعد لثبوتها ، تلوح أمانة الوضع عليها ، وتلمح إشارة التلفيق فيها ،
ولا يقع في قلبي أن محمد بن إسماعيل يقول هذا ، ولا بعضه» .

• النوع التاسع والعشرون :

مَعْرِفَةُ الْإِسْنَادِ الْعَالِيِّ وَالنَّازِلِ

الْإِسْنَادُ خَصِيصَةٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَسُنَّةٌ بَالِغَةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَطَلَبُ الْعُلُوِّ فِيهِ سُنَّةٌ ، وَلِهَذَا اسْتُحِبَّتِ الرَّحْلَةُ .

(النوع التاسع والعشرون : معرفة الإسناد العالي والنازل :

الإسناد) في أصله (خصيصة) فاضلة (لهذه الأمة) ليست لغيرها من الأمم .

قال ابن حزم : نقلُ الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال ، خصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل ، وأما مع الإرسال والإعصال فيوجد في كثير من اليهود ، لكن لا يقربون فيه من موسى قُربنا من محمد ﷺ ؛ بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عُصْراً ، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه .

قال : وأما النَّصَارَى فليس عندهم من صفة هذا الثقل إلا تحريم الطلاق فقط ، وأما الثقل بالطريق المُشْتَمِلَةِ عَلَى كَذَابٍ أَوْ مَجْهُولِ الْعَيْنِ فكثير في نفل اليهود والنصارى .

قال : وأما أقوال الصحابة والتابعين ، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى

صاحبِ نبيٍّ أصلاً ، ولا إلى تابعٍ له ، ولا يمكن النَّصارى أن يصلوا إلى أعلى من شَمعون وبُولص .

وقال أبو عليّ الجيانيّ : خصَّ الله هذه الأمة بثلاثة أشياء ، لم يُعطها مَنْ قَبْلَها : الإسنادُ ، والأنسابُ ، والإعرابُ .

ومن أدلة ذلك : ما رواه الحاكمُ وغيره^(١) عن مطرٍ الوراقِ في قوله تعالى : ﴿أَوْ أَتَنَزَّهَ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [الأحقاف : ٤] قال : إسنادُ الحديث .

(وسنةٌ بالغةٌ مؤكدةٌ) ، قال ابنُ المبارك : الإسنادُ من الدين ، ولولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء ما شاء . أخرجه مسلمٌ^(٢) .

وقال سفيانُ بنُ عُيينة^(٣) : حدَّث الزهريُّ يوماً بحديثٍ ، فقلتُ : هاتِهِ بلا إسنادٍ ، فقال الزهري : أترقى السَّطْحَ بلا سُلْمٍ ؟!

وقال الثوري^(٤) : الإسناد سلاح المؤمن .

(وطلبُ العلوّ فيه سنةٌ) قال أحمدُ بن حنبلٍ^(٥) : طلبُ الإسنادِ العاليِ سنةٌ عَمَّن سَلَفٍ ؛ لأنَّ أصحاب عبد الله كانوا يَزْحَلون من الكوفةِ إلى المدينة فيتعلَّمون من عُمرَ ويَسْمَعون منه .

(١) كالخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص : ٣٩) .

(٢) «مقدمة الصحيح» (١٢/١) .

(٣) «جامع التحصيل» للعلاني (ص : ٥٩) .

(٤) «آدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص : ٨) ، و«جامع التحصيل» للعلاني (ص : ٥٩) .

(٥) «الجامع» (١٢٣/١) .

وقال محمد بن أسلم الطوسي: قُرْبُ الإسنادِ قُرْبٌ - أو قُرْبَةٌ - إلى الله .

(ولهذا استُحِبَّتْ^(١) الرُّحْلَةُ) كما تقدّم، قال الحاكم^(٢): ويُحتَجُّ له بحديث أنس، في الرَّجُلِ الذي أتى النبي ﷺ، وقال: «أنا رسولك فزعم كذا» الحديث، رواه مسلم^(٣).

قال: ولو كان طلبُ العلوّ في الإسنادِ غيرَ مُستحبٍّ لأنكرَ عليه سؤاله لذلك، ولأمره بالاعتصارِ على ما أخبره الرسولُ عنه.

قال: وقد رَحَلَ في طلبِ الإسنادِ غيرُ واحدٍ من الصحابة. ثم ساق بسنده حديثَ خُروج أبي أيوبَ إلى عُقْبَةَ بنِ عامرٍ، يسأله عن حديث سمعه من رسولِ الله ﷺ، لم يبقَ أحدٌ ممن سمعه من رسولِ الله ﷺ غيرَ عُقْبَةَ، الحديثُ في «سُتْرِ الْمُؤْمِنِ»^(٤).

وقال العلاني: في الاستدلالِ بما ذكروه نظرٌ لا يخفى.

أما حديثُ ضمامٍ؛ فقد اختلف العلماء فيه، هل كان أسلمَ قبل مجيئه أو لا؟

فإن قلنا: إنه لم يكن أسلمَ كما اختاره أبوداود، فلا ريبَ في أن هذا ليسَ طلبًا للعلوّ، بل كان شاكًا في قولِ الرسولِ الذي جاءه، فرحَلَ إلى

(١) في «ص»: «استحب». (٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٥).

(٣) (٣٢/١).

(٤) أخرجه: الإمام أحمد في «مسنده» (١٥٩/٤).

النبي ﷺ ، حتى استثبت الأمر وشاهد من أحواله ما حصل له العلم القطعي بصدقه ، ولهذا قال في كلامه : « فزعم لنا أنك » إلى آخره ، فإن الزعم إنما يكون في مظنة الكذب .

وإن قلنا : كان أسلم فلم يكن مجيئه أيضا لطلب العلو في الإسناد ، بل ليرتقي من الظن إلى اليقين ؛ لأن الرسول الذي اتاهم لم يفد خبره إلا الظن ، ولقاء النبي ﷺ أفاد اليقين .

قال : وكذلك ما يحتج به لهذا القول من رحلة جماعة من الصحابة والتابعين في سماع أحاديث معينة إلى البلاد لا دليل فيه أيضا ؛ لجواز أن تكون تلك الأحاديث لم تتصل إلى من رحل بسببها من جهة صحيحة ، فكانت الرحلة لتحصيلها لا للعلو فيها .

قال : نعم ، لا ريب في اتفاق أئمة الحديث قديما وحديثا على الرحلة إلى من عنده الإسناد العالي .

* * *

وهو أقسام :

أجلها : القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف .

(وهو) أي : العلو (أقسام) خمسة :

(أجلها : القرب من رسول الله ﷺ) من حيث العدد (إسناد صحيح

نظيف) ، بخلاف ما إذا كان مع ضعف ، فلا التفات إلى هذا العلو ،

لا سيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى سماعا من

الصَّحَابَةِ ، كَأَبِي هُدْبَةَ ، وَدِينَارٍ ، وَخِرَاشٍ ، وَنُعَيْمِ بْنِ سَالِمٍ ، وَيَعْلَى بْنِ الْأَشْدَقِ ، وَأَبِي الدُّنْيَا الْأَشْجِ .

قال الذهبي : متى رأيتَ المحدثَ يفرحُ بعوالي هؤلاء فاعلم أنه عامي يُعَدُّ .

وأعلى ما يقعُ لنا ولأضربنا في هذا الزمانِ من الأحاديثِ الصَّحاحِ الْمُتَّصِلَةِ بِالسَّمَاعِ : ما بيننا وبينَ النَّبِيِّ ﷺ فيه اثنا عشرَ رجلاً ، وبإجازةٍ في الطريقِ أحدَ عشرَ ، وذلك كثيرٌ ، وبضعفٍ يسيرٍ غيرِ واهٍ عشرة ، ولم يقعْ لنا بذلك إلا أحاديثٌ قليلةٌ جداً في «معجم الطبراني الصغير» .

أخبرني مسندُ الدُّنْيَا أبو عبد الله محمد بن مُقْبِلِ الحلبِيِّ إجازةً مكاتبةً مِنْهَا ، في رجب سنة تسع وستين وثمانمائة^(١) ، عن محمد بن إبراهيم بن أبي عُمر المقدسي ، وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ بِالْإِجَازَةِ ، أَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْبَخَارِيِّ ، وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ ، عن أبي القاسم عبد الواحد بن القاسم الصيدلاني ، وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ : أَنَا أُمُّ إِبْرَاهِيمَ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَبُو الْفَضْلِ الثَّقَفِيُّ سَمَاعًا عَلَيْهِمَا ، قَالَا : أَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ رِيذَةَ^(٢) ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ^(٣) : ثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ رُمَاحِسَ سنة أربع وسبعين ومائتين ، حدثنا أبو عمرو^(٤) زيَادُ بْنُ طَارِقٍ ، وكان قد

(١) في «ص» : (٨٩١) . (٢) في «ص» : «زائدة» ؛ تحريف .

(٣) أخرجه : الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦٩/٥) .

(٤) في «ص» : «معم» .

أَتَتْ عَلَيْهِ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا جَرُولَ زَهِيرَ بْنَ صَرْدِ الْجَشْمِيِّ يَقُولُ : لَمَّا أَسْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ يَوْمَ هَوَازِنَ ، وَذَهَبَ يُفَرِّقُ السَّبْيَ وَالنِّسَاءَ ، فَأَتَيْتُهُ فَأَنْشَأْتُ أَقُولُ هَذَا الشَّعْرَ :

امْنُنْ عَلَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ كَرَمٍ	فَإِنَّكَ الْمَرْءَ نَرْجُوهُ وَنَنْتَظِرُ
امْنُنْ عَلَى بَيْضَةٍ قَدْ عَاقَهَا قَدَرٌ	مُشِتَّتْ سَمَلُهَا فِي دَهْرِهَا غَيْرُ
أَبَقْتُ لَنَا الدَّهْرَ هَتَافًا عَلَى حَزَنِ	عَلَى قُلُوبِهِمُ الْغَمَاءُ وَالْغَمْرُ
إِنْ لَمْ تَدَارِكْهُمْ نِعْمَاءُ تَنْشُرُهَا	يَا أَرْجَحَ النَّاسِ حِلْمًا حِينَ يُخْتَبَرُ
امْنُنْ عَلَى نِسْوَةٍ قَدْ كُنْتَ تُرْضِعُهَا	وَإِذْ يَزِينُكَ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ
لَا تَجْعَلُنَا كَمَنْ شَالَتْ نِعَامَتُهُ	وَاسْتَبَقَ مِنَّا فَإِنَّا مَعْشَرُ زُهْرٍ
إِنَّا لَنَشْكُرُ لِلنِّعْمَاءِ إِذْ كَفَرَتْ	وَعِنْدَنَا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ مُدَّخَرُ
فَالْبِسِ الْعَفْوَ مَنْ قَدْ كُنْتَ تُرْضِعُهُ	مِنْ أُمَهَاتِكَ إِنَّ الْعَفْوَ مُشْتَهَرُ
يَا خَيْرَ مَنْ مَرَحَتْ كُمْتُ الْجِبَادِ بِهِ	عِنْدَ الْهِبَاجِ إِذَا مَا اسْتَوْقَدَ الشَّرُّ
إِنَّا نَوْمِلُ عَفْوًا مِنْكَ تُلِيسُهُ	هَذِي الْبَرِيَّةُ إِذْ تَغْفُو وَتَنْتَصِرُ
فَاغْفُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا أَنْتَ رَاهِبُهُ	يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذْ يَهْدِي لَكَ الظُّفْرُ

قال : فَلَمَّا سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الشَّعْرَ قَالَ : « مَا كَانَ لِي وَلِئَنِي عَبْدُ الْمُطَلَبِ فَهُوَ لَكُمْ » وَقَالَتْ قَرِيشٌ : مَا كَانَ لَنَا فَهُوَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، وَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : مَا كَانَ لَنَا فَهُوَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ .

هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه^(١) ، عُشَارِيٌّ ، أَخْرَجَهُ

(١) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٦٩/٥) .

أبو سعيد ابن الأعرابي في «معجمه» عن ابن رماحس ، وابن قانع ، عن عبيد الله بن علي الخواص ، عن ابن رماحس^(١) .

وله شاهد من رواية ابن إسحاق في «المغازي» ، قال : حدثني عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال : لما كان يوم حنين يوم هوازن ، فذكر القصة .

وقد أخرجه الضياء في «المختارة» من حديث زهير ، واستشهد له بحديث عمرو بن شعيب ، فهو عنده على شرط الحسن .

وأما الذهبي فقال في «الميزان»^(٢) : عبيد الله بن رماحس القيسي الرملي ، كان معمرًا ، ما رأيت للمتقدمين فيه جرحًا .

قال : ثم رأيت لحديثه هذا علة قاذحة ، قال ابن عبد البر فيه : رواه عبيد الله ، عن زياد بن طارق ، عن زياد بن صرد بن زهير ، عن أبيه ، عن جده زهير ، فعمد عبيد الله إلى الإسناد فأسقط منه رجلين .

وبه إلى الطبراني^(٣) : ثنا جعفر بن حميد بن عبد الكريم بن فروخ الأنصاري الدمشقي ، حدثني جدي لأمي عمر بن أبان بن مفضل المدني ، قال : أراني أنس بن مالك الوضوء : أخذ ركوة فوضعها على يساره ، وصب على يده اليمنى فغسلها ثلاثًا ، ثم أدار الركوة على يده اليمنى ،

(١) وهو في «المعجم الصغير» للطبراني (١/٢٣٦ - ٢٣٧) .

(٢) (٦/٣) .

(٣) «المعجم الأوسط» (٣/٣٤٧) .

فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ومسح برأسه ثلاثاً ، وأخذ ماءً جديداً لِيَصْمَاخِهِ ، فقلتُ له : قد مسحتَ أذنيكَ . فقال : يا غُلامُ ، إنَّهُما من الرأسِ ، ليسَ هُما من الوجهِ ، ثُمَّ قال : يا غلامُ ، هل رأيتَ أو فهمتَ ؟ أو أُعيدُ عليك ؟ فقلت : قد كَفاني ، قال : هكذا رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يتوضأ .

هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه

قال الذهبيُّ في «الميزان» ^(١) : انفردَ به الطبرانيُّ عن جعفرٍ ، وعمر بن أبانٍ : لا يُدرى من هو .

قال : والحديثُ ثمانِيٌّ لنا على ضَعْفِهِ .

الثاني : القُربُ من إمامٍ من أئمةِ الحديثِ ، وإن كَثُرَ العَدَدُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

(الثاني : القُربُ من إمامٍ من أئمةِ الحديثِ) كالأعمشِ ، وهُشيمٍ ، وابنِ جُريجٍ ، والأوزاعيِّ ، ومالكٍ ، وشُعْبَةَ ، وغيرِهِم مع الصُّحَّةِ أيضًا ، (وإن كَثُرَ العَدَدُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) .

الثالث : العُلُوُّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى رِوَايَةِ أَحَدِ الكُتُبِ الخَمْسَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ الْمُعْتَمَدَةِ .

وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من «الموافقة»، و«الإبدال»، و«المساواة»، و«المصافحة».

ف«الموافقة»: أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم من غير جهته بعدد أقل من عددك إذا رويته عن مسلم عنه.

و«البذل»: أن يقع هذا العلو عن مثل شيخ مسلم، وقد يسمى هذا موافقة بالنسبة إلى شيخ مسلم.

و«المساواة» - في أعصارنا - : قلة عدد إسنادك إلى الصحابي أو من قاربه، بحيث يقع بينك وبين صحابي - مثلاً - من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه.

و«المصافحة»: أن تقع هذه المساواة لشيخك، فيكون لك مصافحة كأنك صافحت مسلماً، فأخذته عنه. فإن كانت المساواة لشيخ شيخك، كانت المصافحة لشيخك، وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك، فالمصافحة لشيخ شيخك.

وهذا العلو تابع لنزول، فلولاً نزول مسلم وشبهه، لم تعل أنت.

(الثالث: العلو) المقيّد (بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الخمسة، أو

غيرها من الكتب) (المعتمدة) وسماه ابن دقيق العيد «علو التنزيل»^(١).

(١) «الافتراح» (ص: ٣٠٦).

وليس بعلوٌ مُطلقٍ ؛ إذ الرّاوي لو روى الحديث من طريقٍ كتابٍ منها وقعَ أنزلَ ممّا لو رواه من غيرِ طريقها ، وقد يكون عاليًا مُطلقًا أيضًا .
 (وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من « الموافقة » و « الإبدال » و « المساواة » و « المصافحة » .

ف « الموافقة » : أن يقع لك حديث عن شيخٍ مسلمٍ (مثلاً) من غير جهته ، بعددٍ أقلّ من عددك إذا رويته (بإسنادك) عن مسلمٍ عنه .
 و « البدل » : أن يقع هذا العلو عن (شيخٍ غير شيخٍ مسلمٍ ، وهو (مثلُ شيخٍ مسلمٍ) في ذلك الحديث .
 وقد يُسمّى هذا « موافقةً » بالنسبة إلى شيخٍ مسلمٍ فهو موافقةٌ مقيدةٌ .

وقد تُطلق « الموافقة » و « البدل » مع عدمِ العلو ، بل ومع التزولِ أيضًا ، كما وقع في كلامِ الذهبي وغيره .
 وقال ابنُ الصلاح^(١) : هو موافقةٌ وبدلٌ ، ولكن لا يُطلق عليه ذلك لعدم الالتفاتِ إليه .
 • تنبيه :

لم أقف على تصريحٍ بأنّه : هل يُشترطُ استواءُ الإسنادِ بَعْدَ الشيخِ المُجتمَعِ فيه أو لا ؟

وقد وقع لي في الإملاء حديثٌ أُمليته من طريقِ الترمذي^(٢) ، عن

(١) « علوم الحديث » (ص : ٢٥٩) . (٢) « الجامع » (٢٨٧٧) .

قُتَيْبَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا - : « لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ » - الْحَدِيث .

وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١) عَنْ قُتَيْبَةَ ، عَنْ يَعْقُوبَ الْقَارِيَّ ، عَنْ سُهَيْلٍ .

فَقُتَيْبَةُ لَهُ فِيهِ شَيْخَانِ عَنْ سُهَيْلٍ ، فَوَقَعَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَحَدِهِمَا ، وَفِي «التِّرْمِذِيِّ» عَنِ الْآخَرِ .

فَهَلْ يُسَمَّى هَذَا مُوَافَقَةً لِاجْتِمَاعِنَا مَعَهُ فِي قُتَيْبَةَ ، أَوْ بَدَلًا لِلتَّخَالُفِ فِي شَيْخِهِ وَالْاجْتِمَاعِ فِي سُهَيْلٍ ، أَوْ لَا وَلَا ، وَيَكُونُ وَاسِطَةً بَيْنَ الْمَوَافَقَةِ وَالْبَدَلِ ؟ اِحْتِمَالَاتٌ ؛ أَقْرَبُهَا عِنْدِي : الثَّلَاثُ .

(و«المساواة» - فِي أَعْصَارِنَا - : قَلَّةٌ عَدَدِ إِسْنَادِكَ إِلَى الصَّحَابِيِّ أَوْ مِنْ قَارَبَتِهِ ، بِحَيْثُ يَقَعُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ صَحَابِيٍّ - مَثَلًا - مِنْ الْعَدَدِ مِثْلَ مَا وَقَعَ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَبَيْنِهِ) .

وَهَذَا كَانَ يُوجَدُ قَدِيمًا ، وَأَمَّا الْآنَ فَلَا يُوجَدُ فِي حَدِيثٍ بَعِيْنِهِ ، بَلْ يُوْجَدُ مُطْلَقُ الْعَدَدِ ؛ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ .

فَإِنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَةُ أَنْفُسٍ فِي ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ ، وَقَدْ وَقَعَ لِلنِّسَائِيِّ حَدِيثٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ عَشْرَةُ أَنْفُسٍ ، وَذَلِكَ مُسَاوَاةٌ لَنَا .

وَهُوَ مَا رَوَاهُ فِي كِتَابِ «الصَّلَاةِ» ^(٢) ، قَالَ : أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، أَنَا زَائِدَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ هِلَالٍ ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ ،

(٢) «السنن» (٢/ ١٧١) .

(١) «الصحيح» (٢/ ١٨٨) .

عن عمرو بن ميمون ، عن ابن أبي ليلى ، عن امرأة ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ قال : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » تعدلُ ثلث القرآن .

قال النسائي : ما أعلم في الحديث إسنادًا أطول من هذا .
وفيه ستة من التابعين ، أولهم : منصور .

وقد رواه الترمذي^(١) عن قتيبة ، ومحمد بن بشر ، قالوا : حدثنا ابن مهدي ، ثنا زائدة به ، وقال : حسن .

والمرأة هي امرأة أبي أيوب ، وهو عُشاري للترمذي أيضًا .

(و«المصافحة» : أن تقع هذه المساواة لشيخك ، فيكون لك مصافحة ، كأنك صافحت مسلمًا فأخذته عنه ، فإن كانت المساواة لشيخ شيخك ، كانت المصافحة لشيخك ، وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك ، فالمصافحة لشيخ شيخك .

وهذا العلو تابع لنزول) غالبًا ، (فلولا نزول مسلم وشبهه ، لم تعل أنت) ، وقد يكون مع علو^(٢) أيضًا ، فيكون عاليًا مطلقًا .

* * *

الرابع : العلو يتقدم وفاة الراوي فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى مما أرويه عن ثلاثة ، عن أبي بكر ابن خلف عن الحاكم ، لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف .

(٢) في «ص» : «علوه» .

(١) «الجامع» (٢٨٩٦) .

وَأَمَّا عُلُوُّهُ بِتَقْدِيمِ^(١) وَفَاةِ شَيْخِكَ ، فَحَدَّثَهُ الْحَافِظُ ابْنُ جَوْصَا
بِمُضِيِّ خَمْسِينَ سَنَةً مِنْ وَفَاةِ الشَّيْخِ ، وَابْنُ مَنَدَةَ : بِثَلَاثِينَ .

(الرابعُ : العلوُّ بتقدم وفاة الراوي) وإن تساويا في العدد .

قال المصنّف : (فما أرويه عن ثلاثة ، عن البيهقي ، عن الحاكم أعلى
مما أرويه عن ثلاثة ، عن أبي بكر ابن خلف ، عن الحاكم ، لتقدّم وفاة
البيهقي على ابن خلف) .

وكذلك مَنْ سَمِعَ «مسند أحمد» على الحلوي ، عن أبي العباس
الحلي ، عن النّجيب ؛ أعلى ممّن سمعه على الجمال الكنانيّ عن
العُرَضي عن زينب بنت مكي ؛ لتقدّم وفاة الثلاثة الأوّلين على الثلاثة
الآخرين .

(وَأَمَّا عُلُوُّهُ بِتَقْدِيمِ وَفَاةِ شَيْخِكَ) لا مع التفات لأمر آخر أو شيخ آخر ،
(فحدّثه الحافظ) أحمد بن عمير (ابن جوصا) الدمشقي (بمضي خمسين
سنة من وفاة الشيخ) .

(و) حدّثه أبو عبد الله (ابن مندة : بثلاثين) سنة تمضي من موته .
وليس يقع في تلك المدة أعلى من ذلك .

قال ابن الصلاح^(٢) : وهو أوسع .

(١) كذا في «ص» ، و«م» ، ولعل الصواب : «بتقدّم» .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢٦١) .

الخامس : العُلُوُّ بِتَقْدُمِ السَّمَاعِ ، وَيَدْخُلُ كَثِيرٌ مِنْهُ فِيمَا قَبْلَهُ ،
وَيَمْتَّازُ بِأَنْ يَسْمَعَ شَخْصَانِ مِنَ شَيْخٍ ، وَسَمَاعُ أَحَدِهِمَا مِنْ
سِتِّينَ سَنَةً مَثَلًا ، وَالْآخَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ ، وَتَسَاوَى الْعَدْدُ إِلَيْهِمَا ،
فَالْأَوَّلُ أَعْلَى .

(الخامس : العُلُوُّ بِتَقْدُمِ السَّمَاعِ) مِنَ الشَّيْخِ ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ مُتَقَدِّمًا
كَانَ أَعْلَى مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَهُ .

(ويَدْخُلُ كَثِيرٌ مِنْهُ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَيَمْتَّازُ) عَنْهُ (بأن يَسْمَعَ شَخْصَانِ مِنَ
شَيْخٍ ، وَسَمَاعُ أَحَدِهِمَا مِنْ سِتِّينَ سَنَةً - مَثَلًا - ، وَالْآخَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ)
سَنَةً ، (وَتَسَاوَى الْعَدْدُ إِلَيْهِمَا ؛ فَالْأَوَّلُ أَعْلَى) مِنَ الثَّانِي .

وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ اخْتَلَطَ شَيْخُهُ أَوْ خَرِفَ ، وَرُبَّمَا كَانَ الْمُتَأَخَّرُ
أَرْجَحَ ، بِأَنْ يَكُونَ تَحْدِيثُهُ الْأَوَّلُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ دَرَجَةَ الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ ، ثُمَّ
حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدُ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا عُلُوٌّ مَعْنَوِيٌّ ، كَمَا سَيَأْتِي .

● تنبيه :

جَعَلَ ابْنُ طَاهِرٍ وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ^(١) هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ قِسْمًا وَاحِدًا ،
وَزَادَ : الْعُلُوُّ إِلَى صَاحِبِي «الصَّحِيحِينَ» ، وَمُصَنِّفِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ .

وَجَعَلَهُ ابْنُ طَاهِرٍ قَسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْعُلُوُّ إِلَى الشَّيْخِينَ وَأَبِي دَاوُدَ وَأَبِي حَاتِمٍ وَنَحْوِهِمْ .

وَالْآخَرُ : الْعُلُوُّ إِلَى كُتُبِ مُصَنَّفَةٍ لِأَقْوَامٍ ، كَابْنِ أَبِي الدُّنْيَا وَالْخَطَّابِيِّ .

(١) «الاقتراح» (ص : ٣٠٧) .

ثُمَّ قَالَ : وَاعْلَمْ ؛ أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ عَزَّ عَلَى الْمُحَدِّثِ وَلَمْ يَجِدْهُ عَالِيًا ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِيْرَادِهِ ، فَمَنْ أَيْ وَجْهٍ أَوْرَدَهُ فَهُوَ عَالٍ بِعِزَّتِهِ ^(١) . وَمِثْلُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْ أُمِّثَلِ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، ثُمَّ رَوَى حَدِيثًا لِأَبِي إِسْحَاقِ الْفَزَارِيِّ عَنْ مَالِكٍ ؛ لِمَعْنَى فِيهِ ، فَكَانَ فِيهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِكٍ ثَلَاثَةُ رَجَالٍ .

• نَكْتة :

وَقَعَ لَنَا حَدِيثٌ اجْتَمَعَ فِيهِ أَقْسَامُ الْعُلُوِّ :

أَخْبَرْتَنِي أُمُّ الْفَضْلِ بِنْتُ مُحَمَّدٍ الْقُدْسِيَّ ^(٢) ، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهَا فِي رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةِ سَبْعِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ ، أَنَا أَبُو إِسْحَاقَ التَّنُوخِيَّ سَمَاعًا ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَمَانِمِائَةٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُوسُفَ الْقَيْسِيِّ ، وَأَبِي رُوحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْدِسِيِّ ، قَالَا : أَنَا أَبُو الْمُنْجَا بْنُ اللَّيْثِيِّ ، قَالَ الْأَوَّلُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَسِتْمِائَةٍ ، أَنَا أَبُو الْوَقْتِ السَّجْزِيُّ فِي شَعْبَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ ، أَنَا أَبُو عَاصِمِ الْفَضِيلُ بْنُ يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، أَنَا أَبُو مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي شَرِيحٍ ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي صَفَرِ سَنَةِ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَنْيَفِيِّ - يَعْنِي : أَبَا الْقَاسِمِ الْبَغْوِيِّ - وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ الْجَوْهَرِيُّ وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي رَجَبِ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ ، أَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، وَمَاتَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَةٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ

(١) فِي «ص» : «لِعِزَّتِهِ» .

(٢) سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْكِتَابِ رَوَايَةُ السُّيُوطِيِّ عَنْ «أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيَّةِ» ، فَلَا أُدْرِي هِيَ هَذِهِ أَمْ لَا .

الجعدِ آخر مَنْ رَوَى عنه ؛ عن محمد بن المُنْكَدِرِ ، سمعتُ جابرَ بنَ عبد الله يقول : استأذنتُ على النبي ﷺ فقال : « مَنْ هذا ؟ » فقلتُ : أنا . فقال : « أنا ، أنا ؟ ! » كأنه كَرِهه .

هذا الحديث اجتمع فيه أنواعُ العلُوِّ :

أما العددُ : فبينى وبين النبي ﷺ فيه اثنا عشر رجلاً ثقاتٌ بالسمعِ المُتَّصِلِ ، وهو أعلى ما يقعُ من ذلك .

وأما بالنسبة إلى بعضِ الأئمةِ : فلأنَّ شُعْبَةَ بنَ الحَجَّاجِ مِنْ كِبَارِ الأئمةِ الذين رَوَى الأئمةُ الستة عن أصحابهم ، ولم يقع حديثه بعلوِّ إلا في كتاب البخاريِّ وأبي داود ، وبينهما وبينه في كثيرٍ مِنَ الأحاديثِ رجلٌ واحدٌ . وأما بقيةُ الجماعةِ فأقلُّ ما بينهم وبينه اثنان ، وهو مُتَقَدِّمُ الوفاةِ ، وبينى وبينه تسعةُ أنفسٍ ، وهو نَهايةُ العلُوِّ .

وأما علُوُّه بالنسبةِ إلى أئمةِ الكُتُبِ : فقد أخرجهُ البخاريُّ ^(١) ، عن أبي الوليد ، عن شُعْبَةَ ، فوقع لي بدلاً عالياً ، كأنى سمعته من أبي الحسن ابن أبي المَجْدِ وأبي إسحاق التتوخي وغيرهما ، مِنْ شُيُوخِ شُيُوخِنَا في « الصحيح » .

ورواه مسلمٌ ^(٢) ، عن محمد بن عبد الله بن نمير ، عَنْ عبدِ الله بن إدريس . وعن يحيى بن يحيى ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، كلاهما عَنْ وَكِيع . وَعَنْ إِسْحَاقَ بنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ النُّضْرِ بنِ شَمِيلٍ ، وَأَبِي عامرٍ

(١) « الصحيح » (٦٨/٨) .

(٢) « الصحيح » (٦/١٨٠) .

العَقْدِيُّ ، وعن محمد بن مُثْنَى ، عن وهب بن جَرِير . وعن عبد الرحمن ابن بشر بن الحكم ، عن بهز بن أسيد .

وأبو داود^(١) ، عن مُسَدِّد ، عن بشر بن المفضل .

والترمذي^(٢) ، عن سُويد بن نصر ، عن ابن المبارك .

والنسائي^(٣) ، عن حُميد بن مسعدة ، عن بشر بن المفضل .

وابن ماجه^(٤) ، عن ابن أبي شَيْبَةَ ، عن وَكِيع .

كلُّهم عن شُعبة .

فوق لي بدلاً لهم عاليًا بثلاث درجات ، فكأنِّي سمعته من أبي إسحاق ابن مُضر - راوي « صحيح مُسلم » - ، وكانت وفاته في رجب سنة أربع وستين وستمائة ، ومنه سَمِعَ النووي « صحيح مُسلم » .

ومن أبي الحسن بن المقيّر راوي « سنن أبي داود » ، وكانت وفاته سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

ومن أبي الحسن ابن البخاريّ ، راوي « الترمذي » وكانت وفاته سنة تسعين وستمائة .

ومن إسماعيل بن أحمد العراقيّ ، راوي « النسائي » ، وكانت وفاته^(٥) .

(١) « السنن » (٥١٨٧) . (٢) « الجامع » (٢٧١١) .

(٣) « عمل اليوم والليلة » (٣٣٠) . (٤) « السنن » (٣٧٠٩) .

(٥) يعني : نفس سنة الذي قبله ، وفي « المطبوع » منصوص عليها .

وَمِنْ أَبِي السَّعَادَاتِ ، رَاوِي «سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ» ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ
اِثْنَيْنِ ^(١) وَسِتْمِائَةِ .

* * *

وَأَمَّا النَّزُولُ : فَضِدُّ الْعُلُوِّ ، فَهُوَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ تُعْرَفُ مِنْ ضِدِّهَا .
وَهُوَ مَفْضُولٌ مَرْغُوبٌ عَنْهُ ، عَلَى الصَّوَابِ .
وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَفَضْلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْعُلُوِّ ، فَإِنْ تَمَيَّزَ بِفَائِدَةٍ
فَمُخْتَارٌ .

(وَأَمَّا النزولُ : فضدُّ العلوِّ ، فهو خمسة أقسام) أَيْضًا (تُعْرَفُ مِنْ
ضِدِّهَا) فَكُلُّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ ضِدُّهُ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ النَّزُولِ .
(وهو مفضولٌ مرغوبٌ عنه على الصَّوَابِ ، وهو قولُ الجمهورِ) .
قال ابنُ المديني ^(٢) : النَّزُولُ شَوْمٌ .

وقال ابنُ معين ^(٢) : الإِسْنَادُ النَّازِلُ قَرَحَةٌ فِي الْوَجْهِ .
(وَفَضْلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْعُلُوِّ) حَكَاهُ ابْنُ خَلَّادٍ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ النَّظَرِ ؛
لَأَنَّ الْإِسْنَادَ كُلَّمَا زَادَ عَدَدُهُ زَادَ الْاجْتِهَادُ فِيهِ ، فِيزِدَادُ الثَّوَابِ .
قال ابنُ الصَّلَاحِ ^(٣) : وَهَذَا مَذْهَبٌ ضَعِيفُ الْحُجَّةِ .

قال ابنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ^(٤) : لِأَنَّ كَثْرَةَ الْمَشَقَّةِ لَيْسَتْ مَطْلُوبَةً لِنَفْسِهَا ،

(١) فِي «ص» : «سِت» . (٢) «الْجَامِعُ» لِلْخَطِيبِ (١/١٢٣) .

(٣) «عُلُومُ الْحَدِيثِ» (ص : ٢٥٨) .

(٤) «الْاِقْتِرَاحُ» (ص : ٣٠٣) .

ومُراعاةُ المعنى المقصودِ مِنَ الروايةِ - وهو الصُّحَّةُ - أَوْلَى^(١).

(فإن تميَّزَ) الإسنادُ النازلُ (بفائدة) كزيادةِ الثقةِ في رجاله على العاليِ، أو كونهم أحفظُ أو أفقَّه، أو كونه مُتَّصلاً بالسماعِ، وفي العاليِ حضورٌ، أو إجازةٌ، أو مُناولةٌ، أو تساهلٌ بعضُ رُواتِهِ في الحملِ ونحوُ ذلك (فمختارٌ).

قال وكيعٌ لأصحابِهِ^(٢): الأعمشُ أحبُّ إليكم عن أبي وائلٍ عن عبدِ الله، أم سُفيانُ، عن منصورٍ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عبدِ الله؟ فقالوا: الأعمشُ عن أبي وائلٍ أقربُ، فقال: الأعمشُ شيخٌ، وأبو وائلٍ شيخٌ، وسُفيانُ عن منصورٍ عن إبراهيمَ عن علقمةَ، فقيهٌ عن فقيهٍ عن فقيهٍ عن فقيهٍ.

قال ابنُ المبارك^(٣): ليس جُودةُ الحديثِ قرب الإسنادِ، بل جُودةُ الحديثِ صحةُ الرجالِ.

وقال السُّلَفي: الأصلُ الأخذُ عَنِ العلماءِ، فنزولهم أَوْلَى مِنَ العُلُوِّ

(١) قال الحافظ ابن حجر في «النزعة» (ص: ١٥٦ - ١٥٧):

«وإنما كان العلو مرغوباً فيه؛ لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ؛ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائر عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز، وكلما قلَّت قلَّت. فإن كان في النزول مزية ليست في العلو؛ كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر؛ فلا تردَّد في أن النزول حيتنَّز أَوْلَى».

(٢) «المحدث الفاضل» (ص: ٢٣٨)، ورواه الحاكم في «المعرفة» (ص: ١١).

(٣) «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص: ٥٧).

عَنِ الْجَهْلَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الثَّقَلَةِ ، وَالنَّازِلُ حَيْثُ هُوَ الْعَالِي فِي الْمَعْنَى عِنْدَ النَّظَرِ وَالتَّحْقِيقِ .

قال ابن الصَّلَاح^(١) : ليس هذا من قَبِيلِ الْعُلُوِّ المتعارفِ إطلاقه بين أهلِ الحديثِ ، وإنما هو عُلُوٌّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى .

قال شيخُ الإسلام : ولابنِ حَبَّانٍ تفصيلٌ حَسَنٌ ، وهو : أَنَّ النَّظَرَ إِنْ كَانَ لِلسَّنَدِ فالشيوخُ أَوْلَى ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَتَنِ فالفُقَهَاءُ^(٢) .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٢) .

(٢) هكذا نسب السيوطي هذا التفصيل للحافظ ابن حجر نقلاً له عن ابن حبان ، بينما صرح السخاوي في «شرح الألفية» (٣/ ٣٦١) بكونه من تفصيل ابن حجر نفسه .
ولا أعرف لابن حبان مثل هذا التفصيل ، والله أعلم ، لكن إنما يعرف لابن حبان مثل هذا التفصيل في مسألة «زيادات الثقات» ، كما في «مقدمة الصحيح» (١/ ١٥٩ إحصان) و«المجروحين» (١/ ٩٣ - ٩٤) .

• النوع الثلاثون :

المَشْهُورُ مِنَ الْحَدِيثِ

هُوَ قِسْمَانِ : صَحِيحٌ ، وَغَيْرُهُ ، وَمَشْهُورٌ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ
خَاصَّةً ، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ .

(النوعُ الثلاثون : المشهورُ من الحديث) :

قال ابنُ الصلاح^(١) : ومعنى الشهرة مفهومٌ . فاكْتَفَى بذلك عن حَدِّهِ .
وقال البلقيني^(٢) : لم يَذْكُرْ له ضابطاً ، وفي كُتُبِ الْأُصُولِ : الْمَشْهُورُ -
ويقال له : المستفيض - الذي تزيد نقلته على ثلاثة .

وقال شيخُ الإسلام^(٣) : المشهورُ ما له طرق محصورةٌ بأكثرَ من
اثنين ، ولم يبلغ حدَّ التواتر ، سُمِّيَ بذلك لِوُضُوحِهِ ، وسماه جماعةٌ مِنَ
الْفُقَهَاءِ «المُسْتَفِيز» لانتشاره ، مِنْ فاضِ الْمَاءِ يَفِيزُ فَيُضًا .

ومِنْهُمْ مَنْ غَايَرَ بَيْنَهُمَا ؛ بَأَنَّ الْمُسْتَفِيزَ يَكُونُ فِي ابْتِدَائِهِ وَانْتِهَائِهِ
سَوَاءً ، وَالْمَشْهُورُ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ .

(هُوَ قِسْمَانِ : صَحِيحٌ ، وَغَيْرُهُ) أَي : حَسَنٌ وَضَعِيفٌ ، (وَمَشْهُورٌ بَيْنَ

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٣) .

(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٣٨٩) .

(٣) «نزهة النظر» (ص : ٦٢ - ٦٣) .

أهل الحديث خاصة، (و مشهور (بينهم وبين غيرهم) من العلماء والعامة .

وقد يراد به ما اشتهر على الألسنة ، وهذا يطلق على ما له إسناد واحد فصاعداً ، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً .

وقد صنّف في هذا القسم الزركشي : « التذكرة في الأحاديث المشتهرة » ، وألفت فيه كتاباً مرتباً على حروف المعجم ، استدركت فيه مما فاتة الجم الغفير .

مثال المشهور على الاصطلاح - وهو صحيح :

حديث : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ » ^(١) .

وحديث : « مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ » ^(٢) .

ومثله الحاكم ^(٣) وابن الصلاح ^(٤) بحديث : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » .

فاعترض : بأن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد ، وأول الإسناد فرد كما تقدم .

ومثاله - وهو حسن :

حديث : « طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » ^(٥) .

(١) رواه البخاري (٣٦/١) ، ومسلم (٦٠/٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص



(٢) رواه البخاري (٢/٢) ، ومسلم (٢/٣) من حديث عبد الله بن عمر  .

(٣) « المعرفة » (ص : ٩٢) . (٤) « علوم الحديث » (ص : ٢٦٣) .

(٥) رواه ابن ماجه (٢٢٤) .

فقد قَالَ الْمِزِّي : إِنَّ لَهُ طُرُقًا يَزْتَقِي بِهَا إِلَى رُتْبَةِ الْحَسَنِ .

ومثاله - وهو ضَعِيفٌ :

«الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» مَثَلٌ بِهِ الْحَاكِمُ ^(١) .

ومثال المشهورِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً :

حديثُ أَنَسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذُكْوَانٍ .

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ ^(٢) مِنْ رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ ، عَنْ أَنَسٍ .

وقد رَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ غَيْرُ أَبِي مَجْلَزٍ ، وَعَنْ أَبِي مَجْلَزٍ غَيْرُ سُلَيْمَانَ ، وَعَنْ سُلَيْمَانَ جَمَاعَةٌ ، وَهُوَ مَشْهُورٌ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ يَسْتَعْرِبُهُ غَيْرُهُمْ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى رِوَايَةِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَنَسٍ كَوْنُهَا بَلَا وَاسْطَةً .

ومثال المشهورِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْعَوَامِ :

«الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» ^(٣) .

ومثال المشهورِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ :

«أَبْغَضُ الْحَلَائِلِ عِنْدَ اللَّهِ الطَّلَاقُ» صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ^(٤) .

«مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ» - الْحَدِيثُ ، حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٥) .

(١) «المعرفة» (ص : ٩٢) .

(٢) رواه البخاري (٣٢/٢) ، ومسلم (١٣٦/٢) .

(٣) رواه البخاري (٩/١) ، ومسلم (٤٧/١ - ٤٨) .

(٤) «المستدرک» (١٩٦/٢) . (٥) «الجامع» (٢٦٤٩) .

« لا غيبة لفاسقٍ » حسَّنه بعضُ الحُفَاطِ ، وضعَّفه البيهقيُّ وغيرُه ^(١) .

« لا صلاةٌ لجارِ المسجدِ إلَّا في المسجدِ » ضعَّفه الحُفَاطُ ^(٢) .

« استأثَّكوا عَرَضًا وادَّهِنُوا غَبًا واكْتَحِلُوا وَتَرًا » . قال ابنُ الصلاح : بحثُ
عنه فلم أَجِدْ له أَضَلًّا ، ولا ذِكْرًا في شيءٍ مِنْ كُتُبِ الحديثِ .

ومثالُ المشهورِ عِنْدَ الأصوليين :

« رُفِعَ عَنِ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالتَّنْيَانُ ، وما اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » صحَّحه ابنُ
جِبَّان ^(٣) ، والحاكم ^(٤) بلفظٍ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ » .

ومثالُ المشهورِ عِنْدَ النُّحاةِ :

« نِعَمَ الْعَبْدُ ضَهَبٌ ، لو لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَغْصِهِ » ^(٥) . قال العراقيُّ
وغيرُه : لا أَضَلَّ له ، ولا يُوجَدُ بهذا اللفظِ في شيءٍ مِنْ كُتُبِ الحديثِ .

ومثالُ المشهورِ بَيْنَ الْعَامَّةِ :

« مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ » أخرجه مُسْلِمٌ ^(٦) .
« مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ » صحَّحه ابنُ جِبَّان ^(٧) .

(١) رواه الطبراني في « الكبير » (٤١٨/١٩) ، وتكلم عليه ابن عدي « الكامل » (٥٩٦/٢) ،
(١٨٦٣/٥) ، ونقل تضعيفه البيهقي في « الشعب » (١٠٩/٧) .

(٢) الدارقطني في « السنن » (٤٢٠/١) ، والحاكم في « المستدرک » (٢٤٦/١) ، والبيهقي
في « السنن الكبرى » (٥٧/٣) ، والحافظ في « الفتح » (٤٣٩/١) .

(٣) (٧٢٩١) بلفظٍ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ » . (٤) « المستدرک » (١٩٨/٢) .

(٥) « الفوائد المجموعة » للشوكاني (ص : ٤٠٩) .

(٦) « الصحيح » (٤١/٦) . (٧) « صحيح ابن حبان » حديث (٤٧١) .

«الْبَرَكَةُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ» صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ^(١).

«لَيْسَ الْخَيْرُ كَالْمُعَايَنَةِ» صَحَّحَاهُ أَيْضًا^(٢).

«الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ» حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣).

«الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ» حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا^(٤).

«اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ». «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ». «مَنْ بُورِكَ لَهُ فِي شَيْءٍ فَلْيَلْزِمْهُ». «الْخَيْرُ عَادَةٌ». «عَرَفُوا وَلَا تُعْتَفُوا». «جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا». «أَمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ»، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ.

«مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ». «كُنْتُ كَنْزًا لَا أَعْرِفُ». «الْبَاذِنَجَانُ لِمَا أُكِلَ لَهُ». «يَوْمُ صَوْمِكُمْ يَوْمُ نَحْرِكُمْ». «مَنْ بَشَّرَنِي بِآذَارِ بَشْرَتِهِ بِالْجَنَّةِ». وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ لَا أَصْلَ لَهَا.

وَكِتَابُنَا الَّذِي أَشْرَرْنَا إِلَيْهِ كَافِلٌ بَيَانٍ هَذَا النُّوعِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ وَالْمَوْقُوفَاتِ بَيَانًا شَافِيًا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَمِنْهُ الْمُتَوَاتِرُ الْمَعْرُوفُ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ، وَلَا يَذْكُرُهُ الْمُحَدِّثُونَ،

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٥٩)، والحاكم في «المستدرک» (٦٢/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٢١٣)، والحاكم في «المستدرک» (٣٢١/٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) «الجامع» (٢٠١٢).

(٣) «الجامع» (٢٣٦٩).

وَهُوَ قَلِيلٌ لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِي رَوَايَاتِهِمْ ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ مَنْ يَحْصُلُ
الْعِلْمُ بِصِدْقِهِمْ ضُرُورَةً عَنْ مِثْلِهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ .

(ومنه) أي : من المشهور (المتواتر المعروف في الفقه وأصوله
ولا يذكره المحدثون) باسمه الخاصّ المشعر بمعناه الخاصّ ، وإن وقع
في كلام الخطيب ، ففي كلامه ما يُشعرُ بأنه أتبع فيه غير أهل الحديث ،
قاله ابن الصلاح^(١) .

قليل^(٢) : وقد ذكره الحاكم ، وابن عبد البر ، وابن حزم .
وأجاب العراقي^(٣) بأنهم لم يذكروه باسمه المشعر بمعناه ، بل وقع
في كلامهم : «تواتر عنه عليه السلام كذا» ، و«أن الحديث الفلاني متواتر» .

(وهو قليل ، لا يكاد يُوجد في رواياتهم ، وهو ما نقله من يحصل
العلم بصدقهم ضرورة) بأن يكونوا جمعاً لا يمكن تواطؤهم على
الكذب ، (عن مثلهم من أوله) أي : الإسناد (إلى آخره) ولذلك يجب
العمل به من غير بحث عن رجاله ، ولا يُعتبر فيه عدد معين في الأصح .
قال القاضي الباقلاني : ولا يكفي الأربعة ، وما فوقها صالح ، وتوقف
في الخمسة .

وقال الأصبخري : أقله عشرة ، وهو المختار ؛ لأنها أول مجموع
الكثرة .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٥) . (٢) «التقييد» (ص : ٢٦٦) .

(٣) «التقييد» (ص : ٢٦٥) .

وقيل : اثنا عشر ، عِدَّةُ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ .

وقيل : عشرون .

وقيل : أربعون .

وقيل : سبعون ، عِدَّةُ أَصْحَابِ مُوسَى .

وقيل : ثلاثمائة وبضعة عشر ، عِدَّةُ أَصْحَابِ طَالُوتَ وَأَهْلِ بَدْرِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ فِي الْأَدَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَفَادَ الْعِلْمَ^(١) .

* * *

وَحَدِيثُ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

مُتَوَاتِرٌ ، لَا حَدِيثُ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » .

(وحدِيثُ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » متواتر)

قال ابن الصلاح^(٢) : رواه اثنان وستون من الصحابة .

وقال غيره : رواه أكثر من مائة نفس .

(١) قال الحافظ ابن حجر في « الزهدة » (ص : ٥٣ - ٥٥) : « لا معنى لتعيين العدد على

الصحيح ، ومنهم من عينه في الأربعة ، وقيل : في الخمسة ، وقيل : في السبعة ،

وقيل : في العشرة ، وقيل : في الاثنى عشر ، وقيل : في الأربعين ، وقيل : في

السبعين ، وقيل غير ذلك . وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد ، فأفاد

العلم ؛ وليس بلازم أن يطرد في غيره ؛ لاحتمال الاختصاص » .

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كلام متين حول هذه المسألة ، فراجع في « مجموع

الفتاوى » (٤٠ / ١٨ ، ٤٨ ، ٥٠ - ٥١) .

(٢) « علوم الحديث » (ص : ٢٦٦) .

وفي «شرح مُسلم»^(١) للمصنّف: رواه نحو مائتين .

قال العراقي^(٢): وليس في هذا المتن بعينه، ولكنّه في مُطلق الكذب، والخاصّ بهذا المتن رواية بضعة وسبعين صحابياً: العشرة المشهود لهم بالجنة، أسامة: قا. أنس بن مالك: خ م، أوس بن أوس: طب. البراء ابن عازب: طب. بُريدة: عد. جابر بن حابس: نع، جابر بن عبد الله: م. حذيفة بن أسيد: طب. حذيفة بن اليمان: طب. خالد بن عُرفطة: حم. رافع بن خديج: طب. زيد بن أرقم: حم. زيد بن ثابت: خل. السائب بن يزيد: طب. سعد بن المدحاس^(٣): خل. سفينة: عد. سليمان بن خالد الخزاعي: قط. سلمان الفارسي: قط. سلمة بن الأكوع: خ. صهيب بن سنان: طب. عبد الله بن أبي أوفى: قا. عبد الله بن زغب: نع. ابن الزبير: قط. ابن عباس: طب. ابن عمّار: حم. ابن عمرو: خ. ابن مسعود: ت ن. عتبة بن غزوان: طب. العرس بن عميرة: طب. عفان بن حبيب: ك. عقبة بن عامر: حم. عمار بن ياسر: طب. عمران بن حصين: بز. عمرو بن حريث: طب. عمرو بن عبسة: طب. عمرو بن عوف: طب. عمرو بن مّرة الجهني: طب. قيس بن سعد بن عبادة: حم. كعب بن قطبة^(٤): خل. معاذ بن جبل: طب. معاوية بن حيدة: خل. معاوية بن أبي سفيان: حم. المغيرة بن شعبة: نع. المنقع التميمي:

(٢) «التبصرة» (٢/٢٧٧).

(١) (٦٨/١).

(٣) في «ص» و«م»: «المرجاس»؛ خطأ.

(٤) في «م»: «قبطة».

خل . نبيطُ بنُ شريط : طب . وائلُ بنُ الأسقع : عد . يزيدُ بنُ أسيد :
 قط . يعلى بن مُرة : مي . أبو أمانة : طب . أبو الحَمراء : [طب]^(١) .
 أبو ذر : [قط]^(١) . أبو رافع : قط . أبو رُمثة : قط . أبو سعيد الخدري :
 حم . أبو قتادة : ن^(٢) . أبو قرصافة : عد . أبو كبشة الأنماري : خل .
 أبو موسى الأشعري : طب . أبو موسى الغافقي : حم . أبو ميمون
 الكردى : طب ، أبو هُريرة : ن^(٢) . والد أبي العُشراء الدارمي : خل .
 والد أبي مالك الأشجعي : بز . عائشة : قط^(٢) . أم أيمن : قط .

وقد أَعْلَمْتُ على كلِّ واحدٍ رَمَزَ مَنْ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ مِنَ الْأَثْمَةِ ، فـ«حم»
 لأحمد في «مسنده» ، و«طب» للطبراني ، و«قط» للدارقطني ، و«عد»
 لابن عدي في «الكامل» ، و«بز» لـ«مسند البزار» ، و«قا» لابن قانع في
 «معجمه» ، و«خل» للحافظ يوسف بن خليل في كتابه الذي جَمَعَ فيه
 طُرُقَ هذا الحديث ، و«نع» لأبي نُعيم ، و«مي» لـ«مسند الدارمي» ،
 و«ك» لـ«مستدرك الحاكم» و«ت» للترمذي ، و«ن» للنسائي ، و«خ م»
 للبخاري ومُسلم .

(لا حديث : «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ») أي : ليسَ بمتواترٍ ، كما تقدَّم
 تَحْقِيقُهُ فِي نَوْعِ الشَّاذِّ .
 • تنبيهان :

الأول : قال شيخ الإسلام^(٣) : ما ادَّعاه ابنُ الصلاح مِنْ عَزَّةِ المتواترِ ،

(١) من المطبوع . (٢) ليس في «ص» .

(٣) «نزهة النظر» (ص : ٦٠ - ٦٢) .

وكذا ما ادّعاه غيره من العدم ممنوع ؛ لأنّ ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق ، وأحوال الرجال ، وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطئوا على الكذب أو يحصل منهم اتفاقاً .

قال : ومن أحسن ما يقرّ به كون المتواتر موجوداً وجوداً كثرة في الأحاديث ، أنّ الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مؤلفيها ، إذا اجتمعت على إخراج حديث ، وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله .

قال : ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير .

قلت : قد ألفت في هذا النوع كتاباً لم أسبق إلى مثله ، سمّيته : «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» مرتباً على الأبواب ، وأوردت فيه كلّ حديث بأسانيد من خرّجه ، وطرقه .

ثم لخصته في جزء لطيف سمّيته : «قطف الأزهار» ، اقتصرْتُ فيه على عزو كلّ طريق لمن أخرجه من الأئمة ، وأوردت فيه أحاديث كثيرة ؛ منها :

حديث : الحوض ، من رواية نيف وخمسين صحابياً .

وحديث : المسح على الخفين ، من رواية سبعين صحابياً^(١) .

(١) هذا العدد والذي قبله ، في «ص» بالعكس .

- وحديث : رَفَعَ اليدين في الصَّلَاةِ ، مِنْ رِوَايَةٍ نَحْوِ خَمْسِينَ .
- وحديث : « نَظَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي » مِنْ رِوَايَةٍ نَحْوِ ثَلَاثِينَ .
- وحديث : « نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ » مِنْ رِوَايَةٍ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ .
- وحديث : « مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » مِنْ رِوَايَةٍ عِشْرِينَ .

- وكذا حديث : « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » .
- وحديث : « بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا » .
- وحديث : سَوَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ .
- وحديث : « كُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ » .
- وحديث : « الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ » .
- وحديث : « إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ » .
- وحديث : « بَشِّرِ الْمَشَائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ النَّامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .
- كُلُّهَا مُتَوَاتِرَةٌ ، فِي أَحَادِيثَ جَمَّةٍ أَوْدَعْنَاهَا كِتَابَنَا الْمَذْكُورَ ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ .

الثاني : قد قَسَمَ أَهْلُ الْأَصُولِ الْمُتَوَاتَرَ إِلَى :

لفظي : وهو ما تَوَاتَرَ لَفْظُهُ .

ومعنوي : وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب ، وقائع مختلفة تشترك في أمر ، يتواتر ذلك القدر المشترك .

كما إذا نقل رجل عن حاتم مثلاً أنه أعطى جملًا ، وآخر أنه أعطى فرسًا ، وآخر أنه أعطى دينارًا ، وهلم جرا ، فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم ، وهو الإعطاء ؛ لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا .

قلت : وذلك أيضًا يأتي في الحديث ، فمِنهُ ما تواتر لفظه كالأمثلة السابقة ، ومنه ما تواتر معناه كأحاديث رفع اليدين في الدعاء .

فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث ، فيه رفع يديه في الدعاء ، وقد جمعها في جزء ، لكنها في قضايا مختلفة ، فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء ، تواتر باعتبار المجموع .

* * *

• النوع الحادي والثلاثون :

الغريبُ ، والعزیزُ

إِذَا انفردَ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَشِبْهِهِ - مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ - رَجُلٌ
بِحَدِيثٍ، سُمِّيَ : «غَرِيبًا»، فَإِنْ انفردَ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، سُمِّيَ :
«عَزِيزًا»، فَإِنْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ، سُمِّيَ : «مَشْهُورًا» .

(النوع الحادي والثلاثون : الغريبُ والعزیزُ :

إِذَا انفردَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَشِبْهِهِ - مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ) مِنَ الْأُئِمَّةِ،
كَقَتَادَةَ - (رَجُلٌ بِحَدِيثٍ، سُمِّيَ غَرِيبًا .

فَإِنْ انفردَ) عَنْهُمْ (اثْنَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ سُمِّيَ «عَزِيزًا» .

وَإِنْ رَوَاهُ) عَنْهُمْ (جَمَاعَةٌ سُمِّيَ «مَشْهُورًا») كَذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١)،
أَخَذًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَنده^(٢) .

وَأَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ، فَإِنَّهُمْ خَصُّوا الثَّلَاثَةَ فَمَا فَوْقَهَا بِالمَشْهُورِ،
وَالْاِثْنَيْنِ بِالْعَزِيزِ، لِعَزَّتِيهِ؛ أَيِ : قُوَّتِهِ بِمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرٍ، أَوْ لِقَلَّةِ وُجُودِهِ^(٣) .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٨ ، ٢٦٩) .

(٢) وهو في «شروط الأئمة» لابن طاهر (ص : ١٨) .

وهو أيضًا قول العراقي وابن دقيق العيد وابن جماعة وغيرهم .

(٣) التحقيق : أن العدد ليس شرطًا في ذاته، بل «العزیز» صفة لما بين الغريب
والمشهور، وربما وصفوا به الغريب، وربما المشهور .

قال شيخ الإسلام^(١) : وقد ادَّعى ابنُ جَبَّان أنَّ روايةَ اثنينٍ عن اثنينٍ لا تُوجدُ أصلاً ، فإنَّ أرادَ اثنينٍ فَقَطُّ عن اثنينٍ فقط فمُسَلَّمٌ ، وأمَّا صورةُ العزيزِ التي جوزها فمَوجودةٌ ، بأنَّ لا يرويه أقلُّ من اثنينٍ عَن أَقلِّ من اثنين .

مثاله : ما رواه الشيخان من حديث أنس^(٢) ، والبخاري من حديث أبي هريرة^(٣) : أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ » الحديث .

ورواه عن أنس : قتادة ، وعبدُ العزيز بنُ صهيب . ورواه عن قتادة : شُعْبَةُ ، وسعيدٌ . ورواه عن عبد العزيز : إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ ، وعبدُ الوارث . ورواه عن كُلِّ جَماعَةٍ .

* * *

وَيَدْخُلُ فِي الْغَرِيبِ مَا انفردَ رَاوٍ بِرِوَايَتِهِ ، أَوْ بِزِيَادَةٍ فِي مَتْنِهِ
وإِسْنَادِهِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ أَفْرَادُ الْبُلْدَانِ .

= راجع : « الكامل » لابن عدي (٤٢٨/١) و« مجموع الفتاوى » لشيخ الإسلام (٤٥/١٨) .
وأما مأخذه ؛ فالظاهر أنه من قلة وجوده ، وليس من قوته بمجيئه من طريق آخر ، وإلا لكان المشهور أولى بهذا الوصف .

ومنه قولهم : « فلان عزيز الحديث » ، أي : قليل الرواية ، لا أن كل حديث من حديثه قد تابعه عليه واحد أو أكثر . والله أعلم .

(١) « نزهة النظر » (ص : ٦٢) .

(٢) أخرجه : البخاري (١٠/١) ، ومسلم (٤٩/١) .

(٣) « صحيح البخاري » (١٠/١) .

(ويدخل في الغريب : ما انفرد راو بروايته) فلم يروه غيره كما تقدّم مثاله في قسم الأفراد (أو بزيادة في متنه وإسناده) لم يذكرها غيره .

مثالهما : حديث رواه الطبراني في «الكبير» من رواية عبد العزيز بن محمد الدراوردي^(١) ، ومن رواية عباد بن منصور^(٢) ، فرّقهما ، كلاهما عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة بحديث أم زرع .

ففيه غرابة بعض المتن ؛ حيث جعلاه [مرفوعًا ، وإنما المرفوع منه : «كنت لك كأي زرع لأم زرع» .

وبعض السند ؛ حيث جعلاه^(٣) عن هشام عن أبيه عن عائشة .

والمحفوظ : ما رواه عيسى بن يونس ، عن هشام ، عن أخيه عبد الله ابن عروة عن عروة ، عن عائشة ، هكذا أخرجه الشيخان^(٤) .

وكذا رواه مسلم^(٥) أيضًا من رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام ، عن هشام .

(ولا يدخل فيه أفراد البلدان) التي تقدّمت في نوع «الأفراد» .

* * *

وَيَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَغَيْرِهِ ؛ وَهُوَ الْغَالِبُ .

(١) «المعجم الكبير» (١٧٦/٢٣) .

(٢) «المعجم الكبير» (١٧١/٢٣) . (٣) سقط من «ص» .

(٤) أخرجه : البخاري (٣٤/٧) ، ومسلم (١٣٩/٧) .

(٥) «صحيح مسلم» (١٤٠/٧) .

(وينقسم) أي : الغريب (إلى صحيح) ، كأفراد الصحيح ، (و) إلى (غيره) أي : غير الصحيح ؛ (وهو الغالب) على الغرائب .

قال أحمد بن حنبل^(١) : لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب ؛ فإنها مناكير ، وعامتها عن الضعفاء .

وقال مالك^(٢) : شر العلم الغريب ، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس .

وقال عبد الرزاق^(٣) : كنا نرى أن غريب الحديث خير ، فإذا هو شر .

وقال ابن المبارك : العلم : الذي يجيئك من هاهنا وهاهنا - يعني : المشهور .

رواها البيهقي في «المدخل» .

وروي عن الزهري قال : حدثت علي بن الحسين بحديث ، فلما فرغت قال : أحسنت ، بارك الله فيك ، هكذا حدثنا ، قلت : ما أراني إلا حدثتك بحديث أنت أعلم به مني ، قال : لا تقل ذلك ، فليس من العلم ما لا يعرف ، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن .

وروى ابن عدي^(٤) ، عن أبي يوسف قال : من طلب الدين بالكلام

(١) «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص : ٥٨) .

(٢) «المصدر السابق» .

(٣) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص : ٥٩) .

(٤) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص : ٥٨) .

تَزْنَدَقَ ، وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ كَذَبَ ، وَمَنْ طَلَبَ الْمَالَ بِالْكَيْمِيَاءِ
أَفْلَسَ .

* * *

وَالِىْ غَرِيبٍ مَتْنًا وَإِسْنَادًا ؛ كَمَا لَوْ تَفَرَّدَ بِمَتْنِهِ وَاحِدٌ .

وَعَرِيبٍ إِسْنَادًا ؛ كَحَدِيثٍ رَوَى مَتْنُهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ،
انْفَرَدَ وَاحِدٌ بِرَوَايَتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ ، وَفِيهِ يَقُولُ التِّرْمِذِيُّ :
« غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ » .

وَلَا يُوجَدُ غَرِيبٌ مَتْنًا لَا إِسْنَادًا ؛ إِلَّا إِذَا اشْتَهَرَ الْفَرْدُ ، فَرَوَاهُ عَنْ
الْمُنْفَرِدِ كَثِيرُونَ ، صَارَ غَرِيبًا مَشْهُورًا ، غَرِيبًا مَتْنًا لَا إِسْنَادًا
بِالنُّسْبَةِ إِلَى أَحَدٍ طَرَفِيهِ ؛ كَحَدِيثٍ ؛ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » .

(و) يَنْقَسِمُ أَيْضًا (إِلَى غَرِيبٍ مَتْنًا وَإِسْنَادًا ؛ كَمَا لَوْ تَفَرَّدَ ^(١) بِمَتْنِهِ) رَاوٍ
(وَاحِدٌ ، و) إِلَى (غَرِيبٍ إِسْنَادًا) لَا مَتْنًا (كَحَدِيثٍ) مَعْرُوفٍ (رَوَى مَتْنُهُ
جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، انْفَرَدَ وَاحِدٌ بِرَوَايَتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ ، وَفِيهِ يَقُولُ
التِّرْمِذِيُّ : « غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ») .

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ - كَمَا قَالَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ - : حَدِيثٌ رَوَاهُ عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ
يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ » .
قَالَ الْخَلِيلِيُّ فِي « الْإِرْشَادِ » ^(٢) : أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ الْمَجِيدِ ، وَهُوَ غَيْرُ

محفوظ ، عن زيد بن أسلم بوجه ، قال : فهذا ممّا ^(١) أخطأ فيه الثقة عن الثقة ^(٢).

قال ابن سيد الناس : هذا إسنادٌ غريبٌ كلّهُ ، والمَتْنُ صحيحٌ ^(٣).

(ولا يوجد) حديث (غريبٌ متناً) فقط (لا إسناداً ، إلا إذا اشتهر الفرد ، فرواه عن المنفرد كثيرون ، صار غريباً مشهوراً ، غريباً متناً لا إسناداً بالنسبة إلى أحد طرفيه) المشتهر ، وهو الأخير .

(كحديث : «إنما الأعمال بالنيات») كما تقدّم تحقيقه ، وكسائر الغرائب المشتملة عليها التصانيفُ المشتهرة .

وقال العراقي ^(٤) : قد أطلق ابن سيد الناس ثبوت هذا القسم من غير تخصيص له بما ذكر ، ولم يُمثله ، فيَحْتَمِلُ أن يريد ما كان إسنادُهُ مشهوراً جادة لِعِدَّةٍ من الأحاديث ، بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض ، ويكون المتن غريباً لانفرادهم به .

قال : وقد وقع في كلامه ما يقتضي تمثيلة ، وذلك أنه لما حكى قول ابن طاهر ^(٥) : الخامس من الغرائب : أسانيد ومتون تفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم ، وسُننٌ ينفرد بالعمل بها أهل مصر ، لا يعمل بها في غير مضرهم .

(١) في «ص» : «إنما» .

(٢) سقط من «ص» : «عن الثقة» ، وهي ثابتة في «الإرشاد» للخليلي (١/١٦٧) .

(٣) «الفتح الشذي» (١/٣١١) .

(٤) «التقييد والإيضاح» (ص : ٢٧٣ ، ٢٧٤) .

(٥) في «أطراف الغرائب والأفراد» (١/٥٣) .

قال : وهذا النوعُ يشملُ الغريبَ كُلَّهُ سَنَدًا وَمَتْنًا ، أو أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ .

قال : وقد ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ^(١) بِسَنَدٍ لَهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ مَالِكًا عَنْ تَخْلِيلِ أَصَابِعِ الرُّجُلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ ؟ فَقَالَ لَهُ : إِنْ شِئْتَ خَلَّلْ ، وَإِنْ شِئْتَ لَا تُخَلِّلْ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ حَاضِرًا ، فَعَجِبَ مِنْ جَوَابِ مَالِكٍ ، وَذَكَرَ لَهُ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا بِسَنَدٍ مُضَرٍّ صَحِيحٍ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ ، فَاسْتَعَاذَ مَالِكُ الْحَدِيثَ ، وَاسْتَعَاذَ السَّائِلَ ، فَأَمَرَهُ بِالتَّخْلِيلِ ، انْتَهَى .

قال : والحديث المذكورُ ، رواه أبو داود ^(٢) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهْيَعَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو الْمُعَاظِرِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيِّ ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ ابْنِ شَدَادٍ .

قال الترمذي : غريبٌ لا نعرفه إلا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهْيَعَةَ .

ولم ينفرد به ابْنُ لَهْيَعَةَ ، بَلْ تَابَعَهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ .

كما رواه ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ ، عَنِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ .

وصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ لِتَوْثِيقِهِ لِابْنِ أَخِي ابْنِ وَهَبٍ .

(١) فِي «تَقْدِمَةِ الْجَرَحِ» (ص : ٣١ - ٣٢) .

(٢) بَعْدَهُ فِي «التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ» (ص : ٢٧٤) : «وَالْتَرْمِذِيُّ» ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِإِيرَادِهِ كَلَامَ التَّرْمِذِيِّ عَقِبَ الْحَدِيثِ .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ : أَبُو دَاوُدَ (١٤٨) ، وَالتَّرْمِذِيُّ (٤٠) .

فزالَتِ الغرابَةُ عنِ الإسنادِ بمتابعةِ الليثِ وعَمَرُو لابنِ لهيعةَ ، والمَتَنُ غَرِيبٌ ^(١) .

● فائدة:

قد يَكُونُ الحديثُ أيضًا عزيزًا مشهورًا :

قال الحافظُ العلائيُّ فيما رأيته بخطه : حديثُ «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» - الحديث : عزيزٌ عنِ النبيِّ ﷺ ، رواه عنه حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ ، وأبو هريرة ، وهو مشهورٌ عن أبي هريرة ، رواه عنه سبعةٌ : أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وأبو حازم ، وطاوسٌ ، والأعرجُ وهَمَّامٌ ، وأبو صالح ، وعبدُ الرحمن مولى أمِّ برثن ^(٢) .

(١) إلا أن هذه المتابعات غير محفوظة ، كما بينته في «الإرشادات» (ص : ٢٤٦ - ٢٤٨) . والله أعلم .

(٢) الرواية الواحدة ، يصح أن توصف بأنها غريبة وعزيزة ومشهورة ومتواترة في آن واحد ، وذلك بحسب اختلاف الاعتبار .

انظر - مثلاً - إلى حديث : «الأعمال بالنيات» ، فهو حديث فرد ، لم يروه عن النبي ﷺ إلا عُمرُ بنُ الخطاب رضي الله عنه ، ولم يروه عنه إلا علقمة بن وقاص الليثي ، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي ، ولم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري .

ومثلُ هذا يقالُ أيضًا في «المشهورِ» النسبي ، و«العزیزِ» النسبي ، و«الغريبِ» النسبي ، والله أعلم .

وأيضًا ؛ حديثُ حمادِ بنِ سلمة ، عن أبي العشاء ، عن أبيه ، قال : قلتُ : =

= يا رسول الله ، أما تكونُ الذَّكَاةُ إلَّا في الحلقِ واللِّبَّةِ ؟ فقال : « لو طعنتَ في فخذها أجزأ عنكَ » .

قال الترمذي في « الجامع » (٧٥٨ / ٥) : « فهذا حديثٌ تفرَّدَ به حمادُ بن سلمة عن أبي العشاء ، ولا يعرفُ لأبي العشاء عن أبيه إلا هذا الحديثُ ، وإن كان هذا الحديثُ مشهورًا عند أهل العلم ؛ وإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة ، لا يعرفُ إلَّا من حديثه ، فيشتهرُ الحديثُ لكثرة من روي عنه » .

ومن ذلك : حديثُ عبد الكريم بن روح ، عن سفيان الثوري ، عن سليمان التيمي ، عن بكر بن عبد الله المزني ، عن المغيرة بن شعبة ، أنَّ النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائمًا ، ثم توضأ ومسح على خفيه .

قال أبو يعلى الخليلي في « الإرشاد » (٧١٣ / ٢) : « حديثٌ صحيحٌ مشهورٌ ؛ سليمانُ التيمي رواه عنه جماعةٌ ، غريبٌ من حديث الثوري عنه ، لم يروه عنه غيرُ عبد الكريم » .

ثم رأيت الشيخ الفهامة بكر بن عبد الله أبو زيد ، قد ذكر هذه الفائدة في كتابه الجديد : « التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل » (٢٠٨ / ١ - ٢٠٩) ، وذكر لها غير مثالٍ ، فأفاد وأجاد ، فجزاه الله خيرًا .

وبناءً على هذا فما اشترطه بعضُ أهل العلم في الخبر المتواتر : أن تتحقَّق شروطه في جميع طبقات الإسناد ، فإذا تخلف ذلك في بعضها لم يُحكم للحديث بالتواتر .

وإنما اشترطوا ذلك حيثُ يوصفُ الحديثُ بأنَّه متواترٌ عن رسول الله ﷺ ، أو من انتهى إليه الخبرُ ؛ فحيثُ لا بدُّ من توفُّر ذلك في جميع طبقات الإسناد .

لأنَّه إذا كان الخبرُ مرويًّا عن النبي ﷺ ، فلن يكون متواترًا عنه ﷺ إلَّا إذا رواه عنه عددٌ من أصحابه يحصلُ بروايتهم له تواترُ الخبر ، وإذا وقع ذلك وقع بالضرورة في طبقة التابعين ، وإذا وقع في طبقة التابعين وقع في الطبقة التي بعدهم ؛ وهكذا .

لكن ؛ إذا لم يتواتر الخبرُ عن النبي ﷺ ، بأن لا يرويه عددٌ من أصحابه عنه يحصلُ برواياتهم التواترُ ، فإنَّ هذا لا يمنعُ أن يتواترَ عن بعضِ رواة الإسناد - سواء =

= الصحابي ، أو من دونه - إذا توفرت في الطبقة التي روته عنه فما دونها شروط التواتر .
ويكون معنى نسبة التواتر إلى هذا الخبر ، أن هذا الراوي الذي تواتر الخبر عنه ، قد
جاء بطريق يفيد العلم - وهو التواتر هنا - أنه روى هذا الخبر بإسناده الذي ذكره إلى
النبي ﷺ .

وعليه ؛ فلا يلزم من هذا التواتر النسبي ، أن يكون الحديث متواتراً عن النبي ﷺ ، بل
ولا يلزم منه أن يكون الحديث صحيحاً أصلاً إلى النبي ﷺ ؛ لاحتمال أن يكون هناك
ما يوجب ضعفه في الإسناد الذي ذكره ذاك الذي تواتر الخبر عنه .
وقد رأيت حديث : «الأعمال بالنيات» ، رغم أنه غريب في أصله ، إلا أنه لما رواه
عن يحيى الأنصاري عدد كثير ، مع تحقق باقي شروط التواتر ، قال الحافظ ابن حجر
في «الفتح» (١١/١) : «قد تواتر عن يحيى بن سعيد» ؛ فجوز إطلاق التواتر عليه ،
رغم أنه إنما تواتر عن بعض الرواة ، عن النبي ﷺ ، فلم يقع التواتر في كل طبقة من
طبقات الإسناد .

فهكذا ؛ الحديث في طبقاته العليا من الأخبار الأفراد الغرائب ، ثم إنه قد رواه عن
يحيى الأنصاري جماعة كثيرين ، حتى وصفه الحافظ ابن حجر بأنه «متواتر عن يحيى
بن سعيد الأنصاري» .

فالتواتر هنا ؛ إنما هو تواتر نسبي ، أي : بالنسبة إلى أحد رواة الإسناد ، وإن لم يتواتر
عمن فوقه في الإسناد .

فقد يكون الحديث غريباً عن رسول الله ﷺ ، وهو عزيز عن أحد الصحابة ، بمعنى :
أن الصحابي الذي رواه عن رسول الله ﷺ متفرداً به عن رسول الله ﷺ قد رواه عن هذا
الصحابي رجلان من التابعين ، فيصير هذا الحديث عزيزاً عن هذا الصحابي ، ثم قد
يتفق أن أحد هذين التابعين قد روى الحديث عنه جماعة كثيرون بحيث يكون الحديث
مشهوراً عن هذا التابعي ، وإن لم يكن مشهوراً عن التابعي الآخر ، ثم قد يتواتر
الحديث بعد ذلك ، بأن يرويه العدد الكثير الذي يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على
الكذب ؛ فحينئذ يكون قد تواتر في بعض طبقات الإسناد .

إذا ؛ الحديث الواحد قد يكون متواتراً عن بعض الرواة ، مشهوراً عن بعض الرواة =

• النوع الثاني والثلاثون :

غريب الحديث

هُوَ مَا وَقَعَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ مِنْ لَفْظَةٍ غَامِضَةٍ بَعِيدَةٍ مِنَ الْفَهْمِ ،
لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا . وَهُوَ فَنُّ مُهِمٌّ ، وَالْخَوْضُ فِيهِ صَعْبٌ ، فَلْيَتَحَرَّ
خَائِضُهُ ، وَكَانَ السَّلَفُ يَتَثَبَّتُونَ فِيهِ أَشَدَّ تَثَبُّتٍ .

(النوع الثاني والثلاثون : غريب الحديث :

هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم ؛ لقلة استعمالها .

وهو فَنُّ مُهِمٌّ) يَقْبُحُ جَهْلُهُ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ ، (وَالْخَوْضُ فِيهِ صَعْبٌ)
حَقِيقٌ بِالتَّحَرِّيِّ ، جَدِيرٌ بِالتَّوَقُّيِّ (فَلْيَتَحَرَّ خَائِضُهُ) وَلِيَتَّقِ اللَّهَ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى
تَفْسِيرِ كَلَامِ نَبِيِّهِ ﷺ بِمَجَرَّدِ الظُّنُونِ ، (وَكَانَ السَّلَفُ يَتَثَبَّتُونَ فِيهِ أَشَدَّ
تَثَبُّتٍ) .

= الْآخَرِينَ ، عَزِيزًا عَنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ الْآخَرِينَ ، غَرِيبًا عَنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ الْآخَرِينَ ، وَلَيْسَ
بِالشَّرْطِ أَوْ بِالضَّرُورَةِ لَكِي يَوْصَفَ بِكَوْنِهِ مُتَوَاتِرًا أَنْ يَتَوَاتَرَ فِي كُلِّ طَبَقَاتِ الْإِسْنَادِ ، أَوْ
لَكِي يَوْصَفَ بِأَنَّهُ عَزِيزٌ أَنْ يَكُونَ عَزِيزًا فِي كُلِّ طَبَقَاتِ الْإِسْنَادِ ، أَوْ لَكِي يَوْصَفَ بِأَنَّهُ
مَشْهُورٌ أَنْ يَكُونَ مَشْهُورًا فِي كُلِّ طَبَقَاتِ الْإِسْنَادِ ، أَوْ لَكِي يَوْصَفَ بِأَنَّهُ فَرْدٌ غَرِيبٌ أَنْ
يَكُونَ كَذَلِكَ فِي كُلِّ طَبَقَاتِ الْإِسْنَادِ ، هَذَا لَيْسَ شَرْطًا وَلَيْسَ ضَرُورِيًّا ، بَلِ الْحَدِيثُ
يَوْصَفُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ إِمَّا مُطْلَقًا ، وَإِمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَعْضِ الرِّوَاةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فقد رَوَيْنَا عَنْ أَحْمَدَ ^(١) أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ حَرْفٍ مِنْهُ ، فَقَالَ : سَلُّوا أَصْحَابَ الْغَرِيبِ ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّنِّ .

وَسُئِلَ الْأَصْمَعِيُّ عَنْ مَعْنَى حَدِيثِ : « الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ » ؟ فَقَالَ : أَنَا لَا أَفْسِرُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ تَزْعُمُ أَنَّ السَّقْبَ اللَّزِيْقُ .

* * *

وَقَدْ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءُ التَّصْنِيفَ فِيهِ . قِيلَ : أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ « النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ » ، وَقِيلَ : « أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرٌ » ، وَبَعْدَهُمَا « أَبُو عُبَيْدٍ » فَاسْتَقْصَى وَأَجَادَ ، ثُمَّ « ابْنُ قُتَيْبَةَ » مَا فَاتَ « أَبَا عُبَيْدٍ » ، ثُمَّ « الْخَطَّابِيُّ » مَا فَاتَهُمَا ، فَهَذِهِ أُمَّهَاتُهُ . ثُمَّ بَعْدَهَا كُتِبَ كَثِيرَةٌ فِيهَا زَوَائِدُ وَفَوَائِدُ كَثِيرَةٌ ، وَلَا يُقْلَدُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ مُصَنَّفُوهَا أَيْمَةً جِلَّةً .

(وقد أكثر العلماء التصنيف فيه ، قيل : أول من صنفه « النضر بن شميل ») قاله الحاكم ^(٢) .

(وقيل : « أبو عبيدة معمر بن المثنى » ، ثم « النضر » ، ثم « الأصمعي » ، وكتبهما ^(٣) صغيرة قليلة .

(و) أَلَفَ (بعدهما : « أبو عبيد ») القاسم بن سلام كتابه المشهور ، فاستقصى وأجاد) وذلك بعد المائتين .

(١) « العلل ومعرفة الرجال » للمروزي وغيره (٤١٣)

(٢) « معرفة علوم الحديث » (ص : ٨٨) .

(٣) كذا .

(ثم) تتبع «أبو محمد عبد الله بن مسلم (بن قتيبة) الدينوري» (ما فات «أبا عبيد») في كتابه المشهور .

(ثم) تتبع «أبو سليمان (الخطابي) ما فاتهما» في كتابه المشهور ، ونَبَّه على أغاليط لهما ؛ (فهذه أمهاته) أي : أصوله .

(ثم) أَلَفَ (بعدها كتب كثيرة فيها زوائد ، وفوائد كثيرة ، ولا يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة جلة) كـ «مجمع الغرائب» لعبد الغافر الفارسي ، و «غريب الحديث» لقاسم السرقسطي ، و «الفائق» للزمخشري ، و «الغريبين» للهروي ، و «ذيله» للحافظ أبي موسى المدني .

ثم «النهاية» لابن الأثير ، وهي أحسنُ كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن ، وأكثرها تداولاً ، وقد فاته الكثير ، فذيل عليه الصفي الأرموي بذيل لم تقف عليه ، وقد شرعت في تلخيصها تلخيصاً حسناً مع زيادات جمّة ، والله أسأل الإعانة على إتمامه .

* * *

وَأَجُودُ تَفْسِيرِهِ مَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي رِوَايَةٍ .

(وأجود تفسيره : ما جاء مفسراً) به (في رواية) ، كحديث «الصحيحين» ، في قوله ﷺ لابن صائد : «خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا ؛ فَمَا هُوَ؟» قال : الدُّخُّ^(١) .

فـ «الدُّخُّ» هاهنا هو الدُّخَان : وهو لغةٌ فيه ، حكاه الجوهري وغيره ،

(١) أخرجه البخاري (١٥٨/٨) ، ومسلم (١٩٢/٨) .

لما رَوَى أبوداود والترمذي^(١) مِنْ رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « إِنِّي خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا » ، وَخَبَأَ لَهُ ﴿ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾ [الدخان: ١٠] .

قال المديني : والسرُّ في كونه خَبَأَ لَهُ الدُّخَانَ ، أَنَّ عِيسَى ﷺ يَقْتُلُهُ بِجَبَلِ الدُّخَانِ ، فَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي تَفْسِيرِ « الدُّخَانِ » هُنَا ، وَقَدْ فَسَّرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَأَخْطَئُوا .

فَقِيلَ : الْجِمَاعُ ، وَهُوَ تَخْلِيطُ فَاحِشٍ .

وَقِيلَ : نَبْتُ مَوْجُودٍ فِي النَّخِيلِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُرْضِيٍّ .

* * *

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٢٩) ، والترمذي (٢٢٤٩) .

• النَّوعُ الثَّالِثُ وَالثَّلَاثُونَ :

المُسْلَسَلُ

وَهُوَ مَا تَتَّبَعَ رِجَالُ إِسْنَادِهِ عَلَى صِفَةٍ أَوْ حَالَةٍ، لِلرُّوَاةِ تَارَةً
وَلِلرُّوَايَةِ تَارَةً أُخْرَى. وَصِفَاتُ الرُّوَاةِ إِمَّا أَقْوَالٌ أَوْ أَفْعَالٌ، وَأَنْوَاعُ
كَثِيرَةٌ غَيْرُهُمَا، كَمُسْلَسَلِ التَّشْبِيكِ بِالْيَدِ، وَالْعَدُّ فِيهَا،
وَكَاتِفَايَ أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ، أَوْ صِفَاتِهِمْ، أَوْ نِسْبَتِهِمْ: كَأَحَادِيثَ
رَوَيْنَاهَا، كُلُّ رِجَالِهَا دِمَشْقِيُّونَ، وَكَمُسْلَسَلِ الْفُقَهَاءِ،
وَصِفَاتِ الرُّوَايَةِ: كَالْمُسْلَسَلِ بـ«سَمِعْتُ»، أَوْ بـ«أَخْبَرَنَا
فُلَانٌ»، أَوْ «أَخْبَرَنَا فُلَانٌ وَاللَّهُ».

(النوع الثالث والثلاثون): (المسلسل، وهو ما تتابع رجال إسناده)
واحدًا فواحدًا، (على صفة) واحدة (أو حالة) واحدة (للمرواة تارة،
وللرواية تارة أخرى. وصفات الرواة) وأحوالهم أيضًا، (إما أقوال، أو
أفعال) أو هما معًا، وصفات الرواية إِمَّا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِصِيغِ الْأَدَاءِ، أَوْ
بِزَمَنِهَا، أَوْ مَكَانِهَا.

(و) له (أنواع كثيرة غيرهما).

فالمسلسل بأحوال الرواة الفعلية: (كمسلسل التشبيك باليد) وهو

حديث أبي هريرة : شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وقال : « خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ » الحديث ^(١) .

فقد تسلسلَ لنا بتشبيك كلِّ واحدٍ مِنْ رَوَاتِهِ بيد مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ .

(وَالْعَدُّ فِيهَا) : وهو حديث : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ» إِلَى آخِرِهِ ، مُسَلْسَلٌ بَعْدُ الْكَلِمَاتِ الْخَمْسِ فِي يَدِ كُلِّ رَاوٍ .

وكذلك المسلسلُ بِالْمُصَافِحَةِ ، وَالْأَخْذِ بِالْيَدِ ، وَوَضْعِ الْيَدِ عَلَى رَأْسِ الرَّاوي .

وَالْمُسَلْسَلُ بِأَحْوَالِهِمُ الْقَوْلِيَّةُ : كحَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ : «يَا مُعَاذُ ، إِنِّي أَحْبَبْتُ ، فَقُلْ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ : اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ» ^(٢) .

تسلسلَ لنا بقول كلِّ مِنْ رَوَاتِهِ : «وَأَنَا أَحْبَبْتُكَ فَقُلْ» .

وَالْمُسَلْسَلُ بِهِمَا مَعًا : حديثُ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، حُلُوهِ وَمُرَّهِ» وَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى لِحْيَتِهِ ، قَالَ : «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، حُلُوهِ وَمُرَّهِ» ^(٣) وكذا كلُّ رَاوٍ مِنْ رَوَاتِهِ .

وَالْمُسَلْسَلُ بِصِفَاتِهِمُ الْقَوْلِيَّةُ : كالمسلسلِ بقراءة سورة الصف ، ونحوه .

(١) أخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص : ٣٣) .

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٢٢) ، والنسائي (٥٣/٣) .

(٣) أخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص : ٣٢) .

قال العراقي : وصفات الرواة القولية ، وأحوالهم القولية مُتقاربة بَلْ مُتماثلة .

(و) المسلسلُ بصفاتهم الفعلية : (كاتفاقِ أسماءِ الرواة) كالمسلسلِ بالمُحمّدين ، (أو صفاتهم ، أو نسبهم) .

فالثاني : (كأحاديثِ روينّاها ، كُلُّ رِجَالِهَا دِمَشْقِيُّونَ) أو مَضْرِيّونَ ، أو كُوفِيُّونَ ، أو عِرَاقِيُّونَ .

(و) الأولُ (كَمُسَلْسَلِ الفقهاء) مُطلقًا ، أو الشّافعيّين ، أو الحُفَاطِ ، أو النُّحَاة ، أو الكُتّاب ، أو الشُّعراء ، أو المُعَمَّرين .

(وصفات الرواية) المتعلقة بصيغِ الأداء : (كالمسلسلِ بـ«سمعتُ») فلانًا ، (أو بـ«أخبرنا فلانٌ» ، أو «أخبرنا فلانٌ واللّه») أو : «أشهدُ باللّه لسمعتُ فلانًا» ، يقولُ ذلك كُلُّ رَاوٍ منهم .

والمُتعلّقة بالزمانِ ؛ كالمسلسلِ بروايته يوم العيد ، وقصّ الأظفارِ يوم الخميس ، ونحو ذلك .

وبالمكان ؛ كالمسلسلِ بإجابة الدعاء في المُلتزم .

وقد جمعتُ كتابًا في ما وَقَعَ في سَمَاعَاتِي مِنَ المسلسلاتِ بأسانيدِها ، وجمَعَ الناسُ في ذلك كثيرًا .

* * *

وَأَفْضَلُهُ مَا دَلَّ عَلَى الْإِتِّصَالِ ، وَمِنْ فَوَائِدِهِ زِيَادَةُ الضَّبْطِ ، وَقَلَمًا يَسْلُمُ عَنْ خَلَلٍ فِي التَّسْلُسِ ، وَقَدْ يَنْقَطِعُ تَسْلُسُهُ فِي وَسْطِهِ :

كَمُسَلْسَلٍ «أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ» عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ فِيهِ .
 (وأفضله : ما دلَّ على الاتصال) في السَّماعِ ، وعدمِ التدليسِ .
 (ومن فوائده) : اشتماله على (زيادة الضَّبْطِ) مِنَ الرُّوَاةِ .
 (وقلَّما يسلمُ عن خللٍ في التسلسلِ .

وقد ينقطعُ تسلسلُهُ في وسطِهِ) أو أوْلِهِ ، أو آخِرِهِ ، (كمسلسلٍ أَوَّلُ
 حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ) وهو حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو : «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ
 الرَّحْمَنُ» ^(١) .

فإنه انتهى في التسلسلِ إلى [سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ ، وانقطعَ في سَمَاعِ سُفْيَانَ
 مِنْ] ^(٢) عَمْرٍو بنِ دِينَارٍ ، وانقطعَ في سَمَاعِ عَمْرٍو مِنْ أَبِي قَابُوسَ ، وَسَمَاعِ
 أَبِي قَابُوسَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو ، وفي سَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ،
 (على مَا هُوَ الصَّحِيحُ فِيهِ) وقد رواه بعضهم كاملَ السَّلْسَلَةِ فَوَهَمَ فِيهِ .
 • فائدة :

قال شيخُ الإسلامِ ^(٣) : مِنْ أَصَحِّ مُسَلْسَلٍ يَرَوَى فِي الدُّنْيَا : المُسَلْسَلُ
 بِقِرَاءَةِ سُورَةِ الصَّفِّ .

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٤١) ، الترمذي (١٩٢٤) .

(٢) ليس في «ص» و«م» ، لكنه لا بد منه ، وقد ذكر العراقي في «شرح الألفية» (٢/ ٢٨٩) : «أنه إنما يصح التسلسل فيه إلى سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ ، وانقطع التسلسل بالأولية في سَمَاعِ سُفْيَانَ مِنْ عَمْرٍو . . . » .

وأيضًا ؛ فالسيوطي قال في «الألفية» : «كأولية لسُفْيَانَ انتهى» .

(٣) «فتح الباري» (٨/ ٦٤١) .

قلتُ : والمسلسلُ بالحُفَاطِ والفُقَهَاءِ أيضًا .

بل ذكر في «شرح النُخبَةِ» أنَّ المسلسلَ بالحُفَاطِ ممَّا يُفِيدُ العِلْمَ القطعي^(١).

(١) يعني حيث يصحُّ ، فليس قوله حكمًا منه بالصحة لجميع مسلسلات الفقهاء ، فضلاً عن أن تكون أصح ، وأيضاً ؛ وحيث لا يكون غريباً .
قال الحافظ في «النزهة» (ص : ٧٤ - ٧٧) بعد أن ذكر أن خبر الآحاد المحتف بالقرائن يفيد العلم ، قال : «والخبر المحتف بالقرائن أنواع ، منها . . . ومنها : المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين ، حيث لا يكون غريباً ، كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل - مثلاً - ، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ، ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس ؛ فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلاله رواته ، وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم ، ولا يشك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكا - مثلاً - لو شافهه بخبر أنه صادق فيه ، فإذا انضاف إليه من هو في تلك الدرجة ، ازداد قوة ، وبَعْدَ عما يُخشى عليه من السهو» .

• النَّوعُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ :

نَاسِخُ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخُهُ

وَهُوَ فَرْقٌ مِهِمَّ صَعْبٌ ، وَكَانَ لِلشَّافِعِيِّ فِيهِ يَدٌ طَوِيلٌ ، وَسَابِقَةٌ أُولَى .

وَأَدْخَلَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ ، لِحَقَاءِ مَعْنَاهُ .

(النوع الرابع والثلاثون : ناسخ الحديث ومنسوخه : وهو فرق مهم) .

فَقَدْ مَرَّ عَلَيَّ عَلَى قَاصٍ ، فَقَالَ : تَعْرِفُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ ؟ فَقَالَ : لَا ، فَقَالَ : هَلَكْتَ وَأَهْلَكَتَ ، أَسْنَدَهُ الْحَازِمِيُّ فِي « كِتَابِهِ » ^(١) ، وَأَسْنَدَ نَحْوَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢) .

وَأَسْنَدَ عَنْ حُذَيْفَةَ ^(٣) ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ ، فَقَالَ : إِنَّمَا يُفْتِي مَنْ عَرَفَ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ ، قَالُوا : وَمَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : عُمَرُ .

(صَعْبٌ) فَقَدْ رَوَيْنَا عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ : أَعْيَا الْفُقَهَاءَ وَأَعْجَزَهُمْ أَنْ يَعْرِفُوا نَاسِخَ الْحَدِيثِ مِنَ مَنْسُوخِهِ ^(٤) .

(١) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» (ص : ٦) .

(٢) «الاعتبار» (ص : ٧) . (٣) «المصدر السابق» .

(٤) انظر «الاعتبار» (ص : ٤) .

(وكان للشافعي فيه يدٌ طُولَى ، وسابقةٌ أُولَى) فقد قال الإمامُ أحمدُ لابنِ وَارِهِ وقد قَدِمَ مِنْ مِصرَ : كُتِبَ كُتِبَ الشافعيُّ ؟ قال : لا ، قال : قَرَّطْتَ ، ما عَلِمْنَا المَجْمَلَ والمُفَسَّرَ^(١) ، ولا ناسَخَ الحديثِ مِنْ مَنسوخِهِ حتَّى جالَسْنَا الشافعيَّ^(٢) .

(وَأَدْخَلَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ) مِمَّنْ صَنَّفَ فِيهِ (مَا لَيْسَ مِنْهُ ؛ لِحِفَاءٍ مَعْنَاهُ) أَيِ : النَّسْخِ وَشَرْطِهِ .

وَالْمُخْتَارُ : أَنَّ النَّسْخَ رَفَعَ الشَّارِعَ حُكْمًا مِنْهُ مُتَقَدِّمًا بِحُكْمٍ مِنْهُ مُتَأَخِّرًا .

(وَالْمُخْتَارُ) فِي حَذْوِهِ : (أَنَّ النَّسْخَ : رَفَعَ الشَّارِعَ حُكْمًا مِنْهُ مُتَقَدِّمًا بِحُكْمٍ مِنْهُ مُتَأَخِّرًا) .

فالمرادُ بـ «رفع الحُكْمِ» قطعُ تعلُّقِهِ عَنِ الْمُكَلِّفِينَ ، واحترزَ به عن بيانِ المُجْمَلِ ، وبإضافتهِ «للشَّارِعِ» عن إخبارِ بَعْضِ مَنْ شَاهَدَ النَّسْخَ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ نَسْخًا ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ التَّكْلِيفُ بِهِ لِمَنْ لَمْ يَلْغِهِ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَّا بِإِخْبَارِهِ .

وبـ «الحُكْمِ» عن رفعِ الإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى نَسْخًا .
وبـ «الْمُتَقَدِّمِ»^(٣) عن التَّخْصِيسِ الْمُتَّصِلِ بِالتَّكْلِيفِ ، كَالِاسْتِثْنَاءِ وَنَحْوِهِ .

(٢) «الاعتبار» للحازمي (ص : ٥) .

(١) فِي «ص» : «مَنْ الْمُفَسِّرَ» .

(٣) فِي «ص» : «وَبِالتَّحْدِيدِ» .

وبقولنا : «بِحُكْمٍ مِنْهُ مُتَأَخَّرٌ» ، عَنْ رَفْعِ الْحُكْمِ بِمَوْتِ الْمَكْلُفِ ، أَوْ زَوَالِ تَكْلِفِهِ بِجَنُونٍ وَنَحْوِهِ ، وَعَنْ انْتِهَاءِ الْوَقْتِ .

قَوْلُهُ ﷺ : «إِنَّكُمْ لَا تَقُودُوا الْعَدُوَّ غَدًا ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ ؛ فَأَفْطِرُوا» ^(١) ، فَالصَّوْمُ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَيْسَ نَسَخًا .

* * *

فَمِنْهُ : مَا عُرِفَ بِتَصْرِيحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : كـ «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا» .

وَمِنْهُ : مَا عُرِفَ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ كـ «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» وَمِنْهُ : مَا عُرِفَ بِالتَّارِيخِ .

وَمِنْهُ : مَا عُرِفَ بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ ، كَحَدِيثِ قَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ .

وَالْإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ ، وَلَا يُنْسَخُ ، وَلَكِنْ يَدُلُّ عَلَى نَاسِخٍ .

(فَمِنْهُ : مَا عُرِفَ) النَّسْخُ فِيهِ (بِتَصْرِيحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) بِذَلِكَ ، كـ «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا» ، وَكُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضْحَايِ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ ، وَكُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ الْحَدِيثِ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(٢) عَنْ بُرَيْدَةَ .

(١) أَخْرَجَهُ : مُسْلِمٌ (٣/ ١٤٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ؓ .

(٢) «الصَّحِيحُ» (٣/ ٦٥) .

(ومنه : ما عُرِفَ بقولِ الصَّحَابِيِّ : كـ «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ») رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ جَابِرٍ ^(١) .

وَقَوْلِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ : كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ أُمِرَ بِالْغُسْلِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ^(٢) .

وَشَرَطَ أَهْلُ الْأَصُولِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُخْبَرَ بِتَأْخِرِهِ ، فَإِنْ قَالَ : «هَذَا نَاسِخٌ» لَمْ يَثْبُتْ بِهِ النِّسْخُ ، لَجَوَازِ أَنْ يَقُولَهُ عَنْ اجْتِهَادٍ .

قال العراقي ^(٣) : وإِطْلَاقُ ^(٤) أَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْضَحُ وَأَشْهَرُ ؛ لِأَنَّ النِّسْخَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ بِالْاجْتِهَادِ وَالرَّأْيِ ، إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ مَعْرِفَةِ التَّارِيخِ ، وَالصَّحَابَةُ أَوْرَعُ مِنْ أَنْ يَحْكُمَ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِنِّسْخِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ تَأْخِرَ النَّاسِخِ عَنْهُ ، وَقَدْ أَطْلَقَ الشَّافِعِيُّ ذَلِكَ أَيْضًا .

(ومنه : ما عُرِفَ بِالتَّارِيخِ) كَحَدِيثِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ مَرْفُوعًا : «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ^(٥) .

ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٢) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٨/١) .

لَكِنَّهُ بِهَذَا اللَّفْظِ مَعْلُولٌ ؛ كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي «الْإِرْشَادَاتِ» (ص : ١٧٣ - ١٧٥) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٠ ، ١١١) وَقَالَ : «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» .

رَاجِعْ : «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (١/٣٨٠ - ٣٨١ بِتَحْقِيقِي) .

(٣) «التَّبَصُّرَةُ» (٢/٢٩٢) .

(٤) فِي «ص» : «قَالَ الْقُرَافِيُّ : وَيَجُوزُ إِطْلَاقُ» ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالْكَلَامُ فِي «شرح العراقي لِأَلْفَيْتِهِ» (٢/٢٩٢) .

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٦٩) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِيِّ» (٣١٣٨) .

مُحَرِّمٌ صَائِمٌ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١) ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ إِنَّمَا صَحَّحَهُ مُحَرِّمًا فِي حَاجَةِ الْوَدَاعِ سَنَةَ عَشْرِ ، وَفِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ شَدَاد : أَنَّ ذَلِكَ كَانَ زَمَنَ الْفَتْحِ ، سَنَةَ ثَمَانٍ ^(٢) .

(ومنه : ما عُرِفَ بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ ؛ كَحَدِيثِ : قَتَلَ شَارِبُ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ) وَهُوَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ : « مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ » ^(٣) .

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » : دَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَسْخِهِ ^(٤) .
وَإِنْ كَانَ ابْنُ حَزْمٍ خَالَفَ فِي ذَلِكَ ، فَخِلَافُ الظَّاهِرَةِ لَا يَقْدَحُ فِي الْإِجْمَاعِ .

نَعَمْ ؛ وَرَدَ نَسْخُهُ فِي السُّنَّةِ أَيْضًا ، كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ ، عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ » ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَضْرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ .

قَالَ : وَكَذَلِكَ رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .
نَحْوَ هَذَا . قَالَ : فَرَفَعَ الْقَتْلَ وَكَانَتْ رُخْصَةً . انْتَهَى ^(٥) .

(١) «الصحيح» (٢٢/٤) .

(٢) كما عند أحمد (١٢٢/٤) ، وابن حبان (٣٥٣٤) ، وعبد الرزاق (٧٥٢١) ، والبيهقي (٢٦٧/٤) .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٨٢) ، والتِّرْمِذِيُّ (١٤٤٤) .

(٤) «شرح النووي» (٢١٧/١١) . (٥) «جامع الترمذي» (٤٩/٤) .

وما علّقه الترمذي، أسنده البزار^(١) في «مسنده».

وقبيصة ذكره ابن عبد البر في الصحابة، وقال: ولد أول سنة من الهجرة، وقيل: عام الفتح.

فالمثال الصحيح لذلك: ما رواه الترمذي^(٢) من حديث جابر قال: كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكُنَّا نُكَلِّبِي عَنِ النِّسَاءِ، وَنُزِمِي عَنِ الصَّبِيَّانِ.

قال الترمذي: أجمع أهل العلم أن المرأة لا يُكَلِّبِي عنها غيرها.

ثم الحديث لا يُحكمُ عليه بالنسخ بالإجماع على ترك العمل به، إلا إذا عُرف صِحَّتُهُ، وإلا فيَحْتَمِلُ أَنَّهُ غَلَطَ، صَرَّحَ بِهِ الصيرفي.

(والإجماع لا يُنسخ) أي: لا ينسخه شيء، (ولا ينسخ) هو غيره (ولكن يدل على ناسخ) أي: على وجود ناسخ غيره^(٣).

(١) «كشف الأستار» (١٥٦٢). (٢) «السنن» (٩٢٧).

(٣) راجع: «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٨٧ - ٨٨).

• النَّوعُ الْخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ :

مَعْرِفَةُ الْمُصَحِّفِ

هُوَ فَنُّ جَلِيلٌ ، إِنَّمَا يُحَقِّقُهُ الْحَذَّاقُ ، وَالْدَّارِقُطْنِيُّ مِنْهُمْ ، وَلَهُ فِيهِ تَصْنِيفٌ مُفِيدٌ .

(النوع الخامس والثلاثون : معرفة المصحف :

هو فنٌ جليلٌ) مُهِمٌ ، (إنما يحققه الحذَّاق) مِنَ الحُفَاطِ (والدارقطني منهم ، وله فيه تصنيفٌ مفيدٌ) وكذلك أبو أحمد العسكري .

وعن أحمد أنه قال : وَمَنْ يَعْرِى عَنِ الْخَطِ والتصحيف ؟ !

* * *

وَيَكُونُ تَصْحِيفَ لَفْظٍ وَبَصْرٍ فِي الْإِسْنَادِ وَالْمَثْنِ ، فَمِنَ الْإِسْنَادِ :
« الْعَوَّامُ بْنُ مُرَاجِمٍ » - بِالرَّاءِ وَالْجِيمِ - صَحَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ فَقَالَ
بِالزَّايِ وَالْحَاءِ .

وَمِنَ الثَّانِي : حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ . أَيْ : اتَّخَذَ حُجْرَةً مِنْ حَصِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ يُصَلِّي فِيهَا ، صَحَّفَهُ ابْنُ لَهْيَعَةَ ، فَقَالَ : « احْتَجَمَ » ، وَحَدِيثُ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ » صَحَّفَهُ الصُّوْلِيُّ فَقَالَ : « شَيْنًا » بِالْمُعْجَمَةِ .

(ويكونُ تصحيفَ لفظٍ) ويقابله تصحيفُ المعنى ، (وَيَصِرَ) ومقابله تصحيفُ السَّمْعِ .

ويكون (في الإسنادِ والمتنِ :

فَمِنْ) التصحيفِ في (الإسنادِ «العَوَامُ بْنُ مُرَاجِمٍ» ، بالرَّاءِ والجيمِ ، صحَّفه ابنُ معينٍ فقال): «مُزَاحِمٌ» (بالزاي والحاء) .

و«عتبةُ بن النُّدَر» ، بالنون المضمومة والمهملة المشددة المفتوحة ، صحَّفه ابنُ جرير الطبري بالموحدة والمُعجَمة .

(ومن الثاني) أي : التصحيفُ في المتن : (حديثُ زيدِ بنِ ثابتٍ : أنَّ النَّبِيَّ ﷺ «اِخْتَجَرَ» في المسجدِ) وهو بالرَّاءِ (أي : اتخذَ حَجَرَةً مِنْ حَصِيرٍ أو نحوه يصلي فيها^(١) صحَّفه ابنُ لهيعة) - بفتح اللَّامِ وكسرِ الهاءِ - فقال : «اِحْتَجَمَ» بالميم .

(وحديثُ : «من صامَ رمضانَ ، وأتبعَهُ سِتًّا من شَوَّالٍ») بالسَّينِ المهملة والتاء الفوقية - لفظُ العددِ - (صحَّفه الصُّولي فقال : «شيئًا» بالمعجمة) والتَّحتية .

وحديثُ أبي ذرٍّ «تُعِينُ صَانِعًا» بالمُهملة والنون ، صحَّفه هشامُ بنُ عُروة بالمعجمة والتَّحتية .

وحديثُ معاويةَ : لعَنَ رسولُ اللَّهِ ﷺ الذين يشقُّون الخطبَ ،

(١) في «ص» ، «م» : «عليها» والصواب المثبت من المطبوع .

بالمعجمة ، صَحَّفَه وَكَيْعَ بفتحِ المُهملةِ ، وكذا صَحَّفَه ابنُ شاهين أيضًا ، فقال بعضُ الملاحين - وقد سمعه - : فكيفَ يا قومُ والحاجةُ ماسَّةٌ ؟ ! وحديثُ : «أَوْ شاةٌ تَبْعَرُ» ، بالياءِ التحتية ، صَحَّفَه أبو موسى محمد بن المثنى بالنون .

وصَحَّفَ بعضهم حديثَ : «زُرْ غَبًا تَزِدُّ حُبًّا» فقال : زَرَعْنَا تَزِدُّ حِنًّا ، ثم فَسَّرَه بأنَّ قومًا كانوا لَا يُؤَدُّونَ زكاةَ زُرْعِهِمْ ، فصارت كُلُّهَا حِنًّا .

* * *

وَيَكُونُ تَصْحِيفَ سَمِعَ ؛ كحَدِيثٍ عَنْ «عاصمِ الأَحولِ» رَوَاهُ بعضُهُمْ فقال : «واصِلِ الأَحْدَبَ» .

وَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى : كَقَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى : نَحْنُ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ ، نَحْنُ مِنْ عَنَزَةِ صَلَّى إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

(ويكونُ تصحيفَ سَمِعَ) بأن يكونَ الاسمُ واللقبُ ، أو الاسمُ واسمُ الأبِ ، على وزنِ اسمِ آخرٍ ولقبِهِ ، أو اسمِ آخرٍ واسمِ أبيهِ ، والحروفُ مُخْتَلِفَةٌ شَكْلًا وَنَقْطًا ، فَيَشْتَبِه ذلك على السَّمْعِ .

(كحديثِ عن «عاصمِ الأَحولِ» ، رواه بعضهم فقال : واصلِ الأَحْدَبَ) أو عَكْسَه . وحديثُ عن «خالدِ بنِ عَلقمَةَ» ، رواه شُعْبَةُ فقال : «مَالِكُ بْنُ عَرْفُطَةَ» .

(ويكونُ) التصحيفُ (في المعنى ، كقولِ) أَبِي مُوسَى (محمد بن المثنى) العَنَزِي الملقَّب بالزمن ، أحدُ شيوخِ الأئمةِ السُّتَةِ : (نحن قومٌ لنا

شرف ، نحن من عنزة صلى إلينا رسول الله ﷺ) يريد : أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة . فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم ، وإنما «العنزة» هنا : الحربة تُنصب بين يديه .

وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم ، عن أعرابي أنه زعم أنه ﷺ صلى إلى شاة ، صحفها «عنزة» - بسكون الثون - ثم رواه ، بالمعنى على وهمه ، فأخطأ من وجهين .

ومن ذلك : أن بعضهم سمع حديث التهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة ، قال : ما حلقت رأسي قبل الصلاة منذ أربعين سنة ، فهم منه تحليق الرأس ، وإنما المراد تحليق الناس حلقاً .

قال ابن الصلاح : وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة ، لهم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه^(١) .

● تنبيه :

قسم شيخ الإسلام^(٢) هذا النوع إلى قسمين :

أحدهما : ما غيّر فيه النقط ، فهو المصحّف .

والآخر : ما غيّر فيه الشّكل مع بقاء الحروف ، فهو المُحرّف^(٣) .

(١) راجع : «الإرشادات» (ص : ١٧٧ - ٢١٨) .

(٢) «نزهة النظر» (ص : ١٢٧ ، ١٢٨) .

(٣) قال الشيخ أحمد شاكر في «شرح ألفية السيوطي» (ص : ٢٠٣ - ٢٠٤) :

«هو اصطلاح جديد ، وأما المتقدمون فإن عبارتهم يفهم منها أن الكلّ يُسمّى بالاسمين» .

● فائدة:

أورد الدارقطني في كتاب «التصحيح» كلَّ تصحيحٍ وقعَ للعلماء، حتَّى في القرآن.

من ذلك: ما رواه أنَّ عثمان بن أبي شبة، قرأ على أصحابه في التفسير: «جعل السفينة في رَحْلِ أَخِي»، ف قيل له: إنما هو ﴿جَعَلَ السَّيَّاتَةَ﴾ [يوسف: ٧٠]، فقال: أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم. قال: وقرأ عليهم في التفسير: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، قالها: «أ ل م» يعني: كأول البقرة.



• النَّوعُ السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ :

مَعْرِفَةُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ ، وَحُكْمُهُ

هَذَا مِنْ أَهَمِّ الْأَنْوَاعِ ، وَيُضْطَرُّ إِلَى مَعْرِفَتِهِ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الطَّوَائِفِ .

وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَّانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا ، فَيُوفَّقُ بَيْنَهُمَا أَوْ يُرَجِّحُ أَحَدَهُمَا .

وَأِنَّمَا يَكْمُلُ لَهُ الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ ، وَالْأَصُولِيُّونَ الْغَوَاصُّونَ عَلَى الْمَعَانِي .

وَصَنَّفَ فِيهِ «الإمام الشافعي» ، وَلَمْ يَقْصِدْ ﷺ اسْتِيفَاءَهُ ، بَلْ ذَكَرَ جُمْلَةً يُنَبِّئُ بِهَا عَلَى طَرِيقِهِ ، ثُمَّ صَنَّفَ فِيهِ «ابن قُتَيْبَةَ» ، فَاتَى فِيهِ بِأَشْيَاءَ حَسَنَةٍ وَأَشْيَاءَ غَيْرِ حَسَنَةٍ ، لِكُونَ غَيْرَهَا أَوْلَى وَأَقْوَى ، وَتَرَكَ مُعْظَمَ الْمُخْتَلَفِ ، وَمَنْ جَمَعَ مَا ذَكَرْنَا لَا يُشْكَلُ عَلَيْهِ إِلَّا النَّادِرُ فِي الْأَخْيَانِ .

(النوع السادس والثلاثون : معرفة مختلف الحديث ، وحكمه :

هذا من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف .

وهو : أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً ، فيوفق بينهما ، أو يرجح أحدهما) . فيعمل به دون الآخر .

(وإنما يكملُ له الأئمةُ الجامعون بين الحديثِ والفقهِ ، والأصوليون الغَوَاضُونَ على المعاني) الدقيقة .

(وصنّف فيه «الإمامُ الشافعيُّ» رحمته الله ، وهو أوّل مَنْ تكلم فيه ، (ولم يقصد رحمته الله استيفاءه) ولا أفردَه بالتأليفِ ، (بل ذكرَ جملةً) منه في كتاب «الأم»^(١) (يُنَبّه بها على طريقه) أي : الجمع في ذلك .

(ثم صنّف فيه ابنُ قتيبةً ، فاتى فيه بأشياءَ حسنةً ، وأشياءَ غيرَ حسنةٍ) قَصَرَ فيها باعه ، (لكون غيرها أوّلَى وأقوى) منها ، (وتركَ معظمَ المختلفِ) .

ثم صنّف في ذلك ابنُ جريرٍ ، والطحاويُّ كتابه «مُشْكُلُ الآثار» .
وكان ابنُ خزيمةٌ من أحسنِ الناسِ كلامًا فيه ، حتّى قال : لا أعرفُ حديثين مُتضادّين ، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلفَ بينهما^(٢) .

(ومن جَمَعَ ما ذكّرنا) من الحديث ، والفقه ، والأصول ، والغوصِ على المعاني الدقيقة (لا يُشكِلُ عليه) من ذلك (إلا النادرُ في الأحيان) .

* * *

وَالْمُخْتَلَفُ قِسْمَانِ :

أحدهما : يُمكنُ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، فَيَتَعَيَّنُ وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِمَا .

(١) وهو كتاب «اختلاف الحديث» ، فهو جزء من كتاب «الأم» .

انظر : «شرح العراقي لألفيته» (١/٣٠٢) .

(٢) «الكفاية» (ص : ٦٠٦) .

والثاني : لا يُمكنُ بوجهٍ ، فإنَّ عَلِمْنَا أَحَدَهُمَا نَاسِخًا قَدِّمْنَاهُ ،
وإِلَّا عَمِلْنَا بِالرَّاجِحِ ، كَالْتَّرْجِيحِ بِصِفَاتِ الرُّوَاةِ وَكَثَرَتِهِمْ ، فِي
خَمْسِينَ وَجْهًا .

(والمختلف قسمان :

أحدهما : يمكنُ الجمعُ بينهما) بوجهٍ صحيحٍ ، (فيتعينُ) ولا يُصارُ
إلى التعارضِ ، ولا النسخِ ، (ويجبُ العملُ بهما) .

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ : حَدِيثُ : «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ
يَخْمِلِ الْخَبَثَ»^(١) .

وحديثُ : «خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يُنَجِّسُهُ [شيءٌ]»^(٢) ، إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ
أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ»^(٣) .

فَإِنَّ الْأَوَّلَ ظَاهِرُهُ طَهَارَةُ الْقُلَّتَيْنِ ، تَغْيِيرُ أَم لَا ، وَالثَّانِي ظَاهِرُهُ طَهَارَةُ
غَيْرِ الْمَتَغَيَّرِ ، سِوَاءِ كَانِ قُلَّتَيْنِ أَمْ أَقْلًا ، فَخُصَّ عَمُومُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ .

وَفِي غَيْرِهَا : حَدِيثُ : «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»^(٤) ، وَ«فَرٌّ مِنَ
الْمَجْدُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(٥) ، مَعَ حَدِيثِ : «لَا عَذْوَى ، وَلَا طَيْرَةٌ»^(٦) ،
وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ .

(١) أخرجه ابن ماجه (٥١٧) .

(٢) ليس في «م» . (٣) أخرجه ابن ماجه (٥٢١) بنحوه .

(٤) أخرجه البخاري (١٧٩/٧) ، ومسلم (٣٢/٧) .

(٥) أخرجه أحمد (٤٤٣/٢) .

(٦) أخرجه البخاري (١٧٤/٧) ، ومسلم (٣٢/٧) .

وقد سَلَكَ النَّاسُ فِي الْجَمْعِ مَسَالِكَ :

أحدها : أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَاضَ لَا تُعْدِي بِطَبْعِهَا ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ مُخَالَطَةَ الْمَرِيضِ بِهَا لِلصَّحِيحِ سَبَبًا لِإِعْدَائِهِ مَرَضَهُ ، وَقَدْ يَتَخَلَّفُ ذَلِكَ عَنْ سَبَبِهِ ، كَمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ .

وهذا الْمَسْلُوكُ هُوَ الَّذِي سَلَكَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(١) .

الثاني : أَنَّ نَفْيَ الْعَدْوَى بَاقٍ عَلَى عُمُومِهِ ، وَالْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ ؛ لِئَلَّا يَتَّفَقَ لِلَّذِي يُخَالِطُ شَيْءًا مِنْ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى - ابْتِدَاءً لَا بِالْعَدْوَى الْمَنْفِيَّةِ - فَيُظَنُّ أَنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ مُخَالَطَتِهِ ، فَيُعْتَقَدُ صِحَّةُ الْعَدْوَى ، فَيَقَعُ فِي الْحَرَجِ ، فَأَمْرٌ بِتَجَنُّبِهِ حَسْمًا لِلْمَادَّةِ .

وهذا الْمَسْلُوكُ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ .

الثالث : أَنَّ إِبْطَالَ الْعَدْوَى فِي الْجَذَامِ وَنَحْوِهِ مُخَصَّصٌ مِنْ عُمُومِ نَفْيِ الْعَدْوَى ، فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ : « لَا عَدْوَى » أَيُ : إِلَّا مِنَ الْجَذَامِ وَنَحْوِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا إِلَّا فِيمَا تَقَدَّمَ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ يُعْدِي .

قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي .

الرابع : أَنَّ الْأَمْرَ بِالْفِرَارِ رِعَايَةٌ لِخَاطِرِ الْمَجْذُومِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَأَى الصَّحِيحَ تَعْظُمُ مُصِيبَتُهُ وَتَزْدَادُ حَسْرَتُهُ ، وَيُؤَيِّدُهُ : حَدِيثُ : « لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمَجْذُومِينَ » ^(٢) فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى .

(١) « علوم الحديث » (ص : ٢٨٥) . (٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٤٣) .

وفيه مسالكٌ أُخِرُ .

(و) القِسْمُ (الثاني : لا يمكنُ) الجمعُ بينهما (بوجه ؛ فإن عَلِمْنَا أحدهما ناسخًا) بطريقٍ مِمَّا سَبَقَ (قَدَمناه ، وإلا عملنا بالراجح) مِنْهُمَا (كالترجيحِ بصفاتِ الرواةِ) أي : كَوْنِ رِوَاةٍ أَحَدِهِمَا أَتَقَنَ وَأَحْفَظَ ، أو نحو ذلك مِمَّا سَيَذْكُرُ ، (وكثرتهم) في أحدِ الحديثين (في خمسين وجهًا) مِنْ المُرْجَحَاتِ ، ذَكَرَهَا الْحَازِمِي فِي كِتَابِهِ «الاعتبار في النسخ والمنسوخ»^(١) ، ووصلها غيره إلى أَكْثَرِ مِنْ مِائَةٍ ، كما استوفى ذلك العراقيُّ في «نُكْتِهِ»^(٢) .

● وقد رأيتها مُنْقَسِمَةً إلى سبعةِ أقسامٍ :

الأول : الترجيحُ بحالِ الراوي ، وذلك بِوُجُوهِ :

أحدها : كثرةُ الرواةِ ، كما ذَكَرَ المُصَنِّفُ ؛ لأنَّ احتمالَ الكذبِ والوهمِ على الأكثرِ أبعدُ مِنْ احتمالِهِ على الأقلِّ .

ثانيها : قِلَّةُ الوَسَائِطِ ، أي : علُوُ الإسنادِ ، حيثُ الرجالُ ثقاتٌ ؛ لأنَّ احتمالَ الكذبِ والوهمِ فيه أقلُّ .

ثالثها : فَهْمُ الرَّاوي ، سواءَ كَانَ الحديثُ مرويًا بالمعنى أو اللَّفْظِ ؛ لأنَّ الفقيهَ إِذَا سَمِعَ ما يمتنعُ حَمْلُهُ على ظاهِرِهِ بَحَثَ عنه ، حتَّى يطلعَ على ما يزولُ به الإشكالُ ، بخلافِ العامِّي^(٣) .

(٢) «التقييد» (ص : ٢٨٦ - ٢٨٩) .

(١) (ص : ١٥ - ٤٠) .

(٣) في «ص» : «العابد» .

رابعها : عِلْمُهُ بِالنَّحْوِ ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ بِهِ يَتِمَكَّنُ مِنَ التَّحْفِظِ عَنْ مَوَاقِعِ الزَّلَلِ ، مِمَّا لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ غَيْرُهُ .

خامسها : عِلْمُهُ بِاللُّغَةِ .

سادسها : حِفْظُهُ ، بِخِلَافِ مَنْ يَعْتَمِدُ عَلَى كِتَابِهِ .

سابعها : أَفْضَلِيَّتُهُ فِي أَحَدِ الثَّلَاثَةِ ، بِأَنْ يَكُونَ فَاقِيهِينَ ، أَوْ نَحْوِيَّيْنِ ، أَوْ حَافِظَيْنِ ، وَأَحَدَهُمَا فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ .

ثامنها : زِيَادَةُ ضَبْطِهِ ، أَيِ : اعْتِنَاؤُهُ بِالْحَدِيثِ وَاهْتِمَامُهُ بِهِ .

تاسعها : شُهْرَتُهُ ؛ لِأَنَّ الشُّهُرَةَ تَمْنَعُ الشَّخْصَ مِنَ الْكَذِبِ ، كَمَا تَمْنَعُهُ مِنَ ذَلِكَ التَّقْوَى .

عاشرها إِلَى الْعَشْرِينَ : كَوْنُهُ وَرِعًا ، أَوْ حَسَنَ الْإِعْتِقَادِ - أَيِ : غَيْرِ مُبْتَدِعٍ - ، أَوْ جَلِيسًا لِأَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، أَوْ أَكْثَرَ مَجَالَسَةِ لَهُمْ ، أَوْ ذِكْرًا ، أَوْ حُرًّا ، أَوْ مَشْهُورَ النَّسَبِ ، أَوْ لَا لَبَسَ فِي اسْمِهِ بِحَيْثُ يُشَارِكُهُ فِيهِ ضَعِيفٌ وَصَعْبُ التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا ، أَوْ لَهُ اسْمٌ وَاحِدٌ ، وَلِذَاكَ أَكْثَرُ أَوْ لَمْ يَخْتَلَطْ ، أَوْ لَهُ كِتَابٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ .

حادي عشرينها : أَنْ تُثَبَّتَ عَدَالَتُهُ بِالِاخْتِبَارِ^(١) ، بِخِلَافِ مَنْ تُثَبَّتُ بِالتَّرَكِّيَّةِ ، أَوْ الْعَمَلِ بِرَوَايَتِهِ ، أَوْ الرِّوَايَةِ عَنْهُ إِنْ قُلْنَا بِهِمَا .

ثاني عشرينها إِلَى سَابِعِ عَشْرِينَها : أَنْ يَعْمَلَ بِخَبْرِهِ مَنْ زَكَاةً ، وَمُعَارَضُهُ

(١) فِي «ص» : «بِالِاخْتِبَارِ» .

لم يعمل به مَنْ زكَّاه ، أو يُتَّفَقَ على عدالته ، أو يذكر سبب تعديله ، أو
يكثر مُزكُّوه ، أو يكونوا علماء ، أو كثيرون الفحص عن أحوال الناس .

ثامن عشرينها : أن يكون صاحب القصة ، كتقديم خبر أم سلمة زوج
النبي ﷺ في الصوم لمن أصبح جنباً ، على خبر الفضل بن العباس في
منعه ؛ لأنها أعلم منه .

تاسع عشرينها : أن يُباشِر ما رواه .

الثلاثون : تأخر إسلامه .

وقيل عكسه ، لقوة أصالة المتقدم ومعرفته .

وقيل : إن تأخر موته إلى إسلام المتأخر لم يرجح بالتأخير ، لاحتمال
تأخر روايته عنه ، وإن تقدّم أو علم أن أكثر رواياته متقدمة على رواية
المتأخر ، رجح .

الحادي والثلاثون إلى الأربعين : كونه أحسن سياقا واستقصاء

لحديثه ، أو أقرب مكاناً ، أو أكثر ملازمة لشيخه ، أو سمع من مشايخ
بلده ، أو مُشافها مُشاهداً لشيخه حال الأخذ ، أو لا يجيز الرواية بالمعنى ،
أو الصحابي من أكابرهم ، أو عليّ وهو في الأقضية ، أو معاذ وهو في
الحلال والحرام ، أو زيد وهو في الفرائض ، أو الإسناد حجازي ، أو
رواته من بلد لا يَرُضُّون التدليس .

القسم الثاني : الترجيح بالتَّحْمُلِ ، وذلك بوجوه :

أحدها : الوقت ، فيرجح من لم يتحمل الحديث إلا بعد البلوغ على من كان بعض تحمله قبله و بعضه بعده ؛ لاحتمال أن يكون هذا مما قبله ، والمتحمل بعده أقوى لتأهله بالضبط^(١).

ثانيها وثالثها : أن يتحمل تحديثا والآخر عرضا ، أو عرضا والآخر كتابة أو مناوله أو وجادة .

القسم الثالث : الترجيح بكيفية الرواية ، وذلك بوجوه :

أحدها : تقديم المحكي بلفظه على المحكي بمعناه ، والمشكوك فيه على ما عرف أنه مروى بالمعنى .

ثانيها : ما ذكر فيه سبب وروده ، على ما لم يذكر فيه ؛ لدلالته على اهتمام الراوي به ، حيث عرف سببه .

ثالثها : أن لا ينكره راويه ولا يتردد فيه .

رابعها إلى عاشرها : أن تكون ألفاظه دالة على الاتصال ، كـ « حدثنا » و « سمعت » ، أو اتفق على رفعه ، أو وصله ، أو لم يختلف في إسناده ، أو لم يضطرب لفظه ، أو روي بالإسناد وعزي ذاك لكتاب معروف ، أو عزيز والآخر مشهور .

القسم الرابع : الترجيح بوقت الورود ، وذلك بوجوه :

أحدها وثانيها : بتقديم المدني على المكي ، والدال على علو شأن

(١) في « ص » : « للضبط » .

المُصْطَفَى ﷺ ، على الدال على الضعف ، كـ «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا» ^(١) ثم شهرته ، فيكون الدال على العلو متأخرًا .

ثالثها : ترجيح المتضمن للتخفيف ، لدلالته على التأخر ^(٢) ؛ لأنه ﷺ كان يُغْلَظُ في أول أمره زَجْرًا عن عادات الجاهلية ، ثم مَالٌ للتخفيف .

كذلك قال صاحب «الحاصل» ، و«المنهاج» ، ورجح الأمدئي وابن الحاجب وغيرهما عكسه ، وهو تقديم المتضمن للتغليظ ، وهو الحق ، لأنه ﷺ جاء أولًا بالإسلام فقط ، ثم شُرِعَتِ العبادات شيئًا فشيئًا .

رابعها : ترجيح ما تحمّل بعد الإسلام على ما تحمّل قبله ، أو شك أنه أظهر تأخرًا .

خامسها وسادسها : ترجيح غير المؤرّخ على المؤرّخ بتاريخ مُتَقَدِّم ، وترجيح المؤرّخ بمُقَارِبٍ لوفاته ﷺ على غير المؤرّخ .

قال الرازي : والترجيح بهذه السّنة - أي : إفادتها للرّجحان - غير قَوِيَّة .

القسم الخامس : الترجيح بلفظ الخبر ، وذلك بوجوه :

أحدها إلى الخامس والثلاثين : ترجيح الخاص على العام ، والعام الذي لم يُخَصَّصْ على المُخَصَّصِ ؛ لضعف دلّالته بعد التخصيص على باقي أفرادِه ، والمُطلَقِ على ما وَرَدَ على سبب ، والحقيقة على المجاز ،

(١) أخرجه مسلم (٩٠/١) . (٢) في «ص» و«م» : «التأخر» .

والمَجَازِ المشبه للحقيقة على غيرِه ، والشرعية على غيرِها ، والعُرفية على اللُّغوية ، والمُستغني عن الإضمّارِ ، وما يقلُّ فيه اللُّبسُ ، وما اتَّفَقَ على وَضْعِهِ لِمُسَمَّاهُ ، والمُؤمى للعلة ، والمنطوق ، ومفهوم الموافقة على المخالفة ، والمنصوص على حكمه مع تشبيهه بمحل آخر ، والمستفادُ عُمومه من الشرطِ والجزاء على النكرة المنفية ، أو من الجَمْعِ المعرّف على «من» و«ما» ، أو من الكلِّ ، وذلك من الجنس المعروف ، وما خطابه تكليفيّ على الوضعيّ ، وما حُكمه معقولُ المعنى ، وما قدّم فيه ذكْرُ العلة ، أو دلَّ الاشتقاقُ على حُكمه ، والمقارن للتهديد ، وما تهديده أشدُّ ، والمؤكد بالتكرار والفصيح ، وما بِلُغةٍ قريشٍ ، وما دلَّ على المعنى المراد بوجهين فأكثر ، أو بغيرِ^(١) واسطة ، وما ذُكر معه مُعارضه^(٢) ، «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا» ، والنّص والقول ، وقولِ قارنه الفعلُ ، أو تفسيرِ الرّأوي ، وما قُرِنَ حُكمه بصفةٍ على ما قُرِنَ باسمٍ ، وما فيه زيادةٌ .

القسم السادس : الترجيح بالحكم ، وذلك بِوُجُوهِ :

أحدها : تقديمُ الناقلِ على البراءة الأصلية على المقرر لها .

وقيل : عَكْسُهُ .

ثانيها : تقديمُ الدالِّ على التحريم على الدالِّ على الإباحة ، أو الوجوب^(٣) .

(٢) في «ص» : «معارضة» .

(١) في «ص» : «وبغير» .

(٣) في «ص» : «والوجوب» .

ثالثها : تقديم الأحوط .

رابعها : تقديم الدال على نفي الحد .

القسم السابع : الترجيح بأمر خارجي :

كتقديم ما وافق ظاهر القرآن ، أو سنة أخرى ، أو ما قبل الشرع ، أو القياس ، أو عمل الأمة ، أو الخلفاء الراشدين ، أو معه مرسل آخر ، أو منقطع ، أو لم يشعر بنوع قدح في الصحابة ، أو له نظير متفق على حكمه ، أو اتفق على إخراج الشيخان .

فهذه أكثر من مائة مرجح ، وثم مرجحات آخر لا تنحصر ، ومشارها غلبة الظن .

● فوائد :

الأولى : منع بعضهم الترجيح في الأدلة ، قياسا على البيئات ، وقال : إذا تعارضا لزم التخيير أو الوقف .

وأجيب : بأن مالكا يرى ترجيح البيئتين على البيئتين ، ومن لم ير ذلك يقول : البيئتين مستندة إلى توقيفات تعبديّة ، ولهذا لا تقبل إلا بلفظ الشهادة .

الثانية : إن لم يوجد مرجح لأحد الحديثين توقف عن العمل به حتى يظهر .

الثالثة : التعارض بين الخبرين إنما هو لخلل في الإسناد بالنسبة إلى ظن المجتهد ، وأما في نفس الأمر فلا تعارض .

الرابعة : ما سَلِمَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ فهو مُحَكَّمٌ ، وقد عَقَّدَ له الحَاكِمُ في «علوم الحديث»^(١) بابًا وعدَّه مِنَ الأنواع ، وكذا شيخُ الإسلامِ في «النجبة»^(٢) .

قال الحَاكِمُ : وَمِنْ أَمْثَلِهِ :

حديثُ : «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشْبِهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»^(٣) .

وحديثُ : «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوَرٍ ، وَلَا صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ»^(٤) .

وحديثُ : «إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَأَبْدَأُوا بِالْعِشَاءِ»^(٥)»^(٦) .

وحديثُ : «لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ»^(٧) .

قال : وقد صَنَّفَ فيه عثمانُ بْنُ سَعِيدٍ الدارِمِيُّ كِتَابًا كَبِيرًا .



(١) «معرفة علوم الحديث» (ص : ١٢٩) .

(٢) «نزهة النظر» (ص : ١٠٣) .

(٣) أخرجه مسلم (١٥٨/٦) ، والنسائي (٢١٤/٨) .

(٤) أخرجه مسلم (١٤٠/١) ، والترمذي (١) .

(٥) في «ص» ، و«م» : «بالصلاة» ، خطأ ، وهو على الصواب في كتاب الحَاكِمِ (ص : ١٢٩) .

(٦) أخرجه البخاري (١٧١/١) ، ومسلم (٧٨/٢) .

(٧) أخرجه مسلم (١٣٩/٤) .

• النوع السابع والثلاثون :

معرفة المزيد في متصل الأسانيد

مِثَالُهُ : مَا رَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ
أَبَا إِدْرِيسَ قَالَ : سَمِعْتُ وَائِلَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَدٍ يَقُولُ :
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ » . فَذَكَرُ
سُفْيَانُ وَأَبِي إِدْرِيسَ زِيَادَةً وَوَهُمُ ، فَالَوْهَمُ فِي سُفْيَانَ مِمَّنْ دُونَ
ابْنِ الْمُبَارَكِ ، لِأَنَّ ثِقَاتٍ رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، عَنْ ابْنِ يَزِيدَ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ فِيهِ بِالْإِخْبَارِ . وَفِي أَبِي إِدْرِيسَ مِنْ ابْنِ
الْمُبَارَكِ ، لِأَنَّ ثِقَاتٍ رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ يَزِيدَ فَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا إِدْرِيسَ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِسَمَاعِ بُسْرِ مِنْ وَائِلَةَ .

(النوع السابع والثلاثون : معرفة المزيد في متصل الأسانيد .

مِثَالُهُ : مَا رَوَى) عَبْدُ اللَّهِ (بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، حَدَّثَنِي بَسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ) - بَضْمُ الْمُوَحَّدَةِ ،
وَبِالْمُهْمَلَةِ - وَأَبُوهُ مُصَعَّرٌ ، (قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ) الْخَوْلَانِيَّ (قَالَ :
سَمِعْتُ وَائِلَةَ) بَنَ الْأَسْقَعِ ، (يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَدٍ) الْغَنَوِيِّ ، (يَقُولُ :

سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا »^(١) .

(فَذَكَرُ «سَفِيَانَ» و«أَبِي إِدْرِيسَ») في هذا الإسنادِ (زيادةٌ وَوَهُم ؛ فالوَهُمُ في «سَفِيَانَ» ممنَ دونَ ابنِ المَبَارَكِ ؛ لأنَّ ثِقَاتِ رَوَوْهُ عن ابنِ المَبَارَكِ ، عن ابنِ يَزِيدَ) نَفْسِهِ ، منهم : ابنُ مَهْدِيٍّ ، وَحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ ، وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، وَغَيْرُهُمْ .

(ومَنَّهُم مَّنْ صَرَّحَ فِيهِ بِالْإِخْبَارِ) بينهما .

(و) الْوَهُمُ (في «أَبِي إِدْرِيسَ» من ابنِ المَبَارَكِ ؛ لأنَّ ثِقَاتِ رَوَوْهُ عن ابنِ يَزِيدَ) عن بَسْرِ ، عن واثلةٍ (فلم يذكروا «أَبَا إِدْرِيسَ») ، منهم : عليُّ ابنُ حُجْرٍ ، والوليدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، وعيسى بْنُ يُونُسَ ، وَغَيْرُهُمْ .

(ومَنَّهُم مَّنْ صَرَّحَ بِسَمَاعِ بُسْرِ مِنْ وَاثِلَةَ) وقد حَكَمَ الْأَثَمَةُ عَلَى ابنِ المَبَارَكِ بِالْوَهُمِ فِي ذَلِكَ ، كَالْبُخَارِيِّ^(٢) وَغَيْرِهِ .

وقال أبو حاتم الرازي^(٣) : وكثيرًا ما يُحَدِّثُ بَسْرٌ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ ، فغَلَطَ ابنُ المَبَارَكِ ، وَظَنَّ أَنَّ هَذَا مِمَّا رَوَى عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ وَاثِلَةَ ، وقد سمعَ هَذَا بَسْرٌ مِنْ وَاثِلَةَ نَفْسِهِ .

ثمَّ الْحَدِيثُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ^(٤) .

(١) أخرجه الترمذي (١٠٥٠) .

(٢) كما في «العلل الكبير» للترمذي (ص : ١٥١) .

(٣) «العلل» لابنه (١/ ٨٠) .

(٤) أخرجه مسلم (٦٢/ ٣) ، والترمذي (١٠٥١) .

وَصَنَّفَ الْخَطِيبُ فِي هَذَا كِتَابًا فِي كَثِيرٍ مِنْهُ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْخَالِيَّ عَنِ
الزَّائِدِ إِنْ كَانَ بِحَرْفِ «عَنْ» فَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مُنْقَطِعًا. وَإِنْ
صَرَّحَ فِيهِ بِسَمَاعٍ أَوْ إِخْبَارٍ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ رَجُلٍ
عَنْهُ، ثُمَّ سَمِعَهُ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ تُوجَدَ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْوَهْمِ.
وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: الظَّاهِرُ مِمَّنْ وَقَعَ لَهُ هَذَا أَنْ يَذْكُرَ السَّمَاعَيْنِ،
وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْهُمَا حُمِلَ عَلَى الزِّيَادَةِ.

(وصنف الخطيب في هذا) النوع (كتابًا) سمّاه «تمييز المزيد في
متصل الأسانيد» (في كثير منه نظر؛ لأنّ) الإسناد (الخالِي عن) الراوي
(الزائد إن كان بحرف «عَنْ») ونحوها، مما لا يقتضي الاتصال (فينبغي
أن يجعل منقطعًا) ويعمل بالإسناد الذي ذكر فيه الراوي الزائد؛ لأن الزيادة
من الثقة مقبولة^(١).

(١) قال الإمام العلاني في «جامع التحصيل» (ص: ١٥٤ - ١٥٥):

«إن الراوي متى قال: «عن فلان» ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة،
فالظاهر: أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة؛ إذ لا فائدة في ذلك،
وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس، وإلا فمدلسة، وحكم
المدلس حكم المرسل، وخصوصًا إذا كان الراوي مكثّرًا عن الشيخ الذي روى عنه
بالواسطة، كهشام بن عروة عن أبيه، ومجاهد عن ابن عباس، وغير ذلك. فلو أن
هذا الحديث عنده لكان يساير ما روى عنه، فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه
المكثّر عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه، ولا سيما إذا كان ذلك الواسطة رجلًا
مبهما أو متكلمًا فيه».

قال: «وأما ما يسلكه جماعة من الفقهاء، من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم =

(وإن صرَّح فيه بسماع أو إخبار)، أو تحديث (احتمل أن يكون سَمِعَهُ من رجل عنه ، ثمَّ سمعه منه) اللَّهُمَّ (إلا أن تُوجدَ قرينةٌ تدلُّ على الوهم) كما ذكر^(١) أبو حاتم في المثال السابق .

(ويمكن^(٢) أن يقال) أيضًا : (الظاهر ممَّن وقع له هذا أن يذكر السماعين ، وإذا لم يذكرهما حمل على الزيادة) المذكورة .

* * *

= تذكر أنه سمعه من الأعلى ، فهو مقابل بمثله ، بل هذا أولى ، وهو : أن يكون رواه عن الأعلى جرياً على عادته ، ثم تذكر أن بينه وبينه فيه آخر ، فرواه كذلك ، والمتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن ، وقد ذكر الترمذي في «كتاب العلل» أنه سأل البخاري عن حديث شيبان بن عبد الرحمن ، عن عيسى بن علي بن عبد الله بن العباس ، عن أبيه ، عن جده - مرفوعاً : «يمن الخيل في شقرها» ؟ فقال : يدخلون بين شيبان وبين عيسى في هذا الحديث رجلاً . فجعل البخاري ﷺ ذلك علة في السند

(١) في «ص» : «ذكره» . (٢) في «م» : «وممكن» .

• النوع الثامن والثلاثون :

المراسيلُ الخفيُّ إرسالُها

هُوَ فَنُّ مَهْمٌ عَظِيمُ الْفَائِدَةِ ، يُذْرِكُ بِالِاتِّسَاعِ فِي الرِّوَايَةِ ، وَجَمْعِ
الطُّرُقِ ، مَعَ الْمَعْرِفَةِ التَّامَّةِ ، وَلِلخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ .

(النوع الثامن والثلاثون : المراسيلُ الخفيُّ إرسالُها) أي : انقطاعُها :

(هو فَنُّ مَهْمٌ عَظِيمُ الْفَائِدَةِ ، يُذْرِكُ بِالِاتِّسَاعِ فِي الرِّوَايَةِ ، وَجَمْعِ
الطُّرُقِ) لِلأَحَادِيثِ ، (مَعَ الْمَعْرِفَةِ التَّامَّةِ .

وَلِلخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ) سَمَّاهُ : «التفصيلُ لمبهم المراسيل» .

وَأَصْلُ الْإِرْسَالِ :

ظَاهِرٌ : كَرَوَايَةِ الرَّجُلِ عَمَّنْ لَمْ يُعَاصِرْهُ ، كَرَوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ
ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَمَالِكٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ .

وَحَفِيٌّ : وَهُوَ الْمَذْكُورُ هُنَا .

وَهُوَ مَا عُرِفَ إِزْسَالُهُ ، لِعَدَمِ اللَّقَاءِ أَوْ السَّمَاعِ ، وَمِنْهُ مَا يُحْكَمُ
بِإِزْسَالِهِ ، لِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِزِيَادَةِ شَخْصٍ .

(وَهُوَ مَا عُرِفَ إِزْسَالُهُ لِعَدَمِ اللَّقَاءِ) لِمَنْ رَوَى عَنْهُ مَعَ الْمُعَاصَرَةِ ، (أَوْ) لِعَدَمِ
(السَّمَاعِ) مَعَ ثُبُوتِ اللَّقَاءِ ، أَوْ لِعَدَمِ سَمَاعِ ذَلِكَ الْخَبَرِ بَعِيْنِهِ مَعَ سَمَاعِ غَيْرِهِ .

وَيُعَرَفُ مَا ذَكَرَ ، إِمَّا بِنَصِّ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِ ، أَوْ بِوَجْهِ صَحِيحٍ ،
كَإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

كَحَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ
عَامِرٍ ، مَرْفُوعًا : « رَحِمَ اللَّهُ حَارِسَ الْحَرَسِ » ^(١) .

فَإِنَّ عُمَرَ لَمْ يَلَقَ عُقْبَةَ ، كَمَا قَالَ الْمِزِّيُّ فِي « الْأَطْرَافِ » ^(٢) .

وَكَأَحَادِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؛ فَقَدْ رَوَى
الترمذيُّ أَنَّ عَمْرُو بْنَ مُرَّةٍ قَالَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ : هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا ؟
قَالَ : لَا .

(وَمِنْهُ مَا يَحْكُمُ بِإِرْسَالِهِ لِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِزِيَادَةِ شَخْصٍ) بَيْنَهُمَا ،
كَحَدِيثِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ زَيْدِ
ابْنِ يُثَيْعٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ مَرْفُوعًا : « إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ [فَزَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا رَاغِبٌ
فِي الْآخِرَةِ] ، وَفِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عُمَرَ [فَقَوِيٌّ أَمِينٌ] » ^(٣) .

فَهُوَ مُنْقَطِعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ : حَدَّثَنِي
النَّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ الثَّوْرِيِّ . وَرَوَى أَيْضًا : عَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ
شَرِيكِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ .

* * *

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٧٦٩) . (٢) « تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ » (٣١٤/٧) .

(٣) هَكَذَا اللَّفْظُ الصَّحِيحُ عِنْدَ : الْحَاكِمِ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (١٤٢/١) ، وَابْنِ عَدِي فِي
« الْكَامِلِ » (١٩٥٠/٥) ، وَالْخَطِيبُ فِي « التَّارِيخِ » (٣٠٢/٣) ، وَالَّذِي بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ
سَقَطَ مِنْ « ص » ، وَ« م » .

وَهَذَا الْقِسْمُ مَعَ النَّوعِ السَّابِقِ يُعْتَزُّ بِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ ،
وَقَدْ يُجَابُ بِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ .

(وهذا القسم مع النوع السابق) وهو المزيد في مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ
(يعترضُ بكلُّ منهما على الْآخِرِ) لَأَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ الْحُكْمُ لِلزَّائِدِ ، وَرُبَّمَا
لِلنَّاقِصِ ، وَالزَّائِدُ وَهَمٌّ ، وَهُوَ يَشْتَبِهَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَلَا
يُدْرِكُهُ إِلَّا النَّقَادُ ، (وقد يجاب بنحو ما تقدَّم^(١)) .

(١) قال الإمام العلاني في «جامع التحصيل» (ص : ١٤٨) ، بعد أن ذكر أن هذين النوعين
يعترض بكل منهما عن الآخر ، قال : «وحاصل الأمر ؛ أن ذلك على أقسام :
أحدها : ما يرجح فيه الحكم بكونه مزيداً فيه ، وأن الحديث متصل بدون ذلك
الزائد .

وثانيها : ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روي بدون الراوي المزيد .
وثالثها : ما يظهر فيه كونه بالوجهين ، أي : أنه سمعه من شيخه الأدنى وشيخ شيخه
أيضاً ، وكيفما رواه كان متصلاً .

ورابعها : ما يتوقف فيه ؛ لكونه محتملاً لكل واحدٍ من الأمرين .
ثم أخذ يمثل لكل قسم ، فراجعته ؛ فإنه في غاية الأهمية .

• النوع التاسع والثلاثون :

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ ﷺ

هَذَا عِلْمٌ كَبِيرٌ جَلِيلٌ عَظِيمُ الْفَائِدَةِ ، وَبِهِ يُعْرَفُ الْمُتَّصِلُ مِنَ الْمُرْسَلِ ، وَفِيهِ كُتِبَ كَثِيرَةٌ ، وَمِنْ أَحْسَنِهَا وَأَكْثَرِهَا فَوَائِدَ : «الاسْتِيعَابُ» لابنِ عَبْدِ الْبَرِّ ، لَوْلَا مَا شَأْنُهُ بِذِكْرِ مَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَحِكَايَتِهِ عَنِ الْأَخْبَارِيِّينَ . وَقَدْ جَمَعَ ابْنُ الْأَثِيرِ الْجَزْرِيُّ فِي الصَّحَابَةِ كِتَابًا حَسَنًا ، جَمَعَ فِيهِ كُتُبًا كَثِيرَةً ، وَضَبَطَ وَحَقَّقَ أَشْيَاءَ حَسَنَةً ، وَقَدْ اخْتَصَرْتُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ .

(النوع التاسع والثلاثون : معرفة الصحابة ﷺ :

هَذَا عِلْمٌ كَبِيرٌ جَلِيلٌ عَظِيمُ الْفَائِدَةِ ، وَبِهِ يُعْرَفُ الْمُتَّصِلُ مِنَ الْمُرْسَلِ . وَفِيهِ كُتِبَ كَثِيرَةٌ) مُؤَلَّفَةٌ كـ «كِتَابِ الصَّحَابَةِ» لابنِ حِبَّانَ ، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ فِي مَجْلَدٍ ، وَ«كِتَابُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ» ، وَهُوَ كَبِيرٌ جَلِيلٌ ، وَذِيلٌ عَلَيْهِ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ ، وَ«كِتَابُ أَبِي نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ» ، وَ«كِتَابُ الْعَسْكَرِيِّ» .

(وَمِنْ أَحْسَنِهَا وَأَكْثَرِهَا فَوَائِدَ : «الاسْتِيعَابُ» لابنِ عَبْدِ الْبَرِّ ، لَوْلَا مَا شَأْنُهُ بِذِكْرِ مَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ، وَحِكَايَتِهِ عَنِ الْأَخْبَارِيِّينَ) وَالْغَالِبُ عَلَيْهِمُ الْإِكْتَارُ وَالتَّخْلِيطُ فِيمَا يَزُودُهُ ، وَذِيلٌ عَلَيْهِ ابْنُ فَتْحُونَ .

قال المصنّف - زيادةً على ابن الصلاح - : (وقد جَمَعَ) أبو الحسن عليُّ بنُ محمدٍ (ابنُ الأثيرِ الجَزْرِيُّ في الصحابة كتابًا حسنًا) سَمَّاهُ «أُسْدُ الغابة» (جمع فيه كتبًا كثيرةً) وهي كِتَابُ ابنِ مَنده ، وأبي مُوسَى ، وأبي نُعيم ، وابن عبد البر ، وزادَ مِنْ غَيرِها أسماء ، (وَضَبَطَ وَحَقَّقَ أَشْيَاءَ حَسَنَةً) على ما فيه مِنَ التَّكرارِ بِحَسَبِ الاختلافِ في الاسم ، أو الكُنية .

قال المصنّف : (وقد اختصرته بحمد الله) ولم يَشْتَهَرْ هذا المختصرُ ، وقد اختصره الذهبيُّ أيضًا في كتابٍ لطيفٍ ، سَمَّاهُ «التَّجريد» .

ولشيخ الإسلام في ذلك : «الإصابة في تمييزِ الصَّحابة» كتابٌ حافلٌ ، وقد اختصرته ، ولله الحمد .

● فائدة:

قولُ المصنّف : «الأَخْبَارِيُّينَ» جمع «أَخْبَارِي» ، عدّه ابنُ هشامٍ مِنَ لَحْنِ العُلَمَاءِ وقال : «الصَّوَابُ الْخَبَرِيُّ» ، أي : لِأَنَّ النَّسْبَ إِلَى الْجَمْعِ يَرُدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ، كما تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ ، تقول في الفرائض : «فَرَضِي» .

وَنُكِّتُهُ : أَنَّ الْمَرَادَ النَّسْبَةُ إِلَى هَذَا النَّوْعِ ، وَخُصُوصِيَّةُ الْجَمْعِ مُلْغَاءٌ ، مَعَ أَنَّهَا مُؤَدِّيَّةٌ إِلَى الثَّقَلِ .

قال : وَمِنَ اللَّحَنِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : «لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ مِنْ صُحُفِي» بِضَمِّتَيْنِ ، وَالصَّوَابُ بَفَتْحَيْنِ ، رَدًّا إِلَى صَحِيفَةٍ ، ثُمَّ فَعَلَ بِهَا مَا فُعِلَ بِ«حَنِيفَةٍ» .

• فُرُوعُ :

أَحَدُهَا : اِخْتَلَفَ فِي حَدِّ الصَّحَابِيِّ ، فَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ ، أَنَّهُ كُلُّ مُسْلِمٍ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .

وَعَنْ أَصْحَابِ الْأُصُولِ - أَوْ بَعْضِهِمْ - : أَنَّهُ مَنْ طَالَتْ بُجَالِسُهُ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ .

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : أَنَّهُ لَا يَعُدُّ صَحَابِيًّا إِلَّا مَنْ أَقَامَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ ، وَغَزَا مَعَهُ غَزْوَةً أَوْ غَزَوَتَيْنِ .

فَإِنْ صَحَّ عَنْهُ فَضْعِيفٌ ، فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ أَلَّا يَعُدَّ جَرِيرُ الْبَجَلِيِّ وَشِبْهَهُ صَحَابِيًّا ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُمْ صَحَابَةٌ .

(فروع :

أَحَدُهَا : اِخْتَلَفَ فِي حَدِّ الصَّحَابِيِّ ، فَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُ كُلُّ مُسْلِمٍ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) كَذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(١) ، وَنَقَلَهُ عَنِ الْبُخَارِيِّ ^(٢) وَغَيْرِهِ .

وَأُورِدَ عَلَيْهِ : إِنَّ كَانَ فَاعِلُ الرُّوْيَةِ الرَّائِي الْأَعْمَى كَابِنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَنَحْوِهِ ، فَهُوَ صَحَابِيٌّ بِلَا خِلَافٍ ، وَلَا رُؤْيَا لَهُ .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٩١) .

(٢) «صحيح البخاري» (١/٥) .

لفظه : «ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين ، فهو من أصحابه» .

وَمَنْ رَأَاهُ كَافِرًا ، ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ مَوْتِهِ كَرَسُولٍ قَيْصَرَ ، فَلَا صُحْبَةَ لَهُ .
وَمَنْ رَأَاهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ قَبْلَ الدَّفْنِ ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ لِأَبِي ذُوَيْبٍ خُوَيْلِدِ
ابْنِ خَالِدِ الْهَذَلِيِّ ؛ فَإِنَّهُ لَا صُحْبَةَ لَهُ .
وَإِنْ كَانَ فَاعْلَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ فِيهِ جَمِيعُ الْأُمَّةِ ؛ فَإِنَّهُ كُشِفَ لَهُ
عَنْهُمْ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ وَغَيْرُهَا ، وَرَأَاهُمْ .
وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَيْضًا : مَنْ صَحِبَهُ ثُمَّ ارْتَدَّ ، كَابْنِ خَطْلٍ وَنَحْوِهِ .
فَالْأُولَى أَنْ يُقَالَ : مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُسْلِمًا وَمَاتَ عَلَى إِسْلَامِهِ .
أَمَّا مَنْ ارْتَدَّ بَعْدَهُ ثُمَّ أَسْلَمَ وَمَاتَ مُسْلِمًا ، فَقَالَ الْعِرَاقِيُّ ^(١) : فِي دُخُولِهِ
فِيهِمْ نَظَرٌ ، فَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَنَّ الرَّدَةَ مُحِبَّةٌ لِلْعَمَلِ .
قَالَ : وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مُحِبَّةٌ لِلصُّحْبَةِ السَّابِقَةِ ، كَقُرَّةَ بْنِ هُبَيْرَةَ ^(٢) ،
وَالْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ، أَمَّا مَنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي حَيَاتِهِ ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي سَرْحٍ ، فَلَا مَانِعَ مِنْ دُخُولِهِ فِي الصُّحْبَةِ .
وَجَزَمَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ بِبَقَاءِ اسْمِ الصُّحْبَةِ لَهُ .
قَالَ ^(٣) : وَهَلْ يُشْتَرَطُ لُقْيَاهُ فِي حَالِ الثُّبُوتِ ، أَوْ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ ، حَتَّى
يَدْخُلَ مَنْ رَأَاهُ قَبْلَهَا وَمَاتَ عَلَى الْحَنِيفِيَّةِ ، كَزَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ ، وَقَدْ
عَدَّه ابْنُ مَنْدَه فِي الصَّحَابَةِ ، وَكَذَا لَوْ رَأَاهُ قَبْلَهَا ، ثُمَّ أَدْرَكَ الْبُعْثَةَ ، وَأَسْلَمَ
وَلَمْ يَرَهُ .

(١) «التقييد» (ص : ٢٩٢) . (٢) فِي «ص» وَ«م» : «ميسرة» ؛ خطأ .

(٣) «قال» ليس في «م» والقائل ، هو العراقي .

قال العراقي^(١) : ولم أرَ مَنْ تعرَّض لذلك .

قال : ويدلُّ على اعتبار الرؤية بعد النبوة ذكرهم في الصحابة ولده إبراهيم دون مَنْ مات قبلها ، كالقاسم .

قال : وهل يُشترط في الرائي التمييز ، حتَّى لا يدخل مَنْ رآه وهو لا يعقل ، والأطفال الذين حنَّكهم ولم يَرَوْه بعد التمييز أو لا يُشترط ؟ لم يذكروه أيضًا ، إلا أن العلائي قال في « المراسيل »^(٢) : عبدُ الله بن الحارث بن نوفل ؛ حنَّكه النبي ﷺ ، ودعا له ، ولا صُحبة له ، بل ولا رؤية أيضًا ، وكذا قال في عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري ، حنَّكه ودعا له ، ولا تُعرف له رؤية ، بل هو تابعي .

وقال في « الثَّكَبِ »^(٣) : ظاهرُ كلام الأئمة : ابنِ معين ، وأبي زُرعة ، وأبي حاتم ، وأبي داود وغيرهم اشتراطه ، فإنَّهم لم يُثبتوا الصُّحبة لأطفال حنَّكهم النبي ﷺ ، أو مسح وجوههم ، أو تفلَّ في أفواههم ، كمحمد بن حاطب ، وعبد الرحمن بن عثمان التيمي^(٤) ، وعبيد الله بن معمر ، ونحوهم .

قال : ولا يُشترط البلوغ على الصحيح ، وإلا لخرج مَنْ أجمع على عدّه في الصحابة ، كالحسن ، والحسين ، وابن الزبير ، ونحوهم .

قال : والظاهرُ اشتراطُ رؤيته في عالم الشهادة ، فلا يُطلق اسمُ الصُّحبة على مَنْ رآه من الملائكة والنبيين .

(١) « التبصرة » (٦/٣) . (٢) « جامع التحصيل » (ص : ٢٥٣) .

(٣) « التقييد » (ص : ٢٩٢ - ٢٩٦) . (٤) في « م » : « التيمي » .

قال : وقد استشكل ابن الأثير مؤمني الجن في الصحابة دون من رآه من الملائكة ، وهم أولى بالذكر من هؤلاء .

قال : وليس كما زعم ؛ لأن الجن من جملة المُكَلَّفِينَ الذين شملتهم الرسالة والبعثة ، فكان ذكر من عُرِفَ اسمه ممن رآه حسنًا ، بخلاف الملائكة .

قال : وإذا نزل عيسى وحكم بشره ، فهل يُطلق عليه اسم الصُّحبة ، لأنه ثبت أنه رآه في الأرض ؟ الظاهر : نعم . انتهى .

(وعن أصحاب الأصول أو بعضهم : أنه من طالت مجالسته) له (على طريق التبّع) له ، والأخذ عنه ، بخلاف من وفّد عليه ، وانصرف بلا مُصاحبة ولا مُتابعة ، قالوا : وذلك معنى الصحابي لغة .

ورَدَّ بإجماع أهل اللغة على أنه مُشتق من « الصُّحبة » ، لا من قدر منها مخصوص ، وذلك يُطلق على كل من صحب غيره قليلًا كان أو كثيرًا ، يُقال : « صحبت فلانًا حولا ، وشهرا ، ويوما ، وساعة » .

وقول المصنّف : « أو بعضهم » من زيادته ؛ لأن كثيرا منهم مُوافقون لما تقدّم نقله عن أهل الحديث ، وصحّحه الأمدئي وابن الحاجب .

وعن بعض أهل الحديث موافقة ما ذكّر عن أهل الأصول ؛ لما رواه ابن سعد بسند جيد في « الطبقات » عن علي بن محمد ، عن شعبة ، عن موسى السيلاني قال : أتيت أنس بن مالك ، فقلت له : أنت آخر من بقي من أصحاب رسول الله ﷺ ؟ قال : قد بقي قوم من الأعراب ، فأما من أصحابه فأنا آخر من بقي .

قال العراقي^(١) : والجواب : أنه أراد إثبات صُحبة خاصة ليست لأولئك .

(وعن سعيد بن المسيب أنه) كَانَ (لا يَعُدُّ صحابيًا إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة ، أو سنتين ، وغزا معه غزوة أو غزوتين) .

وَوَجْهُهُ : أَنَّ لَصُحْبَتِهِ ﷺ شَرْقًا عَظِيمًا ، فلا تُنَالُ إِلَّا باجتماعِ طويلٍ يَظْهَرُ فِيهِ الخُلُقُ المطبوعُ عليه الشخص ، كالغزوِ المشتملِ على السفرِ الذي هو قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ ، وَالسَّنَةِ المشتملةِ على الفصولِ الأربعةِ التي بها يَخْتَلِفُ المزاجُ .

(فإن صحَّ) هذا القولُ (عنه ضعيف ؛ فإن مقتضاه أن لا يُعَدَّ جرير) ابن عبد الله (البجلي ، وشبهه) ممَّن فقد ما اشترطه^(٢) كوائل بن حُجرٍ (صحابيًا ، ولا خلاف أنهم صحابة) .

قال العراقي^(٣) : ولا يصحُّ هذا عن ابن المسيب ، ففي الإسنادِ إليه محمد بنُ عُمر الواقدي ضعيفٌ في الحديث .

قال : وقد اعترض بأن جريرًا أسلم في أوَّلِ البعثة ؛ لما روى الطبراني^(٤) عنه قال : لَمَّا بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ أَتَيْتُهُ لأبَايَعَهُ ، فقال : «لَا يِي شَيْءٍ جِئْتُ يَا جَرِيرُ؟» قلت : جِئْتُ لِأُسَلِّمَ عَلَى يَدَيْكَ ، فدَعَانِي إِلَى : «شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولَ اللَّهِ ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ، وَتُؤَدِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ» الحديث .

(٢) في «ص» : «اشترطه» .

(٤) «المعجم الكبير» (٢/٣٠٤) .

(١) «التبصرة» (٨/٣) .

(٣) «التبصرة» (٨/٣ - ٩) .

قال : والجواب : أنَّ الحديثَ غيرُ صحيحٍ ؛ فإنه من روايةِ الحُصَيْنِ بنِ عُمَرَ الأحمسيِّ^(١) ، وهو منكرُ الحديثِ ، ولو ثبتَ فلا دليلَ فيه ؛ لأنَّه لا يلزم الفوريةُ في جواب «لَمَّا» ، بدليلِ ذكرِ الصلاةِ والزكاةِ ، وفَرْضُهُمَا متراخٍ عن البعثةِ .

والصوابُ : ما ثبتَ عنه أنه قال : ما أسلمتُ إلا بعد نُزولِ المائدةِ . رواه أبو داود^(٢) وغيره ، وفي «تاريخ البخاري الكبير»^(٣) : أنه أسلم عامَ تُوْفِي النبي ﷺ ، وكذا قال الواقديُّ ، وابنُ جَبان ، والخطيبُ^(٤) ، وغيرُهم .

● فائدة :

في حدِّ الصحابيِّ قولٌ رابعٌ : أنه من طالتْ صُحبتهُ ورَوَى عنه ، قاله الجاحظ^(٥) .

وخامسٌ : أنه مَنْ رآه بِالْعَا ، حكاه الواقديُّ ، وهو شاذٌّ كما تقدَّم . وسادسٌ : أنه مَنْ أدركَ زمنه ﷺ وهو مُسلمٌ ، وإنْ لَمْ يَرَهُ ، قاله يحيى ابنُ عُثْمَانَ بنِ صالحِ المِضْرِيِّ ، وعدَّ مِنْ ذلك عبد الله بن مالك الجيشانيُّ أبا تميم ، ولم يَرَحُلْ إلى المدينة إلا في خلافةِ عُمر باتِّفاقٍ ، وممَّنْ حكى هذا القولَ القرافيُّ في «شرح التنقيح» .

(١) في «م» : «الأحمس» . (٢) «السنن» (١٥٤) .

(٣) (٢/٢١١) . (٤) «التاريخ» (١/١٨٧) .

(٥) «الإصابة» (١/٧) و«تحقيق منيف الرتبة» للعلائي (ص : ٣٧) .

وكذا مَنْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِأَبُوهِ ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنِ
مَنْدَةَ فِي كِتَابَيْهِمَا .

وشرط الماوردي في الصحابي : أن يتخصص بالرسول ويتخصص به
الرسول ﷺ .

* * *

ثُمَّ تُعْرَفُ صُحْبَتُهُ بِالتَّوَاتُرِ ، أَوِ الْإِسْتِفَاضَةِ ، أَوْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ ، أَوْ
قَوْلِهِ ؛ إِذَا كَانَ عَدْلًا .

(ثم تُعْرَفُ صُحْبَتُهُ) إمَّا (بالتواتر) كأبي بكرٍ ، وعُمَرُ ، وبقية العشرة
في خَلْقٍ مِنْهُمْ .

(أَوِ الْإِسْتِفَاضَةِ) والشهرة القاصرة عن التواتر ، كضمام بن ثعلبة ،
وعكاشة بن محصن .

(أَوْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ) عنه : أَنَّهُ صَحَابِيٌّ ، كحُمَمَةَ بْنِ أَبِي حُمَمَةَ
الدوسي ، الذي مات بأصبهان مبطونًا ، فشهد له أبو موسى الأشعري أَنَّهُ
سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ حَكَمَ لَهُ بِالشَّهَادَةِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «تَارِيخِ
أَصْبَهَانَ»^(١) ، وَرَوَيْنَا قِصَّتَهُ فِي «مُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ» ، وَ«مَعْجَمِ الطَّبْرَانِيِّ»^(٢) .

وزاد شيخ الإسلام^(٣) ابْنُ حَجَرٍ بَعْدَ هَذَا : أَنَّ يُخْبِرُ أَحَادُ التَّابِعِينَ بِأَنَّهُ
صَحَابِيٌّ ؛ بِنَاءً عَلَى قَبُولِ التَّزْكِيَةِ مِنْ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الرَّاجِحُ .

(١) «أخبار أصفهان» (٧١/١) .

(٢) «مسند الطيالسي» (٥٠٧) ، و«المعجم الكبير» للطبراني (٥٤/٤) .

(٣) «الإصابة» (٨/١) .

(أو قوله) هو : «أنا صحابي» (إذا كان عدلاً) إذا أمكن ذلك ، فإن ادّعاه بعد مائة سنة من وفاته ﷺ فإنه لا يقبل ، وإن ثبتت عدالته قبل ذلك ؛ لقوله ﷺ في الحديث الصحيح : «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ ، فَإِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِّنْ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ»^(١) - يريدُ انخرامَ ذلك القرنِ ، قال ذلك سنة وفاته ﷺ .

وشرط الأصوليون في قبوله : أن تُعرف معاصرته له .

وفي أصل المسألة احتمال أنه لا يُصدَّق ؛ لكونه مُتَّهَمًا بدَعْوَى رتبة يُثبِّتُها لنفسه ، وبهذا جزم الآمدي ورجَّحه أبو الحسن ابنُ القَطَّانِ .

● فائدة :

قال الذهبي في «الميزان»^(٢) : رَتَنُ الهندي ، وما أدراك ما رَتَنُ ! شيخٌ دَجَّالٌ بلا ريب ، ظهر بعد الستمائة ، فادَّعى الصُّحبة [والصَّحابة لا يَكْذِبُونَ]^(٣) ، وهذا جريءٌ على الله ورسوله ، وقد ألفتُ في أمره جزءاً .

الثاني : الصَّحابةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ ، مَنْ لَابَسَ الْفِتْنِ وَغَيَّرُهُمْ بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ .

(الثاني : الصحابةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ ، من لابسَ الفتنَ وغيرَهُم بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ) .

(١) أخرجه البخاري (٤٠/١) ، ومسلم (١٨٦/٧ ، ١٨٧) .

(٢) (٤٥/٢) .

(٣) زيادة من المطبوع و«الميزان» .

قال تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] الآية ، أي :
عُدُولًا .

وقال : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ، والخطابُ
فيها للموجودين حينئذ^(١) .

وقال ﷺ : «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي»^(٢) رواه الشيخان .

قال إمام الحرمين : والسبب في عدم الفحصِ عَنْ عَدَالَتِهِمْ : أَنَّهُمْ
حملةُ الشريعة ، فلو ثَبَتَ تَوْقُفٌ فِي رِوَايَتِهِمْ ، لَانْحَصَرَتِ الشريعةُ عَلَى
عَصْرِهِ ﷺ ، وَلَمَّا اسْتَرْسَلَتْ عَلَى سَائِرِ الْأَعْصَارِ .

وقيل : يجبُ البحثُ عَنْ عَدَالَتِهِمْ مُطْلَقًا .

وقيل : بَعْدَ وَقُوعِ الْفِتَنِ .

وقالت المعتزلة : عُدُولٌ ، إِلَّا مَنْ قَاتَلَ عَلِيًّا .

وقيل : إِذَا انْفَرَدَ^(٣) .

وقيل : إِلَّا الْمُقَاتِلَ وَالْمُقَاتِلَ .

وهذا كُلُّهُ لَيْسَ بِصَوَابٍ ، إِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِهِمْ ، وَحَمَلًا لَهُمْ فِي ذَلِكَ
عَلَى الْاجْتِهَادِ الْمَاجُورِ فِيهِ كُلِّ مِنْهُمْ .

(١) وقال الخطيب في «الكفاية» (ص : ٩٣) :

«هذا اللفظ وإن كان عامًا ، فالمراد به الخاص . وقيل : هو وارد في الصحابة دون
غيرهم» .

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٤/٣) ، ومسلم (١٨٥/٧ ، ١٨٦) .

(٣) هذا القول سقط من «ص» .

وقال المازري في «شرح البرهان»: لسنا نغني بقولنا: «الصحابة عُدُولُ» كلَّ مَنْ رآه ﷺ يَوْمًا مَا، أو زاره لَمَامًا، أو اجتمع به لغرض وانصرف، وإنما نغني به الذين لَأَزَمُوهُ وَعَزَّزُوهُ وَنَصَرُوهُ.

قال العلاني: وهذا قول غريب، يُخْرِجُ كَثِيرًا مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالصُّحْبَةِ والرواية عَنِ الْحُكْمِ بِالْعَدَالَةِ، كَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ وَقَدْ عَلَيْهِ ﷺ وَلَمْ يُقَمْ عِنْدَهُ إِلَّا قَلِيلًا وَانصرفت، وكذلك مَنْ لَمْ يُعْرِفْ إِلَّا بِرِوَايَةِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَلَمْ يُعْرِفْ مِقْدَارَ إِقَامَتِهِ مِنْ أَغْرَابِ الْقِبَائِلِ، وَالْقَوْلُ بِالتَّعْمِيمِ هُوَ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْجَمْهُورُ، وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ^(١).

* * *

وَأَكْثَرُهُمْ حَدِيثًا: أَبُو هُرَيْرَةَ، ثُمَّ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَجَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَعَائِشَةُ.

(وَأَكْثَرُهُمْ حَدِيثًا: أَبُو هُرَيْرَةَ) رَوَى خَمْسَةَ آلَافٍ وَثَلَاثُمِائَةَ وَأَرْبَعَةَ وَسَبْعِينَ حَدِيثًا. اتَّفَقَ الشَّيْخَانُ مِنْهَا: عَلَى ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ، وَانْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِثَلَاثَةِ وَتِسْعِينَ، وَمُسْلِمٌ بِمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَثَمَانِينَ. وَرَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَمَانِمِائَةِ رَجُلٍ، وَهُوَ أَحْفَظُ الصَّحَابَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٢): أَبُو هُرَيْرَةَ أَحْفَظُ مَنْ رَوَى الْحَدِيثَ فِي دَهْرِهِ، أَسْنَدُهُ الْبِيهَقِيُّ فِي «المدخل».

(١) انظر: «تحقيق منيف الرتبة» للعلاني (ص: ٧٤).

(٢) «الرسالة» (ص: ٢٨١).

وكان ابنُ عمرَ يترحمُ عليه في جنازته ويقول: كان يحفظُ على المسلمين حديثَ النبي ﷺ، رواه ابنُ سعدٍ .

وفي «الصحيح»^(١) عنه قال: قلتُ: يا رسولَ الله، إني أسمعُ منك حديثًا كثيرًا أنساه، قال: «ابسطُ رِدَاءَكَ» فبسطته . فغرف بيديه، ثم قال: «ضُمَّهُ»، فما نسيْتُ شيئًا بعد^(٢) .

وفي «المستدرک»^(٣) عن زيد بن ثابتٍ قال: كنتُ أنا وأبو هريرةَ وآخرُ عند النبي ﷺ، فقال: «ادْعُوا»، فدعوتُ أنا وصاحبي، وأَمَّن النبي ﷺ، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِثْلَ مَا سَأَلَكَ صَاحِبَايَ، وَأَسْأَلُكَ عِلْمًا لَا يُنْسَى، فَأَمَّن النبي ﷺ فَقُلْنَا: ونحنُ يا رسولَ الله كذلك، فقال «سَبَقَكُمَا الْغُلَامُ الدَّوسِيُّ» .

(ثم) عبدُ الله (ابنُ عمرَ) روى ألفي حديثٍ وستمئة وثلاثين حديثًا .

(وابنُ عباسٍ) روى ألفًا وستمئة وستين حديثًا .

(وجابرُ بنُ عبدِ الله) روى ألفًا وخمسمئة وأربعين حديثًا .

(وأنسُ بنُ مالكٍ) روى ألفين ومائتين وستة وثمانين .

(١) «صحيح البخاري» (١/٤٠، ٤١) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «شرحه» (١/٢١٥):

«في هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي هريرة، ومعجزة واضحة من علامات النبوة؛ لأن النسيان من لوازم الإنسان، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه، ثم تخلف عنه ببركة النبي ﷺ» .

(٣) «المستدرک» (٣/٥٠٨) .

(وعائشة) أم المؤمنين ، روت ألفين ومائتين وعشرة .

وليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء ، إلا أبا سعيد الخدري ، فإنه روى ألفاً ومائة وسبعين حديثاً .
● فائدة :

السبب في قلّة ما روي عن أبي بكر الصديق ﷺ مع تقديمه وسبقه ومُلازمته للنبي ﷺ ، أنه تقدّمت وفاته قبل انتشار الحديث ، واعتناء الناس بسماعه وتحصيله وحفظه ، ذكره المصنّف في «تهذيبه» .
قال : وجُملة ما روي له مائة حديث واثنان وأربعون حديثاً^(١) .

* * *

وَأَكْثَرُهُمْ فَتْنًا تَرَوْنَ : ابنُ عَبَّاسٍ .
وَعَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : انْتَهَى عِلْمُ الصَّحَابَةِ إِلَى سِتَّةٍ : عُمَرُ ،

(١) ومن تمام هذه الفائدة ، ما ذكره ابن أبي بكر المقدمي في «تاريخه» (٩٩٠) ، قال : «حدّثني أبي ، قال : قلت لعليّ بن المديني : أيّ أحاديث أبي بكر الصديق عندك أصحُّ؟ فقال : حديث همام ، عن ثابت ، عن أنس ، عن أبي بكر في الغار ؛ هو صحيح . وحديث أبي إسحاق ، عن البراء ، عن أبي بكر في الرّحل ؛ هو صحيح . ما أحسن ما جاء به إسرائيل .

وحديث إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن أبي بكر : «إنكم تقرأون هذه الآية ، فتضعونها على غير موضعها» . قد أسنده جماعة ثقات حفاظ ، ووقفه بعضهم ؛ وهو صحيح .

ثم ذكر عليّ ثلاثة أو أربعة أحاديث سوى ذلك من حديث أبي بكر ؛ ثم قال : أحاديث أبي بكر عن النبي ﷺ الصحيحة قليلة .

وَعَلِيٌّ، وَأَبِيٌّ، وَزَيْدٌ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ. ثُمَّ انْتَهَى
عِلْمُ السُّنَّةِ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ.

(وَأَكْثَرُهُمْ فُتِيًا تُرَوَّى) عنه : (ابن عباس) قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .

(وعن مسروق) أَنَّهُ (قال : انتهى عِلْمُ الصَّحَابَةِ إِلَى سِتَّةٍ : عُمَرُ،
وَعَلِيٌّ، وَأَبِيٌّ، وَزَيْدٌ، وَابْنُ ثَابِتٍ (وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ،
ثُمَّ انْتَهَى عِلْمُ السُّنَّةِ إِلَى عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ) بْنِ مَسْعُودٍ .

وَرَوَى الشَّعْبِيُّ^(١) عَنْهُ نَحْوَهُ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ «أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ»
بَدَل «أَبِي الدَّرْدَاءِ» .

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ بَأَنَّ أَبَا مُوسَى وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ تَأَخَّرَتْ وَفَاتَهُمَا عَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ، وَعَلِيٍّ، فَكَيْفَ انْتَهَى عِلْمُ السُّنَّةِ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَلِيٍّ؟
قَالَ الْعِرَاقِيُّ^(٢) : وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الْمُرَادَ : ضَمًّا عِلْمُهُمَا إِلَى عِلْمِهِمَا،
وَإِنْ تَأَخَّرَتْ وَفَاةٌ مَن ذَكَرَ .

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : كَانَ الْعِلْمُ يُؤْخَذُ عَنْ سِتَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
وَكَانَ عُمَرُ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَزَيْدٌ يُشْبِهُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَكَانَ يَقْتَبِسُ بَعْضُهُمْ
مِنْ بَعْضٍ، وَكَانَ عَلِيٌّ، وَالْأَشْعَرِيُّ، وَأَبِيٌّ يُشْبِهُ عِلْمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا،
وَكَانَ يَقْتَبِسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ .

(١) فِي «ص» : «الثعلبي» خطأ . وانظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص : ٣٠٤) .

(٢) «التبصرة» (١٩/٣) .

وقال ابن حزم: أكثر الصحابة فتوى مطلقاً سبعة: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة.

قال: يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخمة.

قال: ويليهم عشرون: أبو بكر، وعثمان، وأبو موسى، ومعاذ، وسعد بن أبي وقاص، وأبو هريرة، وأنس، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وسلمان، وجابر، وأبو سعيد، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وعمران بن حصين، وأبو بكرة، وعبد الله بن الصامت، ومعاوية، وابن الزبير، وأُم سلمة.

قال: يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير.

قال: وفي الصحابة نحو من مائة وعشرين نفساً يقلون في الفتيا جداً، لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألتان والثلاث^(١)، كأبي بن كعب، وأبي الدرداء، وأبي طلحة، والمقداد، وسرد الباقي.

وَمِنَ الصَّحَابَةِ: «العبدلة»، وهم: ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وابن عمرو بن العاص. وليس ابن مسعود منهم، وكذا سائر من يسمي عبد الله، وهم نحو مائتين وعشرين.

(ومن الصحابة: «العبدلة»، وهم) أربعة: عبد الله (بن عمر) بن الخطاب، (و) عبد الله (بن عباس)، (و) عبد الله (بن الزبير)، (و) عبد الله

(١) في «م»: «والثلاثة».

(ابن عمرو بن العاص . وليس ابن مسعود منهم) قاله أحمد بن حنبل .
 قال البيهقي : لأنه تقدّم موته ، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى
 عليهم ، فإذا اجتمعوا على شيء قيل^(١) : هذا قول العبادلة .
 وقيل : هم ثلاثة بإسقاط ابن الزبير ، وعليه اقتصر الجوهرى في
 «الصحيح» .

وأما ما حكاه المصنف في «تهذيبه» عنه ، أنه ذكر ابن مسعود ،
 وأسقط ابن العاص ، فوهم .

نعم ، وقع للرافعي في «الديات» ، وللمخشي في «المفصل» ، أن
 العبادلة : ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وغلطاً في ذلك من
 حيث الاصطلاح .

(وكذا سائر من يُسمّى «عبد الله» من الصحابة لا يُطلق عليهم
 العبادلة ، (وهم نحو مائتين وعشرين) نفساً ، كذا قال ابن الصلاح^(٢) ،
 أخذاً من «الاستيعاب» ، وزاد عليه ابن فتحون جماعة يبلغون بهم نحو
 ثلاثمائة رجل .

* * *

قال أبو زرعة الرازي : قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف
 وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه .

(قال أبو زرعة الرازي) في جواب من قال له : أليس يُقال : حديث

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٠٣) .

(١) في «م» : «فقل» .

النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال : وَمَنْ قَالَ ذَا ، فَلَقَلَ اللَّهُ أَنْيَابَهُ ؛ هذا قولُ الزنادقة ، وَمَنْ يُحْصِي حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ ! (قُبْضَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفًا مِنْ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ وَسَمِعَ مِنْهُ) فْقِيلَ لَهُ : هَؤُلَاءِ أَيْنَ كَانُوا؟ وَأَيْنَ سَمِعُوا؟ قَالَ : أَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَأَهْلُ مَكَّةَ ، وَمَنْ بَيْنَهُمَا ، وَالْأَعْرَابُ ، وَمَنْ شَهِدَ مَعَهُ حَجَّةَ الْوُدَاعِ ، كُلٌّ رَأَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ بَعْرَفَةً .

قال العراقي ^(١) : وهذا القولُ عن أبي زُرعة لم أقف له على إسناده ، ولا هو في كُتُبِ التواريخ المشهورة ، وإثما ذكره أبو موسى المديني في «ذيله» بغير إسناده .

قلتُ : أخرجه الخطيبُ بإسناده ^(٢) ، قال : حَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْهَرِيُّ ^(٣) : ثنا عبيدُ اللَّهِ بنُ محمد بن محمد بن حمدان العكبري : ثنا أبو بكر عبد العزيز بن جعفر : ثنا أبو بكر أحمد بن محمد الخلال : حدثنا محمد بن أحمد بن جامع الرازي : سمعتُ أبا زرعة وقال له رجلٌ : أليس يُقال - فذكره بلفظه .

قال العراقي ^(٤) : وقريبٌ منه ما أسنده المدينيُّ عنه قال : تُوفِّي النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ رَأَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ زِيَادَةً عَلَى مِائَةِ أَلْفِ إِنْسَانٍ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ . وهذا لا تحديد ^(٥) فيه ، وكيف يمكن الاطلاعُ على تحرير ذلك مع تفرُّق

(١) «التقييد» (ص : ٣٠٦) .

(٢) «الجامع» (٢/ ٢٩٣) .

(٣) في «م» : «الزهري» .

(٤) «التقييد» (ص : ٣٠٦) .

(٥) في «م» : «تحرير» .

الصحابة في البلدان والبلاد والقرى؟! وقد روى البخاري في «صحيحه»^(١) أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ فِي قِصَّةِ تَخْلُفِهِ عَنْ تَبُوكَ : وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَثِيرٌ ، لَا يَجْمَعُهُمْ كِتَابٌ حَافِظٌ - يَعْنِي : الدِّيَّانَ .

قال العراقي^(٢) : و روى الساجي في «المناقب» بسند جيد ، عن الشافعي قال : قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ سِتُّونَ أَلْفًا ، ثَلَاثُونَ أَلْفًا بِالْمَدِينَةِ ، وَثَلَاثُونَ أَلْفًا فِي قِبَائِلِ الْعَرَبِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

قال : ومع هذا ، فَجَمِيعُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحَابَةِ لَمْ يَبْلُغْ مَجْمُوعُ مَا فِي تَصَانِيفِهِمْ عَشْرَةَ أَلْفٍ ، مَعَ كَوْنِهِمْ يَذْكُرُونَ مَنْ تُوفِيَ فِي حَيَاتِهِ ﷺ ، وَمَنْ عَاصَرَهُ أَوْ أَذْرَكَهُ صَغِيرًا .

* * *

وَاخْتَلَفَ فِي عَدَدِ طَبَقَاتِهِمْ ، وَجَعَلَهُمُ الْحَاكِمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَبَقَةً .

(وَاخْتَلَفَ فِي عَدَدِ طَبَقَاتِهِمْ) بِاعْتِبَارِ السَّبْقِ إِلَى الْإِسْلَامِ ، أَوْ الْهِجْرَةِ ، أَوْ شُهُودِ الْمَشَاهِدِ الْفَاضِلَةِ ، فَجَعَلَهُمُ ابْنُ سَعْدٍ خَمْسَ طَبَقَاتٍ .

(وَجَعَلَهُمُ الْحَاكِمُ^(٣) اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَبَقَةً) :

الْأُولَى : قَوْمٌ أَسْلَمُوا ، بِمَكَّةَ كَالْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ .

الثَّانِيَةُ : أَصْحَابُ دَارِ النَّدْوَةِ .

(٢) «التقييد» (ص : ٣٠٦) .

(١) «صحيح البخاري» (٤/٦) .

(٣) «المعرفة» (ص : ٢٢ - ٢٤) .

الثالثة : مُهَاجِرَةُ الْحَبَشَةِ .

الرَّابِعَةُ : أَصْحَابُ الْعَقَبَةِ الْأُولَى .

الخامسة : أَصْحَابُ الْعَقَبَةِ الثَّانِيَةِ ، وَأَكْثَرُهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ .

السادسة : أَوَّلُ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ وَصَلُوا إِلَيْهِ بَقْبَاءَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ .

السَّابِعَةُ : أَهْلُ بَدْرِ .

الثَّامِنَةُ : الَّذِينَ هَاجَرُوا بَيْنَ بَدْرِ وَالْحَدِيثَةِ .

التَّاسِعَةُ : أَهْلُ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ .

العاشرَةُ : مَنْ هَاجَرَ بَيْنَ الْحَدِيثَةِ وَفَتْحِ مَكَّةَ ، كَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَمْرٍو ابْنِ الْعَاصِ .

الحادية عشرة : مُسْلِمَةُ الْفَتْحِ .

الثانية عشرة : صِبْيَانٌ وَأَطْفَالٌ رَأَوْهُ يَوْمَ الْفَتْحِ ، وَفِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ ، وَغَيْرِهَا ^(١) .

* * *

الثَّالِثُ : أَفْضَلُهُمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَبُو بَكْرٍ ، ثُمَّ عُمَرُ رضي الله عنهما بِإِجْمَاعِ

أَهْلِ السُّنَّةِ ، ثُمَّ عُثْمَانُ ، ثُمَّ عَلِيٌّ ، هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ .

وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْكُوفَةِ تَقْدِيمَ عَلِيٍّ عَلَى

عُثْمَانَ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ حُزَيْمَةَ .

(١) فِي «ص» : «وغيرهما» .

قَالَ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ : أَصْحَابُنَا مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ أَفْضَلَهُمُ
الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ ، ثُمَّ تَمَامُ الْعَشْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ ، ثُمَّ أَحَدٌ ، ثُمَّ
بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ .

(الثالث : أَفْضَلُهُمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَبُو بَكْرٍ ، ثُمَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ
السُّنَّةِ) .

وَمِمَّنْ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ ، قَالَ : وَلَا
مُبَالَاةَ بِأَقْوَالِ أَهْلِ الشَّيْعِ ، وَلَا أَهْلِ الْبِدْعِ .

وَكَذَلِكَ حَكَى الشَّافِعِيُّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى ذَلِكَ ، رَوَاهُ عَنْهُ
الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» ^(١) .

وَحَكَى الْمَازَرِيُّ عَنِ الْخَطَّابِيَّةِ تَفْضِيلَ عُمَرَ ، وَعَنِ الشَّيْعَةِ تَفْضِيلَ
عَلِيٍّ ، وَعَنِ الرَّائِدِيَّةِ تَفْضِيلَ الْعَبَّاسِ ، وَعَنِ بَعْضِهِمُ الْإِمْسَاكَ عَنِ
التَّفْضِيلِ .

وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ ^(٢) عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِهِ أَنَّهُ قَالَ : أَبُو بَكْرٍ خَيْرٌ ، وَعَلِيٌّ
أَفْضَلُ ، وَهَذَا تَهَافُتٌ مِنَ الْقَوْلِ .

وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضٌ : أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ وَطَائِفَةً ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ
مِنْهُمْ فِي حَيَاتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفْضَلُ مِمَّنْ بَقِيَ بَعْدَهُ ؛ لِقَوْلِهِ : «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ» .

قَالَ الْمَصْنَفُ : وَهَذَا الْإِطْلَاقُ غَيْرُ مَرْضِيٍّ ، وَلَا مَقْبُولٍ .

(٢) «معالم السنن» (١٨/٧) .

(١) «الاعتقاد» (ص : ٣٦٩) .

(ثم عثمان ، ثم علي ، هذا ^(١) قول جمهور أهل ^(٢) السُّنَّة) وإليه ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وسُفيان الثوري ، وكافة أهل الحديث والفقه ، والأشعري ، والباقلاني ، وكثير من المتكلمين ؛ لقول ابن عمر : كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدلُ بأبي بكرٍ أحداً ، ثم عمر ، ثم عثمان ، رواه البخاري ، ورواه الطبراني بلفظٍ أصرَحَ كما تقدَّم في نوع المرفوع .

(وحكى الخطابي عن أهل السُّنَّة من الكوفة تقديم علي على عثمان ، وبه قال أبو بكر ابن خزيمة) وهو رواية عن سُفيان الثوري ، ولكن آخر قوله ما سبق .

وحكى عن مالك التوقُّفُ بينهما ، حكاه المازني عن « المدونة » .

وقال القاضي عياض : رجع مالك عن التوقُّف إلى تفضيل عثمان .

قال القرطبي : وهو الأصحُّ - إن شاء الله تعالى .

وتوقَّف أيضاً إمام الحرمين .

ثم التفضيل عنده ، وعند الباقلاني ، وصاحب « المفهم » - ظني .

وقال الأشعري : قَطْعِي .

(قال أبو منصور) عبدُ القاهر التيمي (البغدادي) : أصحابنا مجمعون

على أنَّ أفضلهم الخلفاء الأربعة ، ثم تمام العشرة (المشهود لهم بالجنة :

سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وطلحة بن

(٢) ليس في «ص» .

(١) في «ص» : «على هذا» .

عُبَيْدِ اللَّهِ ، والزبيرُ بْنُ العَوَامِ ، وعبدُ الرحمنِ بْنُ عوفٍ ، وأبو عبيدةُ بْنُ الجراحِ .

(ثُمَّ أَهْلُ بَدْرِ) وَهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَةُ عَشْرٍ .

رَوَى ابْنُ مَاجَهَ ^(١) عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : جَاءَ جَبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : مَا تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فَيَكُمُ ؟ قَالَ : «خِيَارُنَا» ، قَالَ : كَذَلِكَ هُمْ عِنْدَنَا خِيَارُ الْمَلَائِكَةِ .

(ثُمَّ) أَهْلُ (أَحَدٍ ، ثُمَّ) أَهْلُ (بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ) بِالْحَدِيثِ .

قَالَ ﷺ : «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ نَحْتَ الشَّجَرَةِ» ، صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٢) .

* * *

وَمِمَّنْ لَهُ مَزِيَّةٌ : أَهْلُ الْعَقَبَتَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ ؛ وَهُمْ مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ ؛ فِي قَوْلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَطَائِفَةٍ ، وَفِي قَوْلِ الشَّعْبِيِّ : أَهْلُ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ ، وَفِي قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَعَطَاءٍ : أَهْلُ بَدْرِ .

(وَمِمَّنْ لَهُ مَزِيَّةٌ : أَهْلُ الْعَقَبَتَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ) مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، (وَهُمْ : مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ فِي قَوْلِ) سَعِيدِ (بْنِ الْمُسَيَّبِ وَطَائِفَةٍ) ، مِنْهُمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَقَتَادَةُ .

(١) «السنن» (١٦٠) .

(٢) أخرجه الترمذي (٣٨٦٠) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(وفي قولِ الشَّعْبِيِّ : أَهْلُ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ .

وفي قولِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ (القرظيُّ ، (وعطاء) بن يسارٍ : (أهلُ بدرٍ) رَوَى ذلكَ سَنِيْدٌ عَنْهُمَا ، بِسَنَدٍ فِيهِ مَجْهُوْلٌ وَضَعِيفٌ ، وَسَنِيْدٌ ضَعِيفٌ أَيْضًا .

وَرَوَى الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَمَّنْ ذَكَرَ عَبْدُ بْنُ حَمِيْدٍ فِي «تَفْسِيْرِهِ» ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَسَعِيْدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» بِأَسَانِيْدٍ صَحِيْحَةٍ .
وَرَوَى سَنِيْدٌ بِسَنَدٍ صَحِيْحٍ إِلَى الْحَسَنِ : أَنَّهُمْ مَن أَسْلَمَ قَبْلَ الْفَتْحِ .
● فَوَائِدُ :

الأوْلَى : وَرَدَ فِي أَحَادِيثَ تَفْضِيْلُ أَعْيَانٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، كُلُّ وَاحِدٍ فِي أَمْرِ مَخْصُوصٍ .

فَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا : «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِيْنِ اللَّهِ عُمَرُ ، وَأَضْدَقُهُمْ حَيَاءُ عَثْمَانُ ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَأَقْرَبُهُمْ أَبِي بْنُ كَعْبٍ ، وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِيْنٌ ، وَأَمِيْنُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ» ^(١) .

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ حَدِيثَ : «أَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ» وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ بِلَفْظِ : «أَفْرَضُ أُمَّتِي زَيْدٌ» ^(٢) .

الثَّانِيَةِ : اخْتَلَفَ فِي التَّفْضِيْلِ بَيْنَ فَاطِمَةَ وَعَائِشَةَ ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : ثَالِثُهَا الْوَقْفُ .

(٢) «المستدرک» (٤/٣٣٥) .

(١) «السنن» (٣٧٩١) .

والأصح تفضيلُ فاطمةَ ، فهي بضعةٌ مِنْه ، وقد صحَّحه السبكيُّ في «الحَلَبِيَّاتِ» ، وبالغ في تَصْحِيحِهِ .

وفي «الصحيح» ^(١) في فاطمةَ : «سيدةُ نِسَاءِ هذهِ الأُمَّةِ» .

وَرَوَى النِسَائِيُّ ^(٢) عَنْ حَظِيْفَةَ أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ : «هَذَا مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ لِيَسْلَمَ عَلَيَّ ، وَيُبَشِّرَنِي أَنَّ حَسَنًا وَحُسَيْنًا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَأُمَّهُمَا سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» .

وفي «مسند الحارث بن أبي أسامة» بسندٍ صحيحٍ ، لكُتِّهِ مُرْسَلٌ : «مريمٌ خيرُ نِسَاءِ عَالَمِهَا ، وَفَاطِمَةُ خَيْرُ نِسَاءِ عَالَمِهَا» .

ورواه الترمذيُّ موصولاً من حديثِ عليٍّ بلفظٍ : «خيرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا فَاطِمَةُ» ^(٣) .

قال شيخُ الإسلامِ : والمرسلُ يُفسَّرُ الْمُتَّصِلَ .

الثالثة : أفضلُ أزواجهِ ﷺ : خَدِيجَةُ ، وَعَائِشَةُ .

وفي التفضيلِ بينهما أوجهٌ حكاها المصنِّفُ في «الروضة» ، ثالثُها : الْوَقْفُ .

(١) «صحيح البخاري» (٢٤٨/٤) .

(٢) «السنن الكبرى» (٨٢٩٨) .

(٣) الذي عند الترمذي في «سننه» (٣٨٧٧) من حديث عليٍّ ؓ بدون ذكر فاطمة ؓ ، وإنما هو بلفظٍ : «خير نساها خديجة بنت خويلد ، وخير نساها مريم ابنة عمران» .

واختار السُّبكي في «الحلبات» تفضيلَ خديجةَ ، ثم عائشةَ ، ثم حفصةَ ، ثم الباقيات سواء .

* * *

الرَّابِعُ : قِيلَ : أَوْلَهُمْ إِسْلَامًا أَبُو بَكْرٍ . وَقِيلَ : عَلِيٌّ . وَقِيلَ : زَيْدٌ . وَقِيلَ : خَدِيجَةُ ، وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ ، وَادَّعَى الثَّغَلِيُّ فِيهِ الْإِجْمَاعَ ، وَأَنَّ الْخِلَافَ فِيمَنْ بَعْدَهَا .

وَالْأَوْرَعُ أَنْ يُقَالَ : مِنَ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ أَبُو بَكْرٍ ، وَمِنَ الصَّبْيَانِ عَلِيٌّ ، وَمِنَ النِّسَاءِ خَدِيجَةُ ، وَمِنَ الْمَوَالِي زَيْدٌ ، وَمِنَ الْعَبِيدِ بِلَالٌ .

(الرابع : قيل : أولهم إسلامًا أبو بكرٍ (الصدِّيق ، قاله ابنُ عباسٍ ، وحسَّانُ ، والشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ فِي آخِرِينَ .

ويدلُّ له ما رواه مسلمٌ ^(١) عن عمرو بن عَبَسَةَ فِي قِصَّةِ إِسْلَامِهِ ، وَقَوْلِهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ : مَنْ مَعَكَ عَلَى هَذَا ، قَالَ : «خُرُّ وَعَبْدٌ» ، قَالَ : وَمَعَهُ يَوْمَئِذٍ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ مِمَّنْ آمَنَ بِهِ .

وروى الحاكمُ فِي «المستدرک» ^(٢) مِنْ رِوَايَةِ مَجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : سَأَلَ الشَّعْبِيُّ : مَنْ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ ؟ فَقَالَ : أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ حَسَّانٍ :

(١) «صحيح مسلم» (٢/٢٠٨ ، ٢٠٩) .

(٢) «مستدرک الحاكم» (٣/٦٤) .

إِذَا تَذَكَّرْتَ شَجَوْا مِنْ أَخِي ثَقَّةٍ فَاذْكُرْ أَخَاكَ أَبَا بَكْرٍ بِمَا فَعَلَا
خَيْرُ الْبَرِيَّةِ أَتَقَاهَا وَأَعْدَلُهَا بَعْدَ النَّبِيِّ وَأَوْفَاهَا بِمَا حَمَلَا
وَالثَّانِي التَّالِي الْمَحْمُودَ مَشْهُدُهُ وَأَوَّلُ النَّاسِ مِنْهُمْ صَدَقَ الرُّسُلَا

ورواه الطبري في «الكبير»^(١) عن الشعبي قال : سألت ابن عباس - فذكره .

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٢) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَلَسْتُ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ؟ الْحَدِيثُ .

(وقيل : علي) بن أبي طالب ، رواه الطبراني بسند صحيح عن ابن عباس ، وبسند ضعيف عنه مرفوعاً .

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مَوْقُوفًا .

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ^(٣) بِسَنَدٍ فِيهِ إِسْمَاعِيلُ السُّدِّيُّ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَسَلْمَانَ قَالَا : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِ عَلِيٍّ فَقَالَ : «إِنَّ هَذَا أَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِي» وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ سَلْمَانَ .

وَرَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»^(٤) بِسَنَدٍ فِيهِ مَجْهُولٌ وَانْقِطَاعٌ ، عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا .

وَرُوي بِسَنَدٍ آخَرٍ عَنْهُ قَالَ : أَنَا أَوَّلُ مَنْ صَلَّى^(٥) .

(١) «المعجم الكبير» (٨٩/١٢) . (٢) «السنن» (٣٦٦٧) .

(٣) عزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٢/٩) للطبراني .

(٤) «المسند» (١٤١/١) . (٥) «الطبقات الكبرى» (١٨٢/٣) .

وروي ذلك أيضًا عن زيد بن أرقم، والمقداد بن الأسود،
وأبي أيوب، وأنس، ويعلى بن مرة، وعفيف الكندي، وخزيمة بن
ثابت، وخباب بن الأرت، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري.
وروي الحاكم في «المستدرک»^(١) من رواية مسلم الملائقي قال: نُبئ
النبي ﷺ يوم الإثنين، وأسلم عليّ يوم الثلاثاء.

وادعى الحاكم إجماع أهل التواريخ عليه، وتوزع في ذلك.
وقال كعب بن زهير في^(٢) قصيدة يمدحه بها:

إِنَّ عَلِيًّا لَمِيمُونَ نَقِيبَتِهِ بِالصَّالِحَاتِ مِنَ الْأَفْعَالِ مَشْهُورُ
صَهْرُ النَّبِيِّ وَخَيْرُ النَّاسِ مُفْتَخِرًا فَكُلُّ مَنْ رَامَهُ بِالْفَخْرِ مَفْخُورُ
صَلَّى الطُّهُورَ مَعَ الْأُمِّي أَوْلَهُمْ قَبْلَ الْمَعَادِ وَرَبُّ النَّاسِ مَكْفُورُ
(وقيل: زيد) بَنُ حَارِثَةَ، قَالَهُ الزَّهْرِيُّ.

(وقيل: خديجة) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ.

قال المصنف - زيادةً على ابن الصلاح - : (وهو الصَّوَابُ عند
جماعةٍ من المحققين)، وروي ذلك عن ابن عباس، والزَّهْرِيُّ أيضًا،
وهو قول قتادة، وابن إسحاق، (وادعى الثعلبي فيه الإجماع، وأنَّ
الخلافاً فيمن^(٣) بَعْدَهَا).

(١) (١١٢/٣).

(٢) في «م»: «من».

(٣) في «ص» و «م»: «فيما».

ورواه أحمد في «مسنده»، والطبراني^(١) عن ابن عباس .

وقال ابن عبد البر : اتفقوا على أن خديجة أول من آمن ثم علي بعدها ، ثم ذكر أن الصحيح أن أبا بكر أول من أظهر إسلامه .

ثم روى عن محمد بن كعب القرظي ، أن عليًا أخفى إسلامه من أبي طالب ، وأظهر أبو بكر إسلامه ، ولذلك شبه علي الناس .

وروى الطبراني في «الكبير»^(٢) من رواية محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن جده قال : صلى النبي ﷺ غداة الاثنين ، وصلت خديجة يوم الاثنين من آخر النهار ، وصلى علي يوم الثلاثاء .

وقال ابن إسحاق : أول من آمن : خديجة ، ثم علي ، ثم زيد بن حارثة ، ثم أبو بكر ، فأظهر إسلامه ، ودعا إلى الله فأسلم بدعائه عثمان ابن عفان ، والزيبر بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، فكان هؤلاء الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام .

وذكر عمر بن شبة : أن خالد بن سعيد بن العاص أسلم قبل علي .

وقال غيره : إنه أولهم إسلامًا .

وحكى المسعودي قولاً : أن أولهم خباب بن الأرت ، وآخر : أن أولهم بلال .

(١) «المسند» (٢٠٩/١) ، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٨١/١٨) .

(٢) «المعجم الكبير» (٩٥٢) .

ونقل الماوردي في «أعلام النبوة» عن ابن قُتيبة : أَنَّ أَوَّلَ مَنْ آمَنَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَسْعَدَ^(١) الْحَمِيرِيُّ .

ونقل ابن سبع في «الخصائص» عن عبد الرحمن بن عوفٍ أنه قال : كُنْتُ أَوَّلَهُمْ إِسْلَامًا .

وقال العراقي^(٢) : يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : إِنَّ أَوَّلَ مَنْ آمَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَرَقَّةُ ابْنِ نَوْفَلٍ ؛ لِحَدِيثِ «الصَّحِيحِينَ»^(٣) فِي بَدْءِ الْوَحْيِ .

قال ابن الصلاح^(٤) ، وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ : (وَالْأَوْرَعُ ؛ أَنْ يُقَالَ) : أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ (مِنَ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ أَبُو بَكْرٍ ، وَمِنَ الصَّبِيَّانِ عَلِيٌّ ، وَمِنَ النِّسَاءِ خَدِيجَةُ ، وَمِنَ الْمَوَالِي زَيْدٌ ، وَمِنَ الْعَبِيدِ بِلَالٌ) .

قال البرماوي : وَيُحْكَى هَذَا الْجَمْعُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .

قال ابن خالويه : وَأَوَّلُ امْرَأَةٍ أَسْلَمَتْ بَعْدَ خَدِيجَةَ : لِبَابَةِ بِنْتِ الْحَارِثِ زَوْجِ الْعَبَّاسِ .

* * *

وَأَخَرُهُمْ مَوْتًا أَبُو الطُّفَيْلِ ، مَاتَ سَنَةَ مِائَةٍ

وَأَخَرُهُمْ قَبْلَهُ أَنَسٌ .

(وَأَخَرَهُمْ) أَي : الصَّحَابَةُ (مَوْتًا) مُطْلَقًا : (أَبُو الطُّفَيْلِ) عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ

(١) فِي «ص» : «سَعْدٌ» . (٢) «التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ» (ص : ٣١٢) .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣/١) ، وَمُسْلِمٌ (٩٧/١) .

(٤) «عِلْمُ الْحَدِيثِ» (ص : ٣٠٨) .

الليثي ، (مات سنة مائة) من الهجرة . قاله مُسلمٌ في «صحيحه»^(١) ،
ورواه الحاكمُ في «المستدرک»^(٢) عن خَلِيفَةَ بْنِ خِثَّاطٍ .

وقال خَلِيفَةُ في غيرِ روايةِ الحاكمِ : إِنَّهُ تَأَخَّرَ بَعْدَ الْمِائَةِ .

وقيل : مات سَنَةُ اثْنَتَيْنِ وَمِائَةٍ ، قاله مصعبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ .

وجَزَمَ ابْنُ حَبَّانٍ ، وابنُ قَانِعٍ ، وأبو زكريَّا بن مَنده أَنَّهُ ماتَ سَنَةَ سَبْعٍ
وَمِائَةٍ .

وقال وهبُ بْنُ جَرِيرٍ بنِ حازمٍ عن أبيه : كُنْتُ بِمَكَّةَ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ ،
فَرَأَيْتُ جَنَازَةً فَسَأَلْتُ عَنْهَا . فقالوا : هذا أبو الطُّفَيْلِ .

وصَحَّحَهُ الذَّهَبِيُّ أَنَّهُ سَنَةُ عَشْرِ .

وأما كَوْنُهُ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا مُطْلَقًا ، فَجَزَمَ بِهِ مُسْلِمٌ ، وَمُصْعَبُ
الزُّبَيْرِيُّ ، وابنُ مَنده ، والمزِّيُّ في آخِرِينَ .

وفي «صحيح مسلم»^(٣) عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ،
وَمَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ رَجُلٌ رَأَاهُ غَيْرِي .

قال العراقي^(٤) : وما حكاه بعضُ المتأخِّرينَ عن ابنِ دُرَيْدٍ مِنْ أَنَّ
عِكْرَاشَ بْنَ ذُوَيْبٍ تَأَخَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ عاشَ بَعْدَ الْجَمَلِ مِائَةَ سَنَةٍ ؛ فهِذَا
بَاطِلٌ لَا أَضِلُّ لَهُ ، وَالَّذِي أَوْقَعَ ابْنَ دُرَيْدٍ فِي ذَلِكَ ابْنُ قَتِيْبَةٍ ؛ فَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى

(٢) «المستدرک» (٣/٦١٨) .

(١) «صحيح مسلم» (٧/٨٤) .

(٤) «التبصرة» (٣/٣٥) .

(٣) (٧/٨٤) .

ذلك ، وهو إمّا باطلٌ أو مُؤوّلٌ بأنه استكملَ المائةَ بعدَ الجَمَلِ ، لا أنّه بقيَ بعدها مائةَ سنةٍ .

وأما قولُ جريرِ بنِ حازمٍ : إنّ آخرَهم مَوْتًا سهلُ بنُ سعدٍ ؛ فالظاهرُ أنّه أرادَ بالمدينةِ ، وأخذَه من قولِ سهلٍ : لو مُتُّ لَمْ تَسْمَعُوا أَحَدًا يقولُ : « قال رسولُ الله ﷺ » ، وإنّما كان خطابهُ بهذا لأهلِ المدينةِ .

(وآخرُهم) مَوْتًا (قبله : أنس) بنُ مالكٍ ، ماتَ بالبصرة سنةَ ثلاثٍ وتسعين . وقيل : اثنتين . وقيل : إحدى . وقيل : تسعين . وهو آخرُ مَنْ مات بها .

قال ابنُ عبدِ البرِّ : لا أعلمُ أحدًا ماتَ بعده ممّن رأى رسولَ الله ﷺ إلا أبا الطفيلِ .

وقال العراقيُّ^(١) : بَلْ مَاتَ بَعْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ بِلَا خِلَافٍ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ ، وَقَدْ رَأَاهُ ، وَحَدَّثَ عَنْهُ كَمَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» .
وكذا تأخّرَ بعده عبدُ الله بنُ بسرٍ المازنيُّ في قولٍ مَنْ قال : وفاته سنة سِتٍّ وَتِسْعِينَ .

وآخرُ الصحابةِ مَوْتًا بِالْمَدِينَةِ : سَهْلُ بْنُ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ ؛ قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَالْوَاقِدِيُّ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ جَبَّانَ ، وَابْنُ قَانِعٍ ، وَابْنُ مَنْدَةَ .

(١) «التبصرة» (٣/ ٣٧) .

وَادَّعَى ابْنُ سَعْدٍ نَفْيَ الْخِلَافِ فِيهِ ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ .
وقيل : إِحْدَى وَتِسْعِينَ .

وقال قتادة : بَلْ مَاتَ بِمَضَرَ .

وقال ابنُ أَبِي دَاوُدَ : بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ .

وقيل : السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ ؛ قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ
سَنَةَ ثَمَانِينَ . وقيل : سِتُّ وَثَمَانِينَ .

وقيل : إِحْدَى وَتِسْعِينَ .

وقيل : جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَهُ ^(١) قَتَادَةُ وَغَيْرُهُ .

قال العراقي ^(٢) : وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ السَّائِبَ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ بِلَا
خِلَافٍ ، وَقَدْ تَأَخَّرَ بَعْدَهُ .

وقيل : مَاتَ بِقُبَاءٍ . وقيل : بِمَكَّةَ .

وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ . وقيل : ثَلَاثَ . وقيل : أَرْبَعَ .
وقيل : سَبْعَ . وقيل : ثَمَانَ . وقيل : تِسْعَ .

قال العراقي ^(٣) : وَقَدْ تَأَخَّرَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ : مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الَّذِي عَقَلَ
الْمَجَّةَ ، وَتُوفِيَ بِهَا سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ ؛ فَهُوَ إِذَا آخَرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا بِهَا .

(١) فِي «م» : «قَالَ» .

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص : ٣١٤) .

(٣) «التقييد» (ص : ٣١٤) .

وآخرهم بمكة : تقدّم أنّه أبو الطفيل ، وهو قول ابن المديني ، وابن حبان وغيرهما^(١) .

وقيل : جابر بن عبد الله ؛ قاله ابن أبي داود ، والمشهور وفاته بالمدينة .

وقيل : ابن عمر ؛ قاله قتادة ، وأبو الشيخ ابن حبان ، ومات سنة ثلاث . وقيل : أربع وسبعين .

وآخرهم بالكوفة : عبد الله بن أبي أوفى ، مات سنة ست وثمانين . وقيل : سبع . وقيل : ثمان .

وقال ابن المديني : أبو جحيفة .

والأول أصح ؛ فإنه مات سنة ثلاث وثمانين .

وقد اختلف في وفاة عمرو بن حريث : ف قيل : سنة خمس وثمانين . وقيل : سنة ثمان وتسعين .

فإن صحّ الثاني فهو آخرهم موتاً بها ، وابن أبي أوفى آخر من مات من أهل بيعة الرضوان .

وآخرهم بالشام : عبد الله بن بسر المازني ؛ قاله خلائق ، ومات سنة ثمان وثمانين .

وقيل : ست وتسعين ، وهو آخر من مات ممن صلى للقبليتين .

(١) في «ص» : «وقيل غيرهما» .

وقيل : آخرهم بالشام : أبو أمانة الباهلي ؛ قاله الحسن البصري ، وابن عيينة .

والصحيح الأول ، فوفاته سنة ست وثمانين .

وقيل : إحدى وثمانين .

وحكى الخليلي في «الإرشاد»^(١) القولين بلا ترجيح ، ثم قال : وروى بعض أهل الشام أنه أدرك رجلاً بعدهما يقال له : الهذاري^(٢) ، رأى النبي ﷺ ، وهو مجهول . انتهى .

وقيل : آخرهم بالشام : واثله بن الأسقع ؛ قاله أبو زكريا ابن منده . وموته بدمشق . وقيل : بيت المقدس . وقيل : بحمص سنة خمس وثمانين . وقيل : ثلاث ، وقيل : ست .

وآخرهم بحمص : عبد الله بن بسر .

وآخرهم بالجزيرة : العرس بن عميرة الكندي .

وآخرهم بفلسطين : أبو أبي عبد الله بن حرام ، ربيب عبادة بن الصامت .

وقيل : مات بدمشق . وقيل : بيت المقدس .

وآخرهم بمصر : عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، مات سنة

(١) (١/٤٤٠ ، ٤٤١) .

(٢) في «ص» : «الهداد» خطأ .

سِتْ وثمانين ، وقيلَ : حَمْس . وقيلَ : سَبْع . وقيلَ : ثَمَان . وقيلَ : تِسْع . قاله الطَّحاوِيُّ .

وكانت وفاته بسفطِ القدور ، وتعرف الآن بسفط أبي ثرابٍ . وقيلَ : باليمامة .

وقيلَ : إِنَّه شَهِدَ بَدْرًا ؛ ولا يَصُحُّ ، فَعَلَى هذا هو آخِرُ البَدْرَيْنِ مَوْتًا .
وآخِرُهُم بِالْيَمَامَةِ : الهِرْمَاسُ بْنُ زِيَادٍ الْبَاهِلِيُّ ، سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَمِائَةٍ ، أَوْ بَعْدَهَا .

وآخِرُهُم بِبَرْقَةِ : رُوَيْفَعُ بْنُ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ . وقيلَ : بِأَفْرِيقِيَّة . وقيلَ : بِأَنْطَابَلِس . وقيلَ : بِالشَّام .

ومات سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ ، وقيلَ : سَنَةِ سِتِّ وَسِتِّينَ .

وآخِرُهُم بِالْبَادِيَةِ : سَلْمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ ؛ قاله أَبُو زَكْرِيَّا ابْنُ مَنَدَةَ .
والصَّحِيحُ أَنَّهُ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ .

ومات سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ . وقيلَ : أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ .

هَذَا آخِرُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(١) .

وآخِرُهُم بِخُرَاسَانَ : بُرَيْدَةُ بْنُ الْخُصِيبِ .

وآخِرُهُم بِسَجِسْتَانَ : الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هَوْدَةَ ؛ ذَكَرَهُمَا أَبُو زَكْرِيَّا ابْنُ مَنَدَةَ .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣١٤ - ٣١٦) .

قال العراقي^(١) : وفي بريدة نظرٌ ؛ فإنَّ وفاته سنة ثلاث وسبعين ، وقد تأخر بعده أبو برزة الأسلمي ، ومات بها سنة أربع وسبعين .

وآخرهم بالطائف : ابن عباس .

وآخرهم بأصبهان : النابغة الجعدي . قاله أبو الشيخ ، وأبو نعيم^(٢) .

وآخرهم بسمرقند : الفضل بن العباس .

* * *

الخامس : لا يعرف أبٌ وابنه شهدا بدرًا إلا مرثد وأبوه .

ولا سبعة إخوة صحابة مهاجرون إلا بنو مقرن ، وسيئون في الإخوة .

ولا أربعة أذكروا النبي ﷺ متوالدون إلا عبد الله ابن أسماء بنت أبي بكر ابن أبي قحافة ، وإلا أبو عتيق : محمد بن أبي بكر ابن أبي قحافة .

(الخامس : لا يعرف أبٌ وابنه شهدا بدرًا ، إلا مرثد وأبوه) أبو مرثد ابن الحُصَيْن الغنوي .

قلت : أغرب من هذا ما أخرجه البغوي في «مُعْجَم الصَّحَابَةِ» قال : حدثنا ابنُ هانئ : ثنا ابنُ بكير : ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، أنَّ مَعْن بن يزيد بن الأَخْسَنِ السُّلَمِيَّ شَهِدَ هو وأبوه وجده بدرًا .

(١) «التقييد والإيضاح» (ص : ٣١٦) . (٢) «أخبار أصبهان» (١/ ٧٤) .

قال : ولا نَعْلَمُ أَحَدًا شَهِدَ هُوَ وابْنُهُ وابن ابْنِهِ بِدَرًا مُسْلِمِينَ ، إِلَّا الْأَخْنَسَ .

وقال ابنُ الجوزي : لا يُعرفُ سبعة إخوة شهدوا بِدَرًا مُسْلِمِينَ إِلَّا بَنُو عَفْرَاءَ : مُعَاذٌ ، وَمَعُوذٌ ، وَإِيَّاسٌ ، وَخَالِدٌ ، وَعَاقِلٌ ، وَعَامِرٌ ، وَعَوْفٌ .

قال : وَلَمْ يَشْهَدْهَا مُؤْمِنٌ ابْنُ مُؤْمِنِينَ إِلَّا عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ .

قال : ومن غريب ذلك امرأة لها أربعة إخوة وَعَمَّانِ شَهِدُوا بِدَرًا : أَخَوَانِ وَعَمٌّ مع المسلمين ، وَأَخَوَانِ وَعَمٌّ مع المُشْرِكِينَ ، وهي أُمُّ أَبَانَ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ، أَخَوَاهَا الْمُسْلِمَانِ : أَبُو حُذَيْفَةَ ابْنُ عُتْبَةَ وَمُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَالْعَمُّ الْمُسْلِمُ مَعْمَرُ بْنُ الْحَارِثِ ، وَأَخَوَاهَا الْمُشْرِكَانِ : الْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ وَأَبُو عَزِيزٍ ، وَالْعَمُّ الْمُشْرِكُ : شَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ .

(ولا) يعرف (سبعة إخوة صحابة مهاجرون إلا بنو مقرن وسياتون) في «النوع الثالث والأربعين» (في الإخوة) ، وهناك ذكرهم ابنُ الصلاح ، ويأتي ما عليه من اعتراض ؛ فَإِنَّ أَوْلَادَ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ السَّهْمِيِّ كُلَّهُمْ صَحَبُوا وَهَاجَرُوا وَهُمْ سَبْعَةٌ أَوْ تِسْعَةٌ .

(ولا أربعة أدركوا النبي ﷺ متوالدون إلا عبدُ اللَّهِ ابْنُ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ) الصديق (ابن أبي قحافة ، وإلا أبو عتيق محمد بن عبد الرحمن ابن أبي بكر ابن أبي قحافة) .

قال شيخ الإسلام ابن حجر^(١) : وقد ذكروا أَنَّ أَسَامَةَ وُلِدَ لَهُ فِي حَيَاةِ

(١) «فتح الباري» (٣/٢٩٢) .

النبي ﷺ ؛ فعلى هذا يكون كذلك ، إذ حارثته والدُ زيدٌ صحابيٌّ ، كما جَزَمَ به المُندريُّ في «مُختصرِ مسلمٍ» ، وحديث إسلامِهِ في «مُستدرِكِ الحاكم»^(١) ، وكذا زيدٌ وأُسامَةُ .

قال : وكذا إياسُ بنُ سَلَمَةَ بنِ عَمْرِو بنِ الأكوع ، الأربعةُ ذُكِرُوا في الصحابةِ ، وطلحةُ بنُ مُعاوية بنِ جاهمةَ بنِ العباسِ بنِ مُرداسٍ - في أمثلةٍ أُخرى لا تَصَحُّ .

● فوائد :

ليسَ في الصحابةِ مَنْ اسمُهُ «عبدُ الرحيم» ، بل ولا في التابعين ، ولا مَنْ اسمُهُ «إسماعيل» مِنْ وجهٍ يَصَحُّ إلا واحدٌ بَضْرِيٌّ ، رَوَى عَنْهُ أبو بكرِ ابنُ عِمارةٍ حديثٌ : « لا يَلِجُ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا » . أخرجه ابنُ خُزيمة^(٢) .

* * *

(١) (٣/ ٢١٣ ، ٢١٤) .

(٢) «صحيح ابن خزيمة» (٣١٧) .

• النوع الأربعون :

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ ﷺ

هُوَ وَمَا قَبْلَهُ أَصْلَانِ عَظِيمَانِ ؛ بِهِمَا يُعْرَفُ الْمُرْسَلُ ،
وَالْمُتَّصِلُ ، وَاحِدُهُمْ : «تَابِعِيٌّ» وَ«تَابِعٌ» .

قِيلَ : هُوَ مَنْ صَحِبَ صَحَابِيًّا ، وَقِيلَ : مَنْ لَقِيَهُ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ .

(النوع الأربعون : معرفة التابعين ﷺ :

هو وما قبله أصلان عظيمان بهما يعرف المرسل والمتصل . واحد
«تابعي» و«تابع» .

واختلف في حده :

(قِيلَ) أي : قَالَ الْخَطِيبُ^(١) : (هُوَ مَنْ صَحِبَ صَحَابِيًّا) ، وَلَا يُكْتَفَى

فِيهِ بِمُجَرَّدِ اللَّقْيِ ، بِخِلَافِ الصَّحَابِيِّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لَشَرَفِ مَنْزِلَةِ النَّبِيِّ
ﷺ ، فَالاجْتِمَاعُ بِهِ يُؤَثِّرُ النُّورَ الْقَلْبِيَّ أَوْضَاعًا مَا يُؤَثِّرُهُ الْاجْتِمَاعُ الطَّوِيلُ
بِالصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَخْيَارِ .

(وَقِيلَ) : هُوَ (مَنْ لَقِيَهُ) وَإِنْ لَمْ يَصْحَبْهُ كَمَا قِيلَ فِي الصَّحَابِيِّ ،
وَعَلَيْهِ الْحَاكِمُ .

(١) «الكفاية» (ص : ٥٩) .

قال ابنُ الصلاح^(١) : وهو أقرب .

قال المصنّف : (وهو الأظهر) .

قال العراقي^(٢) : وعليه عملُ الأكثرين من أهل الحديث ، فقد ذكر مسلمٌ وابنُ حبان : «الأعمش» في طبقة التابعين .

وقال ابنُ حبان : أخرجه في هذه الطبقة ؛ لأنَّ له لُقياً وحفظاً ، رأى أنساً ، وإن لم يصحَّ له سماعُ المسندِ عنه .

وقال الترمذي^(٣) : لم يسمع من أحدٍ من الصحابة .

وعده أيضاً فيهم الحافظُ عبدُ الغني ، وعدَّ فيهم : يحيى بن أبي كثير لكونه لقي أنساً ، وموسى بن أبي عائشة لكونه لقي عمرو بن حريث .

واشترط ابنُ حبان أن يكون رآه في سنٍّ من يحفظ عنه ، فإن كان صغيراً لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته ، كخلف بن خليفة ، عده في أتباع التابعين ، وإن رأى عمرو بن حريث لكونه كان صغيراً^(٤) .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣١٧) . (٢) «التبصرة» (٣/ ٤٥) .

(٣) «جامع الترمذي» (١/ ٢٢) .

(٤) قال ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٧٠) :

«لم يدخل خلف بن خليفة في التابعين وإن كان له رؤية من الصحابة ؛ لأنه رأى عمرو ابن حريث وهو صبي صغير ، ولم يحفظ عنه شيئاً ، فإن قال قائل : فلم أدخلت الأعمش في التابعين ، وإنما له رؤية دون رواية ، كما لخلف بن خليفة سواء؟ يقال له : إن الأعمش رأى أنساً بواسط يخطب ، والأعمش بالغ يعقل وحفظ منه خطبته ، ورآه بمكة يصلي عند المقام ، وحفظ عنه أحرفاً حكاها ، فليس حكم البالغ إذا رأى وحفظ كحكم غير البالغ إذا رأى ولم يحفظ» .

قال العراقي^(١) : وما اختاره ابنُ حبان له وجهٌ ، كما اشترطَ في الصحابيِّ رؤيته وهو مُميّز .

قال : وقد أشار النبي ﷺ إلى الصحابة والتابعين بقوله : « طُوبَى لِمَنْ رَأَى وَأَمَّنَ بِي ، وَطُوبَى لِمَنْ رَأَى مَنْ رَأَى » الحديث ، فاكْتَفَى فيهما بمُجَرَّدِ الرؤية .

● تنبيه :

قال ابنُ الصلاح^(٢) : مُطْلَقُ التابعيِّ مَخْصُوصٌ بالتابعِ بِإِحْسَانٍ .
قال العراقي^(٣) : فَإِنْ أَرَادَ بـ «الإِحْسَانِ» الإِسْلَامَ فَوَاضِحٌ ، إِلَّا أَنْ الإِحْسَانَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْكَمَالَ فِي الإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ ، فَلَمْ أَرِ مَنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي حَدِّ التَّابِعِيِّ ، بَلْ مَنْ صَنَّفَ فِي الطَّبَقَاتِ أَدْخَلَ فِيهِمُ الثَّقَاتِ وَغَيْرَهُمْ .

* * *

قَالَ الْحَاكِمُ : هُمْ خَمْسَ عَشْرَةَ طَبَقَةً .

الْأُولَى : مَنْ أَدْرَكَ الْعَشْرَةَ : قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرُهُمَا .

وَعَلِطَ فِي ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، فَإِنَّهُ وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ ، وَلَمْ يَسْمَعْ أَكْثَرَ الْعَشْرَةِ ، وَقِيلَ : لَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ مِنْ غَيْرِ سَعْدٍ .

(١) «التقييد والإيضاح» (ص : ٣١٩) . (٢) «علوم الحديث» (ص : ٣١٧) .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٢٠) .

وَأَمَّا قَيْسٌ ، فَسَمِعَهُمْ ، وَرَوَى عَنْهُمْ ، وَلَمْ يُشَارِكْهُ فِي هَذَا
أَحَدٌ . وَقِيلَ : لَمْ يَسْمَعْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ .
وَيَلِيهِمْ : الَّذِينَ وَلِدُوا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَوْلَادِ
الصَّحَابَةِ .

ثم اختلف في طبقات التابعين ، فجعلهم مُسلمٌ ثلاث طبقات ، وابنُ
سعدٍ أربع طبقات .

و (قال الحاكم^(١) : هم [خَمْسَ عَشْرَةَ]^(٢) طبقة :

الأولى : من أدركَ العَشْرَةَ) منهم : (قيسُ بنُ أبي حازم ، و) سعيدُ
(ابنُ المسيب ، وغيرُهما) قال : كأبي عثمان التَّهْدِي ، وقيسُ بنِ عبادٍ ،
وأبي ساسان حُصَيْنِ بنِ المُنْذِرِ ، وأبي وائلٍ ، وأبي رجاء الطاردي .

(وغلطَ في ابنِ المسيبِ ، فإنه وُلِدَ في خلافةِ عُمَرَ) فلم يَسْمَعْ مِنْ أَبِي
بَكْرٍ ، ولا مِنْ عُمَرَ عَلَى الصَّحِيحِ ، (ولم يسمع) أيضًا (أكثرَ العَشْرَةِ) قاله
ابنُ الصَّلاحِ^(٣) .

(وقيل : لم يصحَّ سماعُهُ مِنْ) أَحَدٍ مِنْهُمْ (غيرِ سعد) .

قال العراقي^(٤) : كأنَّ ابنَ الصَّلاحِ أَخَذَ هَذَا مِنْ قولِ قتادة الذي رواه

(١) في «ص» ، «م» : «خمسة عشر» ، والمثبت من المطبوع و«المعرفة» للحاكم (ص : ٤٢) .

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص : ٤٢ - ٤٦) .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٣١٨) . (٤) «التقييد» (ص : ٣٢٠) .

مسلمٌ في مُقدِّمة «صحيحه»^(١) من رواية همام قال : دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى عَلَى قَتَادَةَ ، فَلَمَّا قَامَ ، قَالُوا : إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ بَدْرِيًّا ، فَقَالَ قَتَادَةُ : هَذَا كَانَ سَائِلًا قَبْلَ الْجَارِفِ ، لَا يَعْضُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ ، فَوَاللَّهِ مَا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيِّ مُشَافَهَةً ، وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ بَدْرِيِّ مُشَافَهَةً ، إِلَّا عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ .

نَعَمْ ؛ أَثْبَتَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ سَمَاعَهُ مِنْ عُمَرَ .

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : رَأَى عُمَرَ وَكَانَ صَغِيرًا .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : رَأَاهُ عَلَى الْمَنْبَرِ يَنْعَى النِّعْمَانَ بْنَ مَقْرِنٍ .

قَالَ الْعِرَاقِيُّ^(٢) : وَأَمَّا سَمَاعُهُ مِنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ ، فَإِنَّهُ مُمَكِّنٌ غَيْرُ مُتَمَنِّعٍ ، لَكِنْ لَمْ أَرْ فِي «الصَّحِيحِ» التَّصْرِيحَ بِسَمَاعِهِ مِنْهُمَا .

نَعَمْ ؛ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»^(٣) مِنْ رَوَايَةِ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ يَقُولُ - وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمَنْبَرِ - : كُنْتُ أَبْتَاعُ الثَّمَرَ مِنْ بَطْنِ مَنْ يَهُودٍ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : «إِذَا اشْتَرَيْتَ فَانْكُتِلْ» الْحَدِيثُ .

وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ^(٤) بِلَفْظٍ : «عَنْ» ، دُونَ التَّصْرِيحِ بِالسَّمَاعِ .

وَفِي «الْمُسْنَدِ»^(٥) أَيْضًا بِسَنَدٍ جَيِّدٍ ؛ قَالَ : ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ :

(١) «صحيح مسلم» (١/١٧) .

(٢) «التقييد» (ص : ٣٢١) .

(٣) (١/٦٢) .

(٤) «السنن» (٢٢٣٠) .

(٥) «المسند» (١/٧٠) .

حَدَّثَنِي شُعَيْبُ أَبُو شَيْبَةَ : سَمِعْتُ عَطَاءَ الْخِرَاسَانِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ سَعِيدَ ابْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : رَأَيْتُ عُثْمَانَ قَاعِدًا فِي الْمَقَاعِدِ ، فَدَعَا بِطَعَامٍ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ ، فَأَكَلَهُ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ ، الْحَدِيثُ .

فَنَبَتْ سَمَاعُهُ مِنْ عُثْمَانَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَأَمَّا قَيْسٌ ؛ فَسَمِعَهُمْ ، وَرَوَى عَنْهُمْ ، وَلَمْ يَشَارِكْهُ فِي هَذَا أَحَدٌ .

وَقِيلَ : لَمْ يَسْمَعْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بَنَ عَوْفٍ ؛ قَالَ أَبُو دَاوُدَ ^(١) .

(وَيَلِيهِمْ) أَيُ : يَلِي الطَّبَقَةَ الْأُولَى : (الَّذِينَ وُلِدُوا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَوْلَادِ الصَّحَابَةِ) كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، وَأَبِي أُمَامَةَ سَعْدِ بْنِ سَهْلٍ ابْنِ حَنِيفٍ ، وَأَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ ، كَذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(٢) .

وَقَالَ الْبَلْقِينِيُّ ^(٣) : هَذَا كَلَامٌ لَا يَسْتَقِيمُ ، لَا مَعْنَى وَلَا نَقْلًا .

أَمَّا الْمَعْنَى : فَكَيْفَ يَجْعَلُ مَنْ وُلِدَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَلِي مَنْ وُلِدَ بَعْدَهُ ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا مُقَدِّمًا ، وَتِلْكَ الطَّبَقَةُ تَلِيهِ .

وَأَمَّا الثَّقُلُ : فَلَمْ يَذْكُرِ الْحَاكِمُ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ عَدَّ الْمُخْضَرِّمِينَ ، [ثُمَّ] ^(٤)

قَالَ : وَمِنَ التَّابِعِينَ بَعْدَ الْمُخْضَرِّمِينَ طَبَقَةٌ وُلِدُوا فِي زَمَانِهِ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعُوا مِنْهُ ، فَذَكَرَ أَبَا أُمَامَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصُّدِّيقَ وَنَحْوَهُمَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي طَلْحَةَ وَلَا أَبَا إِدْرِيسَ .

(١) «سؤالات الآجري» (ص: ١١٣ ، ١١٤) .

(٢) «علوم الحديث» (ص: ٣٢٢) . (٣) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٤٤٦) .

(٤) سقط من «ص» و «م» .

ثم إنَّ الحاكمَ لما ذكر الطبقة الأولى . قال : والطبقةُ الثانية : الأسودُ ابنُ يزيدَ ، وعلقمةُ بنُ قيسٍ ، ومسروقُ ، وأبو سلمةُ ابن عبد الرحمنٍ ، وخارجةُ بنُ زيدٍ وغيرهم .

والطبقة الثالثة : الشَّعْبِيُّ ، وشريحُ بن الحارثِ ، وعبيدُ الله بن عبد الله ابن عتبة ، وأقرانهم .

ثم قال : وهُم خَمَسَ عشرة طبقة ، آخرهم مَنْ لقي أنسَ بن مالكٍ مِنْ أهلِ البصرة ، وعبدُ الله بن أبي أوفى مِنْ أهل الكوفة ، والسائب بن يزيد مِنْ أهلِ المدينة ، وعبدُ الله بن الحارثِ بن جزءٍ مِنْ أهلِ الحجاز ، وأبا أُمَامَةَ الباهلي مِنْ أهلِ الشام . انتهى .

فلم يعدَّ مِنَ الطبقاتِ سوى الثلاثة الأولى والأخيرة .

وأما أولادُ الصحابةِ فَلَمْ يَذْكُرْهُمْ إِلَّا بعدَ الْمُخَضَّرِمينَ ، فقدمه ابنُ الصلاحِ والمصنِّفُ هنا ، فَحَصَلَ فيه وهمٌ وإلباسٌ .

وَمِنَ التَّابِعِينَ : الْمُخَضَّرَمُونَ - وَاحِدُهُمْ : «مُخَضَّرَمٌ» بِفَتْحِ الرَّاءِ - : وَهُوَ الَّذِي أَذْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَزَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَسْلَمَ وَلَمْ يَرَهُ .

وَعَدَّهُمْ مُسْلِمٌ عَشْرِينَ نَفْسًا ، وَهُمْ أَكْثَرُ ، وَمَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ : أَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ وَالْأَحْنَفُ .

(ومن التابعين : المخضرمون ، واحدُهم : «مُخَضَّرَمٌ» بفتح الرَّاءِ وهو

الذي أدرك الجاهلية ، وزمن النبي ﷺ ، [وأسلم^(١) ، ولم يره) ولا ضجة له .

هذا مصطلح أهل الحديث فيه ؛ لأنه متردد بين طبقتين لا يُدرى من أيتهما هو ، من قولهم : «لحم مُخْضَرَمٌ» : لا يُدرى من ذكرٍ هو أو أنثى ، كما في «المُحْكَم» و«الصُّحاح» . و«طعامٌ مُخْضَرَمٌ» : ليس بخُلُو ولا مُر ، حكاه ابن الأعرابي .

وقيل : من «الخَضْرمة» بمعنى القطع ، من «خَضَرُمُوا آذَانَ الْإِبِلِ» : قَطَعُوهَا ؛ لأنه اقتطع عن الصحابة ، وإن عاصر ، لعدم الرؤية .

أو من قولهم : «رجلٌ مُخْضَرَمٌ» ناقض الحَسَبِ . وقيل : ليس بكريم النسب . وقيل : دَعِيٌّ . وقيل : لا يُعرف أبواه . وقيل : ولدته السَّراري ، لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة ، لعدم الرؤية مع إمكانه . وسواءً أدرك في الجاهلية نصف عمره أم لا .

والمراد بـ«إدراكها» : قال المصنّف في «شرح مسلم»^(٢) : ما قَبَلَ البُعْثَةُ .

قال العراقي^(٣) : وفيه نظرٌ . والظاهر : إدراك قومِهِ ، أو غيرهم على الكُفْرِ قَبْلَ فتحِ مكة ؛ فإنَّ العربَ [بعده]^(٤) بادَرُوا إلى الإسلامِ وزالَ أمرُ الجاهلية ، وخطبَ ﷺ في الفتحِ بإبطالِ أمرِها ، وقد ذَكَرَ

(١) سقط من «ص» و «م» . (٢) «شرح النووي» (١/١٣٩) .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٢٤) .

(٤) ليس في «ص» ، ولا «التقييد» للعراقي (ص : ٣٢٤) .

مسلم في المُخْضَرَمين يُسَيِّرُ بَنَ عَمْرٍو ، وَإِنَّمَا وُلِدَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ^(١) .
أما المُخْضَرَمُ في اصطلاح أهلِ اللُّغَةِ : فهو الذي عاش نصفَ عُمره
في الجاهلية ، ونصفه في الإسلام ، سواء أدرك الصُّحْبَةَ أَمْ لَا .
فبين الاصطلاحين عمومٌ وخصوصٌ مِنْ وجهٍ ؛ فحكيمُ بَنُ حزامٍ
مُخْضَرَمٌ باصطلاح اللُّغَةِ ، لا الحديث .
ويُسَيِّرُ بَنُ عَمْرٍو مخْضَرَمٌ باصطلاح الحديث لا اللُّغَةِ .
وحكى بعض أهلِ اللُّغَةِ ، «مُخْضَرِمٌ» بالكسر .
وحكى ابنُ خَلَّكَانٍ : «مخْضَرِمٌ» بالحاءِ المُهْمَلَةِ ، والكسرِ أيضًا .
وذكر العسكريُّ في «الأوائلِ» أَنَّ المُخْضَرَمَ مِنَ المعاني التي حَدَّثَتْ
في الإسلام ، وسُميت بأسماء كانت في الجاهلية لمعانٍ أُخَر ، ثم ذَكَرَ أَنَّ
أصله من «خَضِرَمَتَ»^(٢) الغُلامِ إِذَا خَتَّتَهُ ، والأذن إِذَا قَطَعْتَ طَرَفَهَا ،
فكَأَنَّ زَمَانَ الجاهلية قَطَعَ عليه ، أو مِنَ الإبلِ المُخْضَرَمَةِ وهي التي تُتَجَت
من العَرَابِ وَالْيَمَانِيَةِ .
قال : وهذا أعجبُ القولينِ إِلَيَّ .

(وَعَدَّهُمْ مُسْلِمًا) بَنُ الْحِجَاجِ فَبَلَغَ بِهِمْ (عَشْرِينَ نَفْسًا) وَهُمْ :

(١) بقية كلام العراقي : «وكان له عند موت النبي ﷺ دون العشر سنين ، فأدرك بعض زمن
الجاهلية في قومه . والله أعلم» .
(٢) في «م» : «خضرت» .

أبو عمرو سَعْدُ بْنُ إِيَّاسِ الشَّيْبَانِيُّ ، وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ ، وَشَرِيحُ بْنُ هَانِئٍ ، وَيُسَيْرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ ، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ الْأَوْدِيِّ^(١) ، وَالْأَسْوَدُ ابْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ هِلَالِ الْمُحَارِبِيِّ ، وَالْمَعْرُورُ بْنُ سُوَيْدٍ ، وَعَبْدُ خَيْرِ بْنِ يَزِيدَ الْخَيَوَانِيِّ^(٢) ، وَشَبِيلُ بْنُ عَوْفِ الْأَحْمَسِيِّ ، وَمَسْعُودُ بْنُ حِرَاشٍ - أَخُو رَبْعِي - ، وَمَالِكُ بْنُ عَمِيرٍ ، وَأَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ ، وَأَبُو رَجَاءِ الْعَطَارْدِيِّ ، وَغُنَيْمُ^(٣) بْنُ قَيْسٍ ، وَأَبُو رَافِعِ الصَّائِغِ ، وَأَبُو الْحَلَالِ الْعَتَكِيُّ ، وَاسْمُهُ : رَبِيعَةُ بْنُ زُرَّارَةَ ، وَخَالِدُ بْنُ عُمَيْرِ الْعَدَوِيِّ ، وَثَمَامَةُ بْنُ حَزْنِ الْقَشِيرِيِّ ، وَجَبْرِ بْنُ نَفِيرِ الْحَضْرَمِيِّ .

(وهم أكثر) مِنْ ذَلِكَ . (وممن لم يذكره) مُسْلِمٌ :

(أبو مسلم) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَوْبٍ - بوزن «عمر» - ، (الخلولاني ، والأحنف) واسمُهُ : الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ ، وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ ، وَأَبُو أُمَيَّةَ الشَّعْبَانِيُّ ، وَأَسْلَمُ مَوْلَى عُمَرَ ، وَأُوَيْسُ الْقَرْنِيِّ ، وَأَوْسَطُ الْبَجَلِيِّ ، وَجَبْرِ بْنُ الْحَوِيرِثِ ، وَجَابِرُ الْيَمَانِيِّ ، وَشَرِيحُ ابْنِ الْحَارِثِ الْقَاضِي ، وَأَبُو وَاثِلٍ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ الصَّنَابِحِيِّ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَرْبُوعَ ، وَعَبِيدَةُ بْنُ عَمْرِو السَّلْمَانِيِّ ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، وَكَعْبُ

(١) فِي «م» : «الْأَزْدِي» ؛ خَطَأً .

(٢) فِي «م» : «الْخَيْرَانِي» بِالرَّاءِ ، وَفِي «ص» : «الْحَيَوَانِي» بِالْحَاءِ ؛ خَطَأً .

(٣) فِي «ص» : «غَنَم» ؛ خَطَأً .

الأخبار ، ومُرَّة بن شراحيل ، ومسروق بن الأجدع ، وأبو صالح الأنماري .
قيل : وأبو عتبة الخولاني ، هذا ما ذكره العراقي ^(١) .

ومنهم ممن لم يذكره : الأبناء بن قيس الأسدي ، والأجدع بن مالك
الهمداني والد مسروق ، وأبو زهم أحزاب بن أسيد السمعي ، وأرطاة بن
سهية - وهي أمه - ، وأبوه : زفر بن عبد الله الغطفاني المزني ،
وأرطبان ^(٢) المزني جد عبد الله بن عون ، وأرطاة بن كعب الفزاري .

في خلائق آخرين ، ذكرهم شيخ الإسلام ابن حجر في كتاب
«الإصابة» ، وأرجو أن أفردهم ^(٣) في مؤلف - إن شاء الله تعالى .

* * *

وَمِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ : ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ
مُحَمَّدٍ ، وَعَزْوَةٌ ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ ، وَسَلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ .

وَجَعَلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَدَلَ أَبِي سَلَمَةَ ، وَجَعَلَ
أَبُو الزِّنَادِ بَدْلَهُمَا أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ : أَفْضَلُ التَّابِعِينَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ ،

(١) «التقييد والإيضاح» (ص : ٣٢٥) .

(٢) في «ص» و «م» : «أرطاة» خطأ ، والصواب ما أثبت .

راجع : «الإصابة» (١/ ١٩١) .

(٣) في «ص» : «أحررهم» .

قِيلَ : فَعَلَقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ؟ قَالَ : هُوَ وَهُمَا . وَعَنْهُ : لَا أَعْلَمُ فِيهِمْ
مِثْلَ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ وَقَيْسٍ . وَعَنْهُ : أَفْضَلُهُمْ قَيْسٌ ،
وَأَبُو عُثْمَانَ ، وَعَلَقَمَةُ ، وَمَسْرُوقٌ .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ خَفِيفٍ : أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ : أَفْضَلُ
التَّابِعِينَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ : أُوَيْسٌ ، وَالْبَصْرَةِ :
الْحَسَنُ .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ : سَيِّدَتَا التَّابِعِيَّاتِ : حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ ،
وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَتَلِيَهُمَا أُمُّ الدَّرْدَاءِ .

(ومن أكابر التابعين : الفقهاء السبعة) من أهل المدينة : سعيد (بن)
المسيب ، والقاسم (بن محمد) بن أبي بكر الصديق ، (وعروة) بن الزبير ،
(وخارجة بن زيد) بن ثابت ، (وأبو سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف ،
(وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة) بن مسعود ، (وسليمان بن يسار)
الهلالِيُّ أبو أيوب ؛ هكذا عدَّهم أكثرُ علماء الحجازِ .

(وجعل ابن المبارك : سالم بن عبد الله) بن عمر ، (بدلًا : أبي سلمة .

وجعل أبو الزناد بدلَهُما) أي : سالم أو أبي سلمة : (أبا بكر ابن
عبد الرحمن) .

وعدَّهم ابنُ المدينيِّ اثني عشر : ابنُ المسيب ، وأبو سلمة ،
والقاسم ، وخارجة ، وأخوه إسماعيلُ ، وسالمُ ، وحمزة وزيدٌ وعبيدُ الله

وبلالُ بنو عبدِ الله بنِ عُمر ، وأبانُ بنُ عُثمان ، وقبيصةُ بنُ ذؤيب .
(وعن أحمدَ بن حنبلٍ قال : أفضلُ التابعينَ) : سعيدُ (ابنُ المسيبِ .
قيل) له : (فعلقمةُ ، والأسودُ قال : هو وهما .

وعنه) أيضًا : (لا أعلمُ فيهم) أي : التابعينَ (مثلَ أبي عثمانِ التَّهْدِي ،
وقيس) بن أبي حازم .

(وعنه) أيضًا : (أفضلُهُم : قيسُ ، وأبو عثمانَ) التَّهْدِي ، (وعلقمةُ
ومسروقُ) . وهؤلاء كانوا فاضلين ، ومنِ عِلْيَةِ التابعين .

(وقال أبو عبد الله) محمدُ (بنُ خَفِيفٍ) الشيرازيُّ : (أهلُ المدينةِ
يقولون : أفضلُ التابعينَ ابنُ المسيبِ . وأهلُ الكوفة) يقولون : (أويسُ)
القرني ، (و) أهلُ (البصرة) يقولون : (الحسنُ) البَصْري .
واستحسنه ابنُ الصلاح^(١) .

وقال العراقي^(٢) : الصحيحُ بلِ الصوابُ : ما ذهبَ إليه أهلُ الكوفةِ ،
لما روى مُسلمٌ في «صحيحه»^(٣) عن عُمر بن الخطَّابِ قال : سمعتُ
رسولَ الله ﷺ يقول : «إِنَّ خَيْرَ التابعينَ رَجُلٌ يُقَالُ له : أُويسُ» الحديث .
قال : فهذا قاطعٌ للتراع .

قال : وأما تفضيلُ أحمدَ لابنِ المسيبِ وغيره ؛ فلعلَّه لم يبلغه
الحديثُ ، أو لم يصح عنده ، أو أراد بالأفضلية في العلم لا الخيرية .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٢٦) . (٢) «التقييد» (ص : ٣٢٦) .

(٣) «صحيح مسلم» (١٨٨/٧ ، ١٨٩) .

وقال البلقيني^(١) : الأحسن أن يُقال : الأفضل من حيث الزهد والورع^(٢) : أويس ، ومن حيث حفظ الخبر والأثر : سعيد .

وقال أحمد : ليس أحد أكثر فتوى في التابعين من الحسن وعطاء ، كان عطاء مفتي مكة ، والحسن مفتي البصرة .

(وقال) أبو بكر (ابن أبي داود : سيّدنا التابعيّات حفصة بنت سيرين ، وعمرة بنت عبد الرحمن ، وتليهما : أم الدرداء) الصغرى : هجيمة - ويقال : هجيمة - وليست كهما .

وقال إياس بن معاوية : ما أدركت أحداً أفضله على حفصة - يعني : بنت سيرين - ، فقل له : الحسن وابن سيرين ؟ فقال : أمّا أنا فما أفضل عليها أحداً .

* * *

وَقَدْ عَدَّ قَوْمٌ طَبَقَةً فِي التَّابِعِينَ ، وَلَمْ يَلْقُوا الصَّحَابَةَ ، وَطَبَقَةً وَهُمْ صَحَابَةٌ ، فَلْيَتَفَتَّنْ لِذَلِكَ .

(وقد عدّ قومٌ طبقة في التابعين ولم يلقوا الصحابة) فهم من أتباع التابعين ؛ كإبراهيم بن سويد النخعي ، لم يدرك أحداً من الصحابة ، وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه .

وبُكر بن أبي السَّمِيط - بفتح السين وكسر الميم - ، لم يصح له عن أنس رواية ، إنما أسقط قتادة من الوسط .

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٤٥٦) .

(٢) في «ص» : «الورع والزهد» .

ووقع لقوم عكس ذلك ؛ فعُدُّوا طبقةً من التابعين في أتباع التابعين ،
لكون الغالبِ عليهم روايتهم عنهم ؛ كأبي الزناد عبد الله بن ذكوان ، لقي
ابنَ عُمَرَ وأنسًا .

(و) عدَّ قوم في التابعين (طبقةً ، [وَهُمْ] ^(١) صحابةً) :

إِذَا غَلَطَا ، كالنعمانِ وسُوَيْدِ ابْنِي مُقَرَّن ، عَدَّهُمَا الْحَاكِمُ فِي الْإِخْوَةِ مِنَ
التَّابِعِينَ ، وهما صحابيَّان معروفان .

أو لكون ذلك الصحابيِّ من صغارِ الصَّحَابَةِ ، يُقَارَبُ التَّابِعِينَ فِي كَوْنِ
روايته - أو غالبها - عَنِ الصَّحَابَةِ ، كما عدَّ مسلمٌ في التابعين : يوسفَ بنَ
عبدِ الله بنِ سَلام ، ومحمودَ بنَ ليبيد .

ووقع لقوم عكس ذلك ، فعُدُّوا بعض التابعين في الصحابة .

وكثيراً ما يقع ذلك لمن يُرسلُ ، كما عدَّ محمدُ بنُ الربيع الجيزي :
عبدَ الرحمن بنَ غَنَمِ الأشعريِّ ، مِمَّنْ دَخَلَ مِصْرَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وليس
منهم على الأصحِّ ، (فليتفطن لذلك) وأمثاله .

● فوائد :

قال البلقيني ^(٢) : أولُ التابعين موتاً : أبو زيد معمر بن زيد ، قُتِلَ
بخراسان - وقيل : بأذربيجان - سنة ثلاثين .

(١) في «ص» و «م» : «في» ، والمثبت من المطبوع .

(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٤٥٨) .

وآخرهم موتاً خلفُ بن خليفة ، سنة ثمانين ومائة .

• تنبيه :

أفرد الحاكم في « علوم الحديث » نوعاً لأتباع التابعين ، وسيأتي في
الأنواع المزیدة .

* * *

• النَّوْعُ الْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ :

رِوَايَةُ الْأَكْبَارِ عَنِ الْأَصَاغِرِ

مِنْ فَائِدَتِهِ أَلَّا يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ أَفْضَلُ وَأَكْبَرُ ، لِكُونِهِ الْأَغْلَبَ .

(النوع الحادي والأربعون : رواية الأكابر عن الأصاغر) :

والأصل فيه : رواية النبي ﷺ عن تميم الداري حديث « الجساسة » ، وهي عند « مسلم »^(١) .

وروايته عن مالك بن مزرد ، وقيل : ابن مرارة ، وقيل : ابن مرة الرهاوي ، فيما أخرجه ابن منده في « الصحابة » بسنده ، عن زرعة بن سيف ابن ذي يزن ، أن النبي ﷺ كتب إليه كتاباً : « وأن مالك بن مزرد الرهاوي قد حدثني أنك أسلمت وقاتلت المشركين فأبشر بخير » الحديث .

(من فائدته) أي : فائدة معرفة هذا النوع : (ألا يتوهم أن المروي عنه أفضل وأكبر) من الراوي ، (لكونه الأغلب) في ذلك ، تنزيلاً لأهل العلم منازلهم ، للأمر بذلك في حديث عائشة ، أخرجه أبو داود^(٢) وغيره .

ومنها : أن لا يُظَنَّ أن في السند انقلاباً .

(٢) « السنن » (٤٨٤٢) .

(١) « صحيح مسلم » (٢٠٣/٨) .

ثُمَّ هُوَ أَقْسَامٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الرَّاوي أَكْبَرَ سَنًا ، وَأَقْدَمَ طَبَقَةً ؛ كَالزُّهْرِيِّ
عَنْ مَالِكٍ ، وَكَالزُّهْرِيِّ عَنْ الْخَطِيبِ .

وَالثَّانِي : أَكْبَرَ قَدْرًا ؛ كَحَافِظِ عَالِمٍ عَنْ شَيْخٍ : كَمَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ دِينَارٍ .

الثَّالِثُ : أَكْبَرَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ : كَعَبْدِ الْغَنِيِّ عَنْ الصُّورِيِّ ،
وَكَالْبَرْقَانِيِّ عَنْ الْخَطِيبِ .

وَمِنْهُ : رِوَايَةُ الصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ ؛ كَالْعَبَادِلَةِ وَغَيْرِهِمْ عَنْ
كُفَيْبِ الْأَخْبَارِ .

وَمِنْهُ : رِوَايَةُ التَّابِعِيِّ عَنْ تَابِعِيهِ ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَالْأَنْصَارِيِّ عَنْ
مَالِكٍ . وَكَعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ لَيْسَ تَابِعِيًّا ، وَرَوَى عَنْهُ مِنْهُمْ أَكْثَرُ
مِنْ عَشْرِينَ ، وَقِيلَ : أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ .

(ثم هو أقسام :

أحدها : أن يكون الراوي أكبر سنًا ، وأقدم^(١) طبقة) من المروي عنه
(كالزهري) ، ويحيى بن سعيد الأنصاري في روايتهما (عن مالك) بن
أنس .

(١) في «م» : «وأكثر» .

(وكالزهرى) أبي القاسم عُبيد الله بن أحمد في روايته (عن) تلميذه (الخطيب) البغدادي ، وهو إذ ذاك شاب .

(والثاني) : أن يكون الراوي (أكبر قدرًا) لا سِنًا (كحافظ عالم) روى (عن شيخ) مُسنِّ لا عِلْم عنده (كمالك) في روايته (عن عبد الله بن دينار) .

وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه في روايتهما عن عُبيد الله بن موسى العَبَسِي .

(الثالث) : أن يكون الراوي (أكبر) من المروي عنه (من الوجهين) معًا (كعبد الغني) بن سعيد الحافظ في روايته (عن) محمد بن عليّ (الصُّوري) تلميذه .

(وكالبرقاني) في روايته (عن الخطيب) .

وكالخطيب في روايته عن ابن ماكولا .

(ومنه) - أي : من القسم الثالث من رواية الأكابر عن الأصاغر - : (رواية الصحابة عن التابعين ، كالعبادلة وغيرهم) من الصحابة ، كأبي هريرة ، ومعاوية ، وأنس في روايتهم (عن كعب الأحبار) .

(ومنه) أيضًا : (رواية التابعي عن تابعيه ؛ كالزهرى ، والأنصاري ، عن مالك . وكعمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، (ليس تابعيًا ، وروى عنه منهم) أي : التابعين (أكثر من عشرين) نفسًا فيما جمعهم الحافظ عبد الغني بن سعيد في جزء له ، بلغ بهم تسعة

وثلاثين . (وقيل : أكثر من سبعين) قاله الحافظ أبو الفضل الطبرسي^(١) .
 وعدّهم الحافظ أبو الفضل العراقي^(٢) نيفاً وخمسين : إبراهيم بن
 مسرة ، وأيوب السختياني ، وبكير بن الأشج ، وثابت بن عجلان ،
 وثابت البناني ، وجريز بن حازم ، وحبان بن عطية ، وحبیب بن
 أبي موسى ، وحريز بن عثمان الرّحبي ، والحكم بن عتيبة ، وحُميدُ
 الطويل ، وداود بن قيس ، وداود بن أبي هند ، والزيبر بن عدي ، وسعيد
 ابن أبي هلال ، وسلمة بن دينار ، وأبو إسحاق سليمان الشيباني ، [وابنه
 سليمان بن أبي سليمان]^(٣) ، وسليمان الأعمش ، وعاصم الأحول ،
 وعبدُ الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي ، وعبدُ الله بن عون^(٤) ،
 وعبدُ الله بن أبي مُليكة ، وعبدُ الرحمن بن حرملة ، وعبد العزيز بن
 رفيع ، وعبدُ الملك^(٥) بن جريج ، وعبيدُ الله بن عُمر العمري ، وعطاء بن
 أبي رباح ، وعطاء بن السائب ، وعطاء الخراساني ، والعلاء بن الحارث
 الشامي ، وعلي بن الحكم البناني ، وعمرو بن دينار ، وأبو إسحاق عمرو
 السبيعي ، وقتادة ، ومحمد بن إسحاق بن يسار ، ومحمد بن جحادة ،
 ومحمد بن عجلان ، وأبو الزبير محمد بن مسلم ، ومحمد بن مسلم
 الزهري ، ومطرُ الوراق ، ومكحول ، وموسى بن أبي عائشة ، وأبو حنيفة
 النعمان بن ثابت ، وهشام بن عروة ، وهشام بن الغاز ، وهبُ بن منبه ،

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٣١) .

(٢) كما في «التقييد» (ص : ٣٣٢) .

(٣) زيادة من «التقييد» للعراقي (ص : ٢٣٢) .

(٤) في «ص» : «عوف» . (٥) في «م» : «عبد الله» .

[ويحيى بن سعيد^(١)، ويحيى بن أبي كثير، ويزيد بن أبي حبيب، ويزيد ابن الهاد، ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح .

وما جزم به المصنف - كابن الصلاح - من كونه^(٢) ليس تابعياً، تبعاً فيه عبد الغني، وأبا بكر النقاش .

ورده الحافظ أبو الفضل العراقي^(٣)، وقبّله المزي^(٤)، وقال : قد سمع من غير واحد من الصحابة، منهم : زينب بنت أبي سلمة، والربيع بنت معوذ بن عفراء، وهما صحابيتان .

* * *

(١) زيادة من «التقييد» .

(٢) يعني : عمرو بن شعيب .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٣٢) .

(٤) في «ص» : «المزني» ؛ خطأ .

• النَّوعُ الثَّانِي وَالْأَرْبَعُونَ :

الْمُدَبِّجُ ، وَرِوَايَةُ الْقَرِينِ

الْقَرِينَانِ : هُمَا الْمُتَقَارِبَانِ فِي السَّنِّ وَالْإِسْنَادِ ، وَرَبَّمَا اكْتَفَى الْحَاكِمُ بِالْإِسْنَادِ .

فَإِنْ رَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ : كَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ - فَهُوَ الْمُدَبِّجُ .

(النوع الثاني والأربعون : المدبج ، ورواية القرين) عن القرين :

ومن فوائد معرفة هذا النوع : ألا يُظَنَّ الزيادة في الإسناد أو إبدال « عن » بـ « الواو » .

(القرينان : هما المتقاربان في السن والإسناد، وربما اكتفى الحاكم بالإسناد) أي : بالتقارب فيه ، وإن لم يتقاربا في السن .

(فإن روى كل واحد منهما عن صاحبه كعائشة ، وأبي هريرة) في الصحابة ، والزهرى وأبي الزبير في التابع ، (ومالك والأوزاعي) في أتباعهم (فهو المدبج) - بضم الميم وفتح الدال المهملة ، وتشديد الباء الموحدة ، وآخره جيم .

قال العراقي^(١) : وأول من سمّاه بذلك الدارقطني فيما أعلم .

(١) « التقييد » (ص : ٣٣٤) .

قال : إلا أنه لم يُقَيِّده بكونهما قرينين ، بل كلُّ اثنين روى كلُّ منهما عن الآخر يسمّى بذلك ، وإن كان أحدهما أكبر ، وذكرَ منه رواية النبي ﷺ عن أبي بكرٍ وعمر وسعد بن عبادَة وروايتهم عنه ، ورواية عُمرَ عن كعب وكعبٍ عنه .

وبذلك ؛ يندفعُ اعتراضُ ابن الصلاح^(١) على الحاكم^(٢) في ذكره في هذا رواية أحمد ، عن [عبد الرزاق]^(٣) ، وعبد الرزاق عنه ؛ لأنه ما شِ على ما قاله شيخُه ، ونقله عنه .

ثم وجهُ التسمية ؛ قال العراقي^(٤) : لم أرَ مَنْ تعرَّضَ لها ، قال : إلا أنَّ الظاهر أنَّه سُمِّيَ به لحُسْنِه ؛ لأنه لغةٌ : المُزِينُ ، والروايةُ كذلك إنما تقعُ لنكتةٍ يعدلُ فيها عن العُلُوِّ إلى المساواة ، أو التُّزُولِ ، فيحصلُ للإِسْنَادِ بذلك تزيينٌ^(٥) .

قال : ويحتملُ أن يكونَ سُمِّيَ بذلك لنزول الإِسْنَادِ ، فيكون ذمًّا من قولهم «رجلٌ مديجٌ» : قبيحُ الوجه والهامة ، حكاه صاحب «المحكم» .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٣٥) .

(٢) «معرفه علوم الحديث» (ص : ٢١٨) .

(٣) سقط من «ص» و «م» ، ولا بد منه ، كما في «التقييد» للعراقي (ص : ٣٣٥) .

(٤) «التقييد» (ص : ٣٣٤ - ٣٣٥) .

(٥) ولهذا ؛ وصف أبو يعلى الخليلي «المديج» بـ«الحُسْنِ» ، حيث قال معلقًا على بعض الأحاديث (٨٦٥/٣) : «وهو حسن من المديج» ، ولم يقصد الحسن الاصطلاحي ، كما بيته في «لغة المحدث» (ص : ١٤٢) .

وقال السيوطي في «الألفية» :

فإن روى كل من القَرْنَيْن عَنْ صاحبه ؛ فهو مديج حَسَنٌ

وقد قال ابنُ المديني والمستملي : النزولُ شَوْمٌ^(١) .

وقال ابن معين^(٢) : الإسنادُ النازلُ حَذَرَةٌ في الوجه .

قال : وفيه بُعدٌ ، والظاهر الأول .

قال : ويحتمل أن يُقال : إن القرينين الواقعين في المدبج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة ، فشُبَّها بالخدَّين ؛ إذ يقال لهما : الديباجتان ، كما قاله الجوهرِيُّ وغيره .

قال : وهذا المعنى مُتَجَّةٌ على ما قاله ابن الصلاح والحاكم^(٣) : إن المدبج مختصٌّ بالقرينين .

وجزم بهذا المأخذ في «شرح النُخبة»^(٤) فإنه قال : لو روى الشيخُ عن تلميذه ، فهل يُسمَّى مُدبِجًا؟ فيه بحثٌ ، والظاهر : لا ؛ لأنه من رواية الأكابر عن الأصاغر ، والتدبيجُ مأخوذٌ من ديباجتي الوجه ، فيقتضي أن يكونَ مُستويًا من الجانبين .

أما روايةُ القرين عن قرينه من غير أن يعلمَ روايةُ الآخر عنه ، فلا يُسمَّى مُدبِجًا ؛ كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية ، ولا يُعلم لزهيرِ روايةٌ عنه .

(١) كما في «الجامع» للخطيب (١/١٢٣ - ١٢٤) .

(٢) كما في «الجامع» للخطيب (١/١٢٣) .

(٣) وكذا ، أيضًا في «التقييد» (ص : ٣٣٥) ، لكن كأن الصواب «لا الحاكم» ، فقد تقدم على العراقي نفسه ، أن الحاكم لا يخص المدبج بالقرينين . والله أعلم .

(٤) «نزهة النظر» (ص : ١٦٠) .

وأما تمثيل ابن الصلاح^(١) برواية التيمي عن مسعر ، وقوله : « ولا يُعلم لمسعر رواية عنه » . فاعترض بأنه أيضًا روى عنه ، فيما ذكره الدارقطني في « المدبج » .

وتمثيل الحاكم^(٢) برواية يزيد بن الهاد عن إبراهيم بن سعد وسليمان ابن طرخان ، عن رقة بن مصقلة ، وقوله : « لا أعلم لابن سعد ورقة رواية عن يزيد وسليمان » . فاعترض أيضًا بوجودها ؛ فرواية ابن سعد عن يزيد في « صحيح مسلم » ، و« النسائي » ، ورواية رقة عن سليمان في « المدبج » للدارقطني .

● لطيفة :

قد يجتمع جماعة من الأقران في حديث ، كما روى أحمد بن حنبل ، عن أبي خيثمة زهير بن حرب ، عن يحيى بن معين ، عن علي بن المديني ، عن عبيد الله بن معاذ ، عن أبيه ، عن شعبة^(٣) ، عن أبي بكر ابن حفص ، عن أبي سلمة ، عن عائشة قالت : « كُنَّ أزواجُ النبي ﷺ يأخذنَ من شعورهنَّ حتى يكونَ كالوفرة » .

فأحمد والأربعة فوقه خمستهم - أقران .



(١) « علوم الحديث » (ص : ٣٣٥) . (٢) « المعرفة » (ص : ٢٢٠) .

(٣) في « ص » و« م » : « سعيد » ؛ خطأ .

راجع : « السير » (٥٧١/١٨) ، و« تذكرة الحفاظ » (١٢٠٢/٤) كلاهما للذهبي ، و« لحظ الألفاظ » (ص : ٢٣٧ - ٢٣٩) . وسيأتي في آخر الكتاب على الصواب . وأخرجه مسلم في « صحيحه » (١٧٦/١) عن عبيد الله ، عن أبيه ، عن شعبة ، به .

• النَّوعُ الثَّالِثُ وَالْأَرْبَعُونَ :

مَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ

هُوَ إِحْدَى مَعَارِفِهِمْ ، أَفْرَدَهُ بِالتَّصْنِيفِ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، ثُمَّ
النَّسَائِيُّ ، ثُمَّ السَّرَّاجُ ، وَغَيْرُهُمْ .

(النوع الثالث والأربعون : معرفة الإخوة) والأخوات :

(هو إحدى معارفهم ، أَفْرَدَهُ بالتصنيف) عليُّ (بْنُ المَدِينِيِّ ، ثم
النسائي ، ثم) أبو العباس (السَّرَّاجُ ، وغيرهم) كمسلم وأبي داود .
ومن فوائده : أنه لا يظن من ليس بأخٍ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب .

* * *

مِثَالُ الْأَخَوَيْنِ فِي الصَّحَابَةِ : عُمَرُ وَزَيْدُ ابْنَا الْخَطَّابِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ
وَعُتْبَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ .

وَمِنَ التَّابِعِينَ : عَمْرُو وَأَرْقَمُ ابْنَا شَرْحِبِيلَ .

(مثال الأخوين في الصحابة : عمر وزيد ابنا الخطاب) هذا المثالُ
مزيدٌ على ابن الصلاح .

(وعبد الله وعتبة ابنا مسعود) .

وزيدٌ ويزيدٌ ابنا ثابتٍ .

وعمرُو وهشامٌ ابنا العاص .

(ومن التابعين : عمرو وأرقمُ ابنا شرحبيل) كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود .

ثم قال ابن الصلاح ^(١) : هزيلُ بن شُرْحَبِيل وأرقمُ ، أخوان آخران من أصحابه أيضًا .

واعترض بأن جعله «أرقم» اثنين ، أحدهما أخو عمرو والآخر أخو هزيل ؛ ليس بصحيح ، وإنما اختلف أهل التاريخ والأنساب في أنَّ الثلاثة إخوة ، أو ليس عمرو أخًا لهما .
فذهب ابن عبد البر ^(٢) إلى الأول .

والصحيح الذي عليه الجمهور : الثاني ؛ أن أرقم وهزيلًا أخوان فقط ، وهو الذي اقتصر عليه البخاري ، وابنُ أبي حاتم - وحكاه عن أبيه وعن أبي زرعة - وابنُ حبان والحاكم .

وجزم به المزيُّ في «التهذيب» ، وردَّ على ابن عبد البر بأن عمرو بن شرحبيل همدانيُّ ، وأرقم وهزيلًا أوديان ، ولا يجتمع همدانُ في أود .
قال العراقي ^(٣) : فما ذكره ابن الصلاح لا يتأتى على قول الجمهور ، ولا قول ابن عبد البر . وكذا ما صنعه المصنف وإن حذف هزيلًا ؛ لأنه على قول ابن عبد البر يُعدُّ في الثلاثة ، لا في الأخوين .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٣٧) . (٢) «الاستيعاب» (٣/ ١١٨٤) .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٣٧) .

وفي الثلاثة: عليّ، وجعفر، وعقيل: بنو أبي طالب، وسهل
وعثمان وعبد: بنو حنيف.

وفي غير الصحابة: عمرو، وعمر، وشعيب: بنو شعيب.

(و) مثاله (في الثلاثة) في الصحابة: (عليّ، وجعفر، وعقيل:
بنو أبي طالب)، هذا المثال مزيد على ابن الصلاح.

(وسهل، وعثمان، وعبد) بالفتح والتشديد (بنو حنيف).

وفي غير الصحابة (في التابعين: أبان، وسعيد، وعمر^(١))، أولاد
عثمان.

وبعدهم (عمرو) بالفتح، (وعمر) بالضم، (وشعيب: بنو شعيب)
ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

* * *

وفي الأربعة: سهيل، وعبد الله، ومحمد، وصالح: بنو أبي صالح.

(و) مثاله (في الأربعة) من الصحابة: عبد الرحمن، ومحمد،
وعائشة، وأسماء، أولاد أبي بكر الصديق، ذكره البلقيني^(٢).

وفي التابعين: عروة، وحمزة، ويعفور^(٣)، والنفار، أولاد المغيرة
ابن شعبة.

(١) في «ص»: «عمر». (٢) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٤٦٧).

(٣) في «ص» و«م»: «يعقوب»، خطأ.

وبعدهم : (سهيلٌ، وعبد الله، ومحمدٌ، وصالحٌ : بنو أبي صالح) السَّمَان .

وأما قولُ ابنِ عديٍّ : إنه ليسَ في ولد أبي صالح محمدٌ ، إنما هم سهيلٌ ويحيى وعبادٌ وعبدُ الله وصالحٌ . فوهمٌ كما قال العراقي ^(١) : حيثُ أبدلَ «مُحمداً» بـ«يحيى» ، وجعلَ «عبّاداً» ، و«عبدَ الله» اثنين ، وإنما هو لَقْبُهُ .

وَفِي الْخَمْسَةِ : سُفْيَانُ ، وَآدَمُ ، وَعِمْرَانُ ، وَحَمَّادٌ ، وَإِبْرَاهِيمُ :
بَنُو عُيَيْنَةَ ، حَدَّثُوا كُلَّهُمْ .

(و) مثاله (في الخمسة) ؛ لم أقف عليه في الصحابة .

وفي التابعين : موسى ، وعيسى ، ويحيى ، وعمرانُ ، وعائشةُ ، أولاد طلحة بن عبيد الله .

وبعدهم : (سفيانُ ، وآدم ، وعمرانُ ، ومحمدٌ ، وإبراهيمُ : بنو عيينة حَدَّثُوا كُلَّهُمْ) ؛ وأجلُّهم سفيان .

وقيل : إنهم عشرةٌ ، إلا أنَّ الخمسة الآخرين لم يُحدِّثوا ، وسمي منهم أحمدُ ، ومخلد .

وَفِي السِّتَّةِ : مُحَمَّدٌ ، وَأَنْسُ ، وَيَحْيَى ، وَمَعْبُدٌ ، وَحَفْصَةُ ،
وَكَرِيمَةُ : بَنُو سِيرِينَ .

(١) «التبصرة» (٧٢/٣) .

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ «خَالِدًا» بَدَلَ «كَرِيمَةَ» .

وَرَوَى مُحَمَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ حَدِيثًا، وَهَذِهِ لَطِيفَةٌ غَرِيبَةٌ: ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ .

(و) مثاله (في الستة) : لم أقف عليه في الصحابة .

وفي التابعين : (محمدٌ، وأنسٌ، ويحيى، ومعبدٌ، وحفصةٌ، وكريمةٌ: بنو سيرين)، هكذا سماهم ابن معين والنسائي والحاكم^(١) .

(وذكر بعضهم) وهو أبو علي الحافظ : («خالدًا» بدل «كريمة»).

وزاد ابن سعد^(٢) فيهم «عمرة»، و«سودة» .

قال العراقي^(٣) : ولا رواية لهما، فلا يردان .

وفي «المعارف» لابن قتيبة : وُلِدَ لسيرين ثلاثة وعشرون ولدًا من أمهاتٍ أولادٍ .

(وروى محمد) بن سيرين ، (عن) أخيه (يحيى ، عن) أخيه (أنس ، عن) مولاه (أنس بن مالك حديثًا) وهو : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَبِيكَ حَجًّا حَقًّا تَعْبُدًا وَرِقًّا» . أخرجه الدارقطني في «العلل» من رواية هشام بن حسان عنه .

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص : ١٥٣) .

(٢) في «ص» و«م» : «سعيد» . (٣) «التبصرة» (٣/ ٧٥) .

(وهذه لطيفة غريبة: ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض) في إسناد

واحد

وذكر ابن طاهر أنَّ هذا الحديث رواه محمد ، عن أخيه يحيى ، عن أخيه
معبد^(١) ، عن أخيه أنس ، وهو في « جزء أبي الغنائم النرسي » ، فعلى هذا
اجتمعوا أربعة في إسناد .

* * *

وَفِي السَّبْعَةِ : النُّعْمَانُ ، وَمُعْقِلٌ ، وَعَقِيلٌ ، وَسُوَيْدٌ ، وَسِنَانٌ ،
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وسابعٌ لم يُسَمَّ : بَنُو مُقَرَّنٍ ، صَحَابَةُ مُهَاجِرُونَ ،
لَمْ يُشَارِكْهُمْ أَحَدٌ ، وَقِيلَ : شَهِدُوا الْخَنْدَقَ .

(و) مثاله (في السبعة : النعمان ، ومعقل ، وعقيل ، وسويد ،
وسنان ، وعبد الرحمن ، وسابع لم يُسم) كذا قال ابن الصلاح^(٢) ، وقد
سماه ابن فتحون في « ذيل الاستيعاب » : « عبد الله » (بنو مقرن) ، وكلهم
(صحابه مهاجرون لم يشاركهم أحد) في هذه المكرمة من كونهم سبعة
هاجروا وصحبوا ، (وقيل : شهدوا الخندق) .

ومثاله في التابعين : سالم ، وعبد الله ، وعبيد الله ، وحمزة ،
وورش ، وواقد ، وعبد الرحمن ؛ أولاد عبد الله بن عمر .
● تنبيهات :

أحدها : ما ذكره - كابن الصلاح - من كون بني مقرن سبعة .

(٢) « علوم الحديث » (ص : ٣٤٠) .

(١) في « م » : « سعيد » .

اعترض عليه بأن ابن عبد البر زاد فيهم : ضرارًا ، ونعيمًا ، وحكى غيره أن أولاد مقرر عشرة .

فالمثال الصحيح : أولاد عفراء : معاذ ، ومعوذ ، وأنس ، وخالد ، وعافل ، وعامر ، وعوف . كلهم شهدوا بدرًا .

الثاني : أن قوله : لم يشاركهم أحد في الهجرة والصحبة ، والعدد ذكره أيضًا ابن عبد البر وجماعة .

واعترض بأولاد الحارث بن قيس السهمي ، كلهم هاجروا ، وصحبوا ، وهم سبعة ، أو تسعة : بشر ، وتميم ، والحارث ، والحجاج ، والسائب ، وسعيد ، وعبد الله ، ومعمّر ، وأبو قيس .

وهم أشرف نسبًا في الجاهلية والإسلام من بني مقرر .

وزادوا عليهم بأن استشهد منهم سبعة في سبيل الله .

الثالث : مثال الثمانية في الصحابة : أسماء ، وحمراء ، وخراش ، وذؤيب ، وسلمة ، وفضالة ، ومالك ، وهند ؛ بنو حارثة بن سعد ، شهدوا بيعة الرضوان بالحديبية ، ولم يشهد البيعة أحد بعدهم .

وفي التابعين : أولاد سعد بن أبي وقاص : مصعب ، وعامر ، ومحمد ، وإبراهيم ، وعمره ، ويحيى ، وإسحاق ، وعائشة .

ومثال التسعة في الصحابة : أولاد الحارث المتقدمين .

وفي التابعين : أولاد أبي بكر : عبد الله ، وعبيد الله ، وعبد الرحمن ، وعبد العزيز ، ومسلم ، ورواد ، ويزيد ، وعتبة ، وكبشة .

ومثال العشرة في الصحابة : أولاد العباس : عبدُ الله ، وعبيدُ الله ،
وعبد الرحمن ، والفضلُ ، وقثمٌ ، ومعبدٌ ، وعونٌ ، والحارثُ ، وكثيرٌ ،
وتمامٌ ، وهو أصغرُهم .

قال ابن عبد البر : لكلِّ ولدِ العباسِ رؤيةٌ ، والصحبةُ للفضلِ
وعبد الله .

وفي التابعين : أولادُ أنسٍ الذين رووا فقط : النضر ، ومُوسى ،
وعبد الله ، وعبيد الله ، وزيدٌ ، وأبو بكرٍ ، وعُمَرُ ، ومالكٌ ، وثمامةٌ ،
ومعبدٌ .

ومثال الاثني عشر في الصحابة : أولادُ عبدِ الله بن أبي طلحة :
إبراهيم ، وإسحاقُ ، وإسماعيلُ ، وزيدٌ ، وعبد الله ، وعمارَةُ ، وعُمَرُ ،
وعُمير ، والقاسم ، ومحمد ، ويعقوب ، ومعمَرُ .

ومثال الثلاثة عشر - أو الأربعة^(١) عشر - : أولادُ العباسِ الذكور ،
وله أربعُ إناثٍ أو ثلاثٌ^(٢) : أم كلثوم ، وأم حبيب ، وأميمةٌ ، وأم تميم .

* * *

(١) في «م» : «والأربعة» .

(٢) في «م» : «أو ثلاثة» .

• النَّوعُ الرَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ :

رَوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ

لِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ ، فِيهِ :

عَنِ الْعَبَّاسِ ، عَنِ ابْنِهِ الْفَضْلِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ .

وَعَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ عَنْ ابْنِهِ بَكْرِ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدِيثًا .

وَعَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : حَدَّثَنِي أَنْتَ عَنِّي عَنْ أَيُّوبَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : «وَيْحٌ : كَلِمَةٌ رَحْمَةٌ» .

وَهَذَا ظَرِيفٌ يَجْمَعُ أَنْوَاعًا بَيِّنُتُهَا فِي «الْكَبِيرِ» .

(النوع الرابع والأربعون : رواية الآباء عن الأبناء :

للخطيب فيه كتاب) رَوَى (فيه عن العباس) بن عبد المطلب ،
(عن ابنه الفضل ، أن رسول الله ﷺ جمع بين الصَّلَاتَيْنِ
بالمزدلفة) .

(و) رَوَى فِيهِ (عن وائل بن داود^(١)) ، عن ابنه بكر ، عن الزهري

(١) في «م» : «داود بن وائل» ، وهو مقلوب ، وفي «ص» : «داود بن أبي وائل» .

حديثاً)، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً: «أَخْرَوْا الْأَحْمَالَ؛ فَإِنَّ الْيَدَ مُعَلَّقَةٌ، وَالرَّجُلُ مُوثَقَةٌ»^{(١)(٢)}.

وأورد أصحاب السنن الأربعة^(٣) من طريقه، عن الزُّهري، عن أنس: أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر.

(و) روى فيه (عن معتمر بن سليمان التيمي، قال: حدثني أبي قال: حدثني أنت عني، عن أيوب السخيتاني، (عن الحسن قال: «ويح» كلمة رحمة)^(٤).

قال المصنف - كابن الصلاح - : (وهذا) مثال (ظريف يجمع أنواعاً).

قال المصنف: (بيتها في الكبير) أي «الإرشاد».

قال فيه: منها: رواية الأب عن ابنه، ورواية الأكبر عن الأصغر، ورواية التابعي عن تابعيه، ورواية ثلاثة تابعين بعضهم عن بعض، وأنه حدث عن واحد عن نفسه.

(١) الحديث؛ أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٩٤)، عن أحمد بن عبدة، عن سفيان، عن وائل - أو بكر بن وائل - ، عن الزهري - مراسلاً. فلعل رواية الخطيب وقع فيها تصحيف من راويها، صحف «أو» إلى «عن». والله أعلم.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٢/٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٧٤٤)، والترمذي (١٠٩٥)، والنسائي في «الكبرى» (١٣٩/٤)، وابن ماجه (١٩٠٩).

(٤) أسنده ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤١/٢)، وانظر: «المنهل الروي» لابن جماعة (ص: ٧٤ - ٧٥).

قال : وهذا في غاية من الحُسْنِ والغرابة ، وَيَبْعُدُ أَنْ يُوجَدَ مجموعُ هذا في حديث . انتهى .

وقد أوردته^(١) الخطيب في كتاب : « رواية الآباء عَنِ الأبناء » وفي كتاب : « من حَدَّثَ ونَسِيَ » .

وأورده في كتاب : « مَنْ حَدَّثَ ونَسِيَ » من طريقٍ أُخْرَى ، عن يحيى بن معين ، عن مُعْتَمِر بن سليمان قال : حَدَّثَنِي مَنْقَذُ^(٢) ، قال : حَدَّثَنِي أَنْتَ عَنِّي ، عن أيوب - فذكره .

وقال : هكذا روى الحديث يحيى بن معين^(٣) ، عن مُعْتَمِر ، عن مَنْقَذٍ ، عن نفسه ، ثم رجع عن ذلك فرواه عن مُعْتَمِر عن أبيه عن نفسه ، ورواه صالح بن حاتم بن وردان ، ونعيم بن حماد كلاهما عن مُعْتَمِر ، عن رجلٍ غير مُسَمَّى .

وقال نعيم : قلت لمُعْتَمِر : من الرَّجُلُ ؟ فقال : ابن المبارك .
● فوائد :

روى أنس بن مالك عن ابنه - غير مُسَمَّى - حديثاً ، وزكريا بن أبي زائدة عن ابنه حديثاً ، ويونس بن أبي إسحاق عن ابنه إسرائيل حديثاً ، وأبو بكر بن عياش عن ابنه إبراهيم حديثاً ، وشجاع بن الوليد عن ابنه أبي هشام الوليد حديثاً ، [وعمر بن يونس اليمامي عن ابنه محمد حديثاً ،

(١) « في ص » : « أورد » .

(٢) في « م » : « منقذ » .

(٣) وهو في « تاريخ الدوري » (٤٢٢٦) .

وسعيد بن الحكم المصري عن ابنه محمد حديثاً^(١) ، وإسحاق بن البهلول عن ابنه يعقوب حديثين ، ويحيى بن جعفر بن أعين عن ابنه الحسين حديثين ، وأبو داود صاحب «السنن» عن ابنه أبي بكر حديثين ، والحسن^(٢) بن سفيان عن ابنه أبي بكر حديثين .

قال ابن الصلاح^(٣) : وأكثر ما رُوينا لأبي عن ابنه : ما في «كتاب الخطيب» عن حفص الدوري المقرئ ، عن ابنه أبي جعفر محمد ، ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك .

قال^(٤) : وأما الحديث الذي رُوينا ، عن أبي بكر الصديق ، عن عائشة ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : «في الحبة السوداء شفاء من كل داء» ؛ فهو غلط ممن رواه ، إنما هو عن أبي بكر بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، عن عائشة ، كما رواه البخاري في «صحيحه»^(٥) .

قال العراقي^(٦) : لكن ذكر ابن الجوزي : أن الصديق روى عن ابنته عائشة حديثين ، وروث عنها أم رومان أمها حديثين .

قال البلقيني^(٧) : فإن كان ابن الجوزي أخذ رواية الصديق من ذلك الحديث فقد تبين أنه وهم .

(١) سقط من «م» . (٢) في «م» : «الحسين» .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٣٤٤) . (٤) «علوم الحديث» (ص : ٣٤٦) .

(٥) وراجع : «فتح الباري» لابن حجر (١٠/١٤٣ - ١٤٤) .

(٦) «التقييد» (ص : ٣٤٦) . (٧) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٤٧٩) .

قال : وذكر رواية العباس وحمزة ، عن ابن أخيهما رسول الله ﷺ ،
والعمُّ بمنزلة الأب .

قال : وفي هذا التمثيل نظرٌ .

قال : وروى مصعب^(١) الزبيري عن ابن أخيه الزبير بن بكار ،
وإسحاق بن حنبل عن ابن أخيه الإمام أحمد ، وروى مالك عن ابن أخيه
إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس .

قلتُ : ومن ألطف هذا النوع : رواية أبي طالب عن النبي ﷺ .

* * *

(١) في «ص» و «م» : «شعيب» ؛ خطأ .

• النوع الخامس والأربعون :

رواية الأبناء عن آبائهم

لأبي نصر الوائلي فيه كتاب .

وأهمه ما لم يُسم في الأب والجد .

(النوع الخامس والأربعون : رواية الأبناء عن آبائهم :

لأبي نصر الوائلي فيه كتاب ، وأهمه ما لم يُسم في الأب والجد) ،
فيحتاج إلى معرفة اسمه .

* * *

وهو نوعان :

أحدهما : عن أبيه فحسب ، وهو كثير .

والثاني : عن أبيه عن جده :

كعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
عن أبيه عن جده ، له هكذا نسخة كبيرة ، أكثرها فقيهاً
جيداً ، واحتج به هكذا أكثر المحدثين ، خلا لجدّه على
« عبد الله » دون « محمد » التابعي .

وبنّ بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه عن جده ، له
هكذا نسخة حسنة .

وَطَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبٍ ، وَقِيلَ : كَعْبُ بْنُ
عَمْرِو .

(وهو نوعان :

أحدهما) رواية الرجل (عن أبيه فحسبُ ، وهو كثيرُ) كرواية
أبي العشاء الدارمي ، عن أبيه ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ ، وهي في «السُّنَنِ
الأربعة» ، ولم يُسمَّ أبوه ، واختلف فيه ، وسيأتي .

(والثاني) : روايتهُ (عن أبيه ، عن جدِّه) .

قال ابنُ الصلاح^(١) : حدَّثني أبو المظفر السمعاني ، عن أبي النضر
عبد الرحمن بن عبد الجبار قال : سمعتُ السيدَ أبا القاسم منصورَ بن
محمد العلوي يقولُ : الإسنادُ بعضُهُ عوالٍ وبعضُهُ معالٍ ، وقولُ الرجلِ :
«حدَّثني أبي عن جدِّي» من المعالي .

وقال الحاكمُ في «المدخل» : سمعتُ الزبيرَ بنَ عبد الواحدِ الحافظَ
يقولُ : حدَّثني محمدُ بن عبد اللَّهِ بن سليمان العطار : ثنا سعيدُ بن عمرو
ابن أبي سلمة : سمعتُ أبي يقول : سمعتُ مالكَ بن أنسٍ يقول في قوله
تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] قال : قول الرَّجُلِ : حدَّثني
أبي عن جدِّي .

وَأَلْفَ فِيهِ الْحَافِظُ أَبُو سَعِيدٍ الْعَلَاثِي «الْوَشْيُ الْمُعْلَم» .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٤٩) .

ثم تارة يريد بـ «الجد» أبا الأب، وتارة يريد الأعلى، فيكون جدًا للأب، (كعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه، عن جدّه له هكذا نسخة كبيرة، أكثرها فقهيات جياذ، واحتج به هكذا أكثر المحدثين) إذا صحَّ السند إليه.

قال البخاري^(١): رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المدني، وإسحاق ابن راهويه، وأبا عبيدة، وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه، ما تركه أحد من المسلمين.

قال البخاري: من الناس بعدهم؟! وزاد - مرة - : والحُميد^(٢). وقال - مرة - : اجتمع علي، ويحيى بن معين، وأحمد، وأبو خيثمة،

(١) «السير» (١٦٧/٥).

(٢) قول البخاري هذا؛ رواه عنه الترمذي في «الجامع» (٣٢٢) و«العلل الكبير» (ص: ١٠٨) بدون لفظة: «فمن الناس بعدهم».

وقد أنكره الذهبي، فقال في «السير» (١٦٧/٥):

«قلت: أستبعد صدور هذه الألفاظ من البخاري، أخاف أن يكون أبو عيسى [الترمذي] وهم، وإلا فالبخاري لا يعرج على عمرو، أفتراه يقول: «فمن الناس بعدهم»، ثم لا يحتج به أصلاً ولا متابعة؟!».

قلت: ما حكاه الترمذي مثله في «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/٣٤٢ - ٣٤٣)، فلا وجه لإنكاره على الترمذي، لكن؛ يبقى إنكاره لقوله: «فمن الناس بعدهم» في محله. والله أعلم.

لكن؛ حكى الترمذي أيضاً مثل هذا الكلام عن البخاري في «عبد الله بن محمد بن عقيل»، كذا في «الجامع» (٣) و«العلل» (ص: ٢٢)، فأخشى أن يكون حكايته له في ابن عقيل خطأ. والله أعلم.

وشيوخ من أهل العلم ، فتذكروا حديث عمرو بن شعيب ، فثبتوه ، وذكروا أنه حجة .

وقال أحمد بن سعيد الدارمي : احتج أصحابنا بحديثه .

قال المصنف في «شرح المذهب» : وهو الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أهل الحديث ، وهم أهل هذا الفن ، وعنهم يؤخذ .

(حملاً لجده على عبد الله) الصحابي (دون محمد التابعي) ، لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك ، وسماع شعيب من عبد الله ثابت ، وقد أبطل الدارقطني وغيره إنكار ابن حبان ذلك .

وحكى الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه^(١) قال : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، كأيوب عن نافع عن ابن عمر .

قال المصنف : وهذا التشبيه نهاية الجلالة من مثل إسحاق .

وقال أبو حاتم^(٢) : عمرو عن أبيه عن جده أحب إلي من بهز بن حكيم عن أبيه عن جده .

وقد ألف العلائي جزءاً مفرداً في صحة الاحتجاج بهذه النسخة ، والجواب عما طعن به عليها ، قال : ومما يحتج به لصحتها احتجاج مالك

(١) حكى هذا القول المزي في «تهذيب الكمال» (٧٢/٢٢) ، والذهبي في «السير» (٥/١٧٦) بلفظ : «إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة ، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر» .

(٢) «الجرح والتعديل» (٢٣٩/٦) .

بها في «الموطأ»^(١)؛ فقد أخرج عن عبد الرحمن بن حرملة عنه حديث :
«الرَّاکِبُ شَيْطَانٌ ، وَالرَّاکِبَانِ شَيْطَانَانِ ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ» .

وذهب قومٌ إلى ترك الاحتجاج به ، وحكاؤه الآجري^(٢) عن أبي داود ،
وهو رواية عن ابن معين^(٣) ، قال : لأن روايته عن أبيه عن جدّه كتاب
ووجادة .

فمن هنا ؛ جاء ضعفه ؛ لأن التصحيف يدخل على الراوي من الضُحْفِ ،
ولذا تجنبها أصحاب «الصحيح» .

وقال ابنُ عدي^(٤) : روايته عن أبيه عن جدّه مرسلّة ؛ لأن جدّه محمداً
لا ضُحبة له .

وقال ابنُ حبان^(٥) : إن أراد جدّه «عبد الله» فشعيبٌ لم يلقه ، فيكونُ
منقطعاً ، وإن أراد محمداً ، فلا ضُحبة له ، فيكونُ مُرسلاً .

قال الذهبي^(٦) وغيره : وهذا القول لا شيء ؛ لأنّ شعيباً ثبت سماعه
من عبد الله ، وهو الذي ربّاه لما مات أبوه محمدٌ .

وهذا القول اختاره الشيخ أبو إسحاق في «اللمع» ، إلا أنّه احتجّ بها
في «المُهدَّب» .

وذهب الدارقطني^(٧) إلى التفرقة بين أن يُفصحَ بجدّه أنّه عبدُ الله ،

(١) (ص : ٦٠٥) . (٢) كما في «السير» (١٦٩/٥) .

(٣) «تاريخ ابن معين» (٤٤٦/٢) . (٤) «الكامل» (١٧٦٨/٥) .

(٥) «المجروحين» (٧٢/٢) . (٦) «السير» (١٧٤/٥) .

(٧) كما في «تهذيب الكمال» (٧٣/٢٢) .

فِيُحْتَجُّ بِهِ ، أَوْ لَا ، فَلَآ ، وَكَذَا إِذَا قَالَ : « عَنْ جَدِّهِ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ » ، وَنَحْوَهُ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ عَبْدَ اللَّهِ .

وَذَهَبَ ابْنُ حِبَّانَ إِلَى التَّفْرِقَةِ بَيْنَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ ذِكْرَ آبَائِهِ بِالرِّوَايَةِ ، أَوْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ؛ فَإِنْ صَرَّحَ بِهِمْ كُلَّهُمْ ، فَهُوَ حُجَّةٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَقَدْ أَخْرَجَ فِي «صَحِيحِهِ»^(١) لَهُ حَدِيثًا وَاحِدًا هَكَذَا : عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا : « أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلَسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ » الْحَدِيثُ .

قَالَ الْعَلَانِيُّ : مَا جَاءَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِرِوَايَةِ « مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ » فِي السَّنَدِ ، فَهُوَ شَاذٌّ نَادِرٌ .

(و) مِنْ أَمْثَلِهِ مَا أُرِيدَ بِهِ^(٢) الْجَدُّ الْأَذْنَى : (بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ) - بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّخْتِيَةِ - الْقَشِيرِيُّ الْبَصْرِيُّ ، (عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، لَهُ هَكَذَا نَسْخَةٌ حَسَنَةٌ) صَحَّحَهَا ابْنُ مَعِينٍ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهَا الْبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» .

وَقَالَ الْحَاكِمُ^(٣) : إِنَّمَا أَسْقَطَ مِنْ «الصَّحِيحِ» رِوَايَتَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ؛ لِأَنَّهَا شَاذَّةٌ لَا مُتَابِعَ لَهُ فِيهَا .

وَرَجَّحَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى نَسْخَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ؛ لِأَنَّ الْبَخَارِيَّ اسْتَشْهَدَ بِهَا فِي «الصَّحِيحِ» دُونَهَا .

(١) (٤٨٥) ، وَلَفْظُهُ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ » الْحَدِيثُ .

(٢) فِي «م» : «فِيهِ» . (٣) «الْمُسْتَدْرَكُ» (٤٦/١) .

(وطلحة بن مُصَرِّف بن عمرو بن كعب) اليامي ، (وقيل : كعب بن عمرو).

(١) «الجرح والتعديل» (٢/٤٣١)، (٦/٢٣٩).

(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٤٨٢).

يَقُولُ : « الْحَنَّانُ : الَّذِي يُقْبَلُ عَلَى مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ ، وَالْمَنَّانُ :
الَّذِي يَبْدَأُ بِالنُّوَالِ قَبْلَ السُّؤَالِ » .

(ومن أحسنه) أي : رواية الأبناء عن الآباء (رواية الخطيب) في
«تاريخه»^(١) ، (عن) أبي الفرج (عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث
ابن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكيثة) -
بضم الهمزة وفتح الكاف وسكون التحتية ونون - (التميمي)^(٢) الفقيه
الحنبلي ، (قال : سمعت أبي يقول ، سمعت أبي يقول ، سمعت أبي
يقول ، سمعت أبي يقول ، سمعت أبي يقول ، سمعت أبي يقول ، سمعت
أبي يقول ، سمعت أبي يقول ، سمعت أبي يقول ، سمعت علي بن
أبي طالب عليه السلام يقول) وقد سئل عن الحنَّان المَنَّان ؟ فقال : « الْحَنَّانُ :
الَّذِي يُقْبَلُ عَلَى مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ ، وَالْمَنَّانُ : الَّذِي يَبْدَأُ بِالنُّوَالِ قَبْلَ
السُّؤَالِ » .

قال الخطيب : بين عبد الوهاب وعلي في هذا الإسناد تسعة آباء ،
آخرهم أكيثة بن عبد الله ، وهو السامع عليًا ، أخرجه في كتاب «الأبناء» .
وروى هذا الإسناد في كتاب «اقتضاء العلم العمل» ، عن علي أيضًا :
« هَتَفَ الْعِلْمُ بِالْعَمَلِ ، فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا ارْتَحَلَ » .

وأحسن من هذا : ما وقع التسلسل فيه بأكثر من هذا العدد ، فوقَّع لنا
بإثني عشر آبا :

(٢) في «ص» : «التميمي» .

(١) «تاريخ بغداد» (١١/٣٢) .

أخبرتني أم هانئ بنت أبي الحسن الهوريني سماعاً عليها : أنا أبو العباس المكي ، أنا أبو سعيد العلائي^(١) - ح .

وأنبأني عاليًا شيخنا شيخ الإسلام البلقيني ، عن خديجة بنت سلطان ، قالوا : أنا القاسم بن مظفر ، قال العلائي : بقراءتي ، :أنا كريمة بنت عبد الوهاب حضورًا ، أنا القاسم بن الفضل الصيدلاني وغيره ، أنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي ، سمعت أبي أبا الفرج عبد الوهاب ، يقول : سمعت أبي عبد العزيز يقول : [سمعت أبي الحارث يقول]^(٢) : سمعت أبي أسدًا يقول : سمعت أبي الليث يقول : سمعت أبي سليمان يقول : سمعت أبي الأسود يقول : سمعت أبي سُفيان يقول : سمعت أبي يزيد يقول : سمعت أبي أكنة يقول : سمعت أبي الهيثم يقول : سمعت أبي عبد الله يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما اجتمع قوم على ذكرٍ إلا حفَّتْهُم الملائكةُ وغَشِيَتْهُم الرَّحْمَةُ »^(٣) .

قال العلائي : هذا إسنادٌ غريبٌ جدًا ، و«رزق الله» كان إمام الحنابلة في زمانه من الكبار المشهورين ، وأبوه أيضًا إمام مشهور ، ولكن جدّه عبد العزيز مُتَكَلِّمٌ فيه على إمامته ، واشتهر بوضع الحديث ، وبقيّة آباءه مجهولون لا ذَكَرَ لهم في شيءٍ من الكتب أصلاً ، وقد خبط فيهم عبد العزيز أيضًا ، فزاد أبا لأكنة ، وهو : الهيثم .

(١) في «ص» : «العلاء» . (٢) سقط من «ص» .

(٣) أورده الذهبي في «الميزان» (٢/٦٢٥) بإسناده ، في ترجمة عبد العزيز بن الحارث أبي الحسن ، وقال : المتهم به أبو الحسن .

قال العراقي^(١) : وأكثر ما وَقَعَ لنا التسلسلُ بأربعةَ عشرَ أباً من رواية أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب : الحسن بن عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن علي بن الحسن بن الحسين بن جعفر بن عبيد الله بن الحسن الأصغر بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي ، عن آبائه مرفوعاً بأربعين حديثاً منها : «المَجَالِسُ بِالأَمَانَةِ» ، وفي الآباءِ مَنْ لا يُعرفُ حاله .

● فائدة :

يُلتحق برواية الرجل عن أبيه عن جدّه : رواية المرأة عن أمّها عن جدّتها ، وهو عزيز جداً ، ومن ذلك :

ما رواه أبو داود في «سننه»^(٢) ، عن بُندارٍ ، ثنا عبد الحميد^(٣) بن عبد الواحد ، قال : حدّثني أمّ جنوب بنت نميلة ، عن أمّها سويدة بنت جابر ، عن أمّها عقيلة بنت أسمر بن مضرٍ ، عن أبيها أسمر بن مضرٍ ، قال : أتيتُ النبي ﷺ فبايعتهُ ، فقال : «مَنْ سَبَقَ إِلَى ما لم يَسْبِقْ إليه مُسلمٌ فهو له» .



(١) «التقييد» (ص : ٣٤٨ - ٣٤٩) . (٢) (٣٠٧١) .

(٣) في «ص» : «عبد العزيز» .

• النوع السادس والأربعون :

مَنْ اشْتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ اِثْنَانِ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا

لِلخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ حَسَنٌ .

وَمِنْ فَوَائِدِهِ : حَلَاوَةُ عَلْوِ الْإِسْنَادِ .

مِثَالُهُ : مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجُ ؛ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَالْحَفَّافُ ،

وَبَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا مِائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرُ . وَالزُّهْرِيُّ

وَزَكَرِيَّا بْنُ دُوَيْدٍ عَنْ مَالِكٍ ، وَبَيْنَهُمَا كَذَلِكَ .

(النوع السادس والأربعون) : السابق واللاحق :

وهو معرفة (من اشترك في الرواية عنه اثنان ، تباعد ما بين وفاتيهما .

للخطيب فيه كتاب حسن) سمّاه « السابق واللاحق » .

(ومن فوائده : حلاوة علو الإسناد) في القلوب ، وأن لا يُظنَّ سقوطُ

شيءٍ من الإسناد .

مِثَالُهُ : مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجُ ؛ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (في

«تاريخه» ، (و) أبو الحسين^(١) أحمدُ بْنُ مُحَمَّدٍ (الخفاف) النيسابوري ،

وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنةً أو أكثر) .

(١) في «ص» : «الحسن» ؛ خطأ .

لأنَّ البخاريَّ ماتَ سنة سِتٍّ وخَمْسِينَ ومِائَتَيْنِ ، والخفافُ ماتَ سنة ثلاثٍ ، وقيلَ : أربع ، وقيلَ : خَمْسٍ وتسعين وثلاثمائة .

(والزُّهريُّ ، وزكريَّا بنُ دويد) ^(١) رَوَيَا (عن مالكٍ ، وبينهما كذلك) .

فإنَّ الزُّهريَّ ماتَ سنة أربع وعِشرين ومائة ، وزكريا حَدَّثَ سنة نَيْفٍ وسِتِّين ومائتين ، ولا نعرفُ وقتَ وفاته .

قال العراقيُّ : والتمثيلُ بـ«زكريا» سبقَ إليه الخطيبُ ، ولا ينبغي أنْ يمثَّلَ به لأنَّه أحدُ الكذَّابين الوضَّاعين ، ولا نعرفُ سماعه من مالكٍ وإنَّ حَدَّثَ عنه ، فقد زادَ وادَّعى أنَّه سمعَ من حُميدِ الطويلِ وروى عنه نُسخةٌ موضوعةٌ .

فالصوابُ : أنَّ آخرَ أصحابِ مالكٍ : أحمدُ بنُ إسماعيلَ السَّهميِّ ، وماتَ سنة تسعٍ وخمسين ومائتين ، فبينهُم الزُّهريُّ مائة وخمُسٍ وثلاثون .

ومن أمثلة ذلك في المتأخرين : أنَّ الفخرَ بنَ البخاريِّ ، سَمِعَ منه المنذريُّ ، والصلاحُ بنُ أبي عمر ، شيخُ شيخنا .

وماتَ المنذريُّ سنة سِتٍّ وخمسين وستمائة ، والصلاحُ سنة ثمانين وسبعمائة .

والبرهانُ التَّوخيُّ شيخُ شيخنا سَمِعَ منه الذَّهبيُّ ، وروى عنه فيما

(١) في «ص» : «رويد» بالراء ؛ خطأ .

(٢) «التبصرة» (٣/١٠١) .

ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ حَجَرٍ ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ
وَسَبْعِمِائَةَ ، وَآخِرُ أَصْحَابِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَنَاوِي ^(١) مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ
وَتِسْعِمِائَةَ .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ : وَأَكْثَرُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مِائَةٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً ،
وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْبِرْدَانِيَّ سَمِعَ مِنَ السُّلْفِيِّ حَدِيثًا ، وَرَوَاهُ عَنْهُ ، وَمَاتَ
عَلَى رَأْسِ الْخَمْسِمِائَةِ ، وَآخِرُ أَصْحَابِ ^(٢) السُّلْفِيِّ سِبْطُهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنِ
مَكِّي ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ ^(٣) وَتِسْعِمِائَةَ .

* * *

(١) فِي «م» : «الشاذلي» ، وَفِي الْمَطْبُوعِ : «الشاوي» .

(٢) فِي «ص» : «أصحابنا» ، خَطَأً .

(٣) فِي «ص» : «خمس» ؛ خَطَأً ، وَالنَّصُّ فِي «النزهة» (ص : ١٦٢ - ١٦٣) .

• النَّوْعُ السَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ :

مَنْ لَمْ يَزَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ

لِمُسْلِمٍ فِيهِ كِتَابٌ .

مِثَالُهُ : وَهْبُ بْنُ خَنْبَشٍ ، وَعَامِرُ بْنُ شَهْرٍ ، وَعُزْوَةُ بْنُ
مُضَرَّسٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَيْفِيٍّ ، صَحَابِيُّونَ
لَمْ يَزَوْ عَنْهُمْ غَيْرَ الشَّعْبِيِّ .

وَانْفَرَدَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ بِالرَّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ ، وَدُكَيْنٍ ، وَالضُّنَابِحِ
ابْنِ الْأَعْسَرِ ، وَمِزْدَاسٍ مِنَ الصَّحَابَةِ .

وَمِمَّنْ لَمْ يَزَوْ عَنْهُ - مِنَ الصَّحَابَةِ - إِلَّا ابْنُهُ : الْمُسَيَّبُ وَالِدُ
سَعِيدٍ ، وَمُعَاوِيَةُ وَالِدُ حَكِيمٍ ، وَقُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ وَالِدُ مُعَاوِيَةَ ،
وَأَبُو لَيْلَى وَالِدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

(النوع السابع والأربعون) : معرفة الوُخْدَانِ :

وهو (مَنْ لَمْ يَزَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ) .

ومن فوائده : معرفة المجهول إذا لم يكن صحابياً ، فلا يُقبل كما تقدّم

في « النوع الثالث والعشرين » .

(لِمُسْلِمٍ فِيهِ كِتَابٌ .

مثالُهُ) في الصحابة : (وهبُ بنُ خَنْبَش) - بفتح المُعْجَمَةِ والمُوَحَّدَةِ بينهما نونٌ ساكنةٌ - ، الطائيُّ الكوفيُّ .

قال ابنُ الصلاح^(١) : وسَمَّاهُ الحاكمُ وأبو نُعيم : «هرماً» ، وذلك خطأً ، وكذا وقع عند ابنِ ماجه .

قال المزيُّ^(٢) : ومَن قال^(٣) : «وهبُ» أكثرُ وأحفظُ .

(وعامرُ بنُ شهرٍ ، وعروةُ بنُ مضرٍ ، ومحمدُ بنُ صفوانٍ) الأنصاريُّ ، (ومحمدُ بنُ صيفي) الأنصاريُّ ، وليس بالذي قَبَلَهُ على الصَّحيح .

هؤلاء (صحابيُّون لم يرو عنهم غيرُ الشَّعْبِيِّ) .

قال العراقيُّ^(٤) : ما ذَكَرَهُ في «عامرٍ» قاله مسلمٌ وغيرُهُ ، وفيه نظرٌ ؛ فَإِنَّ ابنَ عباسٍ رَوَى عنه قِصَّةَ رواها سيفُ بنُ عُمرٍ في «الرَّذَّة» ، قال : ثنا طلحةُ الأَعلم ، عن عكرمة ، عن ابنِ عباسٍ قال : أَوَّلُ مَن اعترضَ على الأسودِ العنسيِّ وكأبره عامرُ بن شهر الهمدانيِّ - إلى آخرِ كلامه .

وما قالَهُ في «عروة» قاله أيضًا ابنُ المدينيِّ والحاكمُ ، وليس كذلك فقد رَوَى عنه أيضًا ابنُ عمِّه حميدٌ^(٥) الطائيُّ ، ذَكَرَهُ المزيُّ في «التَّهْذِيب»^(٦) .

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢٨/٣١) .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٥١) .

(٤) «التقييد» (ص : ٣٥٢) .

(٣) في «م» : «سماء» .

(٦) «تهذيب الكمال» (٣٦/٢٠) .

(٥) في «م» : «حميدي» .

(وانفرد قيسُ بنُ أبي حازمٍ بالرواية، عن أبيه، و) عن (دُكين) بالكاف - مصغراً - ابن سعيد، ويقال: سعيد الخثعمي، ويقال: المزني، (و) عن (الصُّنابح بن الأعسر، ومرداس) بن مالك الأسلمي (من الصحابة).

قال العراقي^(١): لم ينفرد عن الصُّنابح، بل روى عنه أيضًا الحارثُ ابنُ وهب، ذكره الطبراني.

قلت: لكن قال شيخ الإسلام^(٢): إنَّه وهم^(٣)، والصواب: أنَّ الذي روى عنه الحارثُ الصنابحيُّ التابعي. وسيأتي.

وقال المزي^(٤): روى عن مرداس - أيضًا - زيادُ بنُ علاقة.

قال العراقي^(٥): والصوابُ خلافه؛ فإنَّما روى زيادُ، عن مرداسِ بنِ عُروة - صحابي آخر.

(وممن لم يرو عنه من الصحابة، إلا ابنته: المسيَّب) بنُ حزنِ القرشيِّ (والد سعيد).

ومعاوية) بنُ حيدة (والد حكيم).

قال العراقي^(٦): بل روى عن معاوية - أيضًا - عُروة بنُ رويم اللخمي، وحميدُ المزني؛ ذكرهما المزي^(٧).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/٤٣٨).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٧٠).

(٦) «التقييد» (ص: ٣٥٣).

(١) «التقييد» (ص: ٣٥٢).

(٣) في «ص»: «وقفه».

(٥) «التقييد» (ص: ٣٥٢).

(٧) «تهذيب الكمال» (٢٨/١٧٢).

(وقرة بن إياس والد معاوية .

وأبو ليلى) الأنصاري ، (والد عبد الرحمن) وإن كان عدئي بن ثابت
أيضا روى عنه فلم يذكره ، كما قاله المزي^(١) .

قَالَ الْحَاكِمُ : «لَمْ يُخْرِجَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ هَذَا
الْقَبِيلِ» . وَغَلَطُوهُ بِإِخْرَاجِهِمَا حَدِيثَ الْمُسَيَّبِ : أَبِي سَعِيدٍ فِي
وَفَاةِ أَبِي طَالِبٍ ، وَإِخْرَاجِ الْبُخَارِيِّ حَدِيثَ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو
ابْنِ تَغْلِبٍ ، وَقَيْسٍ عَنْ مِرْدَاسٍ ، وَإِخْرَاجِ مُسْلِمٍ حَدِيثَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو ، وَنَظَائِرُهُ فِي
الصَّحِيحَيْنِ كَثِيرَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي النَّوعِ الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ .

(قال) أبو عبد الله (الحاكم) في «المدخل»^(٢) : «(لم يُخْرِجَا) أي :

الشيخان (في «الصحيحين» عن أحد من هذا القبيل)» من الصحابة .

وتبعه على ذلك البيهقي ، فقال في «سننه»^(٣) - عند ذكر بهز بن
حكيم ، عن أبيه ، عن جده : «وَمَنْ كَتَمَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطَرَ مَالِهِ»
الحديث - ما نصّه : فَأَمَّا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فَإِنَّهُمَا لَمْ يُخْرِجَاهُ جَرِيًّا عَلَى
عَادَتِهِمَا فِي أَنَّ الصَّحَابِيَّ أَوْ التَّابِعِيَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ ، لَمْ
يُخْرِجَا حَدِيثَهُ فِي «الصحيحين» .

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣٨/٣٤) . (٢) (ص : ٣٨) .

(٣) (١٠٥/٤) ، وفيها : «وشطر إبله» . الحديث .

(وغلطوه) في ذلك ، ونُقِضَ (بإخراجهما حديثَ المسيبِ أبي سعيدٍ في وفاة أبي طالب) ، مع أنه لا راوي له غير ابنه .

(وبإخراج البخاري^(١) حديث^(٢) الحسن) البصري ، (عن عمرو بن تغلب) مرفوعاً : « إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ » ، ولم يرو عنه غير الحسن ، كما قاله مسلم في «الوحدان» وغيره ، وإن قال ابن عبد البر^(٣) ، وابن أبي حاتم^(٤) : رَوَى عَنْهُ الْحَكَمُ بْنُ الْأَعْرَجِ .

فقد قال العراقي^(٥) : لم أرَ له رواية عنه في شيءٍ من طرق الحديث .

(و) بإخراجه أيضاً حديث (قيس) بن أبي حازم ، (عن مرداس) الأسلمي : «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فَلِأَوَّلٍ»^(٦) ولا راوي له غير قيس ، كما تقدّم تحريره .

(وبإخراج مسلم^(٧) حديث عبد الله بن الصّامت ، عن رافع بن عمرو^(٨)) الغفاري ، ولا راوي له غيره .

وقال العراقي^(٩) : بَلْ رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عِمْرَانُ ، كما قال المزي ، وأبو جبير^(١٠) مولى أخيه ، كما في «جامع الترمذي» .

(١) «الصحيح» (١١٤/٤) . (٢) في «ص» و «م» : «من حديث» .

(٣) «الاستيعاب» (١١٦٦/٣) . (٤) «الجرح والتعديل» (٢٢٢/٦) .

(٥) «التبصرة» (١٠٦/٣ - ١٠٧) . (٦) «صحيح البخاري» (١١٤/٨) .

(٧) «صحيح مسلم» (١١٦/٣) . (٨) في «ص» : «عمر» ؛ خطأ .

(٩) «التقييد» (ص : ٣٥٤ - ٣٥٥) .

(١٠) في «ص» و «م» : «وأبو جسر» ، وهو خطأ .

(ونظائرُه في «الصَّحِيحِينَ» كثيرة)

قال ابنُ الصَّلاح^(١) : كإِخْرَاجِهِ حَدِيثَ أَبِي رِفَاعَةَ الْعَدَوِيِّ ، وَلَمْ يَرَوْ
عنه غيرُ حُمَيْدِ بْنِ هَلَالٍ الْعَدَوِيِّ .

وحديث الأغرِّ المُنْزِي ، وَلَمْ يَرَوْ عنه غيرُ أَبِي بُرْدَةَ .

وقال العراقي^(٢) : بَلْ رَوَى عَنْ أَبِي رِفَاعَةَ أَيضًا ، صَلَّةُ بْنُ أَشِيمِ
الْعَدَوِيِّ ، وَعَنِ^(٣) الْأَغْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَمَعَاوِيَةَ بْنَ قُرَّةَ .

(وقد تقدَّم في «النوع الثالث والعشرين») شيء من هذا النوع .

وَفِي التَّابِعِينَ : أَبُو الْعُشْرَاءِ ، لَمْ يَرَوْ عنه غَيْرُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ .

وَتَفَرَّدَ الزُّهْرِيُّ عَنْ ثَيِّفٍ وَعِشْرِينَ مِنَ التَّابِعِينَ .

وَعَمَرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَمَاعَةٍ ، وَكَذَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ ،
وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ ، وَهَشَامُ بْنُ عُروَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَغَيْرُهُمْ .

(و) مثاله (في التابعين : أبو العُشْرَاءِ) الدارمي ، (لم يرو عنه غيرُ
حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ) .

قال العراقي^(٤) : بَلْ رَوَى عنه يزيدُ^(٥) بْنُ أَبِي زِيَادٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ^(٦)

(١) «علوم الحديث» (٣٥٤) . (٢) «التقييد» (ص : ٣٥٥) .

(٣) في «ص» : «وهو» . (٤) «التقييد» (ص : ٣٥٥) .

(٥) في «ص» و«م» : «زياد» ، خطأ . (٦) «بن» ليس في «ص» .

[محرر، كلاهما رَوَى عنه حديثُ الزكاة، مُتَابِعِينَ لِحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ^(١)].

(وتفردَ الزُّهْرِيُّ عن نَيْفٍ وَعَشْرِينَ مِنَ التَّابِعِينَ) لم يرو عنهم غيره،
منهم - فيما ذكره الحاكم^(٢) - : محمدُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَارِثَةَ الثَّقَفِيِّ،
وَعَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ الْعَلَاءِ الثَّقَفِيِّ.

(و) تفردَ (عمرُو بْنُ دِينَارٍ عن جماعة، وكذا يحيى بْنُ سَعِيدِ
الأنصاري، وأبو إسحاق السبيعي، وهشامُ بْنُ عروَةَ، ومالك، وغيرهم)
تفردَ كلُّ منهم^(٣) بالرواية عن جماعة لم يرو عنهم غيره.

قال الحاكم^(٤): والذين تفرد عنهم مالكٌ نحوُ عشرةٍ مِنْ شُيُوخِ
المدينة، منهم: مِسُورُ بْنُ رِفَاعَةَ القرظي.

قال: وتفرّد سُفْيَانُ الثوري عن بضعةٍ عشر شيخًا، منهم: عبدُ اللَّهِ بْنُ
شَدَادٍ الليثي.

وتفردَ شُعْبَةُ عن نحوِ ثلاثين شيخًا، منهم: المفضل^(٥) بْنُ فضالة.

* * *

(١) سقط في «ص»، ومكانه في «م» بياض، فاستدركته من «التقييد» للعراقي (ص: ٣٥٥).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٦٠).

(٣) في «ص» و «م»: «منهما».

(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٦٠).

(٥) في «ص»: «الفصل»؛ خطأ.

• النُّوعُ الثَّامِنُ وَالْأَرْبَعُونَ :

مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءٍ أَوْ صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ

هُوَ فَرْنٌ عَوِيصٌ تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ؛ لِمَعْرِفَةِ التَّدْلِيْسِ . وَصَنَّفَ فِيهِ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ ، وَغَيْرُهُ .

(النوع الثامن والأربعون : معرفة من ذكر بأسماء ، أو صفات مختلفة) من كُنِيَ أو ألقاب أو أنساب :

إِمَّا مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الرِّوَاةِ عَنْهُ ، يُعْرِفُهُ كُلُّ وَاحِدٍ بغيرِ مَا عَرَفَهُ الْآخَرُ ، أَوْ مِنْ رَاوٍ وَاحِدٍ عَنْهُ يُعْرِفُهُ مَرَّةً بِهَذَا وَمَرَّةً بِذَاكَ ، فَيَلْتَبِسُ عَلَى مَنْ لَا مَعْرِفَةَ عَنْده ، بَلْ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالْحِفْظِ .

(وَهُوَ فَرْنٌ عَوِيصٌ) - بِمَهْمَلَةٍ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ - أَي : صَغْبٌ ، (تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ لِمَعْرِفَةِ التَّدْلِيْسِ) .

وَصَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ (عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ) الْأَزْدِيُّ كِتَابًا نَافِعًا ، سَمَّاهُ «إِيضَاحُ الْإِشْكَالِ» ، وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، وَسَأَلْتُ خَصَّ هُنَا مِنْهُ أَمْثَلَةً ، (و) صَنَّفَ (غَيْرُهُ) أَيْضًا ، كَالْخَطِيبِ .

مِثَالُهُ : مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ الْمُفَسِّرُ ، هُوَ أَبُو النَّضْرِ الْمَرْزُوقِيُّ عَنْهُ حَدِيثُ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيٍّ ، وَهُوَ حَمَّادُ بْنُ

السَّائِبِ رَاوِي : « ذَكَاءُ كُلِّ مَسْكٍ دِبَاغُهُ » ، وَهُوَ أَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَطِيَّةُ التَّفْسِيرِ .

(مثاله : محمد بن السائب الكلبي المفسر) العلامة في الأنساب، أحد الضعفاء ، (هو «أبو النضر» المروي عنه حديث تميم الداري ، وعدي) بن بدا في قصتهما ، النازل فيها : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] ، رواها عنه عن باذان ، عن ابن عباس - ابن إسحاق^(١) ، وهي كنيته .

(وهو «حماد بن السائب» راوي) حديث («ذكاة كل مسك») - بفتح الميم - أي جلد - (دبأغه) رواه - عنه عن إسحاق ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس - أبو أسامة حماد بن أسامة^(٢) ، وسماء «حمادًا» أخذًا من «محمد» ، وقد غلط فيه حمزة بن محمد الكناني الحافظ ، والنسائي^(٣) .

(وهو «أبو سعيد» الذي روى عنه عطية) العوفي (التفسير) ، وكناه بذلك ليوهم الناس أنه إنما يروي عن أبي سعيد الخدري .

وهو «أبو هشام» الذي روى عنه القاسم بن الوليد الهمداني ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس حديث : لَمَّا نَزَلَتْ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥] ، الحديث ، كناه بابنه هشام .

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٥٩) .

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١٢٤/٤) .

(٣) كما في «الموضح» (٣٥٧/٢ - ٣٥٩) .

وهو «محمد بن السائب بن بشر» ، الذي روى عنه ابن إسحاق أيضًا .

* * *

وَمِثْلُهُ : «سَالِمٌ» الرَّاوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعَائِشَةَ ، هُوَ
«سَالِمٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ» ، و«سَالِمٌ مَوْلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ» ،
و«سَالِمٌ مَوْلَى شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ» ، و«سَالِمٌ مَوْلَى النَّصْرِيِّينَ» ،
و«سَالِمٌ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ» ، و«سَالِمٌ سَبْلَانٌ» ، و«سَالِمٌ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدُّوسِيِّ» ، و«سَالِمٌ مَوْلَى دَوْسٍ» ، و«أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
مَوْلَى شَدَّادٍ» .

(وَمِثْلُهُ : «سَالِمٌ» الرَّاوي ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ،
وَعَائِشَةَ) وَسَعْدِ بْنِ أَبِي قَاصٍ ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ .
(هُوَ «سَالِمٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ» .

(و) هُوَ («سَالِمٌ مَوْلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ) بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيِّ» .
(و) هُوَ («سَالِمٌ مَوْلَى شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ) النَّصْرِيِّ» ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ
أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَنَعِيمُ الْمَجْمَرِ .
(و) هُوَ («سَالِمٌ مَوْلَى النَّصْرِيِّينَ») - بِالْمَهْمَلَةِ وَالتَّوْنِ - ، الَّذِي رَوَى
عَنْهُ سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ^(١) .

= وكذا وهم فيه الحاكم ، حيث صحح الحديث في «المستدرک» (١٢٤/٤) .

وانظر : «غاية المرام» للشيخ الألباني (٢٦) .

(١) «ص» : «عنه عمران بن بشير» ؛ وهو انتقال نظر ، وإنما هذا مكانه سيأتي بعد سطرين .

(و) هُوَ («سَالِمٌ مَوْلَى الْمَهْرِي») الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْهَذَلِيُّ .

(و) هُوَ («سَالِمٌ سَبْلَانٌ») - بفتح المهملة والموحدة - ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ عِمْرَانُ بْنُ بَشِيرٍ .

(و) هُوَ («سَالِمٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّوْسِيُّ») ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ .

(و) هُوَ («سَالِمٌ مَوْلَى دَوْسٍ») ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ يَحْيَى أَيْضًا .

(و) هُوَ («أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادٍ») ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبُو الْأَسْوَدِ .

وَهُوَ «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ بُكَيْرُ الْأَشْجِ .

وَمِثْلُهُ : «مُحَمَّدُ بْنُ [أَبِي] ^(١) قَيْسِ الشَّامِيِّ» ، الْمَصْلُوبُ فِي الزَّنْدَقَةِ ، كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ .

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : دُلَّسَ اسْمُهُ عَلَى خَمْسِينَ وَجْهًا .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَوَادَةَ : قَلَّبُوا اسْمَهُ عَلَى مِائَةِ اسْمٍ وَزِيَادَةٍ ، قَدْ جَمَعْتُهَا فِي كِتَابٍ . انْتَهَى .

فَقِيلَ فِيهِ : مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَقِيلَ : مُحَمَّدُ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، وَقِيلَ : مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي قَيْسٍ ، وَقِيلَ : مُحَمَّدُ بْنُ الطَّبَرِيِّ ، وَقِيلَ : مُحَمَّدُ بْنُ

(١) فِي «ص» وَ «م» : «مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ» ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْمَوْضُحِ» (٣٤٧/٢) .

حسان ، وقيل : أبو عبد الرحمن الشامي ، وقيل : محمد الأردني ،
 وقيل : محمد بن سعيد بن حسان بن فيس ، وقيل : محمد بن سعيد
 الأسدي ، وقيل : أبو عبد الله الأسدي ، وقيل : محمد بن أبي حسان ،
 وقيل : محمد بن أبي سهل ، وقيل : محمد الشامي ، وقيل : محمد بن
 أبي زينب ، وقيل : محمد بن أبي زكريا ، وقيل : محمد بن أبي الحسن ،
 وقيل : محمد بن أبي سعيد ، وقيل : أبو قيس الدمشقي ، وقيل :
 عبد الرحمن ، وقيل : عبد الكريم على - مَعْنَى التَّعَبْدِ لِلَّهِ - ، وقيل
 غير ذلك .

وزعم^(١) العقيليُّ أنَّه «عبد الرحمن بن أبي شَمِيلَةَ» ، ووهَّموه .

* * *

وَاسْتَعْمَلَ الْخَطِيبُ كَثِيرًا مِنْ هَذَا فِي شُيُوخِهِ .

(واستعمل الخطيب كثيرا من هذا في شيوخه) ، فيروي في كتبه عن
 أبي القاسم الأزهرى ، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي ، وعن
 عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي ، والكل واحد .

وتبع الخطيب في ذلك المحدثون - خصوصًا المتأخرين - ، وآخرهم
 شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر .

نعم ؛ لم أر العراقي في «أماله» يصنع شيئًا من ذلك .

* * *

(١) في «ص» : «وقيل زعم» .

• النَّوعُ التَّاسِعُ وَالْأَرْبَعُونَ :

مَعْرِفَةُ الْمُفْرَدَاتِ

وَهُوَ فَنُّ حَسَنٌ يُوجَدُ فِي أَوَاخِرِ الْأَبْوَابِ ، وَأُفْرِدَ بِالتَّصْنِيفِ .

(النوع التاسع والأربعون : معرفة المفردات) مِنْ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى
وَالْأَلْقَابِ فِي الصَّحَابَةِ وَالرُّوَاةِ وَالْعُلَمَاءِ .

(وهو فَنُّ حَسَنٌ يَوْجَدُ فِي أَوَاخِرِ الْأَبْوَابِ) مِنْ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي
الرُّجَالِ ، بَعْدَ أَنْ يَذْكُرُوا الْأَسْمَاءَ الْمَشْتَرَكَةَ .

(وَأُفْرِدَ بِالتَّصْنِيفِ) أَفْرَدَهُ الْبَرْدِجِيُّ ، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
بَكِيرٍ مَوَاضِعَ لَيْسَتْ بِمَفَارِيدَ ، وَأَخَّرَ أَلْقَابًا لَا أَسْمَاءَ ، كـ «الْأَجْلَحِ» .


* * *

وَهُوَ أَقْسَامٌ :

الْأَوَّلُ : فِي الْأَسْمَاءِ :

فَمِنْ الصَّحَابَةِ : «أَجْمَدُ» - بِالْجِيمِ - ابْنُ عُجَيَّانَ : كَسْفِيَّانَ ،
وَقِيلَ : كَعْلَيَّانَ ، «جُبَيْبُ» بِضَمِّ الْجِيمِ ، «سَنْدَرُ» ، «شَكْلُ»
بِفَتْحِهِمَا ، «صُدَيْيُ» أَبُو أَمَامَةَ ، «صُنَابِخُ» بْنُ الْأَعْسَرِ ،
«كَلْدَةُ» - بِفَتْحِهِمَا - ابْنُ حَنْبَلٍ ، «وَابِصَةُ» بْنُ مَعْبُدٍ ،

«نُبَيْشَةُ الْخَيْرِ»، «شَمْعُونُ» أَبُو رَيْحَانَةَ، بِالشَّيْنِ وَالغَيْنِ
 الْمُعْجَمَتَيْنِ، وَيُقَالُ: بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، «هُيَيْبٌ» مُصَغَّرُ
 بِالْمُوَحَّدَةِ الْمُكَرَّرَةِ، «ابْنُ مُغْفِلٍ» بِإِسْكَانِ الْمُعْجَمَةِ،
 «لُبَيْيٌّ» - بِاللَّامِ كَأَبِيٍّ - ابْنُ «لَبَا» كَ«عَصَا».

وَمِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ: «أَوْسَطُ» بَنُ عَمْرِو، «تَدُومُ» بِفَتْحِ الْمُثَنَاءِ
 مِنْ فَوْقٍ - وَقِيلَ: مِنْ تَحْتُ - وَبِضَمِّ الدَّالِ، «جِيلَانُ» بِكَسْرِ
 الْجِيمِ، «أَبُو الْجَلَدِ» بَفَتْحِهِمَا، «الدُّجَيْنُ» بِالْجِيمِ مُصَغَّرُ، «زِرُّ
 ابْنِ حُبَيْشٍ»، «سُعَيْرُ بْنُ الْخَمْسِ»، «وُزْدَانُ»، «مُسْتَمِرُّ بْنُ
 الرِّثْيَانِ»، «عَزَوَانُ» بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ الزَّيِّ، «نَوْفُ
 الْبِكَالِيِّ» بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَتَخْفِيفِ الْكَافِ، وَغَلَبَ عَلَى
 أَلْسِنَتِهِمُ الْفَتْحُ وَالتَّشْدِيدُ، «ضُرَيْبُ بْنُ نُقَيْرِ بْنِ شُمَيْرٍ»
 مُصَغَّرَاتُ، وَنُقَيْرٌ: بِالْقَافِ، وَقِيلَ: بِالْفَاءِ، وَقِيلَ: نُقَيْلٌ بِالْفَاءِ
 وَاللَّامِ، «هَمْدَانُ» بَرِيدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ  بِالْمُعْجَمَةِ
 وَفَتْحِ الْمِيمِ كَالْبَلَدَةِ، وَقِيلَ: بِالْمُهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ الْمِيمِ
 كَالْقَبِيلَةِ.

(وهو أقسام:

الأوَّلُ فِي الْأَسْمَاءِ:

فَمِنْ الصَّحَابَةِ: «أَجْمَدُ» - بِالْجِيمِ -، وَضَبَطَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بِنُ

العربي بالحاءِ المُهملةِ ، فَوهِمَ ، (ابن عُجَيان) - بَضَمَ المُهملةِ وسُكُونِ الجيمِ وتحتيةِ ، (كسفيان) .

وقيل : بالضَمِّ والفتحِ والتشديدِ .

(وقيل : كـ «عُلَيَّان») هَمْدَانِيٌّ ، شهد فتحَ مِصرَ .

قال ابنُ يونس : لا أعلمُ له روايةً .

(«جُبَيْب») بنُ الحارثِ (بضَمِّ الجيمِ) وموَحَّدَتين ، وغلط ابنُ شاهين فجعله بالحاءِ المُعجمةِ ، وغلَطَ بعضهم فجعله بالراءِ آخِرَه^(١) .

(«سَنَدَر») - بفتحِ المهملتين بَيْنهما نوْنٌ ساكنةٌ - الخصي ، مولى زُنْبَاعِ الجُدامي ، نَزَلَ مِصرَ ، ويُكنى أبا الأسود ، وأبا عبد الله باسمِ ابنِهِ . وظنَّ بعضهم أَنهما اثنان ، فاعترض على ابنِ الصلاحِ في دَعْوَى أَنَّهُ فردٌ ، وليس كذلك ؛ كما قال العراقي^(٢) .

(«شَكَلٌ» - بفتحهما) - ابنُ حميدِ العبسي^(٣) ، من رَهْطِ حُذَيْفَةَ ، نَزَلَ الكوفةَ ، روى حديثَهُ أصحابُ «السُّنن» .

(«صُدَيْيٌ») - بالضَمِّ والفتحِ والتشديدِ - ابنُ عَجَلان (أبو أَمَامَة) الباهلي .

(«صُنَابِح») - بالضَمِّ آخِرَه مهملة - (ابنُ الأَعرسِ) البجليُّ الأَحمسي .

قال العراقي^(٤) : وقد اعترضَ بأنَّ أبا نُعيمٍ ذكر في «الصحابة» آخَرَ

(٢) «التقييد» (ص : ٣٦٢ - ٣٦٣) .

(١) في «ص» : «الموحدة» .

(٤) «التقييد» (ص : ٣٦٣) .

(٣) في «ص» : «العنسي» خطأ .

اسمُهُ «صُنَابِح». والجواب : أَنَّهُ بعد أن ذَكَرَهُ قال : هو عِنْدِي الْمُتَقَدِّمُ .

● تنبيه :

قال ابنُ عبدِ البر^(١) : ليس الصُّنَابِحُ هذا الصُّنَابِحِيُّ الذي رَوَى عن أبي بكرٍ ؛ لأنَّ هذا اسمٌ وذاك نَسَبٌ ، وهذا صحابيٌّ وذاك تابعيٌّ ، وهذا كوفيٌّ وذاك شاميٌّ .

وقال شيخُ الإسلامِ في «الإصابة»^(٢) : قيل : في كلِّ مِنْهُمَا «صُنَابِحٌ» و«صُنَابِحِيٌّ» ، لكن الصواب في ابنِ الأَعرسِ صُنَابِحٌ ، وفي الآخرِ صُنَابِحِيٌّ ، ويظهرُ الفرقُ بينهما بالرُّواةِ عنهما ، فحيثُ جاءت الروايةُ عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ عنه ، فهو ابنُ الأَعرسِ ، وهو الصحابيُّ وحديثُهُ موصولٌ ، وحيثُ جاءت عن غيرِ قيسٍ عنه ، فهو الصُنَابِحِيُّ ، وهو التابعيُّ ، وحديثُهُ مُرسلٌ .

قلتُ : أَضْبَطُ من هذا : أَنَّ الصُّنَابِحَ لم يروِ غيرَ حديثين ، فيما ذَكَرَ ابنُ البرقيِّ .

وزاد الطبرانيُّ ثالثاً من روايةِ الحارثِ بنِ وَهَبٍ عنه ، وَغُلِّطَ فيه بأنَّه الصُّنَابِحِيُّ^(٣) .

(«كَلْدَةُ» - بفتحِهما ابنُ حنبلٍ) بلفظِ جَدِّ الإمامِ أحمدَ .

(«وَابِصَةُ») - بكسرِ الموحَّدةِ ومُهْمَلَةٍ - (ابنُ مَعْبَدَ .

(١) «الاستيعاب» (٢/ ٧٤٠) .

(٢) (٣/ ٤٤٨) .

(٣) راجع : «الإصابة» (٣/ ٤٤٨) .

«نُبَيْشَةُ الْخَيْرِ» - بَضَمُ النُّونِ ، وَفَتْحُ الْمُوَحَّدَةِ ، وَسُكُونُ التَّحْتِيَةِ ،
ومعجمة .

قال العراقي^(١) : وليس فردًا ، ففي الصحابة : «نُبَيْشَةُ» غيرُ المذكورِ
في حديثِ الْحَجِّ و«نُبَيْشَةُ بْنُ أَبِي سُلْمَى» رجلٌ روى عنه رشيدُ
أبو موهبٍ ، ذكره ابنُ أبي حاتمٍ^(٢) .

(«شمغون») بُنْ يَزِيدَ الْقُرْطِيُّ (أَبُو رِيحَانَةَ - بِالشَّيْنِ وَالغَيْنِ الْمَعْجَمَتَيْنِ ،
وَيُقَالُ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ) مع إعجام الشين .

وبذلك جزم ابنُ الصلاح^(٣) أولاً ، ثم حكى الثاني بصيغة «يُقَالُ» ،
وقال : إِنَّ ابْنَ يُونُسَ صَحَّحَهُ .

وحكى فيه شيخ الإسلام في «الإصابة»^(٤) قولاً ثالثاً : أَنَّهُ
بِالْمُهْمَلَتَيْنِ ، وَأَنَّهُ أَزْدِيٌّ ، وَيُقَالُ : أَنْصَارِيٌّ ، وَيُقَالُ : قُرَشِيٌّ ، وَيُقَالُ فِيهِ :
أَسْدِيٌّ ، بِسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ .

قال شيخ الإسلام : الْأَسَدُ لُغَةٌ فِي الْأَزْدِ ، وَالْأَنْصَارُ كُلُّهُمْ مِنَ الْأَزْدِ ،
وَلَعَلَّهُ حَالَفٌ بَعْضُ قُرَيْشٍ ، فَتَجْتَمِعُ الْأَقْوَالُ .
نَزَلَ الشَّامَ ، وَلَهُ خَمْسَةُ أَحَادِيثَ .

(«هُبَيْبٌ» - مَصْغَرٌ بِالْمُوَحَّدَةِ الْمَكْرَرَةِ - ابْنُ مُغْفَلٍ - بِإِسْكَانِ
الْمَعْجَمَةِ) وَضَمُّ الْمِيمِ وَكسْرِ الْفَاءِ - الْغَفَارِيُّ .

(١) - «التقييد» (ص : ٣٦٤) . (٢) «الجرح والتعديل» (٥٠٦/٨) .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٣) . (٤) (١٨٤/٣) .

«لُبِّي» - باللام) أَوْلَا ، مُصَغَّرٌ ، (كَأُنِّي) بنِ كَعْبٍ ، وَغَلِطَ ابْنُ قَانِعٍ ، فَسَمَّاهُ «أُبَيَّا» - (ابْنُ لَبَا) - بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ ، (كَ «عَصَا») - من بني أَسَدٍ .

(ومن غير الصَّحَابَةِ : «أَوْسَطُ» بن عَمْرٍو) البَجَلِيُّ ، تَابِعِيٌّ .

(تَدَوُّمٌ - بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ من فوق ، وَقِيلَ : من تحت وبَضْمِ الدَّالِ) - ابن صَبِغِ الْكَلَاعِيِّ .

(«جِيلَانُ» - بكسر الجيم) - ابنُ فَرَوَةَ .

(«أَبُو الْجَلْدِ» - بَفَتْحِهِمَا) - الْأَخْبَارِيُّ .

(الدَّجِينُ بِالْجِيمِ ، مُصَغَّرٌ) - ابنُ ثَابِتٍ أَبُو الْغَصَنِ .

قال ابن الصلاح^(١) : قِيلَ : إِنَّهُ «جُحَا» الْمَعْرُوفُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ غَيْرُهُ .

وعلى الأول مشى الشيرازي في «الألقاب» ، ورواه عن ابن معين ، واختار ما صححه ابن حبان وابن عدي ، وقال : قد روى عنه : ابن المبارك ، ووكيع ، ومسلم بن إبراهيم ، وغيرهم ، وهؤلاء أعلم بالله من أن يزؤوا عن جُحَا^(٢) .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٦١) .

(٢) كذا سياق الكلام ، لكن بالرجوع إلى «التقييد» للعراقي (ص : ٣٦١) يتبين الآتي :

١- أن الشيرازي جزم بأنه جحا .

٢- أن الذي اختار ما صححه ابن حبان وابن عدي ، إنما هو ابن الصلاح والعراقي

أيضاً ، وليس الشيرازي كما يوهمه السياق هنا ، أو يكون الضمير في قوله : «واختار»

=

عائداً على ابن الصلاح .

وما ذُكِرَ من أنه فردٌ قاله أيضًا : البخاريُّ ، وابنُ أبي حاتم وغيرُهما ، وهو دُجَيْنُ العُرَيْنِيَّ^(١) الذي حدَّث عنه ابنُ المبارك .

(زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ) التابعيُّ الكبير .

قال العراقيُّ^(٢) : في عدّه من الأفرادِ نظرٌ ، فلهم^(٣) غيرُ واحدٍ يُسمَّون هكذا ، منهم :

زُرُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْفُقَيْمِيُّ ، صحابيُّ ، ذكره أبو موسى المديني ، وابنُ فتحون ، والطبريُّ .

وزرُّ بْنُ أَرَبْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ أَخِي لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ .

وزرُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّعْلَبِيُّ ، شاعران ، ذكرهما ابنُ ماكولا .

قال العراقيُّ^(٤) : ولا يردان على ابنِ الصلاح ؛ لأنّه ترجم النوعَ للصَّحابة ، والرُّوَاة ، والعلماء ، فخرج الشعراءُ الذين لا صُحبةَ لهم ، فيردُّ عليه الأوّلُ فقط .

= ٣- أن قوله : « قد روى عنه ابن المبارك » - إلخ إنما هو قول ابن عدي ، لا الشيرازي ، كما يوهمه أيضًا السياق هنا .

وأما ما يحكى عن ابن معين ، أن الدجين هو جحا ؛ فهذا رواه ابن عدي في « الكامل » (٣/ ٥٨٤) ، وقال : « وهذه الحكاية عن يحيى أخطأ عليه من حكاها عنه ؛ لأن يحيى أعلم بالرجال من أن يقول هذا . . . » .

(١) في « م » : « العرني » . (٢) « التقييد » (ص : ٣٦٠ - ٣٦١) .

(٣) في « ص » : « فإنهم » . (٤) « التقييد » (ص : ٣٦٢) .

(«سُعَيْرُ») - مُصَغَّرٌ بمهملتين - (ابنُ الخُمْسِ) - بكسرِ المُعْجَمَةِ ،
وَسُكُونِ الميمِ ، ومهملةٍ .

قال ابنُ الصلاح^(١) : انفردَ في اسمِهِ واسمِ أبيه .

وقال العراقي^(٢) : لم ينفرد في اسمِهِ ؛ ففي الصحابة : «سُعَيْرُ بنُ
عداءِ البَكَّائي» ، ذكره ابنُ فتحون ، و«سُعَيْرُ بنُ سوادهَ العامريُّ» ذكره ابنُ
مندِه وأبو نُعيم .

قلتُ : و«سُعَيْرُ بنُ خفافِ التميميُّ» ، ذكره سيفٌ في «الفتوح» ، وأنه
كان عاملاً للنبي ﷺ على بطونِ تميمٍ ، وأقرَّهُ أبو بكرٍ ؛ استدركه شيخُ
الإسلام في «الإصابة»^(٣) .

(«وَرْدَانُ»^(٤)) - بالضمِّ - وهذا مَزِيدٌ^(٥) على ابنِ الصلاح .

(«مُسْتَمِرُّ») - بصيغة الفاعل من «استمرَّ» - (ابنُ الرِّيانِ) تابعيٌّ رأى
أنسا .

قال العراقي^(٦) : وليس فردًا ، فَلَهُم «المُسْتَمِرُّ الناجي» ، والدُّ
إبراهيمَ ، روى له ابنُ ماجه حديثًا ، وكِلَاهُمَا بصريٌّ .

(«عَزْوانُ» - بفتحِ المهملة وإسكانِ الزَّاي) - ابنُ يزيدَ^(٧) الرِّقَاشي .
وقد اعترض هذا بأمرين :

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٢) . (٢) «التقييد» (ص : ٣٦٢) .

(٣) «الإصابة» (١٢٠/٣) . (٤) في «ص» و«م» : «قردان» .

(٥) في «ص» و«م» : «يزيد» . (٦) «التقييد» (ص : ٣٦٤) .

(٧) صوابه : «ابن زَيْد» . راجع : «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٢/٣٦٤) .


أحدهما : أنه لا يُعرف له رواية ، وإنما روى عن أنسٍ شيئاً من قوله .
الثاني : أن لهم « عزوان » آخر لم يُنسب .

وأجيب : بأن ابنَ مأكولا - بعد أن ذكره - قال ^(١) : لعلهُ الأول .
(« نَوْفٌ ») - بالفتح والسكونِ ابنُ فضالة - (البِكالِي - بكسر الموحدة ،
وتخفيف ^(٢) الكاف - وغلبَ على ألسنتهم الفتح والتشديد) ، والصوابُ
الأول .

ونسبتهُ إلى بني بكالٍ بن دغميٍّ ، بطنٌ من حميرٍ ، وهو ابنُ امرأةٍ كعبِ
الأخبارِ ، وقيل : ابنُ أخيه .

قال العراقي ^(٣) : وليس فرداً ، بل لهم « نَوْفٌ بنُ عبد الله » ، روى عن
عليٍّ بن أبي طالبٍ ، وعنه : سالمٌ بنُ أبي حفصة ، وفرقدُ السبخيٍّ ، وذكره
ابنُ حبانٍ في « الثقات » .

(« ضَرِيبٌ ») - بالمعجمة والراءِ - (ابنُ نُقَيْرٍ بنِ شُمَيْرٍ) - الثلاثة -
(مصغرات . و « نَقِيرٌ ») والدُّهُ (بالقافِ ، وقيل : بالفاءِ ، وقيل : « نُقِيلٌ »
بالفاء واللام .

« هُمْدَانٌ » - بَرِيدُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ  - بالمعجمة وفتح الميم كالبلدة .
وقيل : بالمهملة وإسكانِ الميم كالقبيلة) .

* * *

(٢) في « م » : « وسكون » .

(١) « الإكمال » (١٨ / ٧) .

(٣) « التقييد » (ص : ٣٦٤) .

القسم الثاني : الكنى :

«أَبُو الْعَبِيدَيْنِ» - بِالتَّثْنِيَةِ وَالتَّصْغِيرِ - اسْمُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَبْرَةَ ،
 «أَبُو الْعُشْرَاءِ» أُسَامَةُ ، وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ . «أَبُو الْمُدَلَّةِ» - بِكَسْرِ
 الْمُهِمْلَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ الْمُشَدَّدَةِ - لَمْ يُعْرِفِ اسْمُهُ ، وَانْفَرَدَ
 أَبُو نُعَيْمٍ بِتَسْمِيَّتِهِ : «عَبِيدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» . «أَبُو مُرَايَةَ» -
 بِالْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتٍ ، وَضَمِّ الْمِيمِ ، وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ - اسْمُهُ :
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو . «أَبُو مُعَيْدٍ» - مُصَغَّرُ - حَفْصُ بْنُ غَيْلَانَ .

(القسم الثاني ، الكنى :

«أَبُو الْعَبِيدَيْنِ» - بِالتَّثْنِيَةِ وَالتَّصْغِيرِ - اسْمُهُ : مُعَاوِيَةُ بْنُ سَبْرَةَ) ، مِنْ
 أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، لَهُ حَدِيثَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ .

(«أَبُو الْعُشْرَاءِ») الدارميُّ ، اسْمُهُ : (أُسَامَةُ) بْنُ مَالِكٍ بْنِ قَهْطَمٍ -
 بِكَسْرِ الْقَافِ ، فِيمَا ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١) فِي «النَّوْعِ الْخَامِسِ وَالْأَرْبَعِينَ» أَنَّهُ
 الْأَشْهُرُ .

(وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ) فَقِيلَ : يَسَارُ بْنُ بَلَزٍ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَقِيلَ : عَطَارْدُ بْنُ
 بَلَزٍ ، وَقِيلَ : ابْنُ بَرْزٍ - بَرَاءٌ سَاكِنَةٌ - وَقِيلَ : مَفْتُوحَةٌ - ثُمَّ زَائِي .

(«أَبُو الْمِدَلَّةِ» - بِكَسْرِ الْمُهِمْلَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ الْمُشَدَّدَةِ - لَمْ يُعْرِفِ

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٤٩) .

اسمُهُ ، وانفردَ أبو نعيمٍ بتسميته «عبدَ اللَّهِ بن عبدِ اللَّهِ» ، كذا قالَ ابنُ الصلاح^(١) أيضًا .

قال العراقي^(٢) : وليسَ كذلك ، بل سمّاه كذلك ابنُ حبانٍ في «الثقات»^(٣) .

وقال أبو أحمدَ الحاكمُ ، هو : أخو سعيد بن يسارٍ ، وأخطأ ؛ إنّما ذاك «أبو مزرد» ، وهو أيضًا فردٌ ، واسمه : عبدُ الرحمن بنُ يسارٍ .

قال ابن الصلاح^(٤) في «أبي المدّة» : روى عنه الأعمشُ ، وابنُ عيينة ، وجماعةٌ .

قال العراقي^(٥) : وهو وهمٌ عجيبٌ ؛ فلم يرو عنه واحدٌ منهم أصلاً ، بل انفردَ عنه أبو مجاهدٍ سعدُ الطائيُّ ، كما صرّح به ابنُ المديني ، ولا أعلمُ في ذلك خلافاً بين أهلِ الحديثِ .

(«أبو مُرّاية» - بالُمُثَنَّاة من تحت ، وضمّ الميم ، وتخفيفِ الرَّاءِ - اسمُهُ : عبدُ اللَّهِ بنُ عمرو) تابعيٌّ روى عنه قتادةٌ .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٦) . (٢) «التقييد» (ص : ٣٦٧) .

(٣) هذا التعقب ليس فيه فائدة ، فإن الظاهر أن ابن حبان اعتمد في تسميته على رواية أبي نعيم التي سماه فيها . وابن حبان يغتر بذلك كثيراً .

راجع : «الإرشادات» (ص : ١٩١ - ١٩٢) . والله أعلم .

(٤) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٦) .

(٥) «التقييد» (ص : ٣٦٦) .

(أبو مُعَيْد - مصغر) مُخَفَّفُ الْيَاءِ - (حَفْصُ بْنُ غِيْلَانَ) الْهَمْدَانِيُّ ،
رَوَى عَنْ مَكْحُولٍ وَغَيْرِهِ .

* * *

الْقِسْمُ الثَّالِثُ : الْأَلْقَابُ :

« سَفِينَةُ » مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : مِهْرَانٌ وَقِيلَ : غَيْرُهُ . « مِنْدَلٌ »
بِكَسْرِ الْمِيمِ عَنِ الْخَطِيبِ وَغَيْرِهِ ، وَيَقُولُونَهُ بِفَتْحِهَا ، اسْمُهُ :
عَمْرُو . « سُخْنُونٌ » - بِضَمِّ السَّيْنِ وَفَتْحِهَا - عَبْدُ السَّلَامِ .
« مُطَيِّنٌ » ، و« مُشَكَّدَانَهُ » ، وَآخَرُونَ .

(الْقِسْمُ الثَّالِثُ : الْأَلْقَابُ :

« سَفِينَةُ » ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) لَقَبٌ ، فَرْدٌ ، اسْمُهُ : (مِهْرَان) -
بِالْكَسْرِ - (وَقِيلَ غَيْرُهُ) وَسَيَأْتِي فِي النُّوعِ الْآتِي .
وَسَبَبُ تَلْقِيهِ « سَفِينَةُ » أَنَّهُ حَمَلَ مَتَاعًا كَثِيرًا لِرِفْقَتِهِ فِي الْغَزْوِ ، فَقَالَ لَهُ
النَّبِيُّ ﷺ : « أَنْتَ سَفِينَةُ » .

(« مِنْدَلٌ » - بِكَسْرِ الْمِيمِ عَنِ الْخَطِيبِ وَغَيْرِهِ ، وَيَقُولُونَهُ بِفَتْحِهَا) قَالَ
الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ نَاصِرٍ : وَهُوَ الصَّوَابُ ، نَقَلَهُ الْعِرَاقِيُّ فِي
« نُكَّتِهِ » ^(١) .

(اسْمُهُ : عَمْرُو) بَنُ عَلِيٍّ .

- («سُحْنُونُ» - بِضَمِّ السَّيْنِ ، وَفَتْحِهَا - : عَبْدُ السَّلَامِ) بَنُ سَعِيدِ
التَّنُوخِيِّ ، الْقَيْرَوَانِيِّ ، صَاحِبِ «الْمُدَوَّنَةِ» .
- («مُطَيِّنُ») - مُصَغَّرُ - الْحَضْرَمِيِّ .
- (و«مُشْكَدَانَهُ») - بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْكَافِ
وَالْمَهْمَلَةِ ، بَعْدَ الْأَلْفِ نُونُ - (وآخَرُونَ) .
- يَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ فِي هَذَا قِسْمٌ رَابِعٌ فِي الْأَنْسَابِ .

* * *

• النَّوْعُ الْخَمْسُونَ :

الأَسْمَاءُ وَالْكُنَى

صَنَّفَ فِيهِ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، ثُمَّ مُسْلِمٌ ، ثُمَّ النَّسَائِيُّ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ ، ثُمَّ ابْنُ مَنْدَه ، وَغَيْرُهُمْ .

وَالْمُرَادُ مِنْهُ : بَيَانُ أَسْمَاءِ ذَوِي الْكُنَى ، وَمُصَنَّفُهُ يُبَوِّبُ عَلَى حُرُوفِ الْكُنَى .

(النوع الخمسون : الأسماء والكنى) أي : معرفة أسماء من اشتهر بكنيته ، وكنى من اشتهر باسمه .

وَيَنْبَغِي الْعَنَاءُ بِذَلِكَ ؛ لِثَلَا يُذَكَّرَ مَرَّةً الرَّاوِي بِاسْمِهِ وَمَرَّةً بِكُنْيَتِهِ ، فَيُظَنُّهُمَا مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ رَجُلِينَ ، وَرُبَّمَا ذُكِّرَ بِهِمَا مَعًا ، فَيُتَوَهَّمُ رَجُلَيْنِ . كَالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْحَاكِمُ ^(١) مِنْ رَوَايَةِ أَبِي يَوْسَفَ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادَ ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ ، عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا : « مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ ، فَإِنَّ قِرَاءَتَهُ لَهُ قِرَاءَةٌ » .

قَالَ الْحَاكِمُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادَ ، هُوَ أَبُو الْوَلِيدِ ؛ بَيَّنَّهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ . قَالَ الْحَاكِمُ : وَمَنْ تَهَاوَنَ بِمَعْرِفَةِ الْأَسْمَاءِ أَوْرَثَهُ مِثْلَ هَذَا الْوَهْمِ ^(٢) .

(١) « معرفة علوم الحديث » (ص : ١٧٧ - ١٧٨) .

(٢) راجع : كتابي « الإرشادات » (ص : ١٥٨ - ١٦٨) .

قال العراقي^(١): ورُبما وقع عكسُ ذلك، كحديث أبي أسامة، عن حماد بن السائب السابق، أخرجه النسائي، وقال: «عن أبي أسامة حماد ابن السائب»، وإنما هو «عن حماد»، فأسقط «عن»، وخفي عليه أن الصواب: «عن أبي أسامة حماد بن أسامة».

قال: ولقد بلغني عن بعض من درس في الحديث أنه أراد الكشف عن ترجمة «أبي الزناد» فلم يهتد إلى موضعه من كتب الأسماء، لعدم معرفته باسمه^(٢).

قال المصنف: (صنّف فيه) أي: في هذا النوع جماعة منهم: عليّ ابن المديني، ثمّ مسلم بن الحجاج، ثمّ النسائي، ثمّ الحاكم أبو أحمد - وهو غير أبي عبد الله صاحب «علوم الحديث» و«المستدرک» - ثمّ ابن منده، وغيرهم) كأبي بشر الدولابي.

قال العراقي^(٣): وكتاب أبي أحمد أجلّ تصانيف هذا النوع، فإنه يذكر فيه من عُرف اسمه ومن لم يُعرف، وكتاب مسلم والنسائي لم يذكر فيه إلا من عُرف اسمه.

(١) «التبصرة» (١١٦/٣).

(٢) وذكر صاحب «الإكمال» (ص: ٣٩٠) مستدرکاً على «تهذيب الكمال»: «الماجشون ابن أبي سلمة»، وقال: «ليس بمشهور»، فتعقبه الحافظ ابن حجر في «التعجيل» (٢١٩/٢) بقوله: ذُكر هذا كله في الأسماء، واستدراكه على «تهذيب الكمال» مما ينادي على فاعله بالقصور في باب النقل والفهم معاً؛ فإن «الماجشون» لقب وليس باسم، وهو مذكور في «فصل الألقاب» من «التهذيب» اهـ.

(٣) «التبصرة» (١١٦/٣).

(والمراد منه : بيان أسماء ذوي الكنى ، ومصنّفه ييُوبُ) تصنيّفه (على حروف) المعجم في (الكنى) ، ويذكرُ أسماء أصحابها ، فيذكرُ في حرف الهمزة : «أبا إسحاق» ، وفي الباء : «أبا بشرٍ» ونحوها .

* * *

وهو أقسام :

الأول : مَنْ سُمِّي بالكنية ، لا اسمَ لَهُ غَيْرَهَا .

وهو ضربان : مَنْ لَهُ كُنْيَةٌ : كأبي بكرِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ ، أحدِ

الفُقهاء السَّبعة ، اسمه : أَبُو بَكْرٍ ، وَكُنْيَتُهُ : أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

وَمِثْلُهُ : أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، كُنْيَتُهُ : أَبُو مُحَمَّدٍ .

قال الخطيبُ : لا نَظِيرَ لَهُمَا : وَقِيلَ : لا كُنْيَةَ لابنِ حَزْمٍ .

الثاني : مَنْ لا كُنْيَةَ لَهُ : كأبي بلالٍ عَنْ شَرِيكِ ، وكأبي حصينٍ -

بفتح الحاءِ - عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ .

(وهو أقسام) تسعة ، ابتكرها ابنُ الصلاح^(١) :

(الأول : مَنْ سُمِّي بالكنية ، لا اسمَ لَهُ غَيْرَهَا ، وهو ضربان :

مَنْ لَهُ كُنْيَةٌ) أُخْرَى زيادةً عَلَى الاسمِ .

قال ابنُ الصلاح^(٢) : فَصَارَ كَأَنَّ لِلْكُنْيَةِ كُنْيَةً ، قال : وذلك ظَرْفٌ

عَجِيبٌ .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٨) . (٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٨) .

(كأبي بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام المخزومي ، (أحد الفقهاء السبعة) بالمدينة ، (اسمه «أبو بكر» ، وكُنِيَّته «أبو عبد الرحمن») .
قال العراقي^(١) : هذا قولٌ ضعيفٌ ، رواه البخاري في «التاريخ»^(٢) ،
عن سُمي مولى أبي بكر ، وفيه قولان آخران .

أحدهما : أن اسمه «محمد» ، و«أبو بكر» كُنِيَّته ، وبه جزم البخاري .
والثاني : أن اسمه كُنِيَّته ، وهو الصحيح ، وبه جزم ابن أبي حاتم ،
وابن حبان ، وقال المزي : إنه الصحيح .

(ومثله : أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الأنصاري (كُنِيَّته :
«أبو محمد» . قال الخطيب : لا نظير لهما) في ذلك .

(وقيل : لا كنية لابن حزم) غير الكنية التي هي اسمه .

(الثاني) من الضربين : (من لا كنية له) غير الكنية التي هي اسمه ،
(كأبي بلال) الأشعري ، الراوي (عن شريك) .

وكأبي حصين - بفتح الحاء (ابن يحيى بن سليمان الرازي ، الراوي
(عن أبي حاتم الرازي) .

قال كلٌّ منهما : اسمي وكُنِيَّتي واحدٌ .

وكذا قال أبو بكر بن عياش المقرئ : ليس لي اسمٌ غير أبي بكر .

* * *

القِسْمُ الثَّانِي : مَنْ عُرِفَ بِكُنْيَتِهِ ، وَلَمْ يُعْرِفْ آلَهُ اسْمٌ أَمْ لَا ؟
 كَ « أَبِي أَنَسٍ » - بِالنُّونِ - صَحَابِيٌّ ، وَ « أَبِي مُؤَيَّبَةَ » مَوْلَى
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ « أَبِي شَيْبَةَ » الْخُدْرِيُّ ، وَ « أَبِي الْأَبْيَضِ » عَنْ
 أَنَسٍ ، وَ « أَبِي بَكْرٍ » بِنِ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ ، وَ « أَبِي النَّجِيبِ » -
 بِالنُّونِ الْمَفْتُوحَةِ - وَقِيلَ : بِالتَّاءِ الْمَضْمُومَةِ ، وَ « أَبِي حَرِيرٍ » -
 بِالْحَاءِ وَالزَّايِ - الْمَوْقِفِيُّ ، وَالْمَوْقِفُ : مَحَلَّةٌ بِمِصْرَ .

(القسم الثاني : مَنْ عُرِفَ بِكُنْيَتِهِ وَلَمْ يُعْرِفْ آلَهُ اسْمٌ) ولكن لم نقف
 عليه ، (أَمْ لَا) اسْمٌ لَهُ أَصْلًا ؟

ك « أَبِي أَنَسٍ » - بالنون - ، صحابي (كناني ، ويقال : ديلي^(١) .
 و « أَبِي مُؤَيَّبَةَ » مولى رسول الله ﷺ .

و « أَبِي شَيْبَةَ » الْخُدْرِيُّ) الذي مات في حصارِ القُسْطَنْطِينِيَّةِ .
 و « أَبِي الْأَبْيَضِ ») التابعي ، الراوي (عن أنس) بن مالك .

وقال العراقي^(٢) : سَمَّاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « الْكُنَى » وَفِي « الْجَرَحِ
 وَالتَّعْدِيلِ » فِي الْأَسْمَاءِ : « عَيْسَى » ، لَكِنْ أَعَادَهُ فِي آخِرِهِ فِي « الْكُنَى الَّذِينَ
 لَا تُعْرَفُ أَسْمَاؤُهُمْ » ، وَقَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ
 أَبِي الْأَبْيَضِ ؟ فَقَالَ : لَا نَعْرِفُ اسْمَهُ .

(١) فِي « م » : « دُولِي » . ، وَهُوَ قَوْلٌ فِيهِ أَيْضًا ، كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ ، وَقَالَ : « وَالهَمْزَةُ
 مَفْتُوحَةٌ فِي النِّسْبِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَمَكْسُورَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ عَلَى الشَّدُوذِ فِيهِ » .

(٢) « التَّقْيِيدُ » (ص : ٣٧٠) .

قال ابنُ عساكر^(١) : ولعلَّ ابنُ أبي حاتم وجد في بعضِ رواياته
«أبو الأبيض عبي» ، فتصحَّف عليه بـ«عيسى» .

و«أبي بكر» بنِ نافعٍ مولى ابنِ عُمرَ .

و«أبي النَّجيب بالنون» - المفتوحة وقيل : بالناء (الفوقية) (المضمومة) .

قال ابنُ الصلاح^(٢) : مولى عبدِ الله بنِ عمرو بنِ العاصِ .

وقال العراقي^(٣) : بَلْ مَوْلَى عبدِ اللَّهِ بنِ سعدِ بنِ أبي سرحٍ ، بلا
خِلافٍ .

قال : وقد جَزَم ابنُ مأكولا^(٤) بأن اسمه «ظليم» ، وحقَّاه قبله ابنُ
يونس .

و«أبي حَرِيز» - بالحاءِ (المفتوحة والراء المكسورة) (والزاي)

آخره - (الموقفي) - بفتح الميم ، وسكون الواو ، وكسرِ القاف ، ثُمَّ
فاء - (المَوْقِفُ محلَّةٌ بمصر) .

القِسْمُ الثَّالِثُ : مَنْ لُقِّبَ بِكُنْيَتِهِ وَلَهُ غَيْرُهَا اسْمٌ وَكُنْيَةٌ :

كـ «أبي تُرابٍ» عليُّ بنِ أبي طالبٍ أبي الحسنِ ، و«أبي الرُّنَادِ» عبدُ الله

ابن ذكوانٍ أبي عبدِ الرَّحْمَنِ ، و«أبي الرَّجَالِ» محمد بن عبدِ الرَّحْمَنِ

أبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، و«أبي ثُمَيْلَةَ» يَحْيَى بنِ وإضحِ أبي مُحَمَّدٍ ،

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٠) .

(١) «تهذيب الكمال» (٩/٣٣) .

(٤) «الإكمال» (٥/٢٨٠ - ٢٨١) .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٧٠) .

و«أبي لأذان» الحافظ عمر بن إبراهيم أبي بكر، وأبي الشيخ الحافظ عبد الله بن محمد، وأبي حازم العبدي عمر بن أحمد أبي حفص .
(القسم الثالث : مَنْ لُقِّبَ بكنية، وله غيرها اسم وكنية .

ك«أبي تراب» علي بن أبي طالب (اسمًا، (أبي الحسن) كنية، لُقِّبَ بذلك النبي ﷺ، حيثُ قال له : «قُمْ أبا تراب»، وكان نائمًا عليه .

و«أبي الزناد» عبد الله بن ذكوان أبي عبد الرحمن .

و«أبي الرجال» محمد بن عبد الرحمن أبي عبد الرحمن (لُقِّبَ بذلك ؛ لأنه كان له عشرة أولاد رجال .

و«أبي تميلة» - بضم الفوقية، مُصَغَّرٌ - (يحيى بن واضح، أبي محمد .

و«أبي الأذان» - بالمدّ جمعُ «أذن» - (الحافظ عمر بن إبراهيم أبي بكر) لُقِّبَ به ؛ لأنه كان كبير الأذنين .

و«أبي الشيخ» الحافظ عبد الله بن محمد (بن حيّان الأصبهاني، أبي محمد .

و«أبي حازم» العبدي - بضم الدال^(١)، نسبة إلى عبّويه - جدّ (عمر بن أحمد أبي حفص) .

* * *

القسم الرابع : مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ ، أو أَكْثَرُ : كابن جُرَيْج : أبي الوليد ،

(١) فالنسبة إليه «عبّوي»، وإذا قيل بالفتح، فالنسبة إليه «عبّوي» .

وَأَبِي خَالِدٍ . وَمَنْصُورِ الْفُرَاوِيِّ : أَبِي بَكْرٍ ، وَأَبِي الْفَتْحِ ،
وَأَبِي الْقَاسِمِ .

(القسم الرابع : من له كنيستان ، أو أكثر :

كابن جريج : أَبِي الْوَلِيدِ ، وَأَبِي خَالِدٍ .

وَمَنْصُورِ الْفُرَاوِيِّ) شَيْخُ ابْنِ الصَّلَاحِ : (أَبِي بَكْرٍ ، وَأَبِي الْفَتْحِ ،
وَأَبِي الْقَاسِمِ) . وَكَانَ يُقَالُ لَهُ : ذُو الْكُنَى .

* * *

الْقِسْمُ الْخَامِسُ : مَنْ اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ : كـ «أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ» ،

أَبِي زَيْدٍ ، وَقِيلَ : أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَقِيلَ : أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَقِيلَ :
أَبُو خَارِجَةَ ، وَخَلَاتِقٌ لَا يُخْصَوْنَ ، وَبَعْضُهُمْ كَالَّذِي قَبْلَهُ .

(القسم الخامس : من اختلف في كنيته) دُونَ اسْمِهِ .

وَقَدْ أُلْفَ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءِ الْهَرَوِيُّ مُؤَلِّفًا .

(كـ «أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ») الْحَبُّ : (أَبِي زَيْدٍ ، وَقِيلَ : أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَقِيلَ :

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَقِيلَ : أَبُو خَارِجَةَ .

وَخَلَاتِقٌ لَا يُخْصَوْنَ) كَأَبِي بَنِي كَعْبٍ : أَبُو الْمَنْذَرِ ، وَقِيلَ : أَبُو الطَّفِيلِ .

(وَبَعْضُهُمْ كَالَّذِي قَبْلَهُ) عِبَارَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ^(١) : وَفِي بَعْضٍ مِّنْ ذِكْرِ فِي

هَذَا الْقِسْمِ ، مَنْ هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مُلْتَحِقٌ بِالَّذِي قَبْلَهُ .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٢) .

القِسْمُ السَّادِسُ : مَنْ عُرِفَتْ كُنْيَتُهُ ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ : كَأَبِي
بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ : حُمَيْلٌ بِضَمِّ الْمُهِمْلَةِ ، عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ :
بَجِيمٌ مَفْتُوحَةٌ . وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَهَبٌ ، وَقِيلَ : وَهْبُ اللَّهِ .
وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرِ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ ثَلَاثِينَ قَوْلًا ،
وَهُوَ أَوَّلُ مَكْنِيٍّ بِهَا . وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى - قَالَ الْجُمْهُورُ - :
عَامِرٌ . وَابْنُ مَعِينٍ : الْحَارِثُ . وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ الْمُقْرِئُ ، فِيهِ
نَحْوُ أَحَدَ عَشَرَ قَوْلًا ، قِيلَ : أَصَحُّهَا : شُعْبَةُ ، وَقِيلَ : أَصَحُّهَا :
اسْمُهُ كُنْيَتُهُ .

(القسم السادس من عُرِفَتْ كُنْيَتُهُ ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ .

كـ «أبي بصرة الغفاري» - بلفظ البلد .

(«حُمَيْلٌ» - بِضَمِّ الْمُهِمْلَةِ) مُصَغَّرًا (عَلَى الْأَصَحِّ . وَقِيلَ : بَجِيمٌ
مَفْتُوحَةٌ) - مُكَبَّرًا .

(و«أَبِي جُحَيْفَةَ» : «وَهْبٌ» ، وَقِيلَ : «وَهْبُ اللَّهِ» .

وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرِ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ ثَلَاثِينَ قَوْلًا) فِي
اسْمِهِ وَاسْمُ أَبِيهِ ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ إِسْحَاقَ ، وَصَحَّحَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي
«الْكُنَى» ، وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّذْنِيبِ» ، وَآخَرُونَ .

وَنَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ» ، عَنْ الْبَخَارِيِّ ، وَالْمُحَقِّقِينَ ،
وَالْأَكْثَرِينَ .

روى الحاكم في «المستدرک»^(١) من طريق ابن إسحاق قال : حدّثني بعض أصحابي ، عن أبي هريرة قال : كان اسمي في الجاهلية عبد شمس ابن صخر ، فسميت في الإسلام : عبد الرحمن .

وقيل : اسمه : «عمير بن عامر» ، قاله هشام ابن الكلبي ، وخليفة بن خياط ، وصححه الشرف الديماطي أعلم المتأخرين بالأنساب .

وقيل : عبد الرحمن بن غنم ، وقيل : عبد الله بن عائذ ، وقيل : عبد الله بن عامر ، وقيل : عبد الله بن عمرو ، وقيل : سكين بن ودّمة ، وقيل : سكين بن هاني ، وقيل : سكين بن مل ، وقيل : سكين بن صخر ، وقيل : عامر بن عبد شمس ، وقيل : عامر بن عمير ، وقيل : بريز ابن عسرة ، وقيل : عبد نهم^(٢) ، وقيل : عبد شمس ، وقيل : غنم ، وقيل : عبید بن غنم ، وقيل : عمرو بن غنم ، وقيل : عمرو بن عامر ، وقيل : سعيد بن الحارث .

هذه عشرون قولاً اقتصر على حكايتها الحافظ جمال الدين المزي^(٣) .

وقال القطب الحلبي : اجتمع في اسمه واسم أبيه نحو أربعين قولاً مذكورة بالسند في ترجمته في «تاريخ ابن عساكر» .

(١) (٥٠٧/٣) .

(٢) في «ص» و «م» : «عبد تميم» ، والمثبت من «تهذيب المزي» .

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٦٦/٣٤) .

(وهو أول مكني بها) روي عنه : إنما كُنت بأبي هريرة ؛ لأنني وجدت أولادَ هِرَّةٍ وحشية ، فحملتها في كُمِّي ، فقيل : ما هذه ؟ فقلت : هِرَّةٌ . قيل : فأنت أبو هريرة .

قيل : وكان يُكنى قبلها : أبا الأسود .

وقال ابن سعدٍ في « الطبقات »^(١) : أنا روحُ بن عبادَة ، ثنا أسامة بن زيد ، عن عبد الله بن رافع قال : قلتُ لأبي هريرة : لِمَ كَتَّوكَ أبا هريرة ؟ قال : كانت لي هريرةٌ صغيرةٌ ، فكنْتُ إذا كان الليلُ وضعتها في شجرةٍ ، فإذا أصبحتُ أخذتها فلعبتُ بها ، فكَتَّوني أبا هريرة .

(وأبي بردة ابن أبي موسى) الأشعريّ ، (قال الجمهور) : اسمه : (عامرٌ . و) قال يحيى (ابن معين : الحارث .

وأبي بكر ابن عياش المقرئ فيه نحو أحد عشر قولاً ، قيل : أصحُّها : (شعبة) .

عبارة ابن الصلاح^(٢) : قال ابن عبد البر : إن صحَّ له اسمٌ فهو شُعبَةٌ لا غير ، وهو الذي صحَّحه أبو زرعة .

(وقيل : أصحُّها : اسمه كُنيتُه) قال ابن عبد البر ، وهذا أصحُّ ، إن شاء الله ؛ لأنه روي عنه أنه قال : ما لي اسمٌ غير أبي بكر ، وصحَّحه المِزِّي .

وقيل : اسمه محمدٌ ، وقيل : عبد الله ، وقيل : سالمٌ ، وقيل : رُوبة .
 وقيل : مسلم ، وقيل : خدّاش ، وقيل : حمّاد ، وقيل : حبيبٌ ، وقيل :
 مُطرف .

* * *

القِسْمُ السَّابِعُ : مَنْ اخْتَلَفَ فِيهِمَا : كَسْفِينَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ ، قِيلَ : عُمَيْرٌ ، وَقِيلَ : صَالِحٌ ، وَقِيلَ : مِهْرَانٌ ،
 أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَقِيلَ : أَبُو الْبَخْرِيِّ .

(القسم السابع : مَنْ اخْتَلَفَ فِيهِمَا) أي : اسمه وكنيته معاً .

(كسفينة مولى رسول الله ﷺ) .

قيل : (اسمه (عُمَيْرٌ ، وقيل : صالحٌ ، وقيل : مِهْرَانٌ) . وقيل :
 نجرانٌ ، وقيل : رومان ، وقيل : قيسٌ ، وقيل : شُنْبَة - بفتح المعجمة
 والموحدة بينهما نوّن ساكنة - ، وقيل : سَنْبَة - بالمهملة - ، وقيل :
 طهمانٌ ، وقيل : مروان ، وقيل : ذكوانٌ ، وقيل : كيسان ، وقيل :
 سليمانٌ ، وقيل : أيمن ، وقيل : أحمر ، وقيل : أحمد ، وقيل : رباحٌ ،
 وقيل : مُفْلِح ، وقيل : مرقبة^(١) ، وقيل : مبعث^(٢) ، وقيل : عبس^(٣) ،
 وقيل : عيسى .

(١) في «م» : «مرقة» .

(٢) في «الإصابة» (٣/١٣٢) : «معتب» .

(٣) في «ص» : «عنس» .

فهذه اثنان وعشرون قولاً حكاها شيخ الإسلام في «الإصابة»^(١) إلا القول الثاني .

وكُنْيته : (أبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو البختری) .

* * *

القِسْمُ الثَّامِنُ : مَنْ عُرِفَ بِالْاِثْنَيْنِ : كَأَبَاءِ عَبْدِ اللَّهِ أَصْحَابِ
الْمَذَاهِبِ : سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ
الشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَغَيْرُهُمْ .

(القسم الثامن : من عُرف بالاثنتين) ولم يُختلف في واحدٍ منهما ،
(كأباء عبد الله أصحاب المذاهب : سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، ومحمد بن
إدريس الشافعي ، وأحمد بن حنبل) ، وكأبي حنيفة النُّعْمَانُ بن ثابت
(وغيرهم) من لا يحصى .

ومن الصحابة : الخلفاء الأربعة : أبو بكر عبد الله ، وأبو حفص عمر ،
وأبو عمرو عثمان ، وأبو الحسن عليّ .

* * *

القِسْمُ التَّاسِعُ : مَنْ اشْتَهَرَ بِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِاسْمِهِ : كَأَبِي إِدْرِيسَ
الْحَوَّلَانِيِّ عَائِدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

(١) (١٣٢/٣) ، وقال الحافظ بعد أن ساق الأقوال : فهذه إحدى وعشرون قولاً .

(القسم التاسع : من اشتهر بها) أي : بكنيته (مع العلم باسمه ،
 كأبي إدريس الخولاني عائذ الله) - بالمعجمة - (ابن عبد الله) .
 وكأبي إسحاق السبيعي : عمرو .
 وأبي الضحى : مسلم .
 قال ابن الصلاح^(١) : ولابن عبد البر فيه تأليفٌ مليحٌ فيمن بعدَ
 الصحابة منهم .

* * *

(١) « علوم الحديث » (ص : ٣٧٣) .

• النَّوْعُ الْحَادِي وَالْخَمْسُونَ :

مَعْرِفَةُ كُنَى الْمَعْرُوفِينَ بِالْأَسْمَاءِ

مَنْ شَأْنُهُ أَنْ يُبَوَّبَ عَلَى الْأَسْمَاءِ .

(النوع الحادي والخمسون : معرفة كُنَى المعروفين بالأسماء) :

قال ابنُ الصلاح^(١) : وهذا مِنْ وَجْهِ ضِدِّ النَّوْعِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ : يَصْلَحُ أَنْ يَجْعَلَ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ ذَاكَ ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ أَصْحَابِ الْكُنَى ، وَأُلْفَ فِيهِ ابْنُ حَبَّانَ ، انْتَهَى .

وعلى الاصطلاح الثاني ؛ مَشَى ابْنُ جَمَاعَةَ فِي «الْمَنْهَلِ الرَّوِيِّ»^(٢) ، فَعَدَّ أَقْسَامَهُ عَشْرَةً .

وتبعه العراقيُّ ، قال : لِأَنَّ الَّذِينَ صَنَّفُوا فِي الْكُنَى جَمَعُوا النَّوْعَيْنِ مَعًا .

وعلى الأوَّل ؛ قال المصنِّفُ - كَابِنِ الصَّلَاحِ^(٣) - : (مَنْ شَأْنُهُ أَنْ يُبَوَّبَ عَلَى الْأَسْمَاءِ) ، ثُمَّ يُبَيِّنُ كُنَاهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ .


فَمِمَّنْ يُكْنَى بِـ «أَبِي مُحَمَّدٍ» مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ : طَلْحَةُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ ،

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٤) .

(٢) (ص : ١١٥) .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٤) .

وَكَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، وَالْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ،
وَابْنُ عَمْرٍو، وَاِبْنُ بُحَيْنَةَ، وَغَيْرُهُمْ.

(١) فَمِنْ «أَبِي مُحَمَّدٍ» مِنَ الصَّحَابَةِ  : طَلْحَةُ) بْنُ
عُبَيْدِ اللَّهِ، (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَثَابِتُ بْنُ
قَيْسٍ) بْنُ الشَّامِاسِ، فِيمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ مَنْدَةَ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.
وَقِيلَ: كُنِيَّتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ، وَالْمَزْيُتِيُّ.

فَعَلَى هَذَا هُوَ مِنْ أَمْثَلَةِ الْقِسْمِ الْخَامِسِ السَّابِقِ.

(وَكَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، وَالْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ) بْنُ
أَبِي طَالِبٍ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ^(٢): فِي هَذَا نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ كُنِيَّتَهُ أَبُو جَعْفَرٍ،
وَبِذَلِكَ كُنَّاهُ الْبَخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ»، وَحَكَاهُ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ إِسْحَاقَ،
وَتَبِعَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حَبَّانٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَابْنُ مَنْدَةَ،
وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

قَالَ: وَكَأَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ اغْتَرَّ بِمَا وَقَعَ فِي «الْكُنَى» لِلنَّسَائِيِّ فِي حَرْفِ
الْمِيمِ:

«أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ»، ثُمَّ رَوَى بِإِسْنَادِهِ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ
عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَعَ أَنَّهُ أَعَادَهُ فِي حَرْفِ
الْجِيمِ، فَذَكَرَهُ: «أَبَا جَعْفَرٍ».

(٢) «التَّقْيِيدُ» (ص: ٣٧٥).

(١) فِي «ص»: «فَمِنْ».

قال : وابنُ الزبيرِ أعرِفُ بعبدِ اللَّهِ مِن الوليدِ إنْ كانَ النسائيُّ أرادَ بالْمذكورِ أوَّلًا ابنَ أبي طالبٍ ، وهو الظاهرُ ، وإنْ أرادَ به غيره فلا يخالفه .

(و) عبد الله (بن عمرو) بن العاص ، (و) عبد الله (بن بُحينة وغيرهم) .

* * *

وَبِ«أبي عَبْدِ اللَّهِ» : الزُّبَيْرُ ، والحُسَيْنُ ، وسَلْمَانُ ، وَحُذَيْفَةُ ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ ، وَغَيْرُهُمْ .

(و) ممن يكتنَى بـ«أبي عبد الله» من الصحابة : (الزُّبَيْر) بن العوام ، (والحسين) بن عليٍّ ، (وسلمان) الفارسي ، (وحذيفة) بن اليمان ، (وعمر بن العاص وغيرهم) .

وعَدَّ منهم ابنُ الصلاح :

عمارة بن حزم .

قال العراقي^(١) : وفيه نظرٌ ؛ فلم أرَ أحدًا ذَكَرَ له كُنيةً .

وعثمان بن حنيف .

قال : وتبع في ذلك ابن حبان ، والمشهورُ أنَّ كنيته «أبو عمرو» ، ولم يذكر المزيُّ غيرها .

والمغيرة بن شعبة .

(١) «التقييد» (ص : ٣٧٥) .

قال: وتبع في ذلك البخاري، وابن حبان، وابن أبي حاتم، والمشهور أنَّ كنيته «أبو عيسى»، كذا جزم به النسائي، وأبو أحمد الحاكم.

ومعقل بن يسار، وعمرو بن عامر المُزنيين.

قال: وفيهما نظر؛ فالمشهور أنَّ كنية معقل: أبو علي، وبه قال الجمهور: علي بن المديني، وخليفة، والعجلي، وابن منده، والبخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والنسائي، زاد العجلي: ولا نعلم أحدًا في الصحابة يُكنَّى أبا علي غيره.

قال العراقي^(١): بل قيس بن عاصم، وطلق بن علي يُكنيان بذلك، كما جزم به النسائي.

قال: وأما عمرو بن عامر، ففي الصحابة اثنان فقط:

أحدهما: ابن ربيعة بن هوذة^(٢) أحد بني عامر بن صعصعة، ليس مُزنيًا، ولا يُكنَّى أبا عبد الله.

والثاني: ابن مالك بن خنساء المازني، أحد بني مازن بن النجَّار، يُكنَّى أبا داود، ذكره ابن منده، وسمَّاه ابن إسحاق: عُميرًا، وهو الصَّواب، فليس بعمر، ولا مُزني، بل مازني، ولا يُكنَّى أبا عبد الله.

(١) «التقييد» (ص: ٣٧٧).

(٢) في «ص» و «م» بالبدال المهملة.

قال : والظاهر أن ما ذكره ابنُ الصلاح^(١) سبقَ قلمٍ ، وإنما هو عمرو ابن عوفِ المزني ، فإنه يُكنى بذلك .

* * *

وَيْدُ «أبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ» : ابنُ مَسْعُودٍ ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَزَيْدُ
ابْنِ الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ ، وَغَيْرُهُمْ .
وَفِي بَعْضِهِمْ خِلَافٌ .

(و) مِمَّنْ يُكْنَى (بـ) «أبي عبد الرحمن» من الصحابة : عبد الله (بنُ
مسعودٍ ، ومعاذُ بنِ جبلٍ ، وزيدُ بن الخطَّابِ) أخو عمر ، وقيل : كنيته
أبو عبد الله ، (و) عبدُ الله (بن عمر ، ومعاويةُ بن أبي سفيان وغيرهم .
وفي بعضهم) أي : المذكورين في هذا النوع (خلافٌ) كما تقدَّم في
ثابت بن قيسٍ ، وعمرو بن العاص ، وزيد بن الخطَّاب .
قال العراقي^(٢) : واللائقُ بهؤلاء أن يُذكروا في القسمِ الخامس .

* * *

(٢) «التقييد» (ص : ٣٧٨) .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٦) .

• النَّوْعُ الثَّانِي وَالْخَمْسُونَ :

الْأَلْقَابُ

وَهِيَ كَثِيرَةٌ ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُهَا قَدْ يَظُنُّهَا أَسَامِي ، فَيَجْعَلُ مَنْ ذَكَرَ
بِاسْمِهِ فِي مَوْضِعٍ ، وَبِلِقْبِهِ فِي آخَرٍ شَخْصَيْنِ .
وَأَلْفَ فِيهِ جَمَاعَةٌ .

وَمَا كَرِهَهُ الْمُتَلَقُّ لَا يَجُوزُ ، وَمَا لَا فَيَجُوزُ .

(النوع الثاني والخمسون : الألقاب) أي : معرفة ألقاب المحدثين ،
ومن يُذكرُ معهم كما ذكره ابن الصلاح ^(١) : (وهي كثيرة ، ومن لا يعرفها
قد يظنُّها أسامي ؛ فيجعل من ذكر باسمه في موضع ، وبلقبه في آخر
شخصين) .

كما وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ ، منهم : ابن المديني ، فرَّقوا
بين عبد الله بن أبي صالح أخي سهيل ، وبين عباد بن أبي صالح ،
فجعلوهما اثنين ، وإنما «عباد» لقبٌ لعبد الله ، لا أخٌ له باتفاق الأئمة .
(وألف فيه جماعة) من الحفاظ ، منهم : أبو بكرٍ الشَّيرازيُّ ،
وأبو الفضل الفلكيُّ ، وأبو الوليد الدَّبَّاحُ ، وأبو الفرج ابن الجوزي ،

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٨) .

وآخَرُهُم : شيخُ الإسلامِ أبو الفضل ابنُ حجرٍ ، وتألَّفَهُ أحسنُها وأخصَرُها وأجمَعُها .

(وما كرهه الملقَّبُ) به من الألقاب (لا يجوز) التعريف به ، (وما لا) يكرهه (فيجوزُ) التعريف به .

كذا جزم به المصنَّفُ هنا تبعًا لابنِ الصلاح^(١) ، وتبعهما العراقي^(٢) ، وليس كذلك ، فقد جزم المصنَّفُ في سائر كتبه كـ «الروضة» ، و«شرح مسلم» ، و«الأذكار» بجوازه للضرورة . غير قاصِدٍ غيبة ، وقد سبق على الصواب في «آداب المحدث» .

ثم ظهر لي حملُ ما هنا على أصلِ^(٣) التلقيبِ ، فيجوزُ بما لا يُكره^(٤) دونَ ما يُكره .

قال الحاكم^(٥) : وأوَّلُ لقبٍ في الإسلامِ لقبُ أبي بكر الصديق ، وهو «عتيق» ، لُقِّبَ به لعتاقة وجهه ، أي : حُسْنه .

وقيل : لأنه عتيقُ الله من النار .

ثم الألقابُ ، منها : ما لا يُعرفُ سببُ التلقيبِ به ، وهو كثيرٌ ، ومنها : ما يُعرفُ ، ولعبدِ الغني بن سعيد فيه تأليف مفيد .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٨) . (٢) «التبصرة» (٣/ ١٢٥ - ١٢٦) .

(٣) في «ص» : «أجل» . (٤) في «ص» : «يكرهه» .

(٥) «معرفة علوم الحديث» (ص : ٢١٠) .

وَهَذِهِ تُبَدُّ مِنْهُ :

مُعَاوِيَةُ «الضَّالُّ» : ضَلَّ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ . عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ
«الضَّعِيفُ» : كَانَ ضَعِيفًا فِي جِسْمِهِ . مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ
أَبُو النُّعْمَانِ «عَارِمٌ» : كَانَ بَعِيدًا مِنَ الْعَرَامَةِ ، وَهِيَ الْفَسَادُ .

(وهذه تُبَدُّ منه) أي : من نوع الألقاب على غير ترتيب :

(معاوية) بن عبد الكريم («الضال» ، ضلَّ في طريق مكة) فَلَقَّبَ بِهِ ،
وكان رجلاً عظيماً .

(عبد الله بن محمد «الضعيف» ، كان ضعيفاً في جسمه) لا في
حديثه .

وقيل : لُقِّبَ بِهِ مِنْ بَابِ الْأَضْدَادِ ؛ لَشِدَّةِ إِتْقَانِهِ وَضَبْطِهِ ، قَالَ ابْنُ
حَبَّانَ .

وَعَلَى الْأَوَّلِ قَالَ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ : رَجُلَانِ جَلِيلَانِ لَزِمَهُمَا لِقَبَانِ
قَبِيحَانِ : الضَّالُّ ، وَالضَّعِيفُ .

قال ابن الصلاح^(١) : وثالثٌ وهو : (محمد بن الفضل أبو النعمان)
السدوسيُّ («عارمٌ» ، كان) عبداً صالحاً (بعيداً من العرامة ، وهي الفساد) .

ونظير ذلك : أبو الحسن يونس بن يزيد القويُّ ، يروي عن التابعين ،
وهو ضعيف ، وقيل له : «القويُّ» لعبادته .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٨) .

ويونس بن محمد «الصدوق» من صغار الأتباع ، كذاب .

ويونس «الكذوب» في عصر أحمد بن حنبل ، ثقة ، قيل : له «الكذوب» لحفظه وإتقانه .

«عُندَرٌ» : لَقَبُ جَمَاعَةٍ كُلِّ مِنْهُمْ : مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . أَوَّلُهُمْ :
صَاحِبُ شُعْبَةَ ، وَالثَّانِي : يَرْوِي عَنْ أَبِي حَاتِمٍ ، وَالثَّلَاثُ : عَنْهُ
أَبُو نَعِيمٍ ، وَالرَّابِعُ : عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ الْجَمَحِيِّ ، وَآخَرُونَ لَقَّبُوا بِهِ .
«عُندَرٌ» لَقَبُ جَمَاعَةٍ كُلِّ مِنْهُمْ : مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .

أَوَّلُهُمْ) : مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْبَصْرِيِّ أَبُو بَكْرٍ (صَاحِبُ شُعْبَةَ) ، قَدِمَ ابْنُ
جَرِيحِ الْبَصْرَةِ فَحَدَّثَ بِحَدِيثٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، فَأَنْكَرُوهُ عَلَيْهِ ، وَأَكْثَرُ
مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ مِنَ الشَّغْبِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ : اسْكُتْ يَا عُندَرُ .

قال ابن الصلاح ^(١) : وأهل الحجاز يُسمُّون المشغَّب عُندَرًا .

(والثاني) : أَبُو الْحُسَيْنِ الرَّازِيُّ نَزِيلُ طَبْرِسْتَانَ ، (يَرْوِي عَنْ :
أَبِي حَاتِمٍ) الرَّازِيِّ .

(والثالث) : أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيُّ الْحَافِظُ الْجَوَّالُ الْوَرَّاقُ ، جَدُّهُ
الْحُسَيْنُ ، سَمِعَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيَّ ، وَأَبَا جَعْفَرَ الطَّحَاوِيَّ ،
وَأَبَا عَرُوبَةَ الْحَرَّانِيَّ ، حَدَّثَ (عَنْهُ : أَبُو نَعِيمٍ) الْأَصْبَهَانِيُّ ، وَالْحَاكِمُ ،
وَابْنُ جَمِيعٍ ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ .

(والرابع) : أَبُو الطَّيِّبِ الْبَغْدَادِيُّ ، جَدُّهُ دُرَّانُ ، صُوفِيٌّ ، مُحَدِّثُ

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٩) .

جوال ، روى (عن أبي خليفة الجُمحي) وأبي يعلى الموصلي ، وعنه :
الدارقطني ، توفي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة .

(وآخرون لقّبوا به) ممّن ليس بمحمد بن جعفر .

قلتُ : بقي ممن لقّب به واسمُه محمد بن جعفر ، اثنان :

أبو بكر الفامي البغدادي ، يروي عن أبي شاكِر مسرّة بن عبد الله .

وأبو بكر محمد بن جعفر بن العباس النجار ، سمع ابن صاعد ، ومنه
الحسن بن محمد الخلال ، مات في المحرم سنة تسع وسبعين وثلاثمائة .
ذكرهما الخطيب .

وممن لقّب به وليس اسمه ذلك :

أحمد بن آدم الجرجاني الخَلنجي ، يروي عن ابن المديني وغيره .

ومحمد بن المهلب الحرّاني ، أبو الحسين ، ذكره الشيرازي ، وقال
ابن عدي : كان يكذب .

ومحمد بن يوسف بن بشر بن النضر بن مرداس الهروي ، حافظ فقيه
شافعي ، سمع الربيع المرادي ، روى عنه الطبراني ، ووثقه الخطيب ،
ومات في رمضان سنة ثلاث وثلاثمائة عن مائة سنة .

«غُنْجَارٌ» : اثنان بخاريان : عيسى بن موسى عن مالك

والثوري ، والثاني : صاحب «تاريخها» .

«صَاعِقَةُ»: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: لِشِدَّةِ حِفْظِهِ، عَنْهُ
الْبُخَارِيُّ.

«شَبَابٌ»: لَقَبُ خَلِيفَةِ صَاحِبِ «التَّارِيخِ».

«رُتَبِيجٌ» - بِالرَّايِ وَالْجِيمِ - : أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، شَيْخُ
مُسْلِمٍ.

«رُسْتَنَةُ»: عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَصْبَهَانِيُّ.

«سُنَيْدٌ»: الْحُسَيْنُ بْنُ دَاوُدَ.

«بُنْدَارٌ»: مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ.

«قَيْصَرُ»: أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ.

(«غُنْجَارٌ»: اِثْنَانِ بُخَارِيَّانِ :

عِيسَى بْنُ مُوسَى) التِّيمِيُّ أَبُو أَحْمَدَ، رَوَى (عَنْ مَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ)،
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١): لُقِّبَ بِهِ لِحُمْرَةِ وَجْتِيهِ.

(وَالثَّانِي) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ (صَاحِبُ «تَارِيخِهَا»)
أَي: بُخَارِيُّ، مَاتَ سَنَةَ ثِنْتِي عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةَ.

(«صَاعِقَةُ»: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) الْحَافِظُ أَبُو يَحْيَى، لُقِّبَ بِهِ
(لِشِدَّةِ حِفْظِهِ) وَمَذَاكِرَتِهِ، رَوَى (عَنْ الْبُخَارِيِّ).

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٧٩).

«شباب» - بلفظ ضد الشيخوخة - ابنُ خياط ، (لقبُ خليفة) العصفري (صاحب «التاريخ» .

«زُنيج» - بالزَّاي والجيم) والثَّوْنِ مُصَغَّرًا - : (أبو غَسَّان محمد بن عمرو) الرازي ، (شيخ مسلم .

«رُسْتَه» - بالضمّ وسكونِ المهملة وفتحِ الفوقية - (عبد الرحمن) ابن عُمر (الأصبهاني .

«سُنَيْدٌ» - مصغَّر - لقب ، وله «تفسيرٌ مُسندٌ» ، هو (الحسين بن داود) المصيصي .

«بُندارٌ» : محمد بن بشارٍ البصريّ ، شيخُ الشيخين والناس .

قال ابنُ الصلاح^(١) ، قال ابنُ الفلّكي : لُقِّبَ بهذا لأنه كان بندارَ الحديث ؛ أي : حافظه .

وذكرَ الحافظُ ابن حجر^(٢) : أنّه لُقِّبَ به أيضًا جماعة منهم :

أبو بكرٍ محمد بنُ إسماعيل البصلانيّ ، شيخُ أبي بكرٍ الآجُرِّي .

وأبو الحسين^(٣) حامد بنُ حمّادٍ ، روى عن إسحاق بن سيّار^(٤) ،

وغیره .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٩) . (٢) «نزهة الألباب» (١/١٣٣) .

(٣) في «ص» : «الحسن» .

(٤) في «ص» و «م» : «يسار» ، والمثبت من «الألقاب» لابن حجر (١/١٣٤)

و «الميزان» (١/٤٤٧) .

والْحُسَيْنُ بْنُ يَوْسُفَ بِنْدَارٍ، رَوَى عَنْ أَبِي عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ، وَعَنْهُ :
ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» .

(قِصْر : أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ) الْمَعْرُوفُ ، شَيْخُ أَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ .

* * *

«الْأَخْفَشُ» : نَحْوِيُّونَ : أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ - مُتَقَدِّمٌ - ،
وَأَبُو الْخَطَّابِ الْمَذْكُورُ فِي «سَيَبَوْنِهِ» ، وَسَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ،
الَّذِي يُزَوَّى عَنْهُ «كِتَابُ سَيَبَوْنِهِ» ، وَعَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ صَاحِبُ
تَغْلِبِ وَالْمُبَرِّدِ .

(«الْأَخْفَشُ») لَقِبَ بِهِ جَمَاعَةٌ (نَحْوِيُّونَ) وَلَهُمْ رِوَايَةٌ أَيْضًا ، كَمَا
خَرَّجَتْ ذَلِكَ ^(١) فِي «طَبَقَاتِ النُّحَاةِ» .

أَوَّلُهُمْ : (أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ) الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ ، (مُتَقَدِّمٌ) ، رَوَى عَنْ
زَيْدِ بْنِ الْحَبَابِ وَغَيْرِهِ ، وَلَهُ «غَرِيبُ الْمُوطِئِ» ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي
«الثَّقَاتِ» ، وَمَاتَ قَبْلَ الْخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ .

(و) الثَّانِي : الْأَكْبَرُ (أَبُو الْخَطَّابِ الْمَذْكُورُ فِي) «كِتَابِ (سَيَبَوْنِهِ)» ،
وَهُوَ شَيْخُهُ ، عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ ، أَخَذَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ ،
وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ فَسَّرَ الشُّعْرَ تَحْتَ كُلِّ بَيْتٍ ، وَرَعٌ ، ثَقَّةٌ .

(و) الثَّالِثُ : الْأَوْسَطُ (سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ) أَبُو الْحَسَنِ الْبَلْخِيُّ ثُمَّ

(١) فِي «ص» : «لَهُمْ» .

البصريُّ (الذي يُروى) بالضمُّ (عنه «كتابُ سيويه») وهو صاحبه ، روى عن هشام بن عروة والنَّخعيِّ ، والكلبي ، وعنه أبو حاتم السجستانيُّ ، وله «معاني القرآن» وغيره ، مات سنة عشر ، وقيل : خمس عشرة ، وقيل : إحدى وعشرين ومائتين .

وهو المرادُ حيثُ أُطلق في كُتب النحو .

(و) الرَّابِعُ : الأصغرُ (عليُّ بن سليمان) بن الفضلِ أبو الحسن (صاحبُ ثعلب والمبرد) مات في شعبان سنة خمس عشرة وثلاثمائة .

وفي النحاة «أخفش» خامسٌ : وهو أحمد بن محمد الموصليُّ ، شافعيُّ ، في أيام أبي حامد الإسفرائيني ، قرأ عليه ابن جني .

وسادسٌ : وهو : خلف بن عُمر البلنسي^(١) ، أبو القاسم ، مات بعد الستين وأربعمائة .

وسابعٌ : وهو عبد الله بن محمد البغداديُّ ، أبو محمد ، روى عن الأصمعيِّ .

وثامن : وهو عبد العزيز بن أحمد الأندلسيُّ أبو الإصبع ، روى عنه ابنُ عبد البر .

وتاسع : وهو عليُّ بنُ محمدِ المغربيِّ الشَّاعرُ ، أبو الحسن الشريف الإدريسي ؛ كان حيًّا سنة ثنتين وخمسين وأربعمائة .

(١) في «ص» : «البليسي» .

وعاشرٌ : وهو عليُّ بن إسماعيلَ بن رجاءِ الفاطميِّ ، أبو الحسن .
 وحادي عشر : وهو هارون بن موسى بن شريكِ القارئ ، قرأ عليُّ ابن
 ذكوان ، وحدث عن أبي مسهر الغساني ، ومات سنة إحدى - وقيل :
 ثنتين - وتسعين ومائتين .

وقد بسطتُ تراجم هؤلاء في «طبقات النُّحاة» .

* * *

«مُرَبَّعٌ» : مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ .

«جَزْرَةٌ» : صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ .

«عُبَيْدُ الْعِجْلِ» - بِالتَّنْوِينِ - : الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ .

«كَيْلَجَةٌ» : مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ .

«مَا غَمَّهُ» : هُوَ «عَلَّانٌ» ، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ ،
 وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَيُقَالُ : «عَلَّانُ مَا غَمَّهُ» .

«سَجَّادَةٌ» - الْمَشْهُورُ - : الْحُسَيْنُ بْنُ حَمَّادٍ ، وَ«سَجَّادَةٌ» :
 الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ .

«عَبْدَانُ» : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ ، وَعَظِيْرُهُ .

«مُشْكَدَانَهُ» ، وَ«مُطَيَّنٌّ» .

(«مُرَبَّعٌ») - بفتح الباء المشددة - (محمد بن إبراهيم) الحافظ
 البغدادي .

(«جَزْرَةٌ») - بفتح الجيم والزاي والراء - : (صالح بن محمد) البغدادي الحافظ ، لُقِّبَ بها لَأَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ بِغَدَادَ سَمِعَ عَلَيْهِ فِي جُمْلَةِ الْخَلْقِ ، فَقِيلَ لَهُ : مَنْ أَيْنَ سَمِعْتَ ؟ فَقَالَ : مِنْ حَدِيثِ الْجَزْرَةِ ، يَعْنِي : حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرَةَ : «أَنَّهُ كَانَ يَرْقِي بِخَرْزَةِ» ، فَصَحَّفَهَا .

(«عَبِيدُ الْعَجَلُ» - بالتثنية) ورفع «العجل» ، لا بالإضافة - : (الحسين بن محمد) بن حاتم البغدادي الحافظ .

(«كَيْلَجَةٌ» : محمد بن صالح) البغدادي الحافظ ، ويقال : اسمُهُ أَحْمَدُ .

وَيُلَقَّبُ «كَيْلَجَةً» أَيضًا : أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ - شَيْخ الدَّارِقُطْنِيِّ - ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْقَابِ»^(١) .

(«مَا غَمَّهُ») بلفظ النفي لفعل «الغم» (هو «عَلَانُ» ، وهو عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^(٢) بن عبد الصَّمد) الحافظ البغدادي ، (ويُجْمَعُ) فِيهِ (بَيْنَهُمَا) أَي : اللَّقْبَيْنِ (فَيَقَالُ : «عَلَانُ مَا غَمَّهُ» .

(«سَجَادَةٌ») بِالْفَتْحِ (الْمَشْهُورُ) بِهَذَا اللَّقْبِ : (الْحُسَيْنُ بْنُ حَمَادٍ) مِنْ أَصْحَابِ وَكَيْعٍ .

(و) يُلَقَّبُ («سَجَادَةٌ») أَيضًا : (الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ) شَيْخُ ابْنِ عَدِيِّ .
(«عَبْدَانُ» : عبد الله بن عثمان) المروزي ، صاحبُ ابنِ المَبَارَكِ ،

(١) «نزهة الألباب» (١٣١/٢) .

(٢) فِي «ص» ، «م» : «الْحُسَيْنُ» ؛ خَطَأً .

لُقّب به فيما نقله ابن الصلاح ، عن ابن طاهر ، لأن اسمه «عبد الله» ،
وكنيته : «أبو عبد الرحمن» ، فاجتمع فيهما العبدان .

قال ابن الصلاح^(١) : وهذا لا يصح^(٢) ، بل ذلك من تغيير العامة
للأسماء ، كما قالوا في عليّ : «علّان» ، وفي أحمد بن يوسف السلمي :
«حمدان» ، وفي وهب بن بقية الواسطيّ : «وَهْبَان» .

(وغيره)^(٣) أيضًا لُقّب «عبدان» منهم :

عبدُ الله بن أحمد بن موسى ، العسكريّ ، الأهوازيّ .

وعبدُ الله بن محمد بن يزيد العسكريّ .

وعبدُ الله بن يوسف بن خالد السلميّ .

وعبدُ الله بن خالد القرقسانيّ ، أبو عثمان البجليّ .

وعبدُ الله بن عبدان بن محمد بن عبدان ، أبو الفضل الهمدانيّ .

وعبدُ الله بن محمد بن عيسى المروزيّ .

وعبدُ الله بن يزيد بن يعقوب الدقيقيّ .

(«مُسْكَدَانَه») بضمّ الميم وسكون المعجمة وفتح الكاف .

قال ابن الصلاح^(٤) : ومعناه بالفارسية : حَبّة المسك أو وعاءه ، لُقّب

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٨١) . (٢) في «م» : «يصلح» .

(٣) انظر : «نزّهة الألباب» (١٣/٢ - ١٥) .

(٤) «علوم الحديث» (ص : ٣٨٠) .

عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان القرشي الأمويّ أبي عبد الرحمن .

(و«مُطَيَّنٌ») - بفتح الياء - ، لقبُ أبي جعفر الحضرمي .

قال ابنُ الصلاح^(١) : خاطبهما بذلك الفضل بنُ دُكين ، فلُقبا به .

زادَ غيره - في الأوّل - : لأنّه كان إذا جاءه يلبسُ ويتطيّب^(٢) .

وفي الثاني ؛ لأنّه كان وهو صغيرٌ يلعبُ مع الصبيان في الماء ، فيطّينون

ظهره ، فقال له أبو نعيم : يا مُطَيَّنُ ، لِمَ لَمْ تحضر مجلس العلم ؟ !

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٨٠) . (٢) في «ص» : «وتطيّب» .

• النَّوعُ الثَّالِثُ وَالْخَمْسُونَ :

المُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ

هُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ يَقْبَحُ جَهْلُهُ بِأَهْلِ الْعِلْمِ ، لَا سِيَّمَا أَهْلَ الْحَدِيثِ ،
وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ يَكْثُرُ خَطْوُهُ ، وَهُوَ مَا يَتَّفِقُ فِي الْخَطِّ دُونَ اللَّفْظِ .
وَفِيهِ مُصَنَّفَاتٌ أَحْسَنُهَا وَأَكْمَلُهَا « الْإِكْمَالُ » لابنِ مَأكُولَا ، وَأَتَمُّهُ
ابنُ نَقْطَةَ .

(النوع الثالث والخمسون : المؤتلف والمختلف) من الأسماء
والألقاب والأنساب ونحوها .

(وهو فَنٌّ جَلِيلٌ يَقْبَحُ جَهْلُهُ بِأَهْلِ الْعِلْمِ ، لَا سِيَّمَا أَهْلَ الْحَدِيثِ ، وَمَنْ
لَمْ يَعْرِفْهُ يَكْثُرُ خَطْوُهُ) ، وَيَفْتَضِحُ بَيْنَ أَهْلِهِ .
(وهو : مَا يَتَّفِقُ فِي الْخَطِّ دُونَ اللَّفْظِ .

وَفِيهِ مُصَنَّفَاتٌ) لَجَمَاعَةٍ مِنَ الْحَفَاطِ ، وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ عَبْدُ الْغَنِيِّ
ابنُ سَعِيدٍ ، ثُمَّ شَيْخُهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَتَلَاهُمَا النَّاسُ ، وَلَكِنْ (أَحْسَنُهَا
وَأَكْمَلُهَا « الْإِكْمَالُ » لابنِ مَأكُولَا) .

قال ابنُ الصَّلَاحِ ^(١) : عَلَى إِعْوَازٍ فِيهِ .

(١) « علوم الحديث » (ص : ٣٨١) .

قال المصنف : (وأتممه) الحافظ أبو بكر (ابن نقطة) بذيل مفيد ، ثم
 ذيل على ابن نقطة الحافظ جمال الدين ابن الصابوني ، والحافظ منصور
 ابن سليم ، ثم ذيل عليهما الحافظ علاء الدين ابن مغلطي بذيل كبير ،
 وجمع فيه الحافظ أبو عبد الله الذهبي مجلدا ، سماه « مشته النسبة »
 فأجحف في الاختصار ، واعتمد على ضبط القلم ، فجاء شيخ الإسلام أبو
 الفضل ابن حجر فألف : « تبصير المتنبه بتحرير المشتبه » ؛ فضمنه
 وحرره ، وضبطه بالحرف ، واستدرك ما فات في مجلد ضخيم ، وهو أجل
 كتب هذا النوع وأتمها .

* * *

وَهُوَ مُنْتَشِرٌ لَا ضَاطِطَ فِي أَكْثَرِهِ .

وما ضبط قسمان :

أحدهما : على العموم ، كـ « سلام » كله مُشَدَّدٌ إِلَّا خَمْسَةً : والد
 عبد الله بن سلام ، ومحمد بن سلام شيخ البخاري ، الصحيح
 تخفيفه ، وقيل : مُشَدَّدٌ ، وسلام بن محمد بن ناهض ، وسماه
 الطبراني : سلامة ، وجد محمد بن عبد الوهاب بن سلام
 الجبائي المعتزلي ، قال المبرد : ليس في كلام العرب « سلام »
 تخفف إلا والد عبد الله بن سلام الصحابي ، وسلام بن
 أبي الحقيق ، قال : وزاد آخرون سلام بن مشكم ، خمارا في
 الجاهلية ، والمعروف تشديده .

(وهو) أي : هذا النوع (منتشر ، لا ضابط في أكثره) وإنما يُضبطُ بالحفظِ تفصيلاً .

(وما ضُبطَ) منه (قسمان :

أحدهما : على العموم) من غير اختصاصٍ بكتاب :

(كـ) «سلام» كله مُشدَّدٌ ، إلا خمسة :

والد عبد الله بن سلام (الإسرائيلي الصحابي .

(ومحمد بن سلام) بن الفرَج البيكندي (شيخ البخاري ، الصحيح تخفيفه) كما رُوي عنه ، ولم يحك الخطيبُ وابنُ مأكولا والدارقطني وغنجارٌ غيره .

(وقيل) : هو (مُشدَّد) حكاه صاحبُ «المطالع» ، وجزمَ به ابنُ أبي حاتم وأبو عليّ الجياني .

قال ابنُ الصلاح^(١) : والأولُ أثبت .

قال العراقي^(٢) : وكأنَّ مَنْ شدَّد التَّسَّ عليه بشخص آخر يُسمَّى محمدُ ابن سلام بن السكن البيكندي الصغير ؛ فإنه بالتشديد .

(وسلام بن محمد بن ناهض) المقدسي ، (وسمَّاه الطبراني^(٣) : سلامة) بزيادة هاء . (وجدَ محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي المعتزلي .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٨٢) .

(٢) «التبصرة» (٣/ ١٣٠) .

(٣) «المعجم الصغير» (١/ ١٧٤) .

قال المبرّد) في «كامله» : (ليس في كلام العرب «سلام» مُخَفَّفٌ إلا والد عبد الله بن سلام الصحابي ، وسلام بن أبي الحقيق .

قال : وزاد آخرون : سلام بن مشكم ، بثلاث الميم ، فيما حُكي ، (خَمَارًا) كان (في الجاهلية ، والمعروفُ تشديده) .

قال شيخ الإسلام^(١) : ويؤيدُ التخفيف قولُ أبي سفيان بن حرب ، يمدحه :

سَقَانِي فَرَوَانِي كَمِينًا مُدَامَةً عَلَى ظَمإٍ مِنِّي سَلَامُ بْنُ مَشْكَمٍ
قال العراقي^(٢) : وبقي أيضًا : سلام ابنُ أختِ عبد الله بن سلام ، صحابيُّ عدّه ابنُ فتحون .

وسعد^(٣) بنُ جعفر بن سلام السديّ ، روى عن ابن البطي ، ذكره ابنُ نُقْطَة .

ومحمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سلام النسفي ، روى عن زاهر بن أحمد ، ذكره الذهبي .

وأما سلمة بن سلام ، أخو عبد الله بن سلام ، فلا يُعدُّ رابعًا ؛ لأنَّ أباهما ذُكر .

* * *

«عَمَارَةٌ» : لَيْسَ فِيهِمْ بِكَثْرِ الْعَيْنِ ، إِلَّا أَبِي بْنُ عِمَارَةَ

(٢) «التقييد» (ص : ٣٨٢) .

(١) «تبصير المتبّه» (٧٠٤/٢) .

(٣) في «م» : «وسعيد» .

الصَّحَابِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّهُ، وَمَنْ عَدَّاهُ، جُمُهورُهُم بِالضَّمِّ،
وفِيهِمْ جَمَاعَةٌ بِالْفَتْحِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ .

(«عُمَارَةٌ» ليس فِيهِمْ بِكسرِ الْعَيْنِ، إِلَّا أَبِيٌّ بنِ عِمَارَةَ الصَّحَابِيِّ) مَنْ
صَلَّى الْقِبْلَتَيْنِ، حَدِيثُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالْحَاكِمِ .
(وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّهُ)، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ فِيهِ: ابْنُ عِبَادَةَ .
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ ^(١): صَوَابُهُ: أَبُو أَبِي .

(وَمَنْ عَدَّاهُ، جُمُهورُهُم بِالضَّمِّ) ذَكَرَ الْجُمُهورُ زِيَادَةَ مِنَ الْمَصْنُفِ
عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ؛ لِأَنَّهُ عَمَّ الضَّمَّ، فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِمَا زَادَهُ الْمَصْنُفُ
أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: (وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ بِالْفَتْحِ، وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ) .
فَمِنَ الرِّجَالِ:

عَمَّارَةٌ، أَحَدُ أَجْدَادِ ثَعْلَبَةَ، وَالذُّ يُزِيدُ وَعَبْدُ اللَّهِ وَبِحَاثٍ .
وَأَحَدُ أَجْدَادِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ زِيَادِ الْبَلَوِيِّ .
وَجَدُّ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُدْرِكِ بنِ الْقَمْقَامِ، وَغَيْرُهُمْ .
وَمِنَ النِّسَاءِ:

عَمَّارَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحِمَصِيِّ .
وَعَمَّارَةُ بِنْتُ نَافِعِ بنِ عُمَرَ الْجُمَحِيِّ، وَغَيْرُهُمَا .

* * *

(١) «الجرح والتعديل» (٢/٢٩٠) .

«كِرِيْزٌ» بِالْفَتْحِ فِي خَزَاعَةٍ ، وَبِالضَّمِّ فِي عَبْدٍ شَمْسٍ وَغَيْرِهِمْ .

(«كِرِيْزٌ» - بِالْفَتْحِ) ، وَكَسَرَ الرَّاءَ مُكَبَّرًا - (فِي خَزَاعَةٍ - وَبِالضَّمِّ) مُصَغَّرًا - (فِي عَبْدٍ شَمْسٍ وَغَيْرِهِمْ) ، خِلَافًا لَمَّا حَكَاهُ الْجَيَانِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ ، مِنْ تَخْصِيصِهِ بِهِمْ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(١) : وَلَا يُسْتَدْرَكُ فِي الْمَفْتُوحِ بِ«أَيُّوبَ بْنِ كِرِيْزٍ» الرَّاوِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَنَمٍ ، لِكَوْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ ذَكَرَهُ بِالْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ بِالضَّمِّ ، كَذَا ذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ .

«حِزَامٌ» بِالزَّايِ فِي قَرِيْشٍ ، وَبِالرَّاءِ فِي الْأَنْصَارِ .

(«حِزَامٌ» - بِالزَّايِ) ، وَالْحَاءُ الْمُهْمَلَةُ الْمَكْسُورَةُ - (فِي قَرِيْشٍ - وَبِالرَّاءِ) وَفَتْحَ الْحَاءِ ^(٢) - (فِي الْأَنْصَارِ) .

قَالَ الْعِرَاقِيُّ ^(٣) : قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْأَوَّلُ إِلَّا فِي قَرِيْشٍ وَلَا الثَّانِي إِلَّا فِي الْأَنْصَارِ ، وَلَيْسَ مُرَادًا ؛ بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ مَا وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ فِي قَرِيْشٍ يَكُونُ بِالزَّايِ ، وَفِي الْأَنْصَارِ يَكُونُ بِالرَّاءِ ، وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرَانِ فِي عِدَّةٍ قَبَائِلَ غَيْرِهِمَا ، فَوَقَعَ بِالزَّايِ فِي خَزَاعَةٍ ، وَبَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ وَغَيْرِهِمَا ، وَبِالرَّاءِ فِي بَلَى ، وَخَثْعَمٍ ، وَجُذَامٍ ، وَتَمِيمِ بْنِ مُرٍّ ، وَفِي خَزَاعَةٍ أَيْضًا ، وَفِي عُذْرَةَ ، وَبَنِي فِزَارَةَ ، وَهَذِيلٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، كَمَا بَيَّنَّهُ ابْنُ مَكُولَا وَغَيْرُهُ .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٨٣) . (٢) فِي «م» : «الراء» .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٨٤) .

«العَيْشِيُّونَ» بِالْمُعْجَمَةِ، بَضْرِيُّونَ، وبِالْمُهْمَلَةِ مع المُوَحَّدَةِ،
كُوفِيُّونَ، وَمَعَ النَّونِ، شَامِيُّونَ غَالِبًا.

(«العَيْشِيُّونَ» بِالْمُعْجَمَةِ) قبلها تحتية، وأَوَّلُهُ عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ، (بَصْرِيُّونَ)
منهم: عبد الرحمن بنُ المَبَارَكِ.

(وبِالْمُهْمَلَةِ، مع الموحدة، كوفيون) مِنْهُمْ: عُيَيْدُ اللَّهِ بن موسى.

(و) بِالْمُهْمَلَةِ (مع النون، شاميون) مِنْهُمْ: عميرُ بنُ هَانِيٍّ، وبلالُ بنُ
سَعْدِ التَّابَعِيَّانِ، قال ذلك الخطيبُ ^(١) والحاكمُ ^(٢)، وزاد: وبِالْقَافِ أَوَّلُهُ
وبِالْمُهْمَلَةِ: بَطْنٌ مِنْ تَمِيمٍ.

وقال المصنّف - كابن الصلاح - : (غالبًا) ؛ فَإِنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ
عَنْسِيٌّ، مَعَ أَنَّهُ مَعْدُودٌ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ.

وعبارَةُ ابنِ مَأكُولَا ^(٣) والسَّمْعَانِي ^(٤) : وَعُظْمُ عَنْسٍ فِي الشَّامِ، وَعَامَّةُ
العَيْشِ فِي الْبَصْرَةِ.

* * *

«أَبُو عُبَيْدَةَ» : كُلُّهُمْ بِالضَّمِّ.

(«أَبُو عُبَيْدَةَ») - بِالْهَاءِ - (كُلُّهُمْ بِالضَّمِّ).

قال الدارقطني ^(٥) : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يُكْنَى أَبَا عُبَيْدَةَ بِالْفَتْحِ.

* * *

(١) نقله ابن الصلاح : «علوم الحديث» (ص : ٣٨٤).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص : ٢٢١). (٣) «الإكمال» (٦/٣٥٥).

(٤) «الأنساب» (٤/٢٥٣). (٥) «المؤتلف» (٣/١٥٠٦).

«السَّفَرُ» : - بفتح الفاء - كُنْيَةٌ ، وَيِاسْكَانِهَا فِي الْبَاقِي .

(«السَّفَرُ» - بفتح الفاء - كُنْيَةٌ ، وَيِاسْكَانِهَا فِي الْبَاقِي) أي : الأسماء .

قال ابن الصلاح^(١) : ومن المغاربة مَنْ سَكَنَ الْفَاءَ مِنْ أَبِي السَّفَرِ سَعِيدِ بْنِ يَحْمَدَ^(٢) ، وذلك خلافُ ما يقوله أهلُ الحديثِ .

قال العراقي^(٣) : ولهم في الأسماءِ والكُنْيِ «سَفَرٌ» - بسكون القافِ - وقد يرد ذلك على إطلاقهِ ، ولهم أيضًا «شَقَرٌ» : - بفتح المُعْجَمَةِ والقافِ . ولم يظهر لي وجهُ الإيرادِ .

* * *

«عَسَلٌ» : بكسرِ ثَمَّ إسْكَانَ ، إِلَّا عَسَلَ بَنَ ذُكْوَانَ الْأَخْبَارِي بِفَتْحِهِمَا .

(«عَسَلٌ») كله (بكسر) للعين ، (ثم إسْكَانَ) للسين المهملتين ، (إلا عَسَلَ بَنَ ذُكْوَانَ الْأَخْبَارِي) البصريُّ (بفتحهما) ذكره الدارقطني^(٤) وغيره .

قال ابنُ الصلاح^(٥) : ووجدته بخطُّ أبي منصور الأزهرِيِّ بالكسرِ ، والإسْكَانِ ، ولا أراه ضبطه .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٨٦) .

(٢) في «ص» : «محمد» ؛ خطأ .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٨٦) .

(٤) «المؤتلف» (٣/ ١٧٣٥) .

(٥) «علوم الحديث» (ص : ٣٨٧) .

«عَنَامٌ»: كُلُّهُ بِالْمُعْجَمَةِ وَالنُّونِ، إِلَّا وَالِدَ عَلِيٍّ بْنِ عَنَامٍ،
فَبِالْمُهْمَلَةِ وَالْمُثَلَّثَةِ.

(«عَنَامٌ» كُلُّهُ بِالْمُعْجَمَةِ) المفتوحة، (والنون) المشددة، (إلا والد عليّ
ابن عَنَام) بن عليّ العامريّ الكوفيّ، (فبالهملة والمثلثة)، وحفيده أيضًا.

* * *

«قُمَيْرٌ»: كُلُّهُ مَضْمُومٌ، إِلَّا امْرَأَةً مَسْرُوقٍ، فَبِالْفَتْحِ.

(«قُمَيْرٌ»^(١)) كله مضموم) مُصَغَّرٌ، (إلا امرأة مسروق) بن الأجدع،
(فبالفتح) وكسر الميم - بنت عمرو.

* * *

«مِسُورٌ»: كُلُّهُ مَكْسُورٌ مُحْقَفٌ الْوَإِ إِلَّا ابْنَ يَزِيدَ الصَّحَابِيِّ،
وَابْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ الْيَرْبُوعِيِّ، فَبِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ.

(«مِسُورٌ» كُلُّهُ مكسور) الميم، ساكنُ السين (محققُ الواو)
المفتوحة، (إلا ابن يزيد الصحابيّ، وابن عبد الملك اليربوعيّ، فبالضمّ
والتشديد) للواو المفتوحة.

قال العراقيّ^(٢): لم يذكر ابنُ مأكولا بالتشديد إلا ابن يزيد فقط، ولم
يستدركه ابنُ نقطة ولا من ذيل عليه، وذكر البخاريّ في «التاريخ
الكبير»^(٣): ابن عبد الملك في «باب: مسور بن مخرمة»، وهذا يدلُّ

(٢) «التقييد» (ص: ٣٨٨).

(١) في «م»: «قمين»؛ خطأ.

(٣) (٤٠/٨).

على أنه عنده مُخَفَّفٌ، وذكر^(١) - مع ابن يزيد - : مسورَ بنَ مرزوقٍ، وهو يدلُّ على أنه عنده بالتشديد.

«الْجَمَّالُ» : كُلُّهُ بِالْجِيمِ فِي الصِّفَاتِ ، إِلَّا هَارُونَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
الْحَمَّالِ فَبِالْحَاءِ ، وَجَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ : أَبِيضُ بْنُ حَمَّالٍ ، وَحَمَّالُ
ابْنِ مَالِكٍ - بِالْحَاءِ - وَغَيْرُهُمَا .

(«الْجَمَّالُ» كُلُّهُ بِالْجِيمِ فِي الصِّفَاتِ) ، منهم : مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ
الْجَمَّالُ ، شَيْخُ الشَّيْخِينَ ، (إِلَّا هَارُونَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَّالِ فَبِالْحَاءِ) ، كَانَ
بَزَازًا فَلَمَّا تَزَهَّدَ حَمَلَ .

وحكى ابنُ الجارودِ عن ابنِهِ موسى الحافظِ أَنَّهُ كَانَ حَمَّالًا فَتَحَوَّلَ إِلَى
الْبَزِّ .

وقال الخليليُّ وابنُ الفَّلَكي : لُقِّبَ بِهِ لِكَثْرَةِ مَا حَمَلَ مِنَ الْعِلْمِ .
قال ابنُ الصِّلاحِ^(٢) : وَلَا أَرَاهُ يَصِحُّ .

واستدركَ العراقيُّ^(٣) على هذا الحَصْرِ : «بَنَانٌ»^(٤) بْنَ مُحَمَّدٍ الْحَمَّالِ
الزَّاهِدَ ، سَمِعَ مِنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَغَيْرِهِ ، وَ«رَافِعَ بْنَ نَصْرِ
الْحَمَّالِ» ، سَمِعَ مِنْ أَبِي عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ«أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْحَمَّالِ» ،
أَحَدَ شُيُوخِ أَبِي النُّرْسِيِّ .

قال المصنِّفُ - زِيَادَةُ عَلَى ابْنِ الصِّلاحِ ، لِبَيَانِ مَا احْتَرَزَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ فِي

(١) فِي «ص» : «وَذَكَرَهُ» . (٢) «عُلُومُ الْحَدِيثِ» (ص : ٣٨٩) .

(٣) «التَّقْيِيدُ» (ص : ٣٩٠ - ٣٩١) . (٤) فِي «ص» : «بَيَانٌ» .

الصفات - : (وجاء في الأسماء أبيضُ بنُ حمالٍ) المأربِيُّ السبئيُّ ، صحابيُّ ، عِداده في أهل اليمن ، حديثُهُ في «السُّنن» .
(و«حمالُ بنُ مالكٍ») الأَسدي ، شَهِدَ القادِسيَّةَ (- بالحاءِ - وغيرُهما) .

* * *

«الهُمدانيُّ» : بالإسكانِ والمُهْمَلَةِ في المُتَقَدِّمِينَ أَكْثَرُ ، وبالفَتْحِ
والمُعْجَمَةِ في المُتَأَخِّرِينَ أَكْثَرُ .

«الهُمدانيُّ» بالإسكانِ) في الميم ، (والمهملة) بعدها - نسبةً إلى
قبيلةِ همدان ، (في المتقدمين^(١) أكثرُ) مِنْهُ في المتأخرين .
ومنه فيهم : أبو العبَّاس ابنُ عُقْدَةَ ، وجعفرُ بنُ عليٍّ الهُمداني ، مِنْ
أَصْحَابِ السُّلَفي .

(وبالفَتْحِ والمعْجَمَةِ) نسبةً إلى البلدِ ، (في المتأخرين أَكْثَرُ) مِنْهُ في
المُتَقَدِّمِينَ .

قال الذهبيُّ : الصحابةُ والتابعونَ ، وتابِعُوهم مِنْ القبيلة ، وأَكْثَرُ
المتأخرين مِنَ المدينة ، ولا يُمكن استيعابُ هؤلاء ولا هؤلاء .
وسَيأتي أَنَّهُ لم يَقعْ في «الصحيحين» ، و«الموطأ» من الثاني شيءٌ .

* * *

عِيسَى بنُ أَبِي عِيسَى «الحَنَاطُ» بِالْمُهْمَلَةِ وَالتَّوْنِ ، وبالمُعْجَمَةِ مَعَ

(١) في «ص» : «المقدمين» .

الْمُوَحَّدَةِ، وَمَعَ الْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتِ، كُلُّهَا جَائِزَةٌ، وَأَوَّلُهَا أَشْهُرُ.
وَمِثْلُهُ مُسْلِمٌ «الْخَبَاطُ» فِيهِ الثَّلَاثَةُ.

(عيسى بن أبي عيسى) ميسرة الغفاري أبو موسى («الْحَنَاطُ»
بالمهملة، والثَّوْنِ)، نسبة إلى بيع الحِنِطَةِ.

(وبالمعجمة مع الموحدة)، نسبة إلى بيع الخَبَطِ الذي تأكله الإبل.

(و) بالمعجمة (مع المثناة من تحت) نسبة إلى الخِيَاطَةِ، (كلُّها
جائِزَةٌ) فيه ؛ لأنه باسَرَّ الثلاثة.

قال ابن سعد^(١): كان يقول: أنا خِيَّاطٌ، وَحَنَاطٌ، وَخَبَّاطٌ، كَلَّا قَدْ
عَالَجْتُ^(٢).

(وَأَوَّلُهَا أَشْهُرُ.

ومثله: مسلم) بن أبي مُسْلِمٍ («الْخَبَاطُ»^(٣))، وفيه الثلاثة)، ولكن الثاني
أشهر فيه، ومثل هذا يُؤْمَنُ فِيهِ الْغَلْطُ، ويكون فيه مُصِيبًا كيف نطق.

* * *

القِسْمُ الثَّانِي: مَا وَقَعَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَوْ «الْمَوْطِئِ».
«يَسَارٌ»: كُلُّهُ بِالْمُثَنَّاةِ ثُمَّ الْمُهْمَلَةِ إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ،
فَبِالْمُوَحَّدَةِ وَالْمُعْجَمَةِ، وَفِيهَا سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ، وَابْنُ أَبِي
سَيَّارٍ، بِتَقْدِيمِ السَّيْنِ.

(٢) في «ص»: «عاطيت».

(١) «تهذيب الكمال» (١٧/٢٣).

(٣) في «م»: «الخياط».

(القسمُ الثاني) :

ضَبَطُ (ما وَقَعَ في «الصحيحين») فَقَطُ ، (أو) فِيهِمَا مع
 («الموطأ») ، أو في أحدِ الثلاثة :

(«يسار» كله بالمشثاة) التَحْتِيَّةُ ، (ثمَّ المهملة ، إلا محمد بن بشار)
 بNDAR ، (فبالموحدة والمعجمة) .

قال الذهبي : وهو نادرٌ في التابعين ، معدومٌ في الصحابة .

(وفيها «سَيَّار» بن سلامة ، وابنُ أبي سيارٍ ، بتقديمِ السَّينِ) على الياء
 المشددة .

«بِشْرُ» : كُلُّهُ بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ ، وَإِسْكَانِ الْمُعْجَمَةِ ، إِلَّا أَزْبَعَةً ،

فَبِضْمِهَا وَإِهْمَالِهَا : عَبْدُ اللَّهِ بنُ بُسْرِ ، وَبُسْرُ بنُ سَعِيدٍ ، وابنُ
 عُبَيْدِ اللَّهِ ، وابنِ مُحَجَّنِ الدَّيْلِيِّ . وَقِيلَ : هَذَا بِالْمُعْجَمَةِ .

(بشْرُ كُلُّهُ بكسرِ الموحدة ، وإسكانِ المعجمة ، إلا أربعةً ، فبضمِّها)
 أي الموحدة ، (وإهمالها) أي السين :

(عبدُ اللَّهِ بنُ بُسْرِ) المازنيُّ ، صحابيُّ ابنِ صحابيٍّ .

(وبسر بن سعيد .

(و) بسرُ (بنُ عبِيدِ اللَّهِ) الحَضْرَمِيُّ .

(و) بُسر (بنُ مُحَجَّنِ الدَّيْلِيِّ) .

وقيل : هذا بالمعجمة) ، قاله سفيان الثوري ، وحكى الدارقطني أنه رجع عنه ، وحديثه في «الموطأ» فقط .

قال العراقي في «شرح الألفية»^(١) : ولم يذكر ابن الصلاح «بسرًا المازني» ، فحديثه في «صحيح مسلم» على ما ذكره المزي في «التهذيب»^(٢) ، إنما ذكر ابنه عبد الله .

وقال في «نكته»^(٣) : قلدت في ذلك المزي ، ثم تبين لي أنه وهم ، فلم يخرج مسلم لـ «بسر» ولا له ذكر فيه باسمه إلا في نسب ابنه .

قال : نعم يرد عليه «أبو اليسر» كعب بن عمرو : فهو بفتح التَّحتية والمهملة ، وحديثه في «صحيحه» ، ولكنه ملازم لأداة التعريف غالبًا ، فلا يشبهه ، بخلاف الأولين .

* * *

«بشير» كله بفتح الموحدة ، وكسر المعجمة ، إلا اثنين فبالضم ، ثم الفتح : بشير بن كعب ، وبشير بن يسار ، وثالثا بضم المثناة من تحت ، وفتح المهملة : يسير بن عمرو ، ويقال : أسير ، ورابعًا بضم النون ، وفتح المهملة : قطن بن نسير .

(«بشير» كله ، بفتح الموحدة وكسر المعجمة ، إلا اثنين فبالضم ، ثم

الفتح :

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/٦٩) .

(١) «التبصرة» (٣/١٥٠) .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٩١) .

بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ (العدويّ، وحديثه عند البخاريّ).

(و) بشير (بن يسار) الحارثي المدني.

(وثالثاً بضمّ المثناة من تحت، وفتح المهملة: يُسِيرُ بْنُ عَمْرٍو)،

وقيل: ابن جابر، (ويقال) فيه: (أُسِيرٌ) بالهمزة.

(ورابعاً بضمّ النون، وفتح المهملة: قَطُنُ بْنُ نَسِيرٍ).

* * *

«يَزِيدُ»: كُلُّهُ بِالزَّايِ إِلَّا ثَلَاثَةً: بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ

بِضْمٍ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالرَّاءِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَزْعَرَةَ بْنِ «الْبَرِيدِ»،

بِالْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاءِ الْمَكْسُورَتَيْنِ. وَقِيلَ: بِفَتْحِهِمَا، ثُمَّ النُّونُ،

وَعَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ «الْبَرِيدِ»، بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ،

وَمُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتِ.

(«يَزِيدُ» كُلُّهُ بِالزَّايِ) الْمَكْسُورَةُ، وَالتَّحْتِيَّةُ الْمَفْتُوحَةُ أَوَّلُهُ، (إِلَّا ثَلَاثَةٌ:

بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ) بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، (بِضْمِ

الْمُوَحَّدَةِ، وَبِالرَّاءِ) الْمَفْتُوحَةُ.

وَوَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ^(١) فِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ: «كَصَلَاةِ

شَيْخِنَا أَبِي بَرِيدٍ عَمْرٍو بْنِ سَلَمَةَ»، فَذَكَرَ الْهَرَوِيُّ، عَنْ الْحَمَوِيِّ، عَنْ

الْفَرَبَرِيِّ، عَنِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّهُ بِضْمِ الْمُوَحَّدَةِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ.

(١) «صحيح البخاري» (٢٠٣/١).

وكذا ذكر^(١) مسلم^(٢) ، والنسائي في «الكنى» .

وبه جزم الدارقطني^(٣) ، وابن ماكولا^(٤) .

والذي عند عامة رُواة البخاريّ بالتحتيّة ، والزّاي ، كالجادة ، وقال عبدُ الغني^(٥) : لم أسمعُه من أحدٍ بالزاي ، ومسلمٌ أعلمُ ، وبه جزم الذهبيُّ .

(ومحمد بنُ عَرَعَرَة بنِ «البرند» الشاميُّ ، (بالموحدة والراء المكسورتين . وقيلَ : بفتحهما ، ثم النون) الساكنة .

(وعليُّ بنُ هاشمٍ بنِ «البريد» ، بفتح الموحدة ، وكسر الراء ، ومثناة من تحت) .

* * *

«البراء» : كُلُّهُ بالتَّخْفِيفِ ، إِلَّا أَبَا مَعْشَرَ البراء ، وَأَبَا الْعَالِيَةِ ، فِی التَّشْدِيدِ .

(«البراء» كُلُّهُ بالتَّخْفِيفِ ، إِلَّا : أَبَا مَعْشَرَ) يَوْسُفَ بْنَ يَزِيدَ (البراء^(٦) ، وَأَبَا الْعَالِيَةِ) زِيَادَ بْنَ فَيْرُوزِ البراء ، (فِی التَّشْدِيدِ) .

* * *

«حَارِثَةُ» : كُلُّهُ بِالْحَاءِ ، إِلَّا جَارِيَةَ بْنَ قُدَامَةَ ، وَيَزِيدَ بْنَ جَارِيَةَ - فِی الْجِيمِ .

(١) في «ص» : «ذكره» . (٢) «الكنى والأسماء» (١/١٥٨) .

(٣) «المؤتلف» (١/١٧٤ ، ٢/٧١٠ ، ٣/١١٩٥) .

(٤) «الإكمال» (١/٢٢٨) . (٥) «المؤتلف» (ص : ١٤) .

(٦) في «ص» : «فالبراء» .

(« حارثة » كله بالحاء) المهملة والمثلثة (إلا جارية بن قدامة ، ويزيد ابن جارية ، فبالجيم) .

قال العراقي^(١) : والأسود بن العلاء بن جارية الثقفي ، وعمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي أيضا ، روى مسلم للأول حديث : « البثر جبار » في الحدود ، وللتاني حديث : « لكل نبي دعوة » وروى له البخاري قصة قتل خبيب .

* * *

« جرير » : بالجيم والراء إلا حريز بن عثمان ، وأبا حريز : عبد الله بن الحسين الراوي عن عكرمة ، فبالحاء والزاي أخيرا ، ويقاربه حدير - بالحاء والدال - : والد عمران ، والد زيد وزيد .

(« جرير ») كله (بالجيم) المفتوحة (والراء) المكسورة المكررة . (إلا حريز بن عثمان) الرحبي الحمصي ، (وأبا حريز عبد الله بن الحسين) الأزدي (الراوي عن عكرمة ، فبالحاء) المفتوحة (والزاي أخيرا) .

ويقاربه « حدير » بالحاء المهملة المضمومة ، (والدال) المهملة المفتوحة ، آخره راء ، (والد عمران) ، روى له مسلم ، (ووالد زيد وزيد) لهما ذكر في المغازي من « صحيح البخاري » ، بلا رواية .

* * *

« خراش » : كله بالحاء المعجمة ، إلا والد ربعي ، فبالمهملة .

(١) « التقييد » (ص : ٣٩٣) .

(« خراشٌ » كلُّه بالخاء المعجمة) المكسورة والراء ، وآخره مُعْجَمَةٌ ،
(إلا والدَ رَبِيعِي ؛ فبالمهملة) أوَّلُه .

وأدخل ابنُ ماكولا هنا : « خِدَاشًا » بالدال ، فقد رَوَى مسلمٌ عن خالدِ
ابنِ خِدَاشٍ .

قال الذهبيُّ : ولا يلتبسُ .

قال العراقيُّ^(١) : فلِذَا لم أَسْتَدْرِكْهُ .

قلتُ : هو مِن نمطِ « حُدَيْرٍ » ونحوه .

« حُصَيْنٌ » : كُلُّهُ بِالضَّمِّ وَالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ ، إِلَّا أَبَا حَصِينٍ :
عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ ، فَبِالْفَتْحِ ، وَأَبَا سَاسَانَ حُضَيْنَ بْنَ الْمُنْذِرِ ،
فَبِالضَّمِّ وَالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ .

(« حَصِينٌ » كُلُّهُ بِالضَّمِّ) لِلْمُهْمَلَةِ ، (والضاد المهملة ، إلا أبا حَصِينٍ
عثمانَ بنَ عاصمٍ) الْأَسَدِي ، (فبِالْفَتْحِ) .

وَأَبَا سَاسَانَ حُضَيْنَ بْنَ الْمُنْذِرِ ؛ فَبِالضَّمِّ وَالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ) مَفْتُوحَةٌ ،
وَلَا نَعْرِفُ فِي رِوَاةِ الْحَدِيثِ مَنْ اسْمُهُ « حُضَيْنٌ » سِوَاهُ ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ
جَلِيلٌ ، قَالَه الْحَاكِمُ^(٢) ، وَتَبِعَهُ الْمُزَنِيُّ^(٣) .

(١) « التبصرة » (٣/ ١٦٠) .

(٢) « معرفة علوم الحديث » (ص : ١٨١) .

(٣) « تهذيب الكمال » (٦/ ٥٤٠ - ٥٤١) .

قال العراقي^(١) : لكن في «الصحيحين»^(٢) في قصة عتبَانِ بْنِ مَالِكٍ ، من طريقِ ابنِ شهابٍ : سألتُ الحُضَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ ، فَصَدَّقَهُ فزعم الأصيليُّ والقاسبيُّ أنه بالمعجمة .

قال المزني^(٣) : وهو وهمٌ فاحشٌ ، وصوابُهُ بالمهملة .

وأدخل في هذا القسم «خُضَيْرٌ» بالراءِ ، وهو والدُ أسيد الأشهليِّ ، أحدُ الثُّقباء ليلة العقبة .

* * *

«خَازِمٌ» : بِالْمُهْمَلَةِ ، إِلَّا أَبَا مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ -
بِالْمُعْجَمَةِ .

(«خَازِمٌ») كُلُّهُ (بِالْمُهْمَلَةِ) وَالزَّايِ ، (إِلَّا أَبَا مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ) الضَّرِيرَ فَإِنَّهُ (بِالْمُعْجَمَةِ) .

* * *

«حَبَّانٌ» كُلُّهُ بِالْمُثَنَّاةِ إِلَّا حَبَّانَ بْنَ مُنْقِذٍ ، وَالِدَ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانٍ ، وَجَدَّ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ ، وَجَدَّ حَبَّانَ بْنَ وَاسِعِ ابْنِ حَبَّانٍ ، وَحَبَّانَ بْنَ هِلَالٍ : مَنْسُوبًا ، وَغَيْرَ مَنْسُوبٍ عَنْ شُعْبَةَ ، وَوَهْنِبٍ ، وَهَمَّامٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، فَبِالْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الْحَاءِ ، وَحَبَّانَ بْنَ عَطِيَّةَ وَابْنَ مُوسَى ، مَنْسُوبًا ، وَغَيْرَ مَنْسُوبٍ عَنْ

(١) «التبصرة» (١٦٢/٣) .

(٢) أخرجه البخاري (١١٥/١) ، ومسلم (٤٥/١) .

(٣) «تهذيب الكمال» (٥٤٠/٦) .

عَبْدُ اللَّهِ ، هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَحَبَّانُ ابْنِ الْعَرِقَةِ ، فَبِالْكَسْرِ
وَالْمَوْحَدَةِ .

« حَبَّانٌ » كُلُّهُ بِالْمَثْنَاءِ مِنْ تَحْتِ ، مَعَ فَتْحِ الْمَهْمَلَةِ ، (إِلَّا حَبَّانَ بْنَ
مَنْقِذٍ ؛ وَالِدَ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ وَجَدَّ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، وَجَدَّ حَبَّانَ بْنَ
وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ .

وَحَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ الْبَاهِلِيُّ (مَنْسُوبًا) إِلَى أَبِيهِ ، (وغيرَ مَنْسُوبٍ) إِلَيْهِ ،
فَيَتَمَيَّزُ بِشِوْخِهِ ، كَقَوْلِهِمْ : حَبَّانُ (عَنْ شُعْبَةَ ، وَ) حَبَّانُ عَنْ (وَهْبٍ وَ)
حَبَّانُ عَنْ (هَمَامٍ وَغَيْرِهِمْ) ، كَحَبَّانِ عَنْ أَبِيهِ ، وَحَبَّانِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
الْمَغِيرَةِ ، (فَبِالْمَوْحَدَةِ ، وَفَتْحِ الْحَاءِ) الْمَهْمَلَةِ .

(وَ) إِلَّا (حَبَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ) السُّلَمِيُّ .

(وَ) حَبَّانُ (بَنَ مُوسَى) السُّلَمِيُّ الْمَرْوَزِيُّ ، (مَنْسُوبًا) إِلَى أَبِيهِ ،
(وغيرَ مَنْسُوبٍ) ، فَيَتَمَيَّزُ بِشِوْخِهِ ، كَحَبَّانِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؛ هُوَ ابْنُ
الْمُبَارَكِ .

وَحَبَّانُ ابْنُ الْعَرِقَةِ فَبِالْكَسْرِ) لِلْحَاءِ (وَالْمَوْحَدَةِ) .

وَقِيلَ : إِنْ ابْنُ عَطِيَّةٍ بَفَتْحِ الْحَاءِ . وَقِيلَ : إِنْ ابْنُ الْعَرِقَةِ بِالْجِيمِ ؛
وَالأَوَّلُ فِيهِمَا أَصَحُّ وَأَشْهَرُ .

وَالْعَرِقَةُ أُمُّهُ ، فِيمَا قَالَهُ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ ، وَالْمَشْهُورُ : أَنَّهَا بَفَتْحِ
الْعَيْنِ ، وَكَسْرِ الرَّاءِ ، ثُمَّ قَافٌ .

وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ : بَفَتْحِ الرَّاءِ .

وقيل لها ذلك لطيب ريحها ، واسمُها : قِلَابَةُ بكسر القاف - بنت شُعْبَةَ - بضمّ الشّين - ابن سَهْم ، وتكنى أُمّ فاطمة ، واسمُ أبيه حَبَّان بن قيس ، وقيل : ابنُ أبي قيس .

ويدخلُ في هذه المادة : « جَبَّار » - بفتح الجيم ، والموحدة - بنُ صَخْرٍ . وعَدِيّ بن الخِيار ، بكسر المعجمة ، وتحتية مُخَفَّفة .

* * *

« حَبِيبٌ » : كُلُّهُ يَفْتَحُ الْمُهِمْلَةَ ، إِلَّا حُبَيْبَ بْنَ عَدِيٍّ ، وَحُبَيْبَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُبَيْبٍ غَيْرَ مَنْسُوبٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، وَأَبَا حُبَيْبٍ : كُنْيَةُ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، فَبِضْمُ الْمُعْجَمَةِ .

(« حَبِيبٌ » كُلُّهُ يَفْتَحُ الْمُهِمْلَةَ ، إِلَّا حُبَيْبَ بْنَ عَدِيٍّ ، وَحُبَيْبَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُبَيْبٍ) الْأَنْصَارِيُّ ، وَهُوَ حُبَيْبٌ (غَيْرَ مَنْسُوبٍ) الرَّاوِي (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) فِي « الصَّحِيحِينَ » ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِنِ مَعْنٍ فِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » ، وَجَدُّهُ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا رِوَايَةَ لَهُ فِي « الصَّحِيحِينَ » ، وَلَا فِي « الْمَوْطِئِ » .

(وَ « أَبَا حُبَيْبٍ » : كُنْيَةُ) عَبْدِ اللَّهِ (بْنِ الزُّبَيْرِ) ، كُنِيَ بِأَبْنِهِ حُبَيْبٍ ، وَلَا ذِكْرَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ ؛ (فَبِضْمُ الْمُعْجَمَةِ) .

* * *

« حَكِيمٌ » : كُلُّهُ يَفْتَحُ الْحَاءَ ، إِلَّا حُكَيْمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، وَرَزْنَقَ ابْنَ حُكَيْمٍ ، فَبِالضَّمِّ .

(«حَكِيمٌ» كُلُّهُ بفتح الحاءِ ، إِلَّا حَكِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) بن قيس بن مخزومة القرشي المصري ، ويسمى أيضًا «الحكيم» بالالف واللام .
(و «رُزِيقٌ») بتقديم الراءِ مُصغَرًا (بَنَ حُكَيْمٍ) ، وَيُكْنَى أَيْضًا «أَبَا حُكَيْمٍ» كَأَبِيهِ ، (فبالضم) .

وقيل : الثاني بالفتح .

* * *

«رَبَاحٌ» : كُلُّهُ بِالْمُوَحَّدَةِ ، إِلَّا زِيَادَ بْنَ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «أَشْرَاطِ السَّاعَةِ» ، فَبِالْمُثَنَّاةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ بِالْوَجْهَيْنِ .

(«رَبَاحٌ» كله بالموحدة) ، وفتح الراء (إلا زياد بن رياح) القيسي المصري ، يَكْنَى أَيْضًا «أَبَا رِيَّاحٍ» كَأَبِيهِ .

وقيل : أبا قيس ، وهو الصواب ، الراوي (عن أبي هريرة) حديثًا (في «أَشْرَاطِ»^(١) السَّاعَةِ) وهو : «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سَتًا» الحديث^(٢) ، وحديث «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ» الحديث^(٣) ، وكلاهما في «صحيح مسلم» ؛ (فبالْمُثَنَّاةِ) من تحت ، وكسر الراء (عند الأكثرين) ، وقال ابنُ الجارود : بِالْمُوَحَّدَةِ .

(وقال البخاريُّ بالوجهين) ، حكاه عنه صاحبُ «المشاركِ»^(٤) .

(١) في «ص» و «م» : «اشترط» . (٢) «صحيح مسلم» (٢٠٧/٨ - ٢٠٨) .

(٣) «صحيح مسلم» (٢١/٦) .

(٤) «مشارك الأنوار» للقاضي عياض (٣٠٥/١ - ٣٠٦) .

قال العراقي^(١) : ووهِمَ في ذلك ، فلم يَحْكِ البخاريُّ في « التاريخ » فيه الموحَّدة أصلاً ، إنما حكى الاختلافَ في وُروِده بالاسمِ أو الكنية ، وفي اسمِ أبيه ، ولا ذَكَرَ له في « صحيحه » .

* * *

« زُبَيْدٌ » : لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا زُبَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ بِالمُوحَّدةِ ، ثُمَّ الْمُثَنَّةِ ، وَلَا فِي « الموطأ » إِلَّا زَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ بِمُثَنَّتَيْنِ ، بِكسْرِ أَوَّلِهِ ، وَيُضَمُّ .

(« زُبَيْدٌ » ليس فيهما) أي : « الصحيحين » (إلا زَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ) الياميِّ (بالموحَّدة ، ثُمَّ المثناة .

ولا في « الموطأ » إلا زَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ) بِنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ الْكِنْدِيَّ ، (بمثناتين) تحتيتين (بكسر^(٢) أَوَّلِهِ وَيُضَمُّ) .

* * *

« سَلِيمٌ » : كُلُّهُ بِالضَّمِّ ، إِلَّا ابْنَ حَيَّانَ فَبِالْفَتْحِ .

(« سَلِيمٌ » كُلُّهُ بِالضَّمِّ) وفتح اللامِ ، (إلا) سَلِيمَ (بِنِ حَيَّانَ ، فَبِالْفَتْحِ) لِلسَّيْنِ ، وَكسر اللامِ .

* * *

(٢) في « م » : « يكسر » .

(١) « التقييد » (ص : ٣٩٦) .

«سُرَيْجٌ»: كُلُّهُ بِالْمُعْجَمَةِ وَالْحَاءِ، إِلَّا ابْنَ يُونُسَ وَابْنَ

النُّعْمَانِ. وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ - فَبِالْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ.

(«سُرَيْجٌ» كُلُّهُ بِالْمُعْجَمَةِ وَالْحَاءِ، إِلَّا) سُرَيْجَ (بَنَ يُونُسَ) شَيْخَ

مُسْلِمٍ، وَرَوَى عَنْهُ الْبَخَارِيُّ بِوَاسِطَةِ. (و) سُرَيْجَ (بَنَ النُّعْمَانِ). وَأَحْمَدُ

ابْنَ أَبِي سُرَيْجٍ) الصَّبَّاحُ - كِلَاهُمَا سَمِعَ مِنْهُ الْبَخَارِيُّ - (فَبِالْمُهْمَلَةِ

وَالْجِيمِ).

* * *

«سَالِمٌ»: كُلُّهُ بِالْأَلِفِ، إِلَّا سَلَمَ بْنَ زَرْبِرٍ، وَابْنَ قَتَيْبَةَ، وَابْنَ

أَبِي الذِّيَالِ، وَابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَبِحَذْفِهَا.

(«سَالِمٌ» كُلُّهُ بِالْأَلِفِ، إِلَّا سَلَمَ بْنَ زَرْبِرٍ) - بوزن «كَبِيرٍ» - (و) سَلَمَ

(بَنَ قَتَيْبَةَ. (و) سَلَمَ (بَنَ أَبِي الذِّيَالِ. (و) سَلَمَ (بَنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَبِحَذْفِهَا).

قال العراقي^(١): وبقي عليه: «حَكَاؤُ بْنُ سَلَمٍ الرَّازِي»، رَوَى لَهُ

مُسْلِمٌ^(٢) حَدِيثَ قَبْضِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ، وَذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ

عِنْدَ حَدِيثِ النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ غَيْرَ مَنْسُوبٍ.

قال: ثُمَّ إِنَّ أَصْحَابَ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ لَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ التَّرْجُمَةَ فِي

(١) «التقييد» (ص: ٣٩٧).

(٢) «صحيح مسلم» (٨٧/٧).

كُتِبَهُمْ ؛ لأنها لا تَأْتَلِفُ خَطًّا ، لزيادة الألفِ في «سالمٍ» ، وإنما ذَكَرَهَا صاحبُ «المشارك» ، فَتَبِعَهُ ابنُ الصَّلَاحِ ^(١) .

قلتُ : قوله : « لا تَأْتَلِفُ خَطًّا » ممنوعٌ ؛ لأنَّ القاعدة في علم الخطِّ أنَّ كلَّ علم زاد على ثلاثة تحذف ألفه خطًّا ، كما ذكره ابنُ مالكٍ في آخرِ «التسهيل» وغيره ، فـ «صَلَحٌ» و«مَلِكٌ» ونحوهما كل ذلك يكتب بلا ألفٍ ، و«سَالِمٌ» من هذا القليل .

* * *

«سَلَيْمَانُ» : كُلُّهُ بِالْيَاءِ ، إِلَّا سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ ، وابنَ عامِرٍ ، والأَعْرَ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمَانَ ، فَيَحْذِفُهَا .

(«سَلِيمَانُ» كُلُّهُ بِالْيَاءِ ، إِلَّا سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ ، و) سَلْمَانَ (بَنَ عامِرٍ ، و) سَلْمَانَ (الأَعْرَ ، وعبد الرحمن بن سلمان ، فَيَحْذِفُهَا) .

قال ابن الصلاح ^(٢) : وأبو حازمٍ الأشجعيُّ الراوي عن أبي هريرة ، وأبو رَجَاءٍ مولى أبي قلابة ، كل منهما اسمه سلمان ، لكن ذكرا بالكُنية . وقال العراقي ^(٣) : هذه الترجمة لم يُورِذْهَا أصحابُ المؤتلفِ والمُختَلَفِ لعدم اشتباهها بزيادة الياء ، إلا أن صاحب «المشارك» ذكرها فتبعه ابنُ الصلاح .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٩٦) .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٩٧) .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٩٧) .

قال : وبقي «سلمانُ بنُ ربيعة الباهلي» حديثه عند مسلم .

«سَلَمَةُ» : بَفَتْحِ اللَّامِ ، إِلَّا عمرو بنَ سَلِمَةَ ، إِمَامَ قَوْمِهِ . وَبني
سَلِمَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَبِالْكَسْرِ . وَفِي عَبْدِ الْخَالِقِ بنِ سَلَمَةَ
الْوَجْهَانِ .

(«سَلَمَةُ») : كُلُّهُ (بَفَتْحِ اللَّامِ ، إِلَّا عمرو بن سَلِمَةَ) الجرْمِي ، (إِمَامَ
قَوْمِهِ . وَبني سَلِمَةَ) الْقَبِيلَةِ (مِنَ الْأَنْصَارِ ؛ فَبِالْكَسْرِ .
وَفِي عَبْدِ الْخَالِقِ بنِ سَلَمَةَ) الَّذِي رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثَ قُدُومٍ وَفَدِ
عَبْدِ الْقَيْسِ (الْوَجْهَانِ) .

قال يزيدُ بنُ هارونَ : بِالْفَتْحِ ، وَابْنُ عُليَّةَ : بِالْكَسْرِ .

«شَيْبَانُ» : كُلُّهُ بِالْمُعْجَمَةِ ، وَفِيهَا : سِنَانُ بنُ أَبِي سِنَانٍ ، وَابْنُ
رَبِيعَةَ ، وَابْنُ سَلَمَةَ ، وَأَحْمَدُ بنُ سِنَانٍ ، وَأَبُو سِنَانٍ ضِرَارُ بنُ
مُرَّةَ ، وَأُمُّ سِنَانٍ ، فَبِالْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ .

(شَيْبَانُ كُلُّهُ بِالْمُعْجَمَةِ) ، وَالْفَتْحِ ، وَالتَّحْتِيةَ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةً .

(وَفِيهَا : سِنَانُ بنِ أَبِي سِنَانٍ) الدُّؤْلِي ، (و) سِنَانُ (ابْنُ رَبِيعَةَ)
أَبُو رَبِيعَةَ ، (و) سِنَانُ (ابْنُ سَلَمَةَ ، وَأَحْمَدُ بنِ سِنَانٍ ، وَأَبُو سِنَانٍ ضِرَارُ بنُ
مُرَّةَ) الشَّيْبَانِيُّ ، (وَأُمُّ سِنَانٍ ، فَبِالْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ) .

قال العراقي ^(١) : وكذا الهيثم بن سنان ، ومحمد بن سنان العوفي في «صحيح البخاري» ، وسعيد بن سنان أبو سنان عند «مسلم» .

قال : وليس لأُم سنان رواية في الكتب الثلاثة ، إنما لها ذكر في حديث «الحج» .

قال : وهذه الترجمة لم يوردها أصحاب المؤتلف والمختلف لزيادة الياء في شيبان ، إنما أوردوا : سنان ، وشبان ، وسيار ^(٢) .

* * *

«عبيدة» : بالضم ، إلا السلماني ، وابن سفيان ، وابن حميد ، وعامر بن عبيدة ، فبالفتح .

«عبيدة» (كُلُّهُ بالضم ، إلا) عبيدة (السلماني ، و) عبيدة (بن سفيان) الحضرمي (و) عبيدة (بن حميد ، وعامر بن عبيدة) الباهلي (فبالفتح) .

وقيل في «عبيدة بن سعيد بن العاصي» : إنه بالفتح ، والمعروف فيه الضم .

* * *

«عبيد» : كُلُّهُ بالضم .

(١) «التقييد» (ص : ٣٩٩) .

(٢) في «م» : «سيان» ؛ خطأ ، أما في «ص» فأبدل بالأخيرين «سنانا» أيضًا .

(«عُبَيْدٌ») - بغير هاءٍ - (كُلُّهُ بِالضَّمِّ)، وأَمَّا بِالْفَتْحِ فجماعة من الشعراء، منهم: عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ.

«عُبَادَةُ»: بِالضَّمِّ إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ عَبَادَةَ، شَيْخَ الْبُخَارِيِّ،
فِبِالْفَتْحِ.

(«عُبَادَةُ») كُلُّهُ بِالضَّمِّ، وَتَخْفِيفِ الْمُوَحَّدَةِ، (إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ عَبَادَةَ)
الوَاسِطِيَّ (شَيْخَ الْبُخَارِيِّ، فِبِالْفَتْحِ).

«عَبْدَةُ»: بِإِسْكَانِ الْمُوَحَّدَةِ إِلَّا عَامِرَ بْنَ عَبْدَةَ، وَبِجَالَةِ بْنِ
عَبْدَةَ، فِبِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ.

«عَبْدَةُ» كُلُّهُ (بِإِسْكَانِ الْمُوَحَّدَةِ إِلَّا عَامِرَ بْنَ عَبْدَةَ) الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ،
(وَبِجَالَةِ بْنِ عَبْدَةَ) التَّمِيمِيُّ الْبَصْرِيُّ التَّابِعِيُّ، (فِبِالْفَتْحِ، وَالْإِسْكَانِ) أَيِ:
قِيلَ فِيهِمَا الْأَمْرَانِ.

وَقِيلَ فِيهِمَا: «عَبْدٌ»، بغير هاءٍ أَيْضًا.

وَعَلَى الْفَتْحِ فِيهِمَا: الدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ مَأْكُولَا^(١).

«عَبَادٌ»: كُلُّهُ بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ إِلَّا قَيْسَ بْنَ عَبَادٍ، فِبِالضَّمِّ
وَالتَّخْفِيفِ.

(١) «المؤتلف» للدراقطني (٣/١٥١٧)، و«الإكمال» (٦/٢٩).

(«عَبَادُ» كُلُّهُ بِالْفَتْحِ ، والتشديد ، إِلَّا قَيْسَ بْنَ عُبَادٍ) الْقَيْسِيُّ الضَّبْعِيُّ
الْبُضْرِيُّ ، (فَبِالضَّمِّ) لِلْعَيْنِ ، (وَالْتَخْفِيفِ) لِلْمَوْحِدَةِ .

وَحَكَى صَاحِبُ «الْمَشَارِقِ»^(١) أَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ
مَطْرِفِ بْنِ الْمُرَابِطِ فِي «الْمَوْطِ» : عَبَادُ بْنُ الْوَلِيدِ ، قَالَ : وَهُوَ خَطَأٌ ،
وَالصَّوَابُ : عِبَادَةُ .

* * *

«عُقَيْلٌ» : بِالْفَتْحِ ، إِلَّا ابْنَ خَالِدٍ ، وَهُوَ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرُ
مَنْسُوبٍ . وَيَحْيَى بْنُ عُقَيْلٍ ، وَبَنِي عُقَيْلٍ ، فَبِالضَّمِّ .

(«عُقَيْلٌ») كُلُّهُ (بِالْفَتْحِ) لِلْعَيْنِ ، وَكسر القافِ (إِلَّا) عُقَيْلَ (بَنِ خَالِدِ)
الْأَيْلِيِّ ، (وَهُوَ) الرَّاوِي (عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرِ مَنْسُوبٍ . وَ) إِلَّا (يَحْيَى بْنُ
عُقَيْلٍ) الْخَزَاعِيُّ الْبَصْرِيُّ ، (وَ) إِلَّا (بَنِي عُقَيْلٍ) الْقَبِيلَةُ الْمَعْرُوفَةُ يُنسَبُ
إِلَيْهَا الْعُقَيْلِيُّ صَاحِبُ «الضَّعْفَاءِ» ؛ (فَبِالضَّمِّ) وَفَتْحِ الْقَافِ .

* * *

«وَأَقْدٌ» : كُلُّهُ بِالْقَافِ .

(«وَأَقْدٌ» كُلُّهُ بِالْقَافِ) ، وَأَمَّا بِالْفَاءِ فَفِي غَيْرِ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةُ : وَأَقْدُ بْنُ
سَلَامَةَ ، وَوَأَقْدُ بْنُ مُوسَى الدَّارُعُ .

* * *

(١) «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» (٢/١١٠) .

الأنساب :

«الأيليُّ» كُلُّهُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ ، وَإِسْكَانِ الْمُثَنَّاةِ .

(الأنساب) من هذا النوع :

(«الأيليُّ» كُلُّهُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ ، وَإِسْكَانِ الْمُثَنَّاةِ) من تحت ، نسبةً إلى

«أيلة» : قريةٌ على بحرِ القلزمِ .

قال القاضي عياض^(١) : وليس في الكتب الثلاثة الأيليُّ بالموحدة .

وتعقَّبه ابن الصلاح^(٢) بأن شيبان بن فروخ أيليُّ^(٣) ، وقد روى له

مسلمٌ الكثير ، قال : ولكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوبًا فلا يلحق عياضًا منه تخطئةً .

قال العراقي^(٤) : وقد تتبع «كتاب مسلم» ، فلم أجده فيه منسوبًا ،

فلا تخطئة حينئذٍ .

«البرَّازُ» بِزَايَيْنِ ، إِلَّا خَلَفَ بَنَ هِشَامِ الْبَرَّازِ ، وَالْحَسَنَ بَنَ

الصَّبَاحِ ، فَأَخْرَهُمَا رَاءً .

(«البرَّازُ») كُلُّهُ (بزايين ، إِلَّا خَلَفَ بَنَ هِشَامِ الْبَرَّازِ) شيخٌ مسلم ،

(والحسن بن الصباح) البرَّازُ شيخ البخاري ؛ (فَأَخْرَهُمَا رَاءً) .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٠) .

(٤) «التقييد» (ص : ٤٠٠) .

(١) «مشارك الأنوار» (١/ ٩٦) .

(٣) في «ص» : «أيلي» !

قال العراقي^(١) : وقد اعترض ذلك بأن أبا علي الجبائي ذكر في «تقييد المهمل» في هذه الترجمة : يحيى بن محمد بن السكن البزار ، وبشر بن ثابت البزار ، وكلاهما في «صحيح البخاري» .
قال : والجواب : أنهما وقعا غير منسوين فلا يردان .

* * *

«البصري» : بالباء مفتوحة ، ومكسورة ، نسبة إلى البصرة إلا
مالك بن أوس بن الحدثان النصري ، وعبد الواحد النصري ،
وسالم مولى النصريين ، فبالنون .

(«البصري» بالباء مفتوحة ، ومكسورة) ، والكسر أفصح (نسبة إلى
البصرة) البلد المعروفة .

(إلا مالك بن أوس بن الحدثان النصري) مخضرم ، مختلف في صحبته ،
(وعبد الواحد) بن عبد الله (النصري ، وسالم مولى النصريين ؛ فبالنون) .

* * *

«الثوري» : كله بالمثلثة إلا أبا يغلى : محمد بن الصلت
التوزي ، فبالمثلثة فوق ، وتشديد الواو المفتوحة ، وبالزاي .

(«الثوري» كله بالمثلثة ، إلا أبا يغلى محمد بن الصلت التوزي ،
فبالمثلثة فوق) مفتوحة ، (وتشديد الواو المفتوحة ، وبالزاي) نسبة إلى
«توز» من بلاد فارس .

* * *

(١) «التقييد» (ص : ٤٠١) .

«الجُرَيْرِيُّ»: كُلُّهُ بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، إِلَّا يَحْيَى بْنَ بَشِيرٍ،
شَيْخَهُمَا، فَبِالْحَاءِ الْمَفْتُوحَةِ.

(«الجُرَيْرِيُّ» كُلُّهُ بِضَمِّ الْجِيمِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ) وَسُكُونِ التَّحْتِيَةِ، ثُمَّ
رَاءَ، نِسْبَةً إِلَى جُرَيْرٍ مُصَغَّرًا.

قال ابنُ الصَّلاح^(١): فِيهَا مِنْ ذَلِكَ سَعِيدُ الْجُرَيْرِيِّ، وَعَبَّاسُ
الْجُرَيْرِيِّ، وَالْجُرَيْرِيُّ غَيْرُ مَسْمُوعٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

وَأَسْقَطَ ذَلِكَ الْمَصْنُفَ لِيُعَمَّ مَا فِيهَا غَيْرُ مَنْسُوبٍ.

(إِلَّا يَحْيَى بْنَ بَشِيرٍ، شَيْخَهُمَا) أَيُّ: الشَّيْخَيْنِ، (فَبِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ
(الْمَفْتُوحَةِ)).

قال العراقي^(٢): وَقَوْلُ ابْنِ الصَّلاحِ: إِنَّهُ شَيْخُهُمَا، تَبَعَ فِيهِ صَاحِبُ
«الْمَشَارِقِ» وَصَاحِبُ «تَقْيِيدِ الْمَهْمَلِ» وَالْحَاكِمُ، وَالْكَلاَبَاذِيُّ، وَلَمْ
يَصْنَعُوا شَيْئًا، إِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ وَخَدَهُ.

وَأَمَّا شَيْخُ الْبَخَّارِيِّ، فَهُوَ يَحْيَى بْنُ بَشِيرِ الْبَلْخِيِّ، وَهُمَا رَجُلَانِ مُخْتَلِفَا
الْبَلَدَةِ وَالْوَفَاةِ، فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَالْخَطِيبُ، وَجَزَمَ بِهِ الْمَزْيِيُّ.

وَزَادَ الْجَيْانِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ: الْجُرَيْرِيُّ بِالْجِيمِ مُكَبَّرًا، وَهُوَ يَحْيَى
ابْنُ أَيُّوبَ مِنْ وَلَدِ جُرَيْرِ الْبَجَلِيِّ، عِنْدَ الْبَخَّارِيِّ فِي «الْأَدَبِ» إِلَّا أَنَّهُ فِيهِ
غَيْرُ مَنْسُوبٍ.

(١) «علوم الحديث» (ص: ٤٠١). (٢) «التقييد» (ص: ٤٠٣).

«الْحَارِثِيُّ» : كُلُّهُ بِالْحَاءِ ، وَالْمُثَلَّثَةِ ، وَفِيهَا سَعْدُ الْجَارِي -
بِالْجِيمِ .

(«الْحَارِثِيُّ» كُلُّهُ بِالْحَاءِ ، وَالْمُثَلَّثَةِ ، وَفِيهَا سَعْدُ الْجَارِي - بِالْجِيمِ) ،
وبعد الراء ياء النسبة - مولى عمر بن الخطاب ، نسبة إلى «الجار» موضع
بالمدينة .

* * *

«الْحَرَامِيُّ» : كُلُّهُ بِالرَّاءِ ، وَقَوْلُهُ فِي «مُسْلِمٍ» فِي حَدِيثِ أَبِي
الْيَسْرِ : «كَانَ لِي عَلَى فُلَانٍ الْحَرَامِيُّ» قِيلَ : بِالرَّاءِ ، وَقِيلَ :
الْجُذَامِيُّ ، بِالْجِيمِ وَالذَّالِ .
(الْحَرَامِيُّ كُلُّهُ بِالرَّاءِ) المَهْمَلَةُ .

قال المصنف - زيادةً على ابن الصلاح - : (وقوله في) «صحيح
(مسلم) في حديث أبي اليسر : «كان لي على فلان بن فلان (الحرامي)
مالاً ، فأتيتُ أهله» الحديث ، مختلف فيه .
(قيل) : هو (بالراء) وجزم به عياض .
وقيل : بالزاي ، وعليه الطبري .

(وقيل : «الْجُذَامِيُّ» بِالْجِيمِ ، وَالذَّالِ) الْمُعْجَمَةُ ، قاله ابنُ مَاهَانَ .
وقد قال ابن الصلاح في حاشية أملاها على كتابه : لا يردُّ هذا ؛ لأن
المراد بكلامنا المذكور ما وقع من ذلك في أنساب الرواة .
وتبعه المصنف في «الإرشاد» .

قال العراقي^(١) : وهذا ليس بجيد ؛ لأنهما ذكرا في هذا القسم غير واحد ليس لهم في «الصحيح» ولا في «الموطأ» رواية^(٢) ، بل مجرد ذكر ، منهم : بنو عقيل ، وبنو سلمة ، وخبيب^(٣) بن عدي ، وحبان بن العرقه ، وأم سنان ، فما صنعه في «التقريب» أحسن .

* * *

«السلمي» : في الأنصارِ بفتحها ، ويجوز - في لغة - كسر اللام ، وبضم السين في بني سليم .

«السلمي» ، في الأنصارِ بفتحها) أي : اللام كالسين ، نسبة إلى سلمة بالكسر ، كما قيل في «نمرة» : «نمرى» ، هذا مقتضى العربية ، (ويجوز - في لغة - كسر اللام) .

قال السمعاني : وعليها أصحاب الحديث .
وذكر ابن الصلاح^(٤) : أنه لحن .

(وبضم السين) وفتح اللام (في) النسبة إلى (بني^(٥) سليم) .

وهذه الترجمة ؛ قال العراقي : الأولى ذكرها في القسم العام ؛ إذ لا تختص بـ «الصحيحين» و«الموطأ» .

* * *

(١) «التقيد» (ص : ٤٠٥) .

(٢) في «م» : «ذكر رواية» .

(٣) في «ص» : «حبيب» ؛ خطأ .

(٤) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٥) .

(٥) «بني» سقط من «ص» و«م» .

«الْهَمْدَانِيُّ»: كُلُّهُ بِالْإِسْكَانِ وَالْمُهْمَلَةِ.

(«الهمداني» كُلُّهُ بِالْإِسْكَانِ ، والمهملة) وليس فيها بالفتح والمعجمة .

قال صاحبُ «المشارك»^(١) لكن فيها من هو من مدينة «همدان» ، إلا أنه غيرُ منسوب .

قال : إلا أنَّ في «البخاري» : مسلمَ بنَ سالمِ الهمداني ، ضبطه الأصيليُّ بالسُّكُونِ ، وهو الصحيح ، وفي بعضِ نُسخِ النَّسَفي : بالفتح والإعجام ، وهو وَهْمٌ .

وقال العراقيُّ^(٢) : هذا اللفظ وقع في «البخاري» على الوهم ، والصوابُ : النَّهْدِيُّ الجُهَنِيُّ .

وهذا آخرُ ما ذكره المصنفُ كابنِ الصلاحِ مِنَ الأمثلة .

قال ابنُ الصلاح^(٣) : هذه جملةٌ لو رحل الطالبُ فيها لكانتَ رحلةً رابحةً ، ويحقُّ على الحَدِيثِيِّ إيداعُها في سُويداءِ قلبِهِ .

* * *

(١) «مشارك الأنوار» (٢/٢٧٦) .

(٢) «التبصرة» (٣/١٩٩) .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٤) .

• النَّوعُ الرَّابِعُ وَالْخَمْسُونَ :

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

وَهُوَ مُتَّفِقٌ خَطًّا وَلَفْظًا ، وَلِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ نَفِيسٌ .

(النوع الرابع والخمسون : المتفق والمفترق) من الأسماء ، والأنساب ونحوها .

(وهو متفق خطأ ولفظًا) افترقت مسمياته .

(وللخطيب فيه كتاب نفيس) على إعواز فيه .

وإنما يحسنُ إيرادُ ذلك ، فيما إذا اشتبه الراويان المتفقان في الاسم ؛ لكونهما متعاصرين ، واشتركا في بعض شيوخهما ، أو في الرواة عنهما ، وقد زلق بسببه غير واحد من الأكابر .

* * *

وَهُوَ أَقْسَامٌ :

الْأَوَّلُ : مَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ : كَ«الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ» ، سِتَّةٌ :

أَوَّلُهُمْ : شَيْخُ سَيِّبُونِيهِ ، وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ «أَحْمَدَ» بَعْدَ نَبِيِّنَا ﷺ قَبْلَ أَبِي الْخَلِيلِ هَذَا .

الثاني : أَبُو بِشْرِ الْمُزَنِيِّ الْبُضْرِيُّ .

الثالث : أَصْبَهَانِي .

الرابع : أَبُو سَعِيدِ السُّجَزِيِّ : الْقَاضِي الْحَنْفِيُّ .

الخامس : أَبُو سَعِيدِ الْبُسْتِيِّ الْقَاضِي ، رَوَى عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ .

السادس : أَبُو سَعِيدِ الْبُسْتِيِّ الشَّافِعِيُّ ، رَوَى عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْعُذْرِيُّ .

(وهو أقسام :

الأول : من اتفقت أسماؤهم ، وأسماء آبائهم ، كـ «الخليل بن أحمد» ،
سنة :

أولهم : شيخ سيويه) صاحب النحو ، والعروض ، بضري ، روى
عن عاصم الأخول وآخرين ، وُلد سنة مائة ، ومات سنة سبعين ، وقيل :
بضع وستين .

(ولم يُسم أحد «أحمد» ، بعد نبينا ﷺ ، قبل أبي الخليل هذا) ؛ قاله
أبو بكر ابن أبي خيثمة .

وقال المبرّد^(١) : فَتَشَّ الْمَفْتَشُونَ فما وجدوا بعد نبينا ﷺ مِنْ اسْمِهِ
أحمد قبل أبي الخليل .

(١) أسنده الخطيب في «المتفق والمفترق» (٢/٨٦٨) .

قال ابنُ الصلاح^(١) : واعترض ذلك بأبي السَّفرِ سعيدِ بنِ أحمدَ ، فقد سمَّاهُ بذلك ابنُ معين^(٢) وهو أقدمُ .

وأجيبَ : بأن أكثرَ أهلِ العلمِ قالوا فيه : «يَحْمَدُ» بالياءِ^(٣) .

وذكر الواقديُّ أن لجعفر بن أبي طالبٍ ولداً اسمه أحمدُ ، ولدتهُ له أسماءُ بأرضِ الحبشةِ .

قال الذهبيُّ : وقد تفرَّد به .

وذكر النسائيُّ أنَّ أبا عمرو بن حفصِ بن المغيرةِ الصحابيَّ زوجَ فاطمة بنتِ قيسٍ اسمه أحمدُ ، لكن ذكره البخاريُّ فيمن لا يُعرفُ اسمه .

ومن الأقوالِ في «سفيّنة» : أنَّ اسمه : أحمدُ .

(الثاني : أبو بشرٍ المزنيُّ البصريُّ) حدَّث عن : المُستنيرِ بنِ أخْضَرَ ، وعنه : العباسُ العبَّريُّ .

قال الخطيبُ : ورأيتُ شيخاً من شيوخِ أصحابِ الحديثِ يُشارُ إليه بالفهمِ والمعرفةِ ، جمع أخبارَ الخليلِ العروضي ، وما رُوي عنه ، فأدخل في جمعه أخبارَ الخليلِ هذا .

قال : ولو أنعمَ النظرُ ، لعَلِمَ أنَّ ابنَ أبي سُمينة^(٤) ، والمسندي ، وعبَّاساً العبَّريَّ يضغرون عن إدراكِ الخليلِ العروضيِّ .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٦) .

(٢) «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٢/ ١٩٤) .

(٣) كما أورده المزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ١٠١) .

(٤) في «ص» : «سمية» .

(الثالث : أصبهاني) قال ابن الصلاح ^(١) : روى عن روح بن عبادة .

قال العراقي ^(٢) : سبق إلى ذكر هذا ابن الجوزي ، وأبو الفضل الهروي ، وهو وَهْمٌ ، إنما هو : الخليل بن محمد العجلي ، يُكنى أبا العباس ، وقيل : أبو محمد ، هكذا سَمَّاه أبو الشيخ ابن حيان في «طبقات الأصبهانيين» ، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ^(٣) ، وروى في ترجمته أحاديث عن روح وغيره .

قال : ولم أرَ أحدًا عن الأصبهانيين يُسمى الخليل بن أحمد ، بل لم يذكر أبو نعيم من اسمه الخليل غير العجلي هذا .

قال : فيجعلُ مكان هذا : «الخليل بن أحمد البصري» ، الذي يروي عن عكرمة ، ذكره أبو الفضل الهروي إن لم يكن هو العروضي ، فإن كان فـ«الخليل بن أحمد [ابن الخليل]» ^(٤) البغدادي الراوي عن سيّار بن حاتم ، أو «الخليل بن أحمد أبو القاسم المصري» ، روى عنه الحافظ أبو القاسم ابن الطحان ، أو «أبو طاهر الخليل بن أحمد بن عليّ الجوسقي» ، سمع من شهدة ، وروى عنه ابن النجار .

(الرابع : أبو سعيد السّجزيّ القاضي) بسمرقند (الحنفي) حدّث

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٦) .

(٢) «التقييد» (ص : ٤٠٦ - ٤٠٧) .

(٣) «تاريخ أصبهان» (٣٠٧/١) .

(٤) زيادة لم أجدها في «شرح الألفية» للعراقي (٢٠٤/٣) ولا في «نكتة على ابن الصلاح»

(ص : ٤٠٨) .

عن ابن خزيمة ، وابنِ صاعدٍ ، والبغويّ ، وعنه : الحاكمُ ، مات سنة سبع وثمانين وثلثمائة .

(الخامس : أبو سعيد البُستي القاضي) المهلبّي ، سمع من الخليل السجزيّ المذكور قبله ، وأحمد بن المظفر البكريّ ، (روى عنه البيهقي .

السادس : أبو سعيد البُستي الشافعيّ) فاضلٌ ، مُتصرّفٌ في علوم ، دخل الأندلس وحدث عن أبي حامد الإسفرائينيّ ، (روى عنه : أبو العباس) أحمد بنُ عمر (العُدريّ) .

قال العراقي^(١) : وأخشى أن يكون هذا هو الذي قبله ، فيحرر من فرّق بينهما غيرُ ابنِ الصلاح ، فإن كانا واحدًا فيعوض واحدًا مما تقدم ، وممن يُسمّى بذلك الخليلُ بن أحمدَ بن إسماعيل القاضي ، أبو سعيد السّجزيّ الحنفيّ ، روى عنه أبو عبد الله الفارسيّ .

قال : وهذا غير السّجزيّ السابق ، فإن ذاك اسم جدّه الخليل ، ذكره الحاكمُ في «تاريخ نيسابور» ، وهذا اسم جده : «إسماعيل» ، ذكره عبد الغافر في «ذيله» عليه .

والخليلُ بنُ أحمد أبو سليمان بن أبي جعفر الخالديّ ، سمع خلاّق ، ومات سنة ثلاث وخمسمائة^(٢) ، ذكره عبدُ الغافر .

(١) «التقييد» (ص : ٤٠٧ - ٤٠٨) . (٢) في «ص» : «وخمسين» .

● فائدتان :

الأولى : وقع في « النوع التاسع والمائة » ، من « القسم الثاني » من « صحيح ابن حبان »^(١) : أخبرنا الخليل بن أحمد بواسط : ثنا جابر بن الكردئي - فذكر حديثاً .

قال العراقي^(٢) : الظاهر أن هذا تغيير من بعض الرواة ، وإنما هو الخليل بن محمد ؛ فإنه سمع منه عدة أحاديث بواسط ، متفرقة في أنواع الكتاب .

الثانية : من أمثلة هذا القسم : أنس بن مالك ، عشرة : روى منهم الحديث خمسة :

الأول : خادم النبي ﷺ ، أنصاري نجاري ، يكنى أبا حمزة ، نزل البصرة .

الثاني : كعبي ، قشيري ، يكنى أبا أمية ، نزل البصرة أيضاً ، ليس له عن النبي ﷺ إلا حديث : « إن الله وضع عن المسافرين الصيام وشطر الصلاة » أخرجه أصحاب « السنن الأربعة »^(٣) .

والثالث : أبو مالك الفقيه .

والرابع : حمصي .

(٢) « التبصرة » (٣/ ٢٠٤) .

(١) حديث (٥٧٥٢) .

(٣) أخرجه : أبو داود (٢٤٠٨) ، والترمذي (٧١٥) ، والنسائي (١٩٠/٤) ، وابن ماجه (١٦٦٧) .

والخامس : كوفي .

* * *

الثاني : من اتفقت أسماؤهم ، وأسماء آبائهم ، وأجدادهم :
 كـ «أحمد بن جعفر بن حمدان» ، أربعة كلهم يروون عن
 يسمي : عبد الله ، وفي عصر واحد :
 أحدهم : القطيعي ، أبو بكر ، عن : عبد الله بن أحمد بن
 حنبل .

الثاني : السقطي ، أبو بكر ، عن : عبد الله بن أحمد الدؤقي .
 الثالث : دينوري ، عن : عبد الله بن محمد بن سنان .
 الرابع : طرسوسي ، عن : عبد الله بن جابر الطرسوسي .

(الثاني) من الأقسام : (من اتفقت أسماؤهم ، وأسماء آبائهم ،
 وأجدادهم) قال ابن الصلاح^(١) : أو أكثر من ذلك :

(كـ «أحمد بن جعفر بن حمدان» أربعة ، كلهم يروون عن يسمي
 «عبد الله» ، و) كلهم (في عصر واحد .

أحدهم : القطيعي ، أبو بكر (البغدادی ، يروي (عن : عبد الله بن
 أحمد بن حنبل) «المُسند» وغيره ، وعنه : أبو نعيم الأصبهاني ، مات سنة
 ثمان وستين وثلاثمائة .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٨) .

(الثاني : السقطي^(١) ، أبو بكر) البصري ، يروي (عن : عبد الله بن أحمد الدورقي) . وعنه : أبو نعيم أيضا ، مات سنة أربع وثلاثمائة .

(الثالث : دينوري) يروي (عن : عبد الله بن محمد بن سنان) صاحب محمد بن كثير صاحب سفيان الثوري ، وعنه : علي بن القاسم بن شاذان الرازي .

(الرابع : طرسوسي) يكنى : أبا الحسن ، يروي (عن : عبد الله بن جابر الطرسوسي) ، وعنه : القاضي أبو الحسن الخصيب بن عبد الله الخصيب .

* * *

«مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيِّ»، اثنان في عصر،
رَوَى عَنْهُمَا الْحَاكِمُ؛

أَحَدُهُمَا : أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ .

وَالثَّانِي : أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الْأَخْرَمِ الْحَافِظُ .

وَمِنْ ذَلِكَ : («مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيِّ» ، اثنان في

عصر، روى عنهما) أبو عبد الله (الحاكم :

أَحَدُهُمَا : أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ) .

و(الثاني : أبو عبد الله ابن الأخرم) .

(١) في «ص» : «السقطي» .

قال ابنُ الصلاح^(١) : ويُعرف بالحافظ دونَ الأوَّل .

قال العراقي^(٢) : ومن غرائبِ الاتفاقِ في ذلك : محمد بن جعفر بن مُحمَّد ؛ ثلاثة متعاصرون ، ماتوا في سنة واحدة ، وكلُّ منهم في عشر المائة : وهم :

أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباري^(٣) .

والحافظُ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطرِ النيسابوري .

وأبو بكرٍ محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغدادي ، ماتوا سنة ستين وثلاثمائة .

* * *

وَالثَّالِثُ : مَا اتَّفَقَ فِي الْكُنْيَةِ وَالنَّسَبَةِ :

كـ «أبي عمرانَ الجوني» ، اثنان : عَبْدُ الْمَلِكِ التَّابِعِيُّ ، وَمُوسَى ابْنُ سَهْلٍ الْبَصْرِيُّ .

(الثالث) مِنْ الْأَقْسَامِ : (ما اتفق في الكنية والنسبة) معاً :

(كـ) «أبي عمران الجوني» اثنان :

أحدهما : (عبد الملك) بن حبيب الجوني ، (التابعي) ، وسماه الفلاسُ : عبد الرحمن ، ولم يُتَابَعِ عليه ، مات سنة تسع وعشرين ومائة .

(و) الْآخَرُ : (موسى بن سهل) بن عبد الحميد (البصري) مُتَأَخَّرُ

(٢) «التبصرة» (٣/٢٠٧) .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٨) .

(٣) في «ص» : «الأنماري» ؛ خطأ .

الطبقة ، روى عن : الربيع بن سليمان ، وعنه : الإسماعيلي والطبراني .

* * *

و«أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عِيَّاشٍ» ، ثَلَاثَةٌ : الْقَارِئُ ، وَالْحِمَصِيُّ عَنْ :
جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، وَالسُّلَمِيُّ الْبَاجِدَائِيُّ .
(و) من ذلك («أبو بكر ابن عيَّاش» ، ثَلَاثَةٌ :
أَحَدُهُم : (القارئ) .

(و) الثاني : (الحمصي) الذي روى (عن : جعفر بن عبد الواحد)
الهاشمي .

قال ابن الصلاح^(١) : وهو مجهول ، وجعفر غير ثقة .
(و) الثالث : (السُّلَمِيُّ الْبَاجِدَائِيُّ) ، صاحب « غريب الحديث » ،
واسمه : حُسين ، مات سنة أربع ومائتين .
وأفرد العراقي هذا المثال بقسم ، وهو : ما اتَّفَقَ فِيهِ الْكُنْيَةُ وَاسْمُ الْأَبِ .

* * *

الرَّابِعُ : عَكْسُهُ :

ك«صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ» ، أَرْبَعَةٌ : مَوْلَى التَّوَّامَةِ ، وَالَّذِي أَبُوهُ
أَبُو صَالِحِ السَّمَّانُ ، وَالسَّدُوسِيُّ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ ، وَمَوْلَى عَمْرٍو
ابن حُرَيْثٍ .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٩) .

(الرابع) من الأقسام : (عكسه) ؛ بأن اتفق فيه الاسم وكُنِيَ الأب^(١)

كـ «صالح بن أبي صالح» ؛ أربعة) تابعيئون :

أحدُهم : (مولى التَّوْأَمَةِ) واسمُ أبيه : نَبْهَانُ ، وكُنِيَّتُهُ هو : أبو محمد ، مدنيٌّ ، روى عن : أبي هريرة ، وابن عباس ، وأنس ، وغيرهم ، مُخْتَلَفٌ في الاحتجاج به ، والتَّوْأَمَةُ بنتُ أُمَيَّة بن خلفِ الجمحي .

(و) الثاني : (الذي أبوه أبو صالح) ذَكْوَان (السَّمَانُ) ، مدنيٌّ ، يُكْنَى : أبا عبد الرحمن ، روى عن : أنس ، وأخرج له مسلم .

(و) الثالث : (السَّدُوسِي) روى (عن : علي ، وعائشة) ، وعنه : خلاَّدُ ابنُ عمرو ، ذكره البخاري في «التاريخ»^(٢) ، وابنُ جَبَّان في «الثقات»^(٣) .

(و) الرابع : (مولى عمرو بن حريث) ، واسمُ أبيه : مِهْرَانُ ، روى عن أبي هريرة ، وعنه : أبو بكر ابنُ عياش ، ذكره البخاري في «التاريخ»^(٤) وضعفه ابنُ معين^(٥) ، وجهله^(٦) .

ولهم خامسٌ : أَسَدِيٌّ ، روى عن : الشعبي ، وعنه : زكريا بن أبي زائدة ، وأخرج له النسائي .

* * *

(١) أي : عكس الصورة المتقدمة ، والتي مثل لها بـ «أبي بكر بن عياش» .

(٢) (٣٧٧/٤) .

(٣) (٢٨٣/٤) .

(٤) رواية الدارمي (٤٣٦) .

(٥) (٢٨٣/٤) .

(٦) نعم ؛ ضعفه ابن معين ، لكن الذي جهله إنما هو النسائي ، فلعل اسمه سقط من هنا .

الخَامِسُ : مَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَأَنْسَابُهُمْ :

كـ «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ» : الْقَاضِي الْمَشْهُورُ ، عَنْهُ :
الْبُخَارِيُّ . وَالثَّانِي : أَبُو سَلَمَةَ ضَعِيفٌ .

(الخامس) من الأقسام : (من^(١)) اتفقت أسماءهم ، وأسماء آبائهم ،
وأنسابهم .

كـ «محمد بن عبد الله الأنصاري» (اثنان مُتقاربان في الطبقة :

أحدهما : (القاضي المشهور) البصري ، الذي روى (عنه :
البخاري) ، والناس ، وجده المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك ، مات
سنة خمس عشرة ومائتين .

(والثاني : أبو سلمة ، ضعيف) واسمُ جده : زياد ، وهو بصري
أيضاً .

ولهم ثالث : جده خِضْرُ بْنُ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ، روى
عنه : ابنُ ماجه ، ووثقه ابنُ حَبَّانٍ .

ورابع : جده زَيْدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ الْأَنْصَارِيُّ ، ذكره ابنُ حَبَّانٍ فِي ثِقَاتِ
التابعين^(٢) .

* * *

السَّادِسُ : فِي الْأِسْمِ أَوْ الْكُنْيَةِ :

كـ «حَمَادٍ» .

(٢) (٥/٣٥٦) .

(١) فِي «م» : «ما» .

(السادس) من الأقسام : أن يتفقا (في الاسم) فقط ، (أو الكنية) فقط ، ويقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه ، أو نسبة تميّزه :
(كـ«حماد») لا يُدرى هل هو ابنُ زيدٍ ، أو ابنُ سلمة ؟

ويعرف بحسب مَنْ روى عنه ؛ فإن كان سُليمان بن حربٍ ، أو عارمًا ، فالمرادُ : ابنُ زيدٍ ، قاله محمد بن يحيى الذهلي ، والرامهرمزي^(١) ، والمزني^(٢) .

أو موسى بن إسماعيل التَّبُوكي ، فابنُ سلمة ، قاله الرامهرمزي^(٣) .

لكن قال ابن الجوزي : إنه لا يروي إلا عنه ، فلا إشكال حينئذٍ .

وروى الذهلي ، عن عَفَّان ، قال : إذا قلتُ لكم : «حدَّثنا حماد» ، ولم أنسبه ، فهو ابنُ سلمة .

وكذا إذا أطلقهُ حَجَّاج بن مِنْهَالٍ ، أو هُدْبَةُ بنُ خَالِدٍ ؛ ذكره المزني^(٤) .

وممن انفردَ بالرواية عن «ابن زيد» :

أحمد بن إبراهيم الموصلي ، وأحمد بن عبد الملك الحراني ، وأحمد بن عبدة الضبي ، وأحمد بن المقدام العجلي ، وأزهر بن مروان الرقاشي ، وإسحاق بن أبي إسرائيل ، وإسحاق بن عيسى الطَّبَّاع ، والأشعث بن إسحاق ، وبشر بن معاذ ، وجُبارة بن المُغَلِّس ، وحامد بن

(١) «المحدث الفاصل» (ص : ٢٨٤) . (٢) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩) .

(٣) «المحدث الفاصل» (ص : ٢٨٤) . (٤) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩) .

عمر البكراوي ، والحسن بن الربيع ، والحسين بن الوليد ، وحفص بن
عمر الحوضي ، وحماد بن أسامة ، وحميد بن مسعدة ، وحوثره بن محمد
المنقري ، وخالد بن خدّاش ، وخلف بن هشام البزار ، وداود بن عمرو ،
وداود بن معاذ ، وزكريا بن عدي ، وسعيد بن عمرو الأشعثي ، وسعيد بن
منصور ، وسعيد بن يعقوب الطالقاني ، وسفيان بن عيينة ، وسليمان بن
داود الزهراني ، وصالح بن عبد الله الترمذي ، والصلث بن محمد
الخاركي ، والضحاك بن مخلد النبيل ، وعبد الله بن الجراح القهستاني ،
وعبد الله بن داود التمار الواسطي ، وعبد الله بن عبد الوهاب الحنجي ،
وعبد الله بن وهب ، وعبد الرحمن بن المبارك العنسي ، وعبد العزيز بن
المغيرة ، وعبيد الله بن سعيد السرخسي ، وعبيد الله بن عمر القواريري ،
وعلي بن المديني ، وعمر بن زيد السيار ، وعمرو بن عون الواسطي ،
وعمران بن موسى القزاز ، وغسان بن الفضل السجستاني ، وفضل بن
عبد الوهاب القناد ، وفطر بن حماد ، وقتيبة بن سعيد ، وليث بن حماد
الصفار ، وليث بن خالد البلخي ، ومحمد بن إسماعيل السكري ، ومحمد
ابن أبي بكر المقدمي ، ومحمد بن زبور المكي ، ومحمد بن زياد
الزيادي ، ومحمد بن سليمان لوين ، ومحمد بن عبد الله الرقاشي ،
ومحمد بن عبيد بن حسان ، ومحمد بن عيسى بن الطباع ، ومحمد بن
موسى الحرشي ، ومحمد بن النضر بن مساور المروزي ، ومحمد بن
أبي نعيم الواسطي ، ومخلد بن الحسن البصري ، ومخلد بن خدّاش
البصري ، ومسدد بن مسرهد ، ومعلّى بن منصور الرازي ، ومهدي بن
حفص ، وهلال بن بشر ، والهيثم بن سهل التستري ، وهو آخر من روى

عنه ، ووهبُ بن جرير بن حازم ، ويحيى بن بحر الكرماني ، ويحيى بن حبيب بن عربي ، ويحيى بن درست البصري ، ويحيى بن عبد الله بن بكير المصري ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، ويوسف بن حماد المعني .

وممن انفرد بالرواية عن «ابن سلمة» :

إبراهيم بن الحجاج السامي ، وإبراهيم بن أبي سويد الذارع ، وأحمد ابن إسحاق الحضرمي ، وآدم بن أبي إياس ، وإسحاق بن أبي عمر بن سليط ، وإسحاق بن منصور السلولي ، وأسد بن موسى ، وبشر بن السري ، وبشر بن عمر الزهراني ، وبهز بن أسد ، وحبان بن هلال ، والحسن بن بلال ، والحسن بن موسى الأشيب ، والحسين بن عروة ، وخليفة بن خياط ، وداود بن شبيب ، وزيد بن الحباب ، وزيد بن أبي الزرقاء ، وسريج بن النعمان ، وسعيد بن عبد الجبار البصري ، وسعيد بن يحيى اللخمي ، وأبو داود الطيالسي ، وشعبة ، وشهاب بن معمر البلخي ، وطالوت بن عباد ، والعباس بن بكار الضبي ، وعبد الله بن صالح العجلي ، وعبد الرحمن بن سلام الجُمحي ، وعبد الصمد بن حسان ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، وعبد الغفار بن داود الحراني ، وعبد الملك بن جريج ، وهو من شيوخه ، وعبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر التمار ، وعبد الواحد بن غياث ، وعبيد الله بن محمد العيشي ، وعمرو بن خالد الحراني ، وعمرو بن عاصم الكلابي ، والعلاء بن عبد الجبار ، وغسان بن الربيع ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، والفضل بن

عَنْبَسَةُ الْوَاسِطِيِّ ، وَقَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ ، وَقُرَيْشُ بْنُ أَنْسٍ ، وَكَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ الْجَحْدَرِيِّ ، وَمَالِكُ بْنُ أَنْسٍ - وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ - وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَهُوَ مِنْ شِيوخِهِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبَرْسَانِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَصِيصِيِّ ، وَمُسْلِمُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ النَّبِيلِ ، وَأَبُو كَامِلٍ مَظْفَرُ بْنُ مُدْرِكٍ ، وَمُعَاذُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ شَقِيقٍ ، وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، وَمُهْنَا بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، وَمُوسَى بْنُ دَاوُدَ الضَّبِّيِّ ، وَالنَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، وَالنَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرَشِيِّ ، وَالنَّعْمَانُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَهَشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيِّ ، وَالْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ ، وَيَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ السَّيْلَحِينِيِّ ، وَيَحْيَى بْنُ حَمَادٍ الشَّيْبَانِيِّ ، وَيَحْيَى بْنُ الضَّرِيرِ الرَّازِيِّ ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ ، وَأَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقْدِيُّ .

ذكر ذلك المزي في «تهذيبه»^(١).

(١) وقد عقد المزي في «تهذيبه» (٢٦٩/٧) فصلاً في ذلك ، اقتبسه الذهبي في «السير» (٤٦٤/٧ - ٤٦٦) ، ووسعه ، فرأيت أن أذكره هنا بنصه لما فيه من الفائدة .

قال الذهبي :

«اشترك الحمّادان في الرواية عن كثير من المشايخ ، وروى عنهما جميعاً جماعة من المحدثين ، فربما روى الرجل منهم عن حمّاد ، لم ينسبه ، فلا يُعرف أيُّ الحمّادين هو إلا بقرينة ، فإن عري السند من القرائن - وذلك قليل - لم نقطع بأنه ابنُ زيد ، ولا أنه ابنُ سلمة ، بل نتردد ، أو نقدره ابن سلمة ، ونقول : هذا الحديث على شرط مسلم ؛ إذ مسلم قد احتج بهما جميعاً .

فمن شيوخهما معاً : أنس بن سيرين ، وأيوب ، والأزرق بن قيس ، وإسحاق بن سويد ، وبُرد بن سنان ، وبشر بن حرب ، وبهز بن حكيم ، وثابت ، والجعد =

= أبو عُثْمَان ، وَحُمَيْد الطَّوِيل ، وَخَالِد الْحَذَاء ، وَدَاوُد بن أَبِي هِنْد ، وَالْجُرَيْرِي ، وَشُعَيْب ابن الحَبَاب ، وَعَاصِم بن أَبِي النَّجُود ، وَابْن غَوْن ، وَغُبَيْد اللَّهِ بن أَبِي بَكْر بن أَنَس ، وَغُبَيْد اللَّهِ بن عُمَر ، وَعِطَاء بن السَّائِب ، وَعَلِي بن زَيْد ، وَعَمْرُو بن دِينَار ، وَمُحَمَّد ابن زِيَاد ، وَمُحَمَّد بن وَاسِع ، وَمَطَر الْوَرَّاق ، وَأَبُو جَمْرَةَ الضُّبَعِي ، وَهَشَام بن عُروَةَ ، وَهَشَام بن حُسَّان ، وَيَحْيَى بن سَعِيد الْأَنْصَارِي ، وَيَحْيَى بن عَتِيق ، وَيُونُس بن عُبَيْد . وَحَدَّثَ عَنْ الْحَمَادِينَ : عَبْد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِي ، وَوَكَيْع ، وَعُقَّان ، وَحَجَّاج بن مِنْهَال ، وَسُلَيْمَان بن حَرْب ، وَشَيْبَان ، وَالْقَعْنَبِي ، وَعَبْد اللَّهِ بن معاوية الْجُمَحِي ، وَعَبْد الْأَعْلَى بن حَمَّاد ، وَأَبُو الثُّعْمَان عَارِم ، وَمُوسَى بن إِسْمَاعِيل - لَكِنْ مَا لَهُ عَنْ حَمَاد بن زَيْد سِوَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ - وَمُؤَمَّل بن إِسْمَاعِيل ، وَهَذْبَةُ ، وَيَحْيَى بن حُسَّان ، وَيُونُس بن مُحَمَّد الْمُؤَدَّب ، وَغَيْرِهِمْ .

وَالْحَفَاطُ الْمُخْتَصُونَ بِالْإِكْثَارِ وَبِالرَّوَايَةِ عَنْ حَمَاد بن سَلْمَةَ : بَهْزُ بنَ أَسَد ، وَجَبَّان بن هَلَال ، وَالْحَسَن الْأَشْبِي ، وَعُمَر بن عَاصِم .

وَالْمُخْتَصُونَ بِحَمَاد بن زَيْد ، الَّذِينَ مَا لَحِقُوا ابْنَ سَلْمَةَ ، فَهَم أَكْثَرُ وَأَوْضَحُ : كَعْلِي بن الْمَدِينِي ، وَأَحْمَد بن عَبْدَةَ ، وَأَحْمَد بن الْمِقْدَام ، وَبِشْر بن مُعَاذ الْعَقْدِي ، وَخَالِد بن خِدَاش ، وَخَلْف بن هَشَام ، وَزَكْرِيَا بن عَدِي ، وَسَعِيد بن مَنْصُور ، وَأَبِي الرَّبِيع الزَّهْرَانِي ، وَالْقَوَارِيرِي ، وَعَمْرُو بن غَوْن ، وَفُتَيْبَةُ بن سَعِيد ، وَمُحَمَّد بن أَبِي بَكْر الْمُقَدَّمِي ، وَلُؤَيْن ، وَمُحَمَّد بن عَيْسَى بن الطَّبَّاع ، وَمُحَمَّد بن عُبَيْد بن حَسَاب ، وَمَسَدَّد ، وَيَحْيَى بن حَبِيب ، وَيَحْيَى بن يَحْيَى التَّمِيمِي ، وَعِدَّةٌ مِنْ أَقْرَانِهِمْ .

فَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ مِنْ هَؤُلَاءِ الطَّبَقَةِ ، قَدْ رَوَى عَنْ حَمَّادٍ وَأَبْنِهِ ، عَلِمْتَ أَنَّهُ ابْنُ زَيْدٍ ، وَأَنَّ هَذَا لَمْ يُدْرِكْ حَمَّادَ بن سَلْمَةَ ، وَكَذَا إِذَا رَوَى رَجُلٌ مِمَّنْ لَقِيَهُمَا ، فَقَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، وَسَكَتَ ، نَظَرْتَ فِي شَيْخِ حَمَّادٍ مِنْ هُوَ ؛ فَإِنْ رَأَيْتَهُ مِنْ شَيْوَحِهِمَا عَلَى الْإِشْتِرَاكِ ، تَرَدَّدَتْ ، وَإِنْ رَأَيْتَهُ مِنْ شَيْوَحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَالتَّفَرُّدِ عَرَفْتَهُ بِشَيْوَحِهِ الْمُخْتَصِينَ بِهِ ، ثُمَّ عَادَ عُقَّانُ لَا يَرُوي عَنْ حَمَّادِ بن زَيْدٍ إِلَّا وَيَنْسِبُهُ ، وَرَبَّمَا رَوَى عَنْ حَمَّادِ بن سَلْمَةَ فَلَا يَنْسِبُهُ ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ حَجَّاجُ بن مِنْهَال ، وَهَذْبَةُ بن خَالِد ، فَأَمَّا سُلَيْمَانُ بن حَرْب ، فَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ عَارِمُ يَفْعَلُ ، فَإِذَا =

و«عَبْدُ اللَّهِ»، وشبهه. قَالَ سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ : إِذَا قِيلَ بِمَكَّةَ :
 «عَبْدُ اللَّهِ»، فَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وبِالْمَدِينَةِ فابْنُ عُمَرَ، وبِالْكُوفَةِ ابْنُ
 مَسْعُودٍ، وبِالْبَصْرَةِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وبِخُرَّاسَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ .
 وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ : إِذَا قَالَهُ الْمِصْرِيُّ ؛ فابْنُ عَمْرٍو، أَوِ الْمَكِّيُّ ؛
 فابْنُ عَبَّاسٍ .

(و) من ذلك : إِذَا أُطْلِقَ («عبد الله» وشبهه :

قال سلمة بن سليمان^(١) : إِذَا قِيلَ بِمَكَّةَ : «عَبْدُ اللَّهِ» فَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ ،
 (و) إِذَا قِيلَ : (بِالْمَدِينَةِ فابْنُ عُمَرَ ، (و) إِذَا قِيلَ : (بِالْكُوفَةِ) فَهُوَ (ابْنُ
 مَسْعُودٍ ، (و) إِذَا قِيلَ : (بِالْبَصْرَةِ) فَهُوَ (ابْنُ عَبَّاسٍ ، (و) إِذَا قِيلَ :
 (بِخُرَّاسَانَ) فَهُوَ (ابْنُ الْمُبَارَكِ .

وقال الخليلي^(٢) في «الإرشاد» : (إِذَا قَالَهُ الْمِصْرِيُّ ؛ فابْنُ عَمْرٍو) بن

= قالوا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ ، وَمَتَّى قَالَ مُوسَى التَّبُودَكِيُّ : «حَدَّثَنَا حَمَّادٌ» . فَهُوَ
 ابْنُ سَلَمَةَ ، فَهُوَ رَاوِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ويقع مثلُ هذا الاشتراك سواء في السُّفْيَانِيَّينَ ، فَأَصْحَابُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ كَبَارِ قَدَمَاءَ ،
 وَأَصْحَابُ ابْنِ عُيَيْنَةَ صِغَارٍ ، لَمْ يَدْرِكُوا الثَّوْرِيَّ ، وَذَلِكَ أَتَيْنَ ، فَمَتَّى رَأَيْتُ الْقَدِيمَ قَدْ
 رَوَى ، فَقَالَ : «حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ» ، وَأَبْهَمَ ، فَهُوَ الثَّوْرِيَّ ، وَهَمْ كَوَكَيْعٍ ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ ،
 وَالْفَرِيَابِيُّ ، وَأَبِي نُعَيْمٍ . فَإِنْ رَوَى وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ بَيَّنَّهَ ، فَأَمَّا الَّذِي لَمْ يَلْحَقْ
 الثَّوْرِيَّ ، وَأَدْرَكَ ابْنَ عُيَيْنَةَ ، فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَنْسَبَهُ لِعَدَمِ الْإِلْبَاسِ ، فَعَلَيْكَ بِمَعْرِفَةِ طَبَقَاتِ
 النَّاسِ .

(١) «الجامع» للخطيب (٢/٧٣) . (٢) في «م» : «الخليل» .

العاصِ ، (أو المكيّ ؛ فابنُ عباسٍ) ، أو الكوفيُّ فابنُ مسعود ، أو المدنيُّ فابنُ عمر .

وقال النضرُ بن شميلٍ : إذا قال الشاميُّ : «عبدُ الله» : فابنُ عمرو بن العاصِ ، أو المدنيُّ : فابنُ عمر .

قال الخطيبُ : وهذا القولُ صحيحٌ ، وكذلك يفعلُ بعضُ المضربين في ابنِ عمرو .

* * *

وَقَالَ بَعْضُ الْحَفَازِ : إِنَّ شُعْبَةَ يَرْوِي عَنْ سَبْعَةٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، كُلُّهُمْ «أَبُو حَمْزَةَ» بِالْحَاءِ وَالزَّايِ ، إِلَّا «أَبَا جَمْرَةَ» ، بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ : نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَيْعِيِّ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَطْلَقَهُ فَهُوَ بِالْجِيمِ .

(وقال بعضُ الحفّازِ : إنَّ شعْبَةَ يَرْوِي عَنْ سَبْعَةٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، كُلُّهُمْ يُقَالُ لَهُ : («أَبُو حَمْزَةَ» بِالْحَاءِ) الْمَهْمَلَةِ ، (وَالزَّايِ ، إِلَّا «أَبَا جَمْرَةَ» بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ : نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَيْعِيِّ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَطْلَقَهُ فَهُوَ بِالْجِيمِ) نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ ، وَإِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِهِ ذَكَرَهُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ .

قال العراقيُّ^(١) : وَرُبَّمَا أَطْلَقَ غَيْرَهُ أَيْضًا ، مِثْلُهُ : مَا رَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» : ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : ثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ^(٢) سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : «مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ ، فَاخْتَبَأْتُ مِنْهُ

(٢) في «ص» : «جمرة» ؛ خطأ .

(١) «التقييد» (ص : ٤١٤) .

خَلَفَ بَابِ» الحديث ، فهذا شُعْبَةٌ قد أطلق الرواية عن أبي حمزة^(١) ، وليس هو نصر بن عمران ، إنما هو بالحاء والزاي : القَصَّاب ، واسمُه : عمرانُ بنُ أبي عطاء ، كما بيَّنه مسلمٌ في روايته .

قلتُ : والخمسةُ الباقون : أبو حمزة عبد الرحمن بن كيسان^(٢) .

● فائدة :

صنَّف الخطيبُ في هذا القسمِ كتابًا سَمَّاه : « المَكْمِلُ في بَيَانِ المِهْمَلِ » ، وأفردَ الناسُ التصنيفَ فيما وقع في « صحيح البخاري » من ذلك .

السَّابِعُ : في النُّسْبَةِ :

كـ «الأملي» ، قال السَّمْعَانِيُّ : أَكْثَرُ عُلَمَاءِ طَبْرِسْتَانَ مِنْ «أَمْلِيهَا» . وَشَهَرَ بِالنُّسْبَةِ إِلَى أَمَلٍ جَيْحُونَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَّادٍ . شَيْخُ الْبُخَارِيِّ ، وَخُطِئَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَسَّائِيُّ ، ثُمَّ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي قَوْلِهِمَا : إِنَّهُ إِلَى أَمَلٍ طَبْرِسْتَان .

(السابع) مِنَ الْأَقْسَامِ : أَنْ يَتَّفَقَا (فِي النُّسْبَةِ) مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، وَيُفْتَرَقَا فِي الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ .

ولابن طاهر فيه تَأْلِيفٌ حَسَنٌ .

(١) في «ص» : «جمرة» ؛ خطأ .

(٢) كذا ؛ ولعله أراد أن يسمى من يكنى بـ «أبي حمزة» ، ويروي عن ابن عباس ، ويروي عنه شعبة ، لكن تقدم ذكر واحد منهم ، وهو : «عمران بن أبي عطاء» ، وقد سبق أنهم سبعة ، فالبقية - إذن : ستة . والله أعلم .

(ك) «الأملي» : قال أبو سَعْدٍ^(١) (السمعاني^(٢)) : أكثرُ علماء طَبْرِسْتَان من «أمَلها». وشَهَرَ بالنسبةِ إلى آمَلٍ جِيحُونَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَادٍ (الأملي ، شيخ البخاري .

وخطى أبو علي الغساني ، ثم القاضي عياض في قولهما : إنه) منسوب (إلى آمَلٍ طَبْرِسْتَان) .

* * *

وَمِنْ ذَلِكَ : «الْحَنْفِيُّ» إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ ، وَإِلَى الْمَذْهَبِ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ يَنْسُبُونَ إِلَى الْمَذْهَبِ : «حَنِيفِي» بزيادةِ ياءٍ ، وَوَأَفْقَهُم مِنَ النَّحْوِيِّينَ : ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَحَدَهُ .

(ومن ذلك «الحنفي») نسبة (إلى بني حنيفة) قبيلة ، (وإلى المذهب) لأبي حنيفة .

وَمِنَ الْأَوَّلِ : أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْكَبِيرِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ ، وَأَخُوهُ عُبَيْدُ اللَّهِ ، أَخْرَجَ لهما الشَّيْخَانُ .

(وكثير من المحدثين ينسبون إلى المذهب : «حنفي» بزيادة ياء) للفرق ، وأكثر النحاة يأتون ذلك .

(ووافقهم من النحويين) : الكمال أبو البركات (ابن الأنباري وحده) .

قلت : والصواب معه ، وقد اخترته في كتابي «جَمْعُ الْجَوَامِعِ» في

(١) في «ص» : «سعيد» ؛ خطأ . (٢) «الأنساب» (١/٦٧) .

العربية، فقد قَالَ ﷺ: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ»^(١) السَّمْحَةِ»^(٢)، فأثبت الياء في اللفظة المنسوبة إلى «الحنيف»، فلا مانع من ذلك.

* * *

ثُمَّ ما وَجَدَ من هَذَا البابِ غَيْرَ مُبَيَّنٍّ: فَيَعْرِفُ بِالرَّأَوِيِّ، أَوْ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ، أَوْ بَيَّانِهِ فِي طَرِيقٍ آخَرَ.

(ثم ما وَجَدَ من هذا البابِ) في الأقسامِ كُلِّها (غير مُبَيَّنٍّ، فيعرفُ بالرَّأَوِيِّ) عَنْهُ، (أو المَرْوِيِّ عَنْهُ، أو بَيَّانِهِ في طريقٍ آخَرَ) كما تقدَّم، فإن لم يبيِّن واشتركتِ الرَّوَاةُ، فَمُشْكَلٌ جِدًّا، يُزَجَّعُ فيه إلى غالبِ الظُّنُونِ والقرائنِ، أو يُتَوَقَّفُ.

قال ابنُ الصَّلاح^(٣): وَرُبَمَا قِيلَ في ذلك بظُنٍّ لَا يَقْوَى، كما حَدَّثَ الْقَاسِمُ بنُ زَكْرِيَا الْمُطَرِّزُ يَوْمًا بِحَدِيثٍ^(٤)، عَنْ أَبِي هَمَامٍ، عَنْ الْوَلِيدِ بنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَالِبٍ ابْنُ نَصْرِ الحَافِظُ: مَنْ سُفْيَانُ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا الثَّوْرِيُّ. فَقَالَ لَهُ أَبُو طَالِبٍ: بَلْ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ. فَقَالَ لَهُ الْمُطَرِّزُ: مِنْ أَيْنَ؟ قَالَ: لِأَنَّ الْوَلِيدَ قَدْ رَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ أَحَادِيثَ مَعْدُودَةَ مَحْفُوظَةً، وَهُوَ مَلِيٌّ بِابْنِ عُيَيْنَةَ.

(١) في «م»: «بالحنيفية».

(٢) أخرجه: الإمام أحمد في «مسنده» (٢٦٦/٥)، عن أبي أمامة رضي الله عنه.

(٣) «علوم الحديث» (ص: ٤١٦).

(٤) أسنده الخطيب في «المحدث الفاصل» (ص: ٢٨٥ - ٢٨٦).

قال العراقي^(١) : وفيه نظرٌ ؛ لأنه لا يلزم من كونه مليًا به ، أن يكون هذا من حديثه عنه إذا أطلقه ، بل يجوز أن يكون من تلك الأحاديث المعدودة .

قال : على أنني لم أر في شيء من كتب التواريخ وأسماء الرجال رواية الوليد عن ابن عيينة البتة ، وإنما ذكروا روايته عن الثوري ، ويرجح ذلك وفاة الوليد قبل ابن عيينة بزمن .

* * *

(١) « التقييد » (ص : ٤١٦) .

• النوع الخامس والخمسون :

الْمُتَشَابِهُ

يَتَرَكَّبُ مِنَ النُّوعَيْنِ قَبْلَهُ ، وَلِلخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ .

وَهُوَ أَنْ يَتَّفَقَ أَسْمَاؤُهُمَا أَوْ نَسَبُهُمَا ، وَيَأْتِلَفَ وَيَخْتَلِفَ ذَلِكَ فِي
أَبَوِيهِمَا ، أَوْ عَكْسُهُ :

(النوع الخامس والخمسون : المتشابه) :

وهو نوعٌ (يتركَّب من النوعين) اللذين (قبله) .

وللخطيب فيه كتابٌ) سمّاه «تلخيص المتشابه» ، وهو من أحسن
كُتبه .

(وهو : أن يتفقَ أَسْمَاؤُهُمَا أَوْ نَسَبُهُمَا) في اللَّفْظِ وَالخَطِّ ، وَيَفْتَرِقَا فِي
الشَّخْصِ ، (وَيَأْتِلَفَ وَيَخْتَلِفَ ذَلِكَ فِي) أَسْمَاءِ (أَبَوِيهِمَا) بَأَنْ يَأْتِلِفَا خَطًّا
وَيَخْتَلِفَا لَفْظًا (أَوْ عَكْسَهُ) بَأَنْ تَأْتِلَفَ أَسْمَاؤُهُمَا خَطًّا ، وَيَخْتَلِفَا لَفْظًا ،
وَتَتَّفَقَ أَسْمَاءُ أَبَوِيهِمَا لَفْظًا وَخَطًّا ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، بَأَنْ يَتَّفَقَ الْأَسْمَانِ أَوْ
الْكُنْيَتَانِ لَفْظًا ، وَتَخْتَلِفَ نَسَبَتُهُمَا نُطْقًا ، أَوْ تَتَّفَقَ النِّسْبَةُ لَفْظًا ، وَيَخْتَلِفَ
الْأَسْمَانِ أَوْ الْكُنْيَتَانِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

* * *

كـ «مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ» - بِالْفَتْحِ - كَثِيرُونَ ، وَبِضْمِّهَا : «مُوسَى

ابنُ عَلِيٍّ بنِ رَبَاحِ المِصْرِيِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَهَا . وَقِيلَ : بِالضَّمِّ
لَقَبٌ ، وَبِالْفَتْحِ اسْمٌ .

(ك) «مُوسَى بن عَلِيٍّ» - بالفتح (للعين - (كثيرون) في المتأخرين ،
ليس في الكُتُبِ السَّتَةِ ولا في «تَارِيخِ البُخَارِيِّ» ، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ ، وابنِ
أَبِي حَيْثَمَةَ ، والْحَاكِمِ ، وابنِ يُونُسَ ، وأَبِي نُعَيْمٍ ، و«ثَقَاتِ ابنِ حَبَانَ» ،
و«طَبَقَاتِ ابنِ سَعْدٍ» ، و«كاملِ ابنِ عَدِيٍّ» - مِنْهُمْ أَحَدٌ .

وفي «تَارِيخِ بَغْدَادَ»^(١) لِلْخَطِيبِ مِنْهُمْ رَجُلَانِ متَأَخِّرَانِ :
مُوسَى بنُ عَلِيٍّ أَبُو بَكْرٍ الْأَحْوَلُ الْبَزَارُ^(٢) ، رَوَى عَنْ : جَعْفَرِ الْفَرِيَابِيِّ .
وَمُوسَى بنُ عَلِيٍّ أَبُو عِيْسَى^(٣) الْخَتَلِيُّ ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ ، وابنُ
مُقْسِمٍ .

وفي «تَارِيخِ ابنِ عَسَاكِرٍ» : مُوسَى بنُ عَلِيٍّ أَبُو عِمْرَانَ الصَّقْلِيُّ
النَّحْوِيُّ ، رَوَى عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ .
وَذَكَرَ فِي «تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ»^(٤) رَابِعًا : مُوسَى بنُ عَلِيٍّ الْقُرَشِيُّ ،
مَجْهُولٌ .

وَمِنْهُمْ : مُوسَى بنُ عَلِيٍّ بنِ قَدَاحٍ أَبُو الْفَضْلِ الْخَيَّاطُ الْمُؤَدِّنُ ، سَمِعَ
مِنْهُ : ابْنُ عَسَاكِرٍ ، وابنُ السَّمْعَانِيِّ .
وَمُوسَى بنُ عَلِيٍّ بنِ غَالِبٍ الْأُمَوِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ .

(٢) فِي «م» : «الْبَزَارُ» .

(٤) (٥٢/١) .

(١) (١٣/٥٤ ، ٦٣) .

(٣) فِي «ص» : «عَلِيٍّ» ؛ خَطَأً .

وموسى بن علي بن عامر الحريري الإشبيلي النحوي، ذكرهما ابن الأبار.

قال العراقي^(١): فهؤلاء المذكورون في تواريخ الإسلام من المشرق والمغرب إلى زمن ابن الصلاح لم يئلفوا عشرة، فوضف النووي لهم بأنهم كثيرون فيه تجوز.

و(بضمها: «موسى بن علي بن رباح) اللخمي (المصري») أمير مصر، اشتهر بضم العين.

(ومنهم من فتحها) نقله ابن سعد^(٢) عن أهل مصر، وصححه البخاري^(٣) وصاحب «المشارك»^(٤).

(وقيل: بالضم لقب، وبالفتح اسم) قاله الدارقطني^(٥).

ورؤينا عن موسى أنه قال: اسم أبي: علي، ولكن بنو أمية قالوا: علي، وفي حرج^(٦) من قال: علي.

وعنه أيضا: من قال: موسى بن علي لم أجعله في حل.

وعن أبيه: لا أجعل في حل أحدا يصغر اسمي.

قال أبو عبد الرحمن المقرئ: كانت بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه علي قتلوه، فبلغ ذلك رباحا فقال: هو علي.

(١) «التقييد» (ص: ٤١٨).

(٢) «الطبقات» (٢٠٣/٢/٧).

(٣) «التاريخ الكبير» (٢٨٩/٧).

(٤) «مشارك الأنوار» (١١٠/٢).

(٥) «المؤتلف والمختلف» (١٥٦٠/٣).

(٦) في «ص»: «جرح».

وقال ابنُ حِبَّانَ في «الثقاتِ» : كَانَ أَهْلُ الشَّامِ يَجْعَلُونَ كُلَّ «عَلِيٍّ»
عندهم «عُلَيًّا» لِبُغْضِهِمْ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - ، وَمِنْ أَجْلِهِ قِيلَ
لِوَالِدِ مَسْلَمَةَ ، وَلابْنِ رَبَاحٍ : «عُلَيٌّ» .

قُلْتُ : وَلَمَّا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي وَالِدِ مُوسَى ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُمَثَّلَ بِمِثَالِ
غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ :

«أَيُّوبُ بْنُ بَشِيرٍ» ، و«أَيُّوبُ بْنُ بُشَيْرٍ» :

الأول : أبوه مُكَبَّرٌ ، عَجَلِيٌّ شَامِيٌّ ، رَوَى عَنْهُ : ثَعْلَبَةُ بْنُ مَسْلَمٍ الْخَثْعَمِيُّ .
والثاني : أبوه مُصَغَّرٌ ، عَدَوِيٌّ بَصْرِيٌّ ، رَوَى عَنْهُ : أَبُو الْحُسَيْنِ^(١)
خَالِدُ الْبَصْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَغَيْرُهُمَا .

وَمِنْ أَمْثَلَةٍ عَكْسِهِ :

«سَرِيحُ بْنُ الثُّعْمَانِ» ، و«شَرِيحُ بْنُ النُّعْمَانِ» ، وَكِلَاهُمَا مُصَغَّرٌ .

الأول : بِالْمُهْمَلَةِ ، وَالْجِيمِ ، جَدُّهُ : مَرْوَانُ اللَّؤْلُؤِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، رَوَى
عَنْهُ : الْبُخَارِيُّ .

والثاني : بِالْمَعْجَمَةِ ، وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، الْكُوفِيُّ ، تَابِعِيٌّ ، لَهُ فِي
«السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ» حَدِيثٌ وَاحِدٌ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(٢) .

(١) فِي «ص» : «الْحَسَنُ» .

(٢) أَخْرَجَهُ : أَبُو دَاوُدَ (٢٨٠٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٩٨) ، وَالنَّسَائِيُّ (٢١٦/٧ - ٢١٧) ،

وَابْنُ مَاجَهَ (٣١٤٢) ، وَهُوَ حَدِيثٌ فِي الْأُضْحِيَّةِ الْمَعِيَّةِ الْمَنْهِي عَنْهَا .

وَكَمْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيِّ ، بِضَمَّةٍ ، ثُمَّ فَتْحَةٍ ، ثُمَّ كَسْرَةٍ : إِلَى مُخَرَّمِ بَغْدَادَ ، مَشْهُورٌ ، وَ«مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيِّ» : إِلَى تَخْرَمَةَ ، غَيْرُ مَشْهُورٍ ، رَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ .

(وَكَمْ «مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيِّ» بِضَمَّةٍ) لِلْمِيمِ ، (ثُمَّ فَتْحَةٍ) لِلخَاءِ الْمُعْجَمَةِ ، (ثُمَّ كَسْرَةٍ) لِلرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ ، نِسْبَةٌ (إِلَى مُخَرَّمِ بَغْدَادَ) مَحَلَّةٌ بِهَا (مَشْهُورٌ) جَدُّهُ الْمُبَارَكُ ، وَيُكْنَى أَبَا جَعْفَرٍ ، الْقُرَشِيُّ ، الْبَغْدَادِيُّ ، الْحَافِظُ ، قَاضِي حُلُوانَ ، رَوَى عَنْهُ : الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ .

(وَكَمْ «مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيِّ» بِفَتْحِ الْمِيمِ ، وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ ، الْمَكِّي ، نِسْبَةٌ (إِلَى مُخْرَمَةَ) بْنِ نُوْفَلٍ (غَيْرُ مَشْهُورٍ ، رَوَى عَنْ : الشَّافِعِيِّ) ، وَعَنْهُ : عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ زُبَالَةَ .

* * *

وَكَمْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ الْكَلَاعِيِّ ، وَ«ثَوْرِ بْنِ زَيْدِ الدَّيْلِيِّ» فِي «الصَّحِيحَيْنِ» ، وَالْأَوَّلُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» خَاصَّةً .

(وَكَمْ «ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ الْكَلَاعِيِّ» ، وَ«ثَوْرِ بْنِ زَيْدِ الدَّيْلِيِّ» رَوَى عَنْهُمَا : مَالِكٌ ، وَالثَّانِي : أَخْرَجَ لَهُ (فِي «الصَّحِيحَيْنِ» ، وَالْأَوَّلُ : فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» خَاصَّةً) .

قال العراقي^(١) : هذا وهم ؛ بل في البخاري خاصة ، رَوَى لَهُ فِي

(١) «التقييد» (ص : ٤٢٠) .

«الأطعمة» عن خالد بن معدان، عن أبي أمامة: كان النبي ﷺ إذا رفع مَائِدَتَهُ قال: «الحمد لله» الحديث^(١)، وثلاثة أحاديث أخر.

* * *

وَك «أبي عمرو الشيباني» التابعي - بالمُعْجَمَةِ - : سعد بن إياس. ومثله اللُّغَوِيُّ : إسحاق بن مِرَارٍ - كَضْرَارٍ، وَقِيلَ : كَغَزَالٍ، وَقِيلَ : كَعَمَّارٍ، وَ«أبي عمرو الشيباني» التابعي» بِالْمُهْمَلَةِ، زُرْعَةُ وَالِدُ يَحْيَى.

وَك «أبي عمرو الشيباني» التابعي - بالمعجمة (المفتوحة) - : (سعد ابن إياس) الكوفي، مخضرم، حديثه في الكُتُبِ السُّتَةِ .
(ومثله) : أبو عمرو الشيباني (اللُّغَوِيُّ، إسحاق بن مِرَارٍ) الكوفي، نَزِيلُ بَغْدَادِ .

وأبوه بكسر الميم والتخفيف (كضرار) قاله : عبدُ الغني بنُ سَعِيدٍ^{(٢)(٣)} .

(وقيل) : بِفَتْحِهَا (كغزال) قاله الدارقطني^(٤) .

(وقيل) : بِالْفَتْحِ، وتشديد الراء (كعمَّار) .

(٢) «مشتبه النسبة» (ص : ٣٩) .

(١) «صحيح البخاري» (١٠٦/٧) .

(٣) في «ص» : «سعد» .

(٤) «المؤتلف والمختلف» (١٤٠١/٣) .

له ذِكْرٌ في «صحيح مسلم» بِكُنْيَتِهِ في تَفْسِيرِ حَدِيثٍ : «أَخْنَعُ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلَاقِ»^(١).

ولهم ثالثٌ أيضًا : وهو أبو عمرو السَّيبَانِي ، هَارُونُ بْنُ عَنَتْرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيِّ ، مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ ، حَدِيثُهُ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» ، وَ«النَّسَائِيِّ» ، كَنَاهُ كَذَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَأَحْمَدُ ، وَالبَخَارِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ ، وَالْخَطِيبُ ، وَغَيْرُهُمْ .

وما اقتصر عليه المزيُّ ، مِنْ أَنْ كُنْيَتَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ فَوَهُمْ ، قَالَه الْعِرَاقِيُّ^(٢) .

(و«أبي عمرو السَّيبَانِي التَّابِعِيُّ» بِالْمَهْمَلَةِ) الْمَفْتُوحَةُ ، مَخْضَرْمٌ ، مِنْ أَهْلِ الشَّامِ ، اسْمُهُ : (زُرْعَةُ) ، وَهُوَ : عَمُّ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَ(وَالِدُ يَحْيَى) لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «كِتَابِ الْأَدَبِ» حَدِيثٌ وَاحِدٌ مَوْقُوفٌ عَلَى عُقْبَةَ .

وَك«عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ» - بَفَتْحِ الْعَيْنِ - جَمَاعَةٌ : مِنْهُمْ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيُّ ، وَبِضْمِّهَا مَعْرُوفٌ بِالْحَدِيثِ .

(وَك«عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ» - بَفَتْحِ الْعَيْنِ - جَمَاعَةٌ :

منهم : أبو محمد النيسابوري) رَوَى عَنْهُ الشَّيْخَانُ .

(١) «صحيح مسلم» (١٧٤/٦) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ .

(٢) «التبصرة» (٢٢١/٣) .

(وبضمها : معروف^(١) بالحدَّثي) قال الدارقطني : نسبة إلى مدينة في الثَّغَرِ يُقالُ لها : «الحدَث» .

وقال أبو أحمد الحاكم : إلى الحديثِ ، رَوَى عنه البغويُّ المنيعي وغيره .

وَمِنْ أمثلته :

«حنانُ الأسدِي» ، و«حيانُ الأسدِي» .

الأول : بفتح المُهملة ، وتخفيف الثَّوْنِ ، مِنْ بني أسدِ بن شريك - بضمَّ الشَّين - البصريُّ ، رَوَى عن : أبي عُثمان النهديِّ حديثًا مُرسلاً ، رَوَى عنه : حجاجُ الصَّوافِ ، وهو عَمُّ مسرَّهَدٍ والدُّ مُسَدِّدٍ .

والثاني : بتشديد التحتية ، ابن حُصَيْن الكوفيُّ أبو الهَيَّاجِ ، تابعيٌّ ، له في «صحيح مسلم» حديثٌ عن عليٍّ في «الجنائز»^(٢) .

وحَيَّانُ الأسدِي أبو النَّضِرِ ، شاميٌّ ، تابعيٌّ ، أيضًا له في «صحيح ابن حبان»^(٣) حديثٌ عَن وَائِلَةَ .

«أبو الرُّجَالِ الأنصاريُّ» ، «وأبو الرِّحَالِ الأنصاريُّ» .

(١) في «م» : «يعرف» . (٢) «صحيح مسلم» (٣/ ٦١) .

(٣) «الصحيح» (٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٤١) ، وهو الحديث القدسي : «أنا عند ظن عبدي بي» - الحديث .

وله حديث آخر (٤٥٦٢ ، ٤٥٦٦) ، عن عبادة بن الصامت ؓ أن النبي ﷺ قال : «اسمع وأطع في عسرك ويسرك ...» الحديث .

الأول : بكسرِ الراء ، وتخفيفِ الجيم ، محمدُ بنُ عبدِ الرحمن ، مدنيٌّ ، روى عن : أمِّه عَمْرَةَ بنتِ عبدِ الرحمن ، حديثه في «الصحيحين» .

والثاني : بفتحِ الراء ، وتشديدِ المُهملة ، محمدُ بنِ خالدٍ ، بصريٌّ ، له عندَ الترمذي^(١) حديثٌ واحدٌ ، عن أنسٍ ، وهو ضَعِيفٌ .

و«ابنُ عُفَيْرِ المصريِّ» ، و«ابنُ عُفَيْرِ المصريِّ» ، كلاهما مُصَغَّرٌ .

الأول : بالمهملة ، سعيدُ بنِ كثيرٍ بنِ عُفَيْرِ أبو عثمان ، روى عنه : البخاريُّ .

والثاني : بالمُعْجَمَةِ ، اسمُه : الحُسَيْن ، متروك .

* * *

(١) «الجامع» (٢٠٢٢) ، وهو حديث «ما أكرم شاب شيخاً لسنه إلا قبض الله من يكرمه عند سنه» قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث هذا الشيخ يزيد ابن بيان ، وأبو الرجال الأنصاري آخر .

• النَّوْعُ السَّادِسُ وَالْخَمْسُونَ :

الْمُتَشَابِهُونَ فِي الْأَسْمِ وَالنَّسَبِ

الْمُتَمَازُونَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ

(النوع السادس والخمسون) المُشْتَبَهُ الْمَقْلُوبُ :

وهو ممَّا يَقَعُ فِيهِ الْاِشْتِبَاهُ فِي الذَّهْنِ لَا فِي الْخَطِّ ، وَالْمِرَادُ بِذَلِكَ الرُّوَاةُ (المتشابهون في الاسم والنَّسَبِ ، المتمايزون بالتقديم والتأخير) ، بَأَن يَكُونُ اسْمُ أَحَدِ الرَّاَوِيَيْنِ ، كَاسِمِ أَبِي الْآخِرِ خَطًّا وَلَفْظًا ، وَاسْمُ الْآخَرِ كَاسِمِ أَبِي الْأَوَّلِ ، فَيَنْقَلِبُ^(١) عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

كَمَا انْقَلَبَ عَلَى الْبُخَارِيِّ تَرْجَمَةُ «مُسْلِمِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَدْنِيِّ» ، فَجَعَلَهُ «الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ»^(٢) ، كَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمِ الدَّمَشْقِيِّ ، وَخَطَّاهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابٍ لَهُ فِي «خَطِّ الْبُخَارِيِّ فِي تَارِيخِهِ»^(٣) حِكَايَةً عَنْ أَبِيهِ . وَصَنَّفَ الْخَطِيبُ فِي هَذَا النَّوعِ كِتَابًا سَمَّاهُ «رَافِعُ الْارْتِيَابِ فِي الْمَقْلُوبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ» .

* * *

كَ «يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ» الصَّحَابِيُّ الْخُزَاعِيُّ ، وَالْجُرَشِيُّ الْمُخَضَّرِمُ ،

(١) فِي «ص» : «فَيَنْقَلِبُ» . (٢) «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (٨/١٥٣) .

(٣) رَقْم (٦٠٨) . وَرَاجِعُ : التَّعْلِيقُ عَلَى «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» .

المُشْتَهَرُ بِالصَّلَاحِ ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةَ ، وَ«الْأَسْوَدُ
ابن يزيد» النَّخَعِيُّ التَّابِعِيُّ الْفَاضِلُ .

وَك«الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ» التَّابِعِيُّ الْبَصْرِيُّ ، وَالْمَشْهُورُ ، الدَّمَشَقِيُّ
صَاحِبُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَ«مُسْلِمُ بْنُ الْوَلِيدِ» بْنُ رَبَاحِ الْمَدَنِيِّ .

ك«يزيد بن الأسود» الصَّحَابِيُّ الْخُزَاعِيُّ (له في «السُّنَنِ» حَدِيثٌ
وَاحِدٌ ^(١)) .

قال ابنُ حبان ^(٢) : عِدَادُهُ فِي أَهْلِ مَكَّةَ . وقال المزي ^(٣) : فِي
الْكُوفِيِّينَ .

(و) «يزيد بن الأسود» (الجُرْشِيُّ) التَّابِعِيُّ (المَخْضَرَمُ ، الْمُشْتَهَرُ
بِالصَّلَاحِ) يُكْنَى : أبا الْأَسْوَدِ ، سَكَنَ الشَّامَ (وهو الَّذِي اسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةَ)
فَسُقُوا لِلْوَقْتِ ، حَتَّى كَادُوا لَا يَبْلُغُونَ مَنَازِلَهُمْ .

(و) «الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ» النَّخَعِيُّ التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ (الْفَاضِلُ) ، حَدِيثُهُ فِي
الْكِتَابِ السَّتَةِ .

وَك«الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ» التَّابِعِيُّ الْبَصْرِيُّ (رَوَى عَنْ جَنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْبَجَلِيِّ .

(١) هو حَدِيثُ صَلَاتِهِ الْفَجْرَ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَسْجِدِ الْخَيْفِ ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٧٥) ،
وَالْتَرْمِذِيُّ (٢١٩) ، وَالنَّسَائِيُّ (١١٢/٢) .

(٢) «الثَّقَاتُ» (٤٤٢/٣) . (٣) «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٨٢/٣٢) .

(و) «الوليد بن مسلم» (المشهور الدمشقي صاحب الأوزاعي) روى عنه : أحمد والناس .

(و) «مسلم بن الوليد» بن رباح المدني (روى عن : أبيه . وعنه : الدراوردي .

وانقلب اسمه على البخاري كما تقدم .

* * *

• النوع السابع والخمسون :

معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

وَهُمْ أَقْسَامٌ :

الأول : إلى أمه كَمُعَاذٍ وَمُعَوِّذٍ ، وَعَوِذٍ - وَيُقَالُ : عَوْفٌ -
بَنِي عَفْرَاءَ ، وَأَبُوهُمْ : الْحَارِثُ . وَبِلَالِ ابْنِ حَمَامَةَ ، أَبُوهُ : رَبَاحٌ .
سُهَيْلٌ ، وَسَهْلٌ ، وَصَفْوَانٌ ، بَنُو بَيْضَاءَ ، أَبُوهُمْ : وَهْبٌ .
شُرْحِبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ ، أَبُوهُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُطَاعِ . ابْنُ بُحَيْنَةَ ،
أَبُوهُ : مَالِكٌ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ ، أَبُوهُ : عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ .
إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، أَبُوهُ : إِبْرَاهِيمُ .

(النوع السابع والخمسون : معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم) : وفائدة
هذا النوع دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم .

(وهم أقسام :

الأول) : من نسبه (إلى أمه ؛ كَمُعَاذٍ ، وَمُعَوِّذٍ ، وَعَوِذٍ - ويقال :
عَوْفٌ) بالفاء - (بني عفرَاء) بنت عبيد بن ثعلبة ، من بني النَجَّارِ ،
(وأبوهم : الحارث) بن رفاعه بن الحارث ، من بني النَجَّارِ أيضًا .

وشهد بنو عفرَاءَ بَدْرًا ، فُقُتِلَ بها معوَّذٌ ، وعَوْفٌ ، وبقي معَاذٌ إلى زَمَنِ

عُثْمَانُ - وقيل : إلي زمن علي - ، قَتَوْفِي بِصِفَيْن - وقيل : جُرِحَ بِبَدْرِ
أَيْضًا ، فَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَمَاتَ بِهَا .

(وبلال ابن حَمَامَةَ) الحبشي المؤدُن ، (أبوه : رباح .

سهيل ، وسهل ، وصفوان بنو بيضاء ، أبوهم : وهب) بن ربيعة بن
عمرو بن عامر القرشي الفهري ، واسمُ بيضاء : دَعْدُ^(١) .

قال سُفْيَان بن عُيَيْنَةَ : أَكْبَرُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّنِّ : أَبُو بَكْرٍ ،
وَسُهَيْلُ ابْنِ يَیْضَاءَ .

مَاتَ سَهِيلٌ وَسهلٌ فِي حَيَاتِهِ ﷺ ، وَصَلَّى عَلَيْهِمَا فِي الْمَسْجِدِ كَمَا فِي
«صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٢) عَنْ عَائِشَةَ ، وَكَانَتْ وَفَاةُ سَهِيلٍ سَنَةَ تِسْعٍ .

(شرحبيل ابن حسنة أبوه عبد الله بن المطاع) الكِنْدِيُّ .

و«حسنة» مولاة لمعمر الجُمَحِي .

وما ذكره الْمُصَنِّفُ - كابن الصلاح - مِنْ أَنَّهَا أُمُّهُ جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .

وَقَالَ الزَّيْبِيُّ بْنُ بَكَّارٍ : لَيْسَتْ أُمُّهُ ، وَإِنَّمَا تَبَنَّتُهُ .

عَبْدُ اللَّهِ (ابنُ بَحِينَةَ أَبَوْهُ : مَالِكُ) بْنُ الْقَشْبِ ، الْأَزْدِيُّ الْأَسَدِيُّ .

وهؤلاء صحابةٌ .

(١) فِي «م» : «دعا» ، وَفِي «ص» : «دعات» ؛ خَطَأً ، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ «الْإِصَابَةِ» (٤/١٩٤) .

(٢) «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٣/٦٢) .

وَمِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعَدَهُمْ : (محمَّد ابن الحنفية ، أبوه عليُّ بنُ أبي طالب) واسمُ أمِّه : خولة ؛ مِن بَنِي حَنِيفَةَ .

(إسماعيل ابنُ عَلِيَّةِ أبوه : إبراهيم) ، و«عليَّة» أمُّه بنتُ حَسَّان مولاة لبني شيبان . وزعم عليُّ بن حُجْرٍ : أنَّها ليست أمه بل جدَّته أمُّ أمِّه .

وقد صنَّف في هذا القسم الحافظ علاء الدِّين مغلطاي تصنيفًا حسنًا في ثلاثٍ وستين وَرَقَةً ، وذكر المُصنِّفُ في «تهذيبه» أنَّه ألف فيه جُزْءًا ، ولم نَقِفْ عليه .

* * *

الثَّانِي : إِلَى جَدَّتِهِ : كَ«يَعْلَى بنِ مُنِيَّةَ» ، كَرَكْبَةٍ ، هِيَ أُمُّ أَبِيهِ ، وَقِيلَ : أُمُّهُ .

«بَشِيرُ بنُ الْخَصَاصِيَّةِ» - بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ - هِيَ أُمُّ الثَّالِثِ مِنْ أَجْدَادِهِ ، وَقِيلَ : أُمُّهُ ، أَبُوهُ : مَعْبُدٌ .

(الثاني) : مَنْ نُسِبَ (إلى جدَّتِهِ) دُنْيَا ، أَوْ عَلِيَا .

(ك«يعلى بن مُنِيَّةَ») بضم الميم ، وسكون النون ، وتخفيفِ التَّحْتِيَّةِ ، (كَرَكْبَةٍ) ، صحابيٌّ مشهورٌ ، (هي أم أبيه) قاله الزبير بنُ بكارٍ ، وابنُ ماکولا^(١) .

(وقيل : أمُّه) هو مِن زوائدِ المُصنِّفِ ، وعُزِّيَ للجمهور : البخاريُّ

(١) «الإكمال» (٢٩٦/٧) .

وابنِ المدينيّ، والقعنبيّ، ويعقوبُ بنِ شيبّة، وابنُ أبي حاتم، وابنِ جرير، وابنِ قانع، والطبرانيّ، وابنِ حبان، وابنِ مندّه وآخرين، ورجّحه المزّي، وابنُ عبدِ البرّ.

وقال ابن وضّاح: أبوه، ووهموه.

وهي بنتُ الحارثِ بنِ جابر؛ قاله ابن ماکولا.

وقال الطّبريّ: بنتُ جابرِ عمّة^(١) عتّبة بنِ غزوان.

وقال الدارقطني^(٢): بنت غزوانَ أختُ عتّبة، ورجّحه المزّي^(٣).

وأبوه: أميّة بنُ أبي عُبيد.

(«بشيرُ بنُ الخصاصيّة» - بتخفيفِ الياء) صحابيّ مشهور - (هي أمُّ

الثالث من أجداده) أي «ضباري» الآتي، (وقيل: أمه)، واسمها:

كَبْشَةُ. وقيل: ماوية بنتُ عمرو بنِ الحارثِ الغطريف.

(أبوه: مَعْبَدٌ) وقيل: نذير، وقيل: زيد^(٤)، وقيل: شراحيلُ بنُ

سبع بنِ ضباري بنِ سدوس بنِ شيان بنِ ذهل^(٥).

ومن ذلك في المتأخرين:

(١) في «ص» و «م»: «عمّ»، والمثبت من «تهذيب الكمال» (٣٧٨/٣٢).

(٢) «المؤتلف» (٢١٢٠/٤). (٣) «تهذيب الكمال» (٣٧٨/٣٢).

(٤) في «ص»: «يزيد».

(٥) في «ص» و «م»: «رهل» بالراء، خطأ.

عبد الوهَّاب بن سُكَيْنَة ، هي أمُّ أبيه ، وأبوه : عليُّ بنُ عليٍّ .
وابن تيمية : هي جدَّةُ عليا من وادي التَّيم .

* * *

الثَّالثُ : إلى جدِّه : «أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ» : عامرُ بنُ
عبدِ الله بنِ الجَرَّاحِ .

«حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ» ، هُوَ : ابنُ مالِكِ بنِ النَّابِغَةِ .

«مُجَمِّعٌ - بِالْفَتْحِ ، وَالْكَسْرِ - : ابنُ جَارِيَةٍ بِالْجِيمِ ، هُوَ : ابنُ
يَزِيدَ بنِ جَارِيَةٍ .

«ابْنُ جُرَيْجٍ» : عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ .

«بَنُو الْمَاجِشُونِ» - بِكَسْرِ الْجِيمِ ، وَضَمِّ الشَّيْنِ - مِنْهُمْ :
يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونِ : هُوَ لَقَبُ يَعْقُوبَ ،
جَرَى عَلَى بَنِيهِ وَبَنِي أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، وَمَعْنَاهُ :
الْأَبْيَضُ الْأَحْمَرُ .


«ابْنُ أَبِي لَيْلَى» الْفَقِيهُ : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى .

«ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ» : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ .

«أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ» : هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ .

«بَنُو أَبِي شَيْبَةَ» : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُثْمَانُ ، وَالْقَاسِمُ ، بَنُو مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ .

(الثالث :) من نُسِبَ (إلى جدّه) منهم :

(«أبو عبيدة» بن الجراح  : عامرُ بن عبدِ الله بن الجراح .

«حَمَلُ» - بالحاءِ المُهملةِ والميمِ المفتوحَتين - (ابنُ النابغة) ، (هو) :

حَمَلُ (ابنُ مالك بن النابغة) بنِ جابر بنِ ربيعة الهذليّ ، أبو نضلة ، له رواية ، عاشَ إلى خِلافةِ عُمرَ .

وفي الصحابة أيضًا :

حَمَلُ بن سعدانة^(١) الكلبيّ ، مِنْ أَهْلِ دَوْمَةِ الْجَنْدَلِ ، لا ثالثَ لَهُمَا في

الاسم .

(«مُجَمِّع - بالفتح ، والكسر - : ابنُ جارية» بالجيم) ، والتَّحْتِيَّةُ ،

(هو : ابنُ يزيدَ بنِ جارية)

هؤلاء صحابةٌ .

(«ابنُ جريج» : عبدُ الملكِ بنُ عبدِ العزيز بن جريج .

«بنو الماجشون» - بكسرِ الجيم ، وضَمُّ الشينِ (المُعْجَمَةُ - منهم) :

يوسف بن يعقوبَ بن أبي سلمة الماجشون ، هو لقبُ يعقوب جريّ على

(١) في «ص» : «سعد» ؛ خطأ .

بنيه ، وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمة ، ومعناه) بالفارسية : (الأبيض الأحمر .

«ابن أبي ليلى» الفقيه : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى .

«ابن أبي مليكة» : عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة .

أحمد بن حنبل هو : ابن محمد بن حنبل .

«بنو أبي شيبة» : أبو بكر ، وعثمان (الحافظان) والقاسم ، بنو محمد

ابن أبي شيبة) إبراهيم بن عثمان الواسطي^(١) .

* * *

الرابع : إلى أجنبي ، لسبب : ك«المقداد بن عمرو الكندي» ،

يُقال له : «ابن الأسود» ، لأنه كان في حجر الأسود بن عبد

يغوث ، فتبناه .

«الحسن بن دينار» ، هو زوج أمه ، وأبوه : واصل .

(الرابع) : من نسب (إلى أجنبي لسبب :

ك«المقداد بن عمرو) بن ثعلبة ، (الكندي» ، يقال له : «ابن الأسود» ؛

لأنه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث فتبناه) ، فنسب إليه .

(«الحسن بن دينار») أحد الضعفاء ، (هو زوج أمه ، وأبوه : واصل) .

(١) هذا اسم «أبي شيبة» .

قال ابن الصلاح^(١) : وكأنَّ هذا خَفِيَ على ابن أبي حاتم ، حيثُ قال :
هو الحسنُ بن دينارِ بنِ واصلٍ^(٢) ، فجَعَلَ واصلًا جدَّهُ .
وقال العراقيُّ^(٣) : جعل بعضهم دينارًا جدَّهُ ، أبا واصلٍ .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٢٦) .

(٢) «الجرح والتعديل» (١١/٣) .

(٣) «التبصرة» (٢٢٧/٣) .

• النوع الثامن والخمسون :

النسبة التي على خلاف ظاهرها

(النوع الثامن والخمسون : النسبة التي على خلاف ظاهرها) .

قد يُنسب الراوي إلى نسبة من مكان ، أو وقعة^(١) به ، أو قبيلة ، أو صنعة ، وليس الظاهر الذي يسبق إلى الفهم من تلك النسبة مُرادًا ، بل لعارضٍ عَرَضَ مِنْ نُزُولِهِ ذَلِكَ الْمَكَانَ ، أو تلك القبيلة ، ونحو ذلك .

* * *

«أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ» ، لَمْ يَشْهَدْهَا فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ ، بَلْ نَزَلَهَا .

«سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ» ، نَزَلَ فِيهِمْ لَيْسَ مِنْهُمْ .

«أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِي» ، نَزَلَ فِي بَنِي دَالَانَ - بَطْنٍ مِنْ هَمْدَانَ - وَهُوَ أَسَدِيٌّ مَوْلَاهُمْ .

«إِبْرَاهِيمُ الْخُوزِيُّ» - بِضَمِّ الْمُعْجَمَةِ ، وَبِالزَّاي - لَيْسَ مِنَ الْخُوزِ ، بَلْ نَزَلَ شِغْبُهُمْ بِمَكَّةَ .

«عَبْدُ الْمَلِكِ الْعَزْزَمِيُّ» ، نَزَلَ جَبَّانَةَ عَزْزَمَ ، قَبِيلَةً مِنْ قَزَاةَ بِالْكُوفَةِ .

(١) في «ص» و «م» : «رقعة» بالراء ؛ خطأ .

«مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوْقِيُّ» - بِفَتْحِهَا وَبِالْقَافِ - بَاهِلِيٌّ نَزَلَ فِي
 الْعَوْقَةِ - بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ .
 «أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ السُّلَمِيُّ» ، عَنْهُ مُسْلِمٌ ، هُوَ أَزْدِيٌّ وَكَانَتْ أُمُّهُ
 سُلَمِيَّةً .

و«أَبُو عَمْرٍو بْنُ نُجَيْدٍ» كَذَلِكَ ، فَإِنَّهُ حَافِدُهُ .
 وَ«أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ الصُّوفِيُّ» كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ جَدَّهُ ابْنَ عَمٍّ
 «أَحْمَدَ بْنَ يُونُسَ» ، كَانَتْ أُمُّهُ بِنْتُ أَبِي عَمْرٍو الْمَذْكُورِ .
 «مِقْسَمٌ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ» هُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ،
 قِيلَ : مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِلزُّومِ إِيَّاهُ .
 «يَزِيدُ الْفَقِيرُ» ، أَصِيبَ فِي فَقَارِ ظَهْرِهِ .
 «حَالِدُ الْحَذَاءِ» ؛ لَمْ يَكُنْ حَذَاءً ، وَكَانَ يَجْلِسُ فِيهِمْ .

من ذلك :

«(أَبُو مَسْعُودٍ) عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ (الْبَدْرِيُّ)» ، لَمْ
 يَشْهَدْهَا) أَيِ : بَدْرًا (فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ) ، مِنْهُمْ : الزُّهْرِيُّ ، وَابْنُ
 إِسْحَاقَ ، وَالْوَاقِدِيُّ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، وَالْحَرَبِيُّ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ،
 (بَلْ نَزَلَهَا) .

وقال الحربِيُّ : سَكَنَهَا .

وقال البخاري^(١) : شَهِدَهَا ، واختارَه أبو عُبَيْد القاسمُ بن سلام ،
وجزَمَ به الكلبيُّ ، ومُسَلَّمٌ في « الكُنَى »^(٢) ، وآخرون .

(« سليمان ») بنُ طرخان (التميُّيُّ) ، أبو المعتمرِ ، (نزل فيهم) أي :
بني تيمٍ (ليس منهم) .

« أبو خالد الدَّالاني » ، نَزَلَ في بني دَالان - بطن من همدانَ - وهو
أسدي مولا هم .

(إبراهيمُ) بن يزيد (الخُوزيُّ) - بضم المعجمة وبالزاي - ليس من
الخوز ، بل نزل شعبهم بمكة .

(عبد الملك) بنُ سليمان (العَزْزَميُّ) ، نزل جَبَانَةَ عَزْزَمَ ، وهي
(قبيلةٌ من فزارة بالكوفة) فنسب إليهم .

(محمدُ بن سنان العَوَقيُّ) - بفتحها (أي : الواو) - وبالقاف ، باهليُّ
نزلَ في العَوَقة - بطنٌ من عبد القيس - ، فنُسِبَ إليهم .

(أحمدُ بنُ يوسفَ السَّلَميِّ) الذي رَوَى (عنه مسلمٌ ، هو أزدِي ،
وكانت أمه سلمية) ، فنسب إليهم .

(و« أبو عمرو بنُ نُجَيْدٍ »^(٣)) كذلك ؛ فإنه حافِذهُ) أي : ولدٌ وَلَدَهُ .

(و« أبو عبد الرحمن السَّلَميُّ الصوفيُّ » كذلك ؛ فإن جدَّهُ ابنُ عمِّ
أحمدَ بنِ يوسفَ ، كانت أمُّه بنتُ أبي عمرو) بنِ نُجَيْدٍ (المذكور) .

(١) « صحيح البخاري » (١٠٧/٥) . (٢) (٧٧٨/٢) .

(٣) في « ص » و « م » : « محمد » ؛ خطأ .

«مِقْسَمٌ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ» ، هو مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، قِيلَ لَهُ :
(مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ لِلزَّوْمَةِ إِيَّاهُ .

«يَزِيدُ الْفَقِيرُ» ، أَصِيبَ فِي فَقَارِ ظَهْرِهِ ، وَكَانَ يَشْكُوهُ ، فَقِيلَ لَهُ
ذَلِكَ .

(«خَالِدٌ) بْنُ مِهْرَانَ (الْحِذَاءُ) ؛ لَمْ يَكُنْ حِذَاءً ، وَكَانَ يَجْلِسُ فِيهِمْ
فَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ .

وَقِيلَ : كَانَ يَقُولُ : «أَحْذُ عَلَى هَذَا النُّحُو» ، فَلُقِبَ بِذَلِكَ .



• النَّوعُ التَّاسِعُ وَالْخَمْسُونَ :

الْمُبْهَمَاتُ

صَنَّفَ فِيهِ عَبْدُ الْغَنِيِّ، ثُمَّ الْخَطِيبُ، ثُمَّ غَيْرُهُمَا، وَقَدْ
اِخْتَصَرْتُ أَنَا كِتَابَ الْخَطِيبِ، وَهَذَّبْتُهُ، وَرَتَّبْتُهِ تَرْتِيبًا حَسَنًا،
وَضَمَمْتُ إِلَيْهِ نَقَائِسَ .

(النوع التاسع والخمسون : المبهمات) أي : معرفة من أبهم ذكره في
المتن ، أو الإسناد من الرجال والنساء :

(صَنَّفَ فِيهِ) الحافظ (عبد الغني) بن سعيد المصري ، (ثم
الخطيب) ، فذكر في كتابه مائة وواحدًا وسبعين حديثًا ، ورَتَّبَ كتابه على
الحروف في الشخص المُبْهَم ، وفي تحصيل الفائدة منه عُسْرٌ ؛ فَإِنَّ
العارفَ باسمِ المُبْهَمِ لا يحتاجُ إلى الكشف عنه ، والجاهلُ به لا يدري
مَظَنَّتَهُ .

(ثم غيرهما) كأبي القاسم ابنِ بشكوال ، وهو أكبرُ كتابٍ في هذا
النوع ، وَأَنفَسُهُ ، جَمَعَ فِيهِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَوَاحِدًا وَعَشْرِينَ حَدِيثًا ، لَكُنْهُ غَيْرُ
مُرْتَّبٍ ، وكأبي الفضلِ ابنِ طاهرٍ ، لَكُنْهُ جَمَعَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْ شَرِطِ
الْمُبْهَمَاتِ .

قال المُصَنِّفُ : (وقد اختصرتُ أنا كتابَ الخطيبِ ، وهذَّبْتُهُ ، ورتبتهُ

ترتيبًا حسنًا) على الحُرُوفِ في راوي الحديث ، وهو أسهل للكشف ،
(وضممتُ إليه نفائس) أخرَ زيادةً عليه .

ومع ذلك ؛ فالكشفُ منه قد يصعب لعدم استحضار اسم صحابيٍّ
ذلك الحديث ، وفاتَهُ أيضًا الجَمُّ الغَفيرُ .

فجمع الشيخُ وليُّ الدين العراقي في ذلك كتابًا سماه «المستفادُ من
مُبهَماتِ المتن والإسناد» ، جمعَ فيه كتاب الخطيب ، وابنِ بشكوال
والمُصنِّف ، مع زيادات أخرَ ، ورَتَّبَهُ على الأبواب ، وهو أحسنُ ما صُنِّفَ
في هذا النوع .

ومن الناس من أفردَ مبهَماتِ كتابٍ مخصوصٍ ، كشيخ الإسلام في
«مُقدمة شرح البخاري» ، عقَدَ فيها فصلًا لمُبهَماتِ البخاري ، استوعَبَ
ما وَقَعَ فيه .

قال الشيخُ وليُّ الدين : ومن فوائد تبيين الأسماء المُبهمة :
تحقيقُ الشيء على ما هو عليه ؛ فإنَّ النَّفْسَ مُتَشَوِّقَةً^(١) إليه .
وأن يكونَ في الحديثِ مَنَقِبَةٌ له ، فيستَفادَ بِمَعْرِفَتِهِ فَضِيلَتُهُ .

وأن يشتمَلَ على نسبةٍ فعلٍ غيرِ مناسبٍ ، فتحصلُ بتعيينهِ السلامةُ من
جَوَلانِ الظَّنِّ في غيرِهِ من أفاضلِ الصحابة ، خُصوصًا إذا كان ذلك من
المنافقين .

(١) في «ص» : «متشوقة» بالقاف .

وأن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر ، فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ أو منسوخ ، إن عُرف زمن إسلامه .

وإن كان المُبهم في الإسناد فمعرفته تُفيد ثِقته أو ضعفه ، ليحكم للحديث بالصحة أو غيرها .

* * *

وَيُعْرَفُ بِوُرُودِهِ مُسَمًّى فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ .

(ويعرف) المُبهم (بوروده مسمى في بعض الروايات) ، وذلك واضح^(١) ، وبتنصيب أهل السير على كثير منهم ، وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند فيه لمُعَيَّن ما أسند لذلك الراوي المُبهم في ذلك . قال العراقي^(٢) : وفيه نظر ؛ لجواز وقوع تلك الواقعة لاثنتين .

* * *

وَهُوَ أَقْسَامٌ :

أَبْهَمُهَا : رَجُلٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ : كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الْحَجُّ كُلُّ عَامٍ ؟ هُوَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ ، وَحَدِيثِ
السَّائِلَةِ عَنْ غُسْلِ الْحَيْضِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « خُذِي فِرْصَةً » ،
هِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ : أَسْمَاءُ
بِنْتُ شَكْلٍ .

(١) بشرط أن تكون الرواية المبينة محفوظة ، وليست خطأ من بعض الرواة ، كما بينته في «الإرشادات» (ص : ٣١٢ - ٣١٥) .

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص : ٤٢٨) .

(وهو أقسامٌ) :

الأول : - وهو (أبهمها - : رجلٌ ، أو امرأةٌ) ، أو رجُلان ، أو امرأتان ، أو رجالٌ ، أو نساءٌ .

(كحديثِ ابن عباسٍ : أنَّ رجلاً قال : يا رسول الله ؛ الحجُّ كلَّ عامٍ^(١) ؟ هو : الأقرعُ بن حابس) بنِ عِقَالٍ ؛ قاله الخطيب .

واقتصر عليه المصنّفُ في كتاب «المُبهماتِ» ، وكذا سُمِّي في «مسندِ أحمد»^(٢) وغيره .

وقيل : هو سراقه بن مالك ، كذا في حديث سُفيانَ مِنْ روايةِ ابنِ المقرئ .

وقيل : عُكاشة بنُ محصنٍ ، قاله ابنُ السَّكَنِ .

وحديث : «أَنَّ النبي ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشَّمْسِ»^(٣) الحديث ، قال الخطيبُ : هو أبو إسرائيل قيصر العامريُّ .

قال عبدُ الغنيِّ : ليسَ في الصحابةِ مَنْ يُشارِكُه في اسمِه ولا كُنيتِه ، ولا يُعرفُ إلَّا في هذا الحديث .

ومِنْ ذلك : الإسنادُ : ما رواه أبو داود^(٤) مِنْ طريقِ حَجَّاجِ بنِ فرافصةٍ ، عن رجلٍ ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة : «المؤمنُ غُرٌّ كريمٌ» .

(٢) «المسند» (١/٣٥٢) .

(٤) «السنن» (٤٧٩٠) .

(١) أخرجه مسلم (١٠٢/٤) .

(٣) أخرجه البخاري (١٧٨/٨) .

يَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ : يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ بِشْرِ بْنِ رَافِعٍ عَنْهُ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(١) .

(وَحَدِيثُ السَّائِلَةِ عَنْ غَسَلِ الْحَيْضِ ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطَهَّرِي بِهَا » . الْحَدِيثُ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانُ ^(٢) مِنْ رَوَايَةِ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنْ الْحَيْضِ ^(٣) فَذَكَرَهُ .

(هِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ) الْأَنْصَارِيَّةُ ؛ قَالَه الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ . (وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ^(٤) : أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكَلٍ) بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَالْكَافِ ، وَقِيلَ : بِسُكُونِ الْكَافِ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «مَبْهَمَاتِهِ» : فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْقِصَّةُ جَرَتْ لِلْمَرَاتَيْنِ فِي مَجْلِسٍ ، أَوْ مَجْلِسَيْنِ .

وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ ^(٥) عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَأَى امْرَأَةً ، فَقَالَ : « مَنْ هَذِهِ ؟ » قُلْتُ : فَلَانَةٌ لَا تَنَامُ ، فَقَالَ : « مَهْ » الْحَدِيثُ .

قَالَ الْخَطِيبُ : هِيَ الْحَوْلَاءُ بِنْتُ تُوَيْتِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى ، وَذَلِكَ مُصَرَّحٌ بِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ ^(٦) .

(١) أَخْرَجَهُ : أَبُو دَاوُدَ (٤٧٩٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٦٤) .

(٢) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (١٣٤/٩ ، ١٣٥) ، وَمُسْلِمٌ (١٧٩/١) .

(٣) فِي «م» ، وَ «ص» : «الْمَحِيضُ» .

(٤) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٨٠/١) . (٥) «الصَّحِيحُ» (١٧/١) .

(٦) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (١٨٩/٢ ، ١٩٠) .

وحديثه في ليلة القدر «فَتَلَا حَى رَجُلَانِ»^(١) ، هُما : كعب بن مالك ،
وعبدُ الله بنُ أبي حدرٍ ، قاله ابنُ دحية .

وحديث أبي هريرة : «أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ اقْتَتَلَتَا» الحديث^(٢) .

اسمُ الضاربة : أُمُّ عَفِيفِ بِنْتُ مَسْرُوحٍ^(٣) ، وذات الجنين : مُليكةُ بِنْتُ
عُويمِرٍ ، وقيلَ : عُويمٌ .

وحديث : إِنَّ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقْبَةِ ،
الحديث^(٤) .

بقيةُ النُّقَبَاءِ : أسعدُ بنُ زُرارة ، وسعدُ بنُ الربيع ، وسعدُ بنُ خَيْثَمَةَ^(٥)
والمُنْذِرُ بنُ عَمْرٍو ، وعبدُ الله بنُ رَوَاحَةَ ، والبراءُ بنُ معرورٍ ، وأبو الهيثم
ابنُ التَّيْهَانِ ، وأسيْدُ بنُ حُضَيْرٍ ، وعبدُ الله بنُ عَمْرٍو بنِ حَرَامٍ ، ورافعُ بنُ
مالكٍ .

وحديثُ أُمِّ زَرْعٍ^(٦) ، بطوله :

الأولى والتاسعة لم يُسمَّيا . والثانية : عَمْرَةُ بِنْتُ عَمْرٍو ، والثالثة :

(١) أخرجه : البخاري (١٩/١) .

(٢) أخرجه : البخاري (١٧٥/٧) ، ومسلم (١١٠/٥) .

(٣) في «م» : «مسروح» .

(٤) أخرجه : البخاري (٧٠/٥) ، ومسلم (١٢٧/٥) .

(٥) زاد هنا في المطبوع : «وسعد بن عبادة» ، وليس في «ص» و«م» ، وهو أحد النُّقَبَاءِ .
والله أعلم .

(٦) أخرجه : البخاري (٣٤ - ٣٦) ، ومسلم (١٣٩/٧ - ١٤١) .

حَبِيبُ بِنْتُ كَعْبٍ ، والرابعة : مهددُ بنتُ أبي هرمة . والخامسة : كَبْشَةُ .
والسادسة : هِنْدُ . والسابعة : حُبَيْ (١) بنتُ علقمة ، والثامنة : بنت دوس
ابن عبد ، والعاشر : كَبْشَةُ بنتُ الأرقم . والحادية عشرة : أُمُ زَرِيعِ بنتُ
أُكَيْمِلِ بن ساعدة ، وقيل : عَاتِكَةُ .

* * *

الثاني : الابنُ والبنتُ ، كَحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةٍ فِي غَسْلِ بِنْتِ النَّبِيِّ
ﷺ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، هِيَ : زَيْنَبُ ٱلْمَرْيَمُ .

ابنُ اللَّثْبِيَّةِ : عَبْدُ اللَّهِ ؛ إِلَى بَنِي لُثْبٍ - بِإِسْكَانِ التَّاءِ ، وَقِيلَ :
الْأَثْبِيَّةُ ، وَلَا يَصِحُّ .

ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ : عَبْدُ اللَّهِ ، وَقِيلَ : عَمْرُو ، وَقِيلَ : غَيْرُهُ ،
وَأَسْمُهَا : عَاتِكَةُ .

(الثاني : الابنُ والبنتُ) ، والأخُ والأختُ ، والابنانُ والأخوانُ ، وابنُ
الأخ ، وابنُ الأخت .

(كحديثِ أُمِّ عَطِيَّةٍ فِي غَسْلِ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ (٢) ، هِيَ :
زَيْنَبُ ٱلْمَرْيَمُ) زوجةُ أَبِي العاصِ بن الربيع .

(ابنُ اللَّثْبِيَّةِ) ، الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ : « هَذَا

(١) فِي «م» : «جَبِي» .

(٢) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (٩٣/٢) ، وَمُسْلِمٌ (٤٧/٣) .

لَكُمْ وهذا لي» اسمه : (عبدُ الله) كما في «صحيح البخاري»^(١) .
وهذه النسبة (إلى بني لُثْبٍ - بإسكان التاء) الفوقية ، وضُمّ اللام ،
بَطْنٌ مِنَ الْأَزْدِ ؛ (وقيل) فيه : ابن (الأُتْبِيَّة) بالهمزة ، (ولا يصح .
ابن أم مكتوم) تكرر في الأحاديث ، اسمه : (عبدُ الله) بَنُ زائد ، قاله
قتادة ، ورجَّحه البُخاريُّ وابن حبان .
(وقيل : عمرو) بن قيس ، حكاه ابن عبد البر عن الجمهور ، منهم :
الزُّهريُّ ، وابنُ إسحاق ، وموسى بن عقبة ، والزُّبيرُ بن بَكَّارٍ ، وأحمدُ بن
حنبلٍ ، ورجَّحه ابنُ عَسَاكِر ، والمزِّيُّ^(٢) ، وجعل « زائدة » جدّه .
قال ابن حَبَّان وغيره : من قال : « ابن زائدة » ، فقد نَسَبَه إلى جدّه .
(وقيل : غيره) :
فقيل : عبد الله بن شريح بن قيس بن زائدة ، واختاره ابن أبي حاتم^(٣) ،
وحكاه عن ابنِ المديني ، والحُسَيْن بن واقدٍ .
وقيل : عبدُ الله^(٤) بن عمرو بن شريح بن قيس بن زائدة .
وقيل : عبد الله^(٥) بن الأصم .

(١) أخرجه : البخاري (١٦٠ / ٢) دون تسميته في هذا الموضع ولا غيره ، وسماه نفر من الأئمة غير البخاري ، انظر «الإصابة» (٢٢٠ / ٤) .

(٢) «تهذيب الكمال» (٤٨٧ / ٣٤) . (٣) «الجرح والتعديل» (٧٩ / ٥) .

(٤) في «ص» : «هو عبد الله» . (٥) في «ص» : «ابن عبد الله» .

قال ابن حَبَّان : وكان اسمُه الحَصِين^(١) ، فسَمَّاه النبي ﷺ عبد الله .
(و) أُمُّه (اسمُها : عاتِكَةُ) .

ومن ذلك :

حديث : أَنَّ عُمَرَ رَأَى حُلَّةً سِراء ، الحديث^(٢) ، وفيه : فَكَسَّاهَا عُمَرُ
أَخَاهُ مُشْرِكًا بِمَكَّةَ ، هو أخوه لأُمِّه عُثْمَانُ بن حَكِيم بن أُمَيَّة السَلَمِيُّ ، قاله
ابنُ بِشْكُوَال .

وحديث رُبْعِي بن حِرَاشٍ ، عنِ امْرَأَتِهِ ، عن أختِ حُذَيْفَةَ - في
التَحْلِي بِالْفَضَةِ^(٣) هي فَاطِمَةُ ، وَقِيلَ : حَوَلَةُ .

وحديث عُقْبَةَ بنِ عامِرٍ قُلْتُ : يا رَسولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُخْتِي نَذَرْتُ أَنْ
تَمْشِيَ . الحديث^(٤) ، هي أُمُّ حَبَّان - بالكسر والموَحَّدَةِ - بنتُ عامِرٍ ،
ذَكَرَهُ ابنُ مَأكولا .

وحديثُ الْيَهُودِ : «فَأَسْلَمَ مِنْهُمْ ابْنَا سَعِيَةَ»^(٥) ؛ أَحَدُهُمَا : ثَعْلَبَةُ ،
وَالْآخَرُ : أَسَدٌ ، أَوْ : أَسِيدٌ ، أَوْ : أَسِيدٌ ؛ أَقْوَالٌ .

وحديثُ قولِ أَبِي بَكْرٍ لِعائِشَةَ : «إِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكِ وَأُخْتَاكِ»^(٦) ؛ هُمُ :
عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَأَسْمَاءُ ، وَأُمُّ كُلْثُومٍ .

(١) في «ص» و «م» : «الحسين» بالسين ؛ خطأ .

(٢) أخرجه : البخاري (٤/٢ ، ٥) ، ومسلم (١٣٧/٦) .

(٣) أخرجه : أبو داود (٤٢٣٧) ، والنسائي (١٥٦/٨ ، ١٥٧) .

(٤) أخرجه : أبو داود (٣٢٩٣) ، والترمذي (١٥٤٤) .

(٥) أخرجه : البيهقي في «السنن» (١١٣/٣) .

(٦) أخرجه : مالك في «الموطأ» (ص : ٤٦٨ ، ٤٦٩) .

وحديث : «جاءت أمُّ كلثوم بنتُ عُقبةَ بنِ أبي معيطٍ مسلَّمةً ، فجاءَ أخَواها يَطلبُانِها» ، هُما : عمارَةُ والوليدُ ابنا عَقبَة ، قاله ابنُ هشام وغيره .
 وحديث : «وَهَلْ فِي الْبَيْتِ إِلَّا قُرْشِيٌّ ؟ قالوا : غير ابنِ أختنا» ، -
 الحديث^(١) - هُو : النُّعمانُ بن مَقرِن .

* * *

الثَّالِثُ : العَمُّ والعَمَّةُ : كَرافِعِ بنِ خَدِيجٍ ، عَن عَمِّهِ : هُوَ ظُهَيْرُ
 ابنِ رَافِعٍ .

زِيادُ بنُ عِلاقَةَ عَن عَمِّهِ ، هُوَ قُطَيْبَةُ بنُ مالِكٍ .

عَمَّةُ جابِرِ اللَّيْثي بَكَتْ أَباهُ يَوْمَ أُحُدٍ ، هِيَ فَاطِمَةُ بنتُ عَمْرِو ،
 وقيل : هُنْدُ .

(الثالث : العَمُّ والعَمَّةُ) قالَ ابن الصلاح^(٢) : و«نحوهما» ، أي :
 كَالْخَالِ وَالْخَالَةِ ، وَالْأَبِ وَالْأُمِّ ، وَالْجَدِّ وَالْجَدَّةِ ، وَابْنِ أَوْ بِنْتِ الْعَمِّ
 وَالْعَمَّةِ ، وَالْخَالَ وَالْخَالَةِ .

(كرافع بن خديج ، عن عمِّه) في النهي عن المُخابرة^(٣) ، (هو ظُهَيْر)
 بِضَمِّ الظاءِ الْمُعْجَمَةِ (ابن رافع) ابنِ عَدِيِّ . وقيل : أُسَيْدُ بنُ ظُهَيْرِ بنِ الحارثِ .

(١) أخرجه : أحمد في «المسند» (٣٩٦/٤) .

(٢) «علوم الحديث» (٤٣١) .

(٣) أخرجه : البخاري (١٤١/٣) ، ومسلم (٢٣/٥) .

(زيادُ بنُ عَلاقَةَ ، عن عمِّه) مرفوعًا : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ» الحديث ، رواه الترمذِيُّ^(١) ، (هو قطبَةُ بن مالكٍ) الثعلبيُّ كما في «صحيح مسلم»^(٢) ، في حديثٍ آخر .

ومن ذلك : (عمَةُ جابرٍ التي بكت أباه) لَمَّا قُتِلَ (يَوْمَ أُحُدٍ) كما في «الصحيح»^(٣) ، (هي فاطمةُ بنتُ عمرو) بنِ حَرَامٍ ، وقعتْ مُسَمَّاءُ في «مسند الطيالسي»^(٤) .

(وقيل : هند) قاله : الواقدي .

ومن ذلك : حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ : «أَهْدَتْ خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَمْنًا ، وَأَقِطًا ، وَأَضْبًا»^(٥) ، قيل : اسمُها هزيلةُ .

وقيل : حفيدة بنت الحارث ، وتكنى أُمَّ حَفِيدٍ .

وقيل : أُمُّ عَنِين^(٦) .

وحديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ : «كُنْتُ أَذْعُو أُمِّي إِلَى الْإِسْلَامِ» الحديث^(٧) ، اسمُها : أُمِيَّةُ بنتُ صَفِيحِ بنِ الحارثِ بنِ دُوسٍ ، قاله ابنُ قُتَيْبَةَ .

(١) «السنن» (٣٥٩١) . (٢) «صحيح مسلم» (٣٩/٢) .

(٣) أخرجه البخاري (٩١/٢) ، ومسلم (١٥٢/٧) .

(٤) (١٨١٧) بدون ذكر التسمية . (٥) أخرجه البخاري (٩٤/٧ ، ٩٥) .

(٦) في «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بشكوال (٥١٢/٢) :

«قال الباهلي : قال لنا يعقوب الدورقي - في أم حفيد - : هذه يقال لها : أم حفين ، وأم عفين» .

(٧) أخرجه مسلم (١٦٥/٧ ، ١٦٦) .

وحديث : أَنَّ^(١) كردم بن سُفيان . قال : « يا رسول الله ؛ خرجتُ أنا وابنُ عمِّ لي في الجاهليةِ فَحَفَيَّ ، فقال : مَنْ يُعْطِينِي نَعْلًا أَنْكِحَهُ ابْنَتِي » .
الحديث ، قال الخطيبُ : ابنُ عمِّه ثابت بنُ المرقع^(٢) .

وحديثُ نافع : « تزوّج ابنُ عُمَرَ بنتَ خالِهِ عثمان بن مَظْعُونٍ . فقالت أمُّها : بِنْتِي تَكَرَّهُ ذَلِكَ » ، اسم بنتِ خالِهِ : زَيْنُبُ ، وأمُّها : خَوْلَةُ بنتُ حكيم بنِ أُمَيَّة .

* * *

الرَّابِعُ : الزَّوْجُ والزَّوْجَةُ : زَوْجٌ سُبَيْعَةٌ : سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ .
زَوْجٌ بَزَوْعٍ - بِالْفَتْحِ ، وَعِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِالْكَسْرِ - : هِلَالُ بْنُ مُرَّةَ .

(الرابع : الزوج والزوجة) ، والعبدُ وأُمُّ الولدِ :

(زوجٌ سُبَيْعَةٌ) الأسلمية التي ولدت بعد وفاته بليالٍ ، الحديثُ في «الصحيحين»^(٣) ، هو : (سعدُ بنُ خَوْلَةَ ، زوجُ بَرَوْعٍ) بنتُ واشِقٍ (بالفتح) للباءِ عند أهل اللغة ، (وعند المحديثين بالكسر) هو : (هلالُ بنُ مرةَ) الأشجعيُّ .

ومثَّل ابن الصلاح^(٤) للزوجةِ بزوجةِ عبد الرحمن بن الزبير التي كانت

(١) في «م» : «ابن» .

(٢) «الأسماء المبهمة» للخطيب (ص : ١٥٦) حديث (٨٢) .

(٣) أخرجه : البخاري (٧٣/٧) ، ومسلم (٤/١٨٥) .

(٤) «علوم الحديث» (ص : ٤٣٢) .

تَحْتَ رِفَاعَةِ الْقُرْطِيِّ ، فطَلَقَهَا ، اسْمَهَا : تَمِيمَةُ بِنْتُ وَهَبٍ ، وَقِيلَ :
تَمِيمَةُ - بَضْمُ التَّاءِ - وَقِيلَ : سُهَيْمَةُ .

ومِثَالُ أُمِّ الْوَلَدِ : حَدِيثُ أُمِّ وَلَدٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ :
أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ : « إِنِّي أَطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي » الْحَدِيثُ ^(١) ،
وَهِيَ : حُمَيْدَةُ ، ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ .

ومِثَالُ الْعَبْدِ : حَدِيثُ جَابِرٍ : أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبٍ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛
لِيَدْخُلَنَّ حَاطِبُ النَّارَ ^(٢) ، اسْمُهُ : سَعْدٌ .

• تنبيه :

مِنَ الْمُبْهَمِ مَا لَمْ يُصْرَحْ بِذِكْرِهِ ، بَلْ يَكُونُ مَفْهُومًا مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ ،
كَقَوْلِ الْبُخَارِيِّ ^(٣) : « وَقَالَ مَعَاذُ : اجْلِسْ بِنَا نُوْمِنُ سَاعَةً » ، فَالْمَقُولُ لَهُ
ذَلِكَ مَطْوِي ، وَهُوَ : الْأَسْوَدُ بْنُ هِلَالٍ .

* * *

(١) أخرجه : أبو داود (٣٨٣) ، والترمذي (١٤٣) .

(٢) أخرجه : مسلم (١٦٩/٧) . (٣) « صحيح البخاري » (٩/١) .

• النوعُ الستون :

التَّوَارِيخُ وَالْوَفَايَاتُ

هُوَ فَنُّ مُهِمٌّ بِهِ يُعْرَفُ اتِّصَالُ الْحَدِيثِ وَانْقِطَاعُهُ ، وَقَدْ ادَّعَى قَوْمٌ
الرَّوَايَةَ عَنْ قَوْمٍ ، فَنَظَرَ فِي التَّارِيخِ ؛ فَظَهَرَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا الرَّوَايَةَ
عَنْهُمْ بَعْدَ وَفَاتِهِمْ بِسِنِينَ .

(النوع الستون : التواريخ) لمواليد الرواة ، والسماع ، والقُدومِ لِلْبَلَدِ
الْفُلَانِيِّ ، (والوفيات) لَهُمْ :

(هو فنٌ مهمٌ به يُعرفُ اتصالُ الحديثِ وانقطاعِهِ ، وقد ادَّعى قومٌ
الرواية عن قومٍ ، فنَظَرَ في التاريخِ ؛ فظهرَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا الرواية عنهم بعدَ
وفاتهم بسنين) .

كما سألَ إسماعيلُ بْنُ عِيَّاشٍ رَجُلًا اخْتِبَارًا : أَيَّ سَنَةٍ كَتَبْتَ عَنْ خَالِدِ
ابْنِ مَعْدَانَ ؟ فَقَالَ : سَنَةٌ ثَلَاثُ عَشْرَةَ وَمِائَةً ، فَقَالَ : أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ
سَمِعْتَ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِسَبْعِ سِنِينَ ^(١) ؛ فَإِنَّهُ مَاتَ سَنَةً سِتًّا وَمِائَةً ، وَقِيلَ :
خَمْسَ . وَقِيلَ : أَرْبَعَ ، وَقِيلَ : ثَلَاثَ ، وَقِيلَ : ثَمَانِ .

وَسَأَلَ الْحَاكِمُ مُحَمَّدَ بْنَ حَاتِمِ الْكِسِيِّ عَنْ مَوْلِدِهِ لَمَّا حَدَّثَ عَنْ عَبْدِ بْنِ
حَمِيدٍ ؟ فَقَالَ : سَنَةٌ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ ، فَقَالَ : هَذَا سَمِعَ مِنْ عَبْدِ بَعْدَ مَوْتِهِ
بِثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةٍ .

(١) انظر : «الجرح والتعديل» (٥/١٣٣) ، و«الميزان» (٣/٢٢٥) .

قال حفصُ بنُ غياثٍ القاضي : إِذَا أَتَهَّمْتُ الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسَّنِينَ ،
يَعْنِي : سِنُهُ ، وَسِنَّ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ .

وقال سُفيانُ الثَّورِيُّ : لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ ، اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ
التَّارِيخَ .

وقال حَسَّانُ بنُ يَزِيدَ : لَمْ نَسْتَعْنِ عَلَى الْكَذَّابِينَ بِمِثْلِ التَّارِيخِ ، نَقُولُ
لِلشَّيْخِ : سَنَةٌ كَمْ وُلِدَتْ ؟ فَإِذَا أَقَرَّ بِمَوْلَدِهِ عَرَفْنَا صِدْقَهُ مِنْ كَذِبِهِ .

وقال أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ يَجِبُ
تَقْدِيمُ التَّهَمِّ بِهَا : الْعِلَلُ ، وَالْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ، وَوَفَاةُ الشُّيُوخِ ،
وَلَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ .

يَعْنِي : عَلَى الْاسْتِقْصَاءِ ، وَإِلَّا فَبِهِ كُتِبَ كـ «الْوَفَاةِ» لابنِ زُبَيْرٍ وَلابنِ
قَانِعٍ . وَذَيْلُ عَلَى ابْنِ زُبَيْرٍ الْحَافِظُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الْكُتَّانِيُّ^(١) ، ثُمَّ
أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَكْفَانِيُّ ، ثُمَّ الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ الْمُفَضَّلِ ، ثُمَّ الْمُنْذَرِيُّ ،
ثُمَّ الشَّرِيفُ عَزُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ ، ثُمَّ الْمُحَدِّثُ أَحْمَدُ بْنُ
أَيْبَكِ الدِّمِيَاطِيِّ ، ثُمَّ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ الْعِرَاقِيُّ .

* * *

● فَرُوعُ :

الْأَوَّلُ : الصَّحِيحُ فِي سِنِّ سَيِّدِنَا سَيِّدِ الْبَشَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،
وَصَاحِبِيهِ : أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثَلَاثُ وَسِتُّونَ ، وَقُبُضَ

(١) فِي «م» : «الْكُتَّانِيُّ» بِالنُّونِ .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحَى الْاِثْنَيْنِ لِثْنَتَيْ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ
الْأَوَّلِ ، سَنَةً إِحْدَى عَشْرَةَ مِنْ هِجْرَتِهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَمِنْهَا
التَّارِيخُ . وَأَبُو بَكْرٍ فِي جُمَادَى الْأُولَى ، سَنَةً ثَلَاثَ عَشْرَةَ . وَعُمَرُ
فِي ذِي الْحِجَّةِ ، سَنَةً ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ . وَعُثْمَانُ فِيهِ سَنَةً خَمْسٍ
وِثَلَاثِينَ ، ابْنُ اِثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ سَنَةً ، وَقِيلَ : ابْنُ تِسْعِينَ ، وَقِيلَ
غَيْرُهُ . وَعَلِيٌّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةً أَرْبَعِينَ ، ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ ،
وَقِيلَ : أَرْبَعٌ ، وَقِيلَ : خَمْسٌ . وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ فِي جُمَادَى الْأُولَى
سَنَةً سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ، قَالَ الْحَاكِمُ : كَانَا ابْنَيْ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ ، وَقِيلَ
غَيْرَ قَوْلِهِ . وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ : سَنَةً خَمْسٍ وَخَمْسِينَ - عَلَى
الْأَصَحِّ - ابْنُ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ . وَسَعِيدٌ : سَنَةً إِحْدَى وَخَمْسِينَ ،
ابْنُ ثَلَاثٍ - أَوْ أَرْبَعٍ - وَسَبْعِينَ . وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : سَنَةً
اِثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ ، ابْنُ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ . وَأَبُو عُبَيْدَةَ : سَنَةً ثَمَانِي
عَشْرَةَ ، ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ . وَفِي بَعْضِ هَذَا خِلَافٌ ، رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

(فروع) فِي عُيُونٍ مِنْ ذَلِكَ :

(الْأَوَّلُ) : فِي وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَصْحَابِهِ الْعَشْرَةِ :

(الصَّحِيحُ فِي سَنٍ سَيِّدِنَا سَيِّدِ الْبَشَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَصَاحِبِيهِ :

أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما ثلاث وستون سنة؛ قاله الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وصححه ابن عبد البر والجمهور.

وقيل: سن النبي ﷺ ستون، روي عن أنس، وفاطمة البتول، وعروة ابن الزبير، ومالك.

وقيل: خمس وستون، روي عن ابن عباس، وأنس أيضًا، ودغفل ابن طلحة.

وقيل: اثنان وستون، قاله قتادة.

وحكي الآخران أيضًا في أبي بكر، وحكي الأولان في عمر.

وقيل: عاش عمر ستًا وستين. وقيل: إحدى وستين. وقيل: تسعًا وخمسين. وقيل: سبعا وخمسين. وقيل: ستًا وخمسين. وقيل: خمسًا وخمسين.

(وقبض رسول الله ﷺ ضحى) يوم (الاثنين، لثني عشرة خلت من شهر ربيع الأول، سنة إحدى عشرة من هجرته ﷺ إلى المدينة).

لا خلاف بين أهل السير في ذلك، إلا في تعيين اليوم من الشهر، فالجمهور على ما ذكره المصنف، أنه يوم الثاني عشر.

وقال موسى بن عقبة والليث بن سعد: مُستهل الشهر.

وقال سليمان التيمي: ثانيه.

قال العراقي^(١) : والقول الأول ، وإن كان قول الجمهور ، فقد استشكله السهيلي من حيث التاريخ ؛ وذلك لأن يوم عرفة في حجة الوداع كان يوم الجمعة بالإجماع ، لحديث عمر المتفق عليه ، وحينئذ فلا يمكن أن يكون ثاني عشر ربيع الأول من السنة التي تليها يوم الاثنين ، لا على تقدير كمال الشهور ولا نقصها ، ولا كمال بعض ونقص بعض ؛ لأن ذا الحجة أوله الخميس ، فإن نقص هو والمحرّم وصفر كان ثاني عشر ربيع الأول^(٢) يوم الخميس ، وإن كملت الثلاثة فثاني عشره الأحد ، وإن نقص بعض وكمل بعض ، فثاني عشره الجمعة أو السبت .

قال : وقد رأيت بعض أهل العلم يجب بأن تفرض الشهور الثلاثة كوامل ، ويكون قولهم : « لاثني عشرة ليلة خلت منه » ، أي : بأيامها كاملة ، فيكون وفاته بعد استكمال ذلك ، والدخول في الثالث عشر .

قال : وفيه نظر ؛ من حيث إن الذي يظهر من كلام أهل السير نقصان الثلاثة أو اثنين منها ، بدليل ما رواه البيهقي^(٣) بسند صحيح إلى سليمان التيمي أن رسول الله ﷺ مرض لاثنتين وعشرين ليلة من صفر ، وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت ، وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول ، وهذا يدل على أن أول صفر السبت ، فلزم نقصان ذي الحجة والمحرّم ، وقوله : « وكانت وفاته اليوم العاشر » ، أي : من مرضه فيدل على نقصان صفر أيضًا .

(٢) «الأول» سقط من «م» .

(١) «التقييد» (ص : ٤٣٣) .

(٣) «دلائل النبوة» (٧/ ٢٣٤) .

روى الواقدي عن أبي معشر عن محمد بن قيس قال : « اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء لإحدى عشرة بقية من صفر » ، إلي أن قال : « اشتكى ثلاثة عشر يوماً ، وتوفي يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع » .

فهذا يدل على نقص الشهور أيضاً ، إلا أنه جعل مدة مرضه أكثر مما في حديث التيمي .

ويجمع بينهما بأن المراد بهذا ابتداءه وبالأول اشتداده ، والواقدي وإن ضعف في الحديث فهو من أئمة السير ، وأبو معشر نجح مختلف فيه .

وروى الخطيب في « الرواة عن مالك » ، من رواية سعيد بن سلم^(١) ابن قتيبة الباهلي : ثنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « لما قبض رسول الله ﷺ مرض ثمانية ، فتوفي لليلتين خلتا من ربيع الأول » - الحديث .

فاتضح أن قول التيمي - ومن وافقه - راجح من حيث التاريخ .

قال : وقول المصنف - كابن الصلاح^(٢) - : « ضحى » يشكل عليه ما في « صحيح مسلم »^(٣) من رواية أنس : « آخر نظرة نظرناها إلى

(١) في « ص » و « م » و « التقييد » (ص : ٤٣٤) : « سلمة » ، وفي « التبصرة » (٣ / ٢٤٠) : « مسلم » ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتته .

ثم إن سعيداً هذا ، إنما يروي عن أبيه عن مالك ، وقد رجعت إلى مختصر مخطوط لكتاب الخطيب هذا ، فوجدت فيه لسعيد هذا رواية عن مالك مباشرة ، فالظاهر أنها رواية غريبة ، الخطأ فيها منه أو ممن دونه . والله أعلم .

(٢) « علوم الحديث » (ص : ٤٣٣) . (٣) « الصحيح » (٢ / ٢٤) .

رسول الله ﷺ الحديث . وفيه : تُوفي من آخر ذلك اليوم وهذا يدل على أنه تأخر بعد الضحى .

ويجمع بينهما أن المراد أول النصف الثاني ، فهو آخر وقت الضحى وهو من آخر النهار ، باعتبار أنه من النصف الثاني .

ويدل عليه ما رواه ابن عبد البر بسنده عن عائشة قالت : مات رسول الله ﷺ ارتفاع الضحى ، وانتصف النهار يوم الاثنين .

وذكر موسى بن عقبة في «مغازيه» عن ابن شهاب : تُوفي يوم الاثنين حين زاغت الشمس .

(ومنها) أي : من الهجرة (التاريخ) هذه فائدة زادها المصنف .

روى البخاري في «صحيحه»^(١) عن سهل بن سعد قال : ما عدوا من مبعث النبي ﷺ ، ولا من متوفاه ، إنما عدوا من مقدمه المدينة .

وروى في «تاريخه الصغير»^(٢) عن ابن عباس قال : كان التاريخ في السنة التي قدم فيها النبي ﷺ .

وروى أيضا عن ابن المسيب قال : قال عمر : متى نكتب التاريخ ؟ فجمع المهاجرين ، فقال له علي : من يوم هاجر النبي ﷺ فكتب التاريخ^(٣) .

(١) «صحيح البخاري» (٨٧/٥) . (٢) (١٦/١) .

(٣) «التاريخ الكبير» (٩/١) ، و«الصغير» (١٥/١) .

وَرَوَى ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «تَارِيخِهِ» عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَدِمَ مِنْ أَرْضِ الْيَمَنِ ، فَقَالَ لِعُمَرَ : رَأَيْتُ بِالْيَمَنِ شَيْئًا يُسْمَوْنَهِ التَّارِيخَ ، يَكْتُبُونَ مِنْ عَامٍ كَذَا وَشَهْرٍ كَذَا ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّ هَذَا لِحَسَنٌ ، فَأَرْخُوا ، فَلَمَّا أَجْمَعَ عَلَى أَنْ يُؤَرَّخَ شَاوَرَ .

فَقَالَ قَوْمٌ : بِمَوْلِدِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَقَالَ قَوْمٌ : بِالْمَبْعَثِ . وَقَالَ قَوْمٌ : حِينَ خَرَجَ مُهَاجِرًا مِنْ مَكَّةَ .

وَقَالَ قَائِلٌ : الْوَفَاةَ حِينَ تُوفِّي . فَقَالَ : أَرْخُوا خُرُوجَهُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ .

ثُمَّ قَالَ : بِأَيِّ شَهْرٍ نَبْدَأُ ، فُنَصِّرُهُ أَوَّلَ السَّنَةِ ؟ فَقَالُوا : رَجَبٌ ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُعَظِّمُونَهُ . وَقَالَ آخَرُونَ : شَهْرُ رَمَضَانَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : ذُو الْحِجَّةِ ؛ فِيهِ الْحَجُّ . وَقَالَ آخَرُونَ : الشَّهْرُ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ مِنْ مَكَّةَ . وَقَالَ آخَرُونَ : الشَّهْرُ الَّذِي قَدِمَ فِيهِ . فَقَالَ عُثْمَانُ : أَرْخُوا مِنَ الْمُحَرَّمِ أَوَّلَ السَّنَةِ ، وَهُوَ شَهْرٌ حَرَامٌ ، وَهُوَ أَوَّلُ الشُّهُورِ فِي الْعِدَّةِ ، وَهُوَ مُنْصَرَفُ النَّاسِ عَنِ الْحَجِّ . فَصَيَّرُوا أَوَّلَ السَّنَةِ الْمُحَرَّمِ ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي سَنَةِ سَبْعِ عَشْرَةَ ^(١) .

وَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» بِسَنَدٍ حَسَنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] قَالَ : الْفَجْرُ شَهْرُ الْمُحَرَّمِ . هُوَ فَجْرُ السَّنَةِ .

(١) عزاه لابن أبي خيثمة الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢٦٩/٧) .

قال شيخ الإسلام ابن حَجَرٍ في «أماله»: بهذا يحصلُ الجوابُ عَنِ الحِكْمَةِ في تأخِرِ^(١) التاريخِ من ربيعِ الأولِ إلى المُحَرَّمِ ، بعدَ أن اتَّفَقُوا على جَعْلِ التاريخِ مِنَ الهِجْرَةِ ، وإنَّما كانت في ربيعِ الأوَّلِ .

وَرَوَى ابنُ عَسَاكِرٍ في «تاريخه»^(٢) بِسَنَدِهِ ، عَنِ ميمونِ بنِ مَهْرَانَ قَالَ : رُفِعَ إِلَى عُمَرَ صَلَّيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَحَلُّهُ شَعْبَانَ فَقَالَ : أَيُّ شَعْبَانَ ؟ ! الَّذِي نَحْنُ فِيهِ ؟ أَوِ الَّذِي مَضَى ؟ أَوِ الَّذِي هُوَ آتٍ ؟ ثُمَّ قَالَ لِلصَّحَابَةِ : ضَعُوهَا لِلنَّاسِ شَيْئًا يَعْرِفُونَهُ مِنَ التَّارِيخِ ، فَأَجْمَعُوا عَلَى الهِجْرَةِ .

لكن رأيتُ في مجموعِ بخطِّ ابنِ القَمَّاحِ عَنِ ابنِ الصَّلَاحِ أَنَّهُ قَالَ : ذَكَرَ أَبُو طَاهِرٍ ابنُ مَحْمُودٍ الزِّيَادِيُّ في «كتابِ الشُّرُوطِ» ، أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ أَرَّخَ بِالهِجْرَةِ حِينَ كَتَبَهُ الْكِتَابَ لِنَصَارَى نَجْرَانَ ، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَكْتُبَ فِيهِ : إِنَّهُ كُتِبَ لْخَمْسِ مِنَ الهِجْرَةِ .

قال : فالْمُؤَرِّخُ بها إِذْنُ رَسولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعُمَرُ تَبِعَهُ فِي ذَلِكَ .
وقد أَشْبَعْتُ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ فِي مُؤَلَّفٍ مُسْتَقِلٍّ مُخْتَصٍّ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .
(و) تُوفِّيَ (أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي جُمَادَى الْأُولَى ، سَنَةِ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ) يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ .

وقيل : لَيْلَةُ الثَّلَاثَاءِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لثَمَانٍ .
وقيل : لثَلَاثِ بَقِيَيْنِ .

(٢) «تاريخ دمشق» (١/٤١) .

(١) في «ص» : «تأخير» .

وقيل : في جُمَادَى الآخِرَةِ ، ليلة الاثنينِ لسبعِ عشرةَ مَضَتْ منه .

وقيل : يومِ الجُمُعَةِ لسبعِ ليالٍ بقين .

وقيل : لثمانٍ بقين منه .

والصحيحُ الذي جَزَمَ به الأئمةُ ، وصَحَّحه الحُقَاطُ ، وثَبَّتَ بأسانيدَ صحيحةٍ ، عَن عائِشَةَ وغيرِها : عَشِيَّةَ ليلةِ الثلاثاءِ ، لثمانٍ بقينَ مِن جُمَادَى الآخِرَةِ .

(و) تُوفِّي (عمرُ في ذي الحِجَّةِ) آخرَ يومٍ منه يومِ الجُمُعَةِ (سنة ثلاث وعشرين) ، ودُفِنَ يومَ السبتِ ، مُسْتَهْلًا المُحَرَّمِ .

(و) قُتِلَ (عثمانُ فيه) أَي : ذِي الحِجَّةِ يومَ الجُمُعَةِ ثامنَ عَشره .

وَقِيلَ : ثَامِنه .

وَقِيلَ : ثامنَ عَشره .

وَقِيلَ : ثانيَ عَشره .

وَقِيلَ : ثالثَ عَشره .

(سنة خمس وثلاثين) .

وَقِيلَ : أَوَّلَ سَنَةِ سِتٍّ وثلاثين .

وفي «تاريخ البخاري»^(١) : سنة أربعٍ وثلاثين .

(١) «التاريخ الكبير» (٢٠٩/٦) .

قال ابنُ ناصرٍ : وهو خطأٌ من راويه .

وهو (ابن اثنينٍ وثمانين) قاله أبو اليَقْظان ، وادَّعى الوَاقِدِيُّ الاتفاقَ عليه .

(وقيل : ابن تسعين ، وقيل : غيره) .

فَقَالَ ابنُ إِسْحاقَ : ابنُ ثمانين .

وَقَالَ قتادةُ : سِت وثمانين .

وقيلَ : ثمانٍ وثمانين .

(و) قُتِلَ (عليٌّ في شهرِ رمضانَ) ليلةَ الحادي والعشرين منه .

وقيلَ : يومَ الجمعةِ .

وقيلَ : ليلتها سابعَ عشره .

وقيلَ : حادي عشره ، وقيلَ غير ذلك .

(سنة أربعين) وقال ابنُ زبيرٍ : سنة تسعٍ وثلاثين ، وهو وهَمٌ لم يُتَابَعَ عليه .

وهو (ابن ثلاثٍ وستين) .

وقيلَ : أربعٍ وستين .

(وقيل : خمسٍ وستين) .

وقيلَ : اثنتين وستين .

وَقِيلَ : ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ .

وَقِيلَ : سَبْعٌ وَخَمْسِينَ .

(وطلحة والزبير) ماتا معاً (في) يومٍ واحدٍ ، قُتِلَا في وَقْعَةِ الْجَمَلِ يومَ الخميسِ .

وَقِيلَ : يومَ الْجُمُعَةِ عَاشِرَ (جُمَادَى الْأُولَى) - وَقِيلَ : الْآخِرَةُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمُهُورُ - (سَنَةُ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ) .

وَمَنْ قَالَ « فِي رَجَبٍ » ، أَوْ : « رَبِيعٍ » فَقَوْلَانِ مَرْجُوحَانِ .

(قَالَ الْحَاكِمُ : كَانَا ابْنِي أَرْبَعٍ وَسِتِينَ) سَنَةً ، وَهُوَ قَوْلُ الْوَاقِدِيِّ ، وَتَابَعَهُ ابْنُ جِبَّانَ .

(وَقِيلَ غَيْرُ قَوْلِهِ) فَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ : كَانَ لَطْلَحَةُ ثَلَاثٌ وَسِتُونَ .

وَقَالَ عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ : اثْنَتَانِ وَسِتُونَ . وَقَالَ الْمَدَائِنِيُّ : سِتُونَ . وَقِيلَ : خَمْسٌ وَسَبْعُونَ .

وَقِيلَ : كَانَ لِلزُّبَيْرِ سَبْعٌ وَسِتُونَ .

وَقِيلَ : سِتٌّ وَسِتُونَ .

وَقِيلَ : سِتُونَ .

وَقِيلَ : بَضْعٌ وَخَمْسُونَ .

وَقِيلَ : خَمْسٌ وَسَبْعُونَ .

● فائدة:

قال الزبيرُ بنُ بَكَّارٍ : أَعْرَقَ النَّاسِ فِي الْقَتْلِ عِمَارَةُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ مُصْعَبِ
ابْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ، قُتِلَ عِمَارَةُ وَأَبُوهُ حَمْزَةُ يَوْمَ قَدِيدٍ ، وَقُتِلَ مُصْعَبُ
عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ ، وَقُتِلَ الزُّبَيْرُ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَقُتِلَ الْعَوَّامُ يَوْمَ الْفُجَارِ .
زَادَ أَبُو مَنْصُورِ الثَّعَالِبِيُّ فِي كِتَابِهِ «لَطَائِفُ الْمَعَارِفِ» : وَقُتِلَ خُوَيْلِدُ
أَبُو^(١) الْعَوَّامِ فِي حَرْبِ خَزَاعَةَ .

قال : وَلَا نَعْرِفُ فِي الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ سِنَّةَ مَقْتُولِينَ فِي نَسَبٍ إِلَّا فِي
آلِ الزُّبَيْرِ .

(و) تُوُفِّيَ (سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ سِنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ - عَلَى
الْأَصَحِّ) ، وَقِيلَ : سِنَةَ خَمْسِينَ^(٢) ، وَقِيلَ : إِحْدَى ، وَقِيلَ : أَرْبَعُ ،
وَقِيلَ : سِتٌّ ، وَقِيلَ : سَبْعٌ ، وَقِيلَ : ثَمَانٍ .

(ابن ثلاث وسبعين) وَقِيلَ : أَرْبَعٌ وَسَبْعِينَ ، وَقِيلَ : اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ ،
وَقِيلَ : ثَلَاثٌ وَثَمَانِينَ . وَهُوَ آخِرُ الْعَشْرَةِ مَوْتًا .

(و) تُوُفِّيَ (سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ (سِنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ) ، وَقِيلَ : اثْنَتَيْنِ ،
وَقِيلَ : ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ .

(ابن ثلاث) وَسَبْعِينَ (أَوْ أَرْبَعٌ وَسَبْعِينَ) ، قَالَ الْأَوَّلُ : الْمَدَائِنِ ،
وَالثَّانِي : الْفَلَّاسُ .

(١) فِي «ص» : «بَن» ؛ خَطَأً .

(٢) فِي «ص» ، «م» : «خَمْس» ، وَالْمَثْبُتُ هُوَ الصَّوَابُ .

(و) تُوفِّي (عبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين)، وقيل: إحدى، وقيل: ثلاث.

(ابن خمس وسبعين)، وقيل: اثنتين وسبعين، وقيل: ثمان وسبعين.

(و) تُوفِّي (أبو عبيدة) بطاعونِ عَمَواس (سنة ثمانى عشرة)، وهو (ابن ثمان وخمسين) بلا خلاف في الأمرين.

(وفي بعض هذا خلاف) كما تقدّم التنبيه عليه (ﷺ أجمعين).

* * *

الثاني: صحابيَّان عاشا ستين سنة في الجاهليّة، وستين في الإسلام، وماتَا بالمدينة سنة أربع وخمسين: حكيم بن حزام، وحسان بن ثابت بن المُنذر بن حرام، قال ابن إسحاق: عاش حسان وأباؤه الثلاثة كلُّ واحدٍ مائة وعشرين، ولا يُعرف لِغَيْرِهِم مِنَ الْعَرَبِ مِثْلُهُ، وقيل: مات حسان سنة خمسين.

(الثاني: صحابيَّان عاشا ستين سنة في الجاهلية، وستين في الإسلام، وماتَا بالمدينة سنة أربع وخمسين).

أحدهما: (حكيم بن حزام) بن خُوَيْلِد بن أسد بن عبد العزى بن قصي الأسدي، ابن أخي خديجة، وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة.

وَقِيلَ : مَاتَ سَنَةٌ خَمْسِينَ .

وَقِيلَ : سَنَةٌ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ .

وَقِيلَ : سَنَةٌ سِتِّينَ .

(و) الثاني : (حَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ) بِالرَّاءِ ، الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ النَّجَارِيُّ .

(قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : عَاشَ حَسَّانُ وَأَبَاؤُهُ الثَّلَاثَةَ) : ثَابِتٌ ، وَالْمُنْذِرُ ، وَحَرَامٌ ، (كُلُّ وَاحِدٍ) مِنْهُمْ (مِائَةٌ وَعَشْرِينَ) سَنَةً (وَلَا يُعْرَفُ لغيرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ مِثْلُهُ .

وَقِيلَ : مَاتَ حَسَّانُ سَنَةً خَمْسِينَ) .

وَقِيلَ : فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ .

وَقِيلَ : سَنَةٌ أَرْبَعِينَ أَيَّامَ قَتْلِ عَلِيٍّ .

وَقِيلَ : مَاتَ وَهُوَ ابْنُ مِائَةِ سَنَةٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ ، وَكَذَا أَبُوهُ وَجَدُّهُ ، قَالَهُ ابْنُ حِبَّانَ ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى الْأَوَّلِ .

● تنبيهان :

أحدهما : فِي الصَّحَابَةِ أَيْضًا مَنْ شَارَكَ «حَكِيمًا» وَ«حَسَّانًا» فِي ذَلِكَ :

كَ«حُوَيْطَبِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى الْقُرَشِيِّ الْعَامِرِيِّ» ، مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ ، عَاشَ سِتِّينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسِتِّينَ فِي الْإِسْلَامِ ، كَمَا رَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ ، وَمَاتَ سَنَةً أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ ، وَقِيلَ : اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ .

و«سعيد بن يربوع القرشي»، مات سنة أربع وخمسين، وله مائة وعشرون، وقيل: أربع وعشرون.

و«حَمَن» بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وفتح النون الأولى، آخره نون؛ فيما ضبطه ابن ماكولا.

وقال بعضهم: «حَمَنَز» - آخره زاي - أخو عبد الرحمن بن عوف.

ذكر الزبير بن بكار، والدارقطني في كتاب «الإخوة»، وابن عبد البر: أنه عاش ستين في الجاهلية وستين في الإسلام، ومات سنة أربع وخمسين.

و«مخرمة بن نوفل والد المنصور»، مات سنة أربع وخمسين، وله مائة وعشرون، جزم به أبو زكريا ابن منده في «جزء» له، جمع فيه من عاش من الصحابة مائة وعشرين.

وقيل: عاش مائة وخمس عشرة.

وقد ذكر ابن منده في «كتابه» هذا جماعة عاشوا مائة وعشرين، لكن لم يعلم كون نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام: ك«عاصم بن عدي العجلاني»، مات سنة خمس وأربعين، و«المتجع» جد «ناجية»، و«نافع أبي سليمان العبدى»، و«اللجلج العامري»، و«سعد بن جنادة العوفي»، والد عطية.

وفاته «عدي بن حاتم الطائي»، قال ابن سعد وخليفة: توفي سنة ثمان وستين عن مائة وعشرين، وقيل: سنة ستين، وقيل: سبع.

و«النابعة الجعدي»، و«لبيد بن ربيعة»، و«أوس بن مغراء»^(١)
 السعدي، ذكر الثلاثة الصريفي. و«نوفل بن معاوية»، ذكره ابن قتيبة، وعبد الغني في «الكمال».
 ومن التابعين: «أبو عمرو الشيباني» صاحب ابن مسعود، و«زر بن
 حبيش»، وقد لخصت جزء ابن منده المذكور وزدت عليه ما فاتة.
 الثاني: قال الزبير بن بكار: كان مولد حكيم في جوف الكعبة.
 قال شيخ الإسلام: ولا يعرف ذلك لغيره، وما وقع في «مستدرک
 الحاكم» - من أن علياً ولد فيها - ضعيف.

* * *

الثالث: أصحاب المذاهب المتبوعة:
 سفیان الثوري: مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة،
 مولده سنة سبع وتسعين.
 مالك بن أنس: مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة،
 قيل: ولد سنة ثلاث وتسعين، وقيل: إحدى، وقيل: أربع.
 أبو حنيفة النعمان بن ثابت: مات ببغداد سنة خمسین ومائة،
 ابن سبعين.
 أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: مات بمصر آخر

(١) في «م»: «غراء».

رَجَبٍ ، سَنَةِ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ ، وَوُلِدَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ .
 أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : مَاتَ بِبَغْدَادَ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ ،
 سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ ، وَوُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ .

(الثالث) : فِي وَفَيَاتِ (أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْمَتَّبِعَةِ) :

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (سَفِيَّانُ) بْنُ سَعِيدِ (الثَّوْرِيِّ) كَانَ لَهُ مُقْلَدُونَ إِلَى بَعْدِ
 الْخَمْسَمِائَةِ ، (مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ) .

قَالَ ابْنُ جَبَّانَ : فِي شَعْبَانَ .

(مَوْلَدُهُ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ) . وَقِيلَ : خَمْسَ وَتِسْعِينَ .

وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ (مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ
 وَمِائَةٍ) . قِيلَ : فِي صَفَرٍ . وَقِيلَ : صَبِيحَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةٍ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ .

(قِيلَ : وَلِدَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ

وَقِيلَ) : سَنَةَ (إِحْدَى) وَتِسْعِينَ . (وَقِيلَ : أَرْبَعٌ) وَتِسْعِينَ . وَقِيلَ :
 سَبْعَ وَتِسْعِينَ . وَقِيلَ : سَنَةَ تِسْعِينَ .

(أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ) فِي
 رَجَبٍ . وَقِيلَ : إِحْدَى وَخَمْسِينَ . وَقِيلَ : ثَلَاثٍ .

(ابْنُ سَبْعِينَ) سَنَةً ؛ فَإِنَّ مَوْلَدَهُ سَنَةَ ثَمَانِينَ .

(أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ مَاتَ بِمِصْرَ) لَيْلَةَ الْخَمِيسِ
 (آخِرَ رَجَبٍ ، سَنَةِ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ) .

وَقَالَ ابْنُ جَبَّانَ : آخِرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ .

(وُلِدَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ) بَغْزَةً مِنَ الشَّامِ ، وَقِيلَ : بِعَسْقَلَانَ ، وَقِيلَ :
بِالْيَمَنِ .

(أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مَاتَ بِبَغْدَادَ فِي) ضَحْوَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِأَثْنَيْ
عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ (شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ) ، وَقِيلَ : لثَلَاثَ عَشْرَةَ بَقَيْنَ مِنْهُ .

وَقِيلَ : مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ - (سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ) .

وَوُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسْتِينَ وَمِائَةٍ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، أَجْمَعِينَ .

● تَنْبِيْهِ :

مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْمَتَّبِعَةِ :

الْأَوْزَاعِيُّ ، وَكَانَ لَهُ مُقَلِّدُونَ بِالشَّامِ نَحْوًا مِنْ مِائَتِي سَنَةٍ ، وَمَاتَ
بِبَيْرُوتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ .

وَأِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ .

وَأَبُو جَعْفَرٍ ابْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ ، وَوَفَاتَهُ سَنَةُ عَشْرِ وَثَلَاثِمِائَةٍ .

وَدَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ ، وَوَفَاتَهُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ - وَقِيلَ : فِي رَمَضَانَ - بِبَغْدَادَ

سَنَةَ تِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ ، وَمَوْلَدُهُ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ .

الرَّابِعُ : أَصْحَابُ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ :

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ : وُلِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِثَلَاثَ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ

شَوَّالٍ ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ ، وَمَاتَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ سَنَةَ سِتِّ

وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ .

وَمُسْلِمٌ : مَاتَ بَنِيْسَابُورَ لِحَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ رَجَبٍ ، سَنَةِ إِحْدَى
وَسِتِّيْنَ وَمَائَتَيْنِ ، ابْنِ خَمْسٍ وَخَمْسِيْنَ .

وَأَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ : مَاتَ بِالْبَصْرَةِ فِي شَوَّالٍ ، سَنَةِ خَمْسٍ
وَسَبْعِيْنَ وَمَائَتَيْنِ .

وَأَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ : مَاتَ بِتِرْمِذَ لثَلَاثَ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ
رَجَبٍ ، سَنَةِ تِسْعٍ وَسَبْعِيْنَ وَمَائَتَيْنِ .

وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ : مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ .

(الرابع) في وفيات (أصحاب الكتب المعتمدة :

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَه -
بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ ، وَسُكُونِ الرَّاءِ ، وَكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ ، وَسُكُونِ الزَّايِ ، وَفَتْحِ
الْمُوَحَّدَةِ ، ثُمَّ هَاءَ - الْجَعْفِيُّ (الْبُخَارِيُّ) نَسَبَهُ إِلَى بُخَارَى - بِالْقَصْرِ -
أَعْظَمُ مَدِينَةٍ وَرَاءَ النَّهْرِ .

(وَلِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) بَعْدَ الصَّلَاةِ ، (لثَلَاثَ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ شَوَّالِ سَنَةِ
أَرْبَعٍ وَتِسْعِيْنَ وَمِائَةٍ ، وَمَاتَ لَيْلَةَ) السَّبْتِ وَقَتَ الْعِشَاءِ لَيْلَةَ عِيدِ (الْفِطْرِ سَنَةِ
سِتٍّ وَخَمْسِيْنَ وَمَائَتَيْنِ) بِخَزَنْتَكَ^(١) ، قَرْيَةٍ بِقُرْبِ سَمَرْقَنْدَ .

خَرَجَ إِلَيْهَا لَمَّا طَلَبَ مِنْهُ وَالِي بُخَارَى خَالِدُ بْنُ أَحْمَدَ الذَّهْلِيُّ أَنْ يَحْمَلَ

(١) فِي هَامِشٍ «م» : «خَزَنْتَكَ» بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، وَسُكُونِ الرَّاءِ ، وَفَتْحِ التَّاءِ الْمُثَنَّى
مِنْ فَوْقَ ، وَسُكُونِ النُّونِ وَبَعْدَهَا كَافٌ .

له «الجامع» و«التاريخ» ليسمعه منه ، فقال لرسوله : قُلْ له : أَنَا لَا أَذِلُّ الْعِلْمَ وَلَا أَحْمِلُهُ إِلَى أَبْوَابِ السَّلَاطِينِ ، فَأَمَرَهُ بِالخُرُوجِ مِنْ بَلَدِهِ ، فَخَرَجَ إِلَى خَزَنَتِكَ ، وَكَانَ لَهُ بِهَا أَقْرَبَاءُ فَتَزَلَّ عِنْدَهُمْ ، وَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يَقْبِضَهُ ، فَمَا تَمَّ الشَّهْرُ حَتَّى مَاتَ .

له مِنَ التَّصَانِيفِ غَيْرُ «الصَّحِيحِ» : «الْأَدَبُ الْمُفْرَدُ» ، و«رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ» ، و«الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الْإِمَامِ» ، و«بِرُّ الْوَالِدَيْنِ» ، و«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» ، و«الْأَوْسَطُ» ، و«الصَّغِيرُ» ، و«خَلْقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» ، و«الضُّعْفَاءُ» .

وكلُّها موجودةٌ الْآنَ ، وَمِمَّا لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ :

«الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» ، ذَكَرَهُ ابْنُ طَاهِرٍ ، و«الْمُسْنَدُ الْكَبِيرُ» ، و«التفسير الكبير» ، ذَكَرَهُ الْفَرَبْرِيُّ . و«الْأَشْرَبَةُ» ، ذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ . و«الهِبَةُ» ، ذَكَرَهُ وَرَاقَةُ . و«أَسَامِي الصَّحَابَةِ» ، ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ مَنْدَةَ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ . و«الْوَحْدَانُ» ، وَهُوَ مَنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا حَدِيثٌ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ . و«الْمَبْسُوطُ» ذَكَرَهُ الْخَلِيلِيُّ . و«الْعِلَلُ» ذَكَرَهُ ابْنُ مَنْدَةَ . و«الْكُنَى» ذَكَرَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ . و«الْفَوَائِدُ» ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» .

(وَمُسْلِمٌ) بَنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقُشَيْرِيُّ النَّيسَابُورِيُّ أَبُو الْحُسَيْنِ .

(مَاتَ بِنِيسَابُورٍ) عَشِيَّةَ يَوْمِ الْأَحَدِ (لِخَمْسِ بَقِيْنَ مِنْ رَجَبٍ ، سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ ، ابْنُ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ) وَقِيلَ : سِتِّينَ ، وَقِيلَ : سَبْعَ وَخَمْسِينَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ مَوْلَدَهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ .

قال الحاكم : له من الكتب غير «الصحيح» : «الجامع على الأبواب» رأيتُ بعضه ، و«المُسند الكبير على الرجال» ما أرى أنه سمعه منه أحد ، و«الأسماء والكنى» ، و«التمييز» ، و«العِلل» ، و«الوحدان» ، و«الأفراد» ، و«الأقران» ، و«الطبقات» ، و«أفراد الشاميّين» ، و«أولاد الصّحابة» ، و«أوهام المُحدثين» ، و«المُخضرمون» ، و«حديث عمرو بن شعيب» ، و«الانتفاع بأهـب السّباع» ، و«سؤالات أحمد» ، و«مشايخ مالك والثوري وشعبة» .

(وأبو داود) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو بن عمران الأزديّ (السّجستاني) - بكسر المهملة والجيم وسكون السين المهملة أيضًا - نسبة إلى سجستان ويُنسب إليها «سجزيّ» أيضًا ، على غير قياس .

(مات بالبصرة في) يوم الجمعة سادس عشر (شوال سنة خمس وسبعين ومائتين) ، ومولده سنة ثنتين ومائتين .

له من التصانيف : «السّنن» ، و«المَراسيل» ، و«الرّد على القَدريّة» ، و«الناسخ والمنسوخ» ، و«ما تفرّد به أهل الأمصار» ، و«فضائل الأنصار» ، و«مسند مالك بن أنس» ، و«المسائل» ، و«معرفة الأوقات» ، و«الإخوة» وغير ذلك .

(وأبو عيسى) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضّحّاك (الترمذيّ) السلمي الضريّر .

(مات بترمذ) وهي مَدِينَةٌ عَلَى طَرَفِ جَيْحُونَ - بِكسْرِ التَّاءِ - وَقِيلَ :
بِفَتْحِهَا ، وَقِيلَ : بَضَمُّهَا ، وَكسَرَ المِيمِ ، وَقِيلَ ، مضمومة ، وذالِ
مُعْجَمَةٍ لَيْلَةٍ الاثْنَيْنِ ، (لثَلَاثَ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ
وَمِائَتَيْنِ) .

وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ : بَعْدَ الثَّمَانِينَ ، وَهُوَ وَهْمٌ .

لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ : «الْجَامِعُ» ، وَ«الْعِلَلُ الْمُفْرَدُ» ، وَ«التَّارِيخُ» ،
وَ«الزُّهْدُ» ، وَ«الشَّمَائِلُ» ، وَ«الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى» .

(وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سِنَانِ بْنِ بَحْرِ بْنِ
دِينَارِ الْخُرَاسَانِيِّ (النَّسَائِيُّ) - وَيُقَالُ : النَّسَوِيُّ - نَسَبَهُ إِلَى «نَسَا» - بِالْفَتْحِ
وَالْقَصْرِ - مَدِينَةُ بَخْرَاسَانَ .

(مات) بِفِلَسْطِينَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لثَلَاثَ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ صَفَرٍ ، وَقِيلَ :
بِمَكَّةَ فِي شَعْبَانَ (سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ) ، وَمَوْلَدُهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ ، وَقِيلَ :
خَمْسَ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ .

وَلَهُ مِنَ الْكُتُبِ : «السُّنَنُ الْكُبْرَى» وَ«الصُّغْرَى» ، وَ«خَصَائِصُ
عَلِيٍّ» ، وَ«مُسْنَدُ عَلِيٍّ» ، وَ«مُسْنَدُ مَالِكٍ» ، وَ«الْكُنَى» ، وَ«عَمَلُ الْيَوْمِ
وَاللَّيْلَةِ» ، وَ«أَسْمَاءُ الرُّوَاةِ وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَهُمْ» ، وَ«الضَّعْفَاءُ» ، وَ«الْإِخْوَةُ» ،
وَ«مَا أَغْرَبَ شُعْبَةً عَلَى سُفْيَانَ وَسُفْيَانُ عَلَى شُعْبَةَ» ، وَ«مُسْنَدُ مَنْصُورِ بْنِ
زَاذَانَ» ، وَغَيْرُ ذَلِكَ .

وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيُّ .

مات في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، ولم يذكر المصنف -
 كابن الصلاح - وفاته ، كما لم يذكر « كتابه » في الأصول^(١) .
 وله من التصانيف : « السنن » ، و « التفسير » .

* * *

ثم سبعة من الحفاظ في ساقيتهم ، أحسنوا التضييف ، وعظم
 النفع بتصانيفهم : أبو الحسن الدارقطني : مات ببغداد في ذي
 القعدة ، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ، وولد فيه سنة ست
 وثلاثمائة .

ثم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري : مات بها في صفر ، سنة
 خمس وأربعمائة ، وولد بها في شهر ربيع الأول ، سنة إحدى
 وعشرين وثلاثمائة .

ثم أبو محمد : عبد الغني بن سعيد ، حافظ مضر : ولد في ذي
 القعدة ، سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة ، ومات بمصر في صفر
 سنة تسع وأربعمائة .

أبو نعيم : أحمد بن عبد الله الأصبهاني : ولد سنة أربع وثلاثين
 وثلاثمائة ، ومات في صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان .

(١) يشير إلى ما تقدم في « المسألة الثانية » من « النوع الأول » .

وَبَعْدَهُم أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ حَافِظُ الْمَغْرِبِ : وُلِدَ فِي شَهْرِ
رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ ، وَتَوَفَّى بِشَاطِبَةِ سَنَةِ
ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ الْبَنِيهَقِيُّ : وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ ، وَمَاتَ
بَنِيْسَابُورَ فِي جُمَادَى الْأُولَى ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ : وُلِدَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ
إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ ، وَمَاتَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ
وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ بِبَغْدَادَ .

(ثم سبعة من الحفاظ في ساقيتهم ، أحسنوا التصنيف ، وعظم النفع
بتصانيفهم :

أبو الحسن) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن الثعمان
ابن دينار بن عبد الله (الدارقطني) - بفتح الراء ، وضَمُّ القاف ، وسُكُونِ
الطاء - نسبة إلى «دار القطن» محلَّة ببغداد .

(مات ببغداد في) يوم الأربعاء لثمانِ خَلَوْنَ مِنْ (ذِي القعدة سنة خمسٍ
وثمانين وثلَاثِمِائَةٍ ، وولد فيه) أي : في ذِي القعدة (سنة سِتِّ وثلَاثِمِائَةٍ) .

له : «السُّنَنُ» ، و«الْعِلَلُ» ، و«التصحيْفُ» ، و«الأفرادُ» ، وغير ذلك .

(ثم الحاكم أبو عبد الله) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن
نُعَيْم بن الحكم بن البيِّع (النيسابوري) .

مات بها في) ثالث (صفر، سنة خمس وأربعمائة، وولد بها في) صبيحة الثالث من (شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة).
له: «المستدرک»، و«تاریخ نيسابور»، و«علوم الحديث»، و«التفسير»، و«المدخل»، و«الإكليل»، و«مناقب الشافعي»، وغير ذلك.

(ثم أبو محمد عبد الغني بن سعيد) بن علي بن سعيد بن بشير بن مروان الأزدي (حافظ مصر).

ولد في ذي القعدة، سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، ومات بمصر في صفر (لسبع خلون منه) سنة تسع وأربعمائة).
له: «المؤتلف والمختلف»، وغيره.

(أبو نعيم أحمد بن عبد الله) بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (الأصبهاني) نسبة إلى أصبهان - بفتح الهمزة وكسرهما وفتح الباء، ويقال بالفاء أيضًا - أشهر بلاد الجبال.

(ولد) في رجب (سنة أربع) وقيل: ست (وثلاثين وثلاثمائة، ومات في) يوم الاثنين الحادي والعشرين من (صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان).

له من التصانيف: «الحلية»، و«معرفة الصحابة»، و«تاريخ أصبهان»، و«دلائل النبوة»، و«علوم الحديث»، و«المستخرج على

البُخاريّ» ، و«المُسْتَخْرَجُ عَلَى مُسْلِمٍ» ، و«فضائلُ الصَّحَابَةِ» ، و«صفةُ الجنة» ، و«الطُّبُّ» ، وغيرُها .

(وبعدَهم : أبو عمر) يوسفُ بنُ عبدِ الله بنِ محمدٍ (بن عبدِ البر) بنِ عاصمِ النمريِّ القرطبيِّ (حافظُ المغربِ .

ولد في) يومِ الجُمُعَةِ والخطيبُ على المنبرِ ، لخمسينَ بَقِيْنَ مِنْ شهرِ ربيعِ الآخرِ سنةَ ثمانٍ وستينَ وثلاثمائةَ ، وتُوفِّيَ بشاطبةَ) وهي مدينة بالأندلس ، في ليلةِ الجُمُعَةِ سلخِ ربيعِ الآخرِ (سنة ثلاث وستين وأربعمائة) .

له مِنَ التصانيفِ : «التمهيدُ في شرح الموطأ» ، و«الاستذكارُ» مُختصرُه^(١) ، و«التقْصِي على الموطأ» ، و«الاستيعابُ في الصحابة» ، و«فَضْلُ الْعِلْمِ» ، و«قَبَائِلُ الرِّوَاةِ»^(٢) ، و«الشواهدُ في إثباتِ خبرِ الواحدِ» ، و«الكُنَى» ، و«المَغَازِي» ، و«الأنسابُ» ، وغيرُ ذلك .

(ثم أبو بكر) أحمدُ بنُ الحُسينِ بنِ عليٍّ بنِ عبدِ الله بنِ موسى (البیهقي) نسبةٌ إلى بيهقٍ - بفتحِ الموحَّدةِ والهاءِ بينهما تحتيةٌ ساكنةٌ - كورةٌ بنواحي نيسابور .

(وُلِدَ) في شعبان (سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، ومات بنيسابور في)

(١) ليس «الاستذكار» اختصارًا «للمهيد» ، وفي «المطبوع» : «ومختصره» ، ولا يعرف أن ابن عبد البر اختصر «الاستذكار» . والله أعلم .

(٢) في «ص» : «النبوة» .

عاشِر (جمادى الأولى ، سنة ثمان وخمسين وأربعمائة) ، ونُقل تَابُوتُهُ إِلَى بَيْهَق .

له مِنَ التَّصَانِيفِ : «السُّنَنُ الْكُبْرَى» و«الصُّغْرَى» ، و«المَعْرِفَةُ» ، و«المَبْسُوطُ» ، و«المَدخلُ» ، و«شُعْبُ الإِيمَانِ» ، و«الأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ» ، و«الْبَعْثُ وَالنُّشُورُ» ، و«الزَّهْدُ الْكَبِيرُ» ، و«الصَّغِيرُ» ، و«مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ» ، و«الْخِلَافِيَّاتُ» ، و«الأَدَبُ» ، و«الاعتقَادُ» ، وغيرُ ذلك .

(ثم أبو بكر) أحمدُ بنُ عليٍّ بنِ ثابتٍ بنِ أحمدَ بنِ مَهْدِيٍّ (الخطيب البغدادي .

وُلِدَ فِي) يومِ الخَمِيسِ لِسِتِّ بَقِيْنَ مِنْ (جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة) وقيل : اثْنَتَيْنِ ، (ومات فِي) سابعِ (ذِي الحِجَّةِ سنة ثلاث وستين وأربعمائة ببغداد) .

وله مِنَ التَّصَانِيفِ : «تَارِيخُ بَغْدَادَ» ، و«الْجَامِعُ فِي أَدَبِ الرَّأْيِ وَالسَّامِعِ» ، و«الْكَفَايَةُ فِي قَوَانِينِ الرِّوَايَةِ» ، و«الرَّحْلَةُ» ، و«تَلْخِيصُ الْمُتَشَابِهِ» ، و«الذَّيْلُ عَلَيْهِ» ، و«الْفَصْلُ لِلْمُذَرِّجِ» ، و«الْمُبْهَمَاتُ» ، وأشياءُ كَثِيرَةٌ جَدًّا فِي الْفَنِّ .

• النَّوعُ الْحَادِي وَالسُّتُونُ :

مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

هُوَ مِنْ أَجْلِ الْأَنْوَاعِ ، فِيهِ يُعْرَفُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ .
وَفِيهِ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ .

مِنْهَا مُفْرَدٌ فِي الضُّعَفَاءِ ؛ كَكِتَابِ الْبُخَارِيِّ ، وَالنَّسَائِيِّ ،
وَالْعُقَيْلِيِّ ، وَالذَّارِقُطْنِيِّ ، وَغَيْرِهَا .
وَفِي الثَّقَاتِ ؛ كَالثَّقَاتِ لِابْنِ حِبَّانَ .

وَمُشْتَرَكٌ ؛ كَتَارِيخِ الْبُخَارِيِّ ، وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ - وَمَا أَغْزَرَ
فَوَائِدَهُ - وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ، وَمَا أَجَلَّهُ !

(النوع الحادي والستون : معرفة الثقات والضعفاء :

هو من أجل الأنواع ؛ فيه يُعْرَفُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ
وَفِيهِ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ) لِأَمَّةِ الْحَدِيثِ .

(منها : مفرد في الضعفاء ؛ ككتاب البخاري ، والنسائي ، والعقيلي ،
والذارقطني ، وغيرها) ككتاب الساجي ، وابن حبان ، والأزدي ،
و«الكامل» لابن عدي .

إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ كُلَّ مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ ثَقَّةً ، وَتَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ الذَّهَبِيُّ فِي

«الميزان»، إلا أنه لم يذكر أحدًا من الصحابة والأئمة المتبوعين، وفاته جماعة، ذيلهم عليه الحافظ أبو الفضل العراقي في مجلد.

وعمل شيخ الإسلام «لسان الميزان» ضمنه «الميزان» وزوائد.

وللذهبي في هذا النوع: «المُغني»، كتاب صغير الحجم نافع جدًا من جهة أنه يحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة، على إعواز فيه، سأجمعه - إن شاء الله تعالى - في ذيل عليه.

(و) منها: مُفرد (في الثقات؛ ك«الثقات» لابن حبان)، ولابن شاهين، وللعجلي، وغيرهم.

(و) منها: (مشترك) جُمع فيه الثقات، والضعفاء؛ (ك«تاريخ البخاري»، وابن أبي خيثمة - وما أغزر فوائده - و) «الجرح والتعديل»، تصنيف (ابن أبي حاتم، وما أجله)، و«طبقات ابن سعد»، و«تمييز النسائي»، وغيرها.

وَجُوزَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ، صِيَانَةٌ لِلشَّرِيعَةِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ التَّنَبُّهُ؛ فَقَدْ أَخْطَأَ غَيْرُ وَاحِدٍ بِجَرْحِهِمْ بِمَا لَا يُجْرَحُ، وَتَقَدَّمَ أَحْكَامُهُ فِي «الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ».

(وَجُوزَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ صِيَانَةٌ لِلشَّرِيعَةِ) وَذُبُّ عَنْهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بَنِيٍّ فَصَيِّنْهُ﴾ [الحجرات: ٦].

وَقَالَ ﷺ فِي التَّعْدِيلِ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ»^(١).

(١) أخرجه: البخاري (٣١/٥).

وفي الجرح : «بَشِ أَخُو الْعَشِيرَةِ»^(١) .

وقال : « حَتَّى مَتَى تَرَعُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ ، هَتَكُوهُ ؛ يَخْذَرُهُ النَّاسُ »^(٢) .

وتكلم في الرجالِ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ والتابعين فَمَنْ بَعْدَهُمْ .

وأما قولُ صالحِ جَزَرَةً : أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ شُعْبَةً ، ثُمَّ تَبِعَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، ثُمَّ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ ، فَيَعْنِي أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَصَدَّى لَذَلِكَ .

وقد قال أبو بكرِ ابنُ خَلَّادٍ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ ، خُصَمَاءَكَ عِنْدَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خُصَمَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : لِمَ لَمْ تَذُبْ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي ؟ .

وقال أبو ثَرَابٍ النُّخَشَبِيُّ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : لَا تُغْتَابُ الْعُلَمَاءُ . فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ : وَيَحَكَ ، هَذَا نَصِيحَةٌ لَيْسَ هَذَا غِيبةً .

وقال بعضُ الصُّوفِيَّةِ لِابْنِ الْمُبَارِكِ : تَغْتَابُ ! قَالَ : اسْكُتْ ، إِذَا لَمْ نُبَيِّنْ ، كَيْفَ تَعْرِفُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ ؟

(وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ التَّثَبُّتُ) فَقَدْ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : أَعْرَاضُ

(١) أخرجه : البخاري (٨ / ١٥) ، ومسلم (٨ / ٢١) .

(٢) أخرجه : الطبراني في «الأوسط» (٤٣٧٢) .

المُسلمين^(١) حُفِرَ مِنْ حَفْرِ النَّارِ ، وَقَفَ عَلَى شَفِيرِهَا طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ :
المُحَدِّثُونَ وَالْحُكَّامُ .

وَمَعَ ذَلِكَ (فَقَدْ أَخْطَأَ غَيْرُ وَاحِدٍ) مِنَ الْأَئِمَّةِ (بِجَرِّهِمْ) بَعْضُ الثَّقَاتِ
(بِمَا لَا يَجْرَحُ) ، كَمَا جَرَّحَ النَّسَائِيُّ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحِ الْمِضْرِيِّ بِقَوْلِهِ :
«غَيْرُ ثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ»^(٢) وَهُوَ ثِقَةٌ إِمَامٌ حَافِظٌ ، احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَوَثَّقَهُ
الْأَكْثَرُونَ .

قَالَ الْخَلِيلِيُّ^(٣) : اتَّفَقَ الْحُفَاطُ عَلَى أَنَّ كَلَامَ النَّسَائِيِّ فِيهِ تَحَامُلٌ ، وَلَا
يَقْدَحُ كَلَامُ أَمْثَالِهِ فِيهِ .

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ^(٤) : وَسَبَبُ كَلَامِ النَّسَائِيِّ فِيهِ أَنَّهُ حَضَرَ مَجْلِسَهُ فَطَرَدَهُ ،
فَحَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٥) : وَذَلِكَ لِأَنَّ عَيْنَ السَّخَطِ تُبْدِي مَسَاوِيَّ ، لَهَا فِي
الْبَاطِنِ مَخَارِجٌ صَحِيحَةٌ ، تَعْمَلُ عَنْهَا بِحِجَابِ السَّخَطِ ، لَا أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ
مِنْهُمْ تَعَمُّدًا لِلْقَدَحِ مَعَ الْعِلْمِ بِبُطْلَانِهِ .

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : لَمْ يَكُنْ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ كَمَا قَالَ النَّسَائِيُّ ، لَمْ تَكُنْ
لَهُ آفَةٌ غَيْرُ الْكِبَرِ .

(٢) «الضعفاء والمتروكون» (ص : ٢٢) .

(٤) «الكامل» (١/١٨٧) .

(١) في «م» : «الناس» .

(٣) «الإرشاد» (١/٤٢٤) .

(٥) «علوم الحديث» (ص : ٤٤١) .

وقد تكلم فيه ابن مَعِين بما يُشير إلى ذلك ، فقال : كَذَّاب ، يَتَفَلَسَفُ ؛ رأيتُه يخطر في جامعٍ مضر .

فَنَسَبَهُ إلى الفَلَسَفَةِ ، وأنه يخطرُ في مشيه .

ولعلَّ ابن مَعِين لا يَذْري مَا الفَلَسَفَةُ ؛ فإنه ليس مِنْ أَهْلِهَا ^(١) .

وقال شيخ الإسلام ^(٢) : إِنَّمَا ضَعَّفَ ابن مَعِينِ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحِ الشُّمُونِيَّ ^(٣) لا المضرِّيَّ الْمُتَكَلِّمَ عليه هُنا .

قال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ ^(٤) : وَالْوُجُوهُ الَّتِي تَدْخُلُ الْآفَةُ مِنْهَا خَمْسَةٌ :

(١) هذا قاله أيضًا السبكي في ترجمة «أحمد بن صالح المصري» «من طبقات الشافعية» (٢٤/٢) ، فكان السيوطي أخذه عنه .

وهو كلام لا يخلو من تهويل ، وحاشا لإمام الجرح والتعديل أن يقول كلامًا لا يعرف مدلوله ، أو أن يجرح بما لا يعرف .

وإنما قولهم : «فلان يتفلسف» ، يقصدون به : أنه يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة . وقد قال الذهبي في «السير» (١١/٨٢ - ٨٣) :

«ومن نادر ما شُدَّ به ابن مَعِين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كلامُه في أحمد بن صالح حافظ مصر ، فإنه تكلم فيه باجتهاده ، وشاهد منه ما يُلَيِّنُه باعتبار عدالته لا باعتبار إتقانه ، فإنه متقنٌ ثَبَّتْ ، ولكن عليه مأخذ في تيهٍ وبأوٍ كان يتعاطاه ، واللَّه لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ، ولعله اطلع منه على حال في أيام شبَّيْة ابن صالح ، فتاب منه أو من بعضه ، ثم شاخ ، ولزم الخير ، فلقبه البخاري والكبار ، واحتجوا به . وأما كلام النسائي فيه ، فكلام موتور ، لأنه أذنى النسائي ، وطرده من مجلسه ، فقال فيه : ليس بثقة» .

(٢) «هدي الساري» (٣٨٦) .

(٣) في «ص» و «م» : «الشموني» ؛ خطأ .

(٤) «الاقتراح» (ص : ٣٣١ - ٣٤٤) .

أحدها : الهَوَى والغَرَضُ ، وهو شَرُّها ، وهو في تواريخ المُتأخِّرين كثيرٌ .

الثاني : المخالفةُ في العقائدِ .

الثالث : الاختلافُ بين المتصوفةِ وأهلِ عِلْمِ الظاهرِ .

الرابع : الكلامُ بسببِ الجهلِ بمراتبِ العلومِ ، وأكثرُ ذلكِ في المُتأخِّرين ؛ لاشتغالهم بعلومِ الأوائلِ وفيها الحقُّ ، كالحسابِ والهندسةِ والطبِّ ، والباطلِ ؛ كالطَّبِيعِيِّ وكثيرٍ من الإلهيِّ ، وأحكامِ النجومِ .

الخامس : الأخذُ بالتوهمِ مع عدمِ الوَرَعِ .

وقد عقَّد ابنُ عبدِ البرِّ في كتابِ «العِلْمِ»^(١) بابًا لكلامِ الأقرانِ المُتعاَصِرِينَ في بعضِهِم ، ورأى أنَّ أهلَ العِلْمِ لا يُقبَلُ جرحُهُم إلا ببيانٍ واضحٍ .

(وتقدِّمتُ أحكامُهُ في) «النوعِ (الثالثِ والعشرين)» ؛ فأغنَى عَن إِعادَتِها هنا .

● فائدَتان^(٢)

الأولى : قال في «الاقترح»^(٣) : تُعرَفُ ثَقَّةُ الراوي بالتنصيصِ عليه مِن راويه ، أو ذكره في تاريخِ الثقاتِ ، أو تخريجِ أحدِ الشيخين له في «الصحيح» ، وإنْ تُكَلِّمَ في بعضٍ مَن خرَّجاً^(٤) له ، فلا يُلْتَفَتُ إليه ،

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (ص : ٥٠٠) .

(٢) في «ص» و «م» : «فوائد» ؛ خطأ .

(٣) (ص : ٣٢٥ - ٣٢٩) .

(٤) في «ص» و «م» : «خرج» .

أو تخريج مَنْ اشترطَ الصَّحَّةَ له أو مَنْ خرَّجَ على كُتُبِ الشَّيْخِينَ .
 الثانية : قَالَ الْحَاكِمُ فِي «الْمَدْخَلِ»^(١) : الْمَجْرُوحُونَ عَشْرَ طَبَقَاتٍ .
 الأولى : قَوْمٌ وَضَعُوا الْحَدِيثَ .

الثانية : قَوْمٌ قَلَّبُوهُ فَوَضَعُوا لِأَحَادِيثِ أَسَانِيدَ غَيْرِ أَسَانِيدِهَا .

الثالثة : قَوْمٌ حَمَلَهُمُ الشَّرُّ عَلَى الرَّوَايَةِ عَنْ قَوْمٍ لَمْ يُذَرِّكُوهُمْ .

الرابعة : قَوْمٌ عَمَدُوا إِلَى الْمَوْقُوفَاتِ فَرَقَعُوهَا .

الخامسة : قَوْمٌ عَمَدُوا إِلَى مَرَايِلِ فَوَصَلُوهَا .

السادسة : قَوْمٌ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاحُ ، فَلَمْ يَتَفَرَّغُوا لَضَبْطِ الْحَدِيثِ ،
 فَدَخَلَ عَلَيْهِمُ الْوَهْمُ .

السابعة : قَوْمٌ سَمِعُوا مِنْ شَيْوْخٍ ، ثُمَّ حَدَّثُوا عَنْهُمْ بِمَا لَمْ يَسْمَعُوا .

الثامنة : قَوْمٌ سَمِعُوا كُتُبًا ثُمَّ حَدَّثُوا مِنْ غَيْرِ أَصُولِ سَمَاعِهِمْ .

التاسعة : قَوْمٌ جِئَ لَهُمْ^(٢) بِكُتُبٍ لِيُحَدِّثُوا بِهَا ، فَأَجَابُوا مِنْ غَيْرِ أَنْ
 يَذَرُّوا أَنَّهَا سَمَاعُهُمْ .

العاشرة : قَوْمٌ تَلَفَّتْ كُتُبُهُمْ فَحَدَّثُوا مِنْ حِفْظِهِمْ عَلَى التَّخْمِينِ^(٣) ،
 كَابِنِ لِهَيْعَةٍ .

(١) «المدخل إلى الإكليل» (ص : ٥١ - ٧٢) .

(٢) فِي «م» : «إِلَيْهِمْ» .

(٣) فِي «ص» : «عَلَى التَّخْمِينِ مِنْ حِفْظِهِمْ» .

• النوع الثاني والستون :

مَنْ خَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ

هذا فنٌ مهمٌّ لا يُعرَفُ فِيهِ تَصْنِيفٌ مُفْرَدٌ، وَهُوَ حَقِيقٌ بِهِ .
فَمِنْهُمْ مَنْ خَلَطَ لِحَرْفِهِ ، أَوْ لِدَهَابِ بَصَرِهِ ، أَوْ لِغَيْرِهِ ، فَيُقْبَلُ
مَا رُوِيَ عَنْهُمْ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ ، وَلَا يُقْبَلُ مَا بَعْدَهُ أَوْ شَكٌّ فِيهِ .

(النوع الثاني والستون :) مَعْرِفَةُ (مَنْ خَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ .

هذا فنٌ مهمٌّ لا يُعرَفُ فِيهِ تَصْنِيفٌ مُفْرَدٌ، وَهُوَ حَقِيقٌ بِهِ) .
قال العراقي^(١) : وبسبب ذلك أفرد بالتصنيف من المتأخرين الحافظُ
صلاح الدين العلائي .

قلت : قد أُلِفَ فِيهِ الْحَازِمِي تَأْلِيفًا لَطِيفًا ، رَأَيْتُهُ .

(فمنهم من خلط لحرّفه ، أو لدهابِ بصره ، أو لغيره) كَتَلَفَ كُتْبَهُ ،
والاعتماد على حفظه .

(فيقبل ما روي عنهم) مما حدّثوا به (قبل الاختلاط ، ولا يُقبل ما)
حدّثوا به (بعده ، أو شكٌّ فيه) .

ويعرف ذلك باعتبار الرواة عنهم .

فَمِنْهُمْ: عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، فَاحْتَجُّوا بِرِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنْهُ؛
كَالثَّوْرِيِّ، وَشُعْبَةَ، إِلَّا حَدِيثَيْنِ سَمِعَهُمَا شُعْبَةُ بِأَخْرَةٍ.

(فمنهم: عطاء بن السائب) أبو السائب الثقفي الكوفي، اختلط في آخر عمره، (فاحتجوا برواية الأكابر عنه، كالثوري، وشعبة)، بل قال يحيى بن معين^(١): جميع من روى عن عطاء سمع منه في الاختلاط غيرهما، لكن زاد يحيى بن سعيد القطان والنسائي وأبو داود والطحاوي: حماد بن زيد، ونقل ابن المواق الاتفاق على أنه سمع منه قديماً.

قال العراقي^(٢): واستثنى الجمهور أيضاً - كابن معين، وأبي داود، والطحاوي، وحمزة الكناي، وابن عدي - : رواية حماد بن سلمة عنه.

وقال العقيلي^(٣): إنما سمع منه في الاختلاط، وكذا سائر أهل البصرة؛ لأنه إنما قدم عليهم في آخر عمره.

وتعقب ذلك ابن المواق بأنه قدمها مرتين، فمن سمع منه في القدم الأولى صح حديثه.

واستثنى أبو داود أيضاً: هشام الدستوائي.

قال العراقي^(٤): وينبغي استثناء «ابن عيينة» أيضاً، فقد روى الحميدي عنه قال: سمعت من عطاء قديماً، ثم قدم علينا قدمة،

(٢) «التقييد» (ص: ٤٤٣).

(٤) «التقييد» (ص: ٤٤٤).

(١) «التاريخ» (٢/٤٠٣).

(٣) «الضعفاء الكبير» (٣/٣٩٩).

فسمعتُه يُحدِّثُ ببعضِ ما كنتُ سمعتُ^(١) فخلط فيه ، فاتَّقَيْتُهُ واعتزلتُه .
قال يحيى بن سعيد القطان : (إلا حديثين سمعهما) منه (شعبة بأخرة)
عن زاذان ، فلا يُحتجُّ بهما .

وممن سمعَ منه بعدَ الاختلاطِ : جريرُ بنُ عبد الحميد ، وخالدُ
الواسطي ، وابنُ عُليَّة ، وعليُّ بنُ عاصم ، ومحمدُ بنُ فضيل بنِ غزوان ،
وهشيمٌ ، وإن روى له البخاريُّ في «صحيحه» حديثًا من رواية هُشيمٍ
عنه ؛ فقد قرَّنه بأبي بشرٍ جعفر بنِ إياس ، وليس له عنده غيره .
وممن سمع منه في الحالين : أبو عوانة .

* * *

وَمِنْهُمْ : أَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ ، يُقَالُ : سَمَاعٌ ابْنُ عُيَيْنَةَ مِنْهُ
بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ .

(ومنهم : أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله (السببي) اختلط أيضًا ،
وأنكر ذلك الذهبي ، وقال : شاخ ونسي ، ولم يختلط .
(ويقال : سماع) سُفْيَانُ (بن عيينة منه بعد اختلاطه) قاله الخليلي^(٢) ،
ولذلك لم يخرج له الشَّيْخَانُ مِنْ روايته عنه شيئًا ، وقال الذهبي^(٣) : سمع
منه ، وقد تغيَّر قليلاً .

وممن سمع منه حينئذٍ : إسرائيل بن يونس ، وزكريا بن أبي زائدة ،
وزهير بن معاوية ، وزائدة بن قدامة ؛ قاله ابن معين وأحمد .

(٢) «الإرشاد» (١/٣٥٥) .

(١) في «ص» : «سمعت منه» .

(٣) «الميزان» (٣/٢٧٠) .

وخالف ابن مهدي وأبو حاتم في إسرائيل، وروايته ورواية زكريّا وزهير عنه في «الصحيحين»، وكذا رواية الثوري، وأبي الأحوص سلام ابن سليم، وشعبة، وعمر بن أبي زائدة، ويوسف بن أبي إسحاق.

وأخرج له البخاري من رواية جرير بن حازم، ومسلم من رواية إسماعيل بن أبي خالد، ورقبة بن مصقلة، والأعمش، وسليمان بن معاذ، وعمار بن زريق، ومالك بن مغول، ومسعر بن كدام.

* * *

وَمِنْهُمْ : سَعِيدُ الْجَرِيرِيِّ .

(ومنهم : سعيد) بن إياس (الجريري) اختلط وتغيّر حفظه قبل موته ، ولم يشتدّ تغيّره ، قال النسائي وغيره : أنكر أيام الطّاعون^(١) .

وممن سمع منه قبل التّغيير : شعبة ، وابن علية ، والسّفيانان ، والحمّادان ، ومعمّر ، وعبد الوارث ، ويزيد بن زريع ، ووهب بن خالد ، وعبد الوهاب الثّقفي ، وكلّ من أدرك أيوب السّختياني ، كما قاله أبو داود .

وسمع بعده : يحيى القطان^(٢) ، ولم يحدث عنه شيئاً ، وإسحاق الأزرق ، ومحمد بن أبي عديّ ، وعيسى بن يونس ، ويزيد بن هارون .

وقد روى له الشيخان من رواية بشر بن المفضل ، وخالد بن عبد الله ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، وعبد الوارث بن سعيد .

(١) كما في «تهذيب الكمال» (١٠/٤٠ - ٤١) .

(٢) في «م» : «بن القطان» .

وروى له مسلمٌ من رواية ابنِ عُلَيَّة^(١) ، وجعفر بن سُلَيْمَانَ الضَّبْعِيِّ ،
وحماد بن أسامة ، وحماد بن سَلَمَةَ ، وسالم بن نوح ، والثوري ، وسُلَيْمَانَ
ابنِ الْمُغِيرَةِ ، وشعبة ، وابنِ الْمُبَارَكِ ، وعبد الواحد بن زياد ، وعبد الوهاب
الثقفِي ، ووهب بن خالد ، ويزيد بن زريع ، ويزيد بن هارون .

* * *

وَأَبْنُ أَبِي عَرُوبَةَ .

(و) منهم : سَعِيدُ (بُنْ أَبِي عَرُوبَةَ) مِهْرَان ؛ اختلط فوق عشرِ سنين ،
وَقِيلَ : خمس سنين .

وممن سمع منه قبل الاختلاط : يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، وعبدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ،
وَأَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، وَسَرَّارُ بْنُ مُجَشَّرٍ ، وَسَفِيَانُ بْنُ
حَبِيبٍ ، وَشَعِيبُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ السَّهْمِيِّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْمُبَارَكِ ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى الشَّامِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ،
وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ .

قال ابنُ معين^(٢) : أثبتُ النَّاسِ فيه : عَبْدُهُ .

وقال ابنُ عَدِيٍّ^(٣) : أَرْوَاهُمْ عَنْهُ : عَبْدُ الْأَعْلَى ، ثُمَّ شَعِيبٌ ، ثُمَّ
عَبْدُهُ ، وَأَثْبَتَهُمْ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، وَخَالِدٌ ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ .

قال العراقي^(٤) : وقد قالَ عَبْدُهُ عَنْ نَفْسِهِ : إِنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ فِي

(١) في «ص» : «ابن عينة» ؛ خطأ . (٢) كما في «الميزان» للذهبي (١٥١/٢) .

(٤) «التبصرة» (٢٦٧/٣) .

(٣) «الكامل» (١٢٣٣/٣) .

الاختلاط ، إلا أن يريد بذلك بيانَ اختلاطه ، وأنه لم يحدث بما سمعه منه في الاختلاط .

وأخرج له الشيخان ؛ عن خالد ، وروح بن عباد ، وعبد الأعلى ، وعبد الرحمن بن عثمان ، ومحمد بن سواء السدوسي ، ومحمد بن أبي عدي ، ويحيى القطان ، ويزيد بن زريع .

والبخاري عن بشر بن المفضل ، وسهل بن يوسف ، وابن المبارك ، وعبد الوارث بن سعيد ، وكهمس بن المنهال ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري .

ومسلم عن ابن علية ، وحماذ بن أسامة ، وسالم بن نوح ، وسعيد بن عامر الضبي ، وأبي خالد الأحمر ، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف ، وعبد ، وعلي بن مسهر ، وعيسى بن يونس ، ومحمد بن بشر العبدي ، ومحمد بن بكر البرساني ، وغندر .

وممن سمع منه في الاختلاط : المعافى بن عمران ، ووكيع ، والفضل ابن دكين .

* * *

وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
الْمَسْعُودِيُّ .

(و) منهم : (عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي) .

قال أبو حاتم^(١) : اختلط قبل موته بسنة أو ستين .

قال أحمد : إنما اختلط ببغداد ، فمن سمع منه بالكوفة أو بالبصرة ، فسماعه جيد .

وقال ابن معين : من سمع منه زمن أبي جعفر المنصور ؛ فهو صحيح السماع ، ومن سمع منه زمن المهدي فليس بشيء .

وقد شدد بعضهم في أمره فرد حديثه كله ؛ لأنه لا يتميز حديثه القديم من حديثه الأخير . قال ذلك ابن حبان^(٢) ، وأبو الحسن ابن القطان . قال العراقي^(٣) : والصحيح خلاف ذلك .

فممن سمع منه في الصحة : وكيع ، وأبو نعيم الفضل ، قاله أحمد . وممن سمع منه قبل قدومه بغداد : أمية بن خالد ، وبشر بن المفضل ، وجعفر بن عون ، وخالد بن الحارث ، وسفيان بن حبيب ، والثوري ، وسلم بن قتيبة ، وطلق بن غنم ، وعبد الله بن رجاء ، وعثمان بن عمرو ابن فارس ، وعمرو بن مَرْزُوق ، وعمرو بن الهيثم ، والقاسم بن معن بن عبد الرحمن ، ومعاذ العنبري ، والنضر بن شميل ، ويزيد بن زريع .

وسمع منه بعد الاختلاط : أبو النضر هاشم بن القاسم ، وعاصم بن علي ، وابن مهدي ، ويزيد بن هارون ، وحجاج الأعور ، وأبو داود الطيالسي ، وعلي بن الجعد .

(١) «الجرح والتعديل» (٢٥١/٥ - ٢٥٢) .

(٢) «التقييد» (ص : ٤٥٤) .

(٣) «المجروحون» (٤٨/٢) .

وَرَبِيعَةُ الرَّأْيِ شَيْخُ مَالِكٍ .

(و) منهم : (ربيعَةُ الرَّأْيِ) ابنُ أَبِي عبدِ الرحمنِ (شيخُ مالِكٍ) .
قال ابنُ الصَّلاحِ^(١) : قِيلَ : إِنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمرِهِ ، وَتُرِكَ الاعتمادُ عليه لذلك .

قال العراقي^(٢) : وما حَكَاهُ ابنُ الصَّلاحِ لم أرَهُ لغيرِهِ ، وقد احتجَّ به الشيخان ، ووَثَّقَهُ الحُقَاطُ والأئمةُ ، ولا أَعْلَمُ أَحَدًا تكلَّم فيه باختلاطٍ ولا ضَعْفٍ إلا ابنُ سَعْدٍ ، قال بعدَ أن وثَّقه : كانوا يَتَّقونَهُ لموضعِ الرَّأْيِ ، وذكرَهُ البناني في «ذيلِ الكَاملِ» كذلك .

وقال ابنُ عبدِ البرِّ^(٣) : ذَمَّهُ جماعةٌ مِنْ أهلِ الحديثِ لإغراقِهِ في الرَّأْيِ ، وكان سُفْيَانُ والشَّافِعِيُّ وأحمدُ لا يَرْضونَ عن رأيه ؛ لأنَّ كَثِيرًا مِنْهُ يُخَالِفُ السُّنَّةَ .



وَصَالِحُ مَوْلى التَّوَّامَةِ .

(و) منهم : (صَالِحُ) بَنُ نَبْهَانَ (مَوْلى التَّوَّامَةِ) .

قال ابنُ معِينٍ^(٤) : خَرَفَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ .

وقال أحمدُ^(٥) : أذَرَكَهُ مالِكٌ بعدَ اختلاطِهِ .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٥٥) .

(٢) «التقييد» (ص : ٤٥٥) .

(٣) «التمهيد» (٥/٣) .

(٤) «التاريخ» (٢/٢٦٦) .

(٥) كما في «تهذيب الكمال» (١٣/١٠١) .

وقال ابن جَبَّان^(١) : تَغَيَّرَ سنة خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ومائة ، فاختَلَطَ حديثُه
الأخيرُ بالقديمِ وَلَمْ يَتَمِيزْ ، فاستحقَّ التَّركَ .

قال العراقي^(٢) : بل مَيَّزَ الأئمة بعضَ ذلك .

فسمع منه قديمًا محمدُ بنُ أَبِي ذئبٍ - قاله ابنُ مَعِينٍ وغيره - وابنُ
جُريج ، وزِيَادُ بنُ سَعْدٍ - قاله ابنُ عَدِيٍّ - وأَسِيدُ بنُ أَبِي أُسَيْدٍ ، وسَعِيدُ بنُ
أَبِي أَيُوبٍ ، وعَبْدُ الرحمنِ الإفريقي ، وعَمَارَةُ بنُ غَزِيَّةٍ ، وموسَى بن
عُقْبَةَ ، وَسَمِعَ بَعْدَهُ مالِكُ والسفيانان .

* * *

وَحُصَيْنُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الكُوفِيُّ .

(و) منهم : (حصينُ بنُ عبدِ الرحمنِ الكوفيِّ) السُّلَمِيُّ .

قال أبو حاتم^(٣) : ساءَ حِفْظُهُ في الآخر .

وقال يزيدُ بنُ هارون^(٤) : اختَلَطَ .

وقال النَّسَائِيُّ^(٥) : تَغَيَّرَ .

وأنكر ذلك عليُّ بنُ عاصمٍ .

ولهم بهذا الاسم ثلاثةُ آخرَ كُوفِيون ليس فيهم سلمى ، ولا مِنِ اختلط

إلا هذا .

(٢) «التقييد» (ص : ٤٥٦) .

(١) «المجروحون» (١/ ٣٦١) .

(٤) كما في «الميزان» (١/ ٥٥١) .

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٣) .

(٥) «الضعفاء» له (ص : ٣١) .

وممن سمع منه قديمًا : سليمان التيمي ، والأعمش ، وشعبة ،
وسفيان .

* * *

وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ .

(و) منهم : (عبد الوهاب) بن عبد المجيد (الثقفي) .

قال ابن معين^(١) : اختلط بأخرة .

وقال عقبه العمي^(٢) : قبل^(٣) موته بثلاث سنين أو أربع .

قال الذهبي^(٤) : لكَّنه ما ضرَّ تغيُّره ؛ فإنه لم يحدث بحديث في زمن
التَّغيير .

ثم استدلَّ بقول أبي داود : تغيَّر جريرُ بنُ حازم ، وعبدُ الوهاب
الثَّقَفِيُّ ، فَحُجِبَ النَّاسُ عَنْهُمْ .

* * *

وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَتَيْنِ .

(و) منهم : (سفيان بن عيينة) اختلط (قبل موته بستين^(٥)) ، قاله ابنُ

الصلاح^(٦) أَخْذاً مِنْ قَوْلِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَشْهَدُ أَنَّ سُفْيَانَ اخْتَلَطَ سَنَةَ
سَبْعٍ وَتِسْعِينَ ، وَقَدْ مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ .

(٢) «تهذيب الكمال» (١٨/٥٠٦) .

(١) «التاريخ» (٢/٣٧٨) .

(٤) كما في «الميزان» (٢/٦٨١) .

(٣) في «ص» و «م» : «عمي قبل» !

(٦) «علوم الحديث» (ص : ٤٥٩) .

(٥) في «ص» : «بسنين» .

قال العراقي^(١) : وذلك وهم ؛ فإنَّ المعروف أنَّه مات سنة ثمانٍ ، أوَّل رجب .

قال الذهبي^(٢) : وما نُقل عن يحيى بن سَعِيدٍ فيه بُغْدٌ ؛ لأنَّ ابنَ سَعِيدٍ مات في صَفَرِ سَنَةِ ثمانٍ ، وَوَقْتُ قُدُومِ الْحَاجِّ ، وَوَقْتُ تَحَدُّثِهِمْ عَنْ أَخْبَارِ الْحِجَازِ ، فَتَمَتَّى تَمَكَّنَ مِنْ أَنْ يَسْمَعَ اخْتِلَاطَ سُفْيَانَ ثُمَّ يَحْكُمُ بِهِ ، وَالْمَوْتُ قَدْ نَزَلَ بِهِ ؟ !

قال : فلعله بلغه ذلك في أثناء سَنَةِ سَبْعٍ .
وممن سَمِعَ منه في التَّغْيِيرِ : مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ ، صَاحِبُ ذَاكَ الْجُزْءِ الْعَالِي .

قال الذهبي : وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي^(٣) أَنَّ سَائِرَ شُيُوخِ الْأَئِمَّةِ السَّنَةِ سَمِعُوا مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ .

* * *

وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ؛ عَمِي فِي آخِرِ عُمرِهِ ، فَكَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ .
(وعبد الرزاق) بنُ هَمَّامِ الصَّنْعَانِيِّ (عَمِي فِي آخِرِ عُمرِهِ ، فَكَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ) قَالَهُ أَحْمَدُ^(٤) .

قال : فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ عَمِيَ فَهُوَ ضَعِيفُ السَّمْعِ .
وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ : أَحْمَدُ ، وَابْنُ رَاهُويَةَ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ الْمَدِينِي ، وَوَكَيْعٌ ، فِي آخِرِينَ .

(٢) «الميزان» (١٧١/٢) .

(١) «التقييد» (ص : ٤٥٩) .

(٤) «المغني» للذهبي (٣٩٣/٢) .

(٣) في «ص» : «الظن» .

وبعده : أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ شبويه ، ومحمدُ بنُ حمادِ الطهراني ، وإسحاقُ بنُ إبراهيمِ الدَّبري .

قال ابنُ الصلاح^(١) : وَجَدْتُ فيما رَوَى الطبراني عن الدَّبري عنه أحاديثَ استنكرتها جداً ، فَأَحَلْتُ أَمْرَهَا عَلَى ذَلِكَ .

وقال إبراهيمُ الحربي^(٢) : ماتَ عبدُ الرزَّاق ، وللدَّبري سِتُّ سِنِينَ أو سَبْعَ .

قال ابنُ عدي^(٣) : اسْتُضْغِرَ في عبدِ الرزَّاق .

قال الذهبي^(٤) : إِنَّمَا اغْتَنَى بِهِ أَبُوهُ فَأَسْمَعَهُ مِنْهُ تَصَانِيفَهُ ، وَلَهُ سَبْعُ سِنِينَ أو نَحْوُهَا ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ أَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» ، وَغَيْرِهِ .

قال العراقي^(٥) : وَكَأَنَّ مَنْ احْتَجَّ بِهِ لَمْ يُبَالِ بِتَغْيِيرِهِ ، لَكُونَهُ إِنَّمَا حَدَّثَ مِنْ كُتُبِهِ لَا مِنْ حِفْظِهِ .

قال : والظاهرُ أَنَّ الَّذِينَ سَمِعَ مِنْهُمْ الطبراني في رِحْلَتِهِ إِلَى صَنْعَاءَ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ الرزَّاقِ كُلِّهِمْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ التَّغْيِيرِ ، وَهُمْ أَرْبَعَةٌ :

الدَّبري ، وإبراهيمُ بنُ محمدٍ بنِ برة^(٦) الصنعاني ، وإبراهيمُ بنُ محمدٍ ابنِ عبدِ اللَّهِ بنِ سويدٍ ، والحُسَيْنُ بنُ عبدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِي .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٦٠) .

(٢) أسنده : الخطيب في «الكفاية» (ص : ١١٦) .

(٣) «المغني» للذهبي (١/ ٦٩) . (٤) «الميزان» (١/ ١٨١) .

(٥) «التبصرة» (٣/ ٢٧٠) . (٦) في «ص» : «ابرة» .

وَعَارِمٌ .

- (و) منهم : (عارم) محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي .
 قال البخاري^(١) : تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ .
 وقال أبو حاتم^(٢) : مَنْ سَمِعَ مِنْهُ سَنَةَ عَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ فَسَمَاعُهُ جَيِّدٌ .
 قال : وأبو زُرْعَةَ لَقِيَهُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ .
 وقال أبو داود^(٣) : بَلَغْنَا أَنَّهُ أَنْكَرَ سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ، ثُمَّ رَاجَعَهُ عَقْلُهُ ثُمَّ اسْتَحْكَمَ بِهِ الْاِخْتِلَاطُ سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةَ .
 وقال الدارقطني^(٤) : مَا ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ .
 وأما ابن حبان فقال^(٥) : اخْتَلَطَ وَتَغَيَّرَ ، حَتَّى كَانَ لَا يَدْرِي مَا يُحَدِّثُ ، فَوَقَعَ الْمَنَاكِيرُ الْكَثِيرَةُ فِي رَوَايَتِهِ ، فَمَا رَوَى عَنْهُ الْقَدَمَاءُ فَصَحِيحٌ ، وَأَمَّا رَوَايَةُ الْمَتَأَخِّرِينَ فَيَجِبُ التَّنْكِيبُ^(٦) عَنْهَا .
 وأنكر ذلك الذهبي^(٧) ، ونسب ابن حبان إلى التَّخْسِيفِ وَالتَّهْوِيرِ .
 وممن سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ : أَحْمَدُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْمُسْنَدِيُّ ،
 وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَأَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ ، وَجَمَاعَةٌ .

(١) «التاريخ الكبير» (٢٠٨/١) . (٢) «الجرح والتعديل» (٥٨/٨) .

(٣) كما في «الميزان» (٩ - ٧/٤) . (٤) «المجروحون» (٢٩٤/٢) .

(٥) في «ص» و «م» : «التنكيت» ؛ خطأ .

(٦) «الميزان» (٨/٤) .

وبعده : عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ البغويِّ ، وأبو زُرعة .

* * *

وَأَبُو قِلَابَةَ الرَّقَاشِيِّ .

(و) مِنْهُمْ : (أَبُو قِلَابَةَ) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ (الرَّقَاشِيُّ) .

قال ابنُ خُزَيْمَةَ^(١) : ثنا أبو قِلَابَةَ بالبصرة قبل أن يَخْتَلَطَ وَيَخْرَجَ إِلَى بَغْدَادَ .

فَظَاهَرُهُ : أَنَّ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ فَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ ، وَذَلِكَ : كَأَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ ، وَابْنُهُ أَبِي بَكْرٍ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَأَبِي مُسْلِمٍ الْكَجِّيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّنْعَانِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْبَلَاذِرِيُّ ، وَأَبِي عُرُوبَةَ الْحَرَّانِيُّ .

وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِبَغْدَادَ : أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ النَّجَّادُ ، وَأَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي ، وَأَبُو سُهَيْلِ بْنِ زِيَادِ الْقَطَّانُ ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ السَّمَاكُ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُ ، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ .

* * *

وَأَبُو أَحْمَدَ الْغَطْرِيفِيِّ .

(و) مِنْهُمْ فِي الْمُتَأَخِّرِينَ : (أَبُو أَحْمَدَ) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ (الْغَطْرِيفِيِّ) الْجَرَجَانِيُّ .

قال الحافظُ أبو عليٍّ الْبَزْدَعِيُّ : بَلَغَنِي أَنَّهُ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمرِهِ .

قال العراقيُّ^(٢) : لَمْ أَرَهُ لغيرِهِ ، وَقَدْ تَرَجَّمَهُ الْحَافِظُ حَمزَةُ فِي «تَارِيخِ

(١) كما في «تهذيب الكمال» (١٨/٤٠٤) . (٢) «التقييد» (ص : ٤٦٣) .

جرجان» فَلَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَعْرَفُ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ شَيْخُهُ ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» إِلَّا أَنَّهُ دَلَّسَ اسْمَهُ ؛ لَكُونِهِ مِنْ أَقْرَانِهِ ، لَا لَضَعْفِهِ ، وَقَدْ مَاتَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ قَبْلَهُ ، وَآخِرُ أَصْحَابِ الْغَطْرِيفِيِّ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ ، وَسَمَاعُهُ مِنْهُ فِي حَيَاةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ ، فَهُوَ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ ، إِنْ كَانَ تَغْيِيرٌ .

قال : وَثُمَّ آخِرُ يُقَالُ لَهُ : «الغَطْرِيفِيُّ» ، وَافَقَ هَذَا فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَبَلَدِهِ وَنَسَبِهِ ، وَتَقَارَبَا فِي اسْمِ جَدِّهِ ، وَتَعَاَصَرَا ، وَذَاكَ قَدْ اخْتَلَطَ بِآخِرَةٍ ، كَمَا ذَكَرَ الْحَاكِمُ فِي «تَارِيخِ نَيْسَابُورٍ» ؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اشْتَبَهَ بِالْغَطْرِيفِيِّ هَذَا .

* * *

وَأَبُو طَاهِرٍ ، حَفِيدُ الْإِمَامِ ابْنِ حُزَيْمَةَ .

(و) مِنْهُمْ : (أَبُو طَاهِرٍ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ (حَفِيدُ الْإِمَامِ) أَبِي بَكْرٍ (ابْنِ خُزَيْمَةَ) .

قَالَ الْحَاكِمُ^(١) : اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَتَيْنِ وَنَصْفٍ .

قَالَ الذَّهَبِيُّ^(٢) : وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدٌ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ .

* * *

وَأَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ ، رَاوِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ .

(و) مِنْهُمْ : (أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ رَاوِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ») ، وَ«الزَّهْدِ» لَهُ عَنْ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ .

(٢) «الميزان» (٩/٤) .

(١) «لسان الميزان» (٣٩٨/٦) .

قال ابن الصَّلاح^(١) : اختلَّ في آخِرِ عُمُرِهِ وَخَرِفَ ، حتَّى كان لا يَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا يُقْرَأُ عَلَيْهِ .

قالَ الذهبيُّ^(٢) : ذَكَرَ هذا أبو الحَسَنِ ابنُ الفَراتِ ؛ وهو غُلُوٌّ وإِسْرَافٌ ، وقد وثَّقه البرقانيُّ والحاكِمُ والدارقطنيُّ ، ولم يذكروا شَيْئًا مِنْ ذلك .

وقالَ العراقيُّ^(٣) : في ثبوتِ ذلكِ نظرٌ ، وما ذَكَرَهُ ابنُ الفَراتِ لم يثبت إِسنادهُ إِلَيْهِ .

قالَ : وعلى تقديرِ ثبوتِهِ فَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي حَالِ الصُّحَّةِ : الحاكِمُ ، والدارقطنيُّ ، وابنُ شاهين ، والبرقانيُّ ، وأبو نُعَيْمٍ ، وأبو عليٍّ التيميُّ راوي «المسند» عنه ؛ فَإِنَّهُ سَمِعَهُ عَلَيْهِ سَنَةَ سِتٍّ وَسِتِّينَ ، وماتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وثلاثمائة .

* * *

وَمَنْ كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مُحْتَاجًا بِهِ فِي الصَّحِيحِ ، فَهُوَ مِمَّا عُرِفَ رِوَايَتُهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ .

(ومن كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مُحْتَاجًا بِهِ فِي «الصَّحِيحِ» ؛ فَهُوَ مِمَّا عُرِفَ رِوَايَتُهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ) .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٦٥) .

(٢) «الميزان» (١/ ٨٧) .

(٣) «التقييد» (ص : ٤٦٥) .

• النوع الثالث والستون :

طَبَقَاتُ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ

هَذَا فَنُّ مُهِمٌّ ، « وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ » عَظِيمٌ كَثِيرُ الْفَوَائِدِ ، وَهُوَ ثِقَةٌ ، لَكِنَّهُ كَثِيرُ الرِّوَايَةِ فِيهِ عَنِ الضُّعَفَاءِ ، مِنْهُمْ شَيْخُهُ : مُحَمَّدُ ابْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ ، لَا يَنْسُبُهُ .

النوع الثالث والستون : طبقات العلماء والرواة :

هَذَا فَنُّ مُهِمٌّ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَتَّفَقُ اسْمَانِ فِي اللفظِ ، فيظنُّ أَنَّ أَحَدَهُمَا الْآخَرُ ، فيتميزُ ذلك بمعرفة طبقاتهما .

وصنّف في ذلك جماعةً ، كمُسلم ، وخليفة .

(و«طبقات ابن سعد» الكبير) (عظيم كثير الفوائد) وله كتابان آخران في ذلك (وهو ثقة) في نفسه ، (لكنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء ، منهم : شيخه محمد بن عمر الواقدي ، لا ينسبه) بل يقتصر على اسمه ، واسم أبيه . وشيخه : هشام بن محمد بن السائب الكلبي .

و«الطَّبَقَةُ» : الْقَوْمُ الْمُتَشَابِهُونَ ، وَقَدْ يَكُونَانِ مِنْ طَبَقَةٍ بِإِغْتِبَارٍ ، وَمِنْ طَبَقَتَيْنِ بِإِغْتِبَارٍ : كَأَنَسٍ وَشِبْهِهِ مِنْ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ ، وَهُمْ مَعَ الْعَشْرَةِ فِي طَبَقَةِ الصَّحَابَةِ ، وَعَلَى هَذَا ، الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ طَبَقَةٌ ، وَالتَّابِعُونَ ثَانِيَةٌ ، وَاتَّبَاعُهُمْ ثَالِثَةٌ ، وَهَلُمَّ جَرًّا .

وَبِإِعْتِبَارِ السَّوَابِقِ، تَكُونُ الصَّحَابَةُ بِضْعَ عَشْرَةَ طَبَقَةً كَمَا
تَقْدِّمُ. وَيَحْتَاجُ النَّازِرُ فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَوَالِيدِ وَالْوَفَيَاتِ، وَمَنْ
رَوَّاهُ عَنْهُ، وَرَوَّاهُ عَنْهُمْ.

(و«الطبقة») في اللغة: (القوم المتشابهون). وفي الاصطلاح: قوم
تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط؛ بأن يكون شيوخ هذا هم
شيوخ الآخر، أو يُقاربوا شيوخه.

(وقد يكونان) أي: الراويان (من طبقة باعتبار) لمُشابهته لها من
وَجِهٍ، (ومن طبقتين باعتبار) آخر لمُشابهته^(١) لها من وجه آخر:
(كأنس، وشبهه من أصاغر الصحابة، هم مع العشرة في طبقة الصحابة.
وعلى هذا؛ الصحابة كلهم طبقة) باعتبار اشتراكهم في الصُحبة،
(والتابعون) طبقة (ثانية، وأتباعهم) طبقة (ثالثة) بالاعتبار^(٢) المذكور
(وهلم جراً).

(وباعتبار) آخر، وهو: النظر إلى (السوابق، تكون الصحابة بضْعَ
عشرة طبقة، كما تقدّم) في «معرفة الصحابة» أنهم اثنتا عشرة طبقة أو
أكثر، وفي «معرفة التابعين» أنهم خمس عشرة طبقة، وهكذا.

(ويحتاج الناظر فيه إلى معرفة المواليد) للرواة، (والوفيات، ومن
رَوَّاهُ عَنْهُ، وَرَوَّاهُ عَنْهُمْ.

(٢) في «م»: «باعتبار».

(١) في «ص»: «لمشابهة».

• النَّوعُ الرَّابِعُ وَالسُّتُونَ :

مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي

أَهْمُهُ : الْمَنْسُوبُونَ إِلَى الْقَبَائِلِ مُطْلَقًا ، كَفُلَانِ الْقُرَشِيِّ ، وَيَكُونُ مَوْلى لَهُمْ .

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يُقَالُ : مَوْلى فُلَانٍ ، وَيُرَادُ مَوْلى عَتَاقَةٍ ، وَهُوَ الْغَالِبُ .

وَمِنْهُمْ مَوْلى الْإِسْلَامِ ، كَالْبَخَارِيِّ الْإِمَامِ مَوْلى الْجُعْفِيِّينَ وَلَاءِ إِسْلَامٍ ، لِأَنَّ جَدَّهُ كَانَ مَجُوسِيًّا ، فَاسْلَمَ عَلَى يَدِ الْيَمَانِ الْجُعْفِيِّ ، وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ الْمَاسَرْجِسِيُّ مَوْلى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، كَانَ نَضْرَانِيًّا فَاسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ .

وَمِنْهُمْ مَوْلى الْحَلْفِ : كَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْإِمَامِ وَنَفَرِهِ ، أَصْبَحِيُّونَ صَلْبِيَّةً ، مَوَالٍ لِتَنِيمِ قُرَيْشٍ بِالْحَلْفِ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ مَوَالِي الْقَبِيلَةِ : أَبُو الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِيُّ التَّابِعِيُّ : مَوْلى طَيْئٍ ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ الرَّيَّاحِيُّ التَّابِعِيُّ ، مَوْلى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي رِيَّاحٍ . وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ الْمِصْرِيُّ الْفَهْمِيُّ مَوْلَاهُمْ . عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

المُبَارَكِ الحَنْظَلِيُّ مَوْلَاهُمْ . عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُمْ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ الْجَهَنِيِّ مَوْلَاهُمْ .

وَرُبَّمَا نُسِبَ إِلَى الْقَبِيلَةِ مَوْلَى مَوْلَاهَا ، كَأَبِي الْحَبَابِ الهاشِمِيِّ

مَوْلَى شَقْرَانَ ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

النوع الرابع والستون : معرفة الموالى (مِنْ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ :

وصنّف في ذلك أبو عمر الكندي بالنسبة إلى المصريين .

(أهمه : المنسوبون إلى القبائل مطلقاً ؛ كـ «فلان القرشي» ، ويكون

مولى لهم) ، فربما ظنّ أنه منهم بحكم ظاهر الإطلاق ، فيترتب على ذلك

خللٌ في الأحكام الشرعية في الأمور المشتَرَط فيها النسب ، كالإمامة

العظمى ، والكفاءة في النكاح ، ونحو ذلك .

(ثم منهم من يُقال فيه : «مولى فلان» ، ويراد مولى عتاقة ، وهو

الغالب) ، وستأتي أمثلته .

(ومنهم) مَنْ يُراد به : (مولى الإسلام ؛ كالبخاري الإمام مولى

الجُعْفِيِّين ، ولاء إسلام ؛ لأنّ جدّه) المغيرة (كان مجوسياً ، فأسلم على

يد اليمان) بن أخنس (الجعفي) .

وكذلك الحسن) بن عيسى [ذكره المُصنّف في «تهذيبه»]^(١) ، ابن

مَاسَرَجَس (المَاسَرَجَسِيّ) ، أَبُو عَلِيّ النِيسَابُورِيّ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ ، (مولى عبد الله بن المبارك ؛ كان نصرانيًا فأسلمَ على يَدَيْهِ .

ومنهم : مولى الحلف كمالك بن أنس الإمام ونفره) هُم (أصبحيئون صلبة) ، ويُقال له : التَّيْمِيّ ؛ لأنَّ نفره «أصبح» (موالٍ لَتَيْمِ قَرِيشٍ بالحلف .

ومن أمثلة موالى القبيلة) عتاقة :

(أبو البخترى الطائى التابعى مولى طيى .

وأبو العالية) رفيع بن مهران (الرياحي) - بالتَّحْتِية - (التابعى ، مولى امرأة من بني رياح) ابنُ يربوع ، حي من بني تميم^(١) .

(والليث بن سعد المصري الفهمي مولاهم .

عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم .

عبد الله بن وهب القرشي مولاهم .

عبد الله بن صالح الجهني مولاهم .

وربما نُسِبَ إلى القبيلة مولى مولاها ؛ كأبي الحباب) سعيد بن يسار (الهاشمي) ؛ لأنَّه (مولى شقران ، مولى رسول الله ﷺ) .

وقيل : هُوَ مولى ميمونة أم المؤمنين .

(١) في «م» : «تيم» .

وقيل : مولى الحسين بن علي ؛ فليس حيثئذ من هذا القسم .
 ومنه : عبد الله بن وهب القرشي الفهري ، فإنه مولى يزيد بن رمانة
 مولى يزيد بن أنيس الفهري .

* * *

• النَّوْعُ الْخَامِسُ وَالسُّتُونَ :

مَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانِهِمْ

هُوَ مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ حِفَاطُ الْحَدِيثِ فِي تَصَرُّفَاتِهِمْ وَمُصَنَّفَاتِهِمْ ،
وَمِنْ مَظَانِّهِ «الطَّبَقَاتُ» لابنِ سَعْدٍ ، وَقَدْ كَانَتْ الْعَرَبُ إِنَّمَا
تَنْتَسِبُ إِلَى قَبَائِلِهَا ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ سُكْنَى
الْقُرَى ، انْتَسَبُوا إِلَى الْقُرَى كَالْعَجَمِ .

(النوع الخامس والستون : معرفة أوطان الرواة وبلدانهم :

هو مما يفتقر إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم) فإنَّ بذلك
يتميز^(١) بين الاسمين المُتَّفَقِينَ فِي اللَّفْظِ .

(ومن مَظَانِّهِ : «الطَّبَقَاتُ» لابنِ سَعْدٍ :

وقد كانت العربُ إنما تَنْتَسِبُ إِلَى قَبَائِلِهَا ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ ، وَغَلَبَ
عَلَيْهِمْ سُكْنَى الْقُرَى ، انْتَسَبُوا إِلَى الْقُرَى) والمدائنِ (كالعجم) .

* * *

ثُمَّ مَنْ كَانَ نَاقِلَةً مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، وَأَرَادَ الْإِنْتِسَابَ إِلَيْهِمَا ،
فَلْيَبْدَأْ بِالْأَوَّلِ ، فَيَقُولُ فِي نَاقِلَةِ مَضَرَ إِلَى دِمَشْقَ : «الْمِضَرِيُّ
الدِّمَشْقِيُّ» ، وَالْأَخْسَنُ : «ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ» .

(١) فِي «م» : «يُمِيز» .

وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ بَلَدَةٍ فَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى الْقَرْيَةِ ، وَإِلَى
الْبَلَدَةِ ، وَإِلَى النَّاحِيَةِ ، وَإِلَى الْإِقْلِيمِ .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ : مَنْ أَقَامَ فِي بَلَدَةٍ أَرْبَعَ سِنِينَ
نُسِبَ إِلَيْهَا .

(ثُمَّ مَنْ كَانَ نَاقِلَةً مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، وَأَرَادَ الْإِنْتِسَابَ إِلَيْهِمَا ، فَلْيَبْدَأْ
بِالْأَوَّلِ ؛ فَيَقُولُ فِي نَاقِلَةٍ مَصْرَ إِلَى دِمَشْقَ : « الْمَصْرِيُّ الدَّمَشْقِيُّ » .

وَالْأَحْسَنُ : ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ) لِدَلَالَةِ « ثُمَّ » عَلَى التَّرْتِيبِ .

وَلَهُ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى أَحَدِهِمَا فَقَطْ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ؛ قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي
« تَهْذِيبِهِ » .

(وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ بَلَدَةٍ) بِإِضَافَةِ قَرْيَةٍ إِلَيْهَا ، (فَيَجُوزُ أَنْ
يَنْتَسِبَ^(١) إِلَى الْقَرْيَةِ) فَقَطْ ، (وَالْإِلَى الْبَلَدَةِ) فَقَطْ (وَالْإِلَى النَّاحِيَةِ) الَّتِي فِيهَا
تِلْكَ الْبَلَدَةُ فَقَطْ ، زَادَ الْمُصَنِّفُ : (وَالْإِلَى الْإِقْلِيمِ) فَقَطْ ؛ فَيَقُولُ : فَيَمُنْ هُوَ
مِنْ « حَرَسَتَا » مَثَلًا ، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى « الْغُوطَةِ » الَّتِي هِيَ كُورَةٌ مِنْ كُورِ
دِمَشْقَ - : « الْحَرَسَتَانِي » ، أَوْ « الْغُوطِي » ، أَوْ « الدَّمَشْقِيُّ » ، أَوْ
« الشَّامِيُّ » .

وَلَهُ الْجَمْعُ ، فَيَبْدَأُ بِالْأَعْمِ وَهُوَ الْإِقْلِيمُ ، ثُمَّ النَّاحِيَةُ ، ثُمَّ الْبَلَدُ ، ثُمَّ
الْقَرْيَةُ ، فَيَقَالُ : « الشَّامِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الْغُوطِيُّ الْحَرَسَتَانِي » .

(١) فِي « م » : « يَنْسِبُ » .

وكذا ؛ في النَّسَبِ إِلَى الْقَبَائِلِ ؛ يَبْدَأُ بِالْعَامِّ قَبْلَ الْخَاصِّ ؛ لِيُحْصَلَ
بِالثَّانِي فَائِدَةٌ لَمْ تَكُنْ لَازِمَةً فِي الْأَوَّلِ ، فَيُقَالُ : الْقُرَشِيُّ ، ثُمَّ الْهَاشِمِيُّ .
وَلَا يُقَالُ : « الْهَاشِمِيُّ الْقُرَشِيُّ » ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي الثَّانِي حِينَئِذٍ ، إِذْ
يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ هَاشِمِيًّا كَوْنُهُ قُرَشِيًّا ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ ؛ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي
« تَهْذِيبِهِ » .

قَالَ : فَإِنْ قِيلَ : فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَذْكَرَ الْأَعْمُّ بَلْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْأَخْصِ .
فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ قَدْ يَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ كَوْنُ الْهَاشِمِيِّ قُرَشِيًّا ،
وَيُظْهِرُ هَذَا الْخَفَاءُ فِي الْبُطُونِ الْخَفِيَّةِ ، كـ « الْأَشْهَلِ » مِنَ الْأَنْصَارِ ؛ إِذْ لَوْ
اِقْتَصَرَ عَلَى الْأَشْهَلِ لَمْ يَعْرِفْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ مِنَ الْأَنْصَارِ أَمْ لَا ، فَذَكَرَ
الْعَامُّ ثُمَّ الْخَاصُّ لِدْفَعِ هَذَا التَّوْهُمِ ^(١) .

قَالَ : وَقَدْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى الْخَاصِّ ، وَقَدْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى الْعَامِّ ، وَهَذَا
قَلِيلٌ .

قَالَ : وَإِذَا جُمِعَ ^(٢) بَيْنَ النَّسَبِ إِلَى الْقَبِيلَةِ وَالْبَلَدِ قَدَّمَ النَّسَبَ إِلَى
الْقَبِيلَةِ . انْتَهَى .

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ : مَنْ أَقَامَ فِي بَلَدٍ أَرْبَعَ سِنِينَ نُسِبَ
إِلَيْهَا) .

● فائِدة :

صَنَّفَ فِي الْأَنْسَابِ : الْحَازِمِيُّ كِتَابَ « الْعُجَالَةِ » ، وَهُوَ صَغِيرٌ

(٢) فِي « ص » : « وَقَعَ » .

(١) فِي « م » : « الْوَهْم » .

الحجم ، والرشاطي ، ثم الحافظ أبو سعد السمعاني كتاباً ضخماً حافلاً ،
واختصره ابن الأثير في ثلاث مجلدات وسمّاه : « اللُّبَاب » ، وزاد فيه شيئاً
يسيراً ، وقد اختصرته أنا في مُجلِّدة لطيفة وزِدْتُ فيه الجَمَّ الغفير ، وسمّيته
« لب اللُّبَاب » ، ولله الحمد .

* * *

هذا آخر ما أوردَه المُصنِّفُ مِن أنواعِ علومِ الحديثِ تَبَعاً لابنِ
الصلاح ، وقد بقيت أنواعٌ أُخرى ، ها أنا أوردُها ، والله المستعان .

* * *

● النُّوعُ السَّادِسُ والسَّابِعُ والسُّتُونُ :

المُعَلَّقُ والمُعْنَعُ

تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي نَوْعِ « الْمُعْضَلِ » .

* * *

● النُّوعُ الثَّامِنُ والتَّاسِعُ والسُّتُونُ :

المُتَوَاتِرُ والعَزِيزُ

تَقَدَّمَ فِي نَوْعِي « الْمَشْهُورِ » و« الْغَرِيبِ » .

* * *

● النُّوعُ السَّبْعُونُ :

المُسْتَفِيزُ

أَشْرْتُ إِلَيْهِ فِي نَوْعِ « الْمَشْهُورِ » .

* * *

• النوعُ الحادي والثاني والسبعون :

المَحْفُوظُ والمَعْرُوفُ

حرَّرتُهما في نوعي « الشاذُّ » و« المُنكَرِ » .

* * *

• النوعُ الثالثُ والسبعون :

المُتْرُوكُ

تقدَّم في نوعِ « المُنكَرِ » وعَقِبَ^(١) « المَقْلُوبِ » .

* * *

• النوعُ الرَّابِعُ والسبعون :

المُحَرَّفُ

تقدَّمتِ الإشارةُ إليه في نوعِ « المُصَحَّفِ » .

* * *

(١) في « ص » : « وعَقِبَ » .

• النَّوْعُ الْخَامِسُ وَالسَّبْعُونَ :

معرفةُ أتباعِ التابعين

قد ذكره الحاكم في « علوم الحديث »^(١) عَقِبَ « معرفةِ التابعين » .

* * *

(١) (ص : ٤٦) .

• النَّوْعُ السَّادِسُ وَالسَّابِعُ وَالسَّبْعُونَ :

روايةُ الصَّحَابَةِ بعضهم عَنْ بعضٍ

والتَّابِعِينَ بعضهم عَنْ بعضٍ

هذان ذَكَرَهُمَا البَلْقِينِيُّ فِي «مَحَاسِنِ الْإِصْطِلَاحِ»^(١) ، وَقَالَ : إِنَّهُمَا مُهِمَانٌ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ رِوَايَةُ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ ، وَرِوَايَةُ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ عَنِ التَّابِعِينَ ، فَيُحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى مَا يُخَالِفُ الْغَالِبَ .

قُلْتُ : هَذَا تَقَدَّمَ فِي نَوْعِ «الْأَقْرَانِ» .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْأَوَّلِ :

حَدِيثٌ اجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةُ صَحَابَةٍ ، وَهُوَ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ السَّائِبِ ابْنِ يَزِيدَ ، عَنْ حُويطِبِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَرْفُوعًا : «مَا جَاءَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ عَنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ وَلَا سَائِلٍ ؛ فَخُذْهُ ، وَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ»^(٢) .

وَحَدِيثُ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ : عَنْ كَثِيرِ بْنِ مَرْثَةَ ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَبَّارٍ ، عَنْ الْمُقَدَّادِ^(٣) بْنِ مَعْدِي كَرَبَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ :

(١) (ص : ٦١٥ ، ٦٢٤) .

(٢) أخرجه : النسائي (١٠٣/٥) ، والحميدي (١٢/١) .

(٣) كذا ، والحديث عند الطبراني في «الكبير» (٣٨/١٨) و«مسند الشاميين» (١١٧٠) =

خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مَرَعُوبٌ مُتَغَيِّرُ اللَّوْنِ فَقَالَ : « أَطِيعُونِي مَا دُمْتُ فِيكُمْ ، وَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ ، فَأَحِلُّوا حَلَالَهُ وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ » ^(١) .

وحديثٌ اجتمعَ فيه أربعٌ من نساءِ الصَّحابةِ : ثَتَانِ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَرَبِيبَتَانِ لِلنَّبِيِّ ﷺ :

وهو ما رواه مُسْلِمٌ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أُمِّ حَبِيبَةَ ، عَنْ أُمِّهَا أُمِّ حَبِيبَةَ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ ، قَالَتْ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا مُحَمَّرًا وَجْهَهُ وَهُوَ يَقُولُ : « لَا إِلَّا لِلَّهِ » ثَلَاثَ مَرَّاتٍ « وَيَلُّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ اقْتَرَبَ ، فَتُفْتَحُ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجٌ مِثْلُ هَذِهِ » ، وَعَقَدَ عَشْرًا ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ » .

وقد أفرَدَ بعضهم هذه الأحاديث الثلاثة في جزء .

قُلْتُ : وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَجْزَاءِ حَدِيثٌ اجْتَمَعَ فِيهِ خَمْسَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ :

= و«العلل» لابن أبي حاتم (١٤١٠) عن «المقدام» - بالميم - ، فقد يكون «المقداد» تصحيحًا ، لكن قال الإمام ابن رجب الحنبلي في «فتح الباري» (٦٤٦/٢ - ٦٤٧) : «الشاميون كانوا يسمون المقدام بن معديكرب المقداد» ؛ فالله أعلم .

وراجع : «الإرشادات» (ص : ٢٠٢) .

وقد قال أبو حاتم - كما في «العلل» - : «هذا حديث باطل» .

(١) أخرجه : الطبراني في «الكبير» (٣٨/١٨) .

(٢) أخرجه : مسلم (١٦٦/٨) ، والترمذي (٢١٨٧) ، والنسائي في «الكبرى» (٣٩١/٦) ،

(٤٠٧) ، وابن ماجه (٣٩٥٣) .

أخبرني أبو عبد الله بن مِقْبَلٍ مُكَاتِبَةٌ ، عن أحمد بن عبد العزيز
ومحمد بن علي الحراوي ، كِلَاهُمَا عن الحافظ شرف الدين الدِّمِيَاطِيِّ ،
أنا الحافظ يوسف بن خليل ، أنا ذاكر بن كامل ، أنبأنا أبو زكريا يحيى بن
أبي عَمَرَ الأصبهاني ، أنا عَمِّي أحمد بن الفضل ، أنا أبو علي الحسين بن
أحمد البردعي ، ثنا محمد بن العباس الخويزي ، ثنا محمد بن حبان
الأنصاري ، ثنا الشاذكوني ، ثنا سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن سعيد
ابن المسيب ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن عثمان بن عفان ،
عن عُمَرَ بن الخطاب ، عن أبي بكر الصديق ، عَنْ بِلَالٍ قَالَ : قَالَ
رسول الله ﷺ : « الْمَوْتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ » .

* * *

• النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالسَّبْعُونَ :

ما رواه الصحابة ، عن التابعين ، عن الصحابة

هذا النوع زِدْتُهُ أَنَا .

وقد أَلَفَ فِيهِ الْخَطِيبُ ، وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ وَجُودَ ذَلِكَ ، وَقَالَ ^(١) : إِنَّ رِوَايَةَ
الْصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ إِنَّمَا هِيَ فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَالْمَوْقُوفَاتِ ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ .
فَمِنْ ذَلِكَ : حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ ،
عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَلَى عَلَيْهِ : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ
الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء : ٩٥] ، فَجَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ . الْحَدِيثُ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ،
وَالْتِّرَمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ ^(٢) .

وَحَدِيثُ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ ، عَنْ عُمَرَ
ابْنِ الْخَطَّابِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ ،
فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ ؛ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ » .
رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ ^(٣) .

وَحَدِيثُ : جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أُمِّ كَلْثُومِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ،

(١) « وقال » : ليس في « م » .

(٢) أخرجه : البخاري (٦/ ٥٩ - ٦٠) ، والترمذي (٣٠٣٣) ، والنسائي (٩/ ٦) .

(٣) أخرجه : مسلم (٢/ ١٧١) ، وأبو داود (١٣١٣) ، والترمذي (٥٨١) ، والنسائي (٣/ ٢٥٩) ، وابن ماجه (١٣٤٣) .

عن عائشة ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ ثُمَّ يَكْسِلُ ، هَلْ عَلَيْهِمَا مِنْ غُسْلٍ ؟ وعائشةُ جالسةٌ ، فقال : « إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَذِهِ ثُمَّ نَغْتَسِلُ » . رواه مسلم ^(١) .

وحدِيثُ عمرو بنِ الحارثِ بنِ المُصطلقِ ، عنِ ابنِ أخِي زينبِ امرأةَ عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ ، عَنِ زينبِ امرأةِ ابنِ مسعودٍ ، قالت : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فقال : « يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ ، تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ ؛ فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ أَهْلِ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » رواه الترمذيُّ والنسائيُّ ^(٢) .

والحدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) مِنْ رِوَايَةِ عمرو ، عن زينبِ نَفْسِهَا .

وحدِيثُ يعلى بنِ أُمَيَّةَ ، عن عَنبَسَةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ ، عن أُخْتِهِ أُمِّ حَبِيبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بِالنَّهَارِ أَوْ بِاللَّيْلِ ؛ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ ^(٥) فِي الْجَنَّةِ » . رواه النسائيُّ ^(٦) .

وحدِيثُ جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ ، عن أَبِي عَمْرَةَ مَوْلَى عائشةَ - واسمُهُ ذُكْوَان - عن عائشةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكُونُ جُنُبًا فَيُرِيدُ الرِّقَادَ ، فَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَرْقُدُ . رواه أحمدُ في « مُسْنَدِهِ » ^(٧) .

(١) « صحيح مسلم » (١/١٨٧) . (٢) في « ص » : « معاشر » .

(٣) أخرجه : الترمذي (٦٣٥) ، والنسائي في « الكبرى » (٥/٣٨٠) .

(٤) أخرجه : البخاري (٢/١٥٠) ، ومسلم (٣/٨٠) .

(٥) في « ص » : « بيتًا » .

(٦) أخرجه : النسائي في « الكبرى » (١/٤٥٩) .

(٧) « المسند » (٦/١٢٠) .

وحديث أبي هريرة ، عن أم عبد الله بن أبي ذئب^(١) ، عن أم سلمة مرفوعاً : « مَا ابْتَلَى اللَّهُ عَبْدًا بِبَلَاءٍ وَهُوَ عَلَى طَرِيقَةٍ يَكْرَهُهَا إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْبَلَاءَ كَفَّارَةً لَهُ » . رواه ابن أبي الدنيا في كتاب « المرض والكفارات » .

وقد جمع الحافظ أبو الفضل العراقي الأحاديث التي بهذه الشريطة ، فبلغت عشرين حديثاً .

* * *

(١) الحديث في «الترغيب» للمنذري (٤٨٨٨) وقال : «وأم عبد الله ابنة أبي ذئب لا أعرفها» .

• النَّوْعُ التَّاسِعُ وَالسَّبْعُونَ وَالثَّمَانُونَ :

مَعْرِفَةُ مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ ، وَعَكْسُهُ

ذَكَرَهُمَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي « النَّخْبَةِ » ^(١) .

وصنَّف الخطيبُ في النوعِ الأولِ كتابًا قال فيه : وَجَلْتُ في أسماءِ رُواةِ الحديثِ ، فوجدتُ جماعةً منهم واطأت كُنَاهُم أسماءَ آبائِهِمْ ، وَلِيَعْضِبَهُمْ نظراءُ بخلافِ ذلك ، فَرُبَّمَا جاءت روايةٌ عن بعضهم باسمِهِ وَكُنْيَتِهِ ، مُضَاهِيًا لآخرٍ في اسمِهِ وَكُنْيَتِهِ ، وهما اثنان ^(٢) ، فلا يُؤْمَنُ وَقُوعُ الخطأِ فيها .

وقال شيخُ الْإِسْلَامِ ^(٣) : فائدةُ معرفةِ ذلك : نَفْيُ الغلطِ عَمَّنْ نَسَبَهُ إلى أَبِيهِ .

وصنَّف أبو الفتحِ الأزديُّ في النوعِ الثاني كتابًا .

ومن أمثلةِ الأوَّلِ في الصحابةِ وفي غيرِهِمْ : أبو مُسلمٍ الأَعْرَبُ بنُ مُسلمٍ المَدَنِيُّ ، روى عن أبي هريرة وغيرِهِ .

وأبو خالدٍ أَوْسُ بنُ خالدٍ البصري ، روى عن أبي هريرة ، وَسَمُرَةَ .

وأبو إِسْحَاقَ إبراهيمَ بنُ إِسْحَاقَ المَدَنِيُّ ، مِنْ أَتْبَاعِ التابعينِ .

(٢) في «ص» : «اسمان» .

(١) «النخبة» (ص : ١٩٤) .

(٣) «النخبة» (ص : ١٩٤) .

وأبو إسماعيلَ إدريسُ بنُ إسماعيلَ الكوفيِّ ، روى عن الأعمشِ ،
وطلحةَ بنِ مصرفٍ .

وأبو زيادِ أيوبُ بنُ زيادِ الحمصيِّ ، روى عن عبادةَ بنِ الوليدِ بنِ
عبادةَ .

وأبو الجَوَّابِ الأَحوصُ بنُ جَوَّابِ الكوفيِّ الضَّبِّيِّ ، روى عن أسباطِ
ابنِ نَصْرٍ وغيرِهِ .

وَمِنْ أَمْثَلِ الثَّانِي فِي الصَّحَابَةِ :

أوس بن أبي أوسٍ ، وسنان بنُ أبي سنانِ الأسديِّ ، ومَعْقِلُ بنُ
أبي مَعْقِلٍ .

وفي غيرِهِم :

الحَسَنُ بنُ أبي الحَسَنِ البَصْرِيِّ ، وإسحاقُ بنُ أبي إسحاقِ السبيعيِّ ،
وعامر بن أبي عامر الأشعري .

* * *

• النوع الحادي والثمانون :

معرفة من وافقت كُنيتُه كنيةَ زَوْجِه

وهذا النوعُ ذَكَره شيخُ الإسلام في « النُخبَة » ^(١).

وصنّف فيه أبو الحسن ابنُ حيويه جزءًا خاصًا بالصّحابة ، ثم الحافظُ أبو القاسم ابنُ عساكر .

وقد رأيتُ « جزء ابنِ حيويه » ، وهذه أسماء من ذكر فيه :

أبو أُسَيْدٍ الساعدي مالكُ بنُ ربيعة الأنصاري ، وزَوْجُه أُمُّ أُسَيْدٍ الأنصاريّة .

أبو أيُّوبَ الأنصاريّ خالدُ بنُ زيد ، وزَوْجُه أُمُّ أيُّوبَ بنت قيسِ بنِ سعد الأنصارية .

أبو بكرِ الصديق ، وزَوْجُه أم بكرٍ في الجاهلية ، لم يصحَّ إسلامُها .
أبو الدّحداح ، وزَوْجُه أُمُّ الدّحداح .

أبو الدرداء ، وزَوْجُه أُمُّ الدرداءِ الكُبرى ، خيرةُ بنتُ أبي حَدرٍ صحابية ، وأُمُّ الدرداء الصُّغرى هُجَيْمَةُ تابعية .

أبو ذَرٍّ الغفاري ، وزَوْجُه : أُمُّ ذَرٍّ .

وأبو رافع أسلم مولى النبي ﷺ وزوجه أم رافع سلمى مولاته أيضاً .
أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد ، وزوجه أم سلمة هند بنت أبي أمية ،
تزوجها بعده النبي ﷺ .

أبو سيف القين ظئر إبراهيم ، وزوجه أم سيف .

أبو طليق وزوجه أم طليق .

أبو الفضل العباس بن عبد المطلب ، وزوجه ، أم الفضل لبابة بنت
الحارث .

أبو معقل الأسدي هيثم بن أبي معقل ، وزوجه أم معقل الأسدية .

هذا ما ذكره ابن حيويه ، وقد روى عن كل من المذكورين حديثاً .

وفاته أبو معبد وأم معبد ، وأبو رعلة وأم رعلة .

* * *

• النَّوْعُ الثَّانِي والثمانون :

معرفة من وافق اسمَ شيخه اسمَ أبيه

هذا النوع ذكره شيخ الإسلام في « النخبة »^(١).

ومثله : بـ « الربيع بن أنس عن أنس » هكذا يأتي في الروايات ، فيُظنُّ أنه يروي عن أبيه ، كما وقع في « الصحيح » : « عامر بن سعد ، عن سعد » ، وهو أبوه ، وليس أنس شيخ الربيع والدّه ، بل هو أنس بن مالك الصحابي المشهور ، وأبوه بكرى .

* * *

(١) (ص : ١٩٦) .

• النوع الثالث والثمانون :

معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده

هذا النوع ذكره شيخ الإسلام في « النخبة »^(١) .

ومثله : بِالْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ .

وقد أَلَفَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ كِتَابًا فِي « مَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ أَبِيهِ » ،
كَالْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْأَسْلَمِيِّ لَهُ صُحْبَةٌ ، وَعَدِي بْنُ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ ،
وَهَنْدِ بْنِ هَنْدِ بْنِ أَبِي هَالَةَ ، وَحَجَرِ بْنِ حَجَرِ الْكَلَاعِيِّ ، وَهَاشِمِ بْنِ هَاشِمِ
ابْنِ عُتْبَةَ ، وَعَبَّادِ بْنِ عَبَّادِ الْمَهْلَبِيِّ ، وَصَالِحِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ الْهَمْدَانِيِّ ،
وَسَعِيدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ ، وَغَيْرِهِمْ .

وقد يَتَّفَقُ الْاسْمُ وَاسْمُ الْأَبِ مَعَ الْاسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ فَصَاعِدًا ،
كَأَبِي الْيَمَنِ الْكِنْدِيِّ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ .

• النَّوعُ الرَّابِعُ وَالْثَمَانُونَ :

مَعْرِفَةُ مَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ شَيْخِهِ وَشَيْخِ شَيْخِهِ

ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «التُّخْبَةِ»^(١).

كِعِمْرَانُ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ عِمْرَانَ :

الأولُ : يُعَرَّفُ بِالْقَصِيرِ ، والثاني : أَبُو رَجَاءِ الْعِطَارِدِيِّ ، والثالث :
ابنُ حُصَيْنِ الصَّحَابِيِّ .

وَكُسَلَيْمَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ :

الأولُ : ابنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُوبَ الطَّبْرَانِيِّ ، والثاني : ابنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيِّ ،
والثالث : ابنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَنْتِ شَرْحَبِيلَ .

قال : وقد يَقَعُ ذَلِكَ لِلرَّائِي وَلِشَيْخِهِ مَعًا ، كَأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيِّ
الْعِطَّارِ ، يَرُوي عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَصْبَهَانِيِّ الْحَدَّادِ ، وَكُلُّ مَنِهْمَا اسْمُهُ الْحَسَنُ
ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ^(٢) ، فَاتَّفَقَا فِي ذَلِكَ ،
وافتَرَقَا فِي الْكُنْيَةِ وَالْبَلَدِ وَالصَّنْعَةِ .

وصنَّفَ فِي ذَلِكَ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ جُزْءًا خَافِلًا .

(١) (ص : ١٩٧) .

(٢) كَذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَالصَّوَابُ مَرَّتَيْنِ ، وَهُوَ الَّذِي فِي «نَزْهَةِ النَّظَرِ» لِابْنِ حَجَرٍ
(ص : ١٩٧) ، وَكُلُّ مَنِهْمَا لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «السِّيَرِ» (٤٠ / ٢١) ، (٣٠٣ / ١٩) .

قلتُ : وقال الحاكمُ في أواخر «عُلوم الحديث»^(١) : ثنا خَلَفٌ ، ثنا خَلَفٌ ، ثنا خَلَفٌ ، ثنا خَلَفٌ ، ثنا خَلَفٌ ، ثنا خَلَفٌ :

فالأولُ : الأميرُ خلفُ بنُ أحمدَ السجزي .

والثاني : أبو صالحٍ خلفُ بنُ محمدٍ البخاري .

والثالث : خَلَفُ بنُ سُلَيْمَانَ النسفي ، صاحبُ «المُسند» .

والرابع : خلفُ بنُ محمدٍ الواسطي كُزْدُوس .

والخامس : خلفُ بنُ مُوسَى بنِ خَلَفٍ .

* * *

قلتُ : ومن هذا النوع : الحديثُ المُسلسلُ بالمُحمّدين في كُلِّ رُواتِهِ :

أخبرني محمدُ بنُ إبراهيمَ المالكي الأديبُ ، إجازةً عن مُحمد بنِ أحمدَ المهدوي ، أنَّ محمدَ بنَ رزين بن مشرف أخبره عن الزكيّ محمد ابن يوسف البرزالي الحافظ ، ثنا محمدُ بنُ أبي الحسين الصوفي ، ثنا محمدُ بنُ عبد الله بن محمود الطائي ، ثنا الحافظُ أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الواحد الدقاق ، ثنا محمدُ بنُ علي الكراني ، ثنا الحافظُ أبو عبد الله محمدُ بنُ إسحاق بن محمد بن يحيى العبدئي ، ثنا أبو منصور محمدُ بنُ سعدٍ الباوردي ، ثنا محمدُ بنُ عبد الله الحضرمي ، ثنا أبو بكر محمدُ بنُ عبد الله بن المُثنّى ، ثنا محمدُ بن بشر ، ثنا محمدُ بن عمرو ، ثنا محمدُ

ابن سيرين ، عن أبي كثير مولى محمد بن جحش . ويقال : إنَّ اسمَهُ
 محمدٌ أيضًا ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مَرَّ فِي السُّوقِ
 عَلَى رَجُلٍ وَفَخَذَاهُ مَكْشُوفَتَانِ ، فَقَالَ لَهُ : « غَطِّ فَخْذَيْكَ ؛ فَإِنَّ الْفَخْذَيْنِ
 عَوْرَةٌ » .

قال شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر : هذا حديثٌ عجيبٌ
 التسلسل ، وليس في إسناده مَنْ يُنْظَرُ فِي حَالِهِ سِوَى مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ،
 واسمُ جَدِّهِ سَهْلٌ ، ضَعَّفَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَوَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ ، وله مُتَابِعٌ رواه
 أحمدُ وابنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي كَثِيرٍ ، أْتَمَّ
 مِنْهُ ، وَعَلَّقَهُ الْبَخَارِيُّ فِي « الصَّحِيحِ » .

* * *

• النَّوْعُ الْخَامِسُ وَالْثَمَانُونَ :

معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه

ذكره شيخ الإسلام في « النخبة »^(١) .

وقال : هو نوع لطيف لم يتعرض له ابنُ الصلاح .

وفائدته : رفع اللبس عمَّن يُظنُّ أنَّ فيه تكرارًا أو انقلابًا .

ومن أمثله : أنَّ البخاريَّ روى عن مُسلم ، وروى عنه مسلمٌ ؛ فشَيْخُه

مسلمُ بنُ إبراهيم بن مسلم الفراهيدي البصريُّ ، والراوي عنه : مسلم بن الحجاج صاحبُ « الصحيح » .

[وكذا وقع ذلك لعبد بن حميد أيضًا : روى عن مسلم بن

إبراهيم]^(٢) .

وروى عنه مسلمُ بنُ الحجاج في « صحيحه » حديثًا بهذه الترجمة

بعينها^(٣) .

ومنها : يحيى بن أبي كثير ، روى عن هشام ، وروى عنه هشامٌ ؛

فشَيْخُه هشامُ بنُ عروة ، وهو من أقرانه ، والراوي عنه : هشامُ

الدستوائي .

(١) (ص : ١٩٨) .

(٢) سقط من «ص» و «م» ، واستدركناه من «نزهة النظر» (ص : ١٩٨) .

(٣) «صحيح مسلم» (٢٩/٥) .

ومنها: ابنُ جُريج ، روى عن هشام ، وروى عنه هشام ، فشيخه ابنُ عُرْوَة ، والراوي عنه : ابنُ يُوْسُفَ الصَّنْعَانِيّ .

ومنها: الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ ، روى عن ابنِ أَبِي لَيْلَى ، وروى عنه ابنُ أَبِي لَيْلَى ؛ فالأَعْلَى : عبد الرحمن ، والأَدْنَى : مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الرحمن المذكور .

* * *

• النَّوْعُ السَّادِسُ وَالْثَمَانُونَ :

معرفة من اتفق اسمه وكنيته

ذكره شيخ الإسلام في أول «نُكْتِهِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» ولم يذكره في «النُّخْبَةِ» وصنّف فيه الخطيبُ .

وفائدته : نفي الغلط عمن ذكره بأحدهما .

ومن أمثله : ابنُ الطَّيْلِسانِ الحافظُ مُحَدِّثُ الأندلسِ ، اسمه : القاسمُ ، وكنيته : أبو القاسمِ .

* * *

• النَّوْعُ السَّابِعُ وَالثَّمَانُونَ :

مَعْرِفَةُ مَنْ وَاَفَقَ اسْمُهُ نَسَبَهُ

لَمْ يَذْكُرُوهُ أَيْضًا :

مِنْ ذَلِكَ : حَمِيرِيُّ بْنُ بَشِيرِ الْحَمِيرِيِّ ، رَوَى عَنْ جُنْدَبِ الْبَجَلِيِّ ،
وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ، وَغَيْرِهِمْ .
وَقَرِيبٌ مِنْهُ : الْأَسْمَاءُ الَّتِي بَلَفِظَ النَّسَبُ ، كـ «الْحَضْرَمِيُّ» فِي وَالِدِ
الْعَلَاءِ .

* * *

• النوع الثامن والثمانون :

معرفة الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنساء

وهو قسمان :

أحدهما : أن يشتركا في الاسم فقط :

كأسماء بن حارثة ، وأسماء بن رثاب ؛ صحابيَّان ، وأسماء بنت أبي بكر ، وأسماء بنت عميس ؛ صحابيَّتان .

وبريدة بن الحصيص صحابي ، وبريدة بنت بشر^(١) صحابيَّة .

وبركة أم أيمن صحابيَّة ، وبركة بن العريان^(٢) ، عن ابن عمر وابن عباس .

وهنيدة بن خالد الخزاعي عن علي ، وهنيدة بنت شريك عن عائشة .

وجويرية أم المؤمنين ، وجويرية بن أسماء الضبعي .

والثاني : أن يشتركا في الاسم واسم الأب :

كبُسرة بن صفوان ، حدَّث عن إبراهيم بن سعد . وبسرة بنت صفوان صحابيَّة .

(١) في «ص» : «بسر» بالسين .

(٢) في «ص» : «العبان» ؛ خطأ .

وهند بن المهلب، روى عنه محمد بن الزبرقان، وهند بنت المهلب؛ حدثت عن أبيها.

وأمية بن عبد الله الأموي عن ابن عمر، وأمية بنت عبد الله عن عائشة، وعنهما علي بن زيد بن جُدعان، أخرج لها الترمذي.

* * *

• النوع التاسع والثمانون :

معرفة أسباب الحديث

هذا النوع ذكره البلقيني في «محاسن الاصطلاح»^(١) ، وشيخ الإسلام في «النخبة»^(٢) .

وصنف فيه أبو حفص العكبري ، وأبو حامد ابن كوتاه الجوباري .
قال الذهبي : ولم يسبق إلى ذلك .

وقال ابن دقيق العيد في «شرح العمد»^(٣) : شرع بعض المتأخرين في تصنيف أسباب الحديث كما صنف في أسباب النزول .

ومن أمثلته : حديث : «إنما الأعمال بالنيات» ، سببه : أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك الهجرة ، بل ليتزوج امرأة يقال لها : أم قيس ، فسمي مهاجر أم قيس ؛ ولهذا حسن في الحديث ذكر المرأة ، دون سائر الأمور الدنيوية^(٤) .

(١) (ص : ٦٣٢) .

(٢) (ص : ٢٠٩) .

(٣) «إحكام الأحكام» (١٠/١) .

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠/١) :

«وقصة مهاجر أم قيس ، رواها سعيد بن منصور ، قال : أخبرنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن شقيق ، عن عبد الله - هو ابن مسعود - قال : من هاجر يبتغي شيئاً فإنما له ذلك ، هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها : أم قيس ، فكان يقال له : مهاجر =

قال البلقيني^(١) : والسببُ قد يُنقلُ في الحديثِ ؛ كحديثِ سؤالِ جبريلَ عَنِ الإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ .

وحديثِ القُلُتَيْنِ : سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِالْفَلَاةِ وَمَا يَتُوبُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالذَّوَابِّ .

وحديث : «صَلِّ ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» .

وحديث : «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ» .

وحديث سؤال : «أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ؟» وغير ذلك .

وقد لا يُنقل فيه ، أو يُنقل في بعض طُرُقهِ ، وهو الذي ينبغي الاعتناء به ، فَبِذِكْرِ السَّبَبِ يَتَبَيَّنُ الْفِقْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ .

مِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ : «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ»^(٢) فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عِنْدَ

= أم قيس . ورواه الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش ، بلفظ : كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها : أم قيس ، فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر ، فهاجر فتزوجها ، فكنا نسميه مهاجر أم قيس . وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، لكن ليس فيه أن حديث «الأعمال» سيق بسبب ذلك ، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك . وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٣٩/١) :

«وقد اشتهر أن قصة مهاجر أم قيس هي كانت سبب قول النبي ﷺ : «من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها» ، وذكر ذلك كثير من المتأخرين في كتبهم ، ولم نر لذلك أصلاً بإسناد يصح . والله أعلم» .

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٦٣٢) .

(٢) أخرجه : أبو داود (٣٥١٠) ، وابن ماجه (٢٢٤٣) .

أبي داود ، وابن ماجه : أَنَّ رجلاً ابتاعَ عبداً فأقامَ عنده ما شاء الله أن يُقيمَ ، ثم وجد به عيباً ، فخاصمه إلى النبي ﷺ فردّه عليه ، فقال الرجلُ : يا رسولَ الله ، قد استعملَ غلامي ، فقال ﷺ : «الخَرَجُ بِالضَّمَانِ» .

* * *

● التَّوَعُّ التَّسْعُونَ :

مَعْرِفَةُ تَوَارِيخِ الْمُتُونِ

ذَكَرَهُ الْبَلْقِينِيُّ وَقَالَ^(١) : فَوَائِدُهُ كَثِيرَةٌ ، وَلَهُ نَفْعٌ فِي مَعْرِفَةِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ .

قَالَ : وَالتَّارِيخُ يُعْرَفُ بِـ «أَوَّلِ مَا كَانَ كَذًا» ، وَيَذَكُرُ الْقَبْلِيَّةَ وَالْبَعْدِيَّةَ ، وَبـ «آخِرِ الْأَمْرَيْنِ» ، وَيَكُونُ بِذِكْرِ السَّنَةِ وَالشَّهْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

فَمِنْ الْأَوَّلِ : «أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ : الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ»^(٢) .

و : «أَوَّلُ مَا نَهَانِي عَنْهُ رَبِّي بَعْدَ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ : شُرْبُ الْخَمْرِ ، وَمُلاحَاةُ الرِّجَالِ» . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٣) .

وَقَدْ صَنَّفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْأَوَائِلِ ، وَأَفْرَدَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنَفِهِ» بَابًا لِلْأَوَائِلِ^(٤) .

وَمِنْ الْقَبْلِيَّةِ وَنَحْوِهَا : حَدِيثُ جَابِرٍ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٦٤٩) .

(٢) أخرجه : البخاري (٣/١) ، ومسلم (٩٧/١) .

(٣) أخرجه : الطبراني في «الكبير» (٨٣/٢٠) ، والبزار (٢٩٢١ - كشف) وقال الهيثمي

في «المجمع» (٥٣/٥) : «وفيه عمرو بن واقد ، وهو متروك رمي بالكذب» .

(٤) «المصنف» (٢٤٧/٧) .

نَسْتَذِيرُ الْقِبْلَةَ أَوْ نَسْتَقْبِلُهَا بِفُرُوجِنَا إِذَا أَهْرَقْنَا الْمَاءَ ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا» رواه أحمد وأبو داود وغيرهما^(١) .

وحديثه : «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ^(٢) النَّارُ» ، رواه أبو داود وغيره^(٣) .

وحديث جرير^(٤) : أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَمَسُّحُ عَلَى الْخُفَيْنِ ، فَقِيلَ لَهُ : أَقْبَلَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ أَمْ بَعْدَهَا ؟ فَقَالَ : مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ .

وَمِنَ الْمَوْزُخِ بِذِكْرِ السَّنَةِ وَنَحْوِهَا : حَدِيثُ بُرَيْدَةَ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَاةَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ» ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٥) .

وحديث عبد الله بن عكيم : أَنَّنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ : «أَنْ لَا تَتَفَعَّلُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِأَهَابٍ وَلَا عَصَبٍ» رواه الأربعة^(٦) .

* * *

(١) أخرجه : الإمام أحمد (٣/٣٦٠) ، وأبو داود (١٣) ، والترمذي (٩) ، وابن ماجه (٣٢٥) .

(٢) في «ص» : «مسته» .

(٣) أخرجه : أبو داود (١٩٢) ، والنسائي (١/١٠٨) .

وهو معلول ، كما تقدم - تعليقاً - على «النوع الرابع والثلاثين» .

(٤) أخرجه : البخاري (١/١٠٨) ، ومسلم (١/١٥٦ - ١٥٧) .

(٥) أخرجه : مسلم (١/١٦٠) .

(٦) أخرجه : أبو داود (٤١٢٨) ، والترمذي (١٧٢٩) ، والنسائي (٧/١٧٥) ، وابن ماجه (٣٦١٣) .

● النوع الحادي والتسعون :

مَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا

هذا النوعُ زِدْتُهُ أَنَا .

وهو نظيرُ ما ذَكَرُوهُ فِي «مَنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ» ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ لِلْبُخَارِيِّ فِيهِ تَصْنِيفًا خَاصًّا بِالصَّحَابَةِ .

وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَحْدَانِ فَرْقٌ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا حَدِيثٌ وَاحِدٌ ، وَقَدْ يَكُونُ رَوَى غَيْرَ حَدِيثٍ ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا رَأَوْهُ وَاحِدٌ ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ مَعْرُوفٌ .

وَمِنْ أَمْثَلِهِ فِي الصَّحَابَةِ :

«أَبِي بَنُ عِمَارَةَ الْمَدَنِي» : قَالَ الْمِزِّي^(١) : لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ^(٢) .

«أَبِي اللَّحْمِ الْغِفَارِيُّ» : قَالَ الْمِزِّي^(٣) : لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي الْاسْتِسْقَاءِ ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ^(٤) .

(١) «تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ» (١٠/١) .

(٢) أَخْرَجَهُ : أَبُو دَاوُدَ (١٥٨) ، وَابْنُ مَاجَهَ (٥٥٧) .

(٣) «تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ» (٩/١) .

(٤) أَخْرَجَهُ : التِّرْمِذِيُّ (٥٥٧) ، وَالنَّسَائِيُّ (٣/١٥٨ - ١٥٩) .

«أَحْمَرُ بْنُ جَزْءِ الْبَصْرِيِّ» : قال المزيُّ^(١) : له حديثٌ واحدٌ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى عَضْدِيهِ عَنْ جَنْبِيهِ» ، رواه أبو داود وابنُ ماجه^(٢) ، تفرَّد عنه : الحَسَنُ الْبَصْرِي .

«أَدْرُعُ السُّلَمِيِّ» : قال المزيُّ^(٣) : له حديثٌ واحدٌ : «جِئْتُ لَيْلَةً أَحْرُسُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَإِذَا رَجُلٌ قِرَاءَتُهُ عَالِيَةٌ» الحديث ، رواه ابنُ ماجه^(٤) .

«بسر بن جحاش القرشي - ويقال : بشر» : قال المزيُّ^(٥) : صحابيٌّ شاميٌّ ، له حديثٌ واحدٌ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَزَقَ يَوْمًا فِي كَفِّهِ ، فَوَضَعَ عَلَيْهَا أَصْبَعَهُ ، ثُمَّ قَالَ : «يَقُولُ اللَّهُ : ابْنِ آدَمَ أَنِّي تَعَجَزَنِي» الحديث رواه أحمد وابن ماجه^(٦) .

«حَدَرْدُ بْنُ أَبِي حَدَرِدِ السُّلَمِيِّ» : روى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : «مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً ، فَهُوَ كَسَفِكَ دَمِهِ» ، رواه أبو داود^(٧) .

«رَبِيعَةُ بْنُ عَامِرِ بْنِ الْهَادِ الْأَزْدِيِّ» : قالَ المزيُّ^(٨) : له حديثٌ واحدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : «الْظُّلُومُ بِيَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» رواه النَّسَائِيُّ^(٩) .

(١) «تحفة الأشراف» (٤١/١) .

(٢) أخرجه : أبو داود (٩٠٠) ، وابن ماجه (٨٨٦) .

(٣) «تحفة الأشراف» (٤١/١) . (٤) «السنن» (١٥٥٩) .

(٥) «تحفة الأشراف» (٩٧/٢) .

(٦) أخرجه : أحمد (٢١٠/٤) ، وابن ماجه (٢٧٠٧) .

(٧) «السنن» (٤٩١٥) . (٨) «تحفة الأشراف» (١٦٧/٣) .

(٩) «الكبرى» (٤٠٩/٤) .

«أبو حاتم»، صحابي : روى عنه محمد وسعد ابنا عتبة حديث : «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إن لا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد عريض»^(١) ؛ ليس لأبي حاتم غيره ؛ قاله الذهبي في «طبقات الحفاظ» وأبو علي ابن السكّين .

ومن غير الصحابة :

«إسحاق بن يزيد الهذلي المدني» : روى عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود حديث : «إذا ركع أو سجد فليُسبِح ثلاثاً ، وذلك أدناه» رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي^(٢) . قال المزي^(٣) : وليس له غيره .

«إسماعيل بن بشير المدني» : روى عن جابر بن عبد الله ، وأبي طلحة زيد بن سهل الأنصاريين قالا : سمعنا رسول الله ﷺ يقول : «ما من امرئ مسلم يخذل امرأً مسلماً في موضعٍ تتهك فيه حرمة» ؛ الحديث ، رواه أبو داود^(٤) . قال المزي^(٥) : ولا يعرف له غيره .

«الحسن بن قيس» ، روى عن كرز التيمي^(٦) : «دخلت على الحسين

(١) أخرجه : الترمذي (١٠٨٥) .

(٢) أخرجه : أبو داود (٨٨٦) ، والترمذي (٢٦١) ، وابن ماجه (٨٩٠) ، وليس عند النسائي كما عناه المزي .

(٣) «السنن» (٤٨٨٤) .

(٤) «تحفة الأشراف» (١٣٢/٧) .

(٦) في «م» : «التميمي» .

(٥) «تحفة الأشراف» (١٦٦/٢) .

ابن عليّ أَعُوذُهُ في مَرَضِهِ ، فبينما أنا عِنْدَهُ إذ دخل علينا عليّ بنُ أبي طالبٍ « الحديث ، في فضل عيادةِ المريضِ ، رواه النسائيُّ في «مُسْنَدِ عليّ» ، قال المزيُّ : ليس له ولا لشيخه إلا هذا الحديث .

* * *

• النَّوعُ الثَّانِي والتسعون :

معرفة من أَسْنَدَ عنه من الصحابة
الذين ماتوا في حياة النبي ﷺ

هذا النوع زِدْتُهُ أنا .

وفائدة معرفة ذلك : الحُكْمُ بإرساله إذا كان الراوي عنه تابعياً .
وأرجو أن أجمع لهم مُسْنَدًا .

من ذلك : «أبو سلمة زوج أم سلمة» ، تُوفِّي مرجع النبي ﷺ من بدر؛ رَوَتْ أم سلمة عنه ، عَنِ النبي ﷺ : «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَابُ بِمُصِيبَةٍ فَيَفِرُّ إِلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ قَوْلٍ : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، اللَّهُمَّ عِنْدَكَ أَحْتَسِبُ مُصِيبَتِي فَأَجْرُنِي عَلَيْهَا ؛ إِلَّا أَعْقَبَهُ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا» . رواه الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه^(١) مِنْ طريقِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّهِ أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ أَخْبَرَهَا ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ - فَذَكَرَهُ .

و«جعفر بن أبي طالب» : رَوَى لَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»^(٢) حَدِيثَ الْهَجْرَةِ .

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥١١) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (١٠٩٠٩) ، وَابْنُ مَاجَةٍ (١٥٩٨) .

(٢) «المسند» (٢٠١/١) .

و«حمزة عَمُ النبي ﷺ» رَوَى له الطبراني^(١) حديثًا في الحوض .
و«خديجة» ، و«أبو طالب» إن صحَّ إسلامه .

* * *

(١) «المعجم الكبير» (٣/١٥١) .

• التَّوَعُّ الثَّالِثُ والتسعون :

معرفةُ الحَفَاطِ

صَنَّفَ فِيهِ جَمَاعَةٌ أَشْهَرُهُمُ الذَّهَبِيُّ ، وَقَدْ لَخِصَتْ « طَبَقَاتِهِ » ، وَذِيلَتْ عَلَيْهِ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ ، وَهَئَانَا أُورِدُ هُنَا نَوْعًا لَطِيفًا مِنْهُ .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الْمَدْخَلِ » : أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ : أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ : أَنَا ابْنُ وَهْبٍ : سَمِعْتُ مَالَكًا يُحَدِّثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ يَوْمًا : عُدُّوا الْأُئِمَّةَ ، فَعَدُّوْهَا نَحْوًا مِنْ خَمْسَةِ ، قَالَ : أَفَمَتْرُوكُ النَّاسَ بِغَيْرِ أُئِمَّةٍ ؟ فَسَأَلْتُ مَالَكًا عَنِ الْأُئِمَّةِ مَنْ هُمْ ؟ قَالَ : هُمْ أُئِمَّةُ الدِّينِ فِي الْفِقْهِ وَالْوَرَعِ .

وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ : قُلْتُ لِعِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ : مَنْ أَفْقَهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ؟ قَالَ : أَمَّا أَعْلَمُهُمْ بِقَضَايَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَضَايَا أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ ، وَأَفْقَهُهُمْ فِقْهًا وَأَعْلَمُهُمْ بِمَا مَضَى مِنْ أَمْرِ النَّاسِ فَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ ، وَأَمَّا أَغْزَرُهُمْ حَدِيثًا فَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَلَا تَشَاءُ أَنْ تُفْجَرَ مِنْ عِبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَحْرًا إِلَّا فَجَّرْتَهُ ، وَأَعْلَمُهُمْ عِنْدِي جَمِيعًا ابْنُ شِهَابٍ ؛ فَإِنَّهُ جَمَعَ عِلْمَهُمْ جَمِيعًا إِلَى عِلْمِهِ .

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : الْعُلَمَاءُ أَرْبَعَةٌ : سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ بِالْمَدِينَةِ ، وَالشَّعْبِيُّ بِالْكُوفَةِ ، وَالْحَسَنُ بِالْبَصْرَةِ ، وَمَكْحُولٌ بِالشَّامِ .

وقال أبو الزناد : كان فقهاء أهل المدينة أربعة : سعيد بن المسيب ، وقبيصة بن ذؤيب ، وعروة بن الزبير ، وعبد الملك بن مروان .

وقال الزهري : أربعة من قريش وجدتهم بحورا : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبو سلمة ابن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله .

وقال ابن سيرين : قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث ، وسرج^(١) أهل الكوفة أربعة : عبيدة السلماني ، والحارث الأعور ، وعلقمة بن قيس ، وشريح القاضي ، وكان أحسهم^(٢) .

وقال الشعبي : كان الفقهاء بعد أصحاب رسول الله ﷺ بالكوفة في أصحاب ابن مسعود ، هؤلاء : علقمة ، وعبيدة ، وشريح ، ومسروق ، وكان مسروق أعلم بالفتوى من شريح ، وشريح أعلم بالقضايا ، وكان عبيدة يوازيه .

وقال أبو بكر ابن إدريس : ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي العالية ، وبعده سعيد بن جبير ، وبعده السدي ، وبعده سفيان الثوري .

وقال ابن عون وقيس بن سعيد : لم تر في الدنيا مثل ابن سيرين بالعراق ، والقاسم بن محمد بالحجاز ، ورجاء بن حيوة بالشام ، وطاوس باليمن .

(١) أي : مصايحهم التي يهتدى بهم .

(٢) أي : أقلهم منزلة ، وهذا مدح لا ذم ، وفي رواية عن ابن سيرين : « وإن أربعة أحسهم

شريح لخيار » .

راجع : « تهذيب الكمال » (٤٣٩ / ١٢) .

وقال قتادة: أَعْلَمُ التابعين أربعة: عطاء بن أبي رباح أَعْلَمُهُم بالمَناسك، وسعيد بن جبير أَعْلَمُهُم بالتفسير، وعكرمة مولى ابن عباس أَعْلَمُهُم بسيرة النبي ﷺ، والحسن أَعْلَمُهُم بالحلال والحرام.

وقال سليمان بن موسى: إن جاءنا العلم من ناحية الجزيرة عن ميمون ابن مهران قبلناه، وإن جاءنا من البصرة عن الحسن البصري قبلناه، وإن جاءنا من الحجاز عن الزهري قبلناه، وإن جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه، كان هؤلاء الأربعة علماء الناس في زمن هشام.

وقال أبو داود الطيالسي: وَجَدْنَا الحديثَ عندَ أربعة: الزهري، وقاتدة، والأعمش، وأبو إسحاق.

قال: وكان الزهري أَعْلَمُهُم بالإسناد، وكان قاتدة أَعْلَمُهُم بالاختلاف، وكان أبو إسحاق أَعْلَمُهُم بحديث علي وعبد الله، وكان عند الأعمش من كل هذا.

وقال ابن مهدي: أئمة الناس في الحديث في زمانهم أربعة: مالك بن أنس بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماذ بن زيد بالبصرة.

وقال ابن المديني: شعبة أحفظ الناس للمشايخ، وسفيان أحفظ الناس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم للمشايخ والأبواب، ويحيى القطان أَعْرَفُ بمخارج الأسانيد، وأعرف بمواضع الطعن فيهم.

وقال الخطيب: أنا البرقاني: أنا الإسماعيلي، قال: سئل الفرهياني

عن يحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، وأبي خيثمة ؟ فقال : أمّا علي ؛ فأعلمهم بالحديث والعِلل ، ويحيى أعلمهم بالرجال ، وأحمد أعلمهم بالفقه ، وأبو خيثمة من النبلاء .

وأَسَدُ الخطيب عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال : الحفاظ أربعة ، وفي رواية : انتهى علم الحديث إلى أربعة : أبو بكر ابن أبي شيبة أسردهم له ، وأحمد بن حنبل أفقهم فيه ، وعلي بن المديني أعلمهم به ، ويحيى ابن معين أكتبهم له .

وعنه أيضًا قال : ربّائو الحديث أربعة : فأعلمهم بالحلال والحرام أحمد بن حنبل ، وأحسنهم سياقة للحديث وأداء له علي بن المديني ، وأحسنهم وضعًا للكتاب ابن أبي شيبة ، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحيى بن معين .

وقال أبو علي صالح بن محمد البغدادي : أعلم من أدركت بالحديث وعِلله ابن المديني ، وأفقههم بالحديث أحمد بن حنبل ، وأعلمهم بتصحيح المشايخ ابن معين ، وأحفظهم عند المذاكرة أبو بكر ابن أبي شيبة .

وقال هلال بن العلاء الرقي : من الله على هذه الأمة بأربعة في زمانهم : بأحمد بن حنبل ثبت في المحنة ، ولولا ذلك لكفر الناس ، وبالشافعي تفقه في حديث رسول الله ﷺ ، وبيحيى بن معين نفى الكذب عن حديثه ، وبأبي عبيد فسر الغريب ، ولولا ذلك لاقتحم الناس الخطأ .

وقال ابنُ وَارِه : أركانُ الدِّينِ أربعة : أحمدُ بنُ صالحٍ بِمِصرَ ، وأحمدُ ابنُ حنبلٍ ببغداد ، وابنُ نميرٍ بالكوفة ، والنفيليُّ بِحِراَن .

وقال يحيى بنُ يحيى النيسابوريُّ : كان بالعراقِ أربعةٌ مِنَ الحُفَاطِ ، شَيْخانُ وَكَهْلانُ : الشَّيْخانُ : يزيدُ بنُ زريعٍ وَهُشَيْمٌ ، وَالكَهْلانُ : وَكيعٌ وَيزيدُ بنُ هارونَ ؛ وَيزيدُ أَحفظُ الكَهْلينِ .

وقال عبدُ الصمدِ بنُ سليمانِ البَلْخيُّ : سألتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ ، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ ، وابنِ مَهديٍّ ، وَوَكيعٍ ، وأبي نُعيمٍ الفضلِ بنِ دُكينٍ ، فقال : ما رأيتُ أَحداً أَحفظَ مِنْ وَكيعٍ ، وَكَفَّاكَ بعبدِ الرحمنِ بنِ مَهديٍّ مَعرفةً وإِتقاناً ، وما رأيتُ أَشدَّ ثَبْتًا في أُمُورِ الرُّجالِ مِنْ يحيى بنِ سَعِيدٍ ، وَأبو نُعيمٍ أَقلُّ الأربعةِ خطأً .

وقال حنبلُ بنُ إِسحاقَ : قال أبو عبدِ اللَّهِ : ما رأيتُ بالبَصْرةِ مِثْلَ يحيى بنِ سَعِيدٍ وبعده عبدُ الرحمنِ بنُ مَهديٍّ ، وعبدُ الرحمنِ أَفقهُ الرُّجالينِ . قِيلَ لَهُ : فَوَكيعٌ وَأبو نُعيمٍ ، قال : أبو نُعيمٍ أَعْلَمُ بالشيوخِ وَأَسامِيهِم وبِالرُّجالِ ، وَوَكيعٌ أَفقهُ .

وقال قتيبةُ : كانوا يَقُولونَ : الحُفَاطُ أربعةٌ : إِسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ ، وعبدُ الوارثِ وَيزيدُ بنُ زريعٍ ، وَوهيبُ .

وَكانَ عبدُ الرحمنِ يَخْتارُ وَهيبًا على إِسماعيلَ .

وقال أبو حاتمٍ : هو الرابعُ مِنَ حُفَاطِ أَهْلِ البَصْرةِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ شُعْبَةَ أَعْلَمَ بِالرُّجالِ مِنْهُ .

وقال يحيى^(١): شعبة أعلم بالرجال، وسفيان صاحب أبواب.

وقال حجاج بن الشاعر: ما بالمشرك أنبل من أربعة: أبو جعفر الدارمي^(٢)، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن واره.

وقال أحمد بن حنبل: المتثبتون في الحديث أربعة: سفيان، وشعبة، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة.

وقال شعيب بن حرب: زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة.

وقال قتيبة بن سعيد: فتیان خراسان أربعة: زكريا بن يحيى اللؤلؤي، والحسن بن شجاع، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ومحمد بن إسماعيل البخاري.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: يا أبة ما الحفاظ؟ قال: يا بُني، شباب كانوا عندنا من أهل خراسان وقد تفرقوا.

قلت: من هم يا أبة؟ قال: محمد بن إسماعيل - ذاك البخاري - وعبيد الله بن عبد الكريم - ذاك الرازي - وعبد الله بن عبد الرحمن - ذاك السمرقندي يعني: الدارمي - والحسن بن شجاع - ذاك البلخي.

قلت: يا أبة فمن أحفظ هؤلاء؟ قال: أما أبو زرعة فأسردهم، وأما

(١) «يحيى» هو ابن سعيد القطان، وليس ابن معين، كما وقع في المطبوع!

(٢) في «م»: «الرازي»؛ خطأ، وهو: أحمد بن سعيد بن صخر.

محمد بن إسماعيل فأعرفهم ، وأما عبد الله بن عبد الرحمن فأتقنهم ،
وأما الحسن بن شجاع فأجمعهم للأبواب .

وعنه أيضًا قال : سمعتُ أبي يقول : انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل
خراسان : أبو زُرعة الرازي ، ومحمد بن إسماعيل البخاري ، وعبد الله
ابن عبد الرحمن السمرقندي ، والحسن بن شجاع البلخي .

وقال بُندارٌ : حُقِّظَ الدنيا أربعة : أبو زُرعة بالرِّيِّ ، ومسلم بن الحجاج
بنيسابور ، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند ، ومحمد بن إسماعيل
ببخارى .

وقال أبو حاتم الرازي : البخاري أعلم من دخل العراق ، ومحمد بن
يحيى أعلم بخراسان اليوم ، ومحمد بن أسلم أوزعهم ، والدارمي
أثبتهم .

وقال أبو علي النيسابوري : رأيتُ من أئمة الحديث أربعة في وطني
وأسفاري ، اثنان بنيسابور : ابن خزيمة وإبراهيم بن أبي طالب ، وعبدان
بالأهواز ، والنسائي بمصر .

وقال ابن كامل : أربعة ما رأيتُ أحفظَ منهم : محمد بن أبي خيثمة ،
وابن جرير ، ومحمد البربري ، والمعمري .

وقال الخليلي في «الإرشاد» : كان يُقال : الأئمة ثلاثة في زمن
واحد : ابن أبي داود ببغداد ، وابن خزيمة بنيسابور ، وابن أبي حاتم
بالرِّيِّ .

قال الخليلي^(١) : ورابعهم ببغداد : أبو محمد ابن صاعد .

وقال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر : سألت سعد بن علي الزنجاني^(٢) ، الحافظ بمكة ، وما رأيت مثله ، قلت : أربعة من الحفاظ تعاصروا ، أيهم أحفظ ؟ قال : من ؟ قلت : الدارقطني ببغداد ، وعبد الغني بن سعيد بمصر ، وأبو عبد الله ابن منده بأصبهان ، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور . فسكت ، فألححت عليه ، فقال : أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل ، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب ، وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامة ، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً .

وقال المنذري : سألت شيخنا الحافظ أبا الحسن ابن المفضل المقدسي ، فقلت له : أربعة من الحفاظ تعاصروا ، أيهم أحفظ ؟ قال : من هم ؟ قلت : ابن عساكر ، وابن ناصر . قال : ابن عساكر أحفظ ، قلت : الحافظ أبو العلاء العطار وابن عساكر ؟ قال : ابن عساكر أحفظ ، قلت : السلفي وابن عساكر ؟ قال : السلفي أستاذنا ، السلفي أستاذنا . قال : المنذري والذهبي : هذا دليل على أن عنده أن ابن عساكر أحفظ إلا أنه وقر شيخه أن يصرح بأن ابن عساكر أحفظ منه .

وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي عن أربعة تعاصروا أيهم أحفظ ؟ مغلطي ، وابن كثير ، وابن رافع ، والحسيني .

(١) (٦١١/٢) ترجمة يحيى بن محمد بن صاعد .

(٢) في «ص» و «م» : «الزنجاني» .

فأجاب - ومن خطّه نقلت - : أنّ أوسعهم اطلاعاً ، وأعلمهم بالأنساب : مغلطاي ، على أغلاط تقع منه في تصانيفه ، وأحفظهم للمتون ، والتواريخ : ابن كثير ، وأقعدهم بطلب الحديث وأعلمهم بالمؤتلف والمختلف : ابن رافع ، وأعرفهم بشيوخ المتأخرين وبالتاريخ : الحسيني . وهو أدونهم في الحفظ .

ورأيت في «تذكرة» صاحبنا الحافظ جمال الدين سبط ابن حجر : أربعة تعاصروا : التقي ابن دقيق العيد ، والشرف الديماطي ، والتقي ابن تيمية ، والجمال المزني .

قال الذهبي : أعلمهم بعلل الحديث والاستنباط : ابن دقيق العيد ، وأعلمهم بالأنساب : الديماطي ، وأحفظهم للمتون : ابن تيمية ، وأعلمهم بالرجال : المزني .

أربعة تعاصروا : السراج البلقيني ، والسراج ابن الملقن ، والزين العراقي ، والنور الهيثمي ؛ أعلمهم بالفقه ومداركه : البلقيني ، وأعلمهم بالحديث وفنونه^(١) : العراقي ، وأكثرهم تصنيفاً : ابن الملقن ، وأحفظهم للمتون : الهيثمي .

وهذا آخر ما تيسر جمعه من الأنواع .

* * *

(١) في «ص» : «متونه» .

وَقَدْ رَوَيْتُ فِي «الْإِشَادِ» هُنَا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدَ كُلِّهِمْ
دِمَشْقِيُّونَ ، مِنِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَا دِمَشْقِيٌّ ، حَمَاهَا اللَّهُ
وَصَانَهَا وَسَائِرَ بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ .

قال الشيخ مُحْيِي الدين رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ «التَّقْرِيبِ» :

(وقد رويْتُ في «الإِشَادِ» هُنَا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدَ كُلِّهِمْ دِمَشْقِيُّونَ
مِنِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا دِمَشْقِيٌّ ، حَمَاهَا اللَّهُ وَصَانَهَا وَسَائِرَ بِلَادِ
الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ) .

وَالْمُصَنِّفُ اقْتَدَى فِي ذَلِكَ بِابْنِ الصَّلَاحِ حَيْثُ قَالَ : وَلِنَقْتَدِ بِالْحَاكِمِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظِ فَنَرَوِي أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدِهَا مُنْبِهِينَ عَلَى بِلَادِ رُوتِهَا ،
وَمُسْتَحْسِنِينَ مِنَ الْحَافِظِ أَنْ يُورِدَ الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ ، ثُمَّ يَذْكُرَ أَوْطَانَ رِجَالِهِ
وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَهَكَذَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِمْ ^(١) .

ثُمَّ رَوَى ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ :

الْأَوَّلُ : بِإِسْنَادِ أَوَّلِهِ مِصْرِيُّونَ ، وَآخِرُهُ بَغْدَادِيُّونَ .

وَالثَّانِي : أَوَّلُهُ مِصْرِيُّونَ ، وَآخِرُهُ نَيْسَابُورِيُّونَ .

وَالثَّالِثُ : أَوَّلُهُ كُوفِيُّونَ ، ثُمَّ مَكِّيٌّ وَيَمَانِيٌّ ، ثُمَّ نَيْسَابُورِيُّونَ .

* * *

وَأَنَا مُقْتَدٍ بِهِمْ فِي ذَلِكَ ، فَمُورِدٌ هُنَا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدِهَا :

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٧٠) .

الحديث الأول : مُسَلَّسٌ بِالْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ :

أخبرني شيخنا قاضي القضاة شيخ الإسلام والمسلمين عَلَمُ الدِّينِ صالح ابنُ شَيْخِ الإسلامِ سراجِ الدِّينِ البلقينيُّ ، أنا والذي ، أنا قاضي القضاة تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ ، أنا الحافظُ شرفُ الدِّينِ عبدُ المؤمن بنِ خلفِ الدميَّاطيُّ ، أنا الإمامُ زَكِيُّ الدِّينِ عبدُ العَظيمِ بنِ عبدِ القوي المنذريُّ ، أنا العلامةُ أبو الحسنِ ابنُ المُفَضَّلِ المَقْدِسي ، أنا الحافظُ أبو طاهرِ السُّلَفيُّ ، أنا أبو الحسنِ الكِيا الهَرَّاسِي ، أنا إمامُ الحَرَمينِ أبو المعالي ، أنا والذي الشَّيْخُ أبو محمدٍ الجُويني ، أنا القاضي أبو بَكْرٍ أحمدُ بنُ الحسنِ الجيزيُّ ، أنا أبو العباسِ الأصمُّ ، أنا الربيعُ بنُ سُلَيْمانَ المراديُّ ، أنا الإمامُ أبو عبد الله محمدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ ، عن مالِكٍ ، عن نافع ، عن ابنِ عمر ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « الْمَتَابِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ » .

الحديث الثاني : مُسَلَّسٌ بِالْحُقَّاطِ :

أخبرني الحافظُ أبو الفضل الهاشميُّ ، أنا الحافظُ أبو الفضلِ ابنُ الحُسَيْنِ العراقيُّ ، أنا الحافظُ أبو سَعِيدِ العَلَّائِي ، أنا الحافظُ أبو عبدِ الله الذهبيُّ ، أنا الحافظُ أبو الحَجَّاجِ المزيُّ .

ح . وأخبرني عاليًا بدرجتين حافظُ العَصْرِ شيخُ الإسلامِ أبو الفضلِ العسقلانيُّ ، إجازةً عامَّةً ، وَلَمْ أَرَوْهَا بِهَا غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ ، أنا شيخُ الإسلامِ الحافظُ أبو حَفْصِ البلقينيُّ ، أنا الحافظُ أبو الحَجَّاجِ المزيُّ ، أنا الحافظُ محمدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ طَرَحَانَ ، أنا الحافظُ أبو الحسنِ

المقدسي ، أنا الحافظ أبو طاهر السلفي ، أنا الحافظ أبو الغنائم النرسي ، أنا الحافظ أبو نصر ابن مأكولا العجلي : أنبا الحافظ أبو بكر الخطيب ، ثنا الحافظ أبو حازم العبدوي ، حدثنا الحافظ أبو عمرو ابن مطر ، ثنا إبراهيم ابن يوسف الهسنجاني الحافظ ، ثنا الفضل بن زياد - صاحب أحمد بن حنبل - ، ثنا أحمد بن حنبل ، ثنا زهير بن حرب ، ثنا يحيى بن معين ، ثنا علي بن المديني ، ثنا عبيد الله بن معاذ ، ثنا أبي ، ثنا شعبة ، عن أبي بكر ابن حفص ، عن أبي سلمة ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : «كُنْ أزواج النبي ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى يكون كالوفرة» .

قال العلائي : هذا إسناد عجيب جداً ، من تسلسله بالحفاظ ، ورواية الأقران بعضهم عن بعض ، والحديث في «صحيح مسلم» ^(١) من طريق عبيد الله بن معاذ ، وهو عالٍ لنا من طريقه بتسع درجات ، على هذه الطريق .

الحديث الثالث : مُسَلَّسٌ بِالْمِضْرِيِّين :

أخبرني شيخنا الإمام الشمني - بقرأتي عليه غير مرة ، أنا أبو طاهر ابن الكويك - ح .

وَقُرئَ عَلَى أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيَّةِ - وَأَنَا أَسْمَعُ - : أَنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو حَفْصٍ الْبَلْقِينِيُّ ، وَمُحَمَّدٌ وَمَرِيَمٌ وَلَدَا أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ سَمَاعًا ، قَالُوا كُلُّهُمْ : أَنَا أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِيدُومِيُّ ، أَنَا

أبو عيسى ابن علاق، أنا أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيري، ثنا أبو صادق مرشد بن يحيى، أنا أبو الحسن علي بن عمر الصواف، ثنا أبو القاسم حمزة بن محمد الحافظ، أنا عمران بن موسى بن حميد الطيب: ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير: حدثني الليث بن سعد، عن عامر بن يحيى المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، أنه قال: سمعتُ عبد الله بن عمرو^(١) يقول: قال رسول الله ﷺ: «يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَتَنْشُرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سَجَلًا، كُلُّ سَجَلٍ مِنْهَا مَدَ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ - تبارك وتعالى - : أَتَنْكَرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ ﷻ: أَلَيْكَ عُذْرٌ أَوْ حَسَنَةٌ؟ فَيَهَابُ الْعَبْدُ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ ﷻ: بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَاتٍ، وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ، فَيُخْرِجُ اللَّهُ بِطَاقَةً فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ، فَيَقُولُ ﷻ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قَالَ: فَتَوَضَّعُ السَّجَلَاتُ فِي كَفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتْ السَّجَلَاتُ، وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ».

وبه؛ قال حمزة؛ لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير الليث بن سعد، وهو من أحسن الحديث.

وبه؛ قال أبو الحسن: لما أُملى علينا حمزة هذا الحديث صاح غريب من الحلقة صيحة فاضت نفسه معها.

(١) في «ص»: «ابن عمر»؛ خطأ.

قُلْتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ أخرجه الترمذيُّ عن سُويدِ بنِ نصرٍ ، عن ابنِ المُباركِ^(١) .

وابنُ ماجه^(٢) ، عن مُحمدِ بنِ يحيى ، عن ابنِ أبي مريمَ ؛ كلاهما عنِ الليثِ ؛ فوقَّعَ لنا عاليًا .

وزادَ الترمذيُّ - في آخره - : « ولا يثقلُ مع اسمِ اللَّهِ شيءٌ » وقال : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ .

وأخرجه الترمذيُّ^(٣) أيضًا ، عن قُتيبة ، عن ابنِ لهيعة ، عن عامرِ بنِ يحيى - نحوه .

وبه يُرَدُّ قولُ حمزة : ما رواه غيرُ الليثِ .

وأخرجه الحاكمُ في « المستدرک »^(٤) من روايةِ يونسَ بنِ مُحمدٍ ، عنِ الليثِ ، وقال : صحيحٌ على شرطِ مُسلمٍ ؛ فقد احتجَّ بأبي عبدِ الرحمنِ الحُبليِّ عن ابنِ عمرو ، وعامرُ بنُ يحيى مصريُّ ثقةٌ ، احتجَّ به مُسلمٌ أيضًا ، والليثُ إمامٌ ، ويونسُ المؤدَّبُ ثقةٌ ، مُتَّفَقٌ على إخراجِه في « الصحيحين » : انتهى .

ورجالُ الإسنادِ الذي سقناه مِنِّي إلى عبدِ اللَّهِ بنِ عمرو كُلِّهم مصريُّون ، واللَّهُ أعلمُ .

(٢) « السنن » (٤٣٠٠) .

(٤) (٦/١) .

(١) كما في « الجامع » (٢٦٣٩) .

(٣) « الجامع » (٢٥/٥) .

الفهارس العلمية

- * فهرس الآيات القرآنية
- * فهرس الأحاديث المرفوعة
- * فهرس الآثار الموقوفة
- * فهرس الأعلام والرواة
- * فهرس المصطلحات العلمية
- * فهرس الفوائد اللغوية
- * القبائل والبلدان
- * الكتب الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
الفاتحة		
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	١	٤١٣/١ ، ٤١٤
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	٢	٤١٣/١ ، ٥٤٠
البقرة		
وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا	١٤٣	٣٣٤/٢
نَسْأَلُكُمْ حَرْثًا لَكُمْ	٢٢٣	٢٨٨/١
آل عمران		
كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ	١١٠	٣٣٤/٢
وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِسْمَةَ	١٦٤	٧٣/١
النساء		
لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	٩٥	٥٣٣/٢
المائدة		
يَتْلُوهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةً بَيْنَهُمْ	١٠٦	٣٢٢/٢
الأنعام		
قُلْ هُوَ الْقَادِرُ	٦٥	٣٢٢/٢
الأعراف		
رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ	٨٩	٦٨/١

التوبة

لَسَفَقَهُوْا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوْا قَوْمَهُمْ ١٢٢ ٣٠٨/١

هود

يَسْأَلُكَ أَصْلَوتُكَ تَأْمُرُكَ ٨٧ ٦١٦/١

يوسف

جَعَلَ السِّقَايَةَ ٧٠ ٢٠٤/٢

الحجر

إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ٩ ٤٧٦/١

الإسراء

سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ١ ٧٠/١

يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ ٧١ ٩٥/٢

مريم

هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ٦٥ ٦٥/١

طه

قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ٥٢ ٦/٢

الأحزاب

مِنْ صِيَاصِيهِمْ ٢٦ ٥٦٦/١

وَأَذْكُرَنَّ مَا يُمْثَلْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ٣٤ ٧٣/١

صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ٥٦ ٢٢/٢

الزخرف

وَأَنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ٤٤ ٣٠٢/٢

الدخان

يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ ١٠ ١٨٨/٢

الأحقاف

أَوْ أَشْرَفُ مِّنْ عَلَيْهِ ٤ ١٤٤/٢

الحجرات

يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ

فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ٢ ١٠٣/٢

وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ٥ ١٢٣/٢

يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ

بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ٦ ٤٩٥/٢ ، ٥٠٦/١

النجم

فَأَرْحَمَ إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ١٠ ٧٠/١

الطلاق

وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ٢ ٥٠٦/١

تَ وَالْقَلِيلَ ١ ٦١٦/١

المدثر

لَوَاحَةٌ لِّلْبَشْرِ ٢٩ ٢٨٩/١

الفجر

وَالْفَجْرِ ١ ٤٧٣/٢

الفيل

أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ١ ٢٠٤/٢

الماعون

وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ٧ ٤٣/٢

الإخلاص

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ١ ١٥٤/٢ ، ٤٩٠ ، ١١٦/١

فهرس الأحاديث المرفوعة

الحديث	الجزء والصفحة
الألف	
أثوني بعرض ثياب	١٦٤ / ١
أبا هر	٩٤ / ٢
أبسط رداءك	٢٣٦ / ٢
أبغض الحلال عند الله الطلاق	١٦٥ / ٢
أنا رسولك فزعم	١٤٥ / ٢
أخذ ﷺ خاتماً من ورق	٣٨١ / ١
أحب حبيبك هوناً ما	٣٩٠ / ١
احتجر ﷺ في المسجد	٢٠١ / ٢
احتجم ﷺ وهو محرم	١٩٧ ، ١٢٢ / ٢
أحرص على ما ينفعك	١١٧ / ٢
أحسن خلقك للناس	٣٢٦ / ١
اختلاف أمتي رحمة	١٦٧ / ٢
أخذ ركوة فوضعها على يساره	١٤٩ / ٢
أخروا الأحمال	٢٩٧ / ٢
أخنع اسم عند الله	٤٣٥ / ٢
إخواني ؛ تناصحوا في العلم	١٢٥ / ٢
إذا أتى أحدكم بهدية	١٦٧ / ١

٤٩٣/١	إذا أذن ابن أم مكتوم
٦٦٥ ، ٤٩٧/١	إذا أقيمت الصلاة
٤٩٤/١	إذا أمرتكم بشيء فأتوه
٣٢٧/١	إذا أنشأت بحرية
١٦٦/١	إذا بعث فكل
٢٣٦/١	إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا
٢٠٧/٢	إذا بلغ الماء قلتين
٥٥٨/٢	إذا جاءكم من ترضون دينه
١١٢/٢	إذا حدثتم الناس عن ربهم
٥٥٨/٢	إذا ركع أو سجد فليسبح ثلاثاً
٢٦٧/٢	إذا اشترت فاکتل
٣٧٢/١	إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر
٤٢٩/١	إذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً
١٩٥/١	إذا صليت الصبح فطوفي
١٣٣/١	فإذا قرأ فأنصتوا
٦٧/١	إذا قلت : الحمد لله رب العالمين
٤٥١/١	إذا قلت هذا أو قضيت هذا
٢٠/٢	إذا كان يوم القيامة جاء أصحاب الحديث
٨/٢	إذا كتبتم الحديث فاكثبوه بسنده
٤٩٣/١	إذا لقيتم المشركين في طريق
٥٦/٢	إذا لم تحلوا حرماً
٢١٦/٢	إذا وضع العشاء ، وأقيمت الصلاة

١٦٥/٢	الأذان من الرأس
٢٣٣/٢	أرأيتكم ليلتكم هذه
٢٤٧/٢ ، ٤٢٣/١	أرحم أمتي أبو بكر
٢٥٨/١	أرضيت من نفسك ومالك بنعلين
١٦٦/٢	استاكوا عرضاً وادهنوا
١٥٨/٢	استأذنت على النبي ﷺ
٧/٢	استعن بيمينك
١٠٧/٢	استنصت الناس
٢٨٧/١	أسلم وغفار وشيء من مزينة
٥٣١/٢	أطيعوني ما دمت فيكم
٩٦/٢	الأعمال بالنيات
١٧٩/٢	الأعمال بالنية
٢٤٧/٢	أفرض أمتي زيد
٢٤٧/٢	أفرضكم زيد
٦٧/١	أفضل الذكر : لا إله إلا الله
٤٢٦/١	أفطر عندكم الصائمون
١٩٧/٢	أفطر الحاجم والمحجوم
١٦١/١	أقبل رسول الله من نحو بئر جمل
٢٤/٢	اقرأ
٧/٢	اكتبوا ذلك ولا حرج
٣٠٦/٢	ألا أحدثكم بأحبكم إليّ
٦٩/١	ألا وأنا حبيب الله

- أَلْظُوا يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ٥٥٧/٢
- اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَسْتَجِيبَ مِنْهُ ١٦٣/١
- اللَّهُمَّ ارْحَمْ خَلْفَائِي ٩٦/٢
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ ٤٦٣/٢
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ ٧٢/٢
- اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ١٩٠/٢
- آمَنْتُ بِالْقَدْرِ ١٩٠/٢
- أَمَّا بَعْدُ ٧٤/١
- أَمْرُ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ ٤٠٠/١
- أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ ٦١٣/١
- أَمَرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٤٠٣/١
- أَمَرْنَا أَنْ نَكْلِمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عَقُولِهِمْ ١٦٧/٢
- أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ لَا نَغْلِبَ عَلَى أَنْ نَأْمُرَ ١٠٢/٢
- أَمَلَى ﷺ عَلَيْهِ ٥٣٣/٢
- أَمْلَكْنَاهَا ٤٤٨/١
- أَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ ٤٨٢/١
- أَنَا زَعِيمُ بَيْتٍ فِي رِبْضِ الْجَنَّةِ ٤٥٥/١
- أَنْتَ سَيِّدُ الدُّنْيَا ٤٨٤/١
- أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ٥٧/٢
- إِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ١٩٨/٢
- إِنْ طَالَتْ بِكَ مَدَّةٌ ٤٧٣/١
- فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكَ ٣٩٢/١

٦٣٢ / ١	فإن قتل زيد فجعفر
٢٢٢ / ٢	إن وليتموها أبا بكر
٢٤٤ / ٢	أنا شهيد على هؤلاء
١٦٥ / ١	إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا
١٠٠ / ٢	إن ابني كان عسيًا
٣٢١ / ١	إن كنّا بِشَرٍّ
١٧٣ / ٢	إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة
٨٣ / ٢	إن أدنى مقعد أحدكم في الجنة
٢١٦ / ٢	إن أشد الناس عذابًا
١٨ / ٢	إن أولى الناس بي يوم القيامة
٦٢١ ، ٤٩٣ / ١	إن بلالًا يؤذن بليل
٣٣٧ / ٢	أنت سفينة
٥٩٣ / ١	أنت الدجال الذي حدثنا به رسول الله
٢٥٨ / ١	إن حقًا على المسلمين أن يغتسلوا
٢٧٥ / ٢	إن خير التابعين رجل يقال له
٦٨ / ١	إن ربك يحب الحمد
٤٧٠ / ١	إن سفينة نوح طافت بالبيت
٤٠١ / ١	إن السه وكاء للعين
٤٩٥ / ٢	إن عبد الله رجل صالح
٦٤ / ١	إن عيسى ابن مريم أسلمته أمه
٤٤٦ / ١	إن في المال لحقًا سوى الزكاة
٥٤١ / ١	إن الله إذا أراد رحمة أمة

- ٣٢١/١ إن الله أرسلني مبلغًا
 ٤٧١/١ إن الله خلق الفرس فأجراها
 ١٦٤/٢ إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا
 ١٦٦/٢ إن الله وضع عن أمتي
 ٤١١/٢ إن الله وضع عن المسافر
 ١٩٦/٢ إنكم لا قو العدو غدًا
 ٧٣/١ إن لكم في خمس الخمس
 ٥١١ ، ١٧١ ، ١٦٤/٢ ، ٣٦٩/١ إنما الأعمال بالنيات
 ١٠٤/٢ إنما كان حديثه فصلًا
 ١٦٥/١ إن نفرًا من أصحاب النبي ﷺ مروا بحي
 ٧٤/١ إنها فصل الخطاب الذي أوتيته داود
 ٧٢/١ إنها لا تحل لمحمد
 ٢٥٠/٢ إن هذا أول من آمن
 ٣٠٧/٢ أنه رأى النبي ﷺ يتوضأ
 ٤٢٤/١ أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب
 ٦٩/١ إني أبرأ إلى كل خليل
 ١٨٨/٢ إني خبأت لك خبيثًا
 ٤٠٤/١ إني دخلت الكعبة
 ٥٩٩/١ إني سائلك فمشدد عليك
 ٣٢٦/١ إني لا أنسى
 ٤٢٣/١ إني لأستغفر الله وأتوب إليه
 ٣١٨/٢ إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إليّ

٦٧٢/١	إني لأعلم إذا كنت عني راضية
٥٣٤/٢	إني لأفعل ذلك أنا وهذه
٢٩٧/٢ ، ٤٠٥/١	أولم ﷺ على صفة بسويق
٥٥٤/٢	أول ما نهاني عنه ربي
٤٥٦/١	إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث
٦٧٥/١	أي الخلق أعجب إيماناً
٤٥٨/١	أي الذنب أعظم
٥٥٢/٢	أي الذنب أكبر
٦٧٢/١	أين أنا اليوم
	الباء
٣٩٢/٢	بادروا بالأعمال ستاً
١٦٧/٢	الباذنجان لما أكل له
٣٨٧/٢	البئر جبار
٤٩٦/٢	بئس أخو العشيرة
٢١٣ ، ١٧٣/٢	بدأ الإسلام غريباً
١٦٧/٢	البركة مع أكابرهم
١٧٣/٢	بشر المشائين في الظلم
٦٤٦/١	بعث رسول الله بكتابه إلى كسرى
٤٢٧/٢	بعثت بالحنيفية السمحة
٧٠/١	بل عبداً رسولاً
٦٧٦/١	بل قوم من بعدكم
١٠١/٢ ، ٦٢٩/١	بلغوا عني

- البيعان بالخيار
٤١٢/١
- التاء
- تسمعون ويسمع منكم
٣٠٨/١
- تعلم العلم فإن تعلمه لله خشية
٢٣٧/١
- تعين صانعًا
٢٠١/٢
- تقاتلون قومًا صغار الأعين
٢٨٦/١
- تقوم الساعة والروم أكثر الناس
٣٢٠/١
- تواضعوا لمن تعلمون منه
١٢٣/٢
- توفي رجل على عهد رسول الله ﷺ
٣٧٢/١
- الجيـم
- الجار أحق بسقبة
١٨٦/٢
- جبلت القلوب على حب من أحسن إليها
١٦٧/٢
- جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا
٣٩٧/١
- جلس أبو هريرة إلى جنب حجرة عائشة
١٠٤/٢
- الحاء
- حب الدنيا رأس كل خطيئة
٤٨٦/١
- حتى متى ترعون عن ذكر الفاجر
٤٩٦/٢
- حديث ابن عباس في فضائل القرآن
٤٨٩/١
- حديث ابن عباس في قصة القبرين
١٩٤/١
- حديث ابن عمر في الزيارة
٢٠٧/١
- حديث أبي هريرة في غفران ما تقدم من ذنبه
٢٠٦/١
- حديث إرساله ﷺ عليًا إلى الموقف
٩٦/١

٤٩١/١	حديث الإسراء
٣٧٥ ، ٩١/١	حديث الأعمال
٩٣/٢ ، ٥٣٧/١	حديث الإفك
٤٥٨ ، ١٧٧/٢ ، ٢٥١/١	حديث أم زرع
٢١١/٢	حديث أم سلمة في الصوم
٤٥٩/٢	حديث أم عطية في الغسل
٢٥٣/٢	حديث بدء الوحي
٤٦١/٢	حديث التحلي بالفضة
٣٢١/١	حديث التخيير
٢٨٩/١	حديث جابر في قصة اليهود
٢٧٩/٢ ، ٥٨٣/١	حديث الجساسة
٢٩٦/٢	حديث جمع الصلاتين بالمزدلفة
٥٦١ ، ١٧٢/٢	حديث الحوض
٥٤٠/١	حديث الخصوم
٥٢٧/١	حديث الخيار
٣٢٠/١	حديث الرجل الذي وقصته ناقته
٥٨٨/١	حديث رد النبي ﷺ البراء وابن عمر يوم بدر
١٧٤/٤	حديث رفع اليدين في الدعاء
١٧٣/٢	حديث رفع اليدين في الصلاة
٣٢٠/٢	حديث الزكاة
٥٥٢/٢	حديث سؤال جبريل عن الإيمان
١٧٣/٢	حديث سؤال منكر ونكير

- ١٤٥/٢ حديث ستر المؤمن
- ٤٧٤/١ حديث صلاة التسبيح
- ٢٩٠/١ حديث صلاة الكسوف
- ٣١٩/١ حديث عمر في العطاء
- ٤٦١/٢ حديث عمر في أنه رأى حلة سيرا
- ٣٩٧/١ حديث الفطرة
- ٣٢٢/١ حديث في الدجاج
- ٢٥٧/١ حديث في ذكر خيل النبي ﷺ
- ٣٢٠/١ حديث في الطلاق
- ٣٩٤/٢ حديث قبض النبي ﷺ
- ١٩٨/٢ حديث قتل شارب الخمر في الرابعة
- ٣٩٦/٢ حديث قدوم وفد عبد القيس
- ٥٥٢/٢ حديث القلتين
- ٦٢٤/١ حديث كتابة النبي ﷺ سورة براءة
- ٤٥٨/٢ حديث ليلة القدر
- ١٧٢/٢ حديث المسح على الخفين
- ٤٤٥/١ حديث نضح الفرج بعد الوضوء
- ٣٩٤/٢ حديث النهي عن بيع الثمار
- ٣٧٠/١ حديث النهي عن بيع الولاء
- ٢٠٣/٢ حديث النهي عن التحليق يوم الجمعة
- ٥٦٠/٢ حديث الهجرة
- ٤٤٢/٢ حديث وفاة سهيل وسهل في حياة النبي

٦٧/١	الحمد لله تملأ الميزان
٦٦/١	الحمد لله رأس الشكر
	الخاء
١٨٧/٢	خبأت لك خبيئًا فما هو
٩٥/١	خبر ابن عوف في الرجوع من البلد
٩٣/١	خبر أبي موسى في الاستئذان
٢١١/٢	خبر الفضل بن العباس في منع الصوم
٩٣/١	خبر المغيرة في ميراث الجدة
١٣٢/٢	خذوا من الأعمال ما تطيقون
٥٥٢ ، ٤٥٧/٢	خذي فرصة من مسك
٥٥٢/٢	الخراج بالضمان
١٩٠/٢	خلق الله الأرض يوم السبت
٢٠٧/٢	خلق الله الماء طهورًا
٢١٠/١	خلق الورد الأحمر من عرق جبريل
٢٣٤/٢	خير الناس قرني
٢٤٨/٢	خير نسائها مريم
١٦٧/٢	الخير عادة
	الذال
٣٧٠/١	دخل ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر
٨٦/١	الدنيا أربعة وعشرون قيراطًا
	الذال
١١/٢	ذكاة الجنين ذكاة أمه

٣٢٢ / ٢	ذكاة كل مسك دباغه
	الراء
٤٥٦ / ٢	رأى ﷺ رجلاً قائماً في الشمس
١٠٥ / ٢	رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى
٣٢١ / ١	رباط يوم في سبيل الله
١٩٢ / ٢	الراحمون يرحمهم الرحمن
٣٠٥ ، ٣٠٢ / ٢	الراكب شيطان
٦٠ / ٢	رب مبلغ أوعى من سامع
٤٩٤ / ١	رجل تصدق بصدقة أخفاها
١١٩ / ٢	رحلة موسى والخضر
٢٢٢ / ٢	رحم الله حارس الحرس
٣١٤ / ١	رخص ﷺ في العرية
١٦٦ / ٢	رفع عن أمتي الخطأ
	الزاي
٢٠٢ / ٢	زر غباً تزدد جباً
٤٤٨ / ١	زوجتكها
٤٤٨ / ١	زوجناكها
	السين
٥٤٧ / ١	سباب المسلم فسوق
٢٣٦ / ٢	سبقكما الغلام الدوسي
٥٨٣ / ١	سددوا وقاربوا
٣٢٣ / ١	سميت ابنتي برة

٢٤٨/٢	سيدة نساء هذه الأمة
	الشين
٢٨٥/١	الشفاء في ثلاثة
٣٩١/١	الشهر تسع وعشرون
٤٣٥/١	شيتني هود وأخواتها
	الصاد
٤٠٠/١	الصلاة لوقتها
٥٥٢/٢	صل فإنك لم تصل
٤٠٤/١	صلّى النبي ﷺ على سهيل بن بيضاء
٧٢/١	صلوا على أنبياء الله ورسله
	الطاء
١٦٤/٢ ، ٢١٧/١	طلب العلم فريضة
٢٦٥/٢	طوبى لمن رآني وآمن بي
	العين
١٦٧/٢	العجلة من الشيطان
١٦٧/٢	عرفوا ولا تعنفوا
	الغين
٥٤٤/٢	غط فخذيك
٢٢٥/١	غفرانك
	الفاء
٢٠٧/٢	فر من المجذوم
٣٩٥/١	في أربعين شاة

- ٣٩٥/١ في أربعين نصف شاة
٢٩٩/٢ في الحبة السوداء شفاء من كل داء
٨٦/١ في الرقة ربع العشر

القاف

- ١٦٥/١ قرأ النبي ﷺ «المؤمنون» في صلاة الصبح
٣٢٢/١ قصة البدن
٨٣/١ قصة جمل جابر
٩٣/١ قصة ذي اليمين
٣٨٧/٢ قصة قتل خبيب
٣١٩/١ قصة ماعز
١٦٦/١ قضى ﷺ بالدين قبل الوصية
١٥٤/٢ قل هو الله أحد تعدل
٣٤٥/٢ قم أبا تراب
١٦٥/٢ قنت ﷺ شهرًا
١٠٨/٢ قولوا: اللهم صل على محمد
٨/٢ قيدوا العلم بالكتاب

الكاف

- ١٩٧/٢ كان آخر الأمرين من رسول الله
٤٢٦/١ كان ﷺ إذا افتتح الصلاة
٣٨١/١ كان ﷺ إذا دخل الخلاء
٥٥٧/٢ كان ﷺ إذا سجد
٤٥٥/١ كان ﷺ يتحنث في غار حراء

- كان ﷺ يتخولنا بالموعظة ١١٥/٢
- كان ﷺ يجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) ٤١٨/١
- كان ﷺ يذكر الله على كل أحيانه ١٦٣/١
- كان ﷺ يسر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) ٤١٨/١
- كان ﷺ يقرأ في الأضحى والفطر ٤٠٥/١
- كان للنبي فرس يقال له اللحيث ١٩٨/١
- كانوا مع رسول الله ذات ليلة ٤٢٤/١
- كتبت؟ ٢٤/٢
- كل أمر ذي بال ٦٨ ، ٦٣/١
- كل مسكر حرام ١٧٣/٢
- كل ميسر لما خلق له ١٧٣/٢
- كلوا البلح بالتمر ٤٠٥ ، ٣٨٢/١
- كنت أبتاع الثمر ٢٦٧/٢
- كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس ١٠٥/٢
- كنت أنا وأبو هريرة عند النبي ﷺ ٢٣٦/٢
- كنت كنزاً لا أعرف ١٦٧/٢
- كنت لك كأبي زرع ١٧٧/٢
- كنت نهيتكم عن زيارة القبور ٢١٤ ، ١٩٦/٢
- كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي ١٩٦/٢
- كن أزواج النبي ﷺ يأخذن ٢٨٧/٢
- كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ ١٩٩/٢
- كيف يا ابن عمر إذا عمرت ٤٧٤/١

اللام

- لا إله إلا الله ٥٣١/٢
- لا عدوى ولا طيرة ٢٠٧/٢
- لا تأخذوا العلم إلا ممن قبلون ٥٠٦/١
- لا تباغضوا ولا تحاسدوا ٤٥٦/١
- لا تبتاعوا التمر حتى يبدو صلاحه ٣١٤/١
- لا تتمنوا لقاء العدو ٦٦٥/١
- لا تجعلوا بيوتكم مقابر ١٥٣/١
- لا تجلسوا على القبور ٢١٨/١
- لا تحمدوا إسلام المرء حتى ٣٥٥/١
- لا تفاضلوا بين الأنبياء ١٦٤/١
- لا تديموا النظر إلى المجذومين ٢٠٨/٢
- لا تسبوا أصحابي ٥١٢/١
- لا تقرأه حتى يبلغ مكان كذا وكذا ٦٥٤ ، ٦٤٦/١
- لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ٧/٢
- لا تتفعدوا من الميتة بإهاب ولا عصب ٥٥٥/٢
- لا سبق إلا في نصل ٤٨٣/١
- لا شغار في الإسلام ٢١٦/٢
- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ١٦٦/٢
- لا غيبة لفاسق ١٦٦/٢
- لا نكاح إلا بولي ٣٤٨/١
- لا يؤمن أحدكم حتى أكون ١٧٦/٢

- ١٠٤/١ لا يبيع بعضكم على بيع بعض
 ١٦٦/١ لا يتطوع الإمام في مكانه
 ١٩٠/٢ لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى
 ٥٧٥/٢ لا يثقل مع اسم الله شيء
 ٨٣/٢ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم
 ٢٤٦/٢ لا يدخل النار أحد ممن بايع
 ٣٨٠/١ لا يرث المسلم الكافر
 ٢٦٢/٢ لا يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس
 ٢١٦/٢ لا يقبل الله صلاة بغير طهور
 ٢٠٧/٢ لا يورد ممرض على مصح
 ٦٧/١ لئن ردها الله علي لأشكرن ربي
 ٢٩٢/٢ لبيك حجباً حقاً
 ٥٤١/١ لتركبن سنن من قبلكم
 ٢٠١/٢ لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخطب
 ٥٤٢/١ لقد حكمت فيهم بحكم الله
 ٢٤٥/١ لقد ارتقيت على ظهر
 ٣١٩/١ لقى النبي ﷺ في بعض طرق المدينة
 ٣٨٧/٢ لكل نبي دعوة
 ٤٢١ ، ٣٢٥/١ للملوك طعامه وكسوته
 ٤٥٢/١ للعبد المملوك أجران
 ٢٣٠/٢ لما بعث النبي ﷺ أتيته لأبأيه
 ١٠٤/٢ لم يكن ﷺ يسرد الحديث

٢٥٦/١	لولا أن أشق على أمتي
١٠١/٢	ليبلغ الشاهد الغائب
٥١١/١	ليحمل هذا العلم
١٦٧/٢	ليس الخبر كالمعاينة
٤٤٧/١	ليس في المال حق سوى الزكاة
٣٧٦/١	ليس له من غزاته إلا ما نوى
١٢٣/٢	ليس منا من لم يجل كبيرنا
	الميم
٢٠٦/١	ماء زمزم لما شرب منه
١٢٥/١	ما أظلت الخضراء
٢٤٦/٢	ما تعدون من شهد بدراً فيكم؟
٣٠٩/٢	ما اجتمع قوم على ذكر
٥٣٥/٢	ما ابتلى الله عبداً ببلاء
٥٣٠/٢	ما جاءك الله به من هذا المال
١٤٨/٢	ما كان لي ولبني عبد المطلب
٧٢/١	ما من الأنبياء نبي إلا قد أعطي
٥٦٠/٢	ما من مسلم يصاب بمصيبة
٥٥٨/٢	ما من امرئ مسلم يخذل امرأ
٤٩٥/١	ما نهيتكم عنه فاجتنبوه
٤٥٦/٢ ، ٤٢٥/١	المؤمن غر كريم
٥٧٢/٢	المتبايعان بالخيار
٣١٠/٢	المجالس بالأمانة

- ١٦٦/٢ مداراة الناس صدقة
 ١٧٣/٢ المرء مع من أحب
 ٢٤٨/٢ مريم خير نساء عالمها
 ١٦٧/٢ المستشار مؤتمن
 ٤٠٤/١ مسح رأسه بماء غير فضل يده
 ١٦٥/٢ المسلم من سلم المسلمون
 ٤٨٥/١ المعدة بيت الداء
 ٤٧٠/١ معلمو صبيانكم شراركم
 ٤٤٨/١ ملكتها
 ١٦٤/٢ من أتى الجمعة فليغتسل
 ١٠١/٢ من أدى الجمعة فليغتسل
 ٢٣٦/١ من أشار إلى أخيه بحديدة
 ٤٥٢/١ من أعتق شقصًا
 ٣٨٣/١ من أقام الصلاة وآتى الزكاة
 ١٦٧/٢ من بشرني بآذار بشرته بالجنة
 ١٧٣/٢ من بنى لله مسجدًا
 ١٦٧/٢ من بورك له في شيء فليلزمه
 ١١٦/٢ من تعلم علمًا مما يبتغى به وجه الله تعالى
 ٤٢٣/١ من جلس مجلسًا فكثر فيه لغطه
 ٤٦١/١ من حدث عني بحديث يرى أنه كذب
 ١٦٦/٢ من دل على خير
 ٤٧٠/١ من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له

١٦٥/٢	من سئل عن علم فكتمه
٣١٠/٢	من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم
١٩٨/٢	من شرب الخمر فاجلدوه
٥٤٢/١	من شهد الجنازة
٥٣٤/٢	من صلى اثنتي عشرة ركعة
٣٣٩/٢	من صلى خلف الإمام
٢٠١/٢	من صام رمضان وأتبعه ستاً
١١٥/٢	من صلى العصر ثم جلس يملي
١٩/٢	من صلى علي في كتاب
٤٢٧/١	من ضحك في صلاته
١٦٧/٢	من عرف نفسه عرف ربه
٥٨٣/١	من قبل المشرق ما هو
٣١٧/٢	من كتمها فإنها آخذوها
٤٨٧/١	من كثرت صلاته بالليل
٢١٩/١ ، ٤٧٩ ،	من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار
١٦٩ ، ١٣٨ ، ٦٧/٢	
٤٥٢/١	من مات لا يشرك بالله شيئاً
٤٥٥ ، ٤٥٤/١	من مس ذكره
٢٤٩/٢	من معك علي هذا
٥٣٣/٢	من نام عن حزبه
٥٥٧/٢	من هجر أخاه سنة
٤٥٧/٢	من هذه

١٢٠/٢	من وجد مسلمًا على عورة
٥٣٢/٢	الموت كفارة لكل مسلم
	النون
١٨٢ ، ٨٣/٢	نحن الآخرون السابقون
١٧٣/٢	نزل القرآن على سبعة أحرف
١٧٣ ، ٩٦/٢ ، ١٩٥/١	نضر الله عبدًا سمع مقالتي
١٦٦/٢	نعم العبد صهيب
٧/٢	نعم ، فإني لا أقول إلا حقًا
٢٨٦/١	الناس تبع لقريش
٣١٥/١	نهى ﷺ عن أكل لحوم الضحايا
١٠٤/١	نهى ﷺ عن بيع جبل الحبله
٣١٤ ، ١٠٤/١	نهى ﷺ عن المزبنة
١٠٤/١	نهى ﷺ عن النجش
١٦٧/٢	نية المؤمن خير من عمله
	الهاء
٤٥٩/٢	هذا لكم وهذا لي
١٤٨/٢	هذا ملك من الملائكة
٦٣/١	هو اسم من أسماء الله
	الواو
١٦٢/١	وكلني رسول الله ﷺ بركة رمضان
٤٥٣/١	ويل للأعقاب من النار

الباء

- ٢٣٦/٢ يا رسول الله ، إني أسمع منك حديثًا
 ٤٥٦/٢ يا رسول الله ، الحج كل عام
 ٤٢٥/١ يا رسول الله مالك أفصحنا
 ١٩٠/٢ يا معاذ ، إني أحبك
 ١٤/٢ يا معاوية ، ارقش كتابك
 ٥٣٤/٢ يا معشر النساء ، تصدقن
 ٣٧٦/١ يبعثون على نياتهم
 ٦٧٦/١ يجدون الورق المعلق
 ١١٩/٢ يحشر الله العباد عراة
 ٥٠٩/١ يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله
 ٢٥٣/١ يدخل الجنة زحفاً
 ٣١٨/٢ يذهب الصالحون الأول ، الأول
 ٥٧٤/٢ يصاح برجل من أمتي
 ٤٨٧/١ يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم
 ٣٢٧/١ يقال للرجل يوم القيامة
 ٥٥٧/٢ يقول الله : ابن آدم أنى تعجزني
 ٦١٩/١ يكون اثنا عشر أميرًا
 ٤٧٠/١ يكون في أمتي رجل يقال له محمد
 ١٦٧/٢ يوم صومكم يوم نحركم

فهرس الآثار الموقوفة

الأثر	القائل	الجزء والصفحة
الألف		
اجعل هذا في النصف الآخر	أبو حازم	٤٦٨/١
اجلس بنا نؤمن ساعة	معاذ	٤٦٥/٢
احمل العلم عن كل من لقيت	شريك	٥٤٨/١
اسكت ، فإن فاتك حديث بعلو	أحمد بن حنبل	٤٦/١
اقرأوا علي	عبد الله بن عباس	٦٠٠/١
اكتب الفائدة ممن سمعتها	العراقي	١٢٨/٢
انتقيت المسند من سبعمئة ألف	أحمد بن حنبل	٥٤/١
انتهى الحفظ إلى أربعة	أحمد بن حنبل	٥٦٨/٢
انظر ما كان من حديث رسول الله	عمر بن عبد العزيز	١١٩/١
انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه	رجل	٤٨٢/١
آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله	أنس	٤٧١/٢
آفة العلم النسيان	الزهري	١٣٢/٢
أبو هريرة أحفظ من روى الحديث	الشافعي	٢٣٥/٢
أترقى السطح بلا سلم ؟	الزهري	١٤٤/٢
الإتقان أكثر من حفظ السرد	أبو زرعة	٥٤/١
الإجازة رأس مال كبير	عيسى بن مسكين	٦٤٤/١
أجمع أهل العلم أن المرأة	الترمذي	١٩٩/٢

		أجمع التابعون بأسرهم على قبول
٣٠٠/١	ابن جرير	المرسل
١٦٨/١	أبو نصر السجزي	أجمع الفقهاء وغيرهم
١٠٤/٢	مالك	أحب أن أتفهم حديث رسول الله
١٠٢/٢	مالك	أحب أن أعظم حديث رسول الله
		أحفظ خمسة وعشرين ألف حديث
٥٨/١	يزيد بن هارون	بإسناده
٥٧/١	أحمد بن محمد	أحفظ لأهل البيت ثلاثمائة ألف حديث
٥٥/١	البخاري	أحفظ مائة ألف حديث
٥٦/١	أبو زرعة	أحفظ مائة ألف حديث
٤٨٢/١	حماد بن سلمة	أخبرني شيخ من الرافضة
٢٦٢/١	أبو حاتم	أخرج عمرو بن حصين أول شيء
١٨/٢	عمر بن الخطاب	أخزاه الله ما أكثر ما يؤتى به
٤٧/٢ ، ٨٩/١	أبو الزناد	أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون
٣٨٥/١	أبو بردة	إذا أراد الله بأمة خيراً
١٢٢/٢	وكيع	إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به
٤٦٧/٢	حفص بن غياث	إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين
١٢٢/٢	عمرو الملائي	إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به
		إذا خرج الحديث عن الحجاز انقطع
١١٢/١	مالك	نخاعه
		إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو
٤٦٩/١	ابن الجوزي	يخالف المنقول
١١٣/١	الزهري	إذا سمعت بالحديث العراقي فأرود به
٢٩٨/١	الحميدي	إذا صح الإسناد عن الثقات

- إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب الزهري ١٢٤/٢
إذا قال رجل من التابعين : حدثني
رجل من الصحابة الأثرم ٢٩٨/١
إذا لم يوجد للحديث في الحجاز أصل
انقطع نخاعه الشافعي ١١٣/١
إذا كتبت فقمش أبو حاتم ١٢٨/٢
إذا مس رفغيه أو أنثيه عروة ٤٥٥/١
أربعة لا تأنس منهم رشدًا يحيى بن معين ١٢٠/٢
أربعة ما رايت أحفظ منهم ابن كامل ٥٦٨/٢
أستغفر الله ، إن لذكر الإسناد في
القلب خيلاء حماد بن زيد ٩٧/٢
الإسناد بعضه عوالٍ ، وبعضه معالٍ منصور بن محمد العلوي ٣٠٢/٢
الإسناد سلاح المؤمن سفيان الثوري ١٤٤/٢
الإسناد من الدين عبد الله بن المبارك ١٤٤/٢
الإسناد النازل حذرة في الوجه يحيى بن معين ٢٨٦/٢
الإسناد النازل قرحة في الوجه يحيى بن معين ١٦٠/٢
الأصل الأخذ عن العلماء السلفي ١٦١/٢
أعيب الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا الزهري ١٩٤/٢
ألا ترى ما يقول لي مقاتل المهدي ٤٨٣/١
ألست أول من أسلم أبو بكر الصديق ٢٥٠/٢
ألست ترون أن عند ذكر الصالحين أبو جعفر بن حمدان ١١٧/٢
أما تخشى أن يكون هؤلاء أبو بكر بن خلاد ٤٩٦/٢
أنا أول من صلى علي بن أبي طالب ٢٥٠/٢
أنا لا أفسر حديث رسول الله الأصمعي ١٨٦/٢

		أنت آخر من بقي من أصحاب رسول الله
٢٢٩/٢	موسى السيلاني	إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة
٢٨١/١	عمر بن الخطاب	إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس
٥٩/٢	وكيع	إننا قوم عرب
٥٨/٢	حذيفة	إن أخوف ما أخاف على طالب العلم
٦٧/٢	الأصمعي	إن جزوراً نحرت على عهد أبي بكر
٣٠٢/١	عبد الله بن عباس	إن الرجل ليطلب العلم لغير الله
١٠١/٢	معمر	أن عبداً لحاطب قال
٤٦٥/٢	جابر	إن عمر أراد أن يكتب السنن
٩/٢	عروة بن الزبير	إن عمر وعثمان قضيا في الملقاة
٥٢٥/١	سعيد بن المسيب	إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه
٤١٧/١	أبو سلمة	إن للحديث ضوءاً كضوء النهار
٤٦٥/١	الربيع بن خثيم	إنما كنيت بأبي هريرة
٣٤٩/٢	أبو هريرة	إنما هم أخواك وأختاك
٤٦١/٢	أبو بكر	إن الله دفع البلاء عن هذه الأمة
١٢١/٢	إبراهيم بن أدهم	إنما كره المنديل بعد الوضوء
٥٦٥/١	الزهري	إنما يخرف الكذابون
٩٩/٢	مالك	إنما يفتي من عرف الناسخ والمنسوخ
١٩٤/٢	حذيفة	إن من بركة الحديث إفادته
١٢٥/٢	مالك	أنه خرج عليه الحرورية فقتلوه
٣٣٨/١	عبد الله بن خباب	إن هذا الدينار والدرهم أهلكا
٥٦٥/١	عبد الله بن مسعود	

- إن هذا العلم دين فانظروا عمن
تأخذون دينكم
٥٠٧/١ ابن سيرين
- أن الوسطى هي الظهر
إني أطيل ذيلي وأمشي
٢٩٠/١ زيد بن ثابت
أم ولد لإبراهيم بن
٤٦٥/٢ عبد الرحمن بن عوف
- إني رأيت الناس قد أعرضوا عن
القرآن
٤٧٧/١ نوح بن أبي مریم
- إني رسول رسول الله إليكم
إني لقائم أسقي أبا طلحة
٩٦/١ ابن مربع الأنصاري
٩٥/١ أنس بن مالك
- إن اليوم يوم عاشوراء
أول بركة الحديث إعاة الكتب
٩٦/١ رجل
٤٣/٢ وكيع
- أوليس من نعم الله عليك أن تحدث
إياك وغلول الكتب
١٠٠/٢ ابن عباس
٤٣/٢ الزهري
- الباء
- الباب إذا لم تجمع طرقة
بلغنا أن أبا هريرة كان يحدث
بلغني أن عمر بن عبد العزيز كان
يكره أن يقول
٤١٢/١ ابن المديني
٥٤٢/١ ابن شهاب
- ٢٨٧/١ ابن أبي رواد
- التاء
- تحبون أن يكذب الله ورسوله؟
التدليس أخو الكذب
١١٢/٢ علي بن أبي طالب
٣٦١/١ شعبة
- تذكروا الحديث
تعيش لها الجهابذة
١٣٢/٢ علي وابن مسعود
٤٧٦/١ ابن المبارك
- تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة
٢٨٩/١ أبو هريرة

٤٦٤/٢	نافع	تزوج ابن عمر بنت خاله
٦٧٣/١	عائشة	تزوجني لست سنين
٢٤١/٢	علي بن المديني	توفي النبي ﷺ
٤٦٧/٢	الحميدي	ثلاثة أشياء من علوم الحديث
١١٥/٢	ابن عباس	حدث الناس كل جمعة مرة
		الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب
٤٦٥/١	ابن الجوزي	للعلم
١٣١/٢، ٥٣/١	ابن مهدي	الحفظ : الإتيان
٦٧/١	عبد الله بن عباس	الحمد لله هو الشكر لله
		خبر الضحاك بن سفيان في توريث
٩٥/١		امراة أشيم
١٤٤/٢	أبو علي الجياني	خص الله هذه الأمة بثلاثة أشياء
٥٧/٢	مكحول	دخلت أنا وأبو الأزهر
٥٨/٢	زيد بن الحبحاب	دخلت أنا وعبدان على الحسن
٥٥٨/٢	كرز التيمي	دخلت على الحسين بن علي أعوده
٢٦٨/٢	سعيد بن المسيب	رأيت عثمان قاعدًا في المقاعد
٥٦٨/٢	أبو علي النيسابوري	رأيت من أئمة الحديث أربعة
		رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين
١١٧/١	البخاري	يديه
		رب حديث سمعته بالبصرة فكتبته
١٢٦/١	البخاري	بالشام
٦٥/١	الحسن البصري	الرحمن اسم ممنوع
٤٧٤/٢	ميمون بن مهران	رفع إلى عمر صك
١١٣/٢	علي بن أبي طالب	روحوا القلوب

١٣٠/٢	أبو عاصم النبيل	الرياسة في الحديث بلا دراية
٢٤٩/٢	مجالد بن سعيد	سئل الشعبي عن أول من أسلم
٥٣٨/١	ثمامة بن حزن	سألت عائشة عن النبيذ
٤٧/٢	أشهب	سئل مالك أيؤخذ العلم
٥٨/٢	أبو أويس	سألنا الزهري عن التقديم والتأخير
١٨٦/٢	أحمد بن حنبل	سلوا أصحاب الغريب
١٢١/٢	شعيب بن الحباب	السماع من الرجال أرزاق
٥٨/٢	جرير بن حازم	سمعت الحسن يحدث بأحاديث
٦٠١/١	ابن وهب	سمعت مالكاً وقد سئل عن الكتب
١٧٨/٢	مالك	شر العلم الغريب
١٣/٢	عمر بن الخطاب	شر الكتابة المشق
٥٦٧/٢	يحيى بن معين	شعبة أعلم بالرجال
٦١٣/١	ابن عباس	شهد عندي رجال مرضيون
١٢٨/٢	يحيى بن معين	صاحب الانتخاب يندم
٥٦/١	أحمد بن حنبل	صح من الحديث سبعمائة ألف
٥٥/١	مسلم	صنفت هذا المسند الصحيح
١١٨/٢	رجل	ضيع ورقة ولا تضيعن شيخاً
١٤٤/٢	أحمد بن حنبل	طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف
١٠١/٢	معمر وحبيب بن أبي ثابت	طلبنا الحديث وما لنا فيه نية
٥٦٢/٢	عمر بن الخطاب	عدو الأئمة
٦٣/٢	ابن المبارك	علمنا سفيان اختصار الحديث
١٧٨/٢	ابن المبارك	العلم الذي يجيئك من هاهنا وهاهنا
١١٧/٢	أبو جعفر بن حمدان	عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة
٥٦٧/٢	قتيبة بن سعيد	فتيان خراسان أربعة

- الفجر : شهر المحرم
عبد الله بن عباس ٤٧٣/٢
- في كل أرض نبي كنيكم
عبد الله بن عباس ٣٦٨/١
- قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف
أبو زرعة الرازي ٢٤١/٢
- قبض رسول الله والمسلمون ستون ألفاً
الشافعي ٢٤٢/٢
- قد بقي قوم من الأعراب
أنس بن مالك ٢٢٩/٢
- قدمت المدينة فوجدت جزوراً قد
جزرت
- القراءة علي أثبت
القاسم بن أبي بزة ٣٠٥/١
- القراءة على العالم بمنزلة السماع منه
أبو عبيدة ٦٠٢/١
- قرب الإسناد قرب إلى الله
علي بن أبي طالب ٦٠٠/١
- محمد بن أسلم
الطوسي ١٤٥/٢
- كان ابن مسعود يذكر الناس في
كل يوم خميس
- أبو وائل ١١٥/٢
- كان الأئمة ثلاثة في زمن واحد
الخليلي ٥٦٨/٢
- كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث
أبو زرعة ٥٥/١
- كان إسحاق بن راهويه يملئ سبعين
ألف حديث
- علي بن خشرم ٥٧/١
- كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا
تذاكروا
- أبو سعيد الخدري ١٠٤/٢
- كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه
بالأظافر
- المغيرة بن شعبة ٢٧٧/١
- كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون
الصلاة
- أنس ٢٠٤/١

- كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم موسى بن إسحاق ٥٨٦/١
كان التاريخ في السنة التي قدم فيها
النبي ﷺ ابن عباس ٤٧٢/٢
كانت اليد لا تقطع في الشيء التافه عائشة ٢٧٦/١
كان الحسن وإبراهيم والشعبي يأتون
بالحديث على المعاني ابن عون ٥٨/٢
كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث الثوري ٥٨٦/١
كان حديث رسول الله ﷺ ينسخ أبو العلاء
بعضه بعضاً ابن الشخير ٣١٥/١
كان عمرو بن دينار يحدث بالحديث سفيان ٥٨/٢
كان عند هشيم عشرون ألف حديث يعقوب الدورقي ٥٨/١
كان لي على فلان بن فلان مال أبو اليسر ٤٠٣/٢
كان الماء من الماء رخصة أبي بن كعب ١٩٧/٢
كان نافع ينهاني أن أقول ابن أبي رواد ٢٨٨/١
كان هذا العلم كريماً الأوزاعي ٨/٢
كان الواحد من الحفاظ يحفظ
خمسائة ألف حديث الحاكم ٥٥/١
كانوا إذا أتوا الرجل نظروا إلى سمته النخعي ٥٠٧/١
كانوا يكرهون أن يحدثوا على غير طهر ضرار بن عمرو ١٠٢/٢
كان يؤمر بالسوط فيقطع ثمرته أنس ٢٧٢/١
كان يأمرنا ألا نأخذ إلا عن ثقة ابن عمر ٥٠٦/١
كان يحفظ على المسلمين حديث
النبي ﷺ ابن عمر ٢٣٦/٢

		كأنى أنظر إلى مائة ألف حديث في كتي
٥٧/١	إسحاق	كتبت إلى نافع فكتب إليّ
٦٦٤/١	ابن عون	كتبت بيدي ألف ألف حديث
٥٥/١	يحيى بن معين	كتبت عن رسول الله خمسائة ألف حديث
٥٥/١	أبو داود	كتبت بأصابعي عن مطين مائة ألف حديث
٥٧/١	أبو بكر بن أبي دارم	كتب معاوية إلى المغيرة
٦٦٤/١	ورّاد	كرهت أن أحدث عن رسول الله ﷺ وأنا مضطجع
١٠٣/٢	سعيد بن المسيب	كل شيء حدثت عن أبي هريرة فهو مرفوع
٢٨٧/١	ابن سيرين	كل من أنصف علم أن المحدثين بعده عيال
٥٩/١	ابن نقطة	كنت أكتب عند ذكر النبي ﷺ
٢٢/٢	حمزة الكنانى	كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك
٦٤٦/١	يزيد الرقاشى	كنا لا نعد صاحب حديث
٥٢/١	رجل	كنا لا نعدل بأبى بكر أحدًا
٢٤٥/٢	ابن عمر	كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر
١٧٨/٢	عبد الرزاق	كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به
	إبراهيم بن إسماعيل	كيف لا وقد وضعت في فضل علي
١٢٢/٢	ابن مجمع	
٤٧٨/١	غلام خليل	

٣٤٢/١	أحمد بن حنبل	كيف هذا سواء؟! ليس هذا بسواء
٤٦٨/١	الزهري	لا أعرف هذا الحديث
٤٧/٢	مالك	لا تأخذ إلا عمن يحفظ حديثه
٥٦٦/١	الشافعي	لا تحدث عن حي فإن الحي لا يؤمن
٥٤٩/١	ابن المبارك	لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت
٥٩٩/١	إبراهيم بن سعد	لا تدعون تنطعكم يا أهل العراق
١٢٦/٢	الخليل	لا تردن علي معجب خطأ
٤٩٦/٢	أبو تراب النخشي	لا تغتاب العلماء
		لا تفعل ، أحوج ما تكون إليه
١٣/٢	أحمد بن حنبل	يخونك
١٢٧/٢	عمر بن الخطاب	لا تتعلم العلم لثلاث
١٧٨/٢	أحمد بن حنبل	لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب
٥٤٨/١	مالك	لا تكلمهم ، ولا ترو عنهم
٢٨٢/١	عمرو بن العاص	لا تلبسوا علينا سنة نبينا
٣٦١/١	شعبة	لأن أزي أحب إلي من أن أدلس
٨٨/١	ابن عون	لا يؤخذ العلم إلا لمن شهد له بالطلب
٤٤/١	مالك	لا يؤخذ العلم عن أربعة
		لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل
٥٦٩/١	شعبة	الشاذ
٥٠٦/١	سعد بن إبراهيم	لا يحدث عن النبي إلا الثقات
١١٧/٢	الشافعي	لا يطلب العلم من يطلبه بالتملل
		لا يكون الرجل إمامًا وهو يحدث
١١١/٢	ابن مهدي	بكل ما سمع
١١٧/٢	يحيى بن أبي كثير	لا ينال العلم براحة الجسد

١٢٦/٢	مجاهد	لا ينال العلم مستحي ولا مستكبر لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث
١٢٧/٢	وكيع	حتى
٥٣/١	الزهري	لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة
٤٠٨/١	ابن مهدي	لأن أعرف علة حديث أحب إليّ
١٢٧/٢	ابن المبارك	لعل الكلمة التي فيها نجاتي لقد أتى على الناس زمان
٣٠٧/١	ابن سيرين	وما يسأل عن لقد كان يستحب أن يقرأ الأحاديث
١٠٢/٢	قتادة	على طهارة
٥٤٨/١	الشافعي	لم أر أشهد بالزور من الرافضة لما استعمل الرواة الكذب استعملنا
٤٦٨/٢	سفيان الثوري	لهم التاريخ
٤٦٨/٢	حسان بن يزيد	لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ
٤٨٨/١	رجل	لم يحدثني أحد ولكني رأيت الناس
٦٥/١	جابر بن زيد	الله هو الاسم الأعظم
٦٢٣/١	شعبة	لو جازت الإجازة لبطلت الرحلة
١٢٤/١	الدارقطني	لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء
١٢٨/٢	أبو حاتم	لو لم نكتب الحديث من ستين وجهًا
١٦١/٢	ابن المبارك	ليس جودة الحديث قرب الإسناد ليس من أهل الحديث أحد إلا وفي
٩٦/٢	ابن عينة	وجهه نظرة
١٧٨/٢	الزهري	ليس من العلم ما لا يعرف
٤٣/٢	الفضيل	ليس من فعال أهل الورع

١٠٣/٢	ابن المبارك	ليس هذا من توقير العلم
١٢٨/٢	ابن المبارك	ما انتخبت على عالم قط إلا ندمت
		ما أخذت في كتاب «الجامع»
١٦٨ ، ١٣٢/١	البخاري	إلا ما صح
		ما أعلم عملاً أفضل من طلب
١١٧/٢	سفيان الثوري	الحديث
		ما أعلم في الأرض كتاباً أكثر
١٢١/١	الشافعي	صواباً من كتاب مالك
		ما أنت بمحدث قومًا حديثًا
١١٣/٢	ابن مسعود	لا تبلغه عقولهم
		ما بالبصرة أعلم من بشر بن
١٢٥/١	أحمد بن حنبل	المفضل
٥٦٧/٢	حجاج بن الشاعر	ما بالمشرق أنبل من أربعة
		ما تحت أديم السماء أصبح من
١٢٤/١	أبو علي النيسابوري	كتاب مسلم
١٢٨/٢	ابن المبارك	ما جاء من متق خير قط
١٢٣/٢	القاسم بن سلام	ما دقت على محدث بابه قط
٤٧٦/١	يحيى القطان	ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه
		ما في هذه الكتب أجود من كتاب
١٢٦/١	ابن خزيمة	محمد بن إسماعيل
		ما قرئ «صحيح البخاري» في شدة
١٢٨/١	رجل	إلا فرجت
١٠١/٢	سفيان الثوري	ما كان في الناس أفضل من طلب الحديث
١١٨/١	مالك	ما كان لله بقي

١٢٢/٢	أحمد بن حنبل	ما كتبت حديثًا إلا وقد عملت به
٥٧/١	الشعبي	ما كتبت سوداء في بيضاء
٤٧٢/٢	عمر بن الخطاب	متى نكتب التاريخ؟
		مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف
٦٨/٢	حماد بن سلمة	النحو
		مجالس العلم تحتضر بالخشوع
١٠٣/٢	مالك	والسكينة
١٣٢/٢	أبو سعيد الخدري	مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن
١٣٢/٢	ابن عباس	مذاكرة العلم ساعة خير من إحياء ليلة
٤٠٩/١	ابن مهدي	معرفة علة الحديث إلهام
٥٦٧/٢	أحمد بن حنبل	المتثبتون في الحديث أربعة
٢٨٣/١	ابن مسعود	من أتى ساحرًا أو كاهنًا
٦٢٩/١	عمر بن الخطاب	من أدرك وفاتي من سبي العرب
٩٦/٢	أبو الحسن شبويه	من أراد علم القبر فعليه بالأثر
١٣٣/٢	رجل	من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ
١٢٥/٢	ابن معين	من بخل بالحديث وكنم على الناس
٤٣/٢	سفيان الثوري	من بخل بالعلم ابتلي بإحدى ثلاث
١٢٥/٢	ابن المبارك	من بخل بالعلم ابتلي بثلاث
١٢٦/٢	عمر بن الخطاب	من رق وجهه رق علمه
١١٦/٢	حماد بن سلمة	من طلب الحديث لغير الله
٦٨/٢	شعبة	من طلب الحديث ولم يبصر العربية
١٧٨/٢	أبو يوسف	من طلب العلم بالكلام تزندق
١٣٢/٢	الزهري	من طلب العلم جملة فاته جملة

من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى	
أموال الدين	أبو عاصم النبيل ١١٧/٢
من كتب ولم يعارض	يحيى بن أبي كثير
	والأوزاعي ٢٤/٢
من لا يعرف لأستاذه لا يفلح	أبو يوسف القاضي ١٢٤/٢
من لم يحتمل ذل التعليم ساعة	الأصمعي ١٢٧/٢
من لم يحفظ الحديث	هشيم ٤٧/١
من لم يكتب عشرين ألف حديث	أبو بكر بن
إملاء	أبي شيبة ٤٧/١
نحن قوم لنا شرف	محمد بن المثنى ٢٠٣/٢
نعم النساء نساء الأنصار	عائشة ١٢٦/٢
نور الكتاب إعجابه	الأوزاعي ٨/٢
النزول شؤم	ابن المديني ٢٨٦ ، ١٦٠ / ٢
هاتوا من أشعاركم	الزهري ١١٣/٢
هتف العلم بالعمل	علي بن أبي طالب ٣٠٨/٢
وجدت عامة علم رسول الله ﷺ	
عند هذا الحي	ابن عباس ١٢٣/٢
وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ	حماد بن زيد ٤٨١/١
وضعت فيكم أربعة آلاف حديث	عبد الكريم بن
	أبي العوجاء ٤٨١/١
وضعتها أرغب الناس فيها	ميسرة بن عبد ربه ٤٧٧/١
وهل يعنون بذلك إلا سنته	سالم ٢٨١/١
«ويح» : كلمة رحمة	الحسن ٢٩٧/٢
«ويه» اسم شيطان	إبراهيم النخعي ٥٦٨/١

١٠٣/١	يحيى بن بكير	يا أبا زرعة ليس ذا زعزعة
		يا أصحاب الحديث أدوا زكاة
١٢١/٢	بشر الحافي	هذا الحديث
٥٣٨/١	سويد بن غفلة	يا أمير المؤمنين إني مررت بقوم
٤٢/٢	أبو أحمد الفرضي	يا بني عليك بالصدق
		يا بني لا تدخل في أمر إلا بعد
١٤٠/٢	البخاري	معرفة حدوده
١٢٠/٢	أحمد بن حنبل	يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين
	أبو عبد الله	يستحب كتب الحديث في العشرين
٥٨٦/١	الزبيدي	
٥٤٨/١	يزيد بن هارون	يكتب عن كل صاحب بدعة
		يمنوني الخير الكثير ، وليتني
٩٧/٢	أبو الأحوص	نجوت كفافاً

* * *

فهرس الأعلام والرواة

الاسم	رقم الصفحة	الاسم	رقم الصفحة
الألف		إبراهيم بن الحجاج السامي	٤٢/٢
أبي اللحم الغفاري	٥٥٦/٢	إبراهيم الحربي	٦٢٣/١
الآجري	٥٨/١ ، ١٢٨/٢	إبراهيم الخوزي	٢٦٦/١ ، ٤٥١/٢
آدم بن أبي إياس	٤٥٤/١ ، ٤٢٠/٢	إبراهيم بن سعد	٢٨٧/٢ ، ٢٩٤
آدم بن عينة	٢٩١/٢	إبراهيم بن سويد النخعي	٢٧٦/٢
الأمدي	٢٧٥/١ ، ٣٦٤ ، ٥٢٧	إبراهيم بن أبي سويد الزارع	٤٢٠/٢
	٦٠٩ ، ٦٦٣ ، ٢١٣/٢	إبراهيم بن أبي طالب	٥٦٨/٢
	٢٢٩ ، ٢٣٣	إبراهيم بن طهمان	٤٢١/١ ، ٥٤٩
أبان بن تغلب الكوفي	٥٥٠/١	إبراهيم بن عبد الله بن	
أبان بن عثمان	٢٧٥/٢ ، ٢٩٠	أبي طلحة	٢٩٥/٢
أبان بن أبي عياش	٢٦٦/١ ، ٤٩٧	إبراهيم بن عبد الرحمن	
	٥٢٦ ، ٩٢/٢	العذري	٥٠٩/١
الآباء بن قيس الأسدي	٢٧٣/٢	إبراهيم بن عبد الرحمن	
ابن الآبار	١٤٣/٢	المخزومي	٥٣٦/١
إبراهيم بن أدهم	١٢١/٢	إبراهيم بن عينة	٢٩١/٢
إبراهيم بن إسماعيل	١٦٧/١	إبراهيم بن فهد	٣٧٧/١
إبراهيم بن إسماعيل ابن علي	٩٢/١	إبراهيم بن محمد بن برة	
إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع	١٢٢/٢	الصنعاني	٥١٢/٢

أحمد بن إسحاق الحضرمي ٤٢٠/٢	إبراهيم بن محمد بن عبد الله
أحمد بن إسماعيل السهمي ٣١٢/٢	ابن سويد ٥١٢/٢
أحمد بن أيك الدمياطي ٤٦٧/٢	إبراهيم المروزي ١٠٨/٢
أحمد بن جعفر التستري ١٠٦/٢	إبراهيم بن معقل ١٤٠/١
أحمد بن جعفر بن حمدان ٤١٢/٢	إبراهيم بن موسى الرازي ٤٠١/١
أحمد بن حنبل ١٠٣/١ ، ٢٩٨ ، ٥٠٣ ، ٣٥١/٢ ، ٥٠٨ ، ٤٤٧ ، ٥١١ ، ٥١٣	إبراهيم بن ميسرة ٢٨٢/٢
أحمد بن أبي سريج الصبّاح ٣٩٤/٢	إبراهيم النخعي ٩٩/١ ، ١٠٢ ، ٣١٢ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٢٧٦ ، ٩٨/٢ ، ٦٤٨
أحمد بن سليمان النجاد ٥١٤/٢	إبراهيم بن يحيى ٥٢٣/١
أحمد بن سنان ٣٩٦/٢	إبراهيم بن أبي يحيى ٥٢٤/١
أحمد بن صالح الشمومي ٦١٢/١ ، ٥٦٦ ، ٤٩٨ ، ٤٩٧/٢	أبيض بن حمّال المأربي ٣٨١/٢
أحمد بن عاصم البلخي ٥٣٦/١	أبي بن عباس بن سهل ١٩٨/١
أحمد بن عبد الرحمن ٢٣٨/٢ ، ٤٨٨/١ ، ٢٣٩ ، ٣٤٦	أبي بن العباس ٢٥٧/١
أحمد بن عبد الله الضبي ٤١٨/٢	أبي بن عمارة المدني ٥٥٦/٢
أحمد بن عجيان ٣٢٧/٢	أبي بن كعب ٢٣٨/٢ ، ٤٨٨/١ ، ٢٣٩ ، ٣٤٦
أحمد بن عمران البصري ٣٦٥/٢	الأثرم ٢٩٨/١
أحمد بن عمير الدمشقي ١٥٥/٢	ابن الأثير ٩٠ ، ٤٨/١ ، ٢٢٩/٢ ، ٥٢٦ ، ٦٥٠
أحمد بن عيسى المصري ١٣١/١	الأجدع بن مالك الهمداني ٢٧٣/٢
	أحمد بن آدم الجرجاني الخلنجي ٣٦٢/٢
	أحمد بن إبراهيم الموصللي ٤١٨/٢

أحمد بن كامل القاضي	٥١٤/٢	أرطبان المزني	٢٧٣/٢
أحمد بن أبي المجد	٤٧٢/١	أرقم بن شرحبيل	٢٨٩/٢
أحمد بن محمد بن الحجاج		الأزدي	٤٩٤/٢
ابن رشدين	٢٦٦/١	أزهر بن مروان الرقاشي	٤١٨/٢
أحمد بن محمد الحمال	٣٨٠/٢	أسامة بن حفص المدني	٥٣٦/١
أحمد بن محمد بن شبويه	٥١٢/٢	أسامة بن زيد	٣٤٦/٢
أحمد بن محمد الموصلي	٣٦٦/٢	أسباط بن محمد	٥٠٥/٢
أحمد بن المظفر البكري	٤١٠/٢	أسباط بن نصر	١٣١/١
أحمد بن المقدم العجلي	٤١٨/٢	أسباط أبو اليسع	٥٣٦/١
أحمد بن عبد الملك الحراني	٤١٨/٢	ابن إسحاق	١١٨/١ ، ١٣٠ ،
أحمد بن ميسر المالكي	٦٢٥/١		٢٣٣ ، ٤٧٧
أحمد بن يحيى البلاذري	٥١٤/٢	إسحاق بن إبراهيم الدبري	٥١٢/٢
أحمد بن يوسف السلمي	٣٦٩/٢ ،	إسحاق الأزرق	٥٠٤/٢
٤٥١		إسحاق بن أبي إسحاق	
أحمد بن يونس	٥١٦/١	السيبي	٥٣٧/٢
أحمر بن جزء البصري	٥٥٧/٢	إسحاق بن أبي إسرائيل	٤١٨/٢
الأحنف	٢٧٢/٢	إسحاق بن بشر الكاهلي	٤٨٧/١
ابن الأخرم	١٢٦/١ ، ١٣٤ ،	إسحاق بن بشير الحربي	٦١٤/١
	١٣٨ ، ١٤١ ، ١٥١	إسحاق بن راهويه	١٤٩/١ ،
الأخفش	٧٣/٢		٢٥١ ، ٥٠٨ ، ٥٦٧ ،
أدرع السلمي	٥٥٧/٢		٩٦/٢ ، ٤٨٤ ، ٥١١ ،
أرطاة بن سهية	٢٧٣/٢	إسحاق بن سعد بن أبي وقاص	٢٩٤/٢
أرطاة بن كعب الفزاري	٢٧٣/٢	إسحاق بن سويد العدوي	٥٥٠/١

- إسحاق بن عبد الله بن
 أبي طلحة ٤١٥/١ ، ٢٩٥/٢
 إسحاق بن أبي عمر بن سليط ٤٢٠/٢
 إسحاق بن عيسى الطباع ٤١٨/٢
 إسحاق بن منصور السلوي ٤٢٠/٢
 إسحاق بن نجيج الملطي ٤٩١/١
 إسحاق بن يزيد الهذلي ٥٥٨/٢
 أسد بن موسى ١١٩/١
 ٢٩٥/٢
 إسحاق بن علي ٤٤٣/٢ ، ٥٦٦
 إسرائيل بن يونس ٣٥٠/١ ، ٦٤٩
 ٥٠٣/٢
 أسعد بن زرارة ٤٥٨/٢
 أسلم (مولى عمر) ٢٧٢/٢
 أسماء بن حارثة ٥٤٩/٢
 أسماء بن رثاب ٥٤٩/٢
 إسماعيل بن أبان ٥٥٠/١
 إسماعيل بن أحمد العراقي ١٥٩/٢
 إسماعيل بن إسحاق القاضي
 المالكي ٤٣/٢
 إسماعيل بن أمية ٤٢٩/١
 إسماعيل بن أبي أويس ١٩٧/١
 ٣٠٠/٢
 إسماعيل بن بشير المدني ٥٥٨/٢
 إسماعيل بن أبي حكيم ١١١/١
 إسماعيل بن أبي خالد ١٠٩/١ ،
 ٣١٢ ، ١٢٤/٢
 إسماعيل بن زكريا الخلقاني ٥٥٠/١
 إسماعيل بن زيد ٢٧٤/٢
 إسماعيل الصفار ٦١٥/١
 إسماعيل بن عبد الله ابن
 أبي طلحة ٢٩٥/٢
 إسماعيل بن علي ٤٤٣/٢ ، ٥٦٦
 إسماعيل بن عياش ٥٨/١ ، ٤٦٦/٢
 إسماعيل بن يوسف القيسي ١٥٧/٢
 الإسماعيلي ١٣٤/١ ، ١٥٥ ،
 ١٩٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ،
 ٥١٥ ، ٨٨/٢
 الإسنوي ٥٦٠/١
 الأسود بن العلاء بن الجارية ٣٨٧/٢
 الأسود بن هلال المحاربي ٢٧٢/٢
 الأسود بن يزيد النخعي ٩٩/١
 أسيد بن أبي أسيد ٥٠٨/٢
 أسيد بن حضير ٣٨٩/٢ ، ٤٥٨
 أسيد بن ظهير بن الحارث ٤٦٢/٢
 الأشج ٤٩١/١

الأشعث بن إسحاق	٤١٨/٢	أنس بن مالك	٢٣٦/٢ ، ٢٣٩ ،
الأشعث بن قيس	٢٢٧/٢ ، ٣٥٤		٢٥٥
أشهب	٦٤٨/١	الأوزاعي	١١٢/١ ، ١٥٠ ، ١٨٤ ،
أصرم بن حوشب	٤٨٥/١		٣٥٦ ، ٤١٦ ، ٥٠٨ ،
الأصطخري	١٦٨/١		٦٥٨ ، ٤٨٤/٢ ، ٥٦٤ ،
الأصمعي	١٢٧/٢ ، ١٨٦	أوس بن مغراء السعدي	٤٨٢/٢
الأصم	٢٥٥/١	أوس بن خالد البصري	٥٣٦/٢
الأصيلي	١٩٦/١	أوس بن أبي أوس	٥٣٧/٢
ابن الأعرابي	٢٨٠/١	أوسط البجلي	٢٧٢/٢ ، ٣٣١ ،
الأعرج	١١٠/١ ، ١٦٤ ، ٢٥٧	أويس القرني	٢٧٢/٢ ، ٢٧٥ ،
الأعمش	٤٥/١ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ،	أيوب السختياني	١٠١/١ ، ١٠٨ ،
	٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٥٦ ،		١١٠ ، ٣٢١ ، ٤١٥ ، ٦٦٣ ،
	٢/١١٠ ، ١٦١ ، ٢٦٤ ،		٢/٥٢ ، ٢٨٢ ،
	٥١٠ ، ٥٦٤	أيوب بن بشير	٤٣٢/٢
الأغر المزني	٤٢٤/١ ، ٣١٩/٢	أيوب بن عائذ الطائي	٥٤٩/١
أفلح بن حميد	٩٩/١	أيوب بن كريز	٣٧٦/٢
الأقرع بن حابس	٤٥٦/٢	الباء	
ابن الأكفاني	٣٧/٢	الباجي	٩٧/١
إلكيا الطبري	٢٢٠/١	البارزي	٧١/١
أمية بن خالد	٢٣٧/١ ، ٥٠٧/٢	ابن باقا	٦١٨/١
أمية بن عبد الله الأموي	٥٥٠/٢	الباقلاني	٦٠٧/١ ، ١٦٨/٢ ،
أنس بن سيرين	٢٩٢/٢	بجالة بن عبدة التميمي	٣٩٨/٢
أنس بن عفراء	٢٩٤/٢	بحر بن نصر	٢٠٥/١

البخاري	٩٦/٢ ، ٥٢٠	بشر بن معاذ	٤١٨/٢
البدر بن جماعة	٣٩/١ ، ٢٢٩	بشر بن المفضل	٤٣٢ ، ٤٢٩/١
	٧٦/٢		٥٠٧/٢
البراء بن معرور	٤٥٨/٢	بشير بن الخصاصة	٤٤٤/٢
البرديجي	١١٤/١ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠	بشير بن كعب العدوي	٣٨٥/٢
البرقاني	١٥١/١ ، ١٥٥ ، ٥١٦/٢	بشير بن يسار المدني	٣٨٥/٢
بركة بن العريان	٥٤٩/٢	البغوي	٤٨/١ ، ١٥٣ ، ٢٤٢ ،
البرماوي	٢٥٣/٢		٤١٠/٢ ، ٢٤٣
ابن برهان	١٨٧/١ ، ٢١٩	بقي بن مخلد	١٤٩/١
البرهان التنوخي	٣١٢/٢	بقية بن الوليد	٣٥٥/١
بريدة بن الحصيب	٥٤٩/٢	بكر بن وائل بن داود	٢٩٦/٢
برير بن عسرة	٣٤٨/٢	بكير بن الأشج	٢٨٢/٢
بزيع بن حسان	٤٨٨/١	بكير بن أبي السميظ	٢٧٦/٢
بسر بن حجاج القرشي	٥٥٧/٢	بلال بن حمامة الحبشي =	
بسر بن سعيد	٣٨٣/٢	بلال بن رباح	٤٤٢ ، ٢٥٢/٢
بسر بن عبيد الله	٢١٧/٢ ، ٢١٨	بلال بن سعد	٣٧٧/٢
	٣٨٣	بلال بن عبد الله بن عمر	٢٧٥/٢
بسر بن محجن الديلي	٣٨٣/٢	البلقيني	٦٠/١ ، ١٠٤ ، ١١٦ ،
ابن بسام	٥٦٨/١		١٨٨ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٦٠ ،
بشر بن ثابت البزار	٤٠١/٢		٢٦٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٣٠٤ ،
بشر بن الحارث	١٠٣/٢ ، ٢٩٤		٤٦٤ ، ٦٢٩ ، ٦٣٣ ، ٦٤٩ ،
بشر الحافي	١٢١/٢		٦٧٥ ، ٤٥/٢ ، ٦٤ ، ٨٥ ،
بشر بن السري	٥٥٢/١ ، ٤٢٠/٢		٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ٢٦٨ ،

٢٩٥/٢	تمام بن العباس	٥٥٤ ، ٥٥٢ ، ٥٥١ ، ٥٣٠
٢٩٤/٢	تميم بن الحارث بن قيس	٥٧٠
٢٩٦/١	التنوشي	بنان بن محمد الحمال الزاهد ٣٨٠/٢
٣١٢ ، ٢٣٣/١	التمي	٥٠٨/٢
٥٢٧ ، ٥٠١ ، ١١٤/١	ابن تيمية	بندار ٩٨/٢ ، ٤٠٠/١
٥٧٠ ، ٤٤٥/٢ ، ٥٤٩	الشاء	بهز بن أسد ٤٢٠/٢ ، ٥٥٠/١
		بهز بن حكيم ٣٠٦/٢ ، ٢٣٣/١
١٢٣ ، ١١١/١	ثابت البناني	بهلول بن عبيد الكندي ٤٨٥/١
٢٨٢ ، ٩٢/٢ ، ٤١٥		٤٩٢
٢٨٢/٢	ثابت بن عجلان	١٤٤/٢
٣٥٤/٢	ثابت بن قيس	بيان بن سمعان النهدي ٤٨٢/١
٤٨٧/١	ثابت بن موسى	بيان بن عمرو ٥٣٦/١
٢٥١/٢ ، ٤٨٩/١	الثعلبي	البيضاوي ٤٨٩/١
٤١٤/١	الثقفي	البيهقي ٣٠٣/١
٢٩٥/٢	ثمامة بن أنس	الشاء
٥٣٨/١	ثمامة بن حزن القشيري	التاج ابن السبكي ١٣٩ ، ٤٧/١
٢٧٢/٢		التاج ابن يونس ٤٣/١
٤٥١/١	ابن ثوبان	التبريزي ٢٤٣ ، ٢٢٢ ، ٦٠/١
٣٥٧/١	ثور بن زيد الديلي	٣٢٨
٤٣٣/٢		٢٠/٢
٥٥١/١	ثور بن زيد المدني	التجبي
٥٥١/١	ثور بن يزيد الحمصي	تدوم بن صبح الكلاعي ٣٣١/٢
٤٣٣/٢	ثور بن يزيد الكلاعي	تقي الدين السبكي ٥١/١
		تقي الدين الشمي ٢٣٢ ، ١٠٣/١

الجيم	جعفر بن حميد بن
جابر بن إسماعيل الحضرمي ٥٣٥/١	عبد الكريم ١٤٩/٢
جابر الجعفي ٢٦٥/١ ، ٣٨٤ ، ٦٤٩	جعفر بن أبي طالب ٢٩٠/٢ ، ٥٦٠
جابر بن عبد الله ٢٣٦/٢ ، ٢٣٩	جعفر بن عبد الواحد
جابر اليماني ٢٧٢/٢	الهاشمي ٤١٥/٢
الجاحظ ٤٨٣/١	جعفر بن علي الهمداني ٣٨١/٢
ابن الجارود ١٤٩/١ ، ٣٩٢/٢	جعفر بن عون ٥٠٧/٢
جارية بن قدامة ٣٨٧/٢	جعفر بن محمد ١٠٩/١
جبارة بن المغلس ٤١٨/٢	الجلودي ٥٤٠/١
جبيب بن الحارث ٣٢٨/٢	ابن جماعة ٤٠/١ ، ٤١ ، ٦٠ ، ٨٥ ، ١٣٥ ، ١٤٦ ، ٢٣١ ، ٢٢٣ ، ٢١٧ ، ٣٢٧ ، ٢٧١ ، ٢٥١
جبير بن الحويرث ٢٧٢/٢	٩٠/٢
جبير بن نفيير الحضرمي ٢٧٢/٢	جمال الدين الإسنوي ٦٣٠/١
جحا ٣٣١/٢	جمال الدين الصابوني ٣٧٢/٢
ابن جريج ٣٤٦/٢ ، ٥٠٨ ، ٥٤٦	الجمال الكناني ١٥٥/٢
ابن جرير الطبري ٣٠٠/١ ، ٣٠٧	جمال الدين المزي ٥١/١
٢٠١/٢ ، ٦٥٨	٣٤٨/٢ ، ٥٧٠
جرير بن حازم ٤٩٧/١ ، ٤٩٨	١٢٨/١
٢٨٢/٢ ، ٦٤٩ ، ٥١٠	ابن أبي جمرة ١٢٨/١
جرير بن عبد الله البجلي ٢٣٠/٢	جندب البجلي ٥٤٧/٢
جرير بن عبد الحميد ٥٥٠/١	جهم بن صفوان ٥٥٢/١
٥٠٣/٢	٤٩٩/١
جعفر بن برقان ١٨٥/١	الجوزقاني

٣١٦/٢	الحارث الصنابحي	١٥١/١	الجوزقي
٢٩٥/٢	الحارث بن العباس	١٦٧ ، ١٣٦/١	ابن الجوزي
٢٣٣/١	الحارث بن عبد الله	٢٥٣ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨	
٤٨٦/١	الحارث بن كلفة	٤٧٢ ، ٤٧١	
١٢٣ ، ٩٠ ، ٦٠/١	الحازمي	٤٠٩ ، ٢٩٩/٢	
١٧٣ ، ١٤٧ ، ١٣٤		٢٤٠ ، ١٨٧/٢	الجوهري
١٩٤/٢ ، ١٨٤ ، ١٧٥		٥٤٩/٢	جويرة بن أسماء الضبيعي
٥٢٥ ، ٥٠١ ، ٢٠٩		٥٣٤/١	جويرة بن قدامة
١٧١ ، ٥٩/١	الحاكم النيسابوري	١٨٦/١	الجويني (إمام الحرمين)
٢٦٠ ، ٢٤٣ ، ٢٣٣		٥١٦ ، ٢٩٧ ، ٢٢٠	
٥١٦ ، ٤٩٠/٢		٥٩٧ ، ٥٢٧ ، ٥٢٢	
٤١٨/٢	حامد بن عمر البكراوي	٢٣٤/٢ ، ٦٥٧ ، ٦٠٧	
٢٠٩ ، ١٧١/١	ابن حبان	٣٧٦/٢	الجباني
٣٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٣٣		٣٣١/٢	جيلان بن فروة
٥٤٤ ، ٤٩٤		٥٦٨/٢	ابن أبي حاتم
٣٩٠/٢	حبان بن العرقه	٥٢٧ ، ٥٢٠/١	ابن الحاجب
٢٨٢/٢	حبان بن عطية السلمي	٢٢٩ ، ٢١٣/٢ ، ٦٢٨ ، ٦٠٩	
٣٩٠		٤٩١/١	الحارث بن أبي أسامة
	حبان بن هلال	٢٦٥ ، ١٦٦/١	الحارث الأعور
٤٢٠ ، ٣٩٠/٢	الباهلي	٥٦٣/٢ ، ٥٢٦ ، ٣٨٤	
٣٩٠/٢	حبان بن منقذ	٢٩٤/٢	الحارث بن الحارث بن قيس
	حبان بن موسى السلمي	١١٢/١	الحارث بن سويد
٣٩٠/٢	المروزي	٢٦٥/١	الحارث بن شبيل

٥٤١/٢	ابن علي	١١٣/١	حبيب بن أبي ثابت
٣٠٨ ، ٣٠٥/١	الحسن البصري	١٠٣ ، ١٠١ ، ٩٦/٢	
٤٥١ ، ٣١٠ ، ٣٠٩		٢٨٢/٢	حبيب بن أبي موسى
٢٧٥/٢ ، ٥٣٧ ، ٤٨٦		٣٨٣/١	حبيب بن أبي حبيب
٥٦٤ ، ٥٦٢		٣٥٨ ، ٢٣٣/١	حجاج بن أرطاة
٤٢٠/٢	الحسن بن بلال	٢٩٤/٢	الحجاج بن الحارث بن قيس
٤٤٨/٢ ، ٣٩٠/١	الحسن بن دينار	٥٤١/٢	الحجاج بن الحجاج الأسلمي
٥٥١/١	الحسن بن ذكوان	١٠٧/١	حجاج بن الشاعر
٤١٩ ، ٢١٨/٢	حسن بن الربيع	٣٤٦/١	حجاج بن موسى الأعور
٢٥١ ، ١٤٩/١	الحسن بن سفيان	٥٠٧/٢	
٥٦٧/٢	الحسن بن شجاع	٣١٠/١	الحجاج بن يوسف الثقفي
٦٤٩/١	الحسن بن صالح	٥٤١/٢	حجر بن حجر الكلاعي
٤٠٠/٢	الحسن بن الصباح البزار		الحاء
٢١٠/١	الحسن بن عبد الواحد	٥٥٧/٢	حدر بن أبي حدر
٩٩/٢ ، ٦٧٦/١	الحسن بن عرفة	٣٥٥/٢	حذيفة بن اليمان
٣٥٤ ، ٢٢٨/٢	الحسن بن علي	٤٣٣/١	حريث بن عمار
	الحسن بن عيسى		حريز بن عثمان الرحبي الحمصي
٥٢٠/٢	الماسرجسي	٣٨٧ ، ٢٨٢/٢ ، ٥٥٠/١	
٥٥٨/٢	الحسن بن قيس	١٤٩ ، ١٢٧/١	ابن حزم
٤٠٠/١	الحسن بن مكرم	١٤٣/٢ ، ٦٢٤	
٤٢٠/٢	الحسن بن موسى	٤٨٠/٢	حسان بن ثابت
٦٢٣/١	حسين (القاضي)	٥٥١ ، ١١٢/١	حسان بن عطية
٣٦٨/٢	الحسين بن أحمد		الحسن بن الحسن بن الحسن

٣٩٤/٢	حكاه بن سلم الرازي	٥٣٦/١	الحسين بن الحسن بن يسار
٢٦٦/١	الحكم بن أبان	٣٦٨/٢	الحسين بن حماد
٣١٨/٢	الحكم بن الأعرج	٣٦٤/٢	الحسين بن داود المصيصي
٤٤٥/١	الحكم بن سفيان		الحسين بن عبد الأعلى
٥٣٦/١	الحكم بن عبد الله المصري	٥١٢/٢	الصنعاني
٥١٥ ، ٣٢١/١	الحكم بن عتيبة	٤١٩/١	حسين بن عرفطة
٥٤٦ ، ٢٨٢/٢		٤٢٠/٢	الحسين بن عروة
٤٧٩/٢	حكيم بن حزام	٣٥٥ ، ٢٢٨/٢	الحسين بن علي
	حكيم بن عبد الله القرشي		الحسين بن محمد بن حاتم
٣٩٢/٢	المصري	٣٦٨/٢	البغدادي
١٥٥/٢	الحلاوي	١١٢/١	الحسين بن واقد
٧١/١	الحليمي	٤١٩/٢	الحسين بن الوليد
٢٩٤/٢	حمران بن حارثة بن سعد	١٣٨/١ ، ٢٥٤ ،	الحسيني
٥٦١/٢	حمزة بن عبد المطلب	٥٧٠ ، ٥٦٩	
	حمزة بن عبد الله بن		حصين بن عبد الرحمن
٢٩٣ ، ٢٧٤/٢	عمر	٥٠٩/٢	الكوفي
٦١٦/١ ،	حمزة بن محمد الكناني	٢٣١/٢	الحصين بن عمر الأحمسي
٣٢٢/٢ ،		٥٥٠/١	حصين بن نمير الواسطي
٥٧٤ ، ٥١٤		٤١٩/٢	حفص بن عمر الحوضي
٢٩٠/٢	حمزة بن المغيرة	٢٦٦/١	حفص بن عمر العدني
٤٤٦/٢	حمل بن سعدانة الكلبي	٤٣/٢ ، ١٩٥/١	حفص بن غياث
٤٤٦/٢	حمل بن مالك بن النابغة	٥٤٣/١	حفص الفرد
٢٣٢/٢	حممة بن أبي حممة	١٣١/١	حفص بن ميسرة

٥٤٨/٢	حميري بن بشير الحميري	٤١٩/٢	حماد بن أسامة
٣٤٧/٢	حميل	١١٠ ، ١٠٨/١ ،	حماد بن زيد
٥٦٦/٢	حنبل بن إسحاق	٩٦/٢ ، ٤٩٨ ، ٣٧١	
١١٠/٢	الحناط	٥٦٤ ، ٥٠٤ ، ٤١٨	
٤٣٦/٢	حنان الأسدي	٣٢٢/٢	حماد بن السائب
٤١٩/٢	حوثرة بن محمد المنقري	١٢٣ ، ١١١/١ ،	حماد بن سلمة
٤٨٠/٢	حويطب بن عبد العزى	٤٨٣ ، ١٧٥ ، ١٤٩	
٤٣٦/٢	حيان الأسدي	٥٠٤ ، ٤١٨/٢ ، ٤٩٥	
٤٨٥/١	ابن أبي حية	٤٧٤ ، ١٤٠/١	حماد بن شاعر
٥٣٩/٢	ابن حيويه	٤٨٥/١ ،	حماد بن عمرو النصيبي
	الخاء	٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٠	
٢٧٤/٢	خارجة بن زيد	٣٥٩/١	حماد القصار
٤٨٥/٢	خالد بن أحمد الذهلي	٣٨١/٢	حمال بن مالك الأسدي
٥٠٧ ، ٥٠٥/٢	خالد بن الحارث	٤٨٠/٢	« حمنز » أو « حمنز »
٤١٩/٢	خالد بن خدّاش	١٤٠/١	الحموي
٤٥٢/٢ ، ٤٢٣ ، ٢٣٦/١	خالد الحذاء	٤٣٢/١	حميد بن الأسود
٢٥٣/٢	ابن خالويه	٦٤٩ ، ٤١٤/١ ،	حميد الطويل
٢٥٢/٢	خالد بن سعيد بن العاص	٢٨٢/٢	
٥٥٠/١	خالد بن سلمة الفافا	٣١٦/٢	حميد المزني
٢٩٢/٢	خالد بن سيرين	٤١٩/٢	حميد بن مسعدة
٢٩٤/٢	خالد بن عفراء	٣١٩/٢	حميد بن هلال العدوي
٢٠٢/٢	خالد بن علقمة	١٥٤ ، ١٥٠/١ ،	الحميدي
٢٧٢/٢	خالد بن عمير العدوي	٣٤٢ ، ٢٩٨	

خالد القسري	٤٨٢/١	خلف بن أحمد السجزي	٥٤٣/٢
خالد بن مخلد القطواني	٥٥٠/١	خلف بن تميم	٦٢٠/١
خالد بن معدان	٤٦٦/٢	خلف بن خليفة	٢٧٨ ، ٢٦٤/٢
خالد الواسطي	٥٠٣/٢	خلف بن سالم المخرمي	٦٢٠/١
خباب بن الأرت	٢٥٢/٢	خلف بن سليمان النسفي	٥٤٣/٢
خباب صاحب المقصورة	٥٣٥/١	خلف بن عمر الأخفش	٣٦٦/٢
خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب		خلف بن محمد الواسطي	٥٤٣/٢
خبيب بن عدي	٣٩١/٢	خلف بن موسى بن خلف	٥٤٣/٢
خراش الدارمي	٤٩١/١	خلف بن هشام البزار	١٠٨/١ ، ٤٠٠/٢
خراش بن حارثة بن سعد	١٤٧/٢	الخلال	٦٤/٢ ، ٤٢٢/١
ابن خزيمة	١٢٦/١ ، ١٧١ ، ٢٠٩ ، ٢٣٣ ، ٤٩٤	ابن خلاد	١٦٠ ، ٩٧ ، ٣٦/٢
	٥٦٨ ، ٥١٤ ، ٢٠٦ ، ٨٦/٢	خليفة بن خياط	٤٢٠ ، ٣٦٤/٢ ، ٤٨١
ابن خشرم	٣٥٩/١	الخليل بن أحمد	٤٠٧ ، ١٢٦/٢
الخطابي	٨٠ ، ٧٦ ، ٧٥/١	الخليل بن أحمد البغدادي	٤٠٩/٢
	٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧	الخليل بن أحمد البصري	٤٠٩/٢
	١٥٦/٢ ، ٢٣١	الخليل بن أحمد أبو القاسم	٤٠٩/٢
ابن خطل	٢٢٧/٢	المصري	٤٠٩/٢
الخطيب البغدادي	٥٩/١ ، ٢٤٣	الخليل بن أحمد أبو سليمان	٤١٠/٢
	٢٦٨ ، ٣٠٤ ، ٥٣٧	الخالدي	٤٠٩/٢
	١١٥/٢ ، ٦٢٧	الخليل بن محمد العجلي	٤٠٩/٢
		الخليلي	٦٨/٢ ، ٣٧٣/١

٤١٥/١	الدستوائي	٤٢٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨
٤٦٩/٢	دغفل بن طلحة	٤٩٧ ، ٥٠٣ ، ٥٦٨
٧٠/١	الدقاق	٦٠٩ ، ٩٧/١
١٧٦ ، ٥١/١	ابن دقيق العيد	البدال
٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٦		ابن داسة ٢٨٠/١
٥١٩ ، ٢٦٣ ، ٢٣٨		الدارقطني ٥٦٩ ، ٥١٦/٢
٩٦/٢ ، ٦٥٩ ، ٥٩٣		الدارمي ٢٥٤ ، ٢٥١/١
٤٩٦ ، ١٦٠ ، ١٥٦		ابن أبي داود ٥٦٨/٢
٥٧٠ ، ٥٥١		داود بن الحصين ٥٥١ ، ٥٤٥/١
٦٧٠/١	ابن أبي الدم	داود بن شبيب ٤٢٠/٢
٢٠٦/١	الدمياطي	داود الظاهري ٢٨٢/١ ، ٦٠٩
٣٢٩/١	ابن أبي الدنيا	٤٨٤/٢
٥٣٥ ، ١٥٦/٢		داود العطار ٦٤٩/١
١٤٧/٢ ، ٤٩١/١	دينار	داود بن عمرو ٤١٩/٢
	الذال	داود بن قيس ٢٨٢/٢
١٤٩ ، ١١٨/١	ابن أبي ذئب	داود بن المحبر بن قحزم ٢٦٦/١
٢٩٤/٢	ذؤيب بن حارثة بن سعد	٤٩١
٥٤٩/١	ذر بن عبد الله المرهبي	داود بن معاذ ٤١٩/٢
١٤٤ ، ٤٩/١	الذهبي	داود بن أبي هند ٢٨٢/٢ ، ٦٤٩/١
٢٥٠ ، ٢٣٣ ، ١٧٦		داود بن يزيد الأودي ٢٦٥/١
١٤٧/٢ ، ٥٤٩ ، ٥١٧		الداودي ٢٨٣/١
١٥١/١	ابن أبي زهل	الدَّبْرِي ٥١٢/٢ ، ١٥٧/١
٤٣٠/١	ذوَاد بن علة الحارثي	ابن دريد ٧٢/١

١١٢/١	ربيعة بن يزيد	الراء	
٢٣٣/٢	رتن الهندي	الرازي	٢٧٥/١ ، ٥١٦ ،
٥٦٣/٢	رجاء بن حيوة		٥٣٧ ، ٦٥٤ ، ٦٦٣
٣٠٩/٢	رزق الله بن عبد الوهاب	ابن رافع	٥٦٩/٢ ، ٥٧٠
٣٩٢/٢	رزيق بن حكيم	رافع بن خديج	٤٦٢/٢
٥٢٦/٢	الرشاطي	رافع بن عمرو الغفاري	٣١٨/٢
، ٢٩٧ ، ١٩٣/١	الرشيد العطار	رافع بن مالك	٤٥٨/٢
، ٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣١٨		رافع بن نصر الحمال	٣٨٠/٢
٦٧٣ ، ٤٦٨ ، ٣٧٦		الرافعي	٤٣/١ ، ٥٢٢ ، ٥٦٠ ،
٢٤٦ ، ٩١/١	ابن رشيد		٢٤٠/٢
٥٦٠/١	ابن الرفعة	الرامهرمزي	٥٩/١ ، ٥٩٨ ،
٢٨٧/٢	رقبة بن مصقلة		٦١٣ ، ٦٢٥ ، ٦٦٨ ،
١٤٩/٢	ابن رماحس		٦/٢ ، ٣٤ ، ٨٦
٦٣/١	الرهاوي	ربيع بن خراش	٣٨٨/٢
٤٣٢ ، ٤٢٩/١	روح بن القاسم	الربيع	٢٥٥/١ ، ١٣٤/٢
٢٩٤/٢	رواد بن أبي بكر	الربيع بن أنس	٥٤٠/٢
٣٧٦/١	ابن أبي رواد	الربيع بن خثيم	١٥٣/٢
٥٦٣ ، ٥٢٣/١	الرويانى	الربيع بن سليمان	١٠٩/٢ ، ١٠٧/١
	الزاي	الربيع بن صبيح	١١٨/١
، ٢٨٦/٢ ، ٤٥٧/١	زائدة بن قدامة	ربيعة الرأي	٦٤٨/١ ، ٩٨/٢ ، ٥٠٨
٥٦٧ ، ٥٠٣		ربيعة بن عامر الهاد الأزدي	٥٥٧/٢
٥١٥/١	زاذان	ربيعة بن عطاء	١٩٩/١
١٨٨/١	ابن الزاغوني	ربيعة بن كعب الأسلمي	٥٣٢/١

ابن زبر	٤٦٧/٢ ، ٤٧٦	زكريا بن يحيى اللؤلؤي	٥٦٧/٢
زيد بن الحارث اليامي	٣٩٣/٢	الزمخشري	٤٨٩/١ ، ١٨٧/٢ ، ٢٤٠
الزيدي	١١٥/١		
الزبير بن بكار	٣٠٠/٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣	زمنة بن صالح المكي	١٨٥/١
	٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٢	زهدم	٣٢٢/١
الزبير بن عدي	٢٨٢/٢	الزهري	١٠١/١ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٩ ، ٣١١ ، ٢٦٩ ، ٢٥٣ ، ٣٧٠ ، ٤٥٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٨ ، ٥٢٣ ، ٥٦٤/٢ ، ٦٤٨
الزبير بن العوام	٢٣٩/٢ ، ٢٤٦ ، ٣٥٥ ، ٢٥٢		
الزجاج	٦٠٦/١		
زر بن أربد بن قيس	٣٣٢/٢	زهير بن معاوية	٤٥١/١ ، ٤٥٧ ، ٥٦٧ ، ٥٠٣ ، ٢٨٦/٢
زر بن حبش	٤٨٢/٢ ، ٣٣٢	زهير	٦٤٩/١
زر بن عبد الله الفقيمي	٣٣٢/٢	زياد بن رياح القيسي المصري	٣٩٢/٢
زر بن محمد الثعلبي	٣٣٢/٢	زياد بن سعد	٥٠٨/٢
الزركشي	٤٤/١ ، ٦٠ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ٢٨٥ ، ٢١٩ ، ٥٠٤ ، ٥٩٥ ، ٦٠٢ ، ٦٠٩ ، ٦٢٥ ، ٦٠/٢	زياد بن صرد بن زهير	١٤٩/٢
		زُييد بن الصلت بن	
الزعفراني	٦٢٥/١	معديكرب	٣٩٣/٢
زفر بن عبد الله الغطفاني	٢٧٣/٢	زياد بن طارق	١٤٩/٢
زكريا بن إسحاق	٥٥١/١	زياد بن علاقة	٣١٦/٢
زكريا بن دويد	٣١٢/٢	زياد بن فيروز	٦٤٩/١
زكريا بن أبي زائدة	٥٠٣/٢	زيد بن أسلم	٣١٢/١ ، ١٧٩
زكريا بن عدي	٤١٩/٢	زيد بن أنس	٢٩٥/٢

زيد بن ثابت	٢٣٨ / ٢ ، ٢٣٩ ، ٢٨٨	سالم مولى مالك بن أوس	٣٢٣ / ٢
زيد بن الحباب	٤٢٠ / ٢	سالم مولى المهري	٤٢٤ / ٢
زيد بن الخطاب	٣٥٧ ، ٢٨٨ / ٢	سالم مولى النصرين	٤١٠ ، ٣٢٣ / ٢
زيد بن رباح المدني	٥٣٥ ، ٥٣٤ / ١	ابن أبي سبرة	٦٦٣ / ١
زيد بن أبي الزرقاء	٤٢٠ / ٢	ابن سبع	٢٥٣ / ٢
زيد بن عبد الله بن أبي طلحة	٢٩٥ / ٢	السبكي	٤٤ / ١ ، ٧١ ، ٢٠٧ ، ١٥٨
زيد بن عبد الله بن عمر	٢٧٤ / ٢	ابن السبكي	٥٢٢ ، ٣٦٥ / ١
زيد بن عمرو بن نفيل	٢٢٧ / ٢	سحنون	٣٣٨ ، ٣٤ / ٢
زين الدين قاسم الحنفي	١٣٧ / ١	السدي الصغير محمد بن	
الزين العراقي	٥٧٠ / ٢	مروان	٥٦٣ ، ٢٦٦ / ١
السين		سراج الدين القزويني	٥٤٩ / ١
السائب بن الحارث	٢٩٢ / ٢	سرار بن مجشر	٥٠٥ / ٢
السائب بن يزيد	٣١٩ ، ١٠٩ / ١	سراقة بن مالك	٤٥٦ / ٢
السايجي	٤٩٤ ، ٢٤٢ / ٢	السرخسي	١٨٨ / ١
سالم أبو عبد الله الدوسي	٣٢٤ / ٢	سريج بن النعمان	٣٩٤ / ٢ ، ٤٣٢ ، ٤٢٠
سالم أبو عبد الله المدني	٣٢٣ / ٢		
سالم سبلان	٣٢٤ / ٢	سريج بن يونس	٣٩٤ / ٢
سالم بن عبد الله بن عمر	١٠١ / ١ ، ١٠٩ ، ٢٧٤ / ٢ ، ٢٩٣	السري بن إسماعيل	٢٦٥ / ١
سالم بن عجلان	٥٥١ / ١	سعد بن إبراهيم	٥٠٦ / ١
سالم مولى دوس	٣٢٤ / ٢	سعد الجاري	٤٠٣ / ٢
سالم مولى شداد بن الهاد	٣٢٣ / ٢	سعد بن جعفر بن سلام	٣٧٤ / ٢
		سعد بن جنادة العوفي	٤٨١ / ٢

سعد بن خولة	٤٦٤/٢	سعيد بن أبي عروبة	٤١٥/١ ،
سعد بن خيثمة	٤٥٨/٢		٥٠٥/٢ ، ٦٤٩
سعد بن الربيع	٤٥٨/٢	سعيد بن عمرو الأشعني	٤١٩/٢
سعد بن علي الزنجاني	٥٦٩/٢	سعيد بن عمرو بن أشوع	٥٥٠/١
سعد بن طريف	٤٨٥ ، ٤٧٠/١	سعيد بن فيروز	٥٥٠/١
سعد بن أبي وقاص	٢٣٩/٢ ،	سعيد بن كثير بن عفير	٥٥٠/١ ،
	٤٧٨ ، ٢٥٢ ، ٢٤٥		٦٥٠
ابن سعد	٤٨١/٢	سعيد بن أبي مريم	٤٥٦/١
ابن السعدي	٣١٩/١	سعيد بن مسروق	٤٥٩/١
سعيد بن إياس الجريري	٥٠٤/٢ ،	سعيد بن مسعدة	٣٦٥/٢
	٤٠٢	سعيد بن المسيب	١٠٧/١ ، ١٦٦ ،
سعيد بن أبي أيوب	٥٠٨/٢		٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ،
سعيد بن جبير	٣١٢/١ ، ٩٨/٢ ،		٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٢٦٦/٢ ، ٢٧٤ ،
	٥٦٤ ، ٥٦٣		٢٧٥ ، ٥٦٢
سعيد بن الحارث = أبو هريرة	٣٤٨/٢	سعيد المقبري	٢٥٧/١ ، ٣٢٥
سعيد بن الحارث بن قيس	٢٩٤/٢	سعيد بن منصور	١٣٣/١ ، ١٤٩ ،
سعيد بن زيد بن عمرو	٢٤٥/٢ ،		٣٢٩ ، ٤١٩
	٤٧٨	سعيد بن أبي هلال	٣٠٨/١ ،
سعيد بن السكن	١٤٨/١		٢٨٢/٢
سعيد بن سنان	٣٩٧/٢	سعيد بن يربوع القرشي	٤٨١/٢
سعيد بن عثمان	٢٩٠/٢	سعيد بن يحمى اللخمي	٣٧٨/٢
سعيد بن عبد الجبار المصري	٤٢٠/٢		٤٢٠/٢
سعيد بن عبد العزيز	١١٢/١	سعيد بن يعقوب الطالقاني	٤١٩/٢

٣٧٣/٢	سلام بن محمد بن ناهض	٣٣٣/٢	سعير بن الخفاف
٥٥١/١	سلام بن مسكين	٣٣٣/٢	سعير بن الخمس
٣٧٤/٢	سلام بن مشكم	٣٣٣/٢	سعير بن سودة
٥٨٩ ، ٥٧٣ ، ٢٤٣/١	السلفي	٣٣٣/٢	سعير بن عداد البكائي
٥٦٩ ، ٩٩/٢ ، ٦٢٨		١٢٩/١	ابن سفيان
٣٩٤/٢	سلم بن أبي الذيال	١٠٨ ، ٩٩/١	سفيان الثوري
٣٩٤/٢	سلم بن زهير	٣٥٦ ، ٣١٢ ، ١٥٠ ، ١١٢	
٣٩٤/٢	سلم بن عبد الرحمن	٤٨٣ ، ٣٥١ ، ٢١٧ ، ٩٦/٢	
٥٠٧ ، ٣٩٤/٢	سلم بن قتيبة	٥٦٣ ، ٥١٠ ، ٥٠٧ ، ٥٠٤	
٣٩٥/٢	سلمان الأغر	٥٦٤	
٣٩٦/٢	سلمان بن ربيعة الباهلي	٥٠٧ ، ٥٠٥/٢	سفيان بن حبيب
٣٩٥/٢	سلمان بن عامر	١٨٥/١	سفيان السلمي
٢٣٩/٢	سلمان الفارسي	٤١٤ ، ١٢٢/١	سفيان بن عيينة
٣٩٥ ، ٣٥٥		٤١٩ ، ٢٩١ ، ٩٦/٢ ، ٥٢٤	
٢٩٤/٢	سلمة بن حارثة بن سعد	٥١٠ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣	
٢٨٢/٢	سلمة بن دينار	٣٣٧/٢	سفينة مولى رسول الله ﷺ
٣٧٤/٢	سلمة بن سلام	٣٥٠	
٤٢٣/٢	سلمة بن سليمان	٤٥٦/٢	ابن السكن
٣٩٣/٣	سليم بن حيان	٣٤٨/٢	سكين بن صخر
٦٠٩ ، ٥٢٩/١	سليم الرازي	٣٤٨/٢	سكين بن مل
	سليمان بن أحمد بن أيوب	٣٤٨/٢	سكين بن هانيئ
٥٤٢/٢	الطبراني	٣٤٨/٢	سكين بن وذمة
٥٤٢/٢	سليمان بن أحمد الواسطي	٣٧٤/٢	سلام بن أبي الحقيق

٣٩٦/٢	سنان بن أبي سنان	٢٨٢/٢	سليمان الأعمش
٢٩٣/٢	سنان بن مقرن	٣١١/١	سليمان بن أرقم
٤٤٢/٢	سهل بن بيضاء	١١٢/١ ،	سليمان التيمي
٢٩٠/٢	سهل بن حنيف	٥١٠ ، ٤٥١/٢	
٢٥٥ ، ٩٨/٢	سهل بن سعد	٤١٨/٢	سليمان بن حرب
١٢٣/١ ،	سهيل بن أبي صالح	٤١٩/٢ ، ١١٠/١	سليمان بن داود
٥٦٤ ، ٤٩٣ ، ٤٢٣		٢٨٢/٢	سليمان بن أبي سليمان
٢٩١ ، ١٥٣ ، ١٣٧/٢		٢٨٧/٢	سليمان بن طرفان
٤٧٠/٢ ، ٦٤٦ ، ٩٧/١	السهيلي		سليمان بن عبد الرحمن
٥١٤ ، ١٣١/١	سويد بن سعيد الهروي	٥٤٢/٢	الدمشقي
٢٧٢/٢	سويد بن غفلة	٦٤٩/١	سليمان بن المغيرة
٢٩٣ ، ٢٧٧/٢	سويد بن مقرن	٢٧٤/٢	سليمان بن يسار
٦٠٦/١	سيبويه	١٧٨/١	سماك بن حرب
٦٠٧/١	السيرافي	٤٠٠/١	سماك بن عطية
٥٦٣/٢ ، ٢٨٧/١	ابن سيرين	٣٠٥/١	سمرة بن جندب
٥٥١/١	سيف بن سليمان المكي	٥٦٢ ، ٥٥٥ ، ٢٣٨/١	السمعاني
٤٧٠/١	سيف بن عمر التميمي	٣٩٦/١ ، ٥٠٥ ،	ابن السمعاني
٤٠٩/٢	سيار بن حاتم	١١٥/٢ ، ٥٢٨	
٣٨٣/٢	سيار بن سلامة	٤٠٨/٢	ابن أبي سمينة
٣٨٣/٢	ابن أبي سيار	١٤٩/١	ابن سنجر
٢٤٧ ، ٢٢٦/١	ابن سيد الناس	٣٢٨/٢	سندر الخصمي
١٧٩/٢		٣٩٦/٢	سنان بن ربيعة
		٣٩٦ ، ٣٢٢/١	سنان بن سلمة

الشين	شريك النمري	٩٩/٢
الشاركي	ابن شعبان	٥٢٠/١
الشاذكوني	شعبة بن الحجاج	١٠٧/١ ، ١٠٨ ، ١١٤ ، ٢٣٧ ، ٢٥٨ ، ٣٤٨ ، ٤١٥ ، ٤٥٩ ، ٥٠٨ ، ٥٦٥/٢ ، ٥٠٨ ، ٢٤٤
الشاشي		٥٦٢/١
الشافعي		١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٥١٦/٢
ابن شاهين		٥١٦/٢
شبابه بن سوار		٤٥٣ ، ٤٥١/١ ، ٥٤٩ ، ٤٥٤
شبل بن عباد	شعيب بن إسحاق	٥٠٥/٢
شبيب بن عوف الأحمسي	شعيب بن شعيب	٢٩٠/٢
شرحبيل بن حسنة	شعيب بن عبد الله	١٠٨/١
شرف الدين الدمياطي	ابن شعيب بن الحبحاب	١٢١/٢
	شكل بن حميد العبسي	٣٢٨/٢
	شمعون	١٤٣/٢
شرف الدين المناوي	شمغون أبو ريحانة	٣٣٠/٢
شريح القاضي	الشمني	٢٩٠/١ ، ٣٢٨ ، ٦٤٥ ، ٤٩٩
شريح بن النعمان		٤٣٢/٢
شريح بن هاني	شهاب بن خراش	٢٦٦/١
الشريف عز الدين أحمد بن	شهاب بن معمر البلخي	٤٢٠/٢
محمد الحسيني	شهاب الدين عبد اللطيف	٤٦٧/٢
شريك القاضي	ابن المرحل	٨٠/٢
	شيبان بن عبد الرحمن	٤١٥/١
شريك بن أبي نمر	شيبان بن فروخ	٤٠٠/٢

١٨٧/٢	الصفى الأرموى	٥٥٤/٢	ابن أبى شيبه
٦٣/٢ ، ٣٩٥/١	الصفى الهنڊى	٣٣١/٢	الشىرازى
٥٠١/٢	صلاح الڊىن العلائى	الصاد	
٢٢٤ ، ٧٥/١	ابن الصلاح	٤١٠/٢	ابن صاعد
٢٤١ ، ٢٤٠		٤٨/١	الصاغانى
٤١٩/٢	الصلت بن محمد	٣٥٦/١	صالح جزرة
٣١٩/٢	صلة بن أشىم	٤١٦ ، ٢٩١/٢	صالح بن أبى صالح
٣٢٨ ، ٣١٦/٢	الصناىح بن الأعسر	٥٤١/٢	صالح بن صالح
٣٩٦ ، ٢٩٨/١	الصىرفى	٤١٩/٢	صالح بن عبد الله الترمذى
٥٥٥ ، ٥٢٣		١٢١/٢	صالح بن عبد الكبىر
الضاد		٥٥١/١	صالح بن كىسان
٢٦٧/١	الضحاك	٣٦٨/٢	صالح بن محمد البغڊادى
٣٩٧/١	الضحاك بن عثمان	٥١٤/١	صالح المرى
٤١٩/٢	الضحاك بن مڭلد	٥٠٨/٢	صالح بن نبهان مولى التوأمة
١٠٢/٢	ضرار بن مسرة	٩٧/١ ، ٢٦٨ ،	ابن الصباغ
٢٩٤/٢	ضرار بن مقرن	٣٠٤ ، ٢٨٣ ، ٢٧٦	
٣٣٤/٢	ضرىب بن نقىر بن شمىر	٣٩٦ ، ٣٩٥ ، ٣٦٤	
٢٣٢/٢	ضمام بن ثعلبة	٦٣٥ ، ٦٠٩ ، ٥٢١	
٤٠٦/١	ضمرة بن سعىد	٣٨٣ ، ٢٦٥/١	صدقة الڊقىقى
٢٠٠/١ ،	ضىاء الڊىن المقدسى	٣٢٨/٢	صڊى بن عجلان
١٤٩/٢		١٤٩/٢	صرڊ بن زهىر
الطاء		٤٨٢/٢	الصرىفىنى
٤٢٠/٢	طالوت بن عباڊ	٤٤٢/٢	صفوان بن بىضاء

ابن طاهر المقدسي ١/١٣٨ ، ١٧٢ ،	أبي وقاص ٢/٢٩٤ ، ٥٤٠
١٨٨ ، ٣٩٤ ، ٤٠٥ ،	عامر بن سعيد ١/٥٣٥
٦٤١ ، ١٥٦/٢ ، ٤٦٨	عامر بن شراحيل الشعبي ١/١١٨ ،
٣١٢ ، ١٦٤/١	٣١١ ، ٣٢٧ ، ٥٠٠ ،
طلحة بن الزبير ٢/٢٣٩	٦٤٨ ، ٩٨/٢ ، ٥٦٢
طلحة بن عبيد الله ٢/٢٤٥ ، ٢٥٢	عامر بن أبي عامر الأشعري ٢/٥٣٧
طلحة بن مصرف ٢/٣٠٧	عامر بن عبد شمس ٢/٣٤٨
طلق بن علي ٢/٣٥٦	عامر بن عبدة البجلي ٢/٣٩٨
طلق بن غنام ٢/٥٠٧	عامر بن عبيدة الباهلي ٢/٣٩٧
الطوفي ١/١٢٨ ، ٦٢٥	عامر بن عبد الله بن الجراح ٢/٤٤٦
الطيبي ١/٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ،	عامر بن عفراء ٢/٢٩٤
٦٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣١	عامر بن عمير ٢/٣٤٨
ابن الطيلسان ٢/٥٤٧	عامر بن وائلة الليثي ٢/٢٥٣
العين	عامر بن يحيى ٢/٥٧٥
ابن عات ١/٦٢٥	عباد بن حنيف ٢/٢٩٠
عارم ٢/٥١٣	عباد بن أبي صالح ٢/٣٥٨
عاصم الأحول ٢/٢٠٢ ، ٢٨٢	عباد بن عباد المهلبى ٢/٥٤١
عاصم بن ضمرة ١/٢٣٣	عباد بن العوام ١/٥٥٠
عاصم بن عبيد الله ١/٢٥٨	عباد بن يعقوب ١/٥٥٠
عاصم بن عدي ٢/٤٨١	عبادة بن الصامت ٢/٢٣٩ ، ٤٥٨
عاصم بن علي ٢/١٠٦ ، ٥٠٧	العباس بن بكار الضبي ٢/٤٢٠
عامر أخو أم سلمة ١/١٠٧	عباس الجريري ٢/٤٠٢
عامر بن سعد بن	عباس بن الحسين القنطري ١/٥٣٦

عباس العنبري	٢١/٢ ، ٤٠٨	عبد الله بن حماد الأملي	٤٢٦/٢
العباس بن عبد المطلب	٢٩٦/٢	عبد الله بن خالد القرصاني	٣٦٩/٢
عبدان بن محمد المروزي	١٠٦/٢	عبد الله بن دينار	٣٧٧ ، ٣٧٠/١
عبد بن حميد	٢٥١/١ ، ٤٦٦/٢		٤١٣
عبد خير بن يزيد	٢٧٢/٢	عبد الله بن رجاء	٥٠٧/٢
عبد شمس	٢٤٨/٢	عبد الله بن رواحة	٤٥٨/٢
عبد الله بن أحمد	٢٥٢/١	عبد الله بن الزبير	٢٣٩ ، ٢٢٨/٢
عبد الله بن أحمد الدورقي	٤١٣/٢	عبد الله بن سالم الأشعري	٥٥٠/١
عبد الله بن أحمد بن موسى	٣٦٩/٢	عبد الله بن أبي سرح	٢٢٧/٢
عبد الله بن الأصم	٤٦٠/٢	عبد الله بن سلام	٣٧٣/٢
عبد الله بن أنس	٢٩٥/٢	عبد الله بن شبرمة	٤٨٧/١
عبد الله بن أبي أوفي	٩٨/٢	عبد الله بن شداد الليثي	٣٣٩ ، ٣٢٠/٢
عبد الله بن بحنة	٣٥٥/٢ ، ٤٤٢	عبد الله بن شريح	٤٦٠/٢
عبد الله بن بريدة	١١٢/١	عبد الله بن صالح الجهني	٥٢١/٢
عبد الله بن بسر المازني	٣٨٣/٢	عبد الله بن صالح العجلي	٤٢٠/٢
عبد الله بن بكر السهمي	٥٠٥/٢	عبد الله بن أبي صالح	٢٩١/٢ ،
عبد الله بن أبي بكرة	٢٩٤/٢		٣٥٨
عبد الله بن ثوب	٢٧٢/٢	عبد الله بن الصامت	٣١٨/٢
عبد الله بن جابر الطرسوسي	٤١٣/٢	عبد الله بن أبي طلحة	٢٢٨/٢ ،
عبد الله بن جعفر	٣٥٤/٢		٢٦٨
عبد الله بن الحارث بن قيس	٢٩٤/٢	عبد الله بن عامر الأسلمي	٣٥٦/١
عبد الله بن الحارث بن		عبد الله بن عائذ	٣٤٨/٢
نوفل	٢٢٨/٢	عبد الله بن عامر بن ربيعة	٢٥٨/١

عبد الله بن عباس	٢٣٦/٢ ،	عبد الله بن عمر العمري	٣٩٩/١ ،
	٢٣٩ ، ٢٩٥		٥١٦
عبد الله بن عبدان	٣٦٩/٢	عبد الله بن عون	١٠١/١ ، ٢٨٢/٢
عبد الله بن عبد الله بن		عبد الله بن عيسى بن	
أبي طلحة	٢٩٥/٢	عبد الرحمن	٥٥٠/١
عبد الله بن عبد الله بن عمر	٢٩٣/٢	عبد الله بن الفضل	١٦٤/١
عبد الله بن عبد الرحمن		عبد الله بن أبي ليلى	٥٥١/١
السمرقندي	٥٦٨/٢	عبد الله بن المبارك	٥٠٨/١ ،
عبد الله بن عبد الرحمن بن			٢١٧/٢ ، ٢١٨ ، ٥٠٥ ، ٥٢١
يعلى	٢٨٢/٢	عبد الله بن محرر	٣١٩/٢
عبد الله بن عبد الحكم	٦٥٠/١	عبد الله بن محمد البغدادي	٣٦٦/٢
عبد الله بن عبد الوهاب		عبد الله بن محمد بن ربيعة	٤٨٣/١
الحجبي	٤١٩/٢	عبد الله بن محمد بن سنان	٤١٣/٢
عبد الله بن عثمان بن		عبد الله بن محمد الضعيف	٣٦٠/٢
خثيم	٦٤٩/١ ، ٣٦٨/٢	عبد الله بن محمد بن عقيل	١١٩/٢
عبد الله بن عطاء	٥٠٥/٢	عبد الله بن محمد بن عيسى	
عبد الله بن عكيم	٢٧٢/٢	المروزي	٣٦٩/٢
عبد الله بن عمر	٢٣٦/٢ ،	عبد الله بن محمد المنيفي	١٥٧/٢
	٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٣٥٧	عبد الله بن محمد بن يزيد	٣٦٩/٢
عبد الله بن عمرو بن حرام	٤٥٨/٢	عبد الله بن مسعود	٣١١/١ ،
عبد الله بن عمرو بن			٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ ، ٢٨٨ ، ٣٥٧
العاص	٢٣٩/٢ ، ٣٥٥	عبد الله بن مسلمة	٣٩١/١
عبد الله بن عمرو أبو معمر	٥٥١/١	عبد الله المسندي	٥١٣/٢

عبد الله بن مقرن	٢٩٣/٢	عبد الرحمن بن أبي شَميلة	٣٢٥/٢
عبد الله بن أبي مليكة	٢٨٢/٢	عبد الرحمن بن عبد الله	
عبد الله بن ميمون	٢٦٦/١	ابن عتبة	٥٠٦/٢
عبد الله بن أبي نجيح	٥٥١/١	عبد الرحمن بن عبد الله بن	
عبد الله بن وديعة	١٩٩/١	عمر	٢٩٣/٢
عبد الله بن وهب	٥٢٣/١ ، ٥٣٥ ،	عبد الرحمن بن العباس	٢٩٥/٢
	١٨١/٢ ، ٤١٩ ، ٥٢١	عبد الرحمن بن عثمان	
عبد الله بن يحيى	٥٢٤/١	التيمي	٢٢٨/٢
عبد الله بن يزيد المقرئ	٤٨٢/١	عبد الرحمن بن عسيلة	٢٧٢/٢
عبد الله بن يزيد بن يعقوب	٣٦٩/٢	عبد الرحمن بن عمر	
عبد الله بن يوسف التنيسي	١٠٥/١	الأصبهاني	٣٦٤/٢
عبد الله بن يوسف بن خالد	٣٦٩/٢	عبد الرحمن العمي	٢٣٧/١
عبد الرحمن بن أحمد بن		عبد الرحمن بن عوف	٢٣٩/٢ ،
بقي	٦٢٥/١	٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٣٥٤ ، ٤٧٩	
عبد الرحمن بن إسحاق		عبد الرحمن بن غنم	٢٧٢/٢ ،
المدني	٥٥١/١	٢٧٧ ، ٣٤٨	
عبد الرحمن الإفريقي	٥٠٩/٢	عبد الرحمن بن فروخ	١٩٩/١
عبد الرحمن بن أبي بكر		عبد الرحمن بن القاسم	١٠٧/١
الصدیق	٢٩٠/٢	عبد الرحمن بن أبي ليلى	٢٥٨/١ ،
عبد الرحمن بن أبي بكرة	٢٩٤/٢	٥٤٦	
عبد الرحمن بن حرملة	٢٨٢/٢	عبد الرحمن بن المبارك	٣٧٧/٢ ،
عبد الرحمن بن سلام	٤٢٠/٢	٤١٩	
عبد الرحمن بن سلمان	٣٩٥/٢	عبد الرحمن المقرئ	٤٣١/٢

٥٦٦/٢	البليخي	٢٩٣/٢	عبد الرحمن بن مقرن
	عبد الصمد بن عبد الله	٢٦٧/١	عبد الرحمن بن مليحة
١٠٥/٢	الدمشقي	٤٢/٢	عبد الرحمن بن منده
٤٢٠/٢	عبد الصمد بن عبد الوارث	٢١٨/٢ ،	عبد الرحمن بن مهدي
	عبد العزيز بن أحمد	٥٦٦	
٣٦٦/٢	الأندلسي	٢٧٢/٢	عبد الرحمن بن يربوع
٤٦٧/٢	عبد العزيز بن أحمد الكتاني	١٢٣/١ ،	عبد الرحمن بن يعقوب
٢٩٤/٢	عبد العزيز بن أبي بكر	٢٠٠	
١٥٣ ،	عبد العزيز الدراوردي	٥٥١/١	عبد الأعلى بن عبد الأعلى
٢٨٢/٢	عبد العزيز بن رفيع	٥٠٥/٢	عبد الأعلى الشامي
	عبد العزيز بن محمد بن	٢٣٧ ، ٨٥/١ ،	ابن عبد البر
٦٤٩/١	أبي عبيد	٢٨٥ ، ٢٨٣ ، ٢٦٨ ،	
٤١٩/٢	عبد العزيز بن المغيرة	٦٤٤ ، ٥٣٠ ، ٥٠٩ ، ٢٩٩	
١٨٧/٢	عبد الغافر الفارسي	٤٨٧/١	عبد الحميد بن بحر
٤٢٠/٢	عبد الغفار بن داود الحراني	٤٥٤/١	عبد الحميد بن جعفر
٢٨١/٢ ،	عبد الغني بن سعيد الأزدي		عبد الحميد بن عبد الرحمن
٥٦٩ ، ٤٣٤ ، ٣٢١		٥٤٩ ، ٥٤٧/١	الحماني
٤٥٣/٢	عبد الغني بن سعيد المصري	٣٩٦/٢	عبد الخالق بن مسلمة
٤٨٢ ، ٢٦٤/٢	عبد الغني المقدسي	٢٩٣ ، ١٤٩/١ ،	عبد الرزاق
٤٨١/١	عبد الكريم بن أبي العوجاء	٥١١ ، ٥٥٠ ، ٣٦٣	
٤٨١/١	عبد الكريم بن أبي المخارق	٥٠٤ ، ١٨٧/١	ابن عبد السلام
٥٤/١	عبد المؤمن النسفي	٤٢٠/١	عبد الصمد بن حسان
	عبد المجيد بن عبد العزيز بن		عبد الصمد بن سليمان

٣٢٥/٢	عثمان	١٧٩/٢ ، ٥٤٩/١	أبي رواد
٢٩٥/٢	عبيد الله بن أنس	٥٥٠/١	عبد الملك بن أعين
٢٩٤/٢	عبيد الله بن أبي بكر	٢٨٢/٢ ،	عبد الملك بن جريج
١١٠/١	عبيد الله بن أبي رافع	٤٤٦ ، ٤٢٠	
١٤٧/٢ ،	عبيد الله بن رماحس	٦٦٨/١ ،	عبد الملك بن حبيب
١٤٩		٤١٤/٢	
	عبيد الله بن سعيد	٢٣٧/١	عبد الملك بن أبي سليمان
٤١٩/٢	السرخسي		عبد الملك بن عبد العزيز
٥٦٣ ، ٥٦٢/٢	عبيد الله بن عبد الله	٤٢٠/٢	أبو نصر
	عبيد الله بن عبد الله بن	٥٦٣/٢	عبد الملك بن مروان
٢٧٤/٢ ، ٣٢٠ ، ١٠٩/١	عتبة	٢٥٧/١	عبد المهيم بن العباس
	عبيد الله بن عبد الله بن	٣٧٢/١	عبد الواحد بن زياد
٢٩٣ ، ٢٧٤/٢	عمر		عبد الواحد بن عبد الله
٢٩٥/٢	عبيد الله بن العباس	٤٠١/٢	النصري
	عبيد الله بن عبد الكريم	٤٢٠/١	عبد الواحد بن غياث
٥٦٧/٢	الرازي	٥٥١/١ ،	عبد الوارث بن سعيد
٢٩٤/١	عبيد الله بن عدي بن الخيار	٥٦٦ ، ٥٠٤/٢	
١٤٩/٢	عبيد الله بن علي الخواص	١٨٨ ، ٤٤/١	عبد الوهاب القاضي
١٠٩/١ ،	عبيد الله بن عمر العمري	٥١٠ ، ٥٠٤/٢	عبد الوهاب الثقفي
٢٨٢/٢		٤٤٥/٢	عبد الوهاب بن سكينه
٤١٩/٢	عبيد الله بن عمر القواريري	٥٧٦/١	عبد الوهاب بن عطاء
	عبيد الله بن أبي الفتح	٥٠٥/٢	عبدة بن سليمان
٣٢٥/٢	الفارسي		عبيد الله بن أحمد بن

- عبيد الله بن محمد العيشي ٤٢٠/٢ عثمان بن عمرو بن فارس ٥٠٧/٢
عبيد الله بن معاذ العنبري ٥٨/١ عثمان بن غياث ٥٥٠/١
عبيد الله بن معمر ٢٢٨/٢ العجلي ١٠٨/١
عبيد الله بن المغيرة ١٦٦/١ ابن عدي ١٠٥/٢ ، ٤٩٤ ،
عبيد الله بن موسى ١١٨/١ ، ٢٥١ ، ٥٥٠ ، ٤٩٧ ، ٥١٢ ،
٣٧٧ ، ١٣٦/٢ ، ٥٥٠ عدي بن ثابت الأنصاري ٥٥٠/١
عبيد بن الأبرص ٣٩٨/٢ عدي بن حاتم الطائي ٤٨١/٢
عبيد بن غنم ٣٤٨/٢ عدي بن الخيار ٣٩١/٢
عبيدة بن حميد ٣٩٧/٢ عدي بن عدي الكندي ٥٤١/٢
عبيدة بن سعيد بن العاص ٣٩٧/٢ العراقي ٦٠/١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ،
عبيدة بن سفيان ١١١/١ ، ٣٩٧/٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ،
عبيدة السلماني ١٠١/١ ، ٢٧٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٣
٥٦٣ ، ٣٩٧ ، ٢٧/٢ عراك ٣٢٣/١
ابن عتاب الأندلسي ٦١٧/١ ابن العربي ٩١/١ ، ٣٧٨ ، ٥٨٢
عتبة بن أبي بكرة ٢٩٤/٢ العرضي ١٥٥/٢
عتبة بن مسعود ٢٨٨/٢ عروة بن رويم ٣١٦/٢
عتبة بن الندر ٢٠١/٢ عروة بن الزبير ٩٩/١ ، ١٩٦ ،
عثمان بن أحمد السماك ٥١٤/٢ عروة بن مضر ٣٠٢ ، ٢٧٤/٢ ، ٥٦٢
عثمان بن حنيف ٢٩٠/٢ ، ٣٥٥ عروة بن مضر ١٩٩/١
عثمان بن سعيد الدارمي ٢١٦/٢ عروة بن المغيرة بن شعبة ٢٩٠/٢
عثمان بن أبي شيبة ١٤٩/١ ، ٤٤٧/٢ عز الدين بن جماعة ٣٨/١ ، ٤٦٨
عثمان بن عفان ٢٣٥/٢ عز الدين بن عبد السلام ٢٢٠/١ ،
٤٧٥ ، ٢٥٢ ، ٢٣٩ ٦٩/٢

- عزوان بن يزيد الرقاشي ٣٣٣/٢ العلاء بن الحارث الشامي ٥٥١/١
ابن عساكر ٣٦٦/١ ، ١١٥/٢ ، ٥٦٩ ٥٨٢/٢
عسل بن ذكوان الأخباري ٣٧٨/٢ العلاء الحضرمي ٥٤٧/٢
عطاء الخراساني ٢٨٢/٢ العلاء بن عبد الجبار ٤٢٠/٢
عطاء بن أبي رباح ٣٠٨/١ ، ٣٠٩ ، العلاء بن عبد الرحمن ١٢٣/١ ،
٣١٢ ، ٢٨٢/٢ ، ٥٦٤ ، ٢٠٠ ، ٢٣٦ ، ٦٤٩
عطاء بن السائب ٢٤٨/١ علاء الدين بن مغلطي ٣٧٢/٢ ،
٥٠٢ ، ٢٨٢/٢ ٤٤٣
عطاء بن أبي ميمونة ٥٥١/١ العلائي ١٠٠/١ ، ١٠١ ، ١٢٦ ،
عطارد بن بلز ٣٣٥/٢ ١٤٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٥٤ ،
عطية العوفي ٣٢٢/٢ ٢٩٧ ، ٣٥٦ ، ٥٠٤ ، ٦٣٧ ،
العفار بن المغيرة ٢٩٠/٢ ١٤٥ / ٢ ، ١٨٢ ، ٣٠٤ ،
عفان بن سلمة ٧٣/٢ ٥٧٣ ، ٣٠٦
ابن عفير المصري ٤٣٧/٢ علقمة بن قيس بن أبي حازم ١٠٢/١ ،
عقيل الأيلي ٣٩٩/٢ ، ١٨٤/١ ١٠٨ ، ٤٥٠ ، ٦٤٨ ،
عقيل بن أبي طالب ٢٩٠/٢ ٢٧٢/٢ ، ٢٧٥ ، ٥٦٣ ،
عقيل بن مقرن ٢٩٣/٢ علي بن إسماعيل بن رجاء
العقيلي ١٣٦/٢ ، ٣٩٩ ، ٥٠٢ ٣٦٧/٢ الفاطمي
عكراش بن ذؤيب ٢٥٤/٢ علي بن الجعد ٥٥١/١ ، ١٥٧/٢ ،
عكاشة بن محصن ٢٣٢/٢ ، ٤٥٦ ٥٠٧
عكرمة مولى ابن عباس ١٢٣/١ ، ١٣٠ ، علي بن حجر ١١١/٢ ، ٢١٨ ،
١٧٨ ، ٢٦٦ ، ٥١٤ ، علي بن الحسن بن
٥٥٢ ، ٦٤٩ ، ٥٦٤/٢ عبد الصمد ٣٦٨/٢

علي بن الحسين ١٠٢/١ ، ١٠٩ ، ٤٢٥	ابن علي ٥٢٤/١ ، ١١٠/٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣
علي بن الحكم البناني ٢٨٢/٢	عمارة بن حزم ٣٥٥/٢
علي بن خشرم ٣٥٣/١ ، ٤٢٥	عمارة بن حمزة بن مصعب بن
علي بن ربيعة الأسدي ٦٤٩/١	الزبير بن العوام ٤٧٨/٢
علي بن زيد بن جدعان ٢٦٧/١ ، ٦٤٩ ، ٥٥٠/٢	عمارة بن عبد الله بن
علي بن سليمان بن الفضل ٣٦٦/٢	أبي طلحة ٢٩٥/٢
علي بن أبي طالب ٣١٠/١ ، ٤٧٥ ، ٢٣٩/٢ ، ٢٩٠	عمارة بن غزية ٥٠٩/٢
علي بن عاصم ٥٠٣/٢	عمر بن أبان بن مفضل
علي بن عبد العزيز ١٣٦/٢ ، ٥١٤/٢	المديني ١٤٩/٢ ، ١٥٠
علي بن عثام بن علي العامري ٣٧٩/٢	عمر بن أنس ٢٩٥/٢
علي بن القاسم بن شاذان	عمر بن بدر الموصلي ٥٠١/١
الرازي ٤١٣/٢	عمر بن الخطاب ٢٣٨/٢ ، ٤٧٥ ، ٢٨٨
علي بن مجاهد ٥٦٥/١	عمر بن ذر ٥٥٠/١
علي بن محمد المغربي ٣٦٦/٢	عمر بن أبي زائدة ٥٥١/١
علي بن المديني ١٤٩/١ ، ١٩٣ ، ٢٣٦ ، ٧٧/٢ ، ٤١٩	عمر بن زيد السيارى ٤١٩/٢
٥٦٥ ، ٥١١	عمر بن شبة ٢٥٢/٢
علي بن هاشم بن البريد ٥٥١/١ ، ٣٨٦/٢	عمر بن صبح ٤٦٣/١
علي بن أبي هاشم ٥٥٢/١	عمر بن عبد الله بن
	أبي طلحة ٢٩٥/٢
	عمر بن عبد العزيز ٩٧/٢
	عمر بن محمد بن جبير بن

٢٨٩/٢	عمرو بن شرحبيل	١٩٩/١	مطعم
٢٣٣ ، ١٠٨/١ ، ٣٠٣	عمرو بن شعيب	٣٩٧/١	عمر بن نافع
١٤٩/٢ ، ٢٩٠ ، ٣٠٣		٣٨٧/٢	عمران بن حدير
٣٨٤ ، ٢٦٥/١	عمرو بن شمر	٥٤٢ ، ٢٣٩/٢	عمران بن حصين
٣٥٥ ، ٢٨٨/٢	عمرو بن العاص	٥٥٢ ، ٥٤٥/١	عمران بن حطان
٤٢٠/٢	عمرو بن عاصم الكلابي	٢٩١/٢	عمران بن طلحة بن عبد الله
٣٤٨/٢	عمرو بن عامر	٤٢٥/٢	عمران بن أبي عطاء
	عمرو بن عامر بن ربيعة بن	٢٩١/٢	عمران بن عينة
٣٥٦/٢	هوزة	٥٥١/١ ،	عمران بن مسلم القصير
	عمرو بن عامر بن مالك بن	٥٤٢/٢	
٣٥٦/٢	خنساء	٤١٩/٢	عمران بن موسى القزاز
٣٥٦/٢	عمرو بن عامر المزني	٥٤٩/١	عمرو بن ثابت
٢٤٩/٢	عمرو بن عبسة	١٨١/٢ ، ٥٢٣/١	عمرو بن الحارث
	عمرو بن عبد الله بن	٢٦٢/١	عمرو بن حصين الكلابي
٢٧٢/٢	الأصم	٤٢٠/٢	عمرو بن خالد الحراني
٢٩٠/٢	عمرو بن عثمان	٣١٢ ، ١١٢/١ ،	عمرو بن دينار
٤٥٩/١	عمرو بن علي	٣٢٠ ، ٢٨٢/٢ ، ٤١٢	
٣٥٧/٢	عمرو بن عوف المزني		عمرو بن أبي سفيان بن أسيد
٤١٩/٢	عمرو بن عون الواسطي	٣٨٧/٢	ابن جارية الثقفي
٣٤٨/٢	عمرو بن غنم		عمرو بن أبي سفيان بن
١٢٢/٢ ،	عمرو بن قيس الملائي	٣٢٠/٢	العلاء الثقفي
٤٦٠		٣٩٦/٢	عمرو بن سلمة الجرمي
٥٥٠ ، ١٠٨/١	عمرو بن مرة	٥٢٣/١	عمرو بن أبي سلمة

١٠ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦ ،	٥٠٧/٢ ، ٥١٤/١ عمرو بن مرزوق
٤٠٣ ، ٩٧ ، ٦٠	٥٣١/١ عمرو بن معد يكرب
٤٧٧ ، ٢٩١/٢ عيسى بن طلحة	١٥٤/٢ ، عمرو بن ميمون الأودي
٣٨٢/٢ عيسى بن أبي عيسى	٢٧٢
٢١٨/٢ ، عيسى بن موسى التيمي	٥٠٧/٢ عمرو بن الهيثم
٥٠٤ ، ٣٦٣	٦٣٥/١ ابن عمرو بن المالكي
١٨٤ ، ١٥٠/١ ، ابن عينة	٣٤٨/٢ عمير بن عامر
٦٤٩ ، ٣٥٩ ، ٣١٢	عمير بن عبد الله بن
١٢٠/٢ عياش بن عباس	٢٩٥/٢ أبي طلحة
الغين	٣٧٧/٢ ، ٥٥١/١ عمير بن هانئ
١٤٩/١ ابن أبي غرزة	٣٧٧/٢ عنس
٥١٦ ، ٢٨٣/١ ، الغزالي	٤٨٣/١ ابن أبي العوجاء
٦٨٨ ، ٦٠٩ ، ٥٥٩	٤٤١/٢ عوذ بن عفراء
٤٢٠/٢ غسان بن الربيع	٥٥١/١ عوف الأعرابي
٤١٩/٢ غسان بن الفضل السجستاني	٢٩٤/٢ عوف بن عفراء
١٥١/١ الغطريفي	١٠٩/٢ عوف بن مسلم
٤٣٧/٢ ابن غفير المصري	٢٩٥/٢ عون بن العباس
١١٠/٢ غندر	٤٢٣/١ عون بن عبد الله
٣٤٨/٢ غنم	٢٠١/٢ العوام بن مراجم
٢٧٢/٢ غنيم بن قيس	٥٩/١ ، ١٢٩ ، عياض القاضي
٤٨٣/١ غياث بن إبراهيم	٥٨٣ ، ٥٩١ ، ٦٠٧ ، ٦٢٣ ،
الفاء	٦٢٧ ، ٦٣٥ ، ٦٣٨ ، ٦٥٢ ،
٦٤٣ ، ١٥٧/١ ، ابن فارس اللغوي	٦٥٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦/٢ ،

١٢٧/١	القاسم التجيبي	٣٣٣ ، ٢٩٣ ، ٢٤٠/٢	ابن فتحون
٤٢٧/٢	القاسم بن زكريا المطرز	٣١٢/٢	الفخر بن البخاري
١٨٧/٢	قاسم السرقسطي	٣٠٥ ، ٢٨٣/١	الفخر الرازي
٣٩٠/٢	القاسم بن سلام	٥٢٣/١	ابن أبي فديك
٤٤٧/٢	القاسم بن أبي شيبه	٦٣٥/١	ابن الفراء الحنبلي
	القاسم بن عبد الله بن	٤٨٦/٢ ، ٦٠٥ ، ١٤٠/١	الفريري
٢٩٥/٢	أبي طلحة	٣٨٣ ، ٣٥٩ ، ٢٦٥/١	فرقد السبخي
	القاسم بن محمد ٩٩/١ ، ٣٠٢ ،	١٤٩/١	الفريابي
٥٦٣ ، ٢٧٤ ، ٢٢١/٢		٤١٤/١	الفزاري
	القاسم بن معن بن	٢٩٤/٢	فضالة بن حارثة بن سعد
٥٠٧/٢	عبد الرحمن	٥٠٦/٢ ، ٥٥١/١	الفضل بن دكين
٤٦٧ ، ١٤٩/٢ ، ٥٣٣/١	ابن قانع	٢٩٦ ، ٢٩٥/٢	الفضل بن العباس
٥٦٣ ، ٢٧٥/٢	قيصة بن ذؤيب	٤١٩/٢	فضل بن عبد الوهاب القناد
٤٢١/٢	قيصة بن عقبة	٤٢٠/٢	الفضل بن عنبة الواسطي
	قتادة ١٠٧/١ ، ١١١ ، ٣١٢ ،	٣٢٧/١	فضيل بن عمرو
	٦٤٩ ، ٤١٥ ، ٣٢٢	٥٥١/١	فضيل بن مرزوق الكوفي
٥٦٤ ، ٢٨٢/٢		٤١٩/٢	فطر بن حماد
٤١٩ ، ١٥٣/٢	قتيبة	٥٥١/١	فطر بن خليفة
٤٨٢ ، ٤٦٣/٢	ابن قتيبة	١٨٨/١	ابن فورك
٢٩٥/٢	قثم بن العباس		القاف
٢٣١/٢ ، ٥٥٦ ، ٤٦٨/١	القرافي	٦٤٨/١	ابن القاسم
٣١٧/٢	قرة بن إياس	٢٠٥ ، ١٤٩/١	القاسم بن أصبغ
٢٦٦/١	قرة بن عبد الرحمن	٣٠٥/١	القاسم بن أبي بزة

٣٩٩/١	كثير بن فرقد	٢٢٧/٢	قرة بن هبيرة
١٦٣ ، ٧٧ ، ٦٠/١	ابن كثير	٤٧٩ ، ١٢٨/١	القرطبي
٢٣٩ ، ٢٣٢ ، ٢٢٦ ، ١٩١		٤٢١/٢	قريش بن أنس
٥٢٧ ، ٢٥٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤١		٤٩١/١	القس بن ساعدة
٥٧٠ ، ٥٦٩ ، ٨٨/٢ ، ٦٧٦		٥٨٧ ، ٥٨٥/١	القطب القسطلاني
٦٢٥ ، ٩٧/١	الكرائيسي	٦٣٥ ، ٦٣١ ، ٦٢٧ ، ٥٩٥	
٣٩/٢	الكرماني	٦٤٣ ، ٦٣٩ ، ٦٣٦	
٢٧٢/٢	كعب الأحبار	٧٠/١	القشيري
٢٥١/٢	كعب بن زهير	٣٤٨/٢ ، ٦٤١/١	قطب الدين الحلبي
٣٥٤/٢	كعب بن عجرة	٦٦٣ ، ٢٩٧/١	ابن القطان
٣٠٧/٢	كعب بن عمرو	٣٨٥/٢ ، ١٣١/١	قطن بن نسير
٤٩٤/١	كعب بن مرة	١٤٨ ، ١٠٥ ، ١٠٤/١	القعنبي
٤٠٢/٢	الكلاباذي	٥٦٠ ، ٣٠٤/١	القفال
٢٦٦ ، ٢٥٠/١	الكلبي	٢٩٤ ، ١٠٩/١	قيس بن أبي حازم
٣٢٩/٢	كلدة بن حنبل	٣١٨ ، ٣١٦/٢ ، ٥٥٠	
	الكمال أبو البركات بن	٣٥٦/٢	قيس بن عاصم
٤٢٦/٢	الأنباري		قيس بن عباد القيسي
٦٤٩ ، ٥٥١/١	كهمس بن المنهال	٣٩٨/٢	الضبيعي
	اللام		الكاف
٣٣١/٢	لُبَيْ بن لبا	٢٤٣/١	الكافيجي
٤٥٩/٢	ابن اللتية	٥٦٨/٢	ابن كامل
٤٨١/٢	اللجلج العامري	٤٢١/٢	كامل بن طلحة الجحدري
٤٨٢/٢	ليد بن ربيعة	٢٩٥/٢	كثير بن العباس

- ابن لهيعة ١٦٦/١ ، ٤٠٦ ، ٢٠٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٣ ، ٥٢٤ ، ٤٩/٢ ، ١٨١ ، ٣٥٣ ، ٣٨٠ ، ٣٩٧ ، ٥٠٨ ، ٦٤٨ ، ٩٨/٢ ، ١٣٧ ، ٢٢١ ، ٢٩٥ ، ٣٥١ ، ٤٢١ ، ٤٨٣ ، ٥٦٤ ، ٥٢١
- ليث بن حماد الصفار ٤١٩/٢
- ليث بن خالد البلخي ٤١٩/٢
- الليث بن سعد ١١٢/١ ، ١٥٠ ، ١٦١ ، ١٨٤ ، ٣٢٣ ، ٥٠٨ ، ٥٢٣ ، ٦٦٣ ، ١٨١/٢ ، ٤٠١/٢
- النصري
- مالك بن أوس بن الحدثان ٢٩٤/٢
- مالك بن حارثة بن سعد ٢٣٥/٢
- مالك بن الحويرث ٥٣١ ، ٤٨٦/١
- مالك بن دينار ٢٠٢/٢
- مالك بن عرفة ٢٧٢/٢
- مالك بن عمير
- مالك بن مغول ٤٥٩/١
- ابن ماهان ٤٠٣/٢ ، ٥٤٠/١
- الماوردي ٣٠٦ ، ٣٠٤/١
- الماجشون ١٦٤/١
- ابن ماجه ٥١٤/٢ ، ٦٥٤/١
- المازري ٢٤٤ ، ٢٣٥/٢ ، ٩٧/١
- المازني ٢٤٥/٢
- ابن ماکولا ٤٤٣ ، ٣٣٢/٢
- ابن مالك ٦٦١/١
- مالك بن إسماعيل = ١٨٥/١
- المثنى بن الصباح ٤١٩/١
- مجالد بن ثور ٥٥١/١
- مجاهد بن جبر ١٩٤/١ ، ٣٠٩ ، ٢٤٨ ، ١٨١/٢ ، ٦٦٣ ، ١٨١/٢ ، ٤٠١/٢

٤١٩/٢	العسكري	٩٨/٢ ، ٤٤٦ ، ٣١٢	
١٠٥/٢ ، ٥٥٥	محمد بن بشر الدمشقي	٦٤٨/١	مجاهد المكي
١٥٣/٢ ، ٣٨٣ ، ٣٦٤	محمد بن بشار بNDAR	١٨٧/٢	مجد الدين بن الأثير الجزري
٥٦٨/٢	محمد البربري	٤٤٦/٢	مجمع بن يزيد بن جارية
٣٦٧/٢	محمد بن بكر البرساني	٢٦٦/١	المحبر بن قحذم
٤٢١		٧١/١	المحلي
	محمد بن أبي بكر	٣٦٧/٢	محمد بن إبراهيم
٢٩٠ ، ٢٩٦/١	الصدیق		محمد بن إبراهيم أبو عمر
٤١٩/٢	محمد بن أبي بكر المقدمي	١٤٧/٢	المقدسي
١٩٩/١	محمد بن جبیر		محمد بن أحمد بن عرام
٢٨٢/٢ ، ٥٥١/١	محمد بن جحادة	٦٢٩/١	الإسكندري
	محمد بن جعفر البصري	٣٥١/٢ ، ٤٨٣	محمد بن إدريس الشافعي
٣٦٢ ، ٣٦١/٢	«غندر»	٣٢٥/٢	محمد الأردني
٤٦٦/٢	محمد بن حاتم الكسبي	٣٢٣/١ ، ٤٢١	محمد بن إسحاق
٢٢٨/٢	محمد بن حاطب	٢٨٢/٢ ، ٤٢١	محمد بن إسحاق السراج
٣٢٤/٢	محمد بن حسان	٣١١/٢	محمد بن إسحاق الصنعاني
٣٢٥/٢	محمد بن أبي الحسن	٥١٤/٢	محمد بن أسلم الطوسي
	محمد بن الحسن التميمي	١٤٥/٢ ، ٥٦٨	
٦٠٥/١	الجوهري		محمد بن إسماعيل
٥٣٧/١	محمد بن الحكم المروزي	٥٦٧ ، ٤٨٥ ، ١١٧/١	البخاري
٥١٢/٢	محمد بن حماد الطهراني		محمد بن إسماعيل

٣٢٥/٢	المصلوب	٤٤٣/٢	محمد ابن الحنفية
	محمد بن أبي سعيد =		محمد بن خازم أبو معاوية
٣٢٥/٢	المصلوب	٥٥٠/١	الضرير
	محمد بن أبي سفيان بن حارثة	٥٦٨/٢	محمد بن أبي خيثمة
٣٢٠/٢	الثقفي	٥٠٩/٢	محمد بن أبي ذئب
٣٧٣/٢ ، ٥٩٨/١	محمد بن سلام	٢٧٧/٢	محمد بن الربيع الجيزي
٤١٩/٢	محمد بن سليمان لوين	١٥١/١	محمد بن رجاء النيسابوري
	محمد بن سنان العوقي ٣٩٧/٢ ،	٥٥٠/٢	محمد بن الزبرقاني
٤٥١		٣٢٥/٢	محمد بن أبي زكريا
٥٥١/١	محمد بن سواء البصري	٤١٩/٢	محمد بن زبور المكي
٢٩٢/٢ ، ١١٠/١	محمد بن سيرين	٤١٩/٢	محمد بن زياد الزيايدي
٣٢٥/٢	محمد الشامي = المصلوب	٣٢٥/٢	محمد بن أبي زينب
٤٧١/١	محمد بن شجاع	٣٢٢/٢	محمد بن السائب الكلبي
٣٦٨/٢	محمد بن صالح البغدادي		محمد بن السائب بن بشر =
٢٩١/٢	محمد بن أبي صالح	٣٢٣/٢	الكلبي
٣١٥/٢	محمد بن صفوان	٢٤٦/١	محمد بن سعد البارودي
٤٠٥/١	محمد بن الصلت التوزي		محمد بن سعد بن
٣١٥/٢	محمد بن صيفي	٢٩٤/٢	أبي وقاص
	محمد بن الطبري =		محمد بن سعيد المصلوب ٤٧٩/١ ،
٣٢٤/٢	المصلوب	٣٢٤/٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٢	
٥١١/٢	محمد بن عاصم		محمد بن سعيد بن حسان بن
٣٩٨/٢	محمد بن عبادة الواسطي	٣٢٥/٢	قيس = المصلوب
٤١٧/٢	محمد بن عبد الله الأنصاري		محمد بن سعيد الأسدي =

- محمد بن عبد الله الخزاعي ٤٢١/٢ محمد بن عمر الواقدي ٢٣٠/٢ ،
 محمد بن عبد الله الرقاشي ٤١٩/٢ ٥١٧
 محمد بن عبد الله بن ٥٤٤/٢ محمد بن عمرو بن سهل
 أبي طلحة ٢٩٥/٢ محمد بن عمرو بن علقمة ٢٥٦/١ ،
 محمد بن عبد الله بن القاسم بن ٦٤٩
 عمر بن حفص بن عاصم ٢٦٥/١ محمد بن عيسى الطباع ٤١٩/٢
 محمد بن عبد الله المخرمي ٤٣٣/٢ محمد بن عينة ٢٩١/٢
 محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الفضل أبو النعمان
 أبي ليلى ٥٤٦/٢ عارم ٣٦٠/٢
 محمد بن عبد الرحيم ٣٦٣/٢ محمد بن فضيل غزوان ٥٥١/١ ،
 محمد بن عبد السيد ٦٣٦/١ ٥٠٣/٢
 محمد بن عبد الملك بن محمد بن القاسم الطايكاني ٤٨٢/١
 أيمن ١٦٠/١ محمد بن قيس المصلوب ٢٦٧/١
 محمد بن عبد الوهاب بن محمد بن أبي قيس الشامي =
 سلام الجبائي ٣٧٣/٢ المصلوب ٣٢٤/٢
 محمد بن عبيد الله العزمي ٢٣٧/١ محمد بن كثير المصيبي ٤٢١/٢
 محمد بن عبيد بن حسان ٤١٩/٢ محمد بن كرام السجستاني ٤٧٩/١
 محمد بن عجلان ٢٨٢/٢ محمد بن مسلم الزهري ٢٨٢/٢
 محمد بن أبي عدي ٥٠٤/٢ محمد بن المنكدر ٣٢٥/١ ،
 محمد بن عرعة بن البرند ٣٨٦/٢ ٩٨/٢ ، ١٥٧
 محمد بن عكاشة الكرمانى ٤٧٠/١ محمد بن مهران الجمال ٣٨٠/٢
 ٤٨٥ محمد بن المهلب الحراني ٣٦٢/٢
 محمد بن علي الصوري ٢٨١/٢ محمد بن موسى الحرشي ٤١٩/٢

٤١٣/١	مخلد بن يزيد	١٤٩/١	محمد بن نصر المروزي
٤٧٧/٢	المدائني	٤١٩/٢	محمد بن النضر بن مساور
٥٦٤/٢ ، ٥٠٨/١	ابن المديني	٤١٩/٢	محمد بن أبي نعيم الواسطي
مرة بن شراحيل = مرة الطيب			محمد مولى بني هاشم =
٢٧٣/٢ ، ٣٨٣ ، ٢٦٥ ، ١٠٨/١	مرة الطيبي	٣٢٤/٢	المصلوب
١٦٥/١	مرة الطيبي	٣٧٦/٢	محمد بن وضاح
٣١٨ ، ٣١٦/٢ ، ٣١٨	مرداس بن عروة	١٩٣/١ ،	محمد بن يحيى الذهلي
٥٣٢		٥٦٨/٢	
١٥١/١	ابن مردويه	٣٧٤/٢	محمد بن يعقوب بن إسحاق
٢٤/٢	المرزباني		محمد بن يعقوب بن يوسف
١٩٦ ، ١٥٨ ، ٥٢/١ ،	المزي	٤١٣/٢	النيسابوري
٣٨٨ ، ٣٨٤ ، ٣١٥/٢ ، ٢١٧			محمد بن يوسف بن بشر بن
٣٣٣/٢	مستمر بن الريان	٣٦٢/٢	النضر
٣٣٣/٢	المستمر الناجي	٤١٣/١	محمد بن يوسف الفريابي
١٥٠/١ ،	مسدد بن مسرهد	٢٥٥/٢ ، ٥٨٧/١	محمود بن الربيع
٤١٩ ، ١٣٦ ، ١١٨/٢		٢٧٧/٢	محمود بن ليد
١١٠/٢ ،	مسروق بن الأجدع	٣٩/٢	محيي الدين الكافيجي
٢٧٥ ، ٢٧٣		٥٢٣/١	مخرمة بن بكير
١١٣/١	مسعر		مخرمة بن نوفل (والد
٢٧٢/٢	مسعود بن حراش	٤٨١/٢	المسور)
٢٥٢/٢	المسعودي	٤١٩/٢	مخلد بن الحسن البصري
٥٤٥/٢	مسلم بن إبراهيم الفراهيدي	٤١٩/٢	مخلد بن خدائش البصري
٢٩٤/٢	مسلم بن أبي بكر	٤٨٨/١	مخلد بن عبد الواحد

مسلم بن الحجاج	١٢١/١ ،	مطرف بن مازن	٥٢٤/١
٤٨٦/٢ ، ٥٤٥ ، ٥٦٨	مطين الحضرمي	٣٣٨/٢	
مسلم بن خالد الزنجي	٥٢٣/١ ،	معاذ بن جبل	٣٥٧/٢ ، ٢٣٩/٢
٦٤٩	معاذ بن خالد بن شقيق	٤٢١/٢	
مسلم بن سالم الهمداني	٤٠٥/٢	معاذ بن عفراء	٤٤١ ، ٢٩٤/٢
مسلم بن أبي عاصم النبيل	٤٢١/٢	معاذ العنبري	٥٠٧/٢
مسلم بن أبي مسلم الخياط	٣٨٢/٢	معاذ بن معاذ	٤٢١/٢
مسلم بن الوليد المدني	٤٣٨/٢	المعافى بن زكريا النهرواني	٦٧١/١
مسلم بن الوليد بن رياح		المعافى بن عمران	٥٠٦/٢
المدني	٤٤٠/٢	معان بن رفاعة السلامي	٥٠٩/١
مسلمة بن قاسم القرطبي	١٢٧/١	معاوية بن حيدة	٣١٦/٢
المسندي	١٤٩/١ ، ٤٠٨/٢	معاوية بن أبي سفيان	٣٥٧ ، ٢٣٩/٢
مسور بن رفاعة القرظي	٣٢٠/٢	معاوية بن عبد الكريم الضال	٣٦٠/٢
مسور بن عبد الملك		معاوية بن قرة	٣١٢/١
اليربوعي	٣٧٩/٢	معاوية بن يحيى الصدفي	١٨٥/١
مسور بن يزيد	٣٧٩/٢	معبد بن أنس	٢٩٥/٢
المسيب بن حزن القرشي	٣١٦/٢	معبد بن سيرين	٢٩٢/٢
مشكدانه	٣٣٨/٢	معبد بن العباس	٢٩٥/٢
مصعب بن سعد بن		المعتمر بن سليمان	٤١٨/١
أبي وقاص	٢٩٤/٢	المعمر بن سويد	٢٧٢/٢
مصعب الزبيري	٣٠٠/٢	معقل بن أبي معقل	٥٣٧/٢
المصلوب	٢٥٠/١	معقل بن مقرن	٢٩٣/٢
مطر	٢٨٢ ، ١٤٤/٢ ، ٣٢٢/١	معقل بن يسار	٥٤٧ ، ٣٥٦/٢

٤٨١/٢	المتجع	٣٩٩/١	المعلّى بن إسماعيل
٣٣٧/٢	مندل = عمرو بن علي	٤١٩/٢	معلّى بن منصور الرازي
٥٣٣ ، ٢٤٦/١	ابن منده	٤٨٣ ، ١٢٢/١	معمر بن راشد
٦٦٠ ، ٥٩٦		٥٠٤/٢	
١٤٩/١	ابن المنذر	٢٩٤/٢	معمر بن الحارث بن قيس
٤٢٦/١	المنذر بن عبد الله الحزامي	٥٦٨/٢	المعمري
٤٥٨/٢	المنذر بن عمرو	٤٤١/٢ ، ٢٩٤/٢	معوذ بن عفراء
٢٥٤ ، ٢٠٥/١	المنذري	٥٦٥/٢ ، ٥٠٨/١	ابن معين
٥٦٩ ، ٤٦٧/٢		١٢٠ ، ١٠٤/١	مغلطاي
٣٧٢/٢	منصور بن سليم	٥٧٠ ، ٥٦٩/٢ ، ٢٥٤	
٣٤٦/٢	منصور الفراوي	٣٥٥ ، ١٢٣/٢	المنغيرة
١٠٨/١	منصور بن المعتمر	٣٢٠/٢	المفضل بن فضالة
٦٦٣ ، ٦٤٩ ، ٣٢٠ ، ١٩٤		٥٧٣/١	ابن مفوز
١٦٦/١	منقذ مولى عثمان	٤٨٥/١	مقاتل
٥١٤/١	المنهال بن عمرو	٤٤٧ ، ٢٣٩/٢	المقداد بن الأسود
٥٠٧/٢	المهدي (الخليفة)	٤٥٢/٢	مقسم مولى ابن عباس
٤١٩/٢	مهدي بن حفص	٢٢٦/٢	ابن أم مكتوم
٤٥٩/١	مهدي بن ميمون	٣٢١ ، ٣٠٨/١	مكحول
٥٠٣ ، ١٠٥/١	ابن مهدي	٥٦٤ ، ٥٦٢ ، ٢٨٢/٢	
٥٦٤ ، ٥٠٧		٢١٠/١	مكي بن بندار
٤٢١/٢	مهنا بن عبد الحميد	١٣٩ ، ١٢٨/١	ابن الملقن
٥٨٦/١	موسى بن إسحاق	٥٧٠/٢ ، ٥٨٨	
٤٢٣ ، ٤١٨/١	موسى بن إسماعيل	٤٤٧/٢	ابن أبي مليكة

موسى بن أنس	٢٩٥/٢	ميسرة بن عبد ربه	٤٨٩/١
موسى البلقاوي	٢٣٧/١	النون	
موسى الجويني	١٥١/١	النابعة الجعدي	٤٨٢/٢
موسى بن داود الضبي	٤٢١/٢	ابن ناصر	٥٦٩ ، ٤٧٦/٢
موسى بن دينار	٥٦٩/١	نافع مولى ابن عمر	١٠٢/١ ،
موسى بن سهل بن عبد الحميد		١٣٧ ، ٩٨/٢ ، ١٠٨	
البصري	٤١٤/٢	نافع الجمحي	٦٤٩/١
موسى بن طلحة	٢٩١/٢	نافع أبو سليمان العبدى	٤٨١/٢
موسى بن أبي عائشة	٢٨٢/٢	نبيشة الخير	٣٣٠/٢
موسى بن عقبة	٥٠٩/٢ ، ٤٢٣/١	النجيب	١٥٥/٢
موسى بن علي القرشي	٤٣٠/٢	النخعي	٣١١ ، ٢٣٨/١
موسى بن علي البزار	٤٣٠/٢	النسائي	٢٤٣ ، ١٧٢/١
موسى بن علي اللخمي	٤٣١/٢	نسطور	٤٩١/١
موسى بن علي بن عامر		نسير بن ذعلوق	٦١٦/١
الحريري	٤٣١/٢	نصر بن عمران الضبي	٤٢٤/٢
موسى بن علي الختلي	٤٣٠/٢	النضر بن أنس	٢٩٥/٢
موسى بن علي بن غالب	٤٣٠/٢	النضر بن شميل	٤٢١ ، ١٨٦/٢ ،
موسى بن علي بن قداح	٤٣٠/٢	٥٠٧	
موسى بن هارون	٣٢٣/١ ، ٤٥٨ ،	النضر بن محمد الجرشي	٤٢١/٢
٦١٥		النعمان بن راشد	١٨٤/١
ابن المواق	١٧٤/١ ، ٢٠٧ ، ٢٣٩ ،	النعمان بن عبد السلام	٤٢١/١ ،
٥٠٩ ، ٥٠٢ ، ٣٤١		٤٢١/٢	
الميانجي	٥٩/١ ، ٩١ ، ١٤٢ ، ٤٦٣ ،	النعمان بن مقرن	٢٧٧/٢ ، ٢٩٣ ،

٩٨/٢	ابن هرمز	٢٩٤/٢	نعيم بن مقرن
٣٨٥ ، ١٨٧/٢	الهروي	١١٩/١ ، ٧٢/٢ ،	نعيم بن حماد
٢٨٩/٢	هزيل بن شرحبيل	١٣٥	
٥٥١ ، ١١١/١ ،	هشام الدستوائي	١٤٧/٢ ، ٤٩١/١	نعيم بن سالم
٥٤٥/٢		٣٢٥/١	نعيم المجمر
٢٨٨/٢	هشام بن العاص	٥٦٥/٢ ، ٦١٢/١	النفيلى
	هشام بن عبد الملك	٥٦٦/٢	ابن نمير
٤٢١/٢	الطيالسي	٢٦٧/١	نهشل بن سعيد
٤٥٤ ، ٩٩/١ ،	هشام بن عروة	٥٧٠/٢	النور الهيثمي
٥٤٥ ، ٣٢٠ ، ٢٨٢/٢ ، ٦٤٩		٣٥٩/١ ،	نوف بن فضالة البكالي
١٠٥/٢ ، ٢١٠/١	هشام بن عمار	٣٣٤/٢	
٢٨٢/٢	هشام بن الغاز	٤٨٢/٢	نوفل بن معاوية
	هشام بن محمد بن السائب	٥٧٠/٢	النوي
٥١٧/٢	= الكلبي		الهاء
٥٤٦/٢	هشام بن يوسف الصنعاني	٣٨٠/٢	هارون بن عبد الله الحمال
٣٥٧ ، ٢٥٨ ، ١٧٨/١ ،	هشيم		هارون بن عترة بن عبد الرحمن
٥٦٦ ، ٥٠٣		٤٣٥/٢	الكوفي
٤١٩/٢	هلال بن بشر		هارون بن موسى الأعور
٥٦٥/٢	هلال بن العلاء الرقي	٥٥١/١	النحوي
٤٦٤/٢	هلال بن مرة الأشجعي	٣٦٧/٢	هارون بن موسى بن شريك
٣٣٤/٢	همذان	٥٤١/٢	هاشم بن هاشم بن عتبة
١٣٣ ، ١١٢/١ ،	همام بن منبه	٣٣٠/٢	هيب بن مغفل
٨٢/٢ ، ١٧٩		٢٥١/٢	الهدار

٣٨١/١	همام بن يحيى	١٢٠/٢	واهب بن عبد الله المعافري
٥٥٠/٢	هند بن المهلب	٣٣٣/٢	وردان
٥٤١/٢	هند بن هند بن أبي هالة	٢٩٣/٢	ورث بن عبد الله بن عمر
٥٦٢/١	الهندي	٥٥٠/١	ورقاء بن عمر الشكري
٢١٨/٢	هناد بن السري	٢٥٣/٢	ورقة بن نوفل
٥٤٩/٢	هنيذة بن خالد الخزاعي	٤٤٤/٢	ابن وضاح
٤٢١/٢	الهيثم بن جميل	١٤٩ ، ١٠٨/١	وكيع بن الجراح
٣٥٦/١	الهيثم بن خارجة	٥٠٦ ، ١٢٢/٢ ، ٥٠٨	
٣٩٧/٢	الهيثم بن سنان	٥٦٦ ، ٥١١ ، ٥٠٧	
٤١٩/٢	الهيثم بن سهل التستري	٤٦٧/١	الوليد بن بكر الغمري
٢٥٣ ، ١٣٦/١	الهيثمي	٦٥٩ ، ٦٥٧ ، ٦٤٤	
الواو		الوليد بن عبد الرحمن	
٢٣٥ ، ٢٣٠/٢	وائل بن حجر	٥٣٥/١	الجارودي
٢٩٦/٢ ، ٤٠٥/١	وائل بن داود	٥٥٢/١	الوليد بن كثير
٣٢٩/٢	وابصة بن معبد	٣٨٥ ، ٣٦٣/١	الوليد بن مسلم
٤٨٩/١	الواحدي	٤٣٩ ، ٤٢٧ ، ٢١٨ ، ٤١٣	
٥٦٧ ، ٥٦٦/٢ ، ٤٠٩/١	ابن واره	الوليد بن مسلم التابعي	
٢٠٢/٢ ، ٤٥٨/١	واصل الأحذب	٤٣٩/٢	البصري
٣٩٩/٢	وافد بن سلامة	٤٤٠/٢	الوليد بن مسلم الدمشقي
٣٩٩/٢	وافد بن موسى الذارع	١٩٢/١	ولي الدين أبو زرعة العراقي
٢٩٣/٢	واقد بن عبد الله بن عمر	٤٥٤/٢ ، ٦٣٧	
٣٩٠/٢ ، ٤٨٥/١	الواقدي	١٤٩ ، ١٠٤/١	ابن وهب
٤٨٠ ، ٤٧٦ ، ٤٦٣		٦٤٨ ، ٤٥٥	

وہب بن بقیة ٥٤١/١ ، ٣٦٩/٢	یحییٰ بن سعد بن أبی وقاص ٢٩٤/٢
وہب بن جریر بن حازم ٤٢٠/٢	یحییٰ بن سعید ١٠٩/١ ، ١١٢ ،
وہب بن حفص ٤٧٨/١	٢٨٣/٢ ، ٥١٠ ، ٥٦٦
وہب بن خالد ٥٠٤/٢	یحییٰ بن سعید الأنصاري ٦٤٨/١ ،
وہب بن منہ ٢٨٢/٢ ، ٥٥١/١	٣٢٠/٢
وہیب ٤٢٣/١ ، ٤٣٠ ، ٥٦٦	یحییٰ بن سعید القطان ٥٦٧/١ ،
الیاء	٥٦٤ ، ٥٠٤/٢ ، ٥٠٥ ، ٥٤٤
یاقوت ٥٦٨/١	یحییٰ بن سلیم ٣٧٧/١
ابن أبی یحییٰ ٤٨٥/١	یحییٰ بن سیرین ٢٩٢/٢
یحییٰ بن إسحاق السیلحینی ٤٢١/٢	یحییٰ بن صالح الوحاظی ٥٥٠/١
یحییٰ بن اکثم ١٠٩/٢	یحییٰ بن الضریس الرازی ٤٢١/٢
یحییٰ بن آیوب ٤٠٢/٢	یحییٰ بن طلحة بن عبد اللہ ٢٩١/٢
یحییٰ بن بحر الکرماني ٤٢٠/٢	یحییٰ بن عثمان بن صالح
یحییٰ بن بشر البلخی ٤٠٢/٢	المصري ٢٣١/٢
یحییٰ بن بکیر ١٠٢/١ ، ٦٥٠ ،	یحییٰ بن عقیل الخزاعي ٣٩٩/٢
٤٢٠/٢	یحییٰ بن أبی کثیر ١٠٧/١ ،
یحییٰ بن الجزار ٥٥١/١	٣١٢ ، ٤٢٥ ، ١١٧/٢
یحییٰ بن حبیب بن عربي ٤٢٠/٢	٢٦٤ ، ٢٨٣ ، ٥٤٥
یحییٰ بن حسان ٥٢٣/١	یحییٰ بن محمد بن السکن
یحییٰ بن حمزة الحضرمي ٥٥١/١	البزار ٤٠١/٢
یحییٰ بن حماد الشیباني ٤٢١/٢	یحییٰ بن معین ٥١١/٢ ، ٥٦٥
یحییٰ الحماني ١٣٦/٢	یحییٰ بن یحییٰ النیسابوري ٤٢٠/٢ ،
یحییٰ بن درست البصري ٤٢٠/٢	٥٦٦

٥٨/١	يعقوب الدورقي	يزيد بن الأسود الصحابي
٢٣٦ ، ٤٣٩/٢	يعقوب بن شيبة ١٤٩/١	الخزاعي
١٣٧/٢ ، ٢٤٥ ، ٣٤٠		يزيد بن الأسود الجرشي
٤٣٩/٢	يعقوب بن عبد الله بن	التابعي
٢٩٥/٢	أبي طلحة	يزيد بن أبي بكر
٢٨٣/٢	يعقوب بن عطاء بن أبي رباح	يزيد بن ثابت
٣٨٧/٢	يعقوب بن سفيان الفسوي ٥١٦/١	يزيد بن جارية
١٠٦/٢		يزيد بن أبي حبيب ١١٢/١ ، ٢٨٣
١٥٣/٢	يعقوب القاري	يزيد بن زريع ٥٠٤/٢ ، ٥٠٥
١٤٧/٢	يعلى بن الأشدق	٥٦٦ ، ٥٠٧
٤١٢/١	يعلى بن عبيد الطنافسي	يزيد بن أبي زياد ٢٤٨/١
٤٤٣/٢	يعلى بن منية	٣١٩/٢ ، ٢٥٨
٥٢٠/٢	اليمان بن أخنس الجعفي	يزيد بن عبد الله بن أبي بردة ٣٨٥/٢
٤٢٠/٢	يوسف بن حماد المعني	يزيد بن عمرو المعافري ١٨١/٢
١٧١/٢	يوسف بن خليل	يزيد الفقير ٤٥٢/٢
٢٧٧/٢	يوسف بن عبد الله بن سلام	يزيد بن الهاد ٢٨٣/٢ ، ٢٨٧
٦٥٠/١	يوسف بن عمرو	يزيد بن هارون ١٠٦/٢ ، ٥٠٤
٣٨٦/٢	يوسف بن يزيد البراء	٥٦٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٥
	يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة	يسار بن بلز بن مسعود ٣٣٥/٢
٤٤٧/٢	الماجشون	يسير بن عمرو بن جابر ٢٧١/٢
٤٩٧/٢	ابن يونس	٣٨٥ ، ٢٧٢
١٨٤/١	يونس الأيلي	يعفور بن المغيرة ٢٩٠/٢
٥٥٠/١	يونس بن بكير	يعقوب بن إسحاق الحضرمي ٤٢١/٢

يونس بن حبيب	١٥٧/١ ، ٢٥٥	أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق
يونس بن عبيد	٣١٠/١	المدني
يونس الكذوب	٣٦١/٢	أبو إسحاق الإسفراييني
يونس المؤدّب	٥٧٥/٢	١٨٨ ، ٢٢٠ ، ٣١٦ ، ٦١٤
يونس بن محمد الصدوق	٣٦١/٢	٦٢٢ ، ٨٢/٢ ، ٨٨
يونس بن يزيد	٣٩٩/١	أبو إسحاق التّوخي
		١٥٧/٢ ، ١٥٨
		أبو إسحاق الجوزجاني
		٥٤٦/١
		أبو إسحاق سليمان الشيباني
		٢٨٢/٢
		أبو إسحاق السبيعي
		٣٤٨/١
		أبو إسحاق الشيرازي
		١٨٨/١
		أبو إسحاق الفزاري
		١٥٧/٢
		أبو إسحاق بن مضر
		١٥٩/٢
		أبو إسحاق النجيري
		١٢/٢
		أبو إسحاق الهمداني
		٣١٢/١
		أبو إسماعيل إبراهيم بن
		أبي حية
		٤٩٢/١
		أبو إسماعيل إدريس بن
		إسماعيل الحمصي
		٥٣٧/٢
		أبو أسيد الساعدي
		٥٣٨/٢
		أبو أمامة سعد بن سهل
		٢٦٨/٢
		أبو أمية الشعباني
		٢٧٢/٢
أبو الأذان عمر بن إبراهيم بن	٣٥٤/٢	٢٨٢/٢ ، ٣٢٠ ، ٣٥٢ ، ٥٠٣
أبي بكر	١٣٩/٢	أبو إسحاق الشيرازي
أبو إبراهيم الختلي	٣٤٣/٢	٢٧٧ ، ٣٠٣ ، ٦٠٩
أبو الأبيض	٣٤٠/٢	أبو إسحاق الفزاري
أبو أحمد الحاكم	٦١٤/١	أبو إسحاق بن مضر
أبو أحمد بن عدي	٤٢/٢	أبو إسحاق النجيري
أبو أحمد الفرضي	٢٠٠/٢	أبو إسحاق الهمداني
أبو أحمد العسكري		أبو إسماعيل إبراهيم بن
أبو أحمد محمد بن أحمد بن		أبي حية
الحسين الغطريفي الجرجاني	٥١٤/٢	أبو إسماعيل إدريس بن
أبو الأحوص سلام بن سليم	٩٦/٢	إسماعيل الحمصي
أبو إدريس الخولاني	١١٢/١ ،	أبو أسيد الساعدي
	٣٢٥ ، ٢٦٨ ، ٢١٨ ، ٢١٧/٢	أبو أمامة سعد بن سهل
	٥٢٣/١	أبو أمية الشعباني
	٣٤٠/٢	

أبو أناس	٣٤٣/٢	أبو بكر الباقلاني ٣٠٦/١ ، ٤٦٦ ،
أبو أيوب الأنصاري	٥٣٨/٢	٥٠٩ ، ٥٣٧ ، ٥٦٢ ، ٢٠٨/٢
أبو البختری الطائي التابعي	٥٢١/٢	أبو بكر البرديجي ٣٧٩/١
أبو بدر شجاع بن الوليد	٤٥٧/١	أبو بكر البرقاني ٥٩٤/١
أبو بردة بن أبي موسى		أبو بكر البزار ١٥٢/١ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢
الأشعري	٦٤٩/١ ، ٣٤٩/٢	أبو بكر الوراق البغدادي ٣٦١/٢
أبو البركات الأنماطي	٦٤٠/١	أبو بكر الفامي البغدادي ٣٦٢/٢
أبو بشر أحمد بن محمد		أبو بكر البيهقي ٤٩٢/٢
الفيقه	٤٧٨/١	أبو بكر الحميدي ٢٩٢/١ ، ٥٤٤
أبو بشر الدولاوي	٣٤٠/٢	أبو بكر الخجندي ٦٢٣/١
أبو بشر المزني البصري	٤٠٨/٢	أبو بكر الخطيب ٤٩٣/٢
أبو بصرة الغفاري	٣٤٧/٢	أبو بكر ابن ضير ٦٢٨/١
أبو بكر أحمد بن إسحاق		أبو بكر ابن داسه ٢٥٠/١
الصبغي	٦١٥/١	أبو بكر الرازي ٦٢٤/١
أبو بكر ابن أبي داود	٥١٤/٢	أبو بكر ابن ريذة ١٤٧/٢
أبو بكر ابن أبي خيثمة	٦٣٢/١ ،	أبو بكر السقطي ٤١٣/٢
	٤٠٧/٢	أبو بكر الشافعي ٥١٤/٢
أبو بكر ابن أبي شيبة	٤٤٧/٢ ، ٥٦٥	أبو بكر ابن شعيب ١٢١/٢
أبو بكر ابن إدريس	٥٦٣/٢	أبو بكر الشيرازي ٣٥٨/٢
أبو بكر ابن أسعد الحميري	٢٥٣/٢	أبو بكر الصديق ٢٣٧/٢ ،
أبو بكر الأصبهاني	٧٧/٢	٢٣٩ ، ٤٧٤ ، ٥٣٨
أبو بكر الأموي	٢١٩/١	أبو بكر الصيرفي ٣٦٢/١ ، ٥٤٤ ،
أبو بكر ابن أنس	٢٩٥/٢	٦٠٠

أبو بكر عبد الله بن محمد بن	أبو بكر محمد بن عمرو بن
زياد النيسابوري ٣٩٤/١	حزم ٣٤٢/٢
أبو بكر بن عبد الرحمن ٣٠٢/١ ،	أبو بكر محمد بن محمد بن
٦٤٩ ، ٢٧٤/٢	سليمان الباغندي ٣٦٦/١
أبو بكر بن عبد الرحمن بن	أبو بكر ابن مجاهد ٣٦٣/١
الحارث ٣٤٢/٢	أبو بكر المقرئ ٥٨٩/١
أبو بكر عبد الكريم بن	أبو بكر المروزي ٢٨٧/١
عبد المجيد الحنفي ٤٢٦/٢	أبو بكر بن نافع ٣٤٤/٢
أبو بكر بن عبدان الشيرازي ١٥١/١	أبو بكر بن نقطة ٣٧٢/٢
أبو بكر بن العربي ٥٠٤/١	أبو بكر اليزدي ١٥١/١
أبو بكر بن عياش ٣٤٢/٢ ،	أبو بكرة ٢٣٩/٢
٣٤٩ ، ٤١٥	أبو بلال الأشعري ٣٤٢/٢
أبو بكر القطيعي ٤١٢/٢ ، ٥١٥	أبو تراب ٣٤٥/٢
أبو بكر محمد بن أحمد بن	أبو تميلة يحيى بن واضح ٣٤٥/٢
محمد ١٣٩/٢	أبو تميم عبد الله بن مالك
أبو بكر محمد بن إسماعيل	الجيشاني ٢٣١/٢
البصلاني بNDAR ٣٦٤/٢	أبو توبة ٧٥/٢
أبو بكر محمد بن جعفر بن	أبو الثناء المنبجي ٦٣٧/١
محمد بن كنانة البغدادي ١٤١/٢	أبو ثور ١٤٩/١
أبو بكر محمد بن جعفر بن	أبو جحيفة ٣٤٧/٢
العباس ٣٦٢/٢	أبو جرول زهير بن صرد
أبو بكر محمد بن جعفر بن	الجشمي ١٤٨/٢
محمد بن الهيثم الأنباري ٤١٤/٢	أبو جعفر بن جرير الطبري ٤٨٤/٢

أبو جعفر الحضرمي مطين	٣٧٠ / ٢	أبو الحباب سعيد بن يسار
أبو جعفر بن حمدان	١٥١ / ١ ،	الهاشمي
٣٤٦ ، ٦٦٠ ، ١١٧ / ٢		أبو الحجاج المزي ٣٤٥ / ١ ، ١٠٦ / ٢
أبو جعفر الدارمي	٥٦٧ / ٢	أبو حريز عبد الله بن الحسين
أبو جعفر الرازي	٥٥ / ١	الأزدي
أبو جعفر المنصور	٥٠٧ / ٢	أبو حريز الموقفي
أبو جعفر بن الزبير	٤٦ / ١ ، ٢٥٠	أبو حسان الأعرج
أبو الجلد الأخباري	٣٣١ / ٢	أبو الحسن ابن أبي المجد
أبو جمرة	١٠٥ / ٢	أبو الحسن ابن البخاري
أبو الجوزاء	١٢ / ٢	١٥٩
أبو الجواب	٥٣٧ / ٢	أبو الحسن ابن بشران
أبو حاتم	٢٦٢ / ١ ، ٤١٠ ،	أبو الحسن ابن الحصار
١٥٦ / ٢ ، ٥١٣ ، ٥٦٧		أبو الحسن ابن حيويه
أبو حاتم محمد بن يعقوب		أبو الحسن الخصيبي
الهروي	٦٠٥ / ١	أبو الحسن الدارقطني
أبو حازم	٤٦٨ / ١ ، ٥٠٠	٤٩٠ / ٢
أبو حازم الأشجعي	٣٩٥ / ٢	أبو الحسن شبويه
أبو حازم العبدوي عمر بن		أبو الحسن ابن الصواف
أحمد	٣٤٥ / ٢	الشاطبي
أبو حامد الإسفراييني	١٨٨ / ١ ،	أبو الحسن علي بن عمر
٤١٠ / ٢		الصواف
أبو حامد بن كوتاه		أبو الحسن ابن الفرات
الجوباري	٥٥١ / ٢	أبو الحسن القابسي

أبو الحسن ابن القطان	٢٠٤/١ ،	أبو حفص العكبري	٥٥١/٢
٣٥٣ ، ٥٣٠ ،	٢٣٣/٢	أبو الحلال العتكي	٢٧٢/٢
أبو الحسن الماوردي	٦٦٣/١	أبو حمزة	٤٤٧/١
أبو الحسن ابن مسكين	٥٤٠/١	أبو حمزة عبد الرحمن بن	
أبو الحسن ابن المفضل		كيسان	٤٢٥/٢
الحافظ	٤٦٧/٢ ، ٥٦٩	أبو حنيفة	١٠٥/١ ، ٢٠٢ ،
أبو الحسن ابن المقير	١٥٩/٢	٤٧٧ ، ٢٨٢/٢ ، ٣٥١ ، ٤٨٣	
أبو الحسن يونس بن يزيد		أبو الحوراء	١٢/٢
القوي	٣٦٠/٢	أبو حيان	٦٤٢/١
أبو الحسين أحمد بن محمد		أبو خالد الدالاني	٤٥١/٢
الخفاف	٣١١/٢	أبو خبيب عبد الله بن الزبير	٣٩١/٢
أبو الحسين البصري	٩٣/١	أبو الخطاب	١٨٨/١ ، ٣٦٥/٢
أبو الحسين حامد بن حماد		أبو الخطاب ابن دحية	٤٨٥/١
بندار	٣٦٤/٢	أبو الخطاب معروف	
أبو الحسين الرازي	٣٦١/٢	الخياط	١٠٥/٢
أبو الحسين ابن النقور	٥٦٧/١	أبو خلدة	٥٧٦/١
أبو حصين ابن يحيى بن		أبو خيثمة	٥٦٥/٢
سليمان الرازي	٣٤٢/٢	أبو الخير	١١٢/١
أبو حصين عثمان بن عاصم		أبو داود السجستاني	٢٥٥/١ ،
الأسدي	٣٨٨/٢	٤٨٧/٢ ، ٥١٤	
أبو حفص ابن بدر الموصلي	٢٩٢/١	أبو داود الطيالسي	١٤٩/١ ،
أبو حفص عمر بن علي		١٣٦/٢ ، ٤٢٠ ، ٥٠٧	
المقدمي	٣٥٨/١	أبو داود النخعي	٤٧٨/١

أبو الدحداح	٥٣٨/٢	أبو الزبير محمد بن مسلم
أبو الدرداء	٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ ،	المكي ١/١٢٣ ، ٦٤٨ ، ٢٨٢/٢
	٥٣٨ ، ٥٤٧	أبو زرعة الرازي ١/١٩٣ ، ٢٤١/٢ ،
أبو الدنيا الأشج	١٤٧/٢	٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨
أبو ذؤيب الهذلي	٢٢٧/٢	أبو زكريا ابن منده ٢/٤٨١
أبو ذر عمار بن محمد بن		أبو زكريا يحيى بن محمد بن
مخلد التميمي	١٣٩/٢	قيس ١/٣٨٢
أبو ذر الغفاري	٥٣٨/٢	أبو زكير ١/٤٠٥
أبو ذر الهروي	١٥١/١	أبو الزناد ١/١١٠ ، ٢٧٧/٢ ،
أبو رافع أسلم مولى النبي ﷺ		٣٤٥ ، ٣٤٠
أبو رافع الصائغ	٢٧٢/٢	أبو زياد أيوب بن زياد
أبو رجاء العطاردي	٢٧٢/٢ ، ٥٤٢	أبو زيد الحمصي ٢/٥٣٧
أبو رجاء مولى أبي قلابة	٣٩٥/٢	أبو زيد معمر بن زيد ٢/٢٧٧
أبو الرجال الأنصاري	٤٣٦/٢	أبو ساسان حزين بن
أبو الرجال محمد بن		المنذر ٢/٣٨٨
عبد الرحمن	٣٤٥/٢	أبو السعادات ٢/١٦٠
أبو الرجال الأنصاري	٣٤٦/٢	أبو السفر سعيد بن أحمد ٢/٤٠٨
أبو رعلة	٥٣٩/٢	أبو سعد السمعاني ٢/٥٢٦
أبو رفاعة العدوي	٣١٩/٢	أبو سعد الماليني ١/١٤٤
أبو رهم أحزاب بن أسيد	٢٧٣/٢	أبو سعيد الحيري ١/١٥١
أبو روح ابن عبد الرحمن		أبو سعيد الخدري ٢/٢٣٧ ، ٢٣٩
المقدسي	١٥٧/٢	أبو سعيد محمد بن السائب ٢/٣٢٢

أبو سعيد ابن الأعرابي	١٤٩/٢	أبو صالح ٢٦٦/١ ، ١٣٧/٢ ، ١٥٣
أبو سعيد مولى بني هاشم	٤٢١/٢	أبو صالح الأنماري ٢٧٣/٢
أبو سعيد البستي الشافعي	٤١٠/٢	أبو صالح خلف بن محمد
أبو سعيد السجزي القاضي	٤٠٩/٢	البخاري ٥٤٣/٢
أبو سعيد العلائي	٣١٦/١	أبو صالح السمان ١٢٣/١
أبو سعيد المدائني	٤٨٣/١	أبو الضحى ٣٥٢/٢
أبو سعيد المسيب بن حزن	٣١٨/٢	أبو طالب عم النبي ﷺ ٥٦١/٢
أبو سعيد النيسابوري	٦٢٢/١	أبو طالب أحمد بن نصر
أبو سلام الحبشي	٣٢١/١	البغدادي ٣٦٨/٢ ، ٤٢٧
أبو سلمة ٢٥٦/١ ، ٥٣٩/٢ ، ٥٦٠		أبو طاهر الخليل بن أحمد
أبو سلمة ابن عبد الرحمن ١٠٧/١ ، ٢٧٤/٢ ، ٥٦٣		الجوسقي ٤٠٩/٢
أبو سليمان الجوزقاني	٦٦٦/١	أبو طاهر الدباس الحنفي ٦٢٣/١
أبو سليمان الخطابي	٢٢٠/١ ، ١٨٧/٢	أبو طاهر محمد بن الفضل ٥١٥/٢
أبو سنان ضرار بن مرة		أبو الطاهر إسماعيل بن
الشياني	٣٩٦/٢	عبد المحسن الأنماطي ٦١٧/١
أبو سهيل ابن زياد القطان	٥١٤/٢	أبو الطفيل ٢٥٣/٢
أبو سيف القين ظئر إبراهيم	٥٣٩/٢	أبو طلحة ٢٣٩/٢
أبو شامة	٤١٨ ، ٤٥/١	أبو طليق ٢٣٩/٢
أبو الشيخ الأصبهاني	٦٢٣/١ ، ٣٤٥/٢	أبو الطيب البغدادي ٣٦١/٢
أبو شية الخدري	٣٤٣/٢	أبو الطيب القاضي الطبري ١٨٨/١ ، ٦٢٧ ، ٦٣٥ ، ٩٩/٢ ، ٥١٥
		أبو عاصم الفضيل بن يحيى
		الأنصاري ١٥٧/٢

أبو عاصم النبيل	٥٨٩/١ ،	أبو عبد الله الجصاص	٣٥٩/١
أبو العالية البصري	٦٤٨/١	أبو عبد الله الحاكم	٥٧١ ، ٥٦٩/٢
أبو العالية رفيع بن مهران	٥٢١/٢ ، ٥٦٣	أبو عبد الله الذهبي	٣٧٢/٢
أبو العالية زياد بن فيروز	٣٨٦/٢	أبو عبد الله الزبيدي	٥٨٦/١
البراء	٤٢١/٢	أبو عبد الله الصوري	٦٣٦/١
أبو عامر العقدي	١٥٥/٢	أبو عبد الله بن عتاب	٦٢٧/١
أبو العباس الحلبي	٤١٠/٢	أبو عبد الله محمد بن أحمد	٣٦٣/٢
أبو العباس أحمد بن عمر	٥١٤ ، ٤١٣/٢	أبو عبد الله محمد بن خفيف	٢٧٥/٢
العذري	٣٨١/٢	أبو عبد الله محمد بن مطرف	٣٩٩/٢
أبو العباس الأصم	٢٤٤/٢	أبو عبد الله محمد بن محمد	١٤٧/٢
أبو العباس ابن عقدة	١٣٩/٢	أبو عبد الله محمد بن مقبل	٣٢٤/٢
أبو العباس القرطبي	٤١٣/٢ ، ٦٤١/١	أبو عبد الله محمد بن ماجه	٤٨٨/٢
أبو العباس الوليد بن	٦٥٩/١	أبو عبد الله ابن منده	٦٢٧/١ ،
إبراهيم الهمداني	١٣٩/٢	أبو عبد الله ابن منده	٥٦٩ ، ١٥٥/٢
أبو العباس الوليد بن بكر	١٣٩/٢	أبو عبد الله ابن المواق	٢٢٥/١
الغمري	٣١٣/٢	أبو عبد الله مولى شداد	٣٢٤/٢
أبو العباس المقدسي	٤١٣/٢	أبو عبد الله ابن ماجه	٤٨٨/٢
أبو العباس المناوي	٣٢٠/٢	أبو عبد الله ابن ماجه	٤٨٨/٢
أبو عبد الله ابن الأخرم		أبو عبد الله ابن ماجه	
أبو عبد الله الأسدي		أبو عبد الله ابن ماجه	

- أبو عبد الرحمن أبو البختری ٣٥١/٢ أبو علي اللؤلؤي ٢٥٠/١
- أبو عبد الرحمن الحُبلي ١٨١/٢ ، أبو علي البرداني ٣١٣/٢
- ٥٧٥ أبو علي البرذعي الحافظ ٥١٤/٢
- أبو عبد الرحمن السلمي ٤٥١/٢ أبو علي التميمي ٥١٦/٢
- أبو عبد الرحمن الشامي ٣٢٥/٢ أبو علي الجبائي ٩٣/١
- أبو عبيدة ابن الجراح ٢٤٦/٢ أبو علي الجباني ١٩٦/١ ،
- أبو عبيد الله الزبيري ٤٣/٢ ٢٠٢ ، ٢٢٣ ، ١٤٤/٢
- أبو عبيد الله المرزباني ٦٥٦/١ أبو علي ابن السكن ٥٥٧/٢
- أبو عبيد القاسم بن سلام ١٤٩/١ ، أبو علي صالح بن محمد
- ٥٠٩ ، ١٢٣/٢ ، ١٨٦ ، ٥٦٥ البغدادي ٥٦٥/٢
- أبو عبيد ابن حربويه ٥٦٨/١ أبو علي الطوسي ١٦٠/١ ، ٢٤٥
- أبو عبيدة معمر بن المثنى ١٢٦/٢ ، أبو علي الغساني ١٧٣/١ ، ٤٢٦/٢
- ١٨٦ أبو علي الماسرجسي ١٥١/١
- أبو العبيدين معاوية بن سبرة ٥٣٥/٢ أبو علي محمد بن أحمد بن
- أبو عتبة الخولاني ٢٧٣/٢ خالد ٥١٣/٢
- أبو عثمان ابن أبي سليمان ٤٢٤/١ أبو علي النيسابوري ١٢٤/١ ،
- أبو عثمان النهدي ٢٧٢/٢ ، ٢٧٥ ٥٢١/٢
- أبو عروبة الحراني ٥١٤/٢ أبو عمر ابن عبد البر ٤٩٢/٢
- أبو العشاء الدارمي ٣١٩/٢ ، ٣٣٥ أبو عمر الكندي ٥٢٠/٢
- أبو عصمة سعد بن معاذ ٦٦٦/١ أبو عمران الجوني ٤١٤/٢
- أبو العلاء العطار الهمداني ٥٦٧/١ ، أبو عمرو ابن حريث ٤٢٩/١
- ٦٢٧ ، ٥٤٢/٢ ، ٥٦٩ أبو عمرو ابن حفص ٣٢٠/١
- أبو علي الأصهباني الحداد ٥٤٢/٢ أبو عمرو حفص بن المغيرة ٤٠٨/٢

أبو عمرو الداني	٣٣٠/١ ، ٣٣٢	أبو الفتح اليعمري ابن سيد
أبو عمرو زياد بن طارق	١٤٧/٢	الناس
أبو عمرو السيباني	٤٣٥/٢	أبو الفتح المراغي
أبو عمرو الشيباني سعد بن		أبو الفتح المقدسي
إياس	٢٧٢/٢ ، ٤٣٤	أبو الفرج ابن الجوزي
أبو عمرو الشيباني اللغوي	٤٣٤/٢ ،	أبو الفرج عبد الوهاب
	٤٨٢	التميمي
أبو عمرو ابن محمد	٤٣٢/١	أبو فزارة
أبو عمرو محمد بن جعفر		أبو الفضل أحمد بن سلمة
النيسابوري	٤١٤/٢	١٤١ ، ١٥٢
أبو عمرو ابن نجيد	١١٧/٢ ، ٤٥١	أبو الفضل الأزهرى
أبو عوانة الإسفراييني	١٥١/١ ،	أبو الفضل الثقفي
	٤٥١	أبو الفضل ابن حجر
أبو عيسى الترمذي	٤٨٧/٢	أبو الفضل ابن خيرون
أبو عيسى ابن علاق	١٣٩/٢	أبو الفضل ابن طاهر
أبو العيناء	٤٨٣/١	أبو الفضل الطبسي
أبو غسان محمد بن عمرو		أبو الفضل العباس بن
الرازي	٣٦٤/٢	عبد المطلب
أبو الغصن الدجين بن ثابت	٣٣١/٢	أبو الفضل العراقي
أبو الفتح	٥٢/١	أبو الفضل الفلكي الحافظ
أبو الفتح ابن أبي الفوارس	٦٤١/١	
أبو الفتح الأزدي	٣٦٢/١ ، ٥٣٦	أبو الفضل المالكي
	٥٤١	أبو الفضل ابن ناصر

٢٩٤/٢	أبو قيس ابن الحارث	٦٣٧/١	أبو الفضل الهاشمي
٣٢٥/٢	أبو قيس الدمشقي	٤٠٩/٢	أبو الفضل الهروي
٤٢١/٢	أبو كامل مظفر بن مدرك	٥٩٤/١	أبو القاسم الآبندوني
٣١٧/٢	أبو ليلى الأنصاري	٣٢٥/٢	أبو القاسم الأزهري
٣٩٧/١	أبو مالك سعد بن طارق	٣٢/٢	أبو القاسم الإفليلي اللغوي
٤١١/٢	أبو مالك الفقيه	١٥٧ ، ٩٩/٢	أبو القاسم البغوي
٦٤٨/١	أبو المتوكل البصري	٤٨٦	
٥٨٩/١	أبو محمد الأصبهاني	٤٥٣/٢	أبو القاسم ابن بشكوال
٤٦٧/٢	أبو محمد الأكفاني	٢٨٥/١	أبو القاسم الجوهري
٤٨٠/١	أبو محمد الجويني	١١٣/٢	أبو القاسم السراج
	أبو محمد الحسن بن أحمد	٢١٩/١	أبو القاسم السهيلي
١٣٩/٢	السمرقندي	١٤٧/٢	أبو القاسم الطبري
١٥١/١	أبو محمد الخلال		أبو القاسم عبد الواحد
١٥٧/٢	أبو محمد ابن شريح	١٤٧/٢	الصيدلاني
٥٦٩/٢	أبو محمد ابن صاعد	٥٣٨/٢	أبو القاسم ابن عساكر
	أبو محمد طلحة بن	٢٨١/٢	أبو القاسم عبيد الله بن أحمد
٣٥٤/٢	عبيد الله	٢٧٤/١	أبو القاسم الفوراني
	أبو محمد عبد الله بن مسلم	٣١٣/٢	أبو القاسم ابن مكى
١٨٧/٢	الدينوري	٣٤٧/١ ،	أبو القاسم ابن منده
٢٢٠/١	أبو محمد ابن عبد الحميد	٤٨٦/٢	
٤٩١/٢	أبو محمد عبد الغني بن سعيد	٣٤٦/١	أبو قرة
٤٣٢/١	أبو محمد بن عمرو	٤٥٤ ، ٤٥٣/١	أبو قطن
٤٣٥/٢	أبو محمد النيسابوري	٥١٤/٢ ، ٤٢٣ ، ٢٨١/١	أبو قلابة

٢٤٥/٢ ، ١٨٩	٣٣٥/٢	أبو المدلّة
١٠٣ ، ٩٣/١	٣٣٦/٢	أبو مراية عبد الله بن عمرو
٤٧٨/٢	٦٢٣ ، ١٢٦/١	أبو مروان الطنبلي
٤٧١/١	١٥١/١	أبو مسعود الأصبهاني
٢٣٩ ، ٢٣٨/٢	٤٥٠/٢	أبو مسعود البدرى
٢٠٢/٢		أبو مسعود ابن إبراهيم
٢٥١/١ ،	٥٣٢ ، ١٦٤/١	الدمشقي
٥٤٢ ، ١٨٧/٢	٥٣٦/٢	أبو مسلم الأغر المديني
أبو مويهبة مولى رسول الله ﷺ	١٠٩/٢	أبو مسلم الخولاني
٣٤٣/٢	٥١٤ ، ١٠٥/٢	أبو مسلم الكجي
٣٤٤/٢	٣٥٦/١	أبو مسهر
٣٢٥ ، ١٦٨/١	٣٣٢/١ ،	أبو المظفر السمعاني
٤٤/١	٦٦٣ ، ٥٥٤	
٦٢٣/١	٦٦٠/١	أبو المظفر الهمداني
١٣٩/٢		أبو المظفر محمد بن أحمد
٣٢٢/٢	١٣٩/٢	البخاري
١٥١/١	٣٨٩/٢	أبو معاوية الضرير
أبو النضر هاشم بن	٥٣٩/٢	أبو معبد
٥٠٧ ، ٣٦٥/٢	٥٣٩/٢	أبو معقل الأسدي
٨٦/٢	٣٣٧/٢	أبو معبد حفص بن غيلان
١٥١ ، ٥٩/١	١٥٧/٢	أبو المنجا ابن الليثي
٦٥٦ ، ٦٤١ ، ١٦٠ ، ١٥٦	٣٧٨/٢	أبو منصور الأزهري
٥١٦ ، ٤٩١ ، ٤٧٧/٢	٩٦/١ ،	أبو منصور البغدادي

أبو نعيم الفضل بن دكين ٤١٣/١ ،	أبو يوسف القاضي ١٢٤/٢
٤٢٠/٢ ، ٥٠٧ ، ٥٦٦	النساء
أبو هذبة ٤٩١/١ ، ١٤٧/٢	أسماء بنت أبي بكر ٢٩٠/٢ ، ٥٤٩
أبو هريرة ٢٣٩/٢ ، ٣٤٧	أسماء بنت حارثة ٢٤٩/٢
أبو هشام محمد بن السائب	أسماء بنت شكل ٤٥٧/٢
الكلبي ٣٢٢/٢	أسماء بنت عميس ٥٤٩/٢
أبو الهيثم ابن التيهان ٤٥٨/٢	أسماء بنت يزيد بن السكن ٤٥٧/٢
أبو وائل شقيق بن سلمة ٢٧٢/٢	أميمة بنت العباس ٢٩٥/٢
أبو الوقت السجزي ١٥٧/٢	أمية بنت عبد الله ٥٥٠/٢
أبو الوليد الباجي ٦٢٣/١	بركة أم أيمن ٥٤٩/٢
أبو الوليد القرشي ١٥١/١ ، ٣٩٤	بروع بنت واشق ٤٦٤/٢
أبو الوليد الدباغ ٣٥٨/٢	بريدة بنت بشر ٥٤٩/٢
أبو الوليد ابن رشد ٦٢٨/١	بريرة ٥٣٧/١
أبو الوليد يونس بن مغيث ٦٣٩/١	تميمة بنت وهب ٤٦٥/٢
أبو يحيى التيمي ٢٥٨/١	بسرة بنت صفوان ٥٤٩/٢
أبو اليسر كعب بن عمر ٣٨٤/٢	التوأمة بنت أمية بن خلف ٤١٦/٢
أبو يعلى ١٨٨/١ ، ٣٦٧	جويرية أم المؤمنين ٥٤٩/٢
أبو يعلى ابن الفراء الحنبلي ٦٣٢/١	حبى بنت علقمة ٤٥٩/٢
أبو يعلى محمد بن الصلت	حبى بنت كعب ٤٥٩/٢
التوزي ٤٠١/٢	حفصة ٢٤٩/٢
أبو يعلى الموصلي ٢٥١/١	حفصة بنت سيرين ٢٧٦/٢ ، ٢٩٢
أبو اليقظان ٤٧٦/٢	الحولاء بنت تويت ٤٥٧/٢
أبو اليمن الكندي ٥٤١/٢	خديجة ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦

١٣٩/٢	فاطمة بنت سعد الخير	٤٦٤/٢	خولة بنت حكيم
٤٦٣/٢	فاطمة بنت عمرو بن حرام	٤٥٩/٢	بنت دوس بن عبد
٣٩١/٢	قلاية بنت شعبة	٢٨٣/٢	الربيع بنت معوذ ابن عفراء
٣٧٩/٢	قمير بنت عمرو	٤٥٩/٢	زينب بنت محمد ﷺ
٤٥٩/٢	كبشة	٢٨٣/٢	زينب بنت أبي سلمة
٤٥٩/٢	كبشة بنت الأرقم	١٥٥/٢	زينب بنت مكي
٢٩٤/٢	كبشة بنت أبي بكر	٤٦٤/٢	سبيعة الأسلمية
٢٩٢/٢	كريمة بنت سيرين	٢٩٢/٢	سودة بنت سيرين
٤٥٨/٢	مليكة بنت عويمر	٢٣٧/٢ ، ٢٣٩ ،	عائشة أم المؤمنين
٤٥٩/٢	مهدد بنت أبي هرمة	٢٩٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨	
٤٥٩/٢	هند		عائشة بنت سعد ابن
٢٩٤/٢	هند بنت حارثة بن سعد	٢٩٤/٢	أبي وقاص
٥٤٩/٢	هنيدة بنت شريك	٢٩١/٢	عائشة بنت طلحة
٥٥٠/٢	هند بنت المهلب	١٣٩/٢	عائشة بنت علي
	كنى النساء		عمارة بنت عبد الوهاب
١٤٧/٢	أم إبراهيم بنت عبد الله	٣٧٥/٢	الحمصية
٥٣٨/٢	أم أسيد الأنصارية	٣٧٥/٢	عمارة بنت نافع
	أم أيوب بنت قيس	٣١٥/١	عمرة
٥٣٨/٢	الأنصارية	٢٩٤/٢	عمرة بنت سعد
	أم بكر (زوجة أبي بكر في	٢٩٢/٢	عمرة بنت سيرين
٥٣٨/٢	الجاهلية)	٢٧٦/٢	عمرة بنت عبد الرحمن
٢٩٥/٢	أم تميم بنت العباس	٤٥٨/٢	عمرة بنت عمرو
٢٩٥/٢	أم حبيب بنت العباس	٢٤٧/٢	فاطمة ﷺ

٤٥٨/٢	أم عفيف بنت مسروح	٥٣٨/٢	أم الدحداح
	أم الفضل بنت محمد	٥٣٨/٢	أم الدرداء الكبرى
١٥٧/٢	القدسى	٥٣٨ ، ٢٧٦/٢	أم الدرداء الصغرى
٥٣٩/٢	أم الفضل لبابة بنت الحارث	٥٣٨/٢	أم ذر (زوجة أبي ذر)
٥٥١/٢	أم قيس	٥٣٩/٢	أم رافع
٢٩٥/٢	أم كلثوم بنت العباس	٥٣٩/٢	أم رعلة
٥٣٩/٢	أم معبد	٤٥٩/٢	أم زرع بنت أكيمل
٥٣٩/٢	أم معقل الأسدية	٥٣٩ ، ٢٣٩/٢	أم سلمة
٢٥٦/١	أم النعمان	٥٣٩/٢	أم سيف
		٥٣٩/٢	أم طليق

* * *

فهرس المصطلحات العلمية

مصطلح المادة	الجزء والصفحة	مصطلح المادة	الجزء والصفحة
أبض : الإباضية	٥٥٢ / ١	تبع : متابع	١٩٥ / ١
أثر : الأثر	٢٧٤ ، ٤٣ / ١	المتابعة	٣٩١ ، ٢٥٦ / ١
آخر : صندوق تغير بأخرة	٥٧٨ / ١	التابعي	٢٩٦ / ١
أسر : الإسرائيليات	٤٨٥ / ١ ،	المتابعات	٣٨٧ / ١
	٥٣٣ ، ١١٣ / ٢	المتابعة التامة	٣٩٠ / ١
أصل : لا أصل له	٢٥٩ / ١	المتابعة القاصرة	٣٩١ / ١
البراءة الأصلية	٢١٤ / ٢	ترك : المتروك	٣٨٣ / ١ ، ٤٩٨ ،
أمن : مأمون	٥٧٤ / ١		٥٢٨ / ٢ ، ٥٨٠ ، ٤٩٩
أمير المؤمنين	٩٦ / ٢	تركوه	٥٨٠ / ١
بأس : لا بأس به	١٧٦ / ١ ،	متروك الحديث	٥٨٠ / ١
	١٩٧ ، ٥٧٥	تقن : متقن	٥٧٣ / ١
أرجو أن لا بأس به	٥٧٨ / ١	ثبت : ثَبِتَ	١٧٦ / ١ ، ٥٧٣
بدل : الإبدال	١٥٢ / ٢	أثبت الناس	٥٧٥ / ١
برأ : البراءة الأصلية	٢١٤ / ٢	لا أحد أثبت منه	٥٧٥ / ١
بلغ : يبلغ به	٢٨٥ / ١	الحديث الثابت	٦١ / ١
بلغني	٣٢٦ ، ٣٢٥ / ١	الثابت	٢٦١ ، ٢٦٠ / ١
بهم : المبهم	١٥٩ / ١	إليه المتهم في التثبت	٥٧٥ / ١
بوح : الإباحة	٢١٤ / ٢	ثني : ثني (حدثني)	٣٨ / ٢

٤٢/١	محدث	٥٤٣/١	جزأ: علم الجزئيات
٤٧٨/٢	حرب: حرب خزاعة	٥٤٣/١	جسم: المَجَسَّم
٥٢٨ ، ٢٠٣/٢	حرف: المَحْرَف	٥٢٨ ، ٢٨٠/١	جمع: الإجماع
٢١٤/٢	حرم: التحريم	١٩٥/٢	جمل: المُنْجَمَل
٧٥/١	حسن: الحديث الحسن	٤٧٨/٢	يوم الجمل
٨٥ ، ٨٧ ، ٩٧ ، ١٢١ ،		٢٢٦/١	جهل: المجهول
١٦٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٨ ،		٣٠٠ ، ٤٩٩ ، ٥٨١	
٢٢٢ ، ٢٢٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ،		٢٥٨/٢	جهالة الحال
٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٩٢		٥٣٠/١	مجهول العين
٥٧٨/١	حسن الحديث	٦١/١	جود: الحديث المَجُود
٢٢٥/١	الحسن لذاته	٢٦١ ، ٢٦٠	
٢٥٨ ، ٢٦١		٣٥٧/١	تدليس التجويد
٢٣٨ ، ٢٣٦/١	حسن صحيح	٥٧٨/١	جيد الحديث
٢٣٨ ، ٢٢٥/١	حسن غريب	٢١٣/٢	جوز: المجاز
٧٦/١	الحسن لغيره	٣٣٨/١	الإجازة
٢٣٢/١	الاستحسان	٩٤/٢ ، ٦٥١	
٤٤ ، ٤٣/١	حفظ: الحافظ	٤٠ ، ٣٩/٢	ح : ح
٥٧٤/١	ثقة حافظ	٥٧٣/١	حجج: حجة
٦١/١	الحديث المحفوظ	٥٧٤/١	ثقة حجة
٣٧١ ، ٢٦١ ، ٢٦٠		٥٧٩/١	ليس بحجة
٥٢٨/٢ ، ٣٨٥		٥٨١/١	لا يحتاج به
٥٧٩/١	سيئ الحفظ	٢١٢ ، ٣٨/٢	حدث: حدثنا
٥٧٨/١	صدوق سيئ الحفظ	٤٢/١	الحديث

٣٦٧/١	خلف : المخالفة	٢١٣/٢	حقق : الحقيقة
٢١٤/٢	مفهوم المخالفة	٢١٤/٢	الحقيقة الشرعية
٥٧٩/١	فيه خلف	٢١٤/٢	الحقيقة العرفية
٥٥٢/١	خلق : القول بخلق القرآن	٢١٤/٢	الحقيقة اللغوية
٥٧٤/١	خير : خيار	٥٢١/٢	حلف : مولى الحلف
٢٨٤ ، ١٠٥/١	دبج : المديج	١٩٧/١ ،	حلل : محله الصدق
٣٨/٢	دثني : (حدثني)	٥٧٧ ، ٥٧٥	
٣٧/١	درا : علم الدراية	٢٧٤ ، ٤٢/١	خبر : الخبر
٤٥٠ ، ١٩٧/١	درج : المدرج	٢٢٥/٢ ، ٤٢/١	الأخباري
٤٩٩		٣٨/٢	أخبرنا
٤٥٣/١	مدرج الإسناد	١٩١/٢	أخبرنا فلان
٤٥٣/١	مدرج المتن	١٩١/٢	أخبرنا فلان والله
٤٩٩/١	دلس : المدلس	٢٢٧/١	خرج : مخرج الحديث
٢٥٨ ، ١٩٤/١	التدليس	٥٤٧/١	الخوارج
٣٥٢ ، ٣٤٥		٤٧٨/٢	خزع : حرب خزاعة
٣٥٧/١	تدليس التجويد	٢١٣/٢	خصص : الخاص
٣٥٢/١	تدليس الإسناد	٢١٣/٢	التخصيص
٣٥٩ ، ٣٥٨		٢٦٨/٢	خضرم : مخضرم
٣٥٥/١	تدليس التسوية	٢١٤/٢	خطأ : صدوق يخطئ
٣٥٧		٢١٤/٢	خطب : الخطاب التكليفي
٣٦٠/١	تدليس الشيوخ	٢١٤/٢	الخطاب الوضعي
٣٥٧/١	تدليس العطف	٥٤٥ ، ٤٨٢/١	الخطابية
٣٥٤/١	تدليس القطع	٢٤٤/٢	

٥٨٠/١	رمي : ارم به	٥٨١ ، ٥٧٩/١	ذا : ليس بذاك
٢٨٧ ، ٢٨٦/١	روي : رواية	٥٨٠/١	ذهب : ذاهب الحديث
٣٧/١	علم الرواية	٥٧٨/١	رجا : أرجو أن لا بأس به
٤٤/١	الراوي	٥٥٠ ، ٥٤٧/١	رجأ : الإرجاء
٢٨٦/١	يروه	٤٨٢/١	المرجئة
٥٨١/١	روى عنه الناس	٣٧٢/١	ردد : المردود
٢٤٤/٢	راوند : الراوندية	٥٨٠/١	مردود الحديث
٤٨٦ ، ٣١٢/١	ريح : شبه الريح	١٢٩/١	رسل : الإرسال
٣١٢/١	هو بمنزلة الريح	٨٠/١ ، ١٢٠ ،	المرسل
٣٤٧/١	زيد : زيادة الثقة	٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ،	
٣٩٤/١	معرفة زيادات الثقات	٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ،	
٥٢٨/١	الزيدية	٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣١٧ ، ٣٢٤ ،	
٥٧٥/١	سأل : فلان لا يسأل عنه	٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٤٩٩ ، ٢١٥/٢ ،	
٥٨٩/١	سبب : سبب النزول	٣٤١/١	مرسل الصحابي
٢٣١ ، ٢٢٥/١	ستر : المستور	٥٧٩/١	رضا : ليس بمرض
٥٢٨ ، ٢٥٩		٥٤٧ ، ٤٨٢/١	رفض : الرفض
٤٥٨/١	سرا : الإسرائيليات	٢٦٩ ، ٤٢/١	رفع : المرفوع
٥٣٣ ، ١١٣/٢		٢٨٩	
٥٨٠/١	سقط : ساقط	٢٩٠/١	المرفوع قولاً
٥٨٢ ، ٥٨٠/١	سكت : سكتوا عنه	٢٩٠/١	المرفوع من الفعل
١٨٩/٢	سلل : الحديث المسلسل	٢٨٦/١	مرفوع مرسل
	المسلسل بالأئمة	٢٨٥/١	رَفَعَ الحديث
١٩٠/١	الحفاظ	٢٨٥/١	يرفعه

المسلسل بـ «حدثنا»	المشبه	٢٦١/١
وأخبرنا»	شذذ: الحديث الشاذ	٨٠/١ ،
سلم: السالمية	٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٣٦٧	٤٨٢/١
مولى الإسلام	٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥	٥٢٠/٢
سمع: سمعت فلاناً	الشذوذ	١٩١/٢ ، ٨٨ ، ٨٠/١ ، ٤٤٩
سمعت	شهد: الشاهد	٢١٢/٢ ، ٣٩١/١
سند: السند	الشواهد	٤٠/١ ، ٣٨٨/١
فلانٌ سَنَدٌ	أشهد بالله لسمعت	٤٠/١
المسند	فلاناً	١٩١/٢ ، ٤٣ ، ٤١/١ ، ٧٩
٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٥	شهر: الحديث المشهور	١٦٩/١ ، ١٦٣/٢ ، ١٧١
الإسناد العالي	عزیز مشهور	١٤٣/٢ ، ١٨٢/٢
الإسناد النازل	شيأ: ليس بشيء	٢٣٥/١ ، ٣١٢/١ ، ٥٨٠
صحيح الإسناد	لا يساوي شيئاً	٥٨٠/١ ، ٤٥٣/١
مدرج الإسناد	شيخ: شيخ وسط	٥٢٨/١ ، ٥٧٨/١
مستند الإجماع	شرط الشيخين	٢٩٠/١ ، ٢٩٢/١
سنن: السنة	شيع: الشيعة	٢٨٢/١ ، ٥٤٥/١ ، ٢٤٤/٢
من السنة	صحح: الحديث الصحيح	٧٥/١ ، ٧٩ ، ١٣٧ ، ١٧٢ ، ١٩٨
سوا: تدليس التسوية	سوا: سيئ الحفظ	٢٥٩/١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦١
المساواة	شبه: شبه الريح	٤٨٦ ، ٣١٢/١ ، ٢٣٢/١
سوا: سيئ الحفظ	شبه لا شيء	٣١٢/١ ، ٨٧/١
شبه: شبه الريح	ما يشبهه	٢٤٨/١ ، ٢٣٥/١

٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٤٩	صحيح الإسناد إن
٥٧٨/١ صويلح	٢١٠/١ شاء الله
٤٩٩/٢ صوف : المتصوفة = الصوفية	لم يصح في هذا الباب
٣٢/٢ ضيب : الضبة	٥٠١/١ شيء
٣١/٢ التضييب	٣٩/٢ صح
٥٠٧ ، ٢٦٣/١ ضبط : الضبط	٢٠٣/٢ صحف : المصحف
٢٣٩/١ صدوق ضابط	١٧٦/١ ، صدق : صدوق
٢٦٧/١ ضرب : المضطرب	٥٧٥ ، ٢٣٩
٥٨١ ، ٤٩٩ ، ٤٤٨ ، ٤٢٨	إلى الصدق ما هو ٥٧٧/١ ،
٤٤٩/١ الاضطراب	٥٨٣
٩٧ ، ٧٥/١ ضعف : الضعيف	١٩٧/١ محله الصدق ،
٢٣١ ، ٢١٠ ، ١٦٦	٥٧٧ ، ٥٧٥
٥٨٠ ، ٢٦٣ ، ٢٤٢	٥٧٨/١ صدوق إن شاء الله
٥٨٣ ، ٥٧٩/١ للضعف ما هو	٥٧٨/١ صدوق تغير بأخرة
٤٧٢/١ فلان ضعيف	٥٧٨/١ صدوق سيئ الحفظ
الضعف القريب	٢٣٩/١ صدوق ضابط
٢٦٠/١ المحتمل	٥٧٨/١ صدوق له أوهام
٥٨/١ ضعيف جدًا	٥٧٨/١ صدوق يخطئ
٥٨١/١ فيه ضعف	٥٧٨/١ صدوق يهم
٥٨١/١ في حديثه ضعف	٢٢٥/٢ صرف : علم التصريف
٥٨٠/١ طرح : مطرح الحديث	١٥٢/٢ صفح : المصافحة
٥٨٠/١ طرحوا حديثه	٦١/١ ، صلح : الحديث الصالح
٥٧٩/١ طعن : مطعون فيه	١١٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧

طعنوا فيه	٥٧٩/١	عضل : المعضل	١٦٣/١ ، ١٦٨ ،
طاعون عمواس	٤٧٩/٢		٢٥٥ ، ٢٦٧ ، ٢٩٥ ،
عبر : الاعتبار	٣٨٧/١		٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
لا يعتبر به	٥٨٠/١		٣٢٨ ، ٣٤٣ ، ٤٩٩ ،
لا يعتبر بحديثه	٥٨٠/١	عكس : المعكوس	٤٩٤/١
عتق : مولى عتاقة	٥٢٠/٢	علا : علو الإسناد	١٥٦/١
عدل : العدل	٥٠٥ ، ٨٠/١	علو التنزيل	١٥١/٢
العدالة	٢٦٣ ، ٢٤٨/١	الإسناد العالي	١٤٣/٢
عدل حافظ	٥٧٣/١	علق : الحديث المعلق	١٦٠/١ ،
عدل ضابط	٥٧٣/١		٣٢٨ ، ٣٤٦ ، ٥٢٧/٢ ،
عرض : عرض القراءة	٦٤٨/١	علل : العلة	٤٠٨/١
عرض المناولة	٦٤٨/١	العلة الخفية	٨٥/١
علم العروض	٤٠٧/٢	العلة القاذحة	٨٥/١
عرف : الحديث المعروف	٦١/١ ،	المعلل	٢٦٧/١ ، ٣٦٨ ،
	٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٣٨٥ ، ٥٢٨/٢ ،		٣٨٠ ، ٤٠٧ ، ٤٢١ ،
تُعرف وتُنكر	٥٨٣ ، ٥٧٩/١		٤٤٨ ، ٤٩٩ ، ٦٦٦ ،
الحقيقة العرفية	٢١٤/٢	المعلول	٤٠٧/١
لا نعرفه إلا من هذا		علم : علم التصريف	٢٢٥/٢
الوجه	٢٣٧/١	علم العروض	٤٠٧/٢
معرفة زيادات الثقات	٣٩٤/١	العالم	٤٤/١
عزز : العزيز	٥٢٧ ، ٩٦/١	ما أعلم به بأسًا	٥٧١/١
عزيز مشهور	١٨٢/٢	عمد : ليس بعمدة	٥٧٩/١
المعتزلة	٢٣٤/٢	عمل : عمل أهل المدينة	٥٢٧/١

٢١٤/٢	مفهوم الموافقة	٢١٣/٢	عمم : العام
	فيض : الحديث المستفيض		العموم والخصوص
٥٢٧ ، ١٦٣/٢			الوجهي = العموم
٣٩/٢	ق : ق		والخصوص من
٥٧٨ ، ٧٦/١	قبل : المقبول	٢٧١/٢ ، ٣٤٣/١	وجه
٤٩٥/١	قبول التلقين	٦٦١/١	عنن : العننة
٣٩/٢	قثنا : قثنا (قال : حدثنا)		الحديث المَعْنَنُ ١٢٣/١ ،
٥٥٢/١	قدر : القول بالقدر	٥٢٧/٢ ، ٣٤٢ ، ٣٣٣ ، ٣٢٩	
٥٤٩/١	قدم : القول بقدم العالم	٣٣٠/١	المَعْنَنُ
٤٧٨/٢	قديد : يوم قديد		غرب : الحديث الغريب ١٧١/١ ،
٥٨٢ ، ٥٨١/١	قرب : مقارب الحديث	٢٤٣ ، ٢٣٨	
٤٤٩ ، ٢٤٨/١	يقاربه		غريب من هذا الوجه ١٧٩/٢
	قطع : الحديث المنقطع ١٢٠/١ ،	١٩٧/١	غفل : مُعْغَلٌ
	١٩٤ ، ٢٣١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧ ،	٤٧٨/٢	فجر : يوم الفجار
	٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٤ ،	٣٧٢/١	فرد : الفرد
٢١٥/٢ ، ٤٩٩ ، ٣٥٧ ، ٣٢٨		٤٠٢/١	الفرد المطلق
	المقطوع ٤٢/١ ، ٢٥٥ ،	٤٠٣/١	الفرد النسبي
٢٩٢		٤٠٢/١	الأفراد
١٩٥/١	الانقطاع	٣٦٧/١	مطلق التفرد
٢٧٢/١	المقاطيع	١٩٥/٢	فسر : المفسّر
٣٥٤/١	تدليس القطع	٤٤/١	فقه : الفقيه
٥٥٢/١	قعد : القَعْدِيَّةُ	٥٤٩/١	فلسف : الفلسفة
٤٤٩/١	قلب : القلب	٢١٤/٢	فهم : مفهوم المخالفة

الحديث المقلوب ٢٦٧/١ ،	نزل : هو بمنزلة الريح ٣١٢/١
٤٩٢ ، ٤٩٩	الإسناد النازل ١٤٣/٢
قوي : الحديث القوي ٦١/١ ،	النزول ١٦٠/٢
٢٦٠ ، ٢٦١	نسخ : النسخ ٤٢٠/١ ، ١٩٥/٢
ليس بالقوي ٤٧٢/١	المنسوخ ٨٤/١
ليس بقوي ٥٨٠/١	ناسخ الحديث ومنسوخه ١٩٤/٢
ليس بذاك القوي ٥٨١/١	نشق : النشق ٣٥/٢
قيس : القياس ٢٨٠/١ ، ٥٢٨	نصب : النصب ٥٥٠/١
القياس الجلي ٤٧٩/١	نطق : المنطق ٥٤٩/١
كذب : كَذَبَ ٩٨/١	المنطوق ٢١٤/٢
كذاب ٥٨٠/١	نظر : فيه نظر ٥٨٠/١ ، ٥٨٢
يكذب ٥٨٠/١	نكح : الكفاءة في النكاح ٥٢٠/٢
كفاً : الكفاءة في النكاح ٥٢٠/٢	نكر : الحديث المنكر ٨١/١ ،
كلف : الخطاب التكليفي ٢١٤/٢	٨٨ ، ٢٤٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ،
كلم : تكلموا فيه ٥٧٩/١	٣٧٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ،
لحق : اللحق ٢٨/٢	٣٨٥ ، ٤٩٩
لغا : الحقيقة اللغوية ٢١٤/٢	منكر الحديث ٥٧٩/١ ،
لقن : قبول التلقين ٤٩٥/١	٥٨٢/٢
لين : لين ٤٧٢/١	أنكر ما رواه فلان ٣٨٥/١
لين الحديث ٥٧٨/١	حديثه منكر ٥٧٩/١
متن : المتن ٤٠/١ ، ٤١	نما : ينميه ٢٨٦/١
ليس بالمتين ٥٧٩/١	نول : المناولة ٦٤٨/١
من : من مثل فلان؟ ٥٧٥/١	هلك : هالك ٥٨٠/١

٢٦٣/١	الاتصال	١٥٩/١	همل : المهمل
٢٧١/١	الموصول	٢١٨/١	وتر : التواتر
٧٦/١ ،	وضع : الحديث الموضوع	٥٢٧/٢ ، ١٦٩/١	المتواتر
٤٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٣٨ ، ٢١١		١٦٨/٢	تواتر عنه ﷺ
٥٨٠/١	وضاع	٥٧٣ ، ٥٢٠ ، ١٧٦ ، ٧٩/١	وثق : الثقة
٥٨٠/١	وضع حديثاً	٥٧٤/١	ثقة ثبت
٥٨٠/١	يضع	٥٧٤/١	ثقة ثقة
٢١٤/٢	الخطاب الوضعي	٥٧٤/١	ثقة حافظ
١٥٢/٢	وفق : الموافقة	٥٧٤/١	ثقة حجة
٢١٤/٢	مفهوم الموافقة	٣٤٧/١	زيادة الثقة
٤٢/١ ،	وقف : الحديث الموقوف	٣٩٤/١	معرفة زيادات الثقات
٢٨٩ ، ٢٨٨ ، ٢٦٩		٥٧٥/١	أوثق الناس
٥٥٢/١	القول بالوقف	٥٨٠/١	ليس بالثقة
٥٢٠/٢	ولي : مولى الإسلام	٥٨٠/١	غير ثقة ولا مأمون
٥٢٠/٢	مولى العتاقة	٢١٤/٢	وجب : الوجوب
٥٢١/٢	مولى الحلف	٦٧٠/١ ،	وجد : الوجادة
٥٧٩ ، ٢١٠/١	وها : واو	٩٤/٢ ، ٦٧١	
٥٨٣ ، ٥٨٠/١	واه بمره	١٩٩/١	وحد : الوجدان
٥٧٨/١	وهم : صدوق له أوهام	٥٧٨/١	وسط : شيخ وسط
٥٨٠/١	متهم بالكذب	٥٨١/١	وسط
٥٨٠/١	متهم بالوضع	١٦٠/١ ،	وصل : الحديث المتصل
		٢٦٩	

فهرس الفوائد اللغوية

المادة	موضوع الفائدة	الجزء والصفحة
أثر :	فائدة في معنى «الأثر»	٤٣ / ١
فرض :	«فَرَضِي» (في النسب إلى «فريضة»)	٢٢٥ / ٢
جوز :	فائدة منقولة عن ابن فارس في معنى «الإجازة»	
	لغة	٦٤٣ / ١
حدث :	فائدة في معنى «الحديث» لغة	٤٢ / ١
حنف :	فائدة في النسبة إلى «حنيف»	٤٢٦ / ٢
خبر :	فائدة في مذاهب النحاة في قول : «أخبرنا سماعًا	
	أو قراءة»	٦٠٦ / ١
	«أخباري» (في النسب إلى «خبر»)	٢٢٥ / ٢
خضرم :	فائدة في معنى كلمة «مخضرم»	٢٦٩ / ٢
دبج :	فائدة في معنى «المدبج»	٢٨٦ ، ٢٨٥ / ٢
رود :	فائدة في معنى قول : «أزود به» وهي تعلية	
	كتبناها في الحاشية	١١٣ / ١
صحح :	فائدة في معنى «الصحيح»	٧٩ / ١
صحف :	«صُحُفِي» (في النسبة إلى «صحيفة»)	٢٥٥ / ٢
صلح :	فائدة في رسم كلمة «صالح»	٣٩٥ / ٢
عضل :	فائدة في معنى «المعضل»	٣٢٤ / ١

- علل : فائدة في معنى «المعلّل» ، و «المغلُول» ،
 و «المعلّ» والفرق بين الثلاثة ٤٠٧/١
- عن : فائدة منقولة عن ابن مالك في معنى «عن»
 في قولنا : «رويت عن فلان» ٦٦١/١
- فرض : «فَرَضِي» (في النسب إلى «فريضة») ٢٢٥/٢
- فهرست : فائدة في معنى كلمة «فهرست» ، وضبطها ،
 وبيان أصلها ٦٢٣/١
- قرب : فائد في معنى كلمة «مقارب» وضبطها ٥٨٢/١
- متن : فائدة في معنى «المتن» ٤١/١
- ملا : فائدة في معنى «الملوان» ٧٢/١
- ملك : فائدة في رسم كلمة «مالك» ٣٩٥/٢
- نشق : فائدة في معنى «النشق» ٣٥/٢
- وجد : فائدة في معنى «الوجدادة» ، وأصلها ، ومشتقاتها ٦٧١/١
- ويه : فائدة في بيان مذهب النحاة والمحدثين في النطق
 بما ختم بـ «ويه» ٥٦٧/١
- قاعدة في النسب ٤٠٤/٢

فهرس القبائل والبلدان

اسم البلد	الجزء والصفحة	اسم البلد	الجزء والصفحة
أمل جيحون	٤٢٦/٢	بردعة	٣٧٩/١
أذربيجان	٣٧٩/١	برقة	٢٥٩/٢
الأزد	٤٦٠/٢	برديج	٣٧٩/١
الإسكندرية	٢٥٦/٢	البصرة	١١٨ ، ١١٤/١
الأشهل	٥٢٥/٢		١٢٦ ، ٢٨٧ ، ٣٠٨ ، ٣٦٥
أصبهان	٣٦٥/١ ، ٢٣٢/٢		٤٠٣ ، ٤٨٨ ، ٦٤٩ ، ١٣٦/٢
	٢٦٠ ، ٤٩١ ، ٥٦٩		٢٧٦ ، ٣٦١ ، ٤١١ ، ٤٢٣
إفريقية	٢٥٩/٢		٤٨٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥٦٤
الأندلس	٤١٠/٢ ، ٤٩٢ ، ٥٤٧	بغداد	٣٦٥/١ ، ٣٦٦ ، ٤٨٥
أنطابلس	٢٥٩/٢		٤٩٥ ، ٤٣٤/٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤
الأهواز	٥٦٨/٢		٤٩٠ ، ٤٩٣ ، ٥٦٦ ، ٥٦٩
أيلة	٤٠٠/٢	بنو أسد	٣٥٥/١
البادية	٢٥٩/٢	بنو نعيم	٤٥١/٢ ، ٥٢١
بحر القلزم	٤٠٠/٢	بنو حنيفة	٤٢٦/٢
البحرين	٦٤٦/١	بنو دالان	٤٥١/٢
بخارى	١٣٩/٢ ، ٤٨٥ ، ٥٦٨	بنو رياح	٥٢١/٢
بدر	١٣٦/٢ ، ٣٦٦/١	بنو سَلَمَة	٣٩٦/٢
	١٦٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦	بنو سليم	٤٠٤/٢

٥٦٦/٢	حران	٣٧٦/٢	بنو عامر بن صعصعة
٥٢٤/٢	حرسنا	٣٩٩/٢	بنو عقيل
٢٥٨/٢	حمص	٦٦٨/١	بنو العَمر
٣٦٥/١	الحرمين	٣٧٦ ، ٢٥٨/١	بنو فزارة
٤٣٣/٢	حلوان	٤٦٠/٢	بنو لتب
٣٣٤/٢	حمير	٤٤١/٢	بنو النجار
١٤٩ ، ١٤٨/٢	حنين	١٣٦/٢	بنو هاشم
٣٧٦/٢	خثعم	٢٥٨/٢	بيت المقدس
٢٧٤ ، ١١٨ ، ٤٣/١	خراسان	٤٩٢/٢	بيهق
٤٨٥ ، ٤٠٣ ، ٣٦٥		٤٨٨/٢	ترمذ
٢٧٧ ، ٢٥٩/٢ ، ٤٩٦		٣٧٦/٢	تميم بن مر
٥٦٨ ، ٤٨٨ ، ٤٢٣		٤٠١/٢	تَوَز
٤٨٥/٢	خرتنك	٤٠٣/٢	الجار
٤٧٨ ، ٣٧٦/٢	خزاعة	٣٦٥/١	الجبالي
٣٦٥/١	خوزستان	٤٥١/٢	جبانة عرزم
٤٩٠/٢	دار القطن	٣٧٦/٢	جذام
٥٢٤ ، ٢٥٨/٢	دمشق	٥٦٤ ، ٢٥٨/٢	الجزيرة
٤٤٦/٢	دومة الجندل	٤٨٨/٢ ، ٣٦٥/١	جيحون
١٠٥/٢	رحبة غسان	٣٦٥/١	الجيزة
١٣٩/١	الرملة	٤٠٨ ، ٢٤٣/٢	الحبشة
١٣٩ ، ١١٨/١	الري	٣٠٨ ، ١١٣/١	الحجاز
٤٨٧ ، ٢٥٩ ، ١٤٨/١	سجستان	٥٦٤ ، ٥٦٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٥	
٢٥٩/٢	سقط أبي تراب	٢٤٦ ، ٢٤٣ ، ١٣٦/٢	الحديبية

سفط القدور	٢٥٩/٢	الكوفة ١/١١٣ ، ١١٨ ، ٣٠٨ ،
سمرقند	١٤٨/١ ، ٢٦٠/٢ ،	٣٦٥ ، ٤٠٣ ، ٦٤٩ ، ٤٤/٢ ،
شاطبة	٤٩٢/٢	٥٦٨ ، ٤٨٥ ، ٤٠٩ ،
الشام	١١٨/١ ، ١٢٦ ، ٣٠٨ ،	٤٨٤ ، ٥٠٧ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ،
	٤٠٣ ، ٤٨٥ ، ١١٩/٢ ، ٢٥٧ ،	٥٦٦
	٢٥٩ ، ٤٨٤ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ،	٣٦٥/١ ما وراء النهر
الطائف	٢٦٠/٢	٤٣٣/٢ مُخَرَّمُ بغداد
طبرستان	٤٢٦ ، ٣٦١/٢	٤٨٨/١ المدائن
عبادان	٤٨٨/١	المدينة ١/١١٤ ، ١١٨ ، ٣٠٥ ،
عذرة	٣٧٦/٢	٣٠٨ ، ٤٠٤ ، ٤٨٥ ، ٥٣٧ ،
العراق	٥٦٨ ، ٥٦٣/٢	٢٣١ ، ١٤٤ ، ١٢٠/٢ ،
عسقلان	٤٨٤/٢	٢٤١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٤٠٣ ،
العقبة	٢٤٣/٢	٥٦٢ ، ٤٨٣ ، ٤٢٣ ،
عمواس	٤٧٩/٢	٣٦٥ ، ٣٠٨ ، ١٣٠/١ مصر
العوقة	٤٥١/٢	٤٠٤ ، ٦٠٥ ، ١٣٦/٢ ، ١٩٥ ،
غافق	٦٦٨/١	٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٧٧ ، ٤٣١ ،
الغوطة	٥٢٤/٢	٤٨٣ ، ٤٩١ ، ٥٢٤ ، ٥٦٦ ،
فارس	٤٠١/٢ ، ٣٦٥/١	٥٦٩ ، ٥٦٨
فلسطين	٢٥٨/٢	٤٩٢/٢ ، ٥٤٩/١ المغرب
قبا	٢٥٦ ، ٢٤٣/٢	١١٤/١ ، ١١٨ ، ٣٠٨ ،
قريش	١٤٨/٢ ، ٢١٤ ، ٥٢١ ،	٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٦٤٩ ، ١٢٠/٢ ،
القسطنطينية	٣٤٣/٢	٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٦ ،
		٤٢٣ ، ٤٥١ ، ٥٦٩ ،

٣٧٦/٢	هذيل	١٠٥/٢	منى
١٤٩ ، ١٤٨/٢	هوازن	٣٤٤/٢	الموقف
٤٤٥/٢	وادي التيم	٤٨٨/٢	نسا
٤١١/٢ ، ٤٨٨ ، ١١٨/١	واسط	٤٠٤/٢	نمرة
٢٥٩/٢	اليمامة	٥٦٨ ، ٤٩٢ ، ٤٨٦/٢	نيسابور
، ١١٨ ، ١١٤/١	اليمن	٤٥١/٢	همدان
٥٣٦ ، ٤٨٤/٢		٤٠٥/٢	هَمْدَان

* * *

فهرس الكتب الواردة في الكتاب

الكتاب والمؤلف	الجزء والصفحة
اختلاف الحديث للشافعي	٢٤٥ / ١
اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي	٣٠٨ / ٢
أحكام القرآن لابن العربي	٥٩ / ٢
أخبار من حدث ونسي للخطيب البغدادي	٥٦٥ / ١
أدب الإملاء للسمعاني	٢٤ / ٢
إرشاد القاصد للسمعاني	٣٧ / ٢
أسامي الصحابة للبخاري	٤٨٦ / ٢
أسد الغابة لابن الأثير	٢٢٥ / ٢
أسماء الرواة والتميز بينهم للنسائي	٤٨٨ / ٢
أعلام النبوة للماوردي	٢٥٣ / ٢
أفراد الشاميين لمسلم بن الحجاج	٤٨٧ / ٢
ألفية الحديث للعراقي	٢١٩ ، ٢١٧ ، ٨٥ / ١
أمالي الرافعي للرافعي	٦٤١ / ١
أمالي الحافظ العراقي	٣٢٥ / ٢
أمالي ابن حجر	٤٧٤ / ٢ ، ٦٤١ ، ١١٥ / ١
أولاد الصحابة لمسلم	٤٨٧ / ٢
أوهام المحدثين لمسلم	٤٨٧ / ٢

- إيضاح الإشكال لعبد الغني بن سعيد الأزدي ٣٢١/٢
- الاستذكار لابن عبد البر ٤٩٢/٢ ، ٨٥/١
- الاستيعاب لابن عبد البر ٤٩٢ ، ٢٤٠ ، ٢٢٤/٢
- الانتفاع بأهـب السباع لمسلم ٤٨٧/٢
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي ٢٠٩ ، ١٩٤/٢
- الاعتقاد للبيهقي ٢٩٣ ، ٢٤٤/٢
- الاقتراح لابن دقيق العيد ٢٣٤/١ ، ٣٦٥ ، ٦١١ ، ١٩٩ ، ١٣/٢ ، ٧٨ ، ١٠٠ ، ١٩٩
- الآداب للبيهقي ٦٦/١
- الأبناء للخطيب البغدادي ٣٠٨/٢
- الأحاديث المختارة للضياء المقدسي ٢٠٥/١
- الإحكام للآمدي ٣٦٥/١
- الإخوة لأبي داود ٤٨٧/٢
- الإخوة للنسائي ٤٨٨/٢
- الإخوة للدارقطني ٤١٨/٢
- الأدب المفرد للبخاري ٤٨٦/٢
- الأذكار للنووي ٣٥٩/٢ ، ١١٦/١
- الأربعون لأبي عبد الله الحاكم ١٠١/٢ ، ٦٣/١
- الإرشاد لأبي يعلى الخليلي ١٢٤ ، ٦٨/٢ ، ٤٢١/١
- ٤٢٣ ، ٢٥٨ ، ١٧٩
- الإرشاد للنووي ٤٠٣ ، ٢٩٧ ، ٨٥/٢
- الأزهار المتناثرة للسيوطي ١٧٢/٢ ، ٤١٩/١

٤٨٧/٢	الأسماء والكنى لمسلم
٤٨٨/٢	الأسماء والكنى للترمذي
٤٩٣/٢	الأسماء والصفات للبيهقي
٤٨٦/٢	الأشربة للبخاري
٣٢٩ ، ٢٧٣ ، ٢٢٥/٢	الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر
٣٣٣ ، ٣٣٠	
٢٢٢ ، ٥١٢ ، ٣٤٥/١	الأطراف للحافظ المزي
٤٨٧/٢	الأفراد لمسلم
٤٩٠/٢	الأفراد للدارقطني
٤٨٧/٢	الأقران لمسلم
١٣١/٢	الإكليل للحاكم
٣٧١ ، ١٣١/٢	الإكمال لابن ماكولا
٥٦٠/١	الألغاز للإسنوي
٣٣١/٢	الألقاب للشيرازي
٣٦٨/٢	الألقاب للحافظ ابن حجر
٦٣٨ ، ٥٩/١	الإلماع للقاضي عياض
٩٧٦ ، ٤١٤/١	الأمالي للحافظ السيوطي
٢٠٦/٢ ، ٣٩١ ، ٢٥٥/١	الأم للشافعي
٤٩٢/٢	الأنساب لابن عبد البر
٢٢٠ ، ١٤٩/١	الأوسط لابن المنذر
٢٧١/٢	الأوائل للعسكري
٤٨٦/٢	بر الوالدين للبخاري

٢١٩/١	برنامج أبي بكر الأموي
٣٩٩/١	بيان المشكل للطحاوي
٢٩٧ ، ٢٢٠/١	البرهان في أصول الفقه للجويني
١٣٨/٢	البسمة لابن عبد البر
٤٩٣ ، ١٣٥/٢	البعث والنشور للبيهقي
١٣١/٢ ، ٦٣٢/١	تاريخ ابن أبي خيثمة لابن أبي خيثمة
٤٩٥ ، ٤٧٣	
٤٤/١	تاريخ ابن السمعاني لابن السمعاني
١١٩/١ ، ٢٠/٢ ، ٢٣٢	تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني
٤٩١ ، ٤٠٩	
٤٩٣/٢	تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
٥١٤/٢	تاريخ جرجان لحمزة السهمي
٣٦٤/٢	تاريخ خليفة بن خياط
٥٢٥ ، ٣٧٦ ، ٢١٠/١	تاريخ دمشق لابن عساكر
٤٧٤ ، ٤٣٠/٢	
٦٤١/١	تاريخ مصر
٥١٥ ، ٤٩١ ، ٤١٠/٢	تاريخ نيسابور لأبي عبد الله الحاكم
١١٦/١	تاريخ البخاري للبخاري
٣٧٢/٢	تبصير المتشبه وتحرير المتشبه لابن حجر
٢٥٣/١	تجريد زوائد مسند البزار
٥٢٤ ، ٢٥٣/١	تعجيل المنفعة في رجال الأربعة لابن حجر
١٦١/١	تغليق التعليق لابن حجر

٢٩٣ ، ٦٣/١	تفسير ابن أبي حاتم لابن أبي حاتم
٢٩٣ ، ٦٤/١	تفسير الطبري لابن جرير الطبري
٤٩١ ، ٦٤/١	تفسير ابن مرويه لابن مرويه
٢٩٣/١	تفسير ابن المنذر لابن المنذر
٢٤٧/٢	تفسير عبد بن حميد لعبد بن حميد
٢٥٥/١	تفسير الدارمي للدارمي
٧١/١	تفسير الرازي لأبي بكر الرازي
٤٩٠/١	تفسير القرآن العظيم لعماد الدين ابن كثير
٧١/١	تفسير النسفي
١١٥/١	تقريب الأسانيد للحافظ العراقي
٨٦/١	تقريب المدارك على موطأ مالك
٤٦٠/١	تقريب المنهج بترتيب المدرج لابن حجر
٤٠٢ ، ٤٠١/٢	تقييد المهمل للجواني
٤٩٣ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩/٢	تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي
	تميز المزيد في متصل الأسانيد للخطيب البغدادي
٢١٩/٢	
٢٤٠ ، ٢٣٧/٢ ، ٥٦٨/١	تهذيب الأسماء واللغات للنوي
٥٢٤ ، ٥٢٠ ، ٤٤٣ ، ٢٤٧	
٣١٥ ، ٢٨٩ ، ١٠٦/٢	تهذيب الكمال للحافظ المزي
٤٢١ ، ٣٨٤	
٤٨٦/٢ ، ٤٦٣/١	التاريخ الأوسط للبخاري
٤٨٦ ، ٤٧٢/٢	التاريخ الصغير للبخاري

١٦٢/١ ، ١٣١/٢ ، ٢٣١ ،	التاريخ الكبير للبخاري
٣٤٢ ، ٣٥٤ ، ٣٩٣ ،	
٤١٦ ، ٤٣٠ ، ٤٧٥ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥	
٩٧/١	التبصرة والتذكرة للعراقي
٢٢٥/٢	التجريد للذهبي
٥٧٠/٢	التذكرة لجمال الدين سبط ابن حجر
١٦٤/٢	التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي
٢٥٤/١	التذكرة في رجال العشرة
٣٤٧/٢	التذنيب للرافعي
٦٠٤/١	التسميع للحافظ السلفي
١٦١/١	التشويق إلى وصل المبهم من التعليق
٥٤/٢	التصحیح
٤٩٠ ، ٢٠٤/٢	التصحيف للدارقطني
٤٨٩/٢	التفسير لابن ماجه
٤٩١/٢	التفسير لأبي عبد الله الحاكم
٤٨٦/٢	التفسير الكبير للبخاري
٢٢١/٢	التفصيل لمبهم المراسيل
٤٩٢/٢ ، ٢٨٣/١	التقصي على الموطأ لابن عبد البر
٤٩٢/٢ ، ٢٩٩ ، ٢٨٤ ، ٨٦/١	التمهيد لابن عبد البر
٤٨٧/٢ ، ٣٨٠/١	التمييز لمسلم
٤٩٥/٢ ، ٣٢٦/١	التمييز للنسائي
١٦٠/١	التوحيد لابن خزيمة

١٤٧/١ ، ٣٦٥/٢ ، ٤١٦ ،

الثقات لابن حبان

٤٣٠ ، ٤٣٢

٤٨/١ ، ٩٠ ، ٦٥٠

جامع الأصول لابن الأثير

٤٩٩/٢

جامع بيان العلم لابن عبد البر

٢٢٨/٢

جامع التحصيل للعلائي

٤٨٦/٢

الجامع الصحيح للبخاري

٤٨٦/٢

الجامع الكبير للبخاري

٤٨٧/٢

الجامع على الأبواب لمسلم

الجامع لأدب الراوي وأخلاق السامع

٥٩/١ ، ١١٩/٢ ، ٤٩٣

للخطيب البغدادي

١٣١/٢ ، ٣٤٣ ، ٤٩٥

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم

٥٣٨/٢

جزء ابن حيويه

٤٩/١ ، ٦٧٦

جزء ابن عرفة

٤٩/١

جزء الأنصاري

٢٩٣/٢

جزء أبي الغنائم النرسي

٣٦٥/١ ، ٤٦٨

جمع الجوامع لابن السبكي

٤٢٦/٢

جمع الجوامع للسيوطي

١٥٤/١

الجمع بين الصحيحين للحميدي

١٥٤/١

الجمع بين الصحيحين لعبد الحق الإشيلي

١٣٧/٢

حديث الأعمش للإسماعيلي

١٣٧/٢

حديث الفضيل بن عياض للنسائي

٤٨٧/٢

حديث عمرو بن شعيب لمسلم

٢٤٩ ، ٢٤٨/٢	الحليات للسبكي
٤٩١/٢	الحلية لأبي نعيم
٤٨٨/٢	خصائص علي للنسائي
٢٥٣/٢	الخصائص لابن سبع
٤٣٨/٢	خطأ البخاري في « تاريخه » لابن أبي حاتم
٤٥١ ، ٤٣٢/١	الخلاصة للنووي
٤٩٣/٢	الخلافيات للبيهقي
٤٨٦/٢ ، ٤٧٤/١	خلق أفعال العباد للبخاري
٤٩٠/١	خمائل الزهر في فضائل السور للسيوطي
٤٩١/٢	دلائل النبوة لأبي نعيم
٣٦٢/١	الدلائل لأبي بكر الصيرفي
٢٤٠/٢	الديات للرافعي
١١٣/١	ذم الكلام لابن قدامة
٤١٠/٢	ذيل تاريخ نيسابور لعبد الغافر
٤٩٣/٢	ذيل تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي
٢٩٣/٢	ذيل الاستيعاب
١٨٧/٢	ذيل الغريين لأبي موسى المدني
٥٠٨/٢	ذيل الكامل
٢٥٣/١	الذيل الممهد
٤٣٨/١	رافع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب
١٣٨/٢	رؤية الله تعالى للآجري
٥٤٩/١	رحلة أبي عبد الله بن رشيد

٤٩٣/٢	الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي
٤٨٦ ، ١٣٨/٢	رفع اليدين في الصلاة للبخاري
٢٩٨/٢	رواية الآباء عن الأبناء للخطيب
٣٤٥/١	رياض الصالحين للنووي
٣١٥/٢	الردة لسيف بن عمر
٤٨٧/٢	الرد على القدرية لأبي داود
٣٠١ ، ٢٢١/١	الرسالة للشافعي
٧٠/١	الرسالة القشيرية
٤٧١/٢ ، ١٠٥/١	الرواة عن مالك للخطيب البغدادي
٥٤/٢ ، ٦٢٨ ، ٥٤٧/١	الروضة للنووي
٣٥٩ ، ٢٤٨ ، ١٠٨	
٤٨٨/٢	الزهد للترمذي
٤٩٣/٢ ، ٤٨٦/١	الزهد للبيهقي
٤٢٢/١	الزهر المطلول في الخبر المعلول لابن حجر
١٣٦/١	زوائد سنن ابن ماجه
١٣٧/١	زوائد سنن الدارقطني
١٣٧/١	زوائد شعب الإيمان
١٣٧/١	زوائد فوائد تمام
١٣٧/١	زوائد مسند أبي يعلى
١٣٦/١	زوائد مسند أحمد
١٣٦/١	زوائد مسند البزار
١٣٧/١	زوائد مسند الفردوس

١٣٧/١	زوائد معجم الطبراني الكبير
١٣٧/١	زوائد الحلية
١٣٧/١	زوائد المسانيد
٢٥٣/١	زوائد المسند
١٣٧/١	زوائد المعجمين الأوسط والصغير
١٤٨/١	زوائد على الصحيحين
١٤٣/١	سؤالات ابن معين
١٤٣/١	سؤالات أحمد بن حنبل
٤٨٩/٢ ، ٢٥١ ، ١٣٨/١	سنن ابن ماجه
١٦٠ ، ١٤٩ ، ١٤٢ ، ١٣٥/١	سنن أبي داود
٢٤٧ ، ٢٤٥	
٤٨٧/٢ ، ٢٤٩	
٤١٤/١	سنن حرمله
٤٧٣ ، ٢٤٧/٢ ، ٣٢٩ ، ١٤٩/١	سنن سعيد بن منصور
٢٩٨ ، ١٤٢ ، ٤٨/١	سنن البيهقي
١٤٢ ، ١٣٥/١	سنن الترمذي
٤٩٠/٢ ، ٢٤٩ ، ١٤٢/١	سنن الدارقطني
١٤٩ ، ١٤٢ ، ١٣٩ ، ١٣٥/١	سنن النسائي
٣١١/٢	السابق واللاحق للخطيب البغدادي
٣٤٦/١	السنن لأبي قرة
٤٩٣/٢	السنن الصغرى للبيهقي
٤٨٨/٢ ، ١٣٩/١	السنن الكبرى للنسائي

١٣٢/١ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٢٠٢ ،	شرح مسلم للنووي
٢١٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ،	
٣٥٥ ، ٢٢/٢ ، ١٩٨ ، ٢٧٠ ، ٣٥٩	
١٤٩/١	شرح معاني الآثار للطحاوي
٤٢/١ ، ٢٨٤ ، ٤٨٦ ،	شرح نخبة الفكر لابن حجر
٢٨٦ ، ١٩٣/٢ ، ٥٤٦	
١٢٨/١	شرح الأربعين للطوفي
٧١/١	شرح الأسماء النبوية
١٩٢ ، ١٤٠ ، ١٢٤/١	شرح البخاري للنووي
٩١/١	شرح البخاري لابن العربي
٣٩/١	شرح البخاري للكرماني
٤٢/١	شرح البخاري لابن حجر
٢٣٥/٢	شرح البرهان للمازري
٥٨٢/١	شرح الترمذي لابن العربي
٢٣١/٢	شرح التنقيح للقرافي
٥٥٤/١	شرح الرسالة
١٥٣/١	شرح السنة للبغوي
٥٥١/٢	شرح العمدة لابن دقيق العيد
٥٢٢/١	شرح المسند للرافعي
٤٤/١	شرح المنهاج
١٣٤/٢ ، ٣٠٠ ، ٢٧٦/١	شرح المذهب للنووي
٣٠٤ ، ١٣٩	

٩١/١	شرح الموطأ لابن العربي
١٨٤ ، ٩٠/١	شروط الأئمة
١١٢/٢ ، ٤٨٦ ، ٧١/١	شعب الإيمان للبيهقي
٤٩٣ ، ١٣٥ ، ١١٥	
٤٨٨/٢	الشمائل للترمذي
٤٩٢/٢	الشواهد في إثبات خبر الواحد لابن عبد البر
٥١٢/٢	صحيح أبي عوانة
١١٧/١	صحيح البخاري
١٢١/١	صحيح مسلم
١٤٧/١	صحيح ابن حبان
١٤٨ ، ١٤٢/١	صحيح ابن خزيمة
١٨٨/١	صفة التصوف
٤٩٢/٢	صفة الجنة لأبي نعيم
١٥٨ ، ٨٧/١	صيانة صحيح مسلم للمازري
٢٢٤/٢	الصحابة لابن حبان
٣٢٨/٢	الصحابة لأبي نعيم
٢٤٠/٢ ، ٧٢/١	الصالح للجوهري
٤٩٤ ، ٤٨٦/٢	الضعفاء للبخاري
٤٨٨/٢	الضعفاء للنسائي
٤٩٤/٢	الضعفاء للدارقطني
٤٩٤ ، ٣٩٩/٢	الضعفاء للعقيلي
٤٨٢ ، ٤٧٧/١	الضعفاء لابن حبان

٤٠٩/٢	طبقات الأصبهانين لأبي الشيخ ابن حيان
٥٦٢ ، ٥٥٧/٢	طبقات الحفاظ للذهبي
٣٦٧ ، ٣٦٥/٢	طبقات النحاة للسيوطي
١٣٨/٢	طرق حديث (الحوض) للضياء المقدسي
١٣٨/٢	طرق حديث (من كذب عليّ) للطبراني
٤٩٢/٢	الطب لأبي نعيم
٤٨٧/٢	الطبقات لمسلم
١٠٠/٢ ، ٢٢٩ ، ٤٣٠ ،	الطبقات لابن سعد
٥٢٣ ، ٤٩٥	
٥٤٩/١	الطبقات للنووي
١٧٢/١ ، ٢٧٨ ، ٦٠١ ،	علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم
٢١٦/٢ ، ٢٧٨ ، ٤٩١ ،	
٥٤٣ ، ٥٢٩	
٤٨/١	علوم الحديث لابن الصلاح
٤٨٨/٢	عمل اليوم والليلة للنسائي
٥٢٥/٢ ، ٦٠/١	العجالة للحازمي
٣٦٤ ، ٢٨٣ ، ٢٦٨/١	العدة لابن الصباغ
٤٨٦/٢	العلل للبخاري
٤٨٧/٢	العلل لمسلم
١٣١/٢	العلل للإمام أحمد
٣٥٥/١	العلل لابن أبي حاتم
٤٨٨/٢ ، ٦١٠ ، ٣٧٥ ، ٢٢٦/١	العلل الكبير للترمذي

٤٩٠ ، ٢٩٢/٢	علل الدارقطني
٥٠٩/١	العلل للخلال
٢٢٨/١	العلل المتناهية لابن الجوزي
١٠١/١	عوالي مالك للعلائي
١٠٥/١	غرائب مالك للدارقطني
١٨٧/٢	غريب الحديث للسرقسطي
٤١٥/٢	غريب الحديث للباجدائي
٦٦/١	الغريب للخطابي
١٨٧/٢	الغريين للهروي
٧٩/٢ ، ٥٤٩/١	فتاوى ابن الصلاح
٥٦٠/١	فتاوى القفال
٥٦٠/١	فتاوى البغوي
٥٩٦ ، ١٧٥ ، ١١٩/١	فتح الباري لابن حجر
٤٨٧/٢	فضائل الأنصار لأبي داود
٤٩٢/٢	فضائل الصحابة لأبي نعيم
١٢٧/١	فهرسة التجيبي
٥٦٧/١	فوائد رحلة ابن رشيد
٥١١/١	فوائد رحلة ابن الصلاح
١٨٧/٢	الفائق للزمخشري
٦٣٧/١	الفتاوى المكية
	الفصل للوصول المدرج في النقل للخطيب
٤٩٣/٢ ، ٤٦٠/١	البغدادى

٤٩٢/٢	قبائل الرواة لابن عبد البر
١٧٢/٢	قطف الأزهار للسيوطي
٤٨٦ ، ١٣٨/٢	القراءة خلف الإمام للبخاري
١٣٨/٢	القضاء باليمين والشاهد للدارقطني
١٣٨/٢	القنوت لابن منده
٤٧٤ ، ١٦٧/١	القول الحسن في الذب عن السنن لابن حجر
٤٧٣ ، ٢٥٢/١	القول المسدد في الذب عن المسند لابن حجر
٤٩٤ ، ٤٣٠ ، ٣٦٥/٢	الكامل في الضعفاء لابن عدي
٣٦٥/٢	الكتاب لسيويه
٥٣١ ، ٢٦٨ ، ٥٩/١	الكفاية للخطيب البغدادي
٦١/٢ ، ٥٤٥ ، ٥٣٧	
٥٦٠/١	الكفاية لابن الرفعة
٤٨٢/٢	الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني بن سعيد
٤٨٦/٢	الكنى للبخاري
٤٥١/٢	الكنى لمسلم
٤٨٨ ، ٣٥٤/٢	الكنى للنسائي
٣٤٧ ، ٣٤٣/٢	الكنى لابن أبي حاتم
٤٩٢/٢	الكنى لابن عبد البر
٥٢٦/٢	لب اللباب للسيوطي
٤٩٥/٢	لسان الميزان لابن حجر
٤٧٨/٢	لطائف المعارف للثعالبي
٥٢٦/٢	اللباب لابن الأثير

٣٠٥/٢ ، ٣٠٣/١	اللمع للشيرازي
٤٩١/٢	المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد
٤٨٦/٢	المبسوط للبخاري
٤٩٣/٢	المبسوط للبيهقي
٤٩٣/٢	المبهمات للخطيب
٤٥٧ ، ٤٥٦/٢	المبهمات للنووي
٦٢٩/١	المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر
٥٤٣ ، ٣٦١ ، ١٤٤/١	المجموع شرح المذهب للنووي
٥٩/١	المحدث الفاصل للرامهرمزي
٤٦٨ ، ٣٩٥ ، ٢٩٨/١	المحصول لأبي بكر الرازي
٦٦٨ ، ٥٤٤ ، ٥١٦	
٢٨٥/٢	المحكم
١٤٩/٢	المختارة للضياء المقدسي
٤٨٧/٢	المخضرمون لمسلم
٢٨٧/٢	المدبج للدارقطني
٥٠٠ ، ٤٩١/٢	المدخل لأبي عبد الله الحاكم
٦١١ ، ٥٩٨ ، ٥٠٦ ، ٢٧٨/١	المدخل للبيهقي
٥٩/٢ ، ٦٦٦ ، ٦٦٣ ، ٦٥١	
١٣٢ ، ١١٩ ، ١٠٥ ، ١٠٠	
٥٦٢ ، ٤٩٣ ، ١٧٨	
٣٣٨ ، ٢٤٥/٢	المدونة لسحنون
٤٨٧/٢ ، ٤٩٨ ، ٢٩٨/١	المراسيل لأبي داود

٥٣٥/٢	المرض والكفارات لابن أبي الدنيا
٤٩٢ ، ٤٩١/٢	المستخرج على البخاري لأبي نعيم
٥٤٠/١	المستخرج على مسلم لأبي نعيم
٢٣٥ ، ٢١٠ ، ١٧٥ ، ١٣٤/١	المستدرك لأبي عبد الله الحاكم
٤٩١ ، ٢٦٢ ، ١٠٤/٢	
٦٦٨/١	المستصفي
	المستفاد من مبهمات المتن والإسناد
٤٥٤/٢	لأبي زرعة العراقي
٤٨٦/٢	المسند الكبير للبخاري
٤٨٧/٢	المسند الكبير على الرجال لمسلم
٣٩٩ ، ٣٩٥ ، ٣٩٢/٢	المشارك للقاضي عياض
٤٣١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٢	
٣٧٣/٢	المطالع
٢٩٢/٢	المعارف لابن قتيبة
٦٤٦/١	المعجم للبغوي
١٤٧/٢	المعجم الصغير للطبراني
١٧٧/٢	المعجم الكبير للطبراني
٤٩٣/٢	المعرفة للبيهقي
٥١٦/١	المعرفة والتاريخ للفسوي
١٤٩/٢	المغازي لابن إسحاق
٤٧٢/٢	المغازي لموسى بن عقبة
٤٩٢/٢	المغازي لابن عبد البر

٤٩٥ / ٢	المغني في الضعفاء للذهبي
٢٤٠ / ٢	المفصل للزمخشري
٢٤٥ / ٢	المفهم للقرطبي
٤٨٦ / ١	مكائد الشيطان لابن أبي الدنيا
٤٢٥ / ٢	المكمل في بيان المهمل للخطيب البغدادي
٢٤٢ / ٢	المناقب للساجي
٢١٣ ، ٥٤ / ٢	المنهاج للنووي
٥٨٧ ، ٥٨٥ / ١	المنهج في علوم الحديث للقسطلاني
٦٤٣ ، ٦٣٥ ، ٥٩٥	
٢١٩ ، ٢٠٤ ، ١٣٥ / ١	المنهل الروي لابن جماعة
٣٥٣ ، ٧٦ / ٢ ، ٢٤٩	
٣٠٥ / ٢	المهذب للشيرازي
٢٥٣ ، ٢٢٨ ، ١٦٧ / ١	الموضوعات لابن الجوزي
١٩ / ٢ ، ٤٨٨ ، ٤٧١	
١٢٠ ، ١١٥ ، ١٠٥ / ١	الموطأ لمالك
٣٩٩ / ٢ ، ١٤٨	
١٤٩ / ٢ ، ٥٧٣ ، ٥٣٦ / ١	الميزان للذهبي
٤٩٥ ، ١٥٠	
٤٨٨ / ٢	ما أغرب شعبة على سفيان النسائي
٤٨٧ / ٢	ما تفرد به أهل الأمصار لأبي داود
٩١ ، ٥٩ / ١	ما لا يسع المحدث جهله للميانجي
١٣٧ / ١	مجمع الزوائد للهيثمي

١٨٧/٢	مجمع الغرائب لعبد الغافر الفارسي
١٠٤/١ ، ١١٦ ، ٤٦٤ ،	محاسن الاصطلاح للبلقيني
٥١٧ ، ٥٨٣ ، ٦٣٣ ،	
٢٠/٢ ، ٥٣٠ ، ٥٥١	
٢٦٢/٢	مختصر مسلم للمنذري
٣٠٢/١	مختصر المزني
١٧٦/١	مختصر المستدرك للذهبي
١٦٧/١	مختصر الموضوعات للذهبي
١٥٠/١	مراتب الديانة
١٥١/١	مستخرج أبي عوانة
١٥١/١ ، ٥١٥/٢	مستخرج الإسماعيلي
١٥١/١	مستخرج البرقاني
١٦٠/١	مستخرج العراقي على المستدرك
١٤٩/١	مسند ابن أبي شيبة
١٩٩/٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥١ ، ١٤٩/١	مسند البزار
١٤٩/١ ، ١٥٧ ، ١٦٤ ، ٢٥٠ ،	مسند الطيالسي
٢٣٢ ، ١٣٦/٢ ، ٢٥٥	
٢٥١/١	مسند أبي يعلى الموصلي
٤٨/١ ، ١٢١ ، ١٣٦ ، ٢٥٠ ،	مسند أحمد بن حنبل
٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ١٥٥/٢	
٢٥١ ، ١٤٩/١	مسند إسحاق بن راهويه
١١٩/١ ، ١٣٥/٢ ، ١٣٦	مسند أسد بن موسى

١٤٩/١	مسند بقي بن مخلد
٢٥١/١	مسند عبد بن حميد
١٣٦/٢ ، ٢٥١ ، ١١٨/١	مسند عبيد الله بن موسى العباسي
٥٥٩ ، ٤٨٨/٢	مسند علي للنسائي
٤٨٧/٢	مسند مالك بن أنس لأبي داود
٤٨٨/٢	مسند مالك للنسائي
١٤٩/١	مسند محمد بن نصر المروزي
١٣٦/٢ ، ١١٩/١	مسند مسدد
٤٨٨/٢	مسند منصور بن زاذان للنسائي
١٣٥/٢ ، ١٩٩/١	مسند نعيم بن حماد
١٣٦/٢	مسند يحيى الحماني
١٣٧/٢ ، ٢٤٥/١	مسند يعقوب بن شيبة
٢٤٨/٢	مسند الحارث بن أبي أسامة
٢٥١/١	مسند الحسن بن سفيان
٦١/٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥١/١	مسند الدارمي
٥٢٤ ، ٢٥٥/١	مسند الشافعي
٤١/١	مسند الشهاب للقضاعي
٢٠/٢ ، ٤١/١	مسند الفردوس للدلمي
٤٨٧/٢	مشايخ مالك والثوري وشعبة لمسلم
٣٧٢/٢	مشته النسبة للذهبي
٢٠٦/٢	مشكل الآثار للطحاوي
٢٤٢/١	مصاييح السنة للبغوي

٥٥٤ ، ٢٩٣ ، ١٤٩/١	مصنف ابن أبي شيبة
١٤٩/١	مصنف عبد الرزاق
١٤٩/١	مصنف القاسم بن أصبغ
٥٦٧/١	معاشرة الأهلين
٢٢٣ ، ٧٥/١	معالم السنن للخطابي
٣٦٦/٢	معاني القرآن للأخفش
١٤٩/٢	معجم أبي سعيد بن الأعرابي
٥٦٨/١	معجم الأدباء لياقوت
٥٤٩/١	معجم السفر للسلفي
٢٦٠/٢	معجم الصحابة للبغوي
٢٣٢/٢ ، ٤٨/١	معجم الطبراني
٤٨٧/٢	معرفة الأوقات لأبي داود
٥٤٦/١	معرفة الرجال للجوزجاني
٤٩١ ، ٥٦/٢	معرفة الصحابة لأبي نعيم
٢٩٢/١	معرفة الوقوف على الموقوف
٤٧٧/١	مغازي ابن إسحاق
٤٤٩/١	المقرب
٤٩١/٢	مناقب الشافعي لأبي عبد الله الحاكم
٤٩٣/٢	مناقب الشافعي للبيهقي
١٤٩/١	منتقى ابن الجارود
٥٤١/٢	من وافق اسمه اسم أبيه لأبي الفتح الأزدي

١٤٩ ، ١١٨/١	موطأ ابن أبي ذئب
١٤٩/١	موطأ ابن وهب
١٤٩/١	موطأ أبي مصعب
١٦٩/١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٥٤٦	نخبة الفكر لابن حجر
٢١٦/٢ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠	
٥٤٢ ، ٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٥٥١	
٤٨٧/٢	الناسخ والمنسوخ لأبي داود
٢٤٠ ، ١٨٨/١	نزهة النظر
٤٩/١	نسخة أبي مسهر
٦٤٢/١	النضار لأبي حيان
٢٠٩/٢ ، ٢٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٨٤	النكت للعراقي
٤٤٩/١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٩٩	النكت للزركشي
١٩٩/١ ، ٥٤٧	النكت لابن حجر
١٨٧/٢	النهاية لابن الأثير
١٣٨/٢	النية لابن أبي الدنيا
٤٨٦/٢	الهبة للبخاري
١٩٣/١	هدي الساري لابن حجر
	الوجازة في تجويز الإجازة للوليد بن بكر
٦٥٩/١	الغمري السرقسطي
٤٨٦/٢	الوحدان للبخاري
٣١٨/٢ ، ٤٨٧	الوحدان لمسلم

٤٢٤/١	الوحدان للعسكري
٣٠٢/٢	الوشي المعلم للعلائي
٤٦٧/٢	الوفيات لابن زبر
٢٠٤/١	الوهم والإيهام لابن القطان

* * *

فهرس الموضوعات

المجلد الثاني

الصفحة

الموضوع

النوع الخامس والعشرون : كتابة الحديث وضبطه

● مسائل :

- ٥ ** إحداها : اختلاف السلف في كتابة الحديث
- ٦ ما ورد من الأحاديث في النهي والإباحة
- ٩ ضبط الكتاب وتحقيقه شكلاً ونقطةً
- ١٢ ** الثانية : الاعتناء بضبط الملتبس من الأسماء
- ١٥ لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس
- ١٥ الاعتناء بضبط مختلف الروايات
- ١٧ ** الثالثة : ينبغي أن يجعل دائرة بين كل حديثين
- ١٧ كراهة بدء السطر بلفظ الجلالة
- ينبغي المحافظة على كتابة الصلاة على النبي ﷺ ، وكذلك الثناء
- ١٨ على الله ﷻ
- ٢٣ ** الرابعة : وجوب مقابلة كتابه بأصل شيخه
- ٢٤ ما ورد في ذلك من الأحاديث
- ٢٥ من أجاز الرواية من كتاب غير مقابل
- ٢٨ ** الخامسة : المختار في تخريج الساقط
- ٤٠ المختار في الحواشي من غير الأصل ؛ كشرح وبيان غلط
- ٣١ ** السادسة : شأن المتقين التصحيح والتضبيب والتمريض

- ٣٣ ** السابعة : الضرب ، والحك ، والكشط ، والمحو
- ٣٨ ** الثامنة : الاختصار على الرمز في « حدثنا » و « أخبرنا »
- ٣٩ كتابة « ح » عند تحويل الإسناد إلى آخر
- ** التاسعة : ينبغي أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ ونسبه
- ٤١ وكنيته
- ٤٢ ما على كاتب التسميع من التحري والبيان
- ٤٣ إعرارة الكتاب في حالة إثبات سماع الغير
- النوع السادس والعشرون : صفة رواية الحديث
- ٤٧ تشدد قوم في الرواية فأفراطوا ، وتساهل قوم ففراطوا
- ٤٧ قول بعض المتشددين : لا حجة إلا فيما رواه من حفظه
- ٤٩ تجريح الحاكم لمن روى من نسخة غير مقابلة
- ٤٩ الصواب ما عليه الجمهور ، وهو التوسط
- ٥٠ الضرير إذا لم يحفظ فاستعان بثقة في ضبطه
- ٥١ إذا أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه
- ٥٣ إذا وجد في كتابه خلاف حفظه
- ٥٥ الرواية بالمعنى وخلافهم في جوازها وعدمه
- قول بعض أصحاب الفقه والأصول والحديث : لا يجوز إلا
- ٥٦ بلفظه
- قول جمهور السلف والخلف : يجوز بالمعنى في جميعه إذا أدى
- ٥٦ المعنى
- ٥٧ ما ورد من الأحاديث في جواز ذلك وعدمه
- ٦١ ينبغي للراوي بالمعنى قوله : « أو كما قال » ونحوه

- ٦٣ اختلافهم في رواية بعض الحديث الواحد دون بعض
- ٦٤ قول البلقيني : يجوز حذف زيادة مشكوك فيها بلا خلاف
- ٦٦ يجوز في كتابة الأطراف الاكتفاء ببعض الحديث وإن لم يفد
- ٦٧ السادس : ينبغي ألا يروي بقراءة لحن أو مصحف
- على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من
- ٦٨ اللحن والتحريف
- اختلافهم في رواية اللحن أو التحريف ، يرويه كما هو ، أم
- ٦٩ يرويه على الصواب ؟
- ٦٩ إصلاح المحدث كتابه
- للاوي جمع الأسانيد المختلفة للأحاديث المتفقة في المعنى
- ٧٤ وروايتها بلفظ أحدهم
- ٧٧ ليس للمحدث أن يزيد في نسب غير شيخه أو صفته
- ٧٧ نسب المحدث شيخه أول الكتاب ثم ذكره مجردًا بعد ذلك
- ٧٧ خلافتهم في ذلك ، وقول ابن الصلاح : وكله جائز
- قول ابن دقيق : ومن الممنوع أن يزيد تاريخ السماع إذا لم يذكره
- ٧٨ الشيخ ، أو يقول : بقراءة فلان ، أو : بتخريج فلان
- ٧٩ جرت العادة بحذف « قال » ونحوه بين رجال الإسناد خطأ
- ٧٩ قول النووي : ولو ترك القارئ « قال » في هذا كله خطأ
- اختلافهم في الأجزاء والنسخ المشتملة على أحاديث بإسناد
- واحد ، هل يكتفي بذكره في أول حديث ، أو يجدد في كل
- ٨٢ حديث ؟
- اختلافهم في تقديم المتن على الإسناد ، وهل يُروى بتقديم

- الإسناد على المتن؟ وتقديم بعض المتن على بعضه ٨٥
- حكاية ابن حجر فعل ابن خزيمة من تقديم المتن على السند إن كان في السند من فيه مقال ، وتصريح ابن خزيمة بالمنع من ذلك مع عدم الحاجة إليه ٨٦
- إذا روى متناً واحداً بإسنادين وقال في الآخر : مثله ، هل يجوز لمن سمعه هكذا رواية المتن بالإسناد الثاني فقط ؟ ٨٦
- إذا ذكر المحدث الإسناد وبعض المتن ، فهل يحل للسامع رواية المتن كاملاً بهذا السند؟ ٨٨
- اختلافهم في تغيير « قال النبي ﷺ » إلى « قال رسول الله ﷺ » وعكسه ٨٩
- إذا كان في سماع الراوي بعض الوهن فعليه بيانه وكذا إن حدثه من حفظه في المذاكرة ٩١
- إذا كان الحديث عن رجلين أحدهما ثقة والآخر مجروح ٩٢
- للراوي إذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه من آخر أن يروي جملة عنهما غير مبين ما لكل واحد منهما ٩٣
- النوع السابع والعشرون : معرفة آداب المحدث**
- تصحيح النية ٩٥
- اختلافهم في السن الذي يتصدى فيه لإسماعه ٩٧
- ينبغي أن يمسك المحدث عن التحديث إذا خشي التخليط ٩٨
- فصل : الأولى ألا يحدث بحضرة من هو أولى منه ٩٩
- إرشاده لمن هو أرجح منه ١٠٠
- لا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية ١٠١

- ١٠١ الحرص على نشره
- ١٠٢ فصل : استحباب التطهر والتطيب والوقار لمجلس التحديث
- افتتاح المجلس بالقرآن ثم التحميد والصلاة على النبي ﷺ ،
- ١٠٣ وختامه كذلك
- ١٠٥ فصل : استحباب عقد مجلس الإماء واتخاذ المستملي
- ١٠٥ صفات المستملي
- ١٠٧ فائدة المستملي
- ينبغي للمستملي أن يصلي ويسلم على النبي ﷺ عند ذكره ،
- ١٠٨ وكذا الترضي عن الصحابة والثناء على الشيوخ
- ١١٠ ذكر من يروي عنه بقلب أو حرفة أو وصف أو أم عرف بها
- ١١١ يستحب للمملي ذكر جملة من شيوخه
- يستحب للمملي التنبيه على الفوائد واجتناب ما لا يفهمه
- ١١٢ الحضور
- ١١٣ يختم المجلس بالنوادر والحكايات والإنشادات
- النوع الثامن والعشرون : معرفة آداب طالب الحديث
- تصحيح النية ، والإخلاص لله تعالى ، والحذر من التوصل به
- ١١٦ لأغراض الدنيا
- ١١٧ الاستعانة بالله ، وحسن الخلق
- ١١٧ استفراغ الجهد في التحصيل
- ١١٨ البدء بالسماع من أرجح شيوخ بلده
- ١١٨ الرحلة في طلب الحديث
- ١١٩ ما ورد في الرحلة من الأحاديث

- استعمال ما يسمع من أحاديث العبادات والآداب ١٢١
- فصل : ينبغي أن يعظم شيخه ومن يسمع منه ١٢٢
- ما ورد في ذلك من الأحاديث ١٢٣
- عدم الإطالة على الشيخ ، واستشارته وطلب نصحه ١٢٣
- ينبغي إذا ظفر بسماع أن يرشد إليه غيره ١٢٥
- الحذر من أن يمنعه الحياء والكبر من السعي والتحصيل ١٢٦
- الصبر على جفاء شيخه ، والتحرز من إضاعته الوقت في الاستكثار من الشيخ لمجرد الكثرة ١٢٧
- كتابة ما يقع له من كتاب أو جزء كاملاً بغير انتخاب ١٢٨
- فصل : لا ينبغي أن يقتصر على سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه ١٣٠
- تقديم « الصحيحين » ثم كتب السنن وسنن البيهقي ١٣٠
- الاعتناء بكتب العلل ، وكتب الأسماء ، وضبط الأسماء ، وغريب الحديث وشروحه ١٣١
- وليكن الإنقان من شأنه وليُدِم المذاكرة والمباحثة ١٣١
- فصل : الاشتغال بالتخريج والتصنيف إذا تأهل له ١٣٣
- طرق العلماء في تصنيف الحديث ١٣٥
- التصنيف على الأبواب ١٣٥
- التصنيف على المسانيد ١٣٥
- كيفية ترتيب المعاجم والمسانيد ١٣٦
- الحذر من إخراج المصنف إلا بعد تهذيبه وتحريره وتكرير النظر فيه ١٣٨

النوع التاسع والعشرون : معرفة الإسناد العالي والنازل

- الإسناد خصيصة هذه الأمة ١٤٣
- طلب العلو في الإسناد سنة ١٤٤
- أقسام العلو:

- الأول : القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح ١٤٦
- الثاني : القرب من إمام من أئمة الحديث ١٥٠
- الثالث : العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب المعتمدة ١٥١
- الموافقة ، والبدل ١٥٢
- المساواة ١٥٣
- المصافحة ١٥٤
- الرابع : العلو بتقدم وفاة الراوي ١٥٥
- الخامس : العلو بتقدم السماع ١٥٦
- تقسيم ابن دقيق وابن طاهر للنوعين الرابع والخامس ١٥٦
- حديث اجتمع فيه أقسام العلو ١٥٧
- النزول ضد العلو ، وهو خمسة أقسام ١٦٠
- تفضيل النزول على العلو إن تميز بفائدة ١٦١

النوع الثلاثون : المشهور من الحديث

- المشهور قسمان : صحيح ، وغيره ١٦٣
- مثال المشهور على الاصطلاح وهو صحيح ١٦٤
- مثال المشهور عند أهل الحديث خاصة ١٦٥
- مثال المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام ١٦٥
- مثال المشهور عند الفقهاء ١٦٥

- ١٦٦ مثال المشهور عند الأصوليين
- ١٦٦ مثال المشهور عند النحاة
- ١٦٦ مثال المشهور بين العامة
- ١٦٨ من المشهور المتواتر المعروف في الفقه وأصوله
- اعتراض ابن حجر على ابن الصلاح وغيره ممن قال قال بعزة
- المتواتر أو عدمه ١٧١
- تقسيم أهل الأصول المتواتر إلى : لفظي ، ومعنوي ١٧٣
- النوع الحادي والثلاثون : الغريب ، والعزيز
- تعريفهما ١٧٥
- ما يدخل في الغريب وما لا يدخل فيه ١٧٧
- ينقسم الغريب إلى صحيح وغيره ١٧٨
- وينقسم إلى غريب سنداً ومتناً ١٧٩
- متى يكون الحديث غريباً متناً فقط لا إسناداً ١٨٠
- قد يكون الحديث أيضاً عزيزاً مشهوراً ١٨٢
- النوع الثاني والثلاثون : غريب الحديث
- تعريفه ١٨٥
- كان السلف يتثبتون فيه أشد تثبت ١٨٥
- أول من صنف فيه ١٨٦
- أجود تفسير للغريب ما جاء مفسراً في رواية ١٨٧
- النوع الثالث والثلاثون : المسلسل
- تعريفه وأنواعه ١٨٩
- أفضل المسلسل ما دل على الاتصال ١٩٢

- ١٩٢ قلما يسلم المسلسل عن خلل
قول ابن حجر : من أصح مسلسل يروى في الدنيا
- ١٩٢ المسلسل بقراءة سورة الصف
- النوع الرابع والثلاثون : ناسخ الحديث ومنسوخه
- ١٩٤ أهمية فن الناسخ والمنسوخ
- ١٩٥ سبق الشافعي رحمته الله لهذا الفن
- ١٩٥ تعريف النسخ
- ١٩٥ طرق معرفة النسخ
- ١٩٩ الإجماع لا يُنسخ ولا يُنسخ ، ولكن يدل على ناسخ
- النوع الخامس والثلاثون : معرفة المصحف
- ٢٠٠ أهمية هذا الفن
- ٢٠١ ما يقع فيه التصحيف
- ٢٠٢ يكون التصحيف سمعاً ومعنى
- ٢٠٣ تقسيم ابن حجر المصحف إلى المصحف والمحرف
- إيراد الدارقطني رحمته الله في كتابه « التصحيف » كل تصحيف وقع
- ٢٠٤ للعلماء حتى في القرآن
- النوع السادس والثلاثون : معرفة مختلف الحديث وحكمه
- ٢٠٥ أهمية هذا الفن وتعريف المختلف
- ٢٠٦ الشافعي رحمته الله أول من تكلم فيه
- أقسام المختلف :
- ٢٠٧ أحدهما : يمكن الجمع بينهما
- ٢٠٨ مسالك العلماء في الجمع بين ما ظاهره التعارض

٢٠٩	الثاني : لا يمكن الجمع بينهما
	• تنقسم المرجحات إلى سبعة أقسام :
٢٠٩	الأول : الترجيح بحال الراوي
٢١١	الثاني : الترجيح بالتحمل
٢١٢	الثالث : الترجيح بكيفية الرواية
٢١٢	الرابع : الترجيح بوقت الورود
٢١٣	الخامس : الترجيح بلفظ الخبر
٢١٤	السادس : الترجيح بالحكم
٢١٥	السابع : الترجيح بأمر خارجي
٢١٥	قول بعضهم إذا تعارضا لزم التخير
٢١٥	إن لم يوجد مرجح لأحد الحديثين
٢١٥	سبب التعارض بين الخبرين
٢١٦	ما سلم من المعارضة ، وأمثلة عليه
	النوع السابع والثلاثون : معرفة المزيد في متصل الأسانيد
٢١٧	مثاله
٢١٩	من صنف فيه
	النوع الثامن والثلاثون : المراسيل الخفي إرسالها
٢٢١	أهمية هذا الفن
٢٢١	تعريفه وأسبابه
	النوع التاسع والثلاثون : معرفة الصحابة 
٢٢٤	أهميته
	الكتب المؤلفة فيه

٢٢٥	اللعن في لفظ «الأخباريين» جمع «أخباري»
٢٢٦	الاختلاف في حد الصحابي
٢٢٩	عند أصحاب الأصول
٢٣٢	بم تعرف الصحبة
٢٣٣	كون الصحابة كلهم عدولاً
٢٣٥	أكثر الصحابة حديثاً
٢٣٧	سبب قلة ما روى أبو بكر <small>رضي الله عنه</small>
٢٣٨	أكثر الصحابة فتياً
٢٣٩	العبادة
٢٤٠	عدد الصحابة حين توفي النبي <small>ﷺ</small>
٢٤٢	طبقات الصحابة
٢٤٤	أفضل الصحابة
٢٤٧	أحاديث وردت في تفضيل أعيان من الصحابة
٢٤٧	التفضيل بين فاطمة وعائشة
٢٤٨	أفضل أزواجه <small>ﷺ</small>
٢٤٩	أول الصحابة إسلاماً
٢٥٣	آخر الصحابة موتاً
٢٦٠	الأب والابن اللذان شهدا بدرًا
٢٦١	سبعة إخوة صحابة مهاجرون
٢٦١	أربعة أدركوا النبي <small>ﷺ</small> متوالدون
٢٦٢	أسماء لم يتسم بها الصحابة

النوع الأربعون : معرفة التابعين

- أهمية هذا النوع ٢٦٣
- حدّه ٢٦٣
- معنى قول ابن الصلاح : مطلق التابعي مخصوص بالتابع بإحسان ٢٦٥
- طبقات التابعين ٢٦٦
- الأولى : من أدرك العشرة ٢٦٦
- المخضرمون ٢٦٩
- الفقهاء السبعة ٢٧٤
- أول التابعين موتاً ٢٧٧
- إفراد الحاكم في «علوم الحديث» نوعاً لأتباع التابعين ٢٧٨

النوع الحادي والأربعون : رواية الأكابر عن الأصاغر

- الأصل فيه ٢٧٩
- فائدته ٢٧٩
- أقسامه ٢٨٠

النوع الثاني والأربعون : المديح ، ورواية الأقران

- فائدة هذا النوع ٢٨٤
- تعريف القرينين ٢٨٤
- اجتماع جماعة من الأقران في حديث ٢٨٧

النوع الثالث والأربعون : معرفة الإخوة

- من أفردّه بالتصنيف ٢٨٨
- فوائده ٢٨٨
- مثال الأخوين في الصحابة والتابعين ٢٨٨

٢٩٠ مثال الثلاثة
٢٩٠ مثال الأربعة
٢٩١ مثال الخمسة
٢٩٢ مثال الستة
٢٩٣ مثال السبعة
٢٩٤ أمثلة حتى الأربعة عشر

النوع الرابع والأربعون : رواية الآباء عن الأبناء

٢٩٦ كتاب الخطيب في ذلك
٢٩٨ من روى عن ابنه ولم يسمه حديثًا واحدًا

النوع الخامس والأربعون : رواية الأبناء عن آبائهم

٣٠١ كتاب أبي نصر الوائلي في ذلك
٣٠٢ أنواعه
٣٠٣ رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
٣٠٣ رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده
٣٠٨ أحسن الروايات في هذا النوع
٣٠٨ ما وقع للسيوطي من التسلسل باثنى عشر أبًا
٣١٠ أكثر ما وقع التسلسل به
٣١٠ ما يلتحق برواية الرجل عن أبيه عن جده

النوع السادس والأربعون :

من اشترك في الرواية عنه اثنان تباعد ما بين وفاتيهما

٣١١ كتاب الخطيب فيه
٣١١ من فوائده

- مثاله ٣١١
- من أمثلة ذلك في المتأخرين ٣١٢
- النوع السابع والأربعون : من لم يرو عنه إلا واحد
- من فوائده ٣١٤
- كتاب مسلم في ذلك ٣١٤
- مثاله في الصحابة ٣١٥
- من لم يرو عنه من الصحابة إلا ابنه ٣١٦
- قول الحاكم : لم يخرج في « الصحيحين » عن أحد من هذا القبيل وتغليط أهل العلم له في ذلك ٣١٧
- مثاله في التابعين ٣١٩
- النوع الثامن والأربعون : معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة
- أهميته ، وبيان بعض من صنف فيه ٣٢١
- مثاله ٣٢٢
- استعمال الخطيب ذلك كثيرًا ٣٢٥
- النوع التاسع والأربعون : معرفة المفردات
- أهميته ، وبيان بعض من صنف فيه ٣٢٦
- أقسامه :
- الأول : في الأسماء ٣٢٧
- الثاني : في الكنى ٣٣٥
- الثالث : في الألقاب ٣٣٧
- النوع الخمسون : الأسماء والكنى
- التعريف بهذا النوع ٣٣٩

٣٤٠ بيان من صنف فيه
 • أقسامه:

- ٣٤١ الأول : من سُمي بالكنية ، ولا اسم له غيرها
 ٣٤٣ الثاني : من عرف بكنيته ولم يعرف أله اسم أم لا ؟
 ٣٤٥ الثالث : من لقب بكنيته وله غيرها اسم وكنية
 ٣٤٦ الرابع : من له كنيان أو أكثر
 ٣٤٦ الخامس : من اختلف في كنيته
 ٣٤٧ السادس : من عرفت كنيته واختلف في اسمه
 ٣٥٠ السابع : من اختلف فيهما
 ٣٥١ الثامن : من عرف بالاثنيين
 ٣٥٢ التاسع : من اشتهر بها مع العلم باسمه
 النوع الحادي والخمسون : معرفة كنى المعروفين بالأسماء
 ٣٥٣ الفرق بينه وبين القسم الأول « النوع السابق »
 ٣٥٤ من يكنى بأبي محمد من الصحابة
 ٣٥٥ من يكنى بأبي عبد الله من الصحابة
 ٣٥٦ عمرو بن عامر في الصحابة اثنان
 ٣٥٧ من يكنى بأبي عبد الرحمن

النوع الثاني والخمسون : الألقاب

- ٣٥٨ الكتب المؤلفة فيه
 ٣٥٩ الحكم فيما كرهه الملقب من الألقاب
 ٣٦٠ نبذ من الألقاب

النوع الثالث والخمسون : المؤلف والمختلف

- أهمية هذا الفن ٣٧١
- تعريفه ، والكتب المؤلفة فيه ٣٧١
- أقسام ما ضبط منه ٣٧٣
- الأول : على العموم من غير اختصاص ٣٧٣
- الثاني : ضبط ما وقع في « الصحيحين » أو « الموطأ » ٣٨٢

النوع الرابع والخمسون : المتفق والمفترق

- تعريفه ٤٠٦
- تصنيف الخطيب فيه ٤٠٦
- أقسامه :

- الأول : من اتفقت أسماؤهم ، وأسماء آبائهم ٤٠٧
- الثاني : من اتفقت أسماؤهم ، وأسماء آبائهم وأجدادهم ٤١٢
- الثالث : من اتفق في الكنية والنسبة ٤١٤
- الرابع : من اتفق فيه الاسم وكنى الأب ٤١٦
- الخامس : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم ٤١٧
- السادس : أن يتفقا في الاسم فقط ، أو الكنية فقط ٤١٨
- الرواة الذين انفردوا بالرواية عن حماد بن زيد ٤١٨
- الرواة الذين انفردوا بالرواية عن حماد بن سلمة ٤٢٠
- القول في « عبد الله » إذا أطلق ٤٢٣
- تصنيف الخطيب في هذا القسم « المهمل » كتابًا ٤٢٥
- السابع : أن يتفقا في النسبة من حيث اللفظ ٤٢٥
- معرفة الراوي غير المبين ٤٢٧

النوع الخامس والخمسون : المتشابه

- ٤٢٩ تصنيف الخطيب فيه
٤٢٩ تعريفه
٤٣٠ مثاله

النوع السادس والخمسون :

المتشابهون في الاسم والنسب ، المتميزون بالتقديم والتأخير

- ٤٣٨ تعريفه
٤٣٨ تصنيف الخطيب فيه
٤٣٩ مثاله

النوع السابع والخمسون : معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

- ٤٤١ فائدته
● أقسامه :

- ٤٤١ الأول : من نسب إلى أمه
٤٤٣ الثاني : من نسب إلى جدته
٤٤٦ الثالث : من نسب إلى جده
٤٤٧ الرابع : من نسب إلى أجنبي لسبب

النوع الثامن والخمسون : النسبة التي على خلاف ظاهرها

- ٤٤٩ التعريف بهذا النوع ، ومثاله

النوع التاسع والخمسون : المبهات

- ٤٥٣ التعريف بهذا النوع
٤٥٣ الكتب المؤلفة فيه
٤٥٤ فائدة هذا النوع

- ٤٥٥ كيفية معرفة المبهم
 • أقسام المبهات:
- ٤٥٦ الأول : وهو أبهما : رجل أو امرأة
- ٤٥٩ الثاني : الابن والبنت ، والأخ والأخت
- ٤٦٢ الثالث : العم والعمة
- ٤٦٤ الرابع : الزوج والزوجة
- ٤٦٥ ما لم يصرح بذكره ، ويكون مفهوماً من سياق الكلام
 النوع الستون : التواريخ والوفيات
- ٤٦٦ التعريف بهذا النوع ، وأهميته
- ٤٦٧ المؤلفات فيه
- ٤٦٨ الصحيح في وفاة النبي ﷺ وأصحابه العشرة
- ٤٧٤ وفاة أبي بكر
- ٤٧٥ وفاة عمر
- ٤٧٥ وفاة عثمان
- ٤٧٦ وفاة علي
- ٤٧٧ وفاة طلحة والزبير
- ٤٧٨ أعرق الناس في القتل
- ٤٧٨ وفاة سعد بن أبي وقاص
- ٤٧٨ وفاة سعيد بن زيد
- ٤٧٩ وفاة عبد الرحمن بن عوف
- ٤٧٩ وفاة أبي عبيدة بن الجراح
- ٤٧٩ صاحبان عاشا ستين سنة في الجاهلة ، وستين في الإسلام

- ٤٨٠ في الصحابة أيضًا من شارك « حكيماً » و « حسان » في ذلك
- ٤٨٢ مولد حكيم
- ٤٨٣ في وفيات أصحاب المذاهب المتبوعة
- ٤٨٥ وفيات أصحاب الكتب المعتمدة

النوع الحادي والستون : معرفة الثقات والضعفاء

- ٤٩٤ أهمية هذا الفن
- ٤٩٤ المؤلفات فيه
- ٤٩٥ حكم الجرح والتعديل
- ٤٩٦ ما يجب على المتكلم في الرجال
- ٤٩٦ الوجوه التي تدخل الآفة منها
- ٤٩٩ كيفية معرفة ثقة الراوي
- ٥٠٠ طبقات المجروحين عند الحاكم

النوع الثاني والستون : من خلط من الثقات

- ٥٠١ أهمية هذا الفن
- ٥٠١ تأليف الحازمي فيه
- ٥٠١ حكم من خلط لخرقه أو لذهاب بصره أو لغيره
- ٥٠٢ الأمثلة على ذلك
- ٥١٦ حكم المحتج به في الصحيح

النوع الثالث والستون : طبقات العلماء والرواة

- ٥١٧ أهمية هذا الفن
- ٥١٧ كتاب « طبقات ابن سعد »
- ٥١٧ الطبقة لغة واصطلاحاً

٥١٨ معرفة الطبقات

النوع الرابع والستون : معرفة الموالي

٥٢٠ من صنف فيه

٥٢٠ مولئ الإسلام ، ومولئ الحلف

٥٢١ موالي القبيلة

النوع الخامس والستون : معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

٥٢٣ أهميته

٥٢٣ مظانه

٥٢٤ القاعدة فيمن كان ناقلة من بلد إلى بلد

٥٢٥ من صنف في الأنساب

٥٢٧ النوع السادس والسابع والستون : المعلق ، والمعنعن

٥٢٧ النوع الثامن والتاسع والستون : المتواتر والعزیز

٥٢٧ النوع السبعون : المستفيض

٥٢٨ النوع الحادي والثاني والسبعون : المحفوظ والمعروف

٥٢٨ النوع الثالث والسبعون : المتروك

٥٢٨ النوع الرابع والسبعون : المحرف

٥٢٩ النوع الخامس والسبعون : معرفة اتباع التابعين

النوع السادس والسابع والسبعون :

رواية الصحابة بعضهم عن بعض ، والتابعين بعضهم عن بعض

٥٣٠ أهميتهما

٥٣٠ أمثلة عليه

النوع الثامن والسبعون :

ما رواه الصحابة ، عن التابعين ، عن الصحابة

- إثبات هذا النوع ٥٣٣
- أمثلة عليه ٥٣٣
- من جمع فيه ٥٣٥

النوع التاسع والسبعون والثمانون

معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه ، وعكسه

- ذكر من أوردهما ٥٣٦
- ذكر من ألف فيه ٥٣٦
- فائدته ٥٣٦
- أمثلة عليه ٥٣٦

النوع الحادي والثمانون :

معرفة من وافقت كنيته كنية زوجه

- ذكر من أورده ٥٣٨
- من صنف فيه ٥٣٨
- أمثلة عليه ٥٣٨

النوع الثاني والثمانون :

معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه

- بيان من ذكره ٥٤٠
- مثاله ٥٤٠

النوع الثالث والثمانون :

معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده

- بيان من ذكره ٥٤١
 مثاله ٥٤١
 من ألف فيه ٥٤١

النوع الرابع والثمانون :

معرفة من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه

- بيان من ذكره ٥٤٢
 أمثلة عليه ٥٤٢
 ذكر من صنف فيه ٥٤٢
 أمثلة أخرى ٥٤٣

النوع الخامس والثمانون

معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه

- بيان من ذكره ٥٤٥
 فائدته ٥٤٥
 من أمثله ٥٤٥

النوع السادس والثمانون : معرفة من اتفق اسمه وكنيته

- بيان من ذكره ٥٤٧
 فائدته ٥٤٧
 من أمثله ٥٤٧

النوع السابع والثمانون : معرفة من وافق اسمه نسبه

- أمثله ٥٤٨

النوع الثامن والثمانون :

معرفة الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنساء

أقسامه ٥٤٩

النوع التاسع والثمانون : معرفة أسباب الحديث

ذكر من أورده ٥٥١

من صنف فيه ٥٥١

من أمثله ٥٥١

النوع التسعون : معرفة تواريخ المتون

بيان من ذكره ٥٥٤

فائدته ٥٥٤

أمثله ٥٥٤

النوع الحادي والتسعون :

معرفة من لم يرو إلا حديثاً واحداً

بيان من زاده ٥٥٦

من أمثله ٥٥٦

النوع الثاني والتسعون :

معرفة من أسند عنه من الصحابة الذين ماتوا في حياة النبي ﷺ

بيان من زاده ٥٦٠

فائدته ٥٦٠

مثاله ٥٦٠

النوع الثالث والتسعون : معرفة الحفاظ

- ٥٦٢ بيان من صنف فيه
- ٥٦٢ كلام أهل العلم في ذلك
- ٥٧١ بيان ما أسنده النووي في « الإرشاد »

* * *